Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

تقريرٌ عن التنمية في العالم ١٩٨٢

إتجاهات التنمية الدولية
الزراعة والتنمية الاقتصادية
مؤشرات التنمية العالمية

Corrigenda

Statistical Annex, Table 9, page 126

The following figures should replace those shown:

Middle-income economies	30*w*	40*w*	59*w*	28*w*	3*w*	8*w*	1*w*	8*w*	7*w*	16*w*
Oil exporters	48*w*	78*w*	48*w*	15*w*	1*w*	2*w*	(.)*w*	3*w*	3*w*	2*w*
Oil importers	15*w*	14*w*	68*w*	35*w*	5*w*	12*w*	2*w*	12*w*	10*w*	26*w*

Statistical Annex, Table 16, page 140

Under "National currencies," substitute the following figures:

Line 103 for 1980: 585

Line 114 for 1980: 17,400

تقرير
عن
التنمية
في العالم
١٩٨٢

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز نسخ اي جزء من هذا المطبوع
او تخزينه في ذاكرة البيانات. يمكن استعادتها،
ونقله بأية وسائل الكترونية كانت ام آلية، او بطريقة الاستنساخ
او التسجيل او غير ذلك من وسائل دون موافقة مسبقة من
مطبعة جامعد اكسفورد.

صنع في الولايات المتحدة الاميركية

اعدت الخرائط فقط لمساعدة قراء هذا الكتاب. ولا تتضمن الأسماء المستعملة او الحدود الواردة فيها اي حكم، من قبل البنك الدولي، على الوضع القانوني لأية اراض ، او اي قبول او تبنٍّ لهذه الحدود. ووضعت خارطة العالم الظاهرة على الغلاف على اساس الاسقاط المتساوي المستطيلات الذي يُنسب الى الفيلسوف والمهندس الاغريقي اناكسيماندر حوالى ٥٥٠ قبل الميلاد.

© 1982 by the International Bank
for Reconstruction and Development/The World Bank
1818 H Street, N.W., Washington, D.C. 20433 U.S.A.

(الرقم للنسخة العربية)
ISBN-0 - 8213 - 0086 - 5
ISSN 0271 - 183

تـمهيـد

يصدر التقرير الخامس عن التنمية في العالم في وقت يضطرب فيه الاقتصاد العالمي من جراء مشاكل حادة. فيصاحب استمرار الانكماش والبطالة الواسعة في البلدان المتقدمة اسعار فائدة حقيقية بلغت مستويات من الارتفاع لا سابق لها، واسعـار معظم السلـع الاسـاسيـة انخفضت الى ادنى مستويات عرفتها خلال ثلاثة عقود. وتوقف حجم التجارة الدولية عن النمو، وهكذا فان البلدان النامية، التي تناضل من اجل سداد ديونها الكبيرة، رأت مشاكلها تتفاقم بسبب ارتفاع سداد الفائدة، والاتجاهات غير المؤاتية في شروط التبادل التجاري وانخفاض حجم الصادرات.

ويعيد الجزء الاول من التقرير تقدير آفاق التنمية انطلاقاً من هذه الخلفية، ويصل الى ان احتمال استمرار النمو البطيء خلال الثمانينات بات اكبر مما كان عليه في تقرير العام الماضي. ولكن قد يتمكن العديد من البلدان النامية من تكرار التكييف الناجح مع الظروف غير المؤاتية الذي حققته خلال السبعينات، ومن تحقيق نمو للدخل الفردي يتجاوز نموه في البلدان الصناعية تجاوزاً كبيراً. وستتدعم احتمالات النمو المناسب كثيراً اذا ما تم التقليل من القيود المفروضة على التجارة وتدفقات رأس المال.

بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل حيث يتركز معظم الفقر، فان الآفاق مختلطة وان كانت معتمة بصورة عامة. فالصين والهند اللتان تمكنتا من الحفاظ على نمو هام خلال السبعينات، تتأثران بالبيئة الدولية غير المؤاتية الى حد اقل من البلـدان المنخفضة الـدخل الاصغـر اتساعاً والتي تحتـوي على قطـاعات تصديرية هامة. فقد كانت هذه البلدان ـ ومعظمها في افريقيا ـ في وضع سيىء خلال السبعينات. وان مستقبلها موضع قلق كبير. وسيعتمد تقدمها ـ اكثر من اية مجموعة اخرى ـ الى حد كبير على السخاء والمبادرة في توفير المساعدة لها. وبالرغم من كل ذلك، فان هناك مجالين يعدان بالأفضل. يتمثل الأول في اثر النمو في المدى الاطول عـلى التحسينات التي انجزت في كل البلدان النامية تقريبا في ميدان التعليم والصحّة. ويكمن الثاني في امكانيات تحسين الاداء في الزراعة، وهو الموضوع الذي تناوله الجزء الثاني من التقرير.

وتشدد مناقشة موضوع الزراعة على مميزة رئيسية لتجربة التنمية ـ الا وهي العلاقة الوثيقة بين التقدم الـزراعي والنمو الاقتصادي العام ـ فقد نما معدل النمو الاقتصادي بسرعة في كل البلدان تقريبا التي عرفت تنمية زراعية قوية. ونتيجة لذلك انعدمت اسوأ اشكال الفقر المطلق الى حد كبير في كثير من البلدان المتوسطة الدخل، ولو انه ما زال فيها تفاوتات حادة في مستويات المعيشة.

ما زالت الزراعة تهيمن على البلدان المنخفضة الدخل. ففي العديد منها ـ وفي بعض البلدان المتوسطة الدخل كذلك ـ يشكل التقدم الزراعي البطيء سبباً رئيسياً لتأخر النمو الاقتصادي. ويستخدم التقرير خبرتـه الخاصـة ويستمد امثلته من البلدان لالقاء الضوء على اهم المسائـل السياسيـة والفنية والمؤسسية التي ينطوي عليها تشجيع الاسراع في التنمية الزراعية. ويصل الى استنتاجات متفائلة في اساسها. فقد كان النمو الزراعي سريعاً خـلال العقود الثـلاثة المنصـرمة بحيث تجـاوز كل التجارب السابقة وكل التوقعات. فاذا ما قـدمت الحوافـز المعقـولـة والفـرص الانتاجية، سيقوم المزارعون بالابتكار والادخار والاستثمار في الزراعة، كما ان الابحاث الزراعية المبنية على العلم قادرة على ابراز فرص نمو جديدة، ويمكن كذلك تحقيق مكاسب اضافية من الاستثمارات الماضية في البنى الاساسية والمؤسسات. وان زيادة الاهتمام بفقراء الارياف، كما يظهر في مجموعة من البرامج الجديدة اليت وجهت الى المزارعين الصغار خلال السبعينـات، بدأت منـذ الآن تعطي ثمارها.

ويحد التقرير من هذا التفاؤل من ثلاثة جوانب. اولا، تعتبر ادارة التنمية الزراعية، بما فيها سياسات القطـاع العام، وبرامج الاستثمار وانشطة الدعم المؤسسية، مهمة صعبة، وخاصـة في ايامنا هذه حيث اصبح النمو الزراعي يعتمد على رفع انتاجية الارض واليد العاملة اكثر من اعتماده على توسيع الرقعة المزروعة. ثانيا، اذا لم تنخفض سرعة النمو السكاني فان ذلك سيحد من

معدل زيادة الاستهلاك الغذائي للفرد في بلدان كثيرة وسيتطلب زيادات اسرع في الانتاجية الزراعية. ثالثا، يتطلب الاستغلال الامثل للامكانيات التي تتيحها الزراعة تغييرات هامة في السياسات ـ سواء في البلدان النامية التي اهملت هذا القطاع، ام في البلدان الصناعية التي تستمر في حماية الزراعة وتشجيعها تشجيعاً مفرطاً مقللة بذلك من المكاسب المحتمل تحقيقها من خلال التخصص العالمي على صعيد الانتاج والتجارة.

وعلى غرار ما تم في السنوات الماضية، يتضمن التقرير «مؤشرات التنمية العالمية» التي تقدم جداول لبيانات اقتصادية واجتماعية لأكثر من مئة بلد.

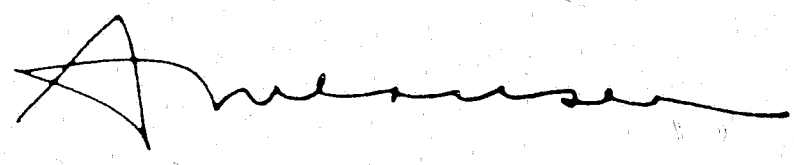

م. و. كلاوزن

اعد هذا التقرير فريق يرئسه ديفيد تورنهام ويتألف من شاندرا هاردي، وديل هيل، ووليم جونز، وهومي خاراس، وغاري كوتشر، وبير ليونغ، وكريستوفر ردفيرن، وهاري وولترز، وارشاد زمان. وقامت ادارة التحليلات والتقديرات الاقتصادية باعداد معظم البيانات التي يرتكز عليها الجزء الاول، كما قدم المعلومات والمساعدة لوضع مجمل التقرير. وعمل الفريق بتعاون وثيق مع اعضاء هيئة العلوم الاقتصادية والابحاث وقسم الزراعة والتنمية الريفية، نخص بالذكر منهم جين بانت، وهانس بنسفانغر، وغراهام دونالدسن، وجاك دولوا، وبيتر ميوفيتش، ودونالد بيكرنغ. ويوجه المؤلفون الشكر لهؤلاء وللعديد من المساهمين الآخرين، والمراجعين، وموظفي هيئة المطبوعات والدعم. ادار العمل ادارة عامة بيفان ويد.

فيما يتعلق بمناقشة موضوع التنمية الزراعية، يعرب الفريق عن اعترافه بما قدمه من عون ومساعدة موظفو منظمة الاغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية. مدت منظمة الاغذية والزراعة فريق المؤلفين بوثائق ومعلومات مستمدة من مجموعة بياناتها، وقد استخدمت بكثافة في النص. ولا تعتبر اي من المنظمتين ـ او اعضاء هيئة موظفيها ـ مسؤولة عن الآراء المعبّر عنها في التقرير.

فوجهات النظر الواردة فيه تتبع موظفي البنك الدولي ولا تعكس بالضرورة آراء مجلس المديرين او الحكومات التي يمثلونها.

المحتويات

تعاريف

فهرس الاسماء والاسماء المختزلة للمنظمات.

١ ـ نظرة عامة.

القضايا الدولية والتنمية في الماضي. ١

آفاق التنمية. ٢

التنمية الزراعية. ٣

استخلاصات. ٥

الجزء الاول اتجاهات التنمية الدولية. ١٤

٢ ـ الاقتصاد العالمي في فترة انتقال. ٧

التكييف خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨. ٧

التكييف خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٢. ٩

العوامل التي تؤثر على التكييف. ١٠

٣ ـ اتجاهات التنمية الطويلة الأجل. ٢٠

نمو الانتاج والدخل. ٢٠

التحسينات في مستويات المعيشة. ٢٣

الاتجاهات الطويلة الأجل في البيئة الدولية. ٢٦

دور السياسات الداخلية. ٢٩

استخلاصات. ٣٠

٤ ـ آفاق الثمانينات. ٣١

البلدان الصناعية. ٣١

الروابط الاقتصادية الدولية. ٣٢

تدفقات رأس المال التجاري. ٣٤

آفاق الدول النامية. ٣٦

الجزء الثاني الزراعة والتنمية الاقتصادية. ٣٩

٥ ـ التنمية الزراعية والنمو الاقتصادي. ٤٠

نموذج النمو الحديث. ٤٠

دور الزراعة في التنمية. ٤٣

ادارة التنمية الزراعية. ٤٥

البيئة الدولية. ٥٢

٦ ـ مصادر النمو الزراعي. ٥٧

الارض. ٥٩

التنمية الزراعية المكثفة. ٦١

التكنولوجيا. ٦٦

البحوث. ٦٧

دعم النمو الزراعي. ٧٢

٧ ـ الفقر في الريف. ٧٨

الفقر والنمو. ٧٨

الخطوات الرامية الى مكافحة الفقر في الريف. ٨٠

تأمين الغذاء وتوزيعه واعانته. ٨٥

٨ ـ استخلاصات. ٩٠

الزراعة والنمو الاقتصادي. ٩٠

الاولويات السياسية. ٩١

الآفاق. ٩٣

ثبت بالمراجع. ٩٤

مؤشرات التنمية العالمية. ٩٩

الجداول الواردة في النص

٢ – ١ نمو الناتج المحلي الاجمالي ١٩٦٠ – ١٩٨٢ ٨
٢ – ٢ فجوة الموارد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي ١٩٧٤ – ١٩٨٠ ٩
٢ – ٣ استجابة الاستهلاك والاستثمار والاقتراض والنمو للصدمات الخارجية ١٩٧٠ – ١٩٧٢ الى ١٩٧٥ – ١٩٧٨ ٩
٢ – ٤ واردات البلدان الصناعية من المنتجات المصنّعة ١٩٦٢ – ١٩٨٠ ١٢
٢ – ٥ نمو الصادرات السلعية ١٩٧٠ – ١٩٨١ ١٢
٢ – ٦ تدفقات التحويلات الى البلدان الرئيسية المصدرة للعمل ١٩٧٨ – ١٩٧٩ ١٣
٢ – ٧ موازين الحساب الجاري العالمي، مع استبعاد التحويلات الرسمية ١٩٧٠ – ١٩٨٢ ١٣
٢ – ٨ تمويل الحساب الجاري للبلدان النامية المصدرة والمستوردة للنفط ١٩٧٩ – ١٩٨٢ ١٥
٣ – ١ نمو السكان، اجمالي الناتج القومي، واجمالي الناتج القومي للفرد ١٩٥٥ – ١٩٨٠ ٢١
٣ – ٢ السكان، واجمالي الناتج القومي، واجمالي الناتج القومي للفرد: الانصبة، العلاقات، والنمو ١٩٠٥ – ١٩٨٠ ٢٢
٣ – ٣ اتجاهات العمر المرتقب، ووفيات الاطفال، ومعرفة القراءة والكتابة ١٩٥٠ – ١٩٧٩ ٢٤
٣ – ٤ انصبة الصادرات العالمية من السلع ١٩٥٥ – ١٩٨٠ ٢٦
٣ – ٥ تكوين صافي تدفقات رأس المال الى البلدان النامية ١٩٦٠ – ١٩٦٢ و١٩٧٨ – ١٩٨٠ ٢٩
٤ – ١ نمو صادرات البلدان النامية ١٩٧٠ – ١٩٩٠ ٣٣
٤ – ٢ متوسط اسعار النفط لبلدان الاوبيك ١٩٧٠ – ١٩٧٥ ٣٤
٤ – ٣ صافي تدفقات التمويل لجميع البلدان النامية ١٩٦٠ – ١٩٩٠ ٣٥
٤ – ٤ نمو اجمالي الناتج المحلي في البلدان النامية ١٩٦٠ – ١٩٩٠ ٣٧
٥ – ١ معدلات نمو الانتاج الغذائي والزراعي حسب اهم اقاليم العالم (باستبعاد الصين) ١٩٦٠ – ١٩٨٠ ٤١
٥ – ٢ نمو الزراعة واجمالي الناتج المحلي خلال السبعينات ٤٥
٥ – ٣ المساعدات الرسمية (التزامات) للزراعة ١٩٧٣ – ١٩٨٠ ٥١
٥ – ٤ تجارة الاغذية والمشروبات في البلدان النامية المستوردة للنفط ١٩٧٠ و١٩٧٨ ٥٣
٦ – ١ التغييرات في هيكل الانتاج الزراعي، حسب القطاعات الفرعية والاقاليم ١٩٦١ – ١٩٦٥ و١٩٧٦ – ١٩٨٠ ٦٥
٧ – ١ هيكل المزارع في شمال شرق البرازيل ١٩٧٤ ٨٣
٧ – ٢ برامج حكومية منتقاة للتوزيع الغذائي: التغطية، الأثر، التكلفة ٨٦

الاشكال الواردة في النص

١ – ١ المؤشرات الزراعية المقارنة للبلدان النامية والبلدان المتقدمة متوسطات ١٩٧٩ – ١٩٨٠ ٣
٢ – ١ النمو بالقيمة الحقيقية لاجمالي الناتج المحلي ١٩٧١ – ١٩٨٢ ٨
٢ – ٢ حصة الاستثمار من اجمالي الناتج المحلي ١٩٧٠ – ١٩٨١ ١٠
٢ – ٣ الاتجاهات في حجم التجارة العالمية ١٩٧١ – ١٩٨١ ١١
٢ – ٤ التقلبات السنوية في اسعار صادرات البلدان النامية ١٩٧١ – ١٩٨٢ ١٢
٢ – ٥ التغييرات في اسعار النفط الحقيقية ١٩٧١ – ١٩٨٢ ١٤
٢ – ٦ الموازين الشاملة للحسابات الجارية ١٩٧٥ – ١٩٨٢ ١٥
٢ – ٧ التغيير في صافي التدفقات الاسمية لرأس المال الى البلدان النامية ١٩٧١ – ١٩٨٢ ١٦
٢ – ٨ اتجاهات الاسعار ١٩٧١ – ١٩٨٢ ١٨
٢ – ٩ اسعار الفائدة الحقيقية في الولايات المتحدة ١٩٧٠ – ١٩٨١ ١٨
٣ – ١ اجمالي الناتج القومي للفرد لبلدان منتقاة، كنسبة مئوية من اجمالي الناتج القومي للفرد في الولايات المتحدة ١٩١٣ – ١٩٧٩ ٢١
٣ – ٢ اجمالي الناتج المحلي للفرد لبلدان منتقاة، كنسبة مئوية من اجمالي الناتج المحلي للفرد في الولايات المتحدة ١٩٥٥ – ١٩٧٩ (منهج مشروع المقارنات الدولية) ٢٢
٣ – ٣ الانماط الطويلة الاجل للنمو الاقتصادي ١٩٥٥ – ١٩٧٩ ٢٤
٣ – ٤ التحول السكاني ٢٦
٣ – ٥ واردات السلع المصنعة القادمة من البلدان النامية، كنسبة مئوية من اجمالي الناتج القومي في البلدان المتقدمة ٢٧
٣ – ٦ المؤشر المرجح لأسعار السلع الاساسية ١٩٥٠ – ١٩٨٢ ٢٨
٥ – ١ الناتج الغذائي والزراعي، حسب الاقاليم الرئيسية في العالم، وحسب مجموعات البلدان، ١٩٦٣ – ١٩٧٠ و١٩٧٠ – ١٩٨٠ ٤١

٢ – ٥ حصة البلدان من العمالة والناتج في الزراعة، ١٩٨٠ ٤٣
٣ – ٥ مؤشر ومعدل نمو الصادرات العالمية، حسب الحجم ٥٢
٤ – ٥ معدلات نمو الصادرات، حسب مجموعات البلدان ٥٣
١ – ٦ مناطق المحاصيل الزراعية الرئيسية في البلدان النامية ٥٨
٢ – ٦ مميزات مناطق المحاصيل الرئيسية ١٩٧٨ ٥٩
٣ – ٦ توسيع وتكثيف المساحة المزروعة، حسب مناطق المحاصيل ١٩٦١ – ١٩٨٠ ٥٩
٤ – ٦ المدخلات الزراعية في البلدان النامية ١٩٦٠ – ١٩٧٩ ٦١
٥ – ٦ الري في مناطق المحاصيل الرئيسية ١٩٧٨ ٦٢
٦ – ٦ الجرارات في مناطق المحاصيل الرئيسية ١٩٧٨ ٦٦
٧ – ٦ استخدام المخصبات في مناطق المحاصيل الرئيسية ١٩٧٨ ٦٧
٨ – ٦ غلة الحبوب الغذائية في البلدان الناسية ١٩٦١ – ١٩٦٥ و١٩٧٦ – ١٩٨٠ ٧١
١ – ٧ دخل العائلة الريفية في الهند، حسب المصدر وحسب حجم المزرعة ١٩٧٠ – ١٩٧١ ٧٩
٢ – ٧ عدد المزارع نسبة الى المساحة المزروعة: التوزيع المقارن حسب الاقاليم لبلدان منتقاة ١٩٧٠ ٨٣

الاطارات الواردة في النص

١ – ٢ التغييرات في سياسة مساعدات التنمية الرسمية في ايطاليا ١٦
٢ – ٢ التضخم، وميزان المدفوعات، وخدمة الدين ١٧
١ – ٣ ماذا نحاول ان نقيس؟ ٢٠
٢ – ٣ مشروع المقارنات الدولية ٢٣
٣ – ٣ التفاوتات الاقليمية داخل البلدان ٢٥
٤ – ٣ الاستجابة للصدمات الطارئة على شروط التبادل التجاري في سري لانكا ٢٨
٥ – ٣ المصنوعات البرازيلية المصدّرة ٢٩
١ – ٤ سيناريوهات النمو ٣٢
٢ – ٤ هل هناك خطر حماية؟ ٣٣
٣ – ٤ آفاق مساعدات التنمية الرسمية من اعضاء لجنة مساعدات التنمية ٣٦
١ – ٥ غذاء الانسان ضد علف الحيوان؟ ٤٢
٢ – ٥ النفط والزراعة: التجربة النيجيرية ٤٦
٣ – ٥ تحسين الحوافز في الزراعة الصينية ٤٧
٤ – ٥ الحماية الاسمية وتقدير العملات الاجنبية ٤٨
٥ – ٥ السويا البرازيلية: خلق ميزة مقارنة ٥٠
٦ – ٥ القطاع الخاص يكمل القطاع العام: تجربة البنغلاديش ٥١
٧ – ٥ قياس اثر الحماية الزراعية ٥٤
٨ – ٥ «ازمة الغذاء» وتجدد الأمن الغذائي الذي تبعه ٥٥
١ – ٦ الغابات واخشاب الوقود: خيار ايكولوجي صعب في الساحل الافريقي ٦٠
٢ – ٦ الآثار الامامية للري ٦١
٣ – ٦ الزراعة البعلية: تجربة المكسيك ٦٣
٤ – ٦ حدود جديدة للعلوم الزراعية ٦٤
٥ – ٦ المراكز الدولية للبحوث الزراعية ٦٨
٦ – ٦ الثورة الخضراء في البنجاب بالهند ٧٠
٧ – ٦ فجوة الغلّة وخدمات التوسع الزراعي ٧٣
٨ – ٦ اتخاذ القرارات في المزرعة الافريقية ٧٤
٩ – ٦ الانتاجية والمزارع الصغيرة: الانتاج المكثف للخضروات في جنوب اليونان ٧٥
١٠ – ٦ صناعة البذور الهندية ٧٦
١ – ٧ تعليم المزارعين، وفعالية المزرعة، والتغذية في النيبال ٨٠
٢ – ٧ ثورة اللبن في الهند ٨٣
٣ – ٧ مشروع ضمان العمالة في ماهارشترا بالهند ٨٥
٤ – ٧ الأمن الغذائي في الصين الريفية ٨٨
٥ – ٧ المجاعة تأتي من عدم امن المداخيل ٨٩

تعاريف

تُعرّف مجموعات البلدان الرئيسية المستخدمة في هذا النص وفي مؤشرات التنمية العالمية كما يلي*:

● البلدان النامية وتنقسم الى اقتصاديات منخفضة الدخل التي لا يتجاوز فيها اجمالي الناتج القومي للفرد لعام ١٩٨٠، ٤١٠ دولارات، واقتصاديات متوسطة الدخل حيث يتجاوز اجمالي الناتج القومي للفرد لعام ١٩٨٠، ٤١٠ دولارات. كما تنقسم البلدان النامية الى بلدان مصدرة للنفط وبلدان مستوردة للنفط ويلي تعريفها.

● البلدان المصدرة للنفط تتضمن الجزائر وانغولا والبحرين وبروني والكونغو والاكوادور، ومصر، والغابون، واندونيسيا، وايران، والعراق، وماليزيا، والمكسيك، ونيجيريا، وعُمان، والبيرو، وسوريا، وترينداد وتوباغو، وتونس، وفنزويلا.

● البلدان المستوردة للنفط وتشمل كافة البلدان النامية التي لا تدخل في عداد البلدان المصدرة للنفط.

● البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع (ولا تدخل في البلدان النامية) تشمل الكويت وليبيا، والمملكة العربية السعودية، وقطر، والامارات العربية المتحدة.

● البلدان الرئيسية المصدرة للسلع المصنعة وتشمل الارجنتين، والبرازيل، واليونان، وهونغ كونغ، واسرائيل، وجمهورية كوريا، والبرتغال، وسنغفورة، وجنوب افريقيا، ويوغوسلافيا.

● البلدان الصناعية التابعة لنظام السوق، وهي اعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية باستثناء اليونان، والبرتغال وتركيا التي ادخلت في عداد البلدان النامية المتوسطة الدخل. ويشار الى هذه المجموعة عادة بالبلدان الصناعية.

● البلدان الصناعية غير التابعة لنظام السوق: وتشمل البلدان الاوروبية المتقدمة التالية: الاتحاد السوفياتي، وبلغاريا، وتشيكوسلوفاكيا، وجمهورية المانيا الديمقراطية، والمجر، وبولندا. ويشار الى هذه المجموعة عادة بالبلدان غير التابعة لنظام السوق.

تم تعريف المصطلحات الاقتصادية والسكانية في الملاحظات الفنية الملحقة بمؤشرات التنمية في العالم.

المليار يساوي ١٠٠٠ مليون

الطن يساوي ١٠٠٠ كيلوغرام او ٢٢٠٤,٦ ليبرة.

وردت معدلات النمو بالقيمة الحقيقية الا اذا اشير الى غير ذلك.

الدولارات هي دولارات اميركية الا اذا اشير الى غير ذلك.

الرموز المستخدمة في الجداول الواردة في النص هي التالية:

.. غير متوفر.

(٠) اقل من نصف وحدة القياس الواردة.

---

* بغية ضمان تماسك الاحصاءات في الجداول الواردة في الجزء الأول من التقرير، ابقيت اسبانيا ورومانيا والعراق في مجموعاتها التاريخية اي على التوالي: البلدان المستوردة للنفط ذات الدخل المتوسط، البلدان ذات التخطيط المركزي، والبلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع.

اسماء الهيئات والمنظمات المشار اليها في نص التقرير

المجموعة الاستشارية حول الابحاث الزراعية الدولية: جمعية غير رسمية من البلدان والمنظمات المتعددة الاطراف والمؤسسات الخاصة، وهي تسعى الى دعم الابحاث الخاصة بالمشاكل الزراعية في البلدان النامية.

المركز الدولي للزراعة الاستوائية: مقره في كولومبيا وهو يعنى بالمناطق المدارية المنخفضة والرطبة في النصف الغربي من الكرة الارضية. ووضع برامج في مجال زراعة الكاسافا والفاصوليا والارز والمراعي المدارية.

المركز الدولي لتحسين الذرة والحنطة: مقره في المكسيك، ويضع ابحاثاً تتعلق بالشعير وبالتريتيكاله (نوع مهجن بين القمح والجاودار) وبالذرة البيضاء، اضافة الى ابحاثه الاساسية الخاصة بتحسين انواع القمح والذرة.

المركز الدولي للبطاطس: ومقره في البيرو، يقوم بتطوير الابحاث وتكييفها وتوسيعها بغية حل المشاكل ذات الاولوية والتي تعرقل انتاج البطاطس في البلدان النامية.

لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (انظر ادناه)، وتشمل استراليا والنمسا وبلجيكا وكندا والدانمارك وفنلندا وفرنسا والمانيا الاتحادية وايطاليا واليابان والاراضي المنخفضة (هولندا)، ونيوزيلندا والنروج والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ولجنة المجموعة الاقتصادية الاوروبية.

المجموعة الاقتصادية الاوروبية وتشمل بلجيكا، والدانمارك، وفرنسا، والمانيا الاتحادية، واليونان، وايرلندا، وايطاليا، واللكسمبورغ، والاراضي المنخفضة، والمملكة المتحدة.

منظمة الاغذية والزراعة من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

المجلس الدولي لموارد علم الوراثة النباتي: ومقره في ايطاليا ومهمته جمع البذور وغيرها من العناصر الوراثية التي قد تكتسي اهمية بالنسبة للمسؤولين عن تطوير النبات في البلدان النامية، والحفاظ عليها، وتقييمها وتبادلها.

المركز الدولي للأبحاث الزراعية في المناطق الجافة ومحطته الرئيسية في سوريا وهو يعالج مسائل الاستثمار في المحاصيل (الشعير، والفاصوليا الكبيرة، والعدس، والحنطة القاسية)، وادارة المياه والتربة، ونظم الزراعة (بما في ذلك تربية الضأن) في المناطق التي تعرف كميات ضئيلة للغاية من هطول الامطار.

المعهد الدولي للأبحاث الخاصة بالمحاصيل في المناطق شبه الجافة: ومقره في الهند وله برنامج واسع النطاق في افريقيا، وهو يعالج النظم الزراعية في المناطق شبه الجافة وتطوير انواع محسنة من الفول السوداني، والذرة البيضاء، والدخن، والحمص، والبسلة الهندية.

الرابطة الدولية للتنمية.

المعهد الدولي للأبحاث في السياسات الغذائية ومركزه في الولايات المتحدة، ويقوم بأبحاث اجتماعية واقتصادية حول مشاكل سياسية منتقاة تؤثر على الانتاج، والاستهلاك، والتوافر، والتوزيع العادل للغذاء، مع تركيز خاص على احتياجات البلدان المنخفضة الدخل.

المعهد الدولي للزراعة المدارية: ومقره في نيجيريا ويعالج مسائل الكاسافا والسويا واللوبية، والتكيف المحلي لأنواع من الذرة والارز طورت على الصعيد الدولي، وتطوير نظم الزراعة في المناطق المدارية الرطبة.

المركز الدولي للمواشي في افريقيا ومقره في اثيوبيا ويقوم بأبحاث جامعة بين الفروع ترمي الى تحسين نظم انتاج الماشية في افريقيا.

المختبر الدولي للأبحاث الخاصة بأمراض الحيوان ومقره في كينيا، يعكف على دراسة نوعين من الأمراض التي تصيب الماشية في بعض اجزاء افريقيا، وكثيراً ما تقضي عليها، وهما التريبانو سوميازيس (مرض النوم) والتلريوزيس (حمى الساحل الشرقي).

صندوق النقد الدولي

المعهد الدولي لأبحاث الارز ومقره في الفيليبين، يضطلع بمسؤولية عالمية في مجال تطوير انواع محسنة من الارز والنظم الزراعية المرتبطة بهذا المحصول.

المصلحة الدولية للأبحاث الزراعية الوطنية ومقرها في الأراضي المنخفضة وتقدم العون الى البلدان النامية بغية تدعيم قدراتها وكفاءاتها في مجال البحث.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية واعضاؤها استراليا، والنمسا، وبلجيكا، وكندا، والدانمارك، وفنلندا، وفرنسا، والمانيا الاتحادية، واليونان، وايسلندا، وايرلندا، وايطاليا، واليابان، واللكسمبورغ، والأراضي المنخفضة، ونيوزيلندا، والنروج، والسويد،

والبرتغال، واسبانيا، وسويسرا، وتركيا، والمملكة المتحدة، وانولايات المتحدة.

الأوبيك: منظمة البلدان المصدرة للنفط وتشمل الجزائر، والاكوادور، والغابون، واندونيسيا، وايران، والعراق، والكويت، وليبيا، ونيجيريا، وقطر، والعربية السعودية، والامارات العربية المتحدة، وفنزويلا.

برنامج الأمم المتحدة للتنمية

وكالة التنمية الدولية التابعة لوزارة الخارجية الاميركية.

وزارة الزراعة الاميركية

جمعية تطوير الارز في افريقيا الغربية ومقرها في ليبيريا، وتعالج المسائل المتعلقة بأبحاث وتطوير الارز في ١٥ بلداً بافريقيا الغربية.

منظمة الصحة العالمية.

الفصل الأول - نظرة عامة

يعاني الاقتصاد العالمي حالة جزر، فقد أضعفته مصاعب التكييف واضطراب نمو البلدان الصناعية الرئيسية. وطيلة جانب كبير من الثلاثين عاماً الماضية كان تزايد الاعتماد المتبادل - عن طريق التجارة ورأس المال والهجرة - يعزز قوى التوسع الاقتصادي وينشرها في كل أنحاء العالم، لكن هذه الروابط - كما اوضحت الاحداث الأخيرة - يمكن ان تنقل المشكلات من بلد الى بلد تماماً كما تنقل المزايا. وفي البلدان الصناعية ادى العجز المالي الكبير والسياسات النقدية المتشددة، والقلق من التضخم، الى ارتفاع اسعار الفائدة الحقيقية الى مستويات لم يسبق لها مثيل، والى اعاقة النمو، وانكماش عائدات تصدير البلدان النامية، مما اسهم من ازدياد حدة مشكلات السيولة في كثير منها. فلم يكن امام كثير من البلدان النامية، وقد هبطت قدرتها على شراء الواردات وخدمة الديون بهذا الشكل، من خيار في الأجل القصير الا ان تخفض النمو.

وينظم تقرير العام الحالي مناقشته للاقتصاد الدولي وآفاق النمو في ثلاثة فصول. يستعرض الفصل الثاني التدابير التي اتخذتها مختلف مجموعات البلدان لمواجهة الصدمات الكبيرة المفاجئة في الاقتصاد العالمي خلال السبعينات، ويستخلص ان غالبية البلدان النامية قد تكيفت على نحو افضل من البلدان الصناعية خلال الفترة من ١٩٧٤ الى ١٩٨١. لكن الانكماش في البلدان الصناعية قد اصاب بوجه خاص البلدان ذات الدخل المنخفض.

ويصف الفصل الثالث انجازات التنمية في العقود الثلاثة الماضية - وهي فترة شهدت نمواً اقتصادياً لا مثيل له، لكنه نمو انتشر بشكل غير متساو في انحاء العالم، فكان بطيئاً بوجه خاص في افقر البلدان، ولكن حتى هناك تحقق تقدم هائل في تحسين نوعية الحياة، وارساء الشروط الاولية للتنمية.

ويناقش الفصل الرابع آفاق التنمية في الثمانينات على ضوء آخر الأحداث، وعلى ضوء الاتجاهات طويلة الأجل. ويؤكد انه بالرغم من ازدياد الآفاق الدولية سوءاً في العام الماضي فان بلدان الدخل المتوسط تستطيع ان تواصل تقدمها في تضييق الفجوة بينها وبين البلدان الصناعية، لكن الآفاق بالنسبة لبلدان الدخل المنخفض ما زالت تثير القلق البالغ. فقد لا تستطيع الهند والصين المحافظة على ما حققتاه من تقدم في السبعينات دون مساعدة خارجية مستمرة ومن المحتمل ان يبقى نمو الناتج في بلدان الدخل المنخفض شديد الانخفاض، لأنها اشد اعتماداً على تدفقات المعونة.

القضايا الدولية والتنمية في الماضي

تكيفت البلدان النامية خلال السبعينات على نحو جيد مع ظروف الاقتصاد العالمي المضطربة، فقد نمت منذ عام ١٩٧٣ بسرعة تبلغ نحو ضعف سرعة نمو البلدان الصناعية. ففي مواجهة الزيادات الحادة في أسعار وارداتها من الوقود والبضائع المصنعة زادت البلدان النامية من اقتراضها، وعززت صادراتها، وانتجت بدائل الواردات، وارتفعت نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي في كثير منها.

وارتفاع مستوى الاستثمار واستمرار النمو هما سبب ونتيجة على السواء لنجاح التكييف طويل الأجل. فقد تمكنت أغلب البلدان النامية من الاستفادة على خير وجه من مقترضاتها الاضافية في السبعينات، ولفترة من الوقت ادى التضخم السريع وأسعار الفائدة الحقيقية السلبية الى هبوط القيمة الاسمية لالتزامات خدمة ديونها. غير ان التضخم نعمة ونقمة، فهو يؤدي الى التبكير بسداد الديون، لأن اسعار الفائدة الاسمية ترتفع لتعكس توقع المعترضين لانخفاض القيمة الحقيقية لاقساط الديون في المستقبل. ويتحمل نحو نصف اجمالي الدين الخارجي والمتوسط والطويل الاجل للبلدان النامية اسعار فائدة مختلفة، كما ان كثيراً من الديون الجديدة التي تم التعاقد عليها بأسعار فائدة ثابتة جسدت التوقعات عن التضخم في المستقبل. وأدى ازدياد عبء سداد الدين القائم، وبطء صافي المقترضات الجديدة بسبب ارتفاع اسعار الفائدة، الى تفاقم صعوبات السيولة في كثير من البلدان النامية - وبعض بلدان اوروبا الشرقية. ومنذ عام ١٩٧٩ ادى الارتفاع في اسعار الفائدة الحقيقية الى تخفيض القيمة الحقيقية لصافي الموارد المحولة الى البلدان النامية.

ويلقي الفصل الثالث الضوء على الهيكل المتغير للاقتصاد الدولي خلال السنوات الثلاثين الماضية، مع ظهور

مجموعات جديدة يزدهر نشاطها الاقتصادي، وخاصة في اليابان وحافة المحيط الهادي في جنوب شرق آسيا، واقتصاديات اميركا اللاتينية، ومصدري النفط المتركزين حول الشرق الاوسط. واصبحت هذه التغيرات اكثر بروزاً في السبعينات، اذ ابطأ النمو في اميركا الشمالية واوروبا في حين زادت مجموعة من بلدان الشرق الاوسط استثمارها وصادراتها، وحافظت على نمو اكثر سرعة. وبدأت البلدان المصدرة للنفط والبلدان شبه الصناعية تضيق الفجوة بالقيم النسبية بين الدخل الفردي في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وظل الجانب الاكبر من بلدان الدخل المنخفض على الهامش، لافتقار هذه البلدان الى موارد الطاقة او الى القدرة الصناعية اللازمتين لتحقيق نمو سريع عن طريق التجارة. لكن الصين - بفضل ارتفاع المدخرات الداخلية - الصين، والهند وباكستان - الى حد اقل - تمكنت من تحسين دخلها بالنسبة للفرد تحسيناً له وزنه. وفي كثير من الحالات الاخرى كان ضعف الاداء في الزراعة - وهو ضعف كان اكثر وضوحاً في افريقيا جنوب الصحراء في السبعينات - عائقاً امام النمو.

وبالرغم من ان النمو يتطلب زيادة في العوامل الأولية المستخدمة في الانتاج، فقد كانت التحسينات في كفاءة استخدام هذه العوامل مسؤولة عن الجانب الاكبر من النمو في البلدان النامية. وفي افريقيا بوجه خاص يشير التحليل الأخير الى ان المقدار المطلق للاستثمار اقل اهمية في تحقيق النمو الاقتصادي من الطريقة التي يخصص بها الاستثمار ويوزع. وهناك كثير من الامثلة التي عجزت فيها بلدان ذات معدلات استثمار مرتفعة عن انتاج معدلات نمو مرتفعة.

وتحقق تقدم اجتماعي ملحوظ في اغلب البلدان النامية - ذات الدخل المنخفض والدخل المتوسط على السواء - عبر العقود الثلاثة الاخيرة، فتعلم القراءة والكتابة والصحة ومتوسط العمر المتوقع لا تعكس فحسب المكاسب الكبيرة التي تحققت وسط الفقر المدقع بل تخلق كذلك حافزاً خاصاً للنمو، فالتنمية البشرية بتوسيعها للمهارات التقنية والادارية المحلية، وتغييرها لمواقف المزارعين والعمال، وتخفيضها المأمول لمعدلات المواليد، تفتح آفاق تحسين مستويات المعيشة بالنسبة للفرد على نحو اسرع في المستقبل. وحين نتطلع الى آفاق الثمانينات يمثل هذا التحسن طويل الأجل في رأس المال البشري نقطة مشرقة تشارك فيها كل البلدان النامية تقريباً.

آفاق التنمية

إزدادت آفاق تنمية الاقتصاد الدولي - التي تناقش في الفصل الرابع - سوءاً خلال العام الماضي. وقائمة اسباب التشاؤم طويلة: استمرار الانكماش في البلدان الصناعية (مما يزيد كذلك من خطر تدابير الحماية)، وشروط التبادل المعاكسة في البلدان النامية وانخفاض احجام الصادرات، واسعار الفائدة العالية الاكثر تغيراً» التي تحد من الاقتراض، وارتفاع اعباء سداد الديون. وما لم يتم التغلب سريعاً على هذه الحواجز امام النمو فانها يمكن ان تحكم على العالم بالنمو المتثاقل الذي اوضحه السيناريو المنخفض في تقرير البنك، فقد استخدمت استناداً الى النموذج العالمي الذي وضعه البنك، سيناريوهات بديلة لايضاح بعض العوامل التي ستحدد خطى النمو في الاقتصاد العالمي. ويمثل السيناريو المرتفع شروط الانتعاش الاكثر سرعة من المصاعب الحالية.

وأبرز سمات المشهد الدولي غير المؤاتي في الثمانينات - بالنسبة للبلدان النامية - هو انخفاض المعونة، واستمرار ضعف اسعار السلع، وتدهور فرص التصدير، وضعف آفاق الاقتراض التجاري. والعاملان الأولان اكثر خطورة نسبياً على البلدان ذات الدخل المنخفض - وهي لا تستطيع ان تصنع الكثير ازاءهما في المستقبل القريب. اما العاملان الآخران فيمكن ان يصيبا بلدان الدخل المتوسط بقدر اكبر، لكن الاستجابات السياسية المناسبة - مرونة سياسات التجارة والصناعة بالاضافة الى التكييفات الداخلية لزيادة الملاءة المالية - يمكن ان تقلل من ضررها.

ومن الواضح ان معدلات النمو في السيناريو المنخفض غير كافية غلى ضؤ آرأ البلدان النامية السابق، وكذلك آمالها واحتياجاتها الممكنة، فحتى بين مصدري المصنوعات ومصدري البترول الرئيسيين، أصابت البطالة اسرع الاقتصاديات نمواً عدا القليل منها. ولو تحقق السيناريو المنخفض فان التوترات الاجتماعية والسياسية الناجمة عن ارتفاع البطالة ستعقد بشكل خطير مهام الادارة الاقتصادية.

وليس السيناريو المرتفع والسيناريو المنخفض نبوءة بما سيحدث، ولا هما حدود ثابتة للنتائج العملية، وانما هما، على الأفضل، نتائج محتملة اذا تحققت تجميعات اما من سياسات جيدة الى حد معقول في البلدان النامية ذاتها وسياسات في البلدان المتقدمة مساعدة او غير مساعدة للنمو والتنمية، ولو ان البلدان ذات النمو البطيء قد حاكت متوسط النمو الذي تحقق في الماضي، في حين ضاهت البلدان ذات معدل النمو المتوسط اسرع البلدان نمواً، لأمكن في يسر تجاوز توقعات السيناريو المرتفع ذاتها. ولا يمكن التنبؤ بالحصيلة النهائية لأنها ليست شيئاً مقدراً من قبل، وانما هي امر لا بد من تقريره.

والأولويات بالنسبة للبلدان الصناعية هي اولاً استعادة سلامتها الاقتصادية واستمرار نموها. لكن الحفاظ على بيئة حرة لتدفقات التجارة ورأس المال هو كذلك مسؤوليتها في الأساس، فبالرغم من ان التمويل الخارجي لا يغطي سوى ١٣ في المائة من اجمالي الاستثمار في البلدان النامية (او ٤ في المائة من المدخرات العالمية) فانه يسهم اسهاماً هاماً بتوفير

واردات اساسية من الآلات والمواد والتكنولوجيا، كما انه يساعد في التخفيف من صدمات ميزان المدفوعات. وينبغي الا تتعرض المعونة للضغوط من ' ل تخفيض العجز المالي، حتى يمكن تد يل التدفقات الاكبر لرأس المال.

وتوحي خبرة السبعينات بأن اغلب البلدان النامية قد واجهت الاضطرابات بانضباط ملحوظ، غير ان على واضعي السياسة ان يواصلوا التركيز على اهمية عديد من العوامل: زيادة مستوى المدخرات والاستثمار الداخلي، وتحسين كفاءة استخدام رأس المال، والادارة المسؤولة للدين الخارجي. بيد ان ارساء اساس التنمية في الأجل الأطول يتطلب الانتباه لتعزيز الادارة الاقتصادية ووضع استراتيجية للثمانينات. وستربح البلدان النامية كثيراً – باستثناءات محدودة للغاية – لو اعطت اولوية اكبر للزراعة. وهذا هو موضوع الجزء الثاني من **التقرير**.

التنمية الزراعية

تغير طابع الزراعة العالمية تغيراً دراميا في الثلاثين عاما الماضية. ففي البلدان المتقدمة ادت الابحاث الزراعية جنباً الى جنب مع ازدياد استخدام التكنولوجيا الصناعية والاسمدة الكيميائية والآلات الى اضفاء طابع ثوري على الانتاج والتسويق. وتكيفت عناصر هذه الثورة مع ظروف كثير من البلدان النامية، لكن تنوع ظروفها – المناخ والبيئة (وتوافر التكنولوجيا الملائمة لهما) والمؤسسات والادارة والسياسة – قد خلق أداء وتقدماً بالغي الاختلاف. ويظهر الفارق بين الزراعة في البلدان المتقدمة والزراعة في البلدان النامية في الشكل ١ – ١.

وتنظم المناقشة في الجزء الثاني في اربعة فصول تتناول:

- الروابط بين النمو الزراعي والتنمية الاقتصادية الكلية.
- مصادر النمو وتطبيقها في الظروف المختلفة.
- الفقر في الريف والأمن الغذائي.
- اعتبارات السياسة والاستخلاصات.

الشكل ١–١ المؤشرات الزراعية المقارنة للبلدان النامية والمتقدمة، متوسط ١٩٧٩–١٩٨٠

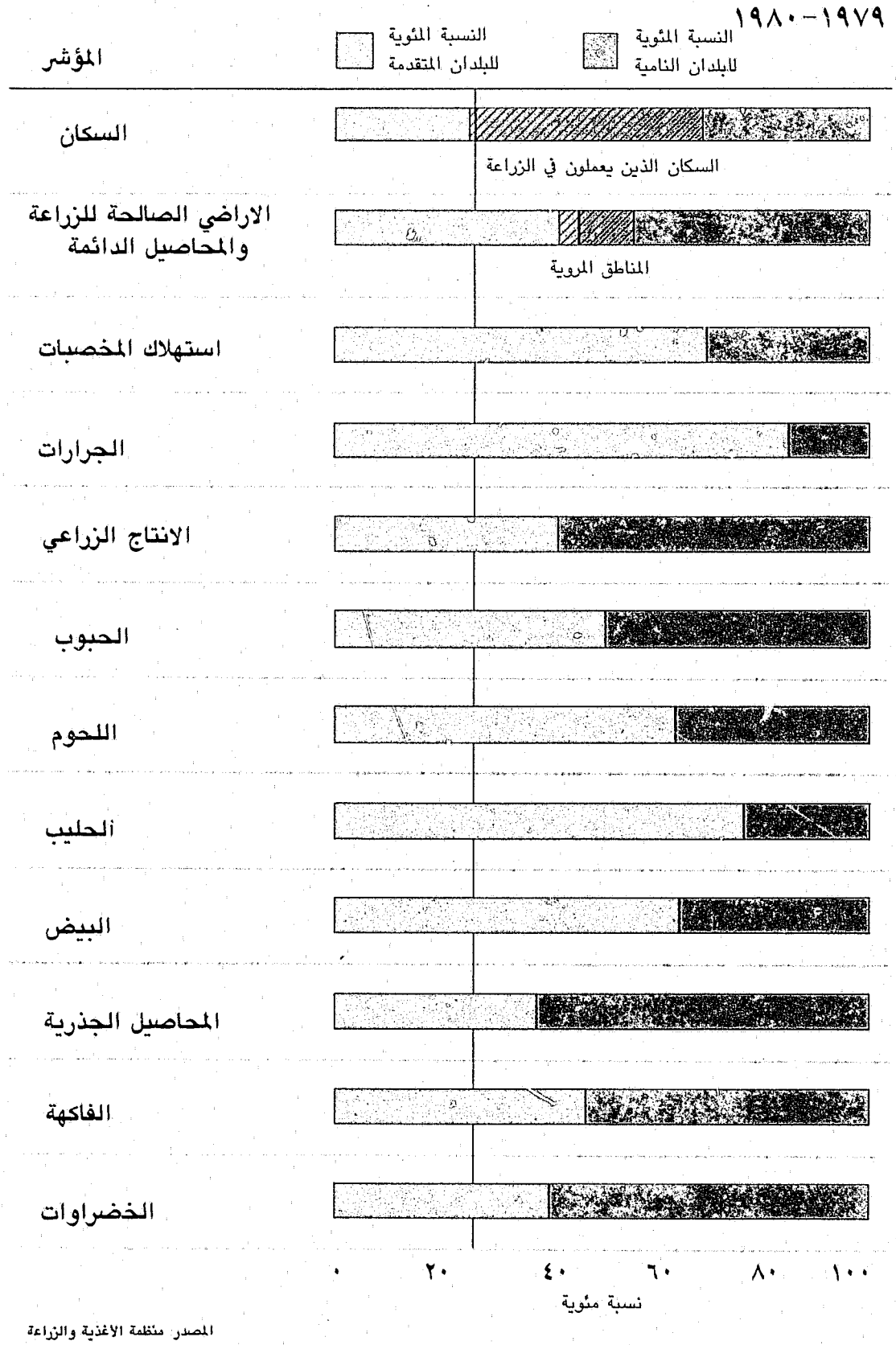

المصدر منظمة الاغذية والزراعة

الزراعة والنمو الاقتصادي.

زاد الناتج الزراعي خلال العقود الثلاثة الماضية بما يقرب من ٣ في المائة سنوياً، اي ضعف معدل الفترات السابقة. وتخف هذه الارقام الاجمالية بالنسبة للبلدان النامية – اختلافات واسعة فيما بين الاقاليم والبلدان، ففي اغلب البلدان النامية قلل نمو السكان المزايا بشدة – اذ هبط النمو بالنسبة لبلدان الدخل المنخفض كمجموعة الى

نسبة متواضعة هي ٠,٢ في المائة سنوياً للفرد خلال الستينات وانخفض الانتاج الزراعي والغذائي للفرد فيها خلال السبعينات. وما زال الفقراء في بلدان الدخل المنخفض يعانون مشكلة غذائية حادة.

وتسود الزراعة بشكل نموذجي اقتصاديات الدخل المنخفض، اذ يعتمد ٧٠ في المائة من سكانها عليها. ويملي نموها الى حد كبير نمو الناتج المحلي الاجمالي. وينفق مجموع السكان ما بين ٦٠ و٧٠ في المائة من دخلهم على الطعام، كما تعتمد كثير من الانشطة غير الزراعية على الزراعة – بل تعتمد عليها الحكومة ذاتها عن طريق القاعدة الغربية الزراعية.

ومع تقدم التنمية يتناقص دور الزراعة حتى يصل في النهاية الى جزء صغير من كل من الناتج والعمالة، الا انه في المراحل المتقدمة من التنمية، في البلدان النامية تظل مع ذلك حاسمة، لأن تقدمها يحدد السرعة التي يمكن بها تصنيع البلدان. وبشكل عام فان الابتكارات التي تخفض التكلفة والاستثمارات جوهرية للاسراع بالنمو الزراعي. وتنقل مزايا مكاسب الانتاجية جزئياً الى المستهلك لان انخفاض اسعار الطعام (وغيره من السلع) يساعد في تنشيط بقية الاقتصاد، في الوقت الذي يزوده فيه بالعامل الذي يترك الأرض بحثاً عن عمالة اكثر انتاجية.

وتبرز احدى النقاط بجلاء عن تنوع خبرة البلدان النامية وهي: ان النمو السريع في الزراعة وفي الناتج المحلي الاجمالي يسيران جنباً الى جنب. وحيثما نجح السعي الى التصنيع – الذي كان الهدف المفضل للمخططين في الستينات والسبعينات – لم تتم التضحية بالتقدم الزراعي، كما ان نجاح الزراعة يعزز زخم الاقتصاد باسره ويحافظ عليه. وان مساهمة النمو الزراعي الجيد في التخفيف من الفقر لا تقل اهمية عما سبق.

وموازنة المصالح بين المنتجين والمستهلكين هي القضية الرئيسية في السياسة الزراعية، وهي قضية تحكمها هياكل الاسعار. فقد مال مخططو البلدان النامية – في سعيهم لاهداف اخرى غير تنمية الزراعة – الى سياسات اسعار لصالح المستهلكين – ودفعوا مقابل ذلك ثمناً باهظاً هو ضياع النمو الزراعي، فالحوافز التي تقدم للمزارعين لكي يستثمروا وينتجوا هي المنشط الرئيسي للنمو الزراعي.

وعلى العكس تحمي البلدان الصناعية الزراعة للحفاظ على قدر من المساواة في الدخول بين المزارعين وغيرهم من العمال. وهذه الحماية باهظة التكلفة للغاية – وغير ضرورية لأنها حفزت زيادات في الانتاج الزراعي تتجاوز ما تحتاجه البلدان، وشوهت المزايا الدولية المقارنة تشويهاً خطيراً.

والتحدي الذي يواجه واضعي السياسة هو اقامة نظام تجاري يمكن فيه للمزايا المقارنة ان تحدد الانتاج. وواضح ان تحقيق تقدم اسرع في هذه الجبهة امر مرغوب لتوسيع منافذ البلدان النامية الى الأسواق، وفي الاجل الطويل، لضمان استخدام الموارد الزراعية العالمية لزيادة امدادات الطعام بالنسبة للفرد.

مصادر النمو.

الصلة بين الزراعة والطبيعة هي التي تميز الزراعة عن اغلب الانشطة الاخرى. ولا بد من ربط الابتكار والاستثمار بالبيئة المحيطة بهما، وعلى سبيل المثال، فان الدور الرئيسي للتحكم في المياه (الري، الصرف، التحكم في الفيضانات) في آسيا الآهلة بالسكان يتناقص مع التركيز على الهياكل الاساسية في بعض مناطق اميركا اللاتينية وافريقيا حيث تتوافر الارض. ويلعب القطاع العام دوراً سائداً في كل من الهياكل الاساسية والري الواسع، ويواجه مشكلات ادارة وتمويل خاصة في تشغيلها، كما يتولى القيادة في مجال الابحاث البيولوجية، في حين يسود القطاع الخاص في مجال التجديد الميكانيكي والكيميائي.

ولا يمكن تقديم مجموعة محددة عالمية من الوصفات. فالطبيعة، ونظم الزراعة العملية، والتكنولوجيا المتاحة، ووسائل الحصول عليها واستخدامها – كلها تختلف اختلافاً واسعاً لا يجعل من معنى لأي صيغة مبسطة. غير ان هناك عدة دروس واضحة.

● ان الاستثمارات في الابحاث الزراعية قد آتت ثمارها وفيرة، وقد تطورت هذه الاستثمارات نتيجة مبادرات دولية وقومية على السواء، وكانت العامل الرئيسي الذي دفع النمو اثناء العشرين عاماً الماضية. وادى الربط بين العلوم الأساسية الجيدة والابحاث التطبيقية والخبرة العملية والحوافز المناسبة والاستثمار الى زيادات هائلة في ناتج بعض المحصولات، وأساساً الأرز والقمح، في ظروف معينة. ونظراً لارتفاع معدل العائد فان الاستثمار في الابحاث لا ينبغي ان يستمر فحسب بل ينبغي ان يزداد بسرعة، وعليه ان يتوجه بشكل محدد الى المجالات المهملة حتى الآن: المحصولات البعلية ومحاصيل الجذور (الكاسافا) والحبوب الخشنة (الذرة البيضاء والدخن والمنيهوت) حتى يدفع الانتاجية في المناطق الرطبة وشبه الجافة – وخاصة في افريقيا جنوب الصحراء..

● والتحكم في المياه – الري أساساً ولكن ايضاً الصرف والتحكم في الفيضانات – مصدر رئيسي لزيادة الانتاجية. فاذا اردنا لمزارع ان يستعمل نوعاً جديداً من البذور، ويستخدم الكمية الصحيحة من الاسمدة، فلا بد ان نؤمن له موارد مياه كافية تقدم في حينها، وقد آتت مثل هذه المساعدة عموماً معدلات عائد مرتفعة، وان كانت تتطلب استثماراً كبيراً وتنظيماً محلياً قوياً. وقد اكمل ري القطاع الخاص، واساساً عن طريق الآبار الارتوازية والمضخات الصغيرة، الثورة الخضراء في جنوب آسيا، وحيثما يمكن تطبيق هذه التكنولوجيا فانها تظل عاملاً هاماً في النهوض بالناتج الزراعي، غير ان الاعتماد سيظل كبيراً في

المستقبل – كما كان الشأن في الماضي – على ري القطاع العام، بسبب حجم الاستثمارات وطبيعتها الجماعية. وادارة المياه الماهرة شرط اولي لارتفاع الانتاجية في شبكات الري الكبيرة. وينبغي ان يسير المزيد من الاستثمار في الري جنباً الى جنب مع الجهود لاصلاح ادارة الشبكات التي اكملت والتي تعمل بالفعل، فما زال الفاقد في مياه الري النادرة المكلفة كبيراً.

● ومع سير عملية اقامة المدن ونمو الاقتصاد النقدي سيزداد بسرعة انتاج الطعام القابل للتسويق. وسيتطلب هذا استثمارات كبيرة في تخزين المحاصيل وتجهيزها ونقلها. وتبرز هنا بشكل خاص الحاجة لأن تدرس الحكومات بعناية دور كل من وكالات القطاع العام والقطاع الخاص في تمويل هذه الاستثمارات وادارتها، وتحتاج المشروعات العامة الى اعادة نظر مستمرة لضمان استخدامها على افضل وجه.

الفقر في الريف.

يتركز الفقر المطلق – على النطاق العالمي – بشكل غالب في المناطق الريفية في البلدان النامية. وقد قدر تقرير عام ١٩٨٠ ان ٧٨٠ مليون نسمة – مع استبعاد الصين وغيرها من بلدان الدخل المنخفض ذات الاقتصاد المخطط مركزياً – يعيشون في فقر مطلق. ويعيش في الصين نحو ١٥٠ مليون نسمة فوق خط الفقر مباشرة. ويحقق خمس او ربع فقراء الريف الذين لا يملكون ارضاً نفس دخل المزارعين الصغار جداً – اي ما يقرب من مجرد مستوى الكفاف – لكنهم اكثر تعرضاً للكوارث، ووصول برامج التنمية اليهم اشد صعوبة.

والنمو الاقتصادي هو العلاج النهائي للفقر في الريف، فقد انخفض الفقر المطلق كثيراً في الاقتصادات التي تنمو بسرعة – واساساً بلدان الدخل المتوسط – اذ خلقت عمالة جديدة خارج المزرعة، سواء في الريف او في الحضر..

وثمة مبادرات معينة ستساعد في التقليل من الفقر في الريف وتحفز النمو في ذات الوقت، اذ يمكن للمشاريع الموجهة الى صغار المزارعين ان تنهض بانتاجيتهم وخاصة اذا كانت مشاريع بسيطة تركز على المشكلات ذات الاولوية ومندمجة جيداً مع الادارة الحكومية، كما ان العمالة خارج المزرعة ترفع الدخول، وترتبط ارتباطاً مباشراً بازدهار الزراعة، ويمكن للاصلاح الزراعي الذي يزيد من تأمين الحيازة ان يزيد الانتاجية، وكذلك الشأن بالنسبة لاصلاح نظام ملكية الاراضي احياناً، وان كان اغلب فقراء الريف يعيشون في مناطق مزارعها بالفعل صغيرة واراضيها تستخدم استخداماً كثيفاً. واذا كان اصلاح نظام ملكية الاراضي مستبعداً سياسياً فربما لم تكن ضرائب الاراضي مستبعدة. ويمكن للأشغال الريفية العامة ان تقلل من الفقر في الريف، وغالباً بتكلفة زهيدة، اذ تحول العمل المتوافر الى رأس المال اللازم، وتساعد في الاسراع بالنمو الزراعي. ويبدو ان المشاركة الواسعة للسكان المحليين في تخطيط هذه المبادرات وتنفيذها وتمويلها هي العامل المحدد الأساسي في نجاحها.

ولما كان فقراء الريف ينفقون نسبة كبيرة من ميزانياتهم على الطعام كمستهلكين فان من الممكن ان يستفيدوا من التنمية الزراعية التي تخفض التكلفة والأسعار، وخاصة اذا وسعت الابحاث عن المحاصيل التي ينتجونها ويستهلكونها. ولكن حتى لو اتخذت كل هذه التدابير فان الأمن الغذائي للفقراء لا بد ان تظل له الاولوية لبضع سنوات. وينبغي ان يشمل ذلك برامج الاغاثة المرتبطة بالمجاعات، والمخططات التي تستهدف مواجهة سوء التغذية المزمن.

واذا لم تبذل عناية كافية بالتكلفة ورسم الاهداف فان برامج توزيع الاغذية لمكافحة سوء التغذية كثيراً ما تتضمن تكاليف ميزانية فادحة – دون ان تصنع مع ذلك بالضرورة الكثير لتحسين التغذية بين فقراء الريف. ومن ثم فان على الحكومات ان تبحث ما اذا لم يكن من الافضل انفاق الموارد المخصصة لهذه البرامج في استثمارات مباشرة في الزراعة ذاتها. غير ان دعم الاغذية مسألة محمّلة حتماً بدلالات سياسية، ومن هنا فقد تجد الحكومات من الصعب عليها ان تعيد ترتيب اولويات ميزانيتها. لكن قصر توزيع الاغذية المدعومة على المحتاجين – وعلى سبيل المثال بدعم السلع التي لا يأكلها الا الفقراء – يمكن ان يخفض تكاليف الدعم دون ان يسيء الى اهدافه في مجال التغذية.

استخلاصات

ظلت اسباب النمو الزراعي موضع جدال وغير مفهومة جيداً سنوات طويلة. لكن الأمر لم يعد كذلك الآن. فالمزارعون جميعا – الصغار والمتوسطون والكبار – يستجيبون للحوافز الاقتصادية. وقد اوضح المزارعون انهم ابعد من ان يكونوا «فلاحين مرتبطين بالتقاليد» وان لديهم عقلانية تتجاوز كثيراً الاختلافات في ظروفهم الاجتماعية والبيئية. ويستطيع المزارعون ان يسهموا في الاستثمار الزراعي، وكلهم – حتى من لا يزرعون سوى آكرات بضعة يدخرون جزءاً كبيراً من اي دخل زائد، ويستثمرونه في مزارعهم. كما انهم يستخدمون عملهم وعمل عائلاتهم لتسوية الارض وزرع الاشجار وحفر المصارف واقامة مصاطب زراعة الأرز – اي كل الانشطة التي تخلق رأس المال لانتاج مزيد من الناتج الزراعي في المستقبل. ويمكن للمزارعين الصغار ان يكونوا مرتفعي الانتاجية، وهم عادة ينتجون من كل آكر اكثر مما ينتج المزارعون الكبار. وهكذا فان البرامج والسياسات التي ترعى صغار الحائزين يمكن ان توفر عائدات اقتصادية جيدة فضلاً عن زيادة العمالة وتقليل الفقر في الريف.

ومن هنا فسيوسع المزارعون الناتج لو وفرت لهم الحوافز الصحيحة. ولا يعني هذا ان على الحكومات وغيرها من الوكالات الرسمية ان تقتصر فحسب على

تحديد هذه الحوافز، فلا بد من تنمية الأبحاث والتكنولوجيا وتكييفها مع الظروف المحلية، والافتقار الى التحسينات التكنولوجية الملائمة للظروف الافريقية هو السبب الرئيسي في سوء اداء افريقيا حتى الآن، والمشروعات ذات التمويل الدولي في الزراعة ضرورية للتغلب على العقبات، وزيادة الناتج، ومساعدة الفقراء، كما ان هناك حاجة الى استثمارات رئيسية في شبكات الري والنقل والتسويق.

ويزودنا الماضي بمرشد أضح للمستقبل: فالقيود على النمو الزراعي لا تكمن في سلوك المزارعين، أو استعدادهم للعمل الشاق، أو تبني الابتكارات المربحة، او الاستثمار في المستقبل، وانما هي تكمن في البيئة التي يعمل فيها المزارعون: التكنولوجيا المتاحة لهم، وحوافز الانتاج والاستثمار، وتوافر مواد مثل الأسمدة واسعارها، وتوفير الري.

وهكذا فان آفاق المستقبل تتوقف على عدد من العوامل، وخاصة الاطار السياسي، والتقدم في البحوث، والبيئة الدولية. ولا بد من استكمال الحوافز الصحيحة للمزارعين بالهياكل الاساسية. ويمكن لتقدم الابحاث الجديدة – وخاصة لمكافحة ذبابة التيسي تسي وتطوير انواع محسنة من الحبوب الخشنة – ان يوفر مساحات واسعة ويزيد انتاجها. ويمكن للمجتمع الدولي ويجب عليه ان يدعم هذه العملية.

وقد زادت المعونة للزراعة في السبعينات، مما يعكس ارتفاعاً في حجم المعونة عموماً وازدياداً في النصيب الموجه للزراعة بوجه خاص. وهذا بدوره يعكس تغيراً في أفكار كل من المانحين والمتلقين عن دور الزراعة، وفهما اوضح لأهميتها في معالجة الفقر. وقد كانت خبرة التنمية الزراعية المدعمة بالمعونة في السبعينات خبرة جديدة في كثير من الحالات في السبعينات. وساعدت المعونة في تمويل دائرة اوسع من البرامج، وشملت عدداً من البلدان اكبر من ذي قبل، ومهرت مشاركة جديدة بين المانحين والمتلقين. ويعد هذا الماضي حافزاً للمستقبل.

الجزء الاول- اتجاهات التنمية الدولية
الفصل الثاني – الاقتصاد العالمي في فترة انتقال

دخل الاقتصاد العالمي في بداية السبعينات – وبعد اكثر من عقدين من التنمية السريعة – فترة انتقالية. فقد اصبح من الضروري التكيف مع التضخم وتعديل اسعار العملات اثر انهيار نظام بريتون وودز لأسعار الصرف المحددة في ١٩٧١، وأزمة الأغذية في ١٩٧٢ – ١٩٧٤، وتضاعف اسعار النفط الى اربعة امثالها في ١٩٧٣، وتباطؤ النمو في امدادات النفط. وادت هذه العوامل الى انكماش قصير حاد في ١٩٧٤ – ١٩٧٥، ثم بعد ثلاثة اعوام من الانتعاش تطلب الامر تكييفاً جديداً اذ تضاعفت اسعار النفط في ١٩٧٩ – ١٩٨٠، وزادت سرعة التضخم، وأصبحت اسعار الصرف والفائدة متقلبة بشكل غير عادي.

وطال اجل الانكماش الذي ولدته هذه الاحداث على غير المتوقع. ففي البلدان الصناعية اثبتت السياسات الاقتصادية التي عالجت بنجاح الانكماشات الدورية السابقة وحتى انكماش ١٩٧٤ – ١٩٧٥ الى حد ما، عدم كفايتها، واضطرب النمو. اما البلدان النامية فرغم ارتفاع عجز حسابها الجاري من ٤٠ مليار دولار عام ١٩٧٩ الى ١١٥ مليار دولار عام ١٩٨١ فكانت اكثر نجاحاً من البلدان الصناعية في التكيف مع الوضع الجديد. وكان مما اعان الكثير منها السياسات التي وضعتها استجابة لأحداث بداية السبعينات، وارتفاع معدلات استثمارها، والتطورات المساعدة في أواخر السبعينات في تدفقات التجارة ورأس المال الدولية. وبالرغم من ذلك فان البيئة الاقتصادية الحالية محملة بالمصاعب حتى بالنسبة لبلدان الدخل المتوسط المزدهرة. وبالنسبة للكثيرين في افقر البلدان النامية – وخاصة في افريقيا جنوب الصحراء حيث لم ينم الدخل بالنسبة للفرد منذ عقد – فقد تتعرض للخطر حتى القدرة على الاحتفاظ بالانشطة الانتاجية الأساسية.

ويستعرض هذا الفصل كيف تكيفت مختلف البلدان، ويصف الاجراءات التي اتخذت للعودة بالعجز الخارجي الى مستويات محتملة، مع تخفيض معدلات النمو الاقتصادي او عدم تخفيضها. ويحدد الاستعراض السياسات التي يمكن ان تساعد على استعادة تقدم افضل للتنمية في بقية العقد الحالي – سواء تلك التي يمكن ان تعزز الاقتصادات المفردة او التي يمكن ان تحسن البيئة الدولية. ويناقش الفصل الرابع مشاريع التنمية البديلة في الثمانينات. وهي تقوم على نظرة طويلة الاجل الى محددات النمو، وبوجه خاص على تقييمات لقدرة البلدان النامية على تعديل هياكلها الاقتصادية. وللتوصل الى هذا المنظور يحلل الفصل الثالث مختلف مجموعات البلدان النامية، وعلاقاتها بالاقتصاد الدولي، طيلة السنوات الثلاث الماضية.

التكييف ١٩٧٣- ١٩٧٨

أمام مختلف البلدان – كما اوضح «**تقرير عن التنمية العالمية، ١٩٨١**» – أربع طرق للاستجابة للصدمات الخارجية. فالعجز في الحساب الجاري يمكن ان يخفض الى مستوى محتمل عن طريق «١» النمو الأبطأ الذي يخفض الطلب على الواردات، او «٢» تحويل الانتاج نحو الصادرات التقليدية وبدائل الاستيراد. ويمكن ان يستخدم الاقتراض الخارجي لتزويد البلدان بموارد استثمار اساسية «٣» للمساعدة في اجراء هذه التكييفات الهيكلية او «٤» لتأجيل اجراء التكييفات.

وقد مورست الآليات الاربع جميعاً في ١٩٧٣: فقد هبط النمو السنوي للبلدان النامية كمجموعة بشدة من ٥,٨ في المائة الى ٤,٦ في المائة، لكن الهبوط ظهر بجلاء اكبر في البلدان الصناعية، من ٥,١ في المائة الى ٢,٤ في المائة (الجدول رقم ٢ – ١ والشكل رقم ٢ – ١). وظل النموذج العام – وهو نموذج اداء أفضل لدى بلدان الدخل المتوسط عن البلدان الأغنى او الافقر (الشكل ٢ – ١) – يسير على هذه الوتيرة منذ عام ١٩٦٠. وبين البلدان النامية كانت بلدان الدخل المنخفض جنوب الصحراء اقل البلدان قدرة على اجراء تكييفات هيكلية، لكن ارتفاع الاستثمار الداخلي وجودة الاداء الزراعي في الهند والصين – حيث يقوم الاقتصاد على قدر اكبر نسبياً من الاكتفاء الذاتي – كانا اكثر من موازن لأثر الاحداث الخارجية المعاكسة.

وقد زاد اقتراض اغلب البلدان النامية المستوردة للنفط في اعقاب احداث ١٩٧٢ – ١٩٧٣ مباشرة. واتسعت تدفقات رأس المال غير الميسرة – واغلبها من البنوك التجارية – بسرعة في ١٩٧٣ – ١٩٧٥، كما اتسعت التدفقات الميسرة من البلدان الصناعية ومنتجي النفط مرتفعي الدخل، مما سمح بارتفاع

الواردات الاخرى غير النفط في حين كانت تدابير التكييف تنفذ. وما ان جاء عام ١٩٧٦ حتى كان العجز قد خفض كثيراً (الجدول رقم ٢ – ٢). وخلال تنفيذ سياسات التكييف فقد كان حجم الاستثمار والاستهلاك الداخليين، وليس الحاجة الى التكيف مع التغيرات في شروط التبادل، هو الذي يشكل استخدام التمويل الخارجي ان مساهمة الاستثمار في عملية التكيف كانت حيوية خاصة بالنسبة لزيادة الطاقات الانتاجية للصادرات وبدائل الاستيراد – لاسيما الطاقة – بغية تحقيق تحسن مستمر في هيكل التجارة ومستواها (تم تحليل عملية التكيف بالتفصيل في التقرير عن التنمية في العالم ١٩٨١ – الفصل السادس).

الجدول ٢–١ نمو الناتج المحلي الاجمالي ١٩٦٠ ـ ١٩٨٢
(النسبة المئوية لمتوسط التغير السنوي)

مجموعة البلدان	٦٠–١٩٧٣	٧٣–١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
كل البلدان النامية	٥,٨	٤,٦	٤,٠	٢,٢	٣,٩
ذات الدخل المنخفض	٤,١	٤,٥	٥,٩	٣,٩	٣,٩
الصين	٤,٧	٥,٣	٦,٨	٣,٠	..
الهند	٣,٥	٣,٨	٦,٥	٥,٦	..
بلدان اخرى	٣,٨	٣,١	٢,٩	٤,٣	..
افريقيا	٣,٨	١,٣	٠,٤	٢,٧	..
آسيا	٣,٨	٥,٢	٥,٥	٥,٩	..
ذات الدخل المتوسط	٦,٤	٤,٧	٣,٥	١,٧	٣,٨
المصدرة للنفط	٦,٤	٤,٤	٣,٠	٣,٣	٤,٦
المستوردة للنفط	٦,٣	٤,٨	٣,٧	١,٠	٣,٥
شرق آسيا والمحيط الهادي	٨,٢	٧,٥	٣,٥	٧,٢	..
اميركا اللاتينية والكاريبي	٥,٩	٥,٤	٥,٦	– ٢,٥	..
افريقيا جنوب الصحراء	٤,٤	٣,٣	٤,٢	١,٧	..
الشرق الاوسط وشرق افريقيا	٥,٠	٣,٦	٤,٧	– ٠,٥	..
جنوب اوروبا	٧,٠	٣,٤	١,٤	٢,٠	..
البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع	٨,٦	٨,٣	٤,٥	– ١١,٣	– ١٠,٠
البلدان الصناعية التابعة لنظام السوق	٥,١	٢,٥	١,٤	١,٢	٠,٢
البلدان الصناعية غير التابعة لنظام السوق	..	..	٢,٧	١,٨	٣,٠

الشكل ٢–١ النمو بالقيمة الحقيقية لاجمالي الناتج المحلي، ١٩٧١–١٩٨٢

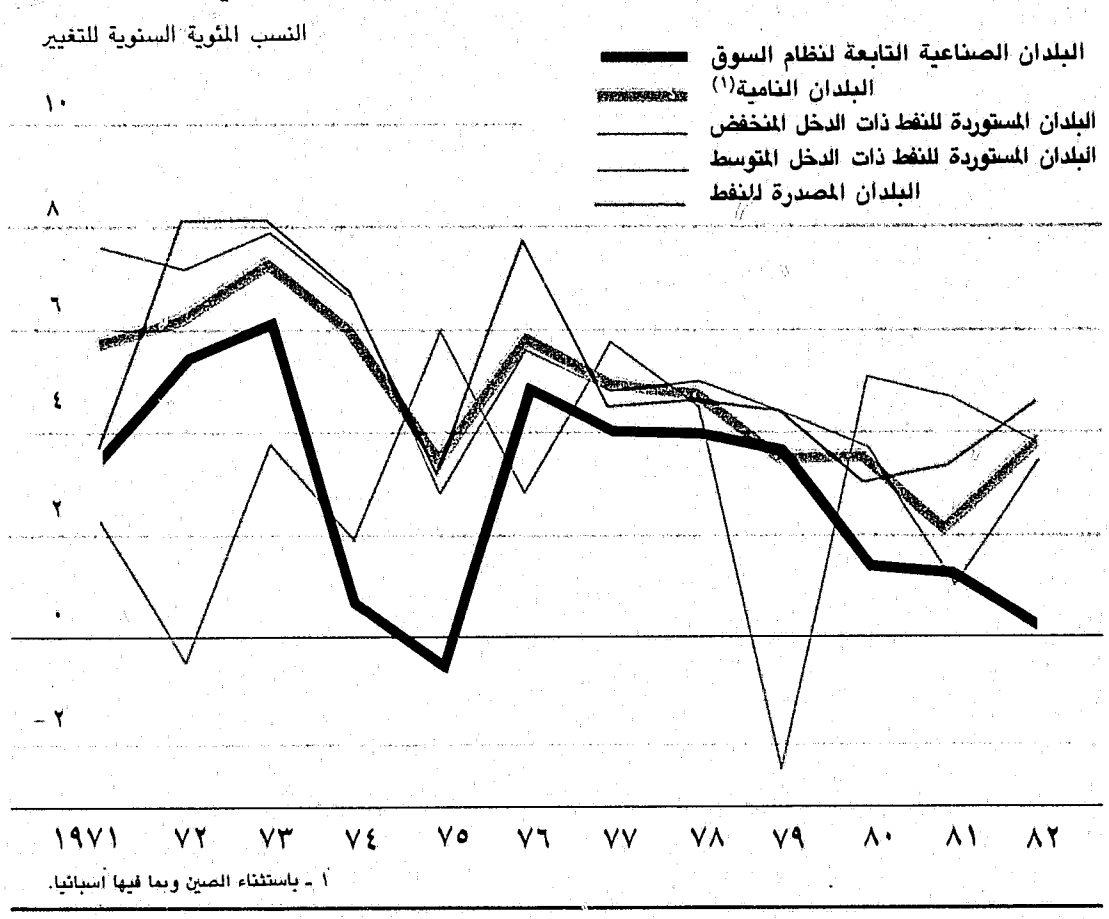

١ – باستثناء الصين وبما فيها اسبانيا.

وقد زادت نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي في كل مجموعات البلدان، باستثناء اقل البلدان نمواً والبلدان الصناعية، وذلك جزئياً على حساب الاستهلاك (الجدول رقم ٢ – ٣). كانت البلدان الصناعية عاجزة عن تقييد الاستهلاك اما اقل البلدان نمواً فان النطاق الذي تستطيع فيه ذلك صغير. وفي بعض المجموعات، ان عدم تمكن البلدان الاقل نمواً من رفع المعدلات الحقيقية للاستثمار ورغم التدفقات الهامة لرأس المال الخارجي اعاق تكييفها الاقتصادي وجعلها سريعة التأثر بالصدمات اللاحقة. إلا انه في مجموعات اخرى، وخاصة في جنوب آسيا، ساعدت المدخرات المحلية الاضافية النهوض بالاستثمار. وكما سيلاحظ فيما بعد كانت قدرة البلدان النامية على الحفاظ على معدلات استثمار مرتفعة في ذات الوقت الذي هبطت فيه معدلات استثمار البلدان الصناعية (الشكل رقم ٢ – ٢) مفتاح ادائها الافضل في مجال النمو في السبعينات.

وقد تنوعت خبرة التكييف – كثيراً بالطبع – داخل مجموعات البلدان – وتوقفت بدرجة كبيرة على السياسات الداخلية فضلاً عن الهيكل الاقتصادي والتأثير المختلف للقوى الخارجية. ففيما بين البلدان شبه المصنعة ومنتجة المواد الاولية – كما لاحظنا في تقرير عام ١٩٨١ – استطاعت البلدان ذات السياسات التجارية المتطلعة الى الخارج (وعلى سبيل المثال ساحل العاج او جمهورية كوريا او الفليبين او سنغافورة او تايلاند او تونس او اوروغواي) ان تتكيف عموماً بفعالية اكبر من البلدان ذات السياسات المتطلعة الى الداخل

(مثل كولومبيا وكينيا وبيرو وتركيا ويوغوسلافيا).

التكييف في ١٩٧٩- ١٩٨٢

بشكل عام كان البطء المباشر في معدلات النمو اقل وضوحاً في ١٩٨٠ – ١٩٨١ منه في ١٩٧٤ – ١٩٧٥، مما يوحي بان اجراءات التكييف قد خلقت هياكل اقتصادية اكثر مرونة، وقد كان لتضاعف اسعار النفط في ١٩٧٩ – ١٩٨٠ نفس الاثر الذي كان لارتفاعها الى اربعة امثالها في ١٩٧٣ – ١٩٧٤ على شروط التبادل، اي خسارة قدرها حوالي ٢ في المئة من اجمالي الناتج المحلي، لكن الناتج استمر ينمو بمعدلات متواضعة في الاقتصادات الصناعية في ١٩٧٩، وأخذ الناتج في الركود في ١٩٨٠، بادئاً هبوطاً من الأرجح ان يستمر في ١٩٨٢، اذ يسعى كثير من هذه الاقتصادات الى وقف التضخم عن طريق سياسات تقييدية لادارة الطلب في الوقت الذي تكيف فيه هياكلها الانتاجية..

وتحسن أداء البلدان النامية في عام ١٩٨٠، واستفاد بعضها من زيادة صادرات النفط، وتمكن بعضها الآخر من الاستناد الى الاحتياطيات المتراكمة الكبيرة والأرصدة قصيرة الاجل. وكان الاستثمار قد وصل الى ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في ١٩٧٥ واستمر على هذا المستوى بعد ذلك (الشكل ٢ – ٢)، وحقق كثير من البلدان نجاحاً كبيراً في اجتذاب رؤوس الأموال من

الجدول ٢-٢ فجوة الموارد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي ١٩٧٤ - ١٩٨٠

مجموعة البلدان	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
المنتجة للمواد الأولية	٣,٠	٥,٢	٣,٢	٤,٦	٤,٠	٣,٠	٤,٦
الأقل تطوراً	٧,٣	١١,٢	٦,٩	٥,٥	٩,٠	٧,٢	٥,٢
جنوب آسيا الآهلة بالسكان	١,٩	٢,٣	٠,٦	١,٢	١,٥	..	..
البلدان شبه الصناعية	٥,٩	٥,٨	٣,٥	٢,٥	١,٩	٢,٧	٤,٢
اميركا اللاتينية	٣,٤	٣,٤	١,٣	– ٠,٤	– ٠,٢	٠,٥	١,٩
جنوب شرق آسيا	٧,٢	٦,٣	٢,٠	٠,٤	٣,٦	٥,٦	٦,١
غيرها من البلدان	٨,٦	٨,٤	٦,٦	٦,٢	٤,٠	٤,٤	٦,١
البلدان المصدرة للنفط	١٥,٧	– ٠,٩	١,٠	٥,٠	٧,١	– ١,٣	– ٣,٢
البلدان الصناعة التابعة لنظام السوق	٠,٤	– ٠,٦	٠,٣	٠,٥	٠,٠	٠,٥	٠,٩

ملحوظة: لقد تم تحديد وتحليل مجموعات البلدان كما وردت في تقرير التنمية لسنة ١٩٨١، ص ٦٥. وهناك ٥٦ بلداً، تتوافر بشأنها البيانات الصحيحة، ادرجت في حسابات المجاميع التحليلية للمجموعات.

الجدول ٢-٣ استجابة الاستهلاك والاستثمار والاقتراض والنمو للصدمات الخارجية من ٧٠-١٩٧٢ الى ٧٥-١٩٧٨
(النسبة المئوية من الناتج المحلي في ١٩٧٢)

البند	الأقل تطوراً	جنوب آسيا الآهلة بالسكان	منتجو المواد الأولية	جنوب شرق آسيا شبه الصناعية	اميركا اللاتينية شبه الصناعية	البلدان الأخرى شبه الصناعية	مصدرو النفط	البلدان الصناعية التابعة لنظام السوق
تأثير الصدمات الخارجية								
الخسائر الراجعة الى تغير الاسعار	١,٠	١,٠	٠,٤	١,٨	٠	١,٨	– ٢٠,٢	١,٧
كلفة الاستثمار	٠,٦	٢,٤	٠,٨	٠,٤	– ٠,٣	١,١	– ٤,٠	٠,٩
كلفة الاستهلاك	٠,٤	– ١,٤	– ٠,٤	١,٤	٠,٣	٠,٧	– ١٦,٢	٠,٨
اسلوب التكييف								
	– ٤,١	١,٣	– ٢,٣	٣,٤	٠,٢	– ١,٢	– ٢٤,٨	١,٢
النقصان في انصبة الاستثمار الحقيقية	٠,٣	– ١,٥	– ٢,٠	– ٤,٥	– ١,٨	– ١,٢	– ١٣,٦	٢,٦
النقصان في انصبة الاستهلاك الحقيقية	– ٤,٤	٢,٨	– ٠,٣	٧,٩	٢,٠	٠	– ١١,٢	– ١,٤
تدفقات رأس المال الخارجي								
الاضافية الحقيقية	٥,٥	– ٠,٨	٢,٨	٠,٤	٠	٣,٤	٤,٦	٠,٥
التغير في العجز الخارجي الناجم عن								
التغير في الناتج الاجمالي المحلي[1]	– ٠,٤	٠,٥	– ٠,١	– ٢,٠	– ٠,١	– ٠,٤	٠	٠
البند الفرعي								
النمو في الناتج المحلي الاجمالي								
بالنسبة للفرد ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩	٠,٦	١,٥	٢,٧	٦,١	٤,٢	٣,٢	٣,٥	٢,٣

ملحوظة: مجموعات البلدان هي نفسها الواردة في الجدول ٢ – ٢. يمكن تفسير الجدول اعلاه كما يلي: تنجم الخسارات في الدخل القومي عن تحركات غير مؤاتية في اسعار الواردات مقارنة بأسعار الصادرات. وعندما تقاس هذه التحركات نسبة الى قائمة اسعار اجمالي الناتج المحلي، يمكن ترجمتها الى زيادات في قوائم الاسعار للسلع الاستهلاكية او الاستثمارية المتعلقة بقائمة اسعار اجمالي الناتج المحلي. وان توزيع الصدمة الاجمالية على كل هذه المركبات يتأثر بالسياسات الحكومية. وقد وردت هذه المعلومات لمجموعات البلدان الرئيسية في القسم الاعلى من الجدول، وان مجموعها يساوي الصدمات الخارجية التي كان من الضروري اجراء التكيف معها. وقد تمثل رد فعل البلدان لهذه الصدمات في (١) التقليل من الامتصاص الذي وزع على الاستهلاك والاستثمار، (٢) الاقتراض من الخارج، وعند الضرورة، (٣) نمو ابطأ. وان الاعتماد النسبي على هذه الاشكال من التكيف يظهر في القسم الاسفل من الجدول.

هكذا فان مجموعة بلدان جنوب شرق آسيا شبه الصناعية على سبيل المثال، عرفت متوسطاً للخسارة في شروط التبادل التجاري لفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨ نسبة الى فترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢ بلغ ١,٨ في المئة من متوسط اجمالي الناتج المحلي لفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢. واثر ذلك على السلع الاستهلاكية (١,٤ في المئة) اكثر منه على السلع الاستثمارية (٠,٤ في المئة). وقد تم معالجة هذه الخسارة بصورة تامة بالتقليل من الانفاق الداخلي الحقيقي نسبة الى اجمالي الناتج المحلي: فيمكن ان يعزى صافي الموارد الداخلية التي تم الحفاظ عليها (٣,٤ في المئة من اجمالي الناتج المحلي لفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢) الى تخفيضات كبيرة في حصة الاستهلاك الحقيقي (٧,٩ في المئة) وازنت ارتفاعا في حصة الاستثمار الحقيقي (٤,٥ في المئة). اما تدفقات رؤوس الاموال الخارجية بالقيمة الحقيقية فقد شكلت نسبة اضافية قدرها ٠,٤ في المئة من اجمالي الناتج المحلي لفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢، وان اشكال التكيف هذه مجموعة كانت كافية للسماح بتحقيق النمو لمناقشة اكثر تفصيلا للمنهجية. انظر هاردي وخاراس.

(١) يعكس هذا السطر العجز الخارجي للتغيرات التي طرأت على اجمالي الناتج المحلي مقاساً بدولارات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢ فهو يشمل بالتالي النمو المحلي الحقيقي وتحركات اسعار الصرف الحقيقية معا.

الشكل ٢-٢ حصة الاستثمار من اجمالي الناتج المحلي، ١٩٧٠-١٩٨١

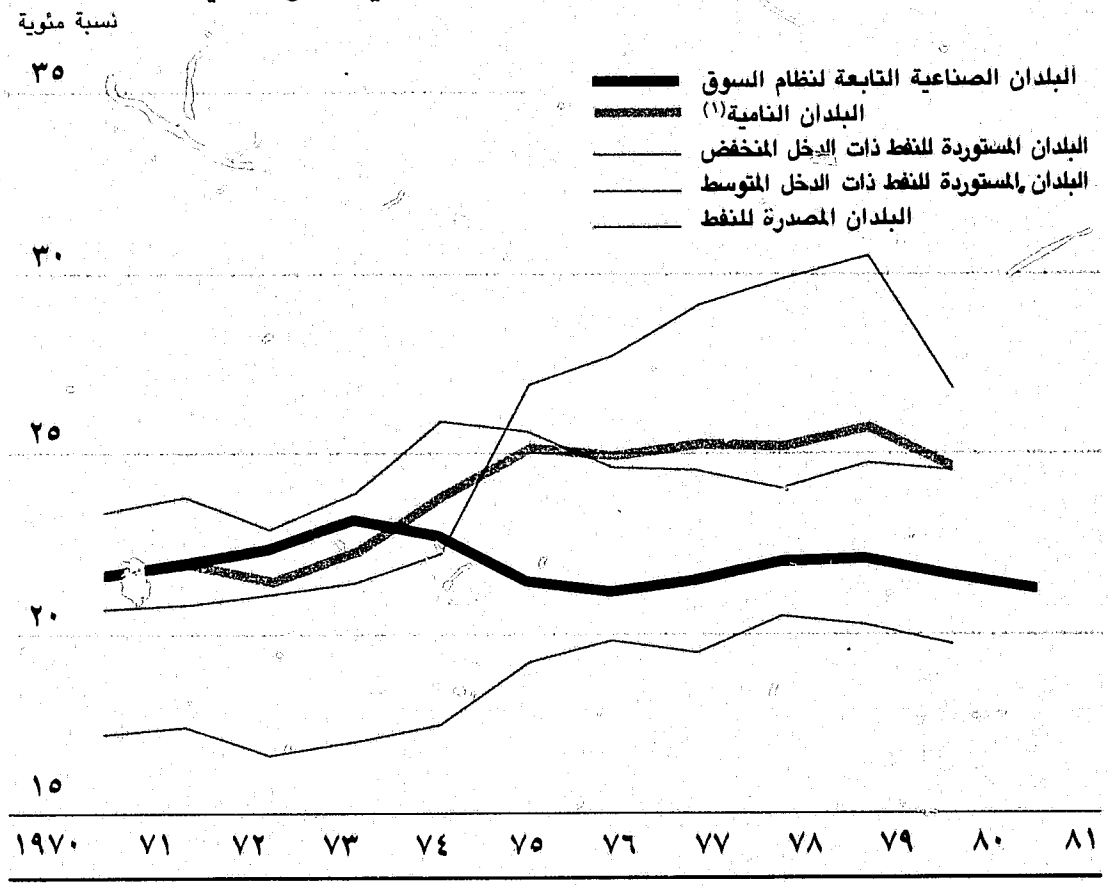

مصادر جديدة، وتحسين تخصيص الموارد، وتوسيع الصادرات. غير أن عام ١٩٨١ شهد انخفاضاً في نموها تركز على بلدان الدخل المتوسط المستوردة للنفط. وعانت اميركا اللاتينية اسوأ اعوامها طيلة العقود الثلاثة الماضية، فكان النمو سلبياً في البرازيل، وحدث هبوط كبير في اغلب البلدان الاخرى. واستمرت افريقيا بما فيها البلدان الافريقية ذات الدخل المنخفض في اتجاه النمو الشديد البطء، لمدة عقد كامل. ونجد بعض الاستثناءات على هذا النموذج بين بلدان اسيا الشرقية حيث ادى الدخول التجاري القوي الى الاسواق الموجودة في البلدان النامية واستغلال الاسواق الجديدة في الاقتصاديات المزدهرة لمصدري النفط الى موازنة التباطؤ العام في التجارة الدولية، وبين البلدان الكبيرة في جنوب آسيا نتيجة لارتفاع الاستثمار وجودة المحاصيل وتحويلات العمال المهاجرين.

وقد اضيفت اخيراً بلدان نامية اخرى الى البلدان التي اتبعت سياسات تكييف ناجحة في السبعينات، فاستجابت البرازيل لأزمتها بزيادة الحوافز للمنتج الزراعي – وسرعان ما استجابت الصادرات بدورها. وتمكنت تركيا من تنشيط الصادرات عن طريق اصلاحات نقدية ومالية واصلاح سعر الصرف – بالرغم من ان التجارة العالمية ككل كانت راكدة – وبذا أعادت الى الاستخدام قدراً من الطاقة الصناعية الكاملة.

والأرجح ان يكون الانتعاش المؤقت لنمو البلدان النامية في ١٩٨٢ شبيهاً بالانتعاش في عام ١٩٧٦، كما يساعده بالمثل الضعف الحالي في اسعار النفط. ويكمن الفارق الرئيسي بين ما حدث في اعقاب بداية السبعينات وفي ١٩٧٩ – ١٩٨٠ في مسلك الاقتصادات الصناعية، ففي ١٩٧٩ كانت قد اظهرت ست سنوات من النمو البطيء والتكييف الجزئي.

ففي اغلب هذه البلدان ما زال من اللازم انعاش تكوين رأس المال الثابت، ورغم حدوث بعض التكييفات وأساساً في مجال المحافظة على الطاقة فان كثيراً من البلدان يجد من الصعب عليه ان يسرع بخطى التغيير في هياكله الاقتصادية، فقد زادت العمالة المدنية في بلدان متظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بمقدار ٣٠ مليون شخص فيما بين ١٩٧٠ و١٩٨٠: مع هبوط في العمالة الزراعية يبلغ ٧٠ مليون شخص، وانقصت القطاعات الأخرى ٣٧ مليون عامل، اتجه ٣٥ مليوناً منهم اي ٩٥ في المائة الى قطاع الخدمات، في حين لم يخلق سوى مليوني وظيفة في الصناعة. لكن هذا التحول الهيكلي على ضخامته لم يكن كافياً، فقد استمرت البطالة والتضخم في الازدياد، وزاد من تفاقمهما ارتفاع تكلفة الطاقات الانتاجية وجمود اسواق العمل.

وظلت حكومات البلدان الصناعية الرئيسية تعطي الأولوية لتقييد التضخم، واساساً عن طريق سياسات نقدية اكثر تشدداً. غير ان ارتفاع اسعار الفائدة قد ضيق الاستثمار، وشجعت الفوارق بين هذه الاسعار فيما بين البلدان على حدوث ذبذبات اوسع في اسعار الصرف وتدفقات رأس المال. وادى هذا الى ظهور عنصر جديد من الشك في البيئة الدولية في بداية الثمانينات.

العوامل التي تؤثر على التكييف

ندرس في هذا القسم بمزيد من التفصيل كيف استجابت البلدان النامية للتغيرات في البيئة الدولية في السبعينات، ونستخلص الدروس لواضعي السياسة في المستقبل. وتشير كل من الاتجاهات طويلة الاجل منذ الخمسينات – والتي يحللها الفصل الثالث – والاحداث التي وقعت منذ ١٩٧٣ الى ان البلدان النامية التي زادت مستوى الاستثمار والمدخرات المحلية ونوعت صادراتها نمت عموماً بسرعة اكبر من البلدان التي لم تفعل. فقد استولت الاقتصادات النامية المتطلعة الى الخارج والتي تتبع سياسات قوية لتشجيع التصدير على انصبة متزايدة من سوق البضائع المصنعة، على حساب البلدان الصناعية الى حد كبير. وتوافر للبلدان التي تتمتع بالثقة قدر اكبر من رأس المال الخاص وبأسعار فائدة حقيقية منخفضة في عام ١٩٨٠.

وكان اقتصادا الصين والهند

الكبيران، – اللذان يضمان نصف سكان العالم النامي، ويتمتعان بدرجة كبيرة من الاكتفاء الذاتي، واللذان تمكنا من المحافظة على معدلات استثمار عالية تقوم اساساً على المدخرات المحلية – معزولين نسبياً عن التغيرات الاقتصادية الدولية في السبعينات. لكن السبعينات كانت عقداً قاسياً بالنسبة للكثير من البلدان الصغيرة الفقيرة التي تتأثر عائدات تصديرها ودخولها كثيراً بالتقلبات في اسواق السلع الأولية، بقيت هذه البلدان معتمدة على الوقود المستورد ولم تتمكن من زيادة قروضها التجارية فعانت من مستويات معونة ما زالت منخفضة بالنسبة للفرد، ولو انها سجلت شيئاً من الارتفاع وقد نجحت هذه البلدان، في تحقيق تقدم في تنمية الموارد البشرية عن طريق خدمات التعليم والصحة وغيرها من المرافق العامة، لكنها بشكل عام لم تستطع بعد ان تجري تحولات في هياكلها الانتاجية تجعلها اقل تأثراً بالصدمات الخارجية.

التجارة.

بالرغم من ان النمو في التجارة العالمية قد ابطأ اثناء الصعوبات الاقتصادية الاخيرة (الشكل ٢ – ٣) فقد ظل حتى عهد قريب اسرع من نمو الناتج كما هو الشأن طيلة الخمسة وعشرين عاماً الماضية. فبالرغم من ان معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في البلدان الصناعية قد هبطت في السبعينات فقد اتسعت مع ذلك وارداتها من السلع الأخرى غير الوقود من البلدان النامية. وعلى النطاق العالمي ادى تضاعف نمو الواردات المصنعة الى اكثر من موازنة النمو الأبطأ في الواردات من الأغذية والمواد الاولية غير الوقود. وكان رأس رمح هذا الاتساع في تجارة المصنوعات مجموعة من البلدان الصغيرة تقوم بالتصنيع، تمكنت عن طريق التشجيع الشديد للصادرات، وتنويع الانتاج في خطوط انتاج جديدة اكثر كثافة في

الشكل ٢-٣ اتجاهات حجم التجارة العالمية، ١٩٧١-١٩٨١

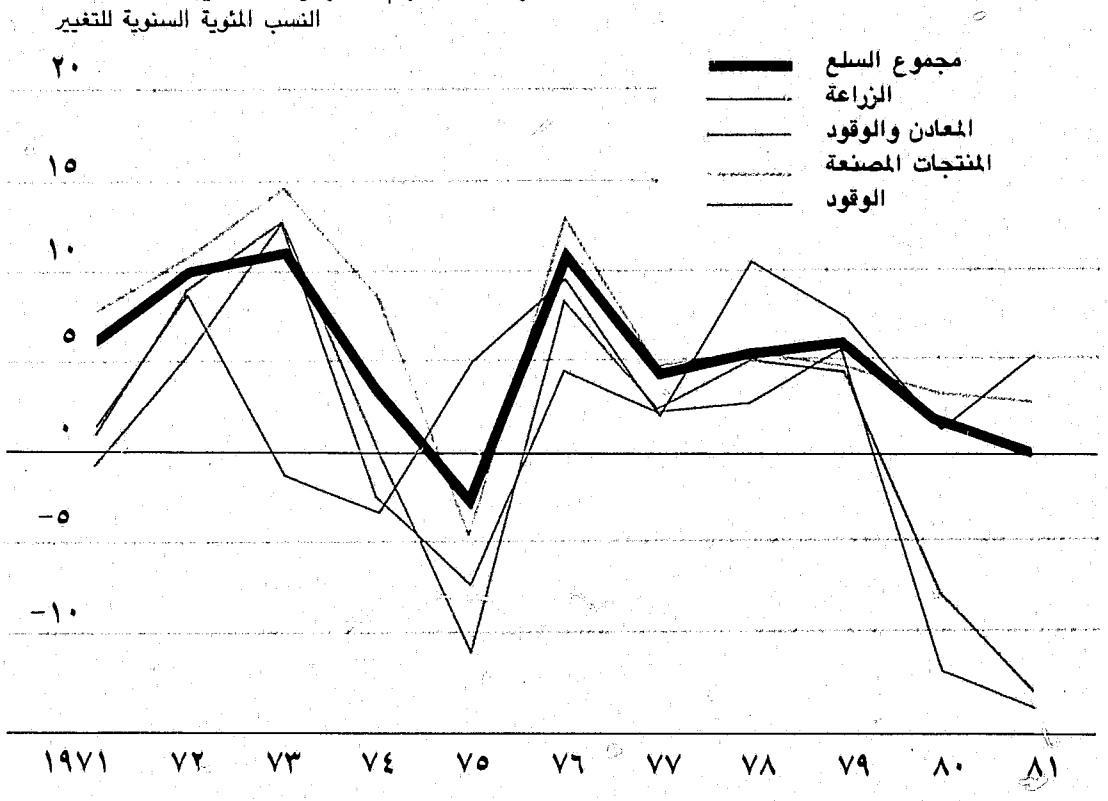

المهارات، من توسيع اسواقها حتى في الفترة الانكماشية من ١٩٧٣ الى ١٩٧٥، وتوفير أساس تستطيع ان تتوسع منه فيما بعد.

وقامت مجموعة ثانية من البلدان، تضم قبرص واندونيسيا والاردن ومالطة وموريشيوس والمغرب، بتوسيع صادراتها المصنعة، انطلاقاً من أساس منخفض، بمعدل يزيد عن ٢٠ في المائة سنوياً في السبعينات، اي اكثر من البلدان الرئيسية المصدرة للمنتجات الصناعية ونمت هذه الاقتصادات بسرعة اكبر من غيرها من حيث مستويات الدخل المقارنة، بما يعكس مكاسبها التصديرية. وصحبت زيادة صادراتها من البضائع المصنعة زيادة في الاستثمار، وارتفاع في معدلات النمو بالنسبة للفرد، وتخفيض سريع للعجز الخارجي من ٤,٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في ١٩٧٤ – ١٩٧٥ الى نحو ١,٨ في المائة في ١٩٧٨. وبالرغم من ان هؤلاء الوافدين الجدد ما زالوا من انصار الحماية الشديدة فقد بدأوا في تخفيض الحواجز التجارية مقتفين اثر مصدري المصنوعات السابقين..

وركز هؤلاء المصدرون الجدد اولاً – شأنهم في ذلك شأن الرواد الاوائل – على الملابس والمنسوجات والاحذية وغيرها من البضائع ذات كثافة العمل المرتفعة. وخلال ذلك كان المصدرون الاكثر رسوخاً قد انتقلوا الى بضائع ذات نوعية ارقى، والى اسواق في مناطق جديدة. واستمر مصدرو شرق آسيا وجنوب شرق آسيا في التخصص في الصادرات ذات كثافة العمل المرتفعة، واخذوا ينتجون الآن انواعاً جديدة من الملابس والمنسوجات والاليكترونيات التي تحتاج مزيداً من التصميم وغيره من المهارات، ويوردون انواعاً اكثر من البضائع الاستهلاكية ومنتجات الهندسة الخفيفة، كما امتدوا ايضاً الى المنتجات الهندسية الثقيلة مثل السفن ومعدات النفط ومولدات الكهرباء المائية التي تتطلب مدخلات كبيرة من مهارات التصميم وغيرها من الوان العمل الماهر. واصبحت هذه البلدان نتيجة قدرتها على الجمع بين احدث تكنولوجيا والادارة الماهرة واجود التقنيين المنخفضة نسبياً قادرة على المنافسة دولياً في ميدان الصناعة الثقيلة. وعلى سبيل المثال ينافس منتجو البضائع الرأسمالية في جمهورية كوريا الآن الشركات اليابانية

في السوق الاميركية، وهم بذلك يبعدون المصدرين الآخرين ويتجنبون نزعة الحماية من الصناعيين المحليين.

وتمكنت البلدان النامية من زيادة نصيبها في واردات البلدان الصناعية من البضائع المصنعة الى ١٣ في المائة عام ١٩٨٠ بعد ان كان ٧ في المائة في عام ١٩٧٠. وبالرغم من ان الضغوط من اجل زيادة الحواجز التجارية ما زالت قوية فقد تم ذلك دون اثارة نزعات حماية اقوى. ويعود ذلك جزئياً الى الوزن المطلق المنخفض بصورة دائمة لهذه التجارة – ١/٣ بالمئة فقط من اجمالي الناتج المحلي للبلدان الصناعية، رغم تضاعفها ثلاث مرات خلال العقد المنصرم. والواقع ان اسواق الاقتصادات الصناعية قد غدت اكثر انفتاحاً طيلة السبعينات، وان الواردات المصنعة بلغت ٩,٦ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي للبلدان الصناعية في عام ١٩٨٠ بدلاً من ٦ في المائة في عام ١٩٧٠. (انظر الجدول رقم ٢ – ٤).

غير ان اسواق البلدان الصناعية بعيدة كل البعد عن الانفتاح أمام المنتجات الزراعية. فقد اصبحت الجماعة الاقتصادية الاوروبية مثلاً – خلف اسوار الحماية – مكتفية بذاتها بشكل متزايد في دائرة واسعة من السلع الزراعية. وسيناقش الفصل الخامس هذا الموضوع بمزيد من التفصيل. ومنذ عام ١٩٧٣ زاد الطلب على الواردات الزراعية بسرعة اكبر في البلدان المصدرة للنفط والبلدان الأخرى السائرة في طريق التصنيع والاقتصادات غير السوقية.

وعلى اي حال فان التجارة العالمية ما زالت محركاً للنمو في كثير من البلدان. ولم تتأثر البلدان النامية المستوردة للنفط – والتي لا تبلغ صادراتها الا نحو ثمن صادرات العالم – تأثراً شديداً – كالبلدان الصناعية – بالبطء الأخير في التجارة العالمية (الجدول رقم ٢ – ٥). ومن المرجح ان تنمو الصادرات من هذه الاقتصادات في عام ١٩٨٢ – مواصلة نموذج السبعينات، بسرعة اكبر من سرعة نموها في العالم بمجموعه وسرعة نموها في اقتصادات السوق الصناعية..

غير ان البيئة التجارية خلال العقد المنصرم كانت متفاوتة بالنسبة للبلدان التي تعتمد على الصادرات من السلع الاساسية الاولية. فقد بلغت اسعار

الجدول ٢–٤ واردات البلدان الصناعية من المنتجات المصنّعة، ١٩٦٢–١٩٨٠

البلدان الصناعية	١٩٦٢	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠
	واردات المنتجات المصنعة كنسبة مئوية من اجمالي الناتج القومي			
كل البلدان الصناعية	٤,١	٦,٢	٧,٧	٩,٦
اوروبا	٧,٧	١١,١	١٢,٦	١٥,٢
المانيا	٥,٩	٨,٨	٩,٧	١٢,٤
اليابان	٢,٣	٢,٣	٢,١	٢,٦
الولايات المتحدة	١,٢	٢,٦	٢,٣	٤,٩
	نسبة واردات المنتجات المصنعة من البلدان النامية			
كل البلدان الصناعية	٥,٣	٦,٨	١٠,٠	١٣,١
اوروبا	٤,٢	٤,٨	٧,٥	٩,٦
المانيا	٤,٦	٦,٣	١٠,٨	١٢,٩
اليابان	٥,٩	١١,٤	٢١,٤	٢٥.١
الولايات المتحدة	١٢,٣	١٤,٧	٢١,٠	٢٦,٧

الجدول ٢–٥ نمو الصادرات السلعية ١٩٧٠ ـ ١٩٨١
(النسبة المئوية لمتوسط التغير السنوي)

مجموعة البلدان	٧٠–١٩٧٨	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
كل البلدان النامية	٥,١	٧,١	٦,٣	– ٤,٠	– ٢,٣
مستوردو النفط	٨,٨	١٢,٦	٩,٨	٣,٥	٣,١
مصدرو النفط	٠,٤	– ١,٦	١,١	– ١٨,٠	– ١٦,٠
البلدان الصناعية التابعة لنظام السوق	٦,٤	٥,٧	٥,٥	٤,٠	٢,٠
العالم[1]	٦,٠	٥,٤	٥,٩	١,٥	١,٥

١ ـ باستثناء البلدان ذات الاقتصاد المركزي التخطيط

الشكل ٢–٤ التقلبات السنوية في اسعار صادرات البلدان النامية، ١٩٧١–١٩٨٢

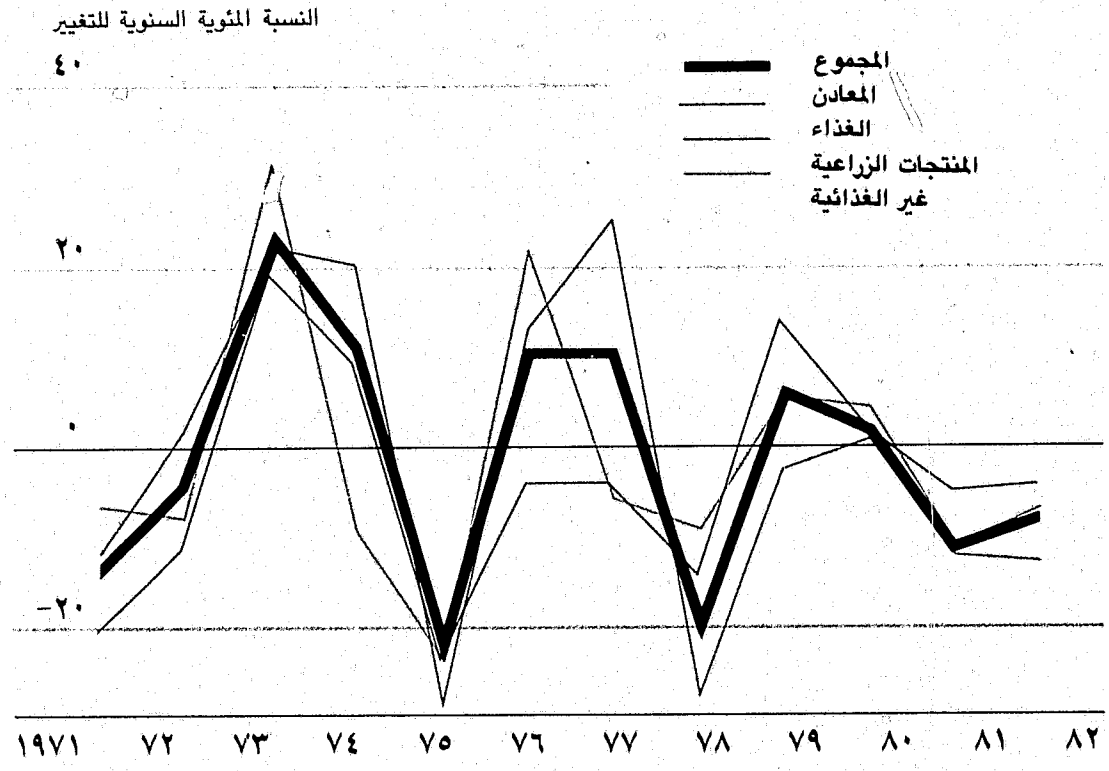

ملحوظة: على اساس تشكيلة عينة تتالف من ٣٣ سلعة اساسية باستثناء النفط ومرجحة بالقيم الجارية لصادرات البلدان النامية من السلع الاساسية، ونزع عنها اثر التضخم باستخدام مؤشر قيمة الوحدة للمنتجات المصنعة.

السلع الاساسية الاخرى غير الوقود الذروة في ١٩٧٣ – ١٩٧٤ ومرة اخرى في ١٩٧٦ – ١٩٧٧ (الشكل رقم ٢ – ٤)، مما ساعد كثيراً من البلدان على موازنة الارتفاع في فواتير وارداتها من الوقود، لكن عدداً كبيراً من البلدان الفقيرة مثل زامبيا وبنغلاديش وتنزانيا عانى كثيراً في السبعينات من انخفاض اسعار السلع الاساسية الذي ادى الى ازمات لا في موازين مدفوعاتها فحسب بل كذلك في ميزانياتها المالية، وقد هبطت اسعار السلع الاساسية بشدة في الانكماش العالمي الراهن، وخف اثر هذه الاتجاهات المعاكسة في البلدان المستوردة للنفط الى حد ما في عام ١٩٨٢ نتيجة هبوط اسعار البترول الحقيقية بنسبة ٩ في المائة. وعلى الرغم من هذا فقد عانت البلدان منخفضة الدخل من انخفاض اسعار السلع الاساسية وحجم الصادرات اكثر مما كسبت من هبوط اسعار البترول.

التحويلات

وقد زادت التحويلات الى البرتغال وتركيا ويوغوسلافيا وغيرها من بلدان جنوب اوروبا من عمالها الوطنيين العاملين في الخارج باكثر من ٣٠ في المائة سنوياً من ١٩٦٠ الى ١٩٧٢، ثم نمت بعد ذلك بنسبة ١٥ في المائة بالدولارات الجارية. ومنذ عام ١٩٧٣ ادى تدفق المهاجرين الكبير على البلدان المصدرة للنفط قليلة السكان (وخاصة الكويت وليبيا وقطر والعربية السعودية والامارات العربية المتحدة) الى نمو ضخم في التحويلات الى جنوب آسيا والبلدان العربية المصدرة للعمل وهناك كذلك تدفق تحويلات كبير من الولايات المتحدة الى المكسيك وأميركا الوسطى، ومن جنوب افريقيا وبعض بلدان غرب افريقيا الى البلدان المجاورة. واصبحت التحويلات بالنسبة لاكثر من اثني عشر بلداً جزءاً كبيراً من الصادرات السلعية. وكان هذا النصيب اكثر من ٧٥ في المائة في ١٩٧٨ – ١٩٧٩ بالنسبة لمصر وباكستان وتركيا (الجدول رقم ٢ – ٦). ونجحت بعض البلدان، وخاصة جمهورية كوريا، في الحصول على عقود بناء في الشرق الاوسط وتعد عائدات اوجه النشاط هذه مصدراً هاماً للأموال اللازمة للتكييف. وبعض البلدان

الجدول ٢-٦ تدفقات التحويلات الى البلدان الرئيسية المصدرة للعمل ١٩٧٨-١٩٧٩

المنطقة والبلد	تدفق التحويلات (بملايين الدولارات)	تدفق التحويلات كنسبة مئوية من الصادرات السلعية
اوروبا وشمال افريقيا		
قبرص	٧٠	١٨
اليونان	٩٩٠	٣٠
المغرب	٧٦٠	٥١
البرتغال	١٦٩٠	٦٩
اسبانيا	١٧٥٠	١٣
تونس	٢٢٠	٢٥
تركيا	١٠١٠	٧٧
يوغسلافيا	٢٩٤٠	٤٣
الشرق الاوسط		
مصر	١٧٦٠	٨٩
السودان	٧٠	١٢
آسيا		
بنغلادش	١١٥	٢١
الهند	١٠٢٠	١٥
الباكستان	١٣٠٠	٧٧
افريقيا		
بنين[1]	٢٥	١٧
مالي	٣٠	٣٣
فولتا العليا	٦٥	٦٠

أ – ١٩٧٧.

الجدول ٢-٧ موازين الحساب الجاري العالمي، مع استبعاد التحويلات الرسمية، ١٩٧٠-١٩٨٢
(بمليارات الدولارات الجارية)

مجموعة البلدان	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
كل البلدان النامية[1]	– ١٠,٩	– ٤٠,٢	– ٢٤,٥	– ٢٧,٧	– ٤٣,٦	– ٤٠,٢	– ٧٧,٥	– ١١٥,٢	– ١٠٩,٢
البلدان المستوردة للنفط	– ٨,٦	– ٣٧,١	– ٢٥,٢	– ٢٣,٢	– ٢٥,٣	– ٤٣,٧	– ٧٣,٣	– ٨٨,٠	– ٨٢,٤
البلدان ذات الدخل المنخفض	– ١,٧	– ٣,٧	– ٠,٨	– ١,٦	– ٤,٨	– ٧,١	– ١٢,١	– ١٢,٢	– ١٢,٩
البلدان ذات الدخل المتوسط	– ٦,٩	– ٣٣,٤	– ٢٤,٤	– ٢١,٦	– ٢٠,٥	– ٣٦,٦	– ٦١,٢	– ٧٥,٨	– ٦٩,٥
البلدان المصدرة للنفط	– ٢,٢	– ٢,٥	– ٠,٣	– ٥,٥	– ١٧,٦	٥,١	– ١,٧	– ٢٩,٣	– ٢٦,٨
البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع	٢,٨	٣١,٢	٣٦,٦	٣٣,٠	١٨,٦	٥٧,٣	١٠٣,٣	٧٦,١	٣٥,٠
البلدان الصناعية غير التابعة لنظام السوق	٢,٠	– ٦,٤	– ٤,٥	– ٢,١	٠,٥	٠,٨	٢,٤	..	..
البلدان الصناعية التابعة لنظام السوق	١٢,١	٢٢,١	١,٧	– ٣,٢	٢٨,٠	– ١١,٨	– ٤٠,١	١,٨	١٥,٣
العالم	٦,٠	٦,٧	٩,٣	٠,١	٣,٥	٦,١	– ١١,٩	– ٣٧,٣	– ٤٨,٩

١) ادرجت الصين في مجموعة «كافة البلدان النامية» لكنها لم تدرج في التقسيمات الفرعية.

تستطيع زيادة نصيبها من انشطة البناء في الشرق الاوسط الا انه بصورة عامة من المتوقع ان يتباطأ معدل النمو الحقيقي للتحويلات القادمة من بلدان الخليج.

تدفقات رأس المال

يحذو النموذج العالمي لموازين الحساب الجاري وصافي تدفقات رأس المال في ١٩٧٩ – ١٩٨١ حذو نموذج الفترة من ١٩٧٤ – ١٩٧٦. فقد اخذت الزيادات الاولى السريعة في فائض مصدري النفط ذوي الدخل المرتفع والتي وصلت الى اكثر من ١٠٠ مليار دولار في ١٩٨٠ تنهار، اذ بدأت هذه الأخيرة تمتص الواردات وتخفض الصادرات. وفي حين هبط حجم صادرات النفط من المنتجين الرئيسيين نحو ٢٠ في المائة عقب الزيادة الاولى في الاسعار فان من المتوقع ان يكون مستواها في عام ١٩٨٢ اقل منه في عام ١٩٧٩ بنسبة ٤٠ في المائة، وقد يهبط فائض مصدري النفط ذوي الدخل المرتفع – والذي بلغ ٧٦ مليار دولار عام ١٩٨١ – الى ٣٥ مليار دولار في ١٩٨٢. وفي اقتصادات السوق الصناعية ادى تضييق الطلب الاجمالي الى تخفيض العجز الذي بلغ ٤٠ مليار دولار في عام ١٩٨٠ الى ما يقرب من التوازن عام ١٩٨١: ويمكن ان يظهر فائض يتجاوز ١٥ مليار دولار في عام ١٩٨٢. (الجدول ٢ – ٧)

وقد جاء هذا الهبوط في فائض منتجي النفط ذوي الدخل المرتفع، وظهور فائض من جديد لدى البلدان الصناعية، اسرع مما كان متوقعاً. ونشأ جزئياً عن هبوط حاد غير متوقع في الطلب على النفط نتيجة تقييد الاستهلاك في البلدان الصناعية، سواء نتيجة آثار الاسعار (الشكل رقم ٢ – ٥) او نتيجة بطء النمو. وقد قيد منتجو النفط الانتاج الى حد ما، بالرغم من نفقات التنمية المزدهرة، لكنهم لم يقيدوه الى الحد الذي يمنع أسعار النفط الحقيقية من الهبوط في النصف الثاني من عام ١٩٨١ وبداية عام ١٩٨٢. وليس من المتوقع ان يكون للتحول في ملكية الفوائض في موازين المدفوعات اثر هام على نموذج تمويل عجز البلدان النامية.

فقد انتقلت البلدان النامية المصدرة للنفط من مستوى يقرب من التوازن في حسابها الجاري في ١٩٨٠ الى عجز يبلغ ٢٩ مليار دولار في ١٩٨١ وربما ٢٧ مليار دولار في ١٩٨٢ مع مضي خطط تنميتها المتسارعة، واتسعت احتياجاتها الاقتراضية. اما البلدان النامية المستوردة للنفط فقد منعتها اسعار الفائدة المرتفعة – سواء بالأسعار الاسمية او الحقيقية – من الاقتراض الاضافي، ولم ينم ما تتلقاد من تدفقات المعونة الا نمواً طفيفاً. وجاء تفاقم عجز حسابها الجاري عام ١٩٨١ (الجدول رقم ٢ – ٧ والشكل رقم ٢ – ٦) والذي وصل الى ٨٨ مليار دولار نتيجة اساساً للزيادات في اقساط الفوائد التي اطلقتها اسعار الفائدة الاعلى، وليس من المتوقع حدوث زيادة هامة في عجزها عام ١٩٨٢: فبطء النمو يؤدي عادة الى تقييد احتياجات الاقتراض.

ويتغير كذلك تكوين اجمالي التدفقات المالية (الجدول رقم ٢ – ٨ والشكل رقم ٢ – ٧). فأولاً كانت التحويلات المالية من البنوك التجارية حتى عام ١٩٧٨ توفر عملات أجنبية تزيد كثيراً عن اجمالي التزامات خدمة الدين في البلدان النامية. وكانت قروض البنوك التجارية هذه الى حد كبير قروضاً غير مشروطة، توفر عنصراً مرغوباً لمرونة ادارة ميزان المدفوعات. غير ان هذه العلاقة الميسرة لم تدم طويلاً، فنسبة كبيرة متزايدة من قروض البنوك التجارية تتألف الآن من اعتمادات تصدير مرتبطة بتوريدات محددة، وتمويل مرتبط بمشروعات محددة، ويعد هبوط التدفقات الصافية وضعف توفر التمويل غير المشروط لميزان المدفوعات السبب الكامن لزيادة مصاعب السيولة التي يعانيها كثير من البلدان النامية.

وثانياً انخفض دور المعونة بالنسبة لصافي تدفقات رأس المال، فقد هبط نصيب مساعدات التنمية الرسمية في هذه التدفقات من ٤٣ في المائة عام ١٩٧٠ الى ٣٥ في المائة عام ١٩٧٩. وبالرغم من هبوط نصيب تدفقات المعونة فقد ارتفعت هذه التدفقات بشكل واضح عبر العقد، ولعبت دوراً حاسماً في تخفيف عملية التكييف، وخاصة في البلدان منخفضة الدخل. ففضلاً عن الزيادة السنوية الحقيقية البالغة ٤ في المائة سنوياً في

الشكل ٢–٥: التغييرات في الاسعار الحقيقية للنفط، ١٩٧١–١٩٨٢

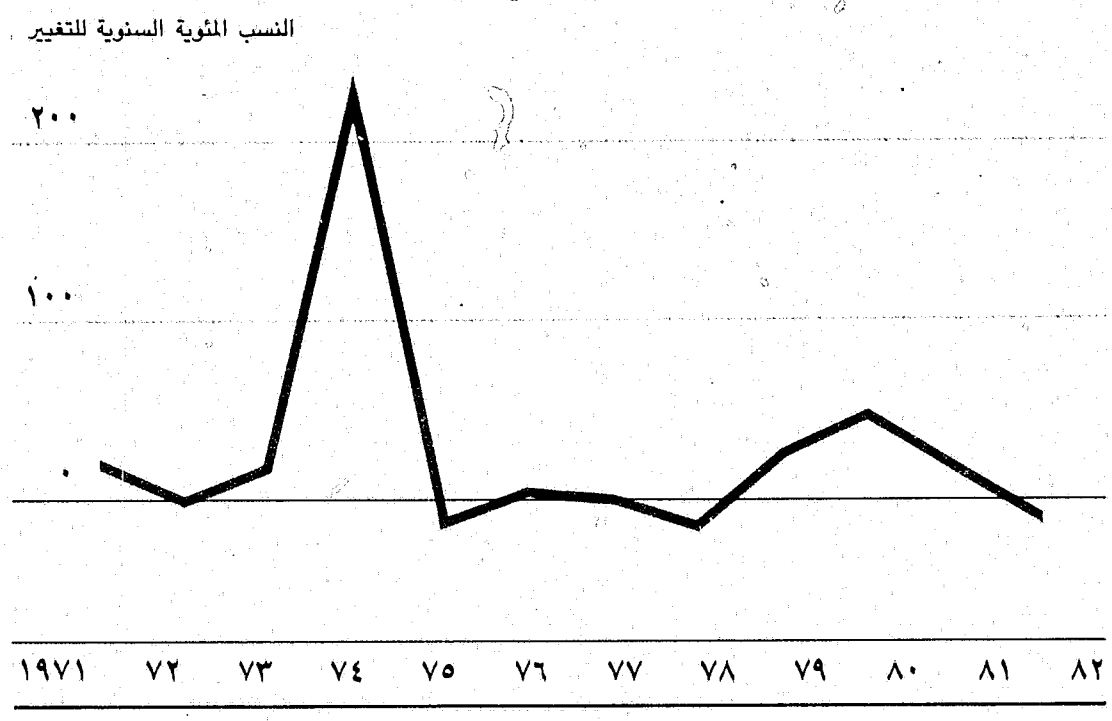

صافي مدفوعات المعونة من البلدان الصناعية خصص مصدرو النفط من ذوي الدخل المرتفع (وحتى من ذوي الدخل المتوسط) نسبة لا بأس بها من دخلهم الزائد للمعونة. وقد كان اعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط – بالنسبة لدخولهم ـ أسخى ست مرات في جهود المعونة من البلدان الصناعية، فقد قفزت مساعدات التنمية الرسمية من منظمة الدول المصدرة للنفط من نحو ٣٥٠ مليون دولار عام ١٩٧٠ الى ٥,٩ مليارات دولار عام ١٩٧٧، ثم هبطت في ١٩٧٨، لكنها عادت بعد الزيادة الجديدة في الأسعار في عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠ فوصلت الى اجمالي يبلغ ٧ مليارات دولار في ١٩٨٠. وبشكل عام يكاد يكون ربع اجمالي معونات التنمية الرسمية المقدم من ١٩٧٥ – ١٩٨٠ قادماً من البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع. ومنذ عام ١٩٨٠ ظلت معونات التنمية الرسمية ضعيفة، بما لذلك من آثار مباشرة ضارة بأفقر البلدان، غير ان بعض البلدان المانحة مساعدات من لجنة التنمية تخطط لتحسين أدائها (الاطار ٢ – ١).

وكان من السمات الأخرى لفترة التكييف الأخيرة الارتفاع السريع في

الشكل ٢-٦ موازين المدفوعات الجارية الشاملة، ١٩٧٥-١٩٨٢

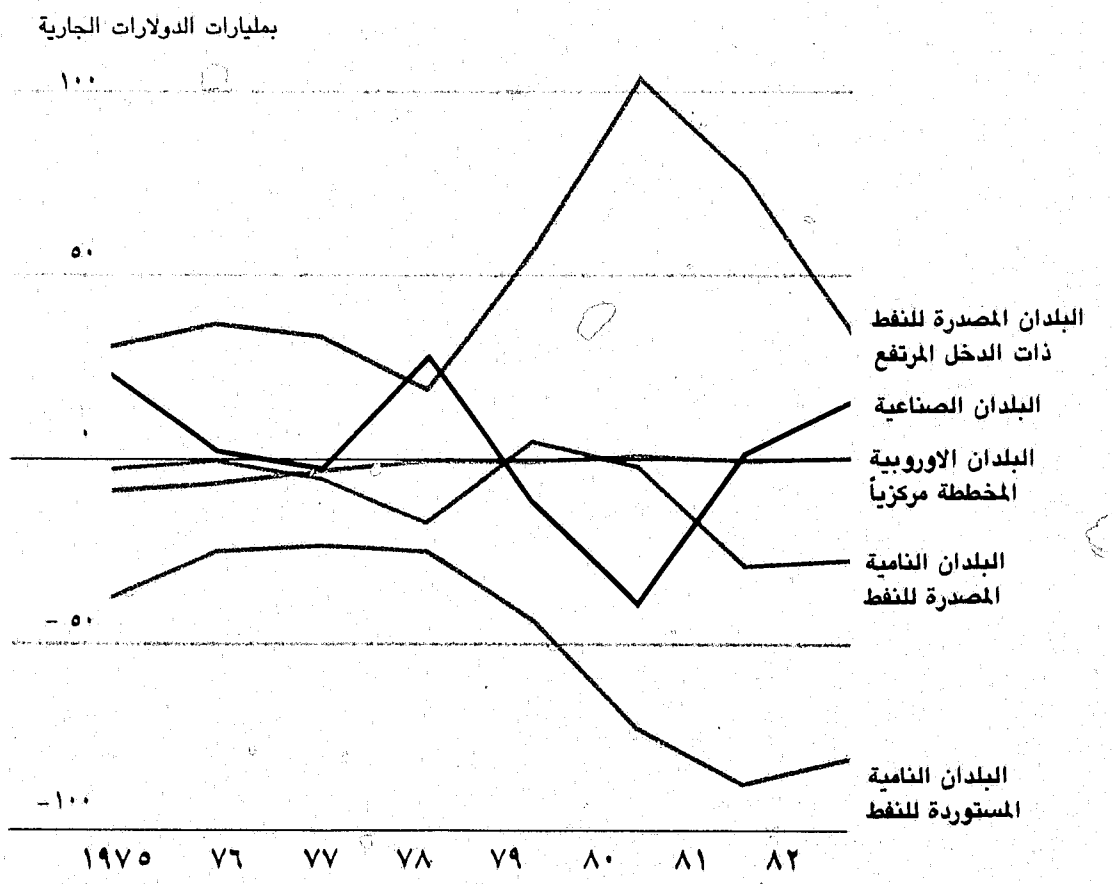

الجدول ٢-٨ تمويل الحساب الجاري للبلدان النامية المستوردة للنفط والمصدرة للنفط، ١٩٧٩-١٩٨٢
(بمليارات الدولارات الجارية)

	البلدان المستوردة للنفط				البلدان المصدرة للنفط			
البند	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
ميزان الحساب الجاري								
(باستثناء التحويلات الرسمية)	٤٣,٧ –	٧٣,٣ –	٨٨,٠ –	٨٢,٤ –	٥,١	١,٧ –	٢٩,٣ –	٢٦,٨ –
صافي التحويلات الرسمية	٨,٠	٩,٨	١٠,٣	١٠,١	٢,١	٢,٣	٢,٥	٣,٥
الاستثمارات الاجنبية الخاصة المباشرة	٦,٠	٧,٩	٩,٤	٩,٩	٣,٠	٤,٤	٥,٩	٥,٩
القروض المتوسطة والطويلة الأجل								
صافي التسديدات	٣٩,٦	٤١,٩	٥١,٤	٥٩,٠	١٦,٣	١٥,٤	٢٠,٠	٢٢,٠
الرسمية	١٢,٤	١٥,٧	١٧,٤	١٩,٠	٣,٣	٤,٧	٦,٠	٦,٠
الخاصة	٢٧,٢	٢٦,٢	٣٤,٠	٤٠,٠	١٣,٠	١٠,٧	١٤,٠	١٦,٠
رؤوس الأموال الأخرى	٠,٥	٩,٢	٤,٩	١,٤ –	١٣,٥ –	٩,٣ –	١,٤	٣,٥ –
التغييرات في الاحتياطات	١٠,٤ –	٥,٠	١٢,٠	٤,٨ -	١٣,٣ –	١١,١ –	٠,٥ –	١,١ –
البنود الفرعية								
صافي مساعدات التنمية الرسمية	١٥,١	١٨,٣	١٩,٢	٢١,١	٤,٠	٤,٥	٤,٤	٤,٧
الديون القائمة والمسددة	٢٦٥,٤	٣٠٧,٣	٣٥٨,٧	٤١٧,٧	١١٧,١	١٣٧,٩	١٥٧,٩	١٧٩,٩
الرسمية	١٠١,٢	١١٦,٩	١٣٤,٣	١٥٣,٣	٣٥,٩	٤٢,٥	٤٨,٥	٥٤,٥
الخاصة	١٦٤,٢	١٩٠,٤	٢٢٤,٤	٢٦٤,٤	٨١,٢	٩٥,٤	١٠٩,٤	١٢٥,٤
اقساط خدمة الدين[1]	٤٦,٥	٥٦,٢	٧١,٧	٨١,٩	٢٤,٨	٢٦,٠	٣٣,٦	٣٧,١
اقساط الفائدة	١٧,١	٢٣,٩	٣٤,٢	٣٧,٨	٨,٢	١١,٣	١٦,٩	١٨,٢
الاستهلاك	٢٩,٤	٣٢,٣	٣٧,٥	٤٤,١	١٦,٦	١٤,٧	١٦,٧	١٨,٩
خدمة الدين كنسبة مئوية								
من الصادرات	١٤,٧	١٥,٢	١٩,٣	١٩,٥	١٧,٥	١٦,٠	٢٠,٧	٢٠,٥
صافي التحويلات	٢٢,٥	١٨,٠	١٧,٢	٢١,٢	٨,١	٤,١	٣,١	٣,٨

ملحوظة: تستثنى الصين من البلدان النامية.
أ ـ بما فيها اقساط خدمة الدين على الديون الخاصة غير المكفولة.

الشكل ٢-٧: التغير الطارىء على صافي تدفقات رأس المال الى البلدان النامية بالقيمة الاسمية، ١٩٧١-١٩٨٢

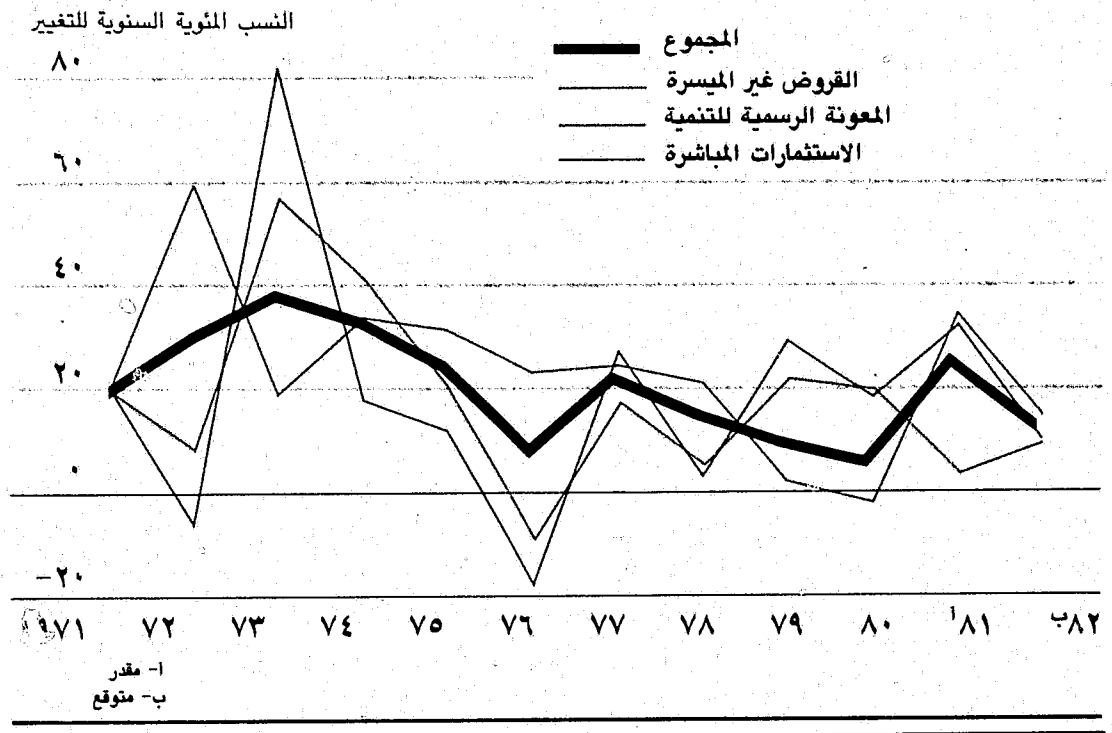

ا- مقدر
ب- متوقع

الاطـار ٢-١ التغيـرات في سياسة مسـاعدات التنميـة الرسمية في ايطاليا

كان اسهام ايطاليا في مساعدات التنمية الرسمية متعددة الاطراف - كنسبة مئوية من ناتجها القـومي الاجمالي - معـادلاً تقليدياً لمتـوسط البلدان الاعضـاء لجنة مساعدات التنمية لكن اسهامها في اجمالي مساعدات التنمية الرسمية كان اقل من هذا المتـوسط بسبب الضيق الشديـد لنطاق معونتها الثنائية. ويعد تصميم ايطاليا على زيادة برنامج معوناتها زيادة كبيرة مثالاً مشجعاً للتأثير الذي يمكن ان تحققه حملة اعلامية مخلصة نشطة تستند الى معلومات صحيحة. ورغم ان اجمالي الدخل القومي بالنسبة للفرد في ايطاليا يبلغ نصف متوسطه في بلدان لجنة مساعدات التنمية فقد وضعت ايطاليا مؤخراً اساسا لبرنامج مسـاعدة اوسع واكثر تنوعاً بالرغم من قيود الميزانية وميزان المدفوعات الشديدة للغاية.

وفي عام ١٩٧٩ حددت الوكالة الحكومية المسؤولة عن سياسة المعونة (اللجنة الوزارية للسياسة الخارجية) الأهـداف متوسطـة الأجل وطويلة الاجل في هذا القطاع على النحو التالي:

- نمو سريع لمساعدات التنمية الرسمية لرفع نسبتها الى الناتج القومي الاجمالي في ١٩٨٣ الى مستوى متوسط بلدان لجنة مساعدات التنمية (٠,٣٧ في المائـة عام ١٩٨٠)، ثم الارتفاع بهذه النسبـة الى مستوى ٠,٧٠ في المائة مع نهاية العقد.
- زيادة المعونة الثنائية الى مستوى متوسط البلدان الاعضاء في لجنة مساعدات التنمية (٦٦ في المائة من اجمالي مساعدات التنمية الرسمية في البلد عام ١٩٨٠) مع بذل جهود خاصة لتوجيهها للمشاركة في تمويل العمليات مع المانحين الآخرين ومع المؤسسات المالية الدولية.

وللاسراع في وللاسراع من اصدار هذه التعليمات الاخيرة، وافقت ايطاليا مؤخراً على توفير ٤٥٠ مليار لير في شكل مساعدات تسهيلية للتمويل المشترك لمشاريع البنك الدولي «الرابطة الدولية للتنمية والبنك» وذلك لفترة ثلا سنوات. تنوي ايطاليا، من خلال هذا الاتفاق الذي يعد اهم اتفاق من نوعه وقعه البنك حتى الآن، ان تدعم دور وان توسع في الوقت ذاته من مساعداتها الثنائية.

وافقت السلطة التشريعية، في اطار خطة لمساعدات التنمية للفترة من ١٩٨١ الى ١٩٨٣ على اعتمادات تبلغ ٤٧٠٠ مليار لير (٤ مليارات دولار). كما تعهدت الحكومة بتعزيز ادارة التعاون من اجل التنمية بوزارة الخارجية، وهي المسؤولة اساسا عن تنفيذ سياسة مساعدات التنمية.

وتقـدر تعهدات مسـاعـدات التنميـة الرسمية في ايطـاليا بـ١,٥ مليـار دولار اميركي، وهو مستوى يبلغ ثلاثة امثـال مستواها في ١٩٧٧ - ١٩٧٩. وكان صافي مدفوعات مساعدات التنمية الـرسمية في ١٩٨١ اكثر من ضعف المستوى المتوسط في الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٧٩، اذ بلغ نحو ٠,٢ في المائة من اجمالي الناتج القومي (مقابل ٠,١٠ في المائة في ١٩٧٧ - ١٩٧٩).

مستويات الدين وخدمة الدين. فقـد ركدت مدفوعات القروض متوسطة الأجل وطويلة الاجل عند ٥٦ مليار دولار في ١٩٧٩ - ١٩٨٠، قبل ان ترتفع الى ما يقدر بـ٧١ مليار دولار في ١٩٨١ وربما ٨١ مليـار دولار في ١٩٨٢. ووصـل مجموع الديون القائمة الى ٥١٧ مليار دولار في ١٩٨١، منها ٣٣٤ مليار دولار ديوناً لمقرضين خاصين والـ١٨٠ مليار دولار المتبقية لمقرضين رسميين. وارتفعت مدفوعات الفائدة بالنسبة لكل البلدان النامية الى ٥١ مليار دولار في ١٩٨١ ويحتمل ان تصل الى ٥٦ مليار دولار في ١٩٨٢، اي ضعفي امثال مستواها في ١٩٧٩، ويعكس جزء من هذه الزيادة التكييفات في القروض متغيرة الفائدة، وارتفاع الفائدة الذي يعوض المقرضين جزئياً عن انخفاض القيمة الحقيقية للمدفوعات بالنسبة للقرض الـرئيسي، وارتفعت مدفوعات الفائدة حوالي ثلث اجمالي خدمة الدين في ١٩٧٩ الى نحو نصفه في ١٩٨١ (الاطار ٢ - ٢).

وقد وضع تغير تكوين تدفقات رأس المال الدولية، وارتفاع مستوى اسعار الفائدة، عدداً من البلدان النامية في أزمة سيولة، وزادت مفاوضات الديون التي يجريها نادي باريس والبنوك التجارية زيادة حادة في ١٩٨٠ و١٩٨١. وتم التـوصل الى عـدة اتفاقـات متعددة الاطراف في ١٩٨١ بالنسبة لجمهورية افريقيا - الوسطى وليبيريا ومدغشقر وباكستان والسنغـال وتوغـو واوغندا وزائير. والى جانب ذلك وقعت كل من بوليفيا وجامايكا والسودان اتفاقات مع البنوك التجارية، ورتبت تركيا ترتيبات لتخفيف الـدين مع المقـرضـين غـير الحائزين على ضمان، واستمرت غينيا وتانزانيا في اعادة تمويل دينهما الثنائي مع الصين. وارتفعت نسبة خدمة الدين الى صادرات البلدان النامية المستوردة للنفط من ٩ في المئة عام ١٩٧٢ الى ١٥ بالمئة عام ١٩٧٩ ثم تسارعت حتى بلغت ١٩ بالمئة عام ١٩٨١، الا انه من المتوقع ان تظل عند هذا المستوى في ١٩٨٢.

الاطار ٢-٢ التضخم وميزان المدفوعات وخدمة الدين

يؤثر التضخم على قيمة ودلالة بعض بنود ميزان المدفوعات بطرق عديدة. فهو اولا يقلل الاثر الحقيقي للزيادات الاسمية في عجز الحساب الجاري والدين. وعلى سبيل المثال يمثل عجز البلدان النامية المستوردة للنفط في ١٩٨١ والذي يبلغ ٨٨ مليار دولار الا مرتين ونصف عجزها البالغ ١١ مليار دولار في ١٩٧١ وذلك من حيث ما يمثله من حجم الواردات المصنعة.

وبالمثل فحين لا تتكيف اسعار الفائدة على رصيد الاصول الاجنبية القائمة (الدين) تكيفاً كاملاً مع التضخم فان الوضع الاجمالي للحساب الجاري في بلد ما قد لا يكون انعكاساً دقيقاً للتغير في القيمة الحقيقية لصافي اصولها الخارجية. فقد كان صافي المدفوعات المتراكمة للبلدان النامية المستوردة للنفط من المقرضين الرسميين والخاصين ٢٣٧ مليار دولار (بدولارات عام ١٩٧٨) من ١٩٧٣ الى ١٩٨٠. لكن اجمالي الدين الحقيقي لم يزد الا بمقدار ٨١ مليار دولار. ويمثل الفارق (٥٦ مليار دولار) الكسب رأس المالي الذي حققته البلدان النامية من تدهور القيمة الحقيقية لالتزامات ديونها. وهذا يتجاوز كثيراً مدفوعات الفائدة التي عليها ان تدفعها منسوبة الى قيمة ثابتة والبالغة ٨٦ مليار دولار، مما يشير الى ان اسعار الفائدة الحقيقية كانت سلبية في المتوسط خلال هذه الفترة.

وقد ارتفعت اسعار الفائدة الحقيقية اخيراً ارتفاعاً حاداً، فسعر الفائدة الاسمى على الدولار يقارب ١٦ في المائة، وسعرها الحقيقي يبلغ نحو ٧ في المئة لعام ١٩٨١ والفارق يعوض المقرض عن الهبوط في القيمة الحقيقية لاقساط اصل الدين بتحويل جزء كبير من خدمة الدين الحقيقي خلال حياة القرض الى اقساط الفائدة. ويعني هذا بالنسبة للمقترضين ان العبء بالغ الارتفاع لأسعار الفائدة يعد في الواقع اسراعاً بسداد الدين الاصلي.

وتدفع البلدان النامية حالياً مبالغ كبيرة لخدمة الدين بأسعار الفائدة المتغيرة التي ظهرت في منتصف السبعينات. وبما ان المستوى المرتفع تاريخياً لأسعار الفائدة الحقيقية لا يشجع تدفقات جديدة لرأس المال، فان التقصير الفعلي لآجال استحقاق القروض القائمة قد خلق مشاكل حادة على صعيد السيولة. واضيف اليها هبوط عائدات تصدير السلع الاساسية وتوفر قدر محدود من المساعدات. وقد ادّى استنزاف الدخول الحقيقي وتباطؤ نمو الاستثمار الى تفاقم مشاكل ادارة الدين الخارجي في المدى الطويل

أثر التضخم على اعباء الديون الحقيقية بالنسبة لقرض يمتد سداده على عشر سنوات

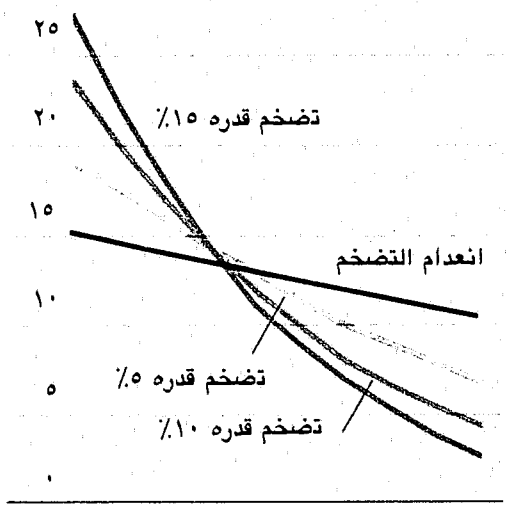

ملحوظة: افترضنا سعر فائدة متغير. تم تقسيم دفعات الاستهلاك بصورة متساوية وسعر الفائدة الحقيقي يبلغ ٥ بالمئة. سعر الفائدة الاسمي يشمل التضخم بصورة تامة.

الدين العام الخارجي وخدمة الدين بالنسبة لـ٨٧ بلداً نامياً، ١٩٧٢- ١٩٧٩

الدين القائم الخارجي

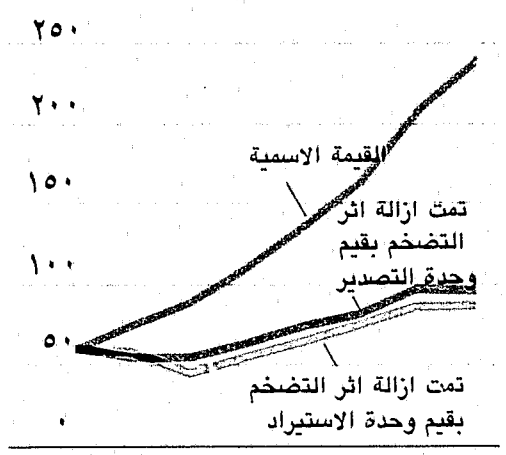

خدمة الدين

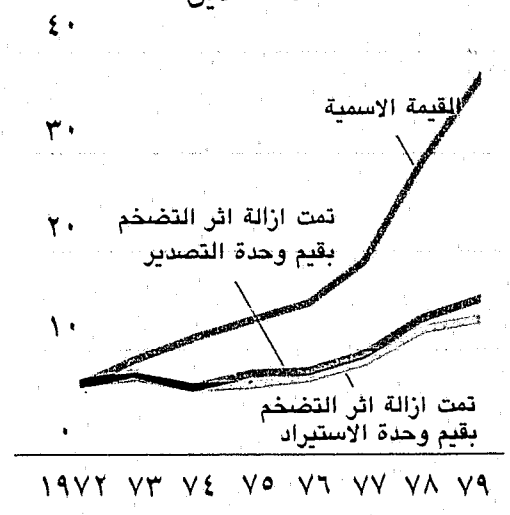

التضخم والفائدة واسعار الصرف

زادت سرعة التضخم طيلة العقد الماضي، واصبحت اسعار الصرف اكثر تقلباً، مما زاد من تعقيد مهمة الادارة التي يقوم بها واضعو السياسة. ويسبق التضخم تاريخياً زيادات اسعار النفط كمشكلة عالمية. وقد وصل معدل التضخم الى عدد يتجاوز العشرة في البلدان النامية المستوردة للنفط في ١٩٧١، وفي البلدان المصدرة للنفط في ١٩٧٣، وفي البلدان الصناعية في ١٩٧٤، لكن من الواضح ان الزيادتين الأخيرتين المفاجئتين في اسعار النفط خلال السبعينات قد زادتا من صعوبة تخفيض التضخم. وفي حين ان الاندفاعة التضخمية في بداية السبعينات قد هبطت لفترة في المجموعيتن الاخيرتين، فقد استمرت معدلات التضخم فوق ٢٠ في المائة في البلدان النامية المستوردة للنفط، وازدادت سرعة قرب نهاية العقد (الشكل رقم ٢ – ٨).

وتمكنت بعض البلدان من التحكم في زيادات الأسعار، وكان من بينها، من البلدان الصناعية، النمسا وجمهورية المانيا الاتحادية واليابان وهولندا وسويسرا، ومن البلدان النامية، الهند وماليزيا والسنغال وسنغافورة. وتوحي خبرتها بان التضخم العالمي – المنقول عن طريق الواردات – ليس هو السبب الرئيسي للتضخم في البلدان المفردة،

وتشير الدراسات الاقتصادية الى ان التقلبات التي تنقل عبر التغيرات في اسعار السلع المتبادلة لا تفسر الا اقل من ربع التغير الذي طرأ على معدلات التضخم في بلد ما خلال السنوات العشرين الاخيرة، حتى عندما تستبعد حالات التضخم الشديد والمزمن. والحق ان الخبرة توحي بأنه تم التحكم في التضخم بصورة افضل في الاقتصاديات المفتوحة وان كانت اكثر تأثراً بزيادات الاسعار المستوردة بسبب ارتفاع نسبة وارداتها الى اجمالي ناتجها المحلي. وبالرغم من ان الدلائل الاحصائية الرامية الى ايجاد صلة مسببة مباشرة بين التضخم والنمو الاقتصادي لا تسمح الآن بالتوصل الى استنتاجات نهائية، فانه من الواضح ان مشكلات الادارة الاقتصادية تزداد حدة حين ترتفع الاسعار بسرعة.

كما اثرت الاختلافات في معدلات التضخم ونوع التكييف الذي اتبعته البلدان الصناعية في تحركات الفائدة واسعار الصرف (الشكل رقم ٢ – ٩) وفي تدفقات رأس المال التي تربط هذه التحركات على المستوى الدولي. فقد حققت البلدان المصدرة للنفط فوائض مدفوعات كبيرة بعد ١٩٧٣ – ١٩٧٤ ثم مرة اخرى بعد ١٩٧٩ – ١٩٨٠. واستوعبت الموارد الاضافية بسرعة في البلدان التي لديها برامج تنمية طموحة، وخاصة الكبيرة منها. ولكن في حين كانت اسعار الفائدة الحقيقية منخفضة بل سلبية بعد الزيادة الاولى في سعر النفط فقد كانت الزيادة في سعر الفائدة بعد ١٩٨٠ حادة الارتفاع.

وتزيد من تعزيز هذا الاتجاه السياسات النقدية المتشددة التي تصحب التكييف الآن في كثير من البلدان الصناعية. ولما كان اغلب الديون الجديدة من القطاع الخاص ديوناً ذات سعر فائدة متغير فان ظهور الاسعار المرتفعة لم يؤثر فحسب على القروض الجديدة بل على رصيد المديونية. وهكذا ففي ١٩٨٠ – ١٩٨١ حل محل تحويل الدخل من المقرضين الى المقترضين تحويلات من المقترضين الى المقرضين، مما انهى الانخفاض طويل الاجل في الدخل الحقيقي للمقرضين.

وادى الارتفاع الحاد في سعر الدولار الاميركي في مواجهة العملات الرئيسية الاخرى في ١٩٨١ و١٩٨٢ الى وضع مسائل ادارة سعر الصرف في المقدمة

الشكل ٢-٨: اتجاهات الاسعار، ١٩٧١-١٩٨٢

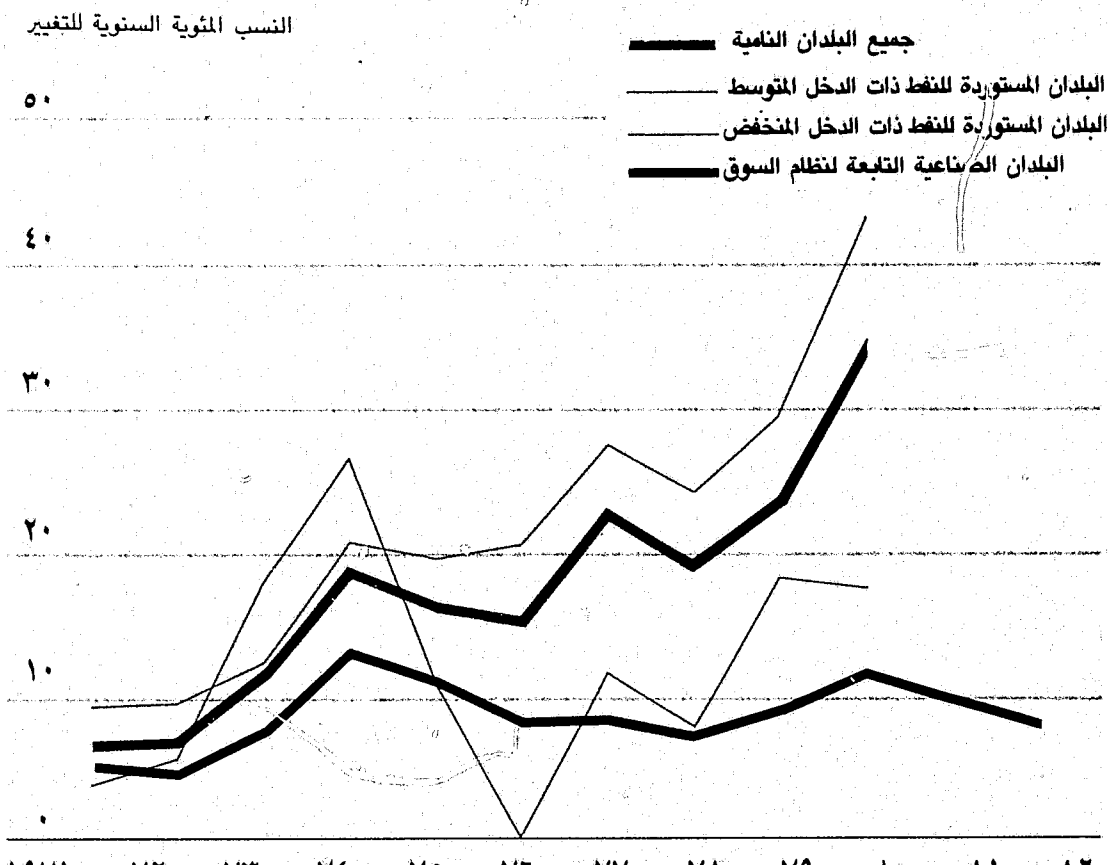

المصدر: صندوق النقد الدولي: الاحصائيات المالية الدولية

الشكل ٢-٩: سعر الفائدة الاميركي الحقيقي، ١٩٧٠-١٩٨١

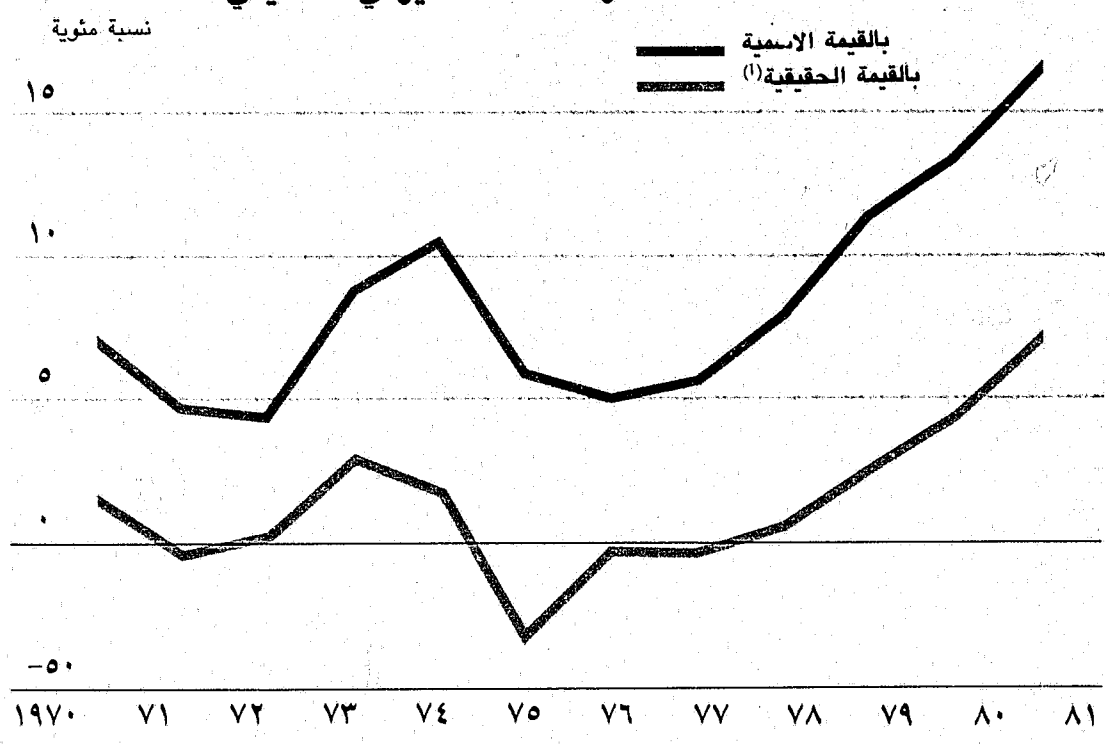

١- ازيل اثر التضخم بعامل ازالة اثر التضخم لاجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة

بالنسبة لكثير من البلدان النامية. فاولا ربما تكون البلدان التي تربط عملاتها بالدولار قد فقدت قدرتها على المنافسة في اسواق التصدير ضد منتجات البلدان التي لا ترتبط عملاتها بالدولار مثل بلدان افريقيا الغربية التي ترتبط عملاتها بالفرنك الفرنسي. وثانياً تعني التقلبات في اسعار صرف العملات الرئيسية تحولات في القدرة على المنافسة وقدراً اكبر من الشك في الاسعار الحقيقية التي تجري بها التجارة الدولية. وثالثاً يمكن لتحركات سعر الصرف ان تثير تحولات في شروط التبادل، فاسعار المنتجات الاولية حساسة لتحركات سعر الصرف. فمع ارتفاع سعر الدولار تنخفض مثلاً اسعار الكاكاو، ولكن ليس هناك انخفاض مقابل في خدمة الدين التي يحكمها الدولار، وهذا يدخل عنصراً من مخاطر الصرف في التخطيط القومي وفي تحليل المشاريع من زاوية التكلفة – المنفعة.

استخلاصات

يعكس الانكماش الطويل الجاري محاولة البلدان الصناعية الرئيسية كبح التضخم في الوقت الذي تكيف فيه هياكلها الانتاجية مع التغيرات في الاقتصاد العالمي، وان كانت معدلات الاستثمار المنخفضة قد عطلت التكييف. وقد حققت البلدان النامية، بشكل عام، اداء افضل من البلدان الصناعية في كلا انكماشي العقد الماضي وفي فترة الانتعاش فيما بينهما: فقد ظهرت اقطاب نمو متعددة في شرق آسيا وجنوبها وفي الشرق الاوسط واميركا اللاتينية، ونجد فيها جميعاً الاقتصادات التي استجابت بقوة للبيئة الاقتصادية المتغيرة. وما زال على كثير من البلدان النامية الأخرى ان تتكيف. وبما ان مجال تصرف هذه البلدان ضيق، فان التطورات غير المؤاتية التي عرفتها شروط التبادل التجاري ادت الى حرمانها من نصيبها من نمو اجمالي الناتج المحلي وتقدم الاستهلاك. ويكون اتخاذ الاجراءات اللازمة لزيادة الاستثمار صعباً ومؤلماً على الارجح. ان انخفاض المعونة الحقيقية عام ١٩٨١، والشروط المشددة والحجم المقيد للتدفقات الاخرى لرأس المال بالقيمة الحقيقية، وانهيار اسعار السلع الاساسية، كلهااثرت بشدة على هذه البلدان التي لم تتكف الا بالقدر القليل والتي يعتبر اقل البلدان قدرة على التكيف. وقد واجهت بلدان جنوب الصحراء المنخفضة الدخل وما زالت تواجه هذه المشكلة بحدة بالغة.

وبشكل عام يبدو ان عدداً من العوامل الخارجية التي ساعدت تكييفات البلدان النامية في السبعينات (وخاصة نمو تحويلات المهاجرين والتجارة والمعونة الميسرة) يعمل الآن بقوة أكبر، وان بعضها الآخر (وخاصة اسعار الفائدة) يعمل في غير صالحها، وحتى اذا امكن وقف هذه الاتجاهات المسيئة وقلبها فان القدر الاكبر يتوقف على جهود البلدان النامية ذاتها وسياساتها في مجال التنمية. الا ان من المفيد قبل ان نبحث آفاق الثمانينات ان ندرس بعض محددات النمو الاطول اجلا مثل التنمية البشرية وتنمية المؤسسات، والتوسع الهائل الذي جرى في التجارة الدولية وتدفقات رأس المال، وتغيير هياكل الانتاج في البلدان وتعزيز الروابط الاقتصادية فيما بينها.

الفصل الثالث- اتجاهات التنمية طويلة الأجل

ينبغي تجنب اغراء الوقوع في براثن التشاؤم الشديد الذي يحيط بانكماش ١٩٨٠ – ١٩٨٢. وندرس في هذا الفصل باختصار الاتجاهات والدروس المستخلصة من العقود الثلاثة الماضية، حتى نرسي اساساً ارسخ لتحليل آفاق الثمانينات في الفصل الرابع. وقد اوضحت الاحداث التي عرضها الفصل الثاني ان حالة الانكماش الراهنة قد طالت على غير توقع، لكن هذا الامر ينبغي الا يخفي عن ابصارنا انجازات البلدان النامية، ولا التغيرات الهيكلية الهامة التي حدثت في الاقتصاد العالمي، وكلها بشير جيد للمستقبل. واذا نحن نظرنا نظرة طويلة الأجل فسنجد ان اداء النمو في اغلب البلدان النامية قد تحسن تحسناً ملحوظاً في العقود الثلاثة الماضية، وقد كانت البيئة الدولية اكثر مؤاتاة للنمو من اي وقت مضى، وضاقت فجوة الدخل النسبي بين البلدان الصناعية واغلب بلدان الدخل المتوسط. وحتى خلال فترات التكيف الصعبة مع الصدمات الخارجية ظل زخم النمو والتغيير ثابتاً، وكذلك الاندماج الوثيق لكل البلدان، عدا اشدها فقراً، في الاقتصاد العالمي.

نمو الناتج والدخل

تضاعف الناتج العالمي الى ثلاثة امثاله بالقيمة الحقيقية فيما بين ١٩٥٥ و١٩٨٠، إذ تجاوز النمو في كل منطقة من مناطق العالم كلا من التوقعات والارقام القياسية السابقة. وعلى الرغم من ان تعداد السكان قد ارتفع من ٢,٨ مليار نسمة الى ٤,٤ مليارات نسمة فقد تضاعف الدخل بالنسبة للفرد. ورغم ان الدخول لا تقيس الرفاهية بدقة (انظر الاطار ٣ – ١) فقد تحسنت نوعية الحياة في أغلب أنحاء العالم، ونما كثير من البلدان النامية بسرعة اكبر من البلدان الصناعية، لكن ازدياد تعداد سكانها حد من مكاسبها من حيث الدخل بالنسبة للفرد (الجدول ٣ – ١). وحقق مصدرو النفط – مستفيدين من التغيرات في شروط التبادل – وكذلك البلدان النامية الرئيسية المصدرة للبضائع المصنعة، مكاسب بارزة بالمقارنة بالولايات المتحدة، وتمكنت بلدان الدخل المتوسط بدورها من النمو نسبياً.

وقد تغير هيكل الاقتصاد العالمي خلال هذه الفترة تغيراً كاملاً حتى لم يعد يمكن التعرف عليه. ففي عام ١٩٥٥ كانت الولايات المتحدة تسيطر على الاقتصاد العالمي، وتنتج خمسي الانتاج العالمي.

الاطار ٣ – ١ ماذا نحاول ان نقيس؟

يقيس اجمالي الناتج القومي النشاط الاقتصادي - لا الرخاء. الا ان البيانات الخاصة باجمالي الناتج القومي قد تكون ملتبسة او غير كافية لكونها تعبّر عن اجمالي الانتاج والانفاق الاقتصاديين. وينجم اللبس على سبيل المثال، من معالجة الخدمات العامة كالادارة والدفاع على انها خدمات نهائية لا وسيطة، او من اعتبار المشتريات من المواد الاستهلاكية الدائمة، غير المنازل، نوعاً من الاستهلاك لا الاستثمار. علاوة عن ذلك، لا يأخذ اجمالي الناتج القومي في الاعتبار الكميات المختلفة من رأس المال المستخدم في عملية الانتاج، بما فيه المعادن والموارد الطبيعية الاخرى. وهي امور عرفت بصعوبة تقديرها. وتوجد ثغرات في البيانات الاساسية، لاسيما بالنسبة لانتاج الكفاف في البلدان النامية وللانشطة غير المشروعة في معظم البلدان. وتبرُزُ مشاكل اخرى على صعيد القياس من جراء الافتقار الى التماسك والتنسيق ما بين البلدان فيما يخص حساب التغييرات الطارئة على الانتاج الحقيقي خلال فترة معينة. وينطبق ذلك خاصة على عدم التنسيق في القياس بين البلدان التابعة لنظام السوق والاقتصاديات المخططة مركزياً. اضافة الى ذلك تظهر المشاكل الرئيسية في المقارنات بين البلدان لمستويات اجمالي الناتج القومي عندما تحول الى عملة مشتركة وذلك على اساس اسعار الصرف.

ولا يمكن قياس الرخاء بصورة محددة حتى لو امكن جمع بيانات ممتازة عن اجمالي الناتج القومي لكل بلد على اساس المعايير الموحدة للحسابات الوطنية، ومقارنتها دولياً على اساس مشروع المقارنات الدولية (وهو مشروع يتيح التغلب على بعض الصعوبات الناجمة عن التحويلات الخاصة بأسعار الصرف، انظر الاطار ٣ – ٢). ولا يقيس اجمالي الناتج القومي الامور التي تعتبر هامة بالنسبة لرخاء معظم المجتمعات، كتوزيع الدخل والثروة، ووضع العمالة، وأمن العمل وفرص الترقي وتوفير خدمات الصحة والتربية، والخدمات من دون مقابل، ونوعية البيئة والاختلافات المناخية. وان تعقيد عملية ادخال هذه العناصر في مؤشر شامل للرخاء يدفع الاقتصاديين الى تفضيل وضع قياسات جزئية كاجمالي الناتج القومي - الذي يغطي على الاقل معظم السلع والخدمات المتوفرة للاستجابة اهم الاحتياجات الاستهلاكية. غير انه لا بد من استكمال بيانات اجمالي الناتج القومي بمؤشرات اخرى، وخاصة تلك المتعلقة مباشرة «بنوعية الحياة» كالبيانات الاجتماعية الواردة في الجدول ٣ – ٣.

ومع هبوط نصيبها – الى اقل من الربع في ١٩٨٠ – زادت الاهمية الاقتصادية لمجموعات البلدان الاخرى (الشكل رقم ٣ – ١ والجدول رقم ٣ – ٢). واصبحت اوروبا الغربية – التي تنمو سنوياً بمعدل ٣,٤ في المائة بالنسبة للفرد – اقتصاداً اكبر من الولايات المتحدة التي نمت بنسبة ٢ في المائة. وغدت اليابان – التي حافظت على معدل سنوي للنمو بالنسبة للفرد يبلغ ٧,٢ في المائة طيلة ٢٥ عاماً – ثاني اقتصاد في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. كما زادت القوة النسبية للكتلة السوفييتية.

وقد ظهرت اقطاب النشاط الاقتصادي هذه بالفعل منذ عقد. ومنذ ذلك الحين تغيرت خريطة الدخل والتجارة بدرجة اكبر مع ظهور مصدري البترول ذوي الدخل المرتفع في الشرق الاوسط. واسرع بضع عشر بلداً من بلدان الدخل المتوسط في اميركا اللاتينية وجنوب اوروبا وبلدان حافة المحيط الهادي في آسيا بنموها النسبي، فوسعت الانتاج بسرعة في كل من الزراعة والصناعة، واستولت على نصيب متزايد من الاسواق العالمية. وحققت هذه المجموعة سجلاً للنمو في الصناعة والزراعة يلي سجل اليابان. ونمت البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المتوسط بنفس السرعة تقريباً. وكان تقدم البلدان الأخرى متوسطة الدخل المستوردة للنفط اقل اثارة، وخاصة في الزراعة حيث هبط نصيبها من الانتاج العالمي، لكن دخلها الحقيقي بالنسبة للفرد تضاعف مع ذلك خلال حياة جيل. اما بلدان الدخل المنخفض فانها على العكس لم تحقق الا معدل زيادة سنوية في الدخل بالنسبة للفرد يبلغ ٢ في المائة (الجدول رقم ٣ – ١). وحتى هذا المعدل للنمو يعكس اساساً الاداء القوي نسبياً للصين، وللهند في الآونة الاخيرة. اما في اقتصادات الدخل المنخفض الأخرى – وأساساً في افريقيا جنوب الصحراء وفي جنوب آسيا – فقد نما الدخل بالنسبة للفرد بنسبة ١,٢ في المائة في المتوسط طيلة الخمسة وعشرين عاماً، ولم ينم على الاطلاق لسوء الحظ طيلة العقد الماضي.

وتستند تجميعات البلدان المستخدمة في هذا التقرير الى مستويات الدخل اليوم (ويشرح الاطار ٣ – ٢ الطريقة التي يمكن بها لاستخدام الاسعار الدولية ان

الجدول ٣-١ نمو السكان واجمالي الناتج القومي واجمالي الناتج القومي بالنسبة للفرد ١٩٥٥-١٩٨٠
(متوسط تغيير النسبة المئوية)

مجموعة البلدان	السكان		اجمالي الناتج القومي		اجمالي الناتج القومي للفرد	
	٥٥ – ٧٠١٩٧٠	٧٠١٩٧٠ – ٥٥١٩٨٠	٥٥ – ٧٠١٩٧٠	٧٠١٩٧٠ – ٥٥١٩٨٠	٥٥ – ٧٠١٩٧٠	٧٠١٩٧٠ – ١٩٨٠
كل البلدان النامية	٢,٢	٢,٢	٥,٤	٥,٣	٣,١	٣,١
بلدان الدخل المنخفض	٢,١	٢,١	٣,٧	٤,٥	١,٦	٢,٤
الصين	٢,٠	١,٨	٣,٣	٦,٠	١,٣	٤,١
الهند	٢,٢	٢,١	٤,٠	٣,٤	١,٨	١,٣
البلدان الأخرى	٢,٤	٢,٧	٤,٤	٢,٧	٢,٠	٠,٠
بلدان الدخل المتوسط	٢,٤	٢,٤	٦,٠	٥,٦	٣,٥	٣,١
البلدان الرئيسية المصدرة للبضائع المصنّعة	٢,١	١,٨	٦,١	٥,٦	٣,٩	٣,٦
البلدان الأخرى المستوردة للنفط	٢,٦	٢,٦	٥,٩	٥,٣	٣,٢	٢,٦
البلدان المصدرة للنفط	٢,٥	٢,٧	٦,٠	٥,٧	٣,٤	٢,٩
البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع	٣,٧	٥,١	٨,٦	٦,٣	٤,٧	١,٣
البلدان الصناعية غير التابعة لنظام السوق	١,٤	١,١	٧,٣	٣,٩	٥,٨	٢,٨
البلدان الصناعية التابعة لنظام السوق	١,١	٠,٨	٤,٧	٣,٢	٣,٦	٢,٤
اوروبا	٠,٧	٠,٢	٤,٨	٢,٦	٤,١	٢,٤
اليابان	١,٠	١,١	١٠,٣	٥,٤	٩,٢	٤,٢
الولايات المتحدة	١,٤	١,٠	٣,٤	٣,١	٢,٠	٢,١
العالم	١,٩	١,٩	٥,١	٣,٨	٣,١	١,٩

الشكل ٣-١ اجمالي الناتج القومي للفرد لبلدان منتقاة كنسبة مئوية من اجمالي الناتج القومي للفرد في الولايات المتحدة، ١٩٦٣-١٩٧٩

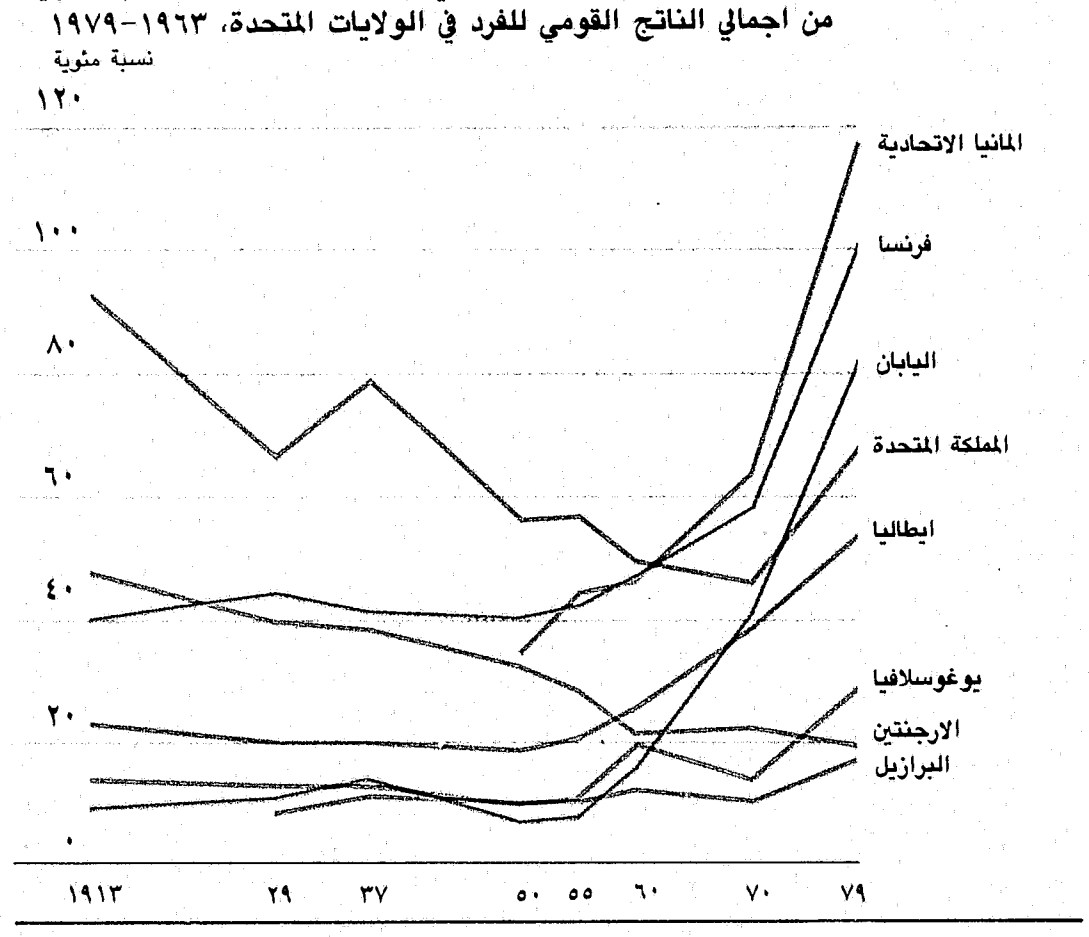

الجدول ٣-٢ السكان واجمالي الناتج القومي واجمالي الناتج القومي للفرد: الانصبة والعلاقة والنمو، ١٩٥٥-١٩٨٠

مجموعة البلدان	النصيب من تعداد سكان العالم		النصيب من اجمالي الناتج القومي العالمي[1]		اجمالي الناتج القومي للفرد بالاسعار الجارية كنسبة مئوية من اجمالي الناتج القومي في الولايات المتحدة		اجمالي الناتج القومي للفرد بدولارات ١٩٨٠	
	١٩٥٥	١٩٨٠	١٩٥٥	١٩٨٠	١٩٥٥	١٩٨٠	١٩٥٥	١٩٨٠
كل البلدان النامية	٦٨,١	٧٣,٦	٢٠,٧	٢١,٥	٤,٥	٦,٤	٣٤٠	٧٣٠
بلدان الدخل المنخفض	٤٤,٧	٤٧,١	٨,١	٤,٨	٢,٧	٢,٢	١٦٠	٢٦٠
الصين	٢٢,٠	٢٢,٢	٤,٧	٢,٥	٣,٢	٢,٥	١٦٠	٢٩٠
الهند	١٤,٤	١٥,٢	٢,٢	١,٦	٢,٣	٢,٢	١٧٠	٢٦٠
البلدان الأخرى	٨,٣	٩,٧	١,٢	٠,٧	٢,١	١,٧	١٤٠	١٩٠
بلدان الدخل المتوسط	٢٣,٤	٢٦,٥	١٢,٦	١٦,٧	٨,١	١٣,٧	٧٠٠	١٥٨٠
البلدان الرئيسية المصدرة للبضائع المصنعة	٧,١	٧,٣	٥,١	٧,٧	١٠,٧	٢٢,٩	١٠٥٠	٢٦٥٠
بلدان اخرى مستوردة للنفط	٦,٧	٨,٠	٣,٨	٤,٠	٨,٤	١٠,٩	٦٠٠	١٢٦٠
البلدان المصدرة للنفط	٩,٦	١١,٢	٣,٧	٥,٠	٥,٨	٩,٧	٥٠٠	١١٢٠
البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع	٠,٢	٠,٣	٠,١	١,٤	٨,١	٩٥,٨	٤٩٠٠	١١٠٨٠
البلدان الصناعية غير التابعة لنظام السوق	١٢,٤	١٠,٧	٨,٦	١٢,٤	١٠,٤	٢٥,٠	٩٤٠	٢٨٨٠
البلدان الصناعية التابعة لنظام السوق	١٩,٣	١٥,٤	٧٠,٦	٦٤,٨	٥٤,٧	٩١,٨	٤٩٤٠	١٠٦١٠
اوروبا	٩,٢	٦,٥	٢٦,٦	٢٧,٩	٤٣,٢	٩٢,٨	٤٦٤٠	١٠٧٢٠
اليابان	٣,٣	٢,٦	٢,٤	٩,٥	١١,٠	٧٧,٩	١٦٠٠	٩٠١٠
الولايات المتحدة	٦,٠	٥,١	٤,٣	٢٣,٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٧٠٣٠	١١٥٦٠
العالم	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٤,٩	٢١,٧	١٣٢٠	٢٥١٠

الشكل ٣-٢ اجمالي الناتج المحلي للفرد لبلدان منتقاة كنسبة مئوية من اجمالي الناتج المحلي للفرد في الولايات المتحدة، ١٩٥٥-١٩٧٩ (منهج برنامج المقارنات الدولية).

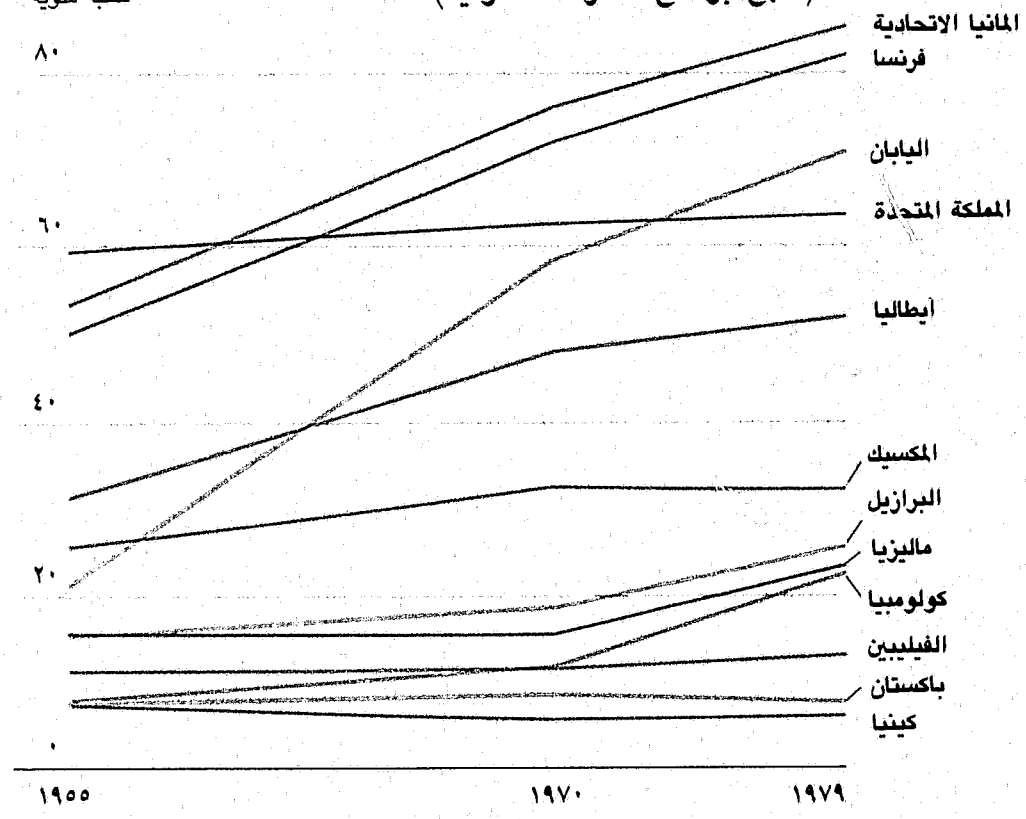

المصدر: كريفيس وآخرون: برنامج المقارنات الدولية -٣- الانتاج العالمي والدخل.

يغير المقارنات بين مستويات الدخول القائمة على الدولارات الاميركية، وهي المقارنات المستخدمة في التقرير). غير ان بطء نمو بلدان الدخل المنخفض لا يعكس فحسب حقيقة ان البلدان سريعة النمو لم تعد تنتمي الى هذه المجموعة: فبالرغم من ان هناك تحولات ملحوظة في المراكز النسبية داخل المجموعات فان عدداً ضئيلاً من البلدان هو الذي انتقل من مجموعة دخل الى اخرى خلال العقود الثلاثة الماضية.

ولم تحقق غالبية البلدان النامية ذات دخل الفرد المنخفض نسبياً في بداية الفترة الا نمواً بطيئاً منذ ذلك الحين (الشكل رقم ٣ – ٣). اما اغلب البلدان التي حققت نمواً سريعاً فقد كانت في مجموعة الدخل المتوسط في الخمسينات توفرت لها ميزة التاريخ الطويل في مجال التنمية، وحدثت اصلاحات زراعية وسياسية، وانتشر التعليم. وكانت هذه البلدان في وضع يمكنها من الاستفادة من اتساع التجارة وتدفقات رأس المال في الستينات والسبعينات. وكانت متوسطات الاستثمار فوق المتوسط، ودعمتها تدفقات رأس المال الكبيرة او عائدات النفط. وبين اسرع الاقتصادات نمواً حقق الجميع، عدا البرازيل ومنتجي النفط، معدلات للقراءة محو الامية فوق المتوسط بالنسبة لمستويات الدخل، وحققت جميعاً نمواً واسع القاعدة عبر القطاعات، بما في ذلك الزراعة القوية القائمة على السوق، واخيراً فان

اغلبها – وخاصة في السبعينات ـ قد وسعت تجارتها كثيراً مع البلدان الصناعية والنامية على السواء.

وعلى النطاق العالمي في مجموعه اصبحت مستويات المعيشة اعلى كثيراً منها منذ ثلاثين عاماً. ولكن بالرغم من انخفاض الفوارق بين بلدان الدخل المتوسط والبلدان الصناعية فقد أصبحت هناك الآن فجوات أوسع بين الاغنياء والفقراء. ويشار الى كلا الفئتين، بالنسبة لقوتها الشرائية الحقيقية، في مشروع المقارنة الدولية، وكذلك بالنسبة الى دخلها الاسمي وهي مقارنة ابسط (الجدول ٣ -- ٢). ومع نهاية السبعينات لم يكن ٤٧ في المائة من سكان العالم الذين يعيشون في بلدان الدخل المنخفض ينتجون سوى ٤,٨ في المائة من الناتج العالمي، بقيممته بالدولارات (وربما بلغ ذلك ضعفي او ثلاثة اضعاف هذه النسبة في الارقام الواردة فب مشروع المقارنة الدولية) في حين كان اغنى ١٥ في المائة من السكان ينتجون ٦٥ في المائة من هذا الناتج.

وتبين الخبرة ان ارساء الشروط الأولية للنمو المتسارع قد استغرق عقوداً، بل قروناً في بعض الاحيان. فتجميع الناس الذين يتوافر لهم التعليم والمهارات، والبنية الأساسية المادية، ورأس المال المنتج بشكل مباشر، والمؤسسات التي تشجع روح المبادرة والمدخرات وتكافئها، عملية صعبة عند مستويات الدخل المنخفضة. وقد تقطعها احداث خارجية غير مؤاتية او سوء الادارة او الاضطرابات السياسية، كما قد يعوقها عجز الموارد، لكنها عملية تتوقف حتماً على الاجراءات السياسية. فمنع ازدياد فجوة الدخل بين البلدان الغنية والفقيرة يتطلب اجراءات من جانب كل من المجتمع الدولي وواضعي السياسة المحليين.

التحسينات في مستويات المعيشة

لم تؤد التحسينات في مستويات محو

الاطار ٣-٢ مشروع المقارنات الدولية

لسنوات طويلة، ونظراً للافتقار الى بديل افضل، تم وضع المقارنات بين مستويات الدخل للبلدان على اساس اسعار الصرف الرسمية. ومن المعروف ان التقديرات الناتجة عن مثل هذه المقارنات لا تمثل القدرة الشرائية الحقيقية العملات تمثيلا صحيحا. وهي تميل خاصة الى التقليل من شأن المداخيل في البلدان الفقيرة نسبة الى المداخيل في البلدان الغنية. والسبب في ذلك يعود الى ان اسعار السلع غير المتاجر بها تكون عامة اكثر انخفاضا في البلدان الفقيرة منه في البلدان الغنية. وتدفع التجارة الدولية الى تحقيق الموازاة بين اسعار السلع القابلة للتجارة عبر البلدان. وعندما تكون الاسعار متساوية او شبه متساوية، فان الاختلافات في الاجور بين البلدان تعكس الاختلافات في انتاجية العمل الرامي الى انتاج السلع القابلة للتجارة. وتعتبر مستويات الاجور قاعدة لتقييم السلع التي لا يتاجر بها دولياً، وبوجه خاص الخدمات. فبالنسبة لمعظم الخدمات، لا تختلف الانتاجية الا قليلا من بلد لآخر، ولذا نجد انه في البلدان ذات الدخل المرتفع تؤدي الاجور المرتفعة الى خدمات مرتفعة الثمن بينما تكون الخدمات ارخص ثمناً في البلدان التي تعرف اجوراً منخفضة.

وقد وضع مشروع المقارنات الدولية التابع للأمم المتحدة، والذي ساهم البنك الدولي في دعمه منذ عام ١٩٦٩، منهجية تسمح بمقارنة المداخيل على اساس الموارد الحقيقية اللازمة لشراء خدمات او سلع محددة. وبفضل هذه المنهجية يمكن اقامة المقارنات لا بين البلدان فحسب، بل ايضا، على سبيل المثال، بين مجموعات اقتصادية واجتماعية مختلفة تواجه مستويات اسعار مختلفة.

وتعرض نتائج الدراسة الثالثة للمشروع، التي نشرت مؤخراً، مقارنات لاجمالي الناتج المحلي للفرد بالقيمة الحقيقية تخص اربعة وثلاثين بلداً لعام ١٩٧٥. وتعتمد المقارنات على تقديرات للأسعار والكميات بالنسبة لـ١٥٦ فئة من السلع والخدمات. ولكون الدراسة تقدم تقديرات لعناصر مفصلة من اجمالي الناتج المحلي، فهي تتيح النظر في الهياكل الاقتصادية المقارنة.

ويمكن اللجوء الى معلومات مشروع المقارنات الدولية لوضع مقارنات للرخاء الفردي او للقوة الاقتصادية بين بلدان ذات مستويات دخل مختلفة. كما يمكن استخدامها لتفسير عملية اللحاق. فعندما يقوم بلد ينمو بسرعة نسبيا بتضييق فجوة الانتاجية القائمة بينه وبين بلد مرتفع الدخل ينمو ببطء، يرتفع فيه المستوى الشامل للأسعار النسبية: وتميل عجلته الى الارتفاع بالقيمة الحقيقية. وعندما تقارن البلدان

مؤشر انحراف اسعار الصرف نسبة الى اجمالي الناتج المحلي للفرد بالقيمة الحقيقية، اربعة وثلاثون بلداً، ١٩٧٥

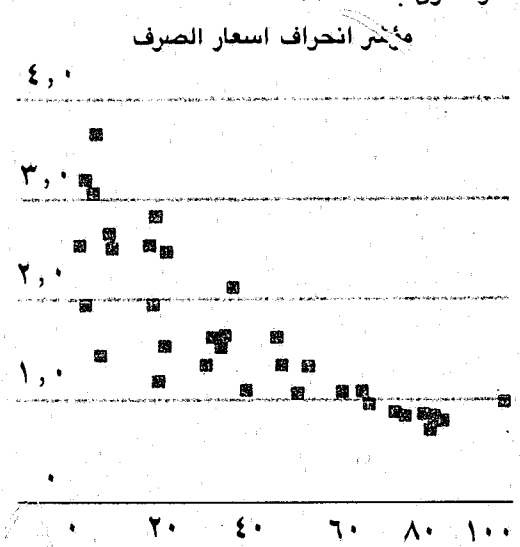

ملحوظة. المؤشر عبارة عن نسبة سعر الصرف الحالي الى سعر صرف نظري بحيث تعادل هذه النسبة نسبة متوسط سعر اجمالي الناتج المحلي الى متوسط سعر اجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة.

المصدر: كريفيس وآخرون. برنامج المقارنات الدولية -٣- الانتاج العالمي والدخل.

السريعة النمو بالبلدان ذات النمو الابطأ، فان اجمالي ناتجها القومي النسبي بالأسعار الجارية واسعار الصرف فيها تميل الى الالتقاء بصورة اسرع مما هي عليه بالنسبة لاجمالي الناتج القومي بالأسعار الثابتة ولأسباب مماثلة. ينسحب ذلك ايضا على البلدان التي تتحسن فيها شروط التبادل التجاري. هكذا فان اجمالي الناتج القومي للفرد بالأسعار الثابتة (اسعار ١٩٨٠) ارتفع في اليابان من ١٩٥٥ الى ١٩٨٠ بسرعة بلغت ٣,٤ اضعاف ما بلغته في الولايات المتحدة، بينما ارتفع اجمالي الناتج القومي فيها بالأسعار الجارية بسرعة بلغت ٧,١ اضعاف سرعته في الولايات المتحدة.

وكانت النسب المقابلة في اوروبا الغربية ١,٤ و٢,١٥، وفي البلدان النامية التي تعتبر من المصدرين الاساسيين للسلع المصنعة ١,٥٣ و٢,١٤. ويمكن توقع ظاهرة مماثلة في المستقبل من شأنها ان تضيق الفجوة الظاهرة بين البلدان النامية السريعة النمو والبلدان الصناعية وان تعمق الفجوة بين المجموعتين السابقتين معاً والبلدان البطيئة النمو وذات الدخل المنخفض.

الشكل ٣-٣ انماط النمو الاقتصادي في المدى الطويل ١٩٥٥-١٩٧٩

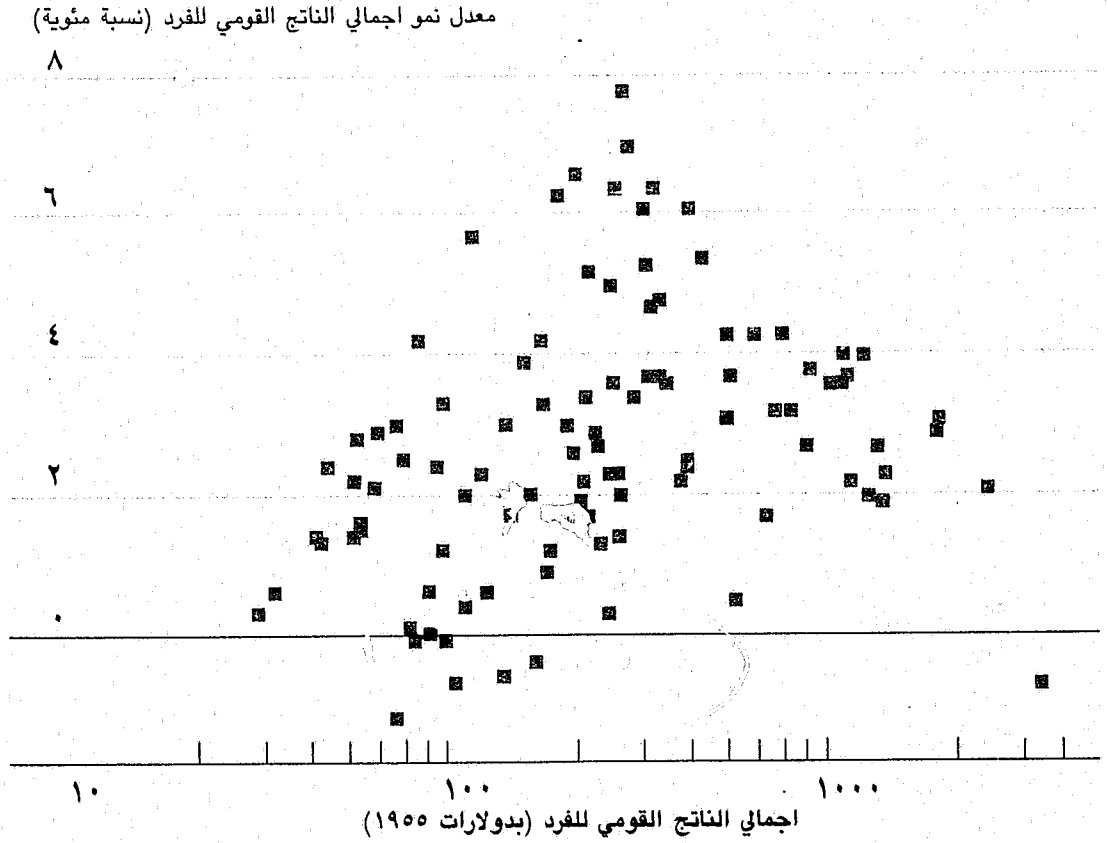

الامية والصحة والتغذية وغيرها من جوانب الرفاهية الاجتماعية – كما ابرز «**تقرير التنمية العالمية، ١٩٨٠**» الى تخفيف اسوأ جوانب الفقر المطلق فحسب بل خلقت كذلك زخماً لنمو الناتج والدخول. وبالرغم من ان الدخل بالنسبة للفرد في بلدان الدخل المنخفض قد تعثر فان مستويات نوعية الحياة قد ارتفعت فيها بسرعة، وقاربت مستوياتها في البلدان الاغنى (الجدول ٣ – ٣). وتثير الاستثمارات في مجال التنمية البشرية في الثلاثين عاماً الماضية – بتوسيعها للمهارات التقنية والادارية، وتحسينها لمعرفة وكفاءة المزارعين والعمال، ومساعدتها في تقليل الخصوبة – الأمل في امكان تحسين الدخول في هذه البلدان بسرعة اكبر في العقود القادمة.

وما زال العديد من البلدان، رغم ما حققته من نمو في اجمالي دخلها تحتوي على جيوب الفقر الكبيرة، سواء بين السكان المحرومين في المناطق الغنية نسبياً او في المناطق المتخلفة (الاطار ٣ – ٣). وان الحكومات التي اولت اهتماماً اقوى للسياسة الاجتماعية التي تؤثر على توزيع الاستهلاك وعلى الوصول الى المرافق العامة – وخاصة التعليم وخدمات الوقاية الصحية وتخطيط الأسرة لم تقم بذلك على حساب النمو الطويل بل ان العكس صحيح.

محو الامية

كان نحو ثلث البالغين في البلدان النامية يعرفون القراءة والكتابة في عام ١٩٥٠. وفي ١٩٧٩ ارتفع معدل محو الامية الى ٥٦ في المائة. وقد حققت البلدان النامية ذات الدخل المتوسط بالفعل معدل محو الامية يبلغ ٦٨ في المائة. وتحققت كذلك مكاسب مثيرة في بلدان الدخل المنخفض: فقد كان خمس

الجدول ٣-٣ اتجاهات العمر المرتقب، ووفيات الأطفال، ومعرفة القراءة والكتابة، ١٩٥٠-١٩٧٩

	العمر المتوقع (بالسنوات)				وفيات الأطفال[1]				معدل معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية)			
	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٩	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٩	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٩
كل البلدان النامية	٤٣	٤٨	٥٤	٥٨	٢٨	٢٢	١٦	١٢	٣٣	٣٨	٤٦	٥٦
بلدان الدخل المنخفض	٤١	٤٧	٥٣	٥٧	٢٨	٢٢	١٦	١٢	٢٠	٢٧	٢٩	٥١
افريقيا	٣٥	٣٩	٤٣	٤٦	٤٤	٣٨	٣٢	٢٧	..	١٧	١٧	٢٩
آسيا	٤١	٤٨	٥٣	٥٨	٢٧	٢١	١٥	١١	٢٠	٢٨	٣١	٥٢
بلدان الدخل المتوسط	٤٦	٥٠	٥٥	٥٩	٢٨	٢٢	١٦	١١	٤٨	٤٩	٦٤	٦٨
افريقيا	٣٧	٤١	٤٦	٥٠	٤٢	٣٥	٢٧	٢٢	١٦	٢٢	٣٧	..
آسيا	٤٢	٤٧	٥٣	٥٩	٢٨	٢٢	١٤	٩	٥٤	٥٤	٦٩	٧٥
اميركا اللاتينية	٥١	٥٦	٦٠	٦٤	٢٣	١٧	١٢	٨	٥٧	٦٥	٧٢	٧٨
افريقيا الشمالية	٤٢ب	٤٧	٥٢	٥٧	٤٠ب	٣٦	٢٧	١٥	١٩ب	١٩	٢٤	٤٠
الشرق الاوسط	..	٤٨	٥٣	٥٧	..	٣٠	١٨	١٦	..	١٧	٣٥	٤٩
جنوب اوروبا	٥٩	٦٢	٦٦	٦٨	١٠	٧	٥	٣	٧٥	٨٠	٨٥	٨٥
البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع	..	٤٦	٥١	٥٧	..	٣٥	٢٠	١١	..	١٤	٢٦	٣٢
البلدان الصناعية الخاضعة لنظام السوق	٦٨	٧٠	٧١	٧٤	٣	٢	١	١	٩٥	٩٧	٩٨	٩٩

أ ـ الوفيات بالنسبة لكل الف طفل بين عام وأربعة اعوام.

ب ـ تشمل بيانات عام ١٩٥٠ لافريقيا الشمالية والشرق الاوسط.

السكان فحسب هم الذين يعرفون القراءة والكتابة في الخمسينات، لكن نحو نصفهم يستطيعون ذلك الآن. ولو استمر التقدم بالمعدلات الاخيرة فاننا نستطيع توقع وصول هذه النسبة الى ٧٨ في المائة في بلدان الدخل المنخفض مع مقدم عام ٢٠٠٠.

الصحة

يبلغ متوسط العمر المتوقع في البلدان النامية الآن ٥٨ عاماً، وهو مستوى لم تبلغه البلدان الصناعية الا في الثلاثينات. وخلال الثلاثين عاماً الماضية حققت البلدان النامية من التقدم، بمساعدة اوجه التقدم الطبي، ما حققته البلدان الصناعية في قرنين. الا ان هناك فوارق كبيرة بين مجموعات الدخول والمناطق، وعلى سبيل المثال يبلغ متوسط العمر في جنوب اوروبا وفي اميركا اللاتينية ٦٨ عاماً و٦٤ على التوالي – وهو متوسط شبيه بالمتوسط في البلدان الصناعية في الخمسينات – في حين انه يتعثر في افريقيا كثيراً دون ٤٨ عاماً. ومن المعتقد ان المكاسب التي حققتها البلدان الصناعية في مجال اطالة العمر المرتقب تقترب من الحد الاقصى البيولوجي. واذا استمرت البلدان النامية في التقدم بالمعدلات التي حققتها في العقود الثلاثة الماضية فستهبط بالفارق المتبقي بسرعة بالغة.

وقد تفاوتت الخبرة في تحسين التغذية وتخفيض وفيات الاطفال كثيراً فيما بين البلدان، مما يعكس اساساً اداء البرامج الحكومية في هذه الميادين. وتحققت تحسينات ملحوظة في بعض او كل تدابير الرعاية الرئيسية حتى عند المستويات المنخفضة من اجمالي الناتج القومي بالنسبة للفرد في الصين وسري لانكا وتانزانيا على سبيل المثال. وعلى العكس يتعثر التقدم في مجالي الصحة ومحو الامية خلف الزيادات في متوسط الدخول في بعض البلدان الاكثر غنى مثل البرازيل والمكسيك وبيرو حيث توزيع الدخول اقل مساواة. وتجاوز متوسط الانجازات في مجالات الصحة ومعرفة القراءة والكتابة في البلدان الآسيوية كثيراً متوسطها في افريقيا، مما يعكس جزئياً قدرات الادارة العامة.

نمو السكان

ادت التحسينات في مجالي الصحة والتغذية في البداية الى معدلات اعلى لزيادة السكان في كل من البلدان النامية ذات الدخل المنخفض وذات الدخل المتوسط، مما يعرقل تحقيق دخل اعلى بالنسبة للفرد. وهذا هو الوضع بوجه خاص في البلدان ذات الدخل المنخفض حيث كان توسع الناتج بطيئاً، وحيث فرض نمو السكان المرتفع مطالب ثقيلة على النفقات العامة والادارة. وقد وصل نمو السكان في العديد من هذه المجموعة من البلدان الى ٢,٦ في المائة سنوياً، كما

الاطار ٣-٣ التفاوتات الاقليمية داخل البلدان

ان اطار السياسة العامة المشترك الذي تضعه حكومة مركزية لا يضمن تقدماً متساوياً لمستويات المعيشة في الاقاليم المختلفة داخل بلد ما. الا انه يمكن لسياسات محددة ترمي الى تضييق الاختلافات في المداخيل بين الاقاليم، ان تكون مجدية بعد فترة من الوقت.

ففي الهند، باستثناء هام هو غرب البنغال، نمت الولايات التي كانت تعرف اعلى مستويات الدخل عام ١٩٦٠ بسرعة اكبر من غيرها منذ ذلك الوقت. وهي ولايات تتمتع ايضا بمستويات اعلى في التعليم والخدمات الصحية مما هي عليه في الولايات الأقل حظاً. وقد قلل من التفاوتات بين الولايات تنقلات واسعة النطاق للسكان الذين اتجهوا نحو الاقاليم التي تتمتع بمستويات دخل اعلى وبفرض عمل افضل.

وفي البرازيل هناك فقراء في كل المناطق، الا ان الغالبية العظمى منهم تعيش في المنطقة الشمالية الشرقية من البلاد حيث يقيم خمسة وثلاثون مليون من السكان اي ما يقارب ثلث سكان البرازيل. عام ١٩٧٩ كان متوسط الدخل الفردي في هذه المنطقة يقارب ٨٠٠ دولار اي ٤٠ في المئة من المتوسط الوطني. وكان معدل وفيات الاطفال فيها يربو عن المعدل لكل البرازيل باربعين في المئة بينما كانت نسبة محو الامية فيها اقل باربعين في المئة من النسبة الوطنية.

وتحاول الحكومة البرازيلية منذ قرن على الأقل تقليص التفاوتات بين المنطقة الشمالية الشرقية وسائر المناطق الاخرى. وقد اتخذت معظم هذه الجهود، قبل الحرب العالمية الثانية، شكل برامج اشغال عامة. وفي الآونة الاخيرة، تحولت الى النهوض بالتنمية الريفية المتكاملة، ومن خلال الحوافز الضريبية والائتمانية الى تأسيس قاعدة صناعية حديثة.

وقد ادت برامج العمل المباشر هذه، والهجرة السكانية الهامة (اذ هاجر اكثر من مليوني ساكن من المنطقة الشمالية الشرقية الى المناطق الاخرى خلال السبعينات)، ودفعة النمو المتزايدة داخل المنطقة مع ارتفاع الدخل الفردي فيها، ادت اخيرا الى التقليل من تأخر المنطقة الشمالية الشرقية عن باقي البرازيل. وخلال السبعينات زاد اجمالي الناتج القومي الحقيقي فيها بسرعة تجاوزت الى حد ما سرعة نموه في سائر انحاء البلد، في حين ان معدل وفيات الاطفال فيها انخفض وارتفعت نسبة محو الامية بصورة اهم من المتوسطات الوطنية وسيتوقف التقدم في المستقبل على استمرار الحكومة بحماس في متابعة برامج ترمي الى التقليل من هذه التفاوتات.

الهند: التقدم في مستويات المعيشة نسبة الى مستويات الدخل في ١٩٦٠ - ١٩٦١، حسب مجموعات الولايات

صافي الانتاج المحلي للفرد (بروبيات ١٩٦٠)

حدود المجموعة ١٩٦٠-١٩٦١	متوسط المجموعة ١٩٦٠-١٩٦١	متوسط المجموعة ١٩٧٧-١٩٧٨	معدل النمو ١٩٦٠-١٩٦١ الى١٩٧٧-١٩٧٨	حصة السكان ١٩٦٠-١٩٦١	نسبة محو الامية ١٩٧١	عدد الاسرة لكل ١٠٠٠ ساكن١٩٧٩
دون ٢٥٤	٢٣٥	٢٦٣	٠,٦٦	٣٢	٢٦,٤	٤,٨
من٢٥٥الى٣٢٩	٢٨١	٣٢٠	٠,٧٧	٣٥	٢٩,٣	٦,٢
فوق ٣٣٠	٣٨٢	٤٥٦	١,٠٥	٣٣	٣٩,٣	٩,٨

الشكل ٣-٤: التحول السكاني[أ]

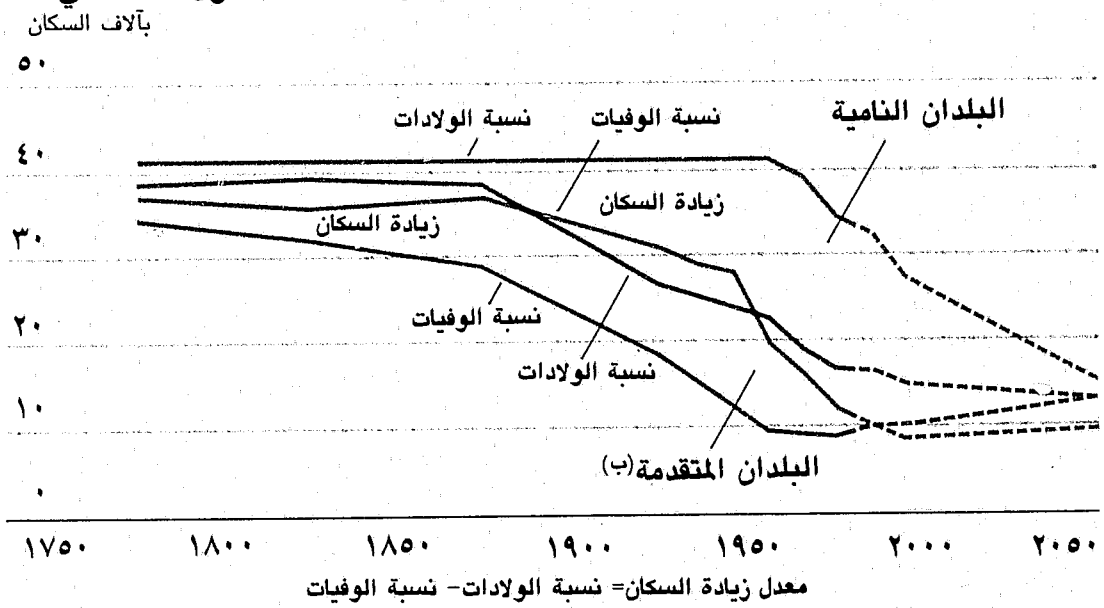

أ- نسب الولادات والوفيات الاجمالية. ان ارتفاع نسب الوفيات المتوقع بعد حوالى ١٩٨٠ يعكس النسبة المتزايدة للمسنين في عداد السكان.
ب- بما فيها البلدان الصناعية والاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية.

الجدول رقم ٣-٤ انصبة الصادرات العالمية من السلع، ١٩٥٥- ١٩٧٩
(النسبة المئوية)

مجموعة البلدان	١٩٥٥	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٨٠[أ]
كل البلدان النامية	٢٧,٣	٢٠,٢	١٨,٤	٢١,٤
بلدان الدخل المنخفض	٥,٦	٣,٤	٢,٥	١,٩
الصين	١,٤	١,٠	٠,٧	٠,٩
الهند	١,٤	٠,٩	٠,٦	٠,٤
البلدان الاخرى	٢,٨	١,٥	١,١	٠,٦
بلدان الدخل المتوسط	٢١,٧	١٦,٨	١٩,٥	١٩,٥
البلدان الرئيسية المصدرة للبضائع المصنعة	٦,٨	٥,٧	٦,٢	٨,٠
البلدان الاخرى المستوردة للنفط	٦,٩	٤,١	٤,٣	٣,٩
البلدان المصدرة للنفط	٨,٠	٧,٠	٥,٤	٧,٦
البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع	٢,١	٢,٥	٢,٤	١٠,٢
البلدان الصناعية غير التابعة لنظام السوق	٨,٥	١٠,٩	١٠,١	٧,٩
البلدان الصناعية التابعة لنظام السوق	٦٢,١	٦٦,٥	٦٩,٠	٦٠,٥
اوروبا	٣٦,١	٤١,١	٤٢,٥	٣٨,٥
اليابان	٢,١	٤,٥	٦,٢	٦,٥
الولايات المتحدة	١٦,٥	١٤,٦	١٣,٦	١٠,٩
العالم	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
بند فرعي				
الصادرات العالمية (بمليارات الدولارات)				
بالاسعار الجارية	٩٤	١٨٦	٣١٣	١٩٩٥
بأسعار ١٩٧٨	٤٢٠	٥٤٢	٨٢١	١٤٠٥

انه يزداد سرعة، وذلك في مقابل معدل زيادة في السكان يبلغ اليوم ٠,٧ سنوياً في البلدان الصناعية او ٠,٥ في المائة سنوياً وقت الثورات الصناعية.

وقد كان ارتفاع معدلات نمو السكان – سواء في اوروبا واليابان في القرن التاسع عشر او في البلدان النامية في القرن الحالي – انعكاساً الى حد كبير لانخفاض معدلات الوفيات. وبالرغم من ان معدلات المواليد قد تفاوتت اكثر كثيراً من معدلات الوفيات، فقد ظلت عموماً ثابتة في البلدان النامية عند حد يزيد قليلاً عن ٤٠ في الالف طيلة قرنين قبل عام ١٩٥٠، لكنها انخفضت الى اكثر قليلاً من ٣٠ في الالف في عام ١٩٨٠ (الشكل رقم ٣ – ٤). وكانت الصين وحدها – بين البلدان النامية ذات الدخل المنخفض – ومجموعة من بلدان الدخل المتوسط الصغيرة (كوبا واليونان وهونغ كونغ والبرتغال وسنغافورة ورومانيا ويوغوسلافيا) هي التي نجحت في تقليل معدل المواليد الى اقل من ٢٠ في الالف.

وأسباب انخفاض معدلات المواليد مركبة. ومن بين المحددات الاقتصادية يرتبط معدل المواليد بالدخل بالنسبة للفرد، ومدى اتساع التعليم (وخاصة التعليم الابتدائي وتعليم المرأة)، وتوزيع الدخل، ودرجة اتساع الحضر، وبشكل أوسع مختلف انواع التكاليف والمنافع المرتبطة بتربية الاطفال وحجم الاسرة. وامام هذه التأثيرات تعد خدمات تخطيط الاسرة جزءاً ضرورياً، لكنه ليس كافياً، من سياسة السكان. وما زال على كثير من بلدان الشرق الاوسط واميركا اللاتينية وافريقيا ان يصوغ سياسات اجتماعية في هذه المجالات.

الاتجاهات طويلة الاجل في البيئة الدولية.

واجهت كل البلدان اساساً نفس البيئة الدولية المؤاتية في الخمسينات والستينات، وواجهت قيوداً متماثلة في السبعينات، ومع ذلك فقد كان اداؤها بالغ الاختلاف. ففي ميدان **التجارة** ادت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات) الى سلسلة من التخفيضات متعددة الاطراف في التعريفات الجمركية وغيرها من حواجز الحماية. ونمت التجارة العالمية بسرعة اكبر كثيراً من الناتج، بمتوسط يبلغ ٥,١ في المائة سنوياً من ١٩٥٥ الى ١٩٨٠ و٦,٩ في المائة سنوياً من ١٩٦٥ – ١٩٨٠.

ونمو الصادرات عنصر حاسم بالنسبة لقدرة البلدان النامية على استيراد البضائع والخدمات اللازمة للنمو الشامل، وهو يحدد ايضاً – الى جانب النمو الشامل – قدرتها على خدمة

الـدين، ومن ثم على الاقتـراض من الخارج. وقد كان اداء البلدان النامية التصديري في بيئة تجارة عالمية متسعة من اكثر جوانب النمو في الثلاثين عاماً الماضية نجاحاً. وتمكن مصدرو البضائع المصنعة متوسطـو الدخـل من زيادة نصيبهم من الصادرات العالمية، وكذلك البلدان المصدرة للنفط في اعقاب زيادة اسعار النفط: وقدمت البلدان الاخيرة عام ١٩٨٠، ١٨ في المائة من التجارة العالمية (الجدول رقم ٣ – ٤). وفي مجال البضائع المصنعة حدث تغلغل متزايد في السوق (الشكل رقم ٣ – ٥).

وعـلى العكس لم يكن لدى اغلب مصدري السلع الاولية – ومن بينهم اغلب بلدان الدخل المنخفض وكثير من البلدان متوسطة الدخل المنتجة للمواد الاولية – الهيكل الانتاجي الذي يسمح لها بالمشاركة في تجارة البضائع المصنعة. كما عانت تدهوراً في شروط تبادلها، (الاطار ٣ – ٤) لأن اسعار السلع الاولية غير الوقود ضعفت بالنسبـة لاسعار البتـرول (الشكل ٣ – ٦) والبضـائع المصنعـة. ولا تقدم بلـدان الـدخـل المنخفض الآن سوى ٢ في المائة من الصادرات العالمية.

وتمكن بعض منتجي المواد الأولية مثل كولومبيا وساحل العاج ومالاوي وماليزيا من الانتقال الى التجهيز او توسيع الناتج، وكـان اداؤها حسنـاً نسبياً. وقيدت صعوبات العرض توسيع صادرات السلع الأوليـة من البلدان الاخرى، وخاصـة في افريقيـا جنوب الصحراء، حيث عجزت اغلب البلدان عن الاستفادة من الفرص الأخيرة لاتساع تجارة الاغذية. والحق ان ضعف الزراعة كان سبباً هاماً لضعف اداء النمو في افريقيا جنوب الصحراء. وفي اميركا اللاتينية ادى ارتفاع الطلب الداخلي مقترناً بالحماية الزراعية التي فرضتها اقتصادات السوق الصناعية الى خسارة اسواق التصدير بالنسبة لعديـد من المنتجات الزراعية في السنينات. وبالرغم من هبوط نصيب أميركا اللاتينية من

الشكل ٣-٥ واردات السلع المصنّعة
من البلدان النامية كنسبة مئوية من اجمالي الناتج القومي للبلدان المستوردة

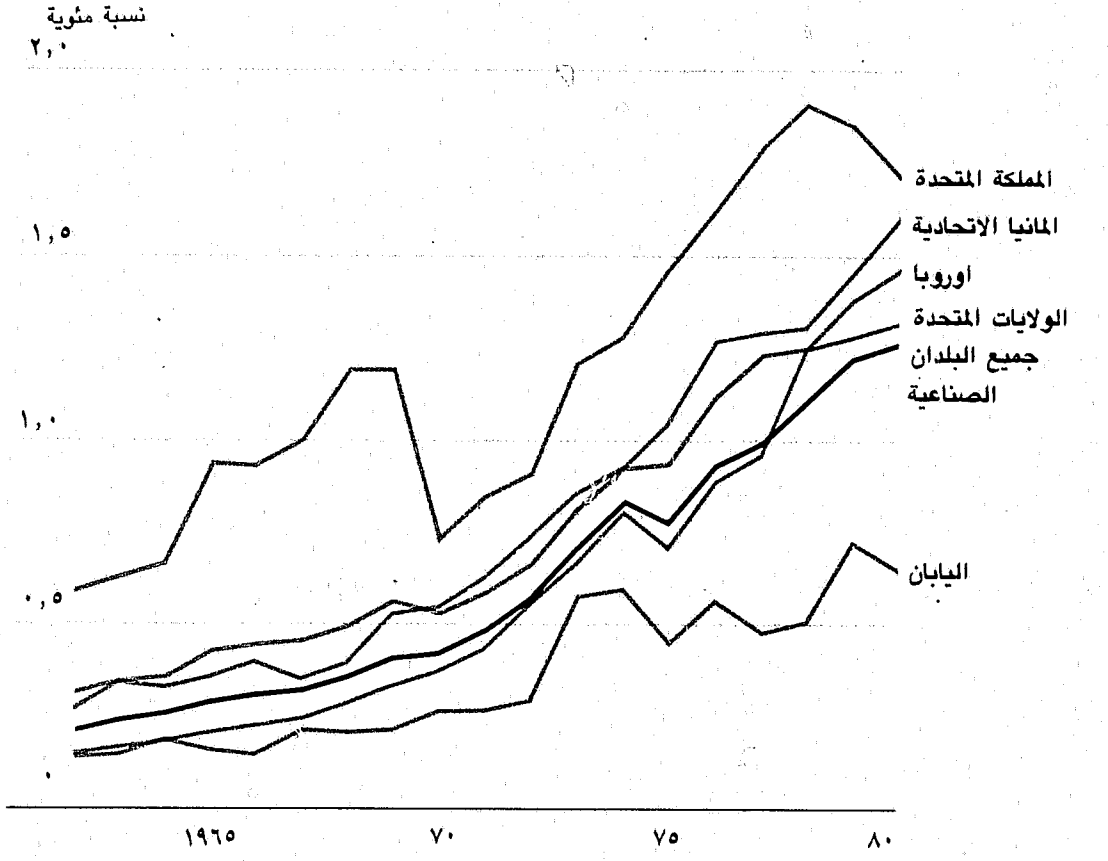

صادرات السلع العالمية ـ من ١٢ في المائة عام ١٩٥٠ الى ٨ في المائة عام ١٩٦٠، ونحو ٥,٥ في المائة في السبعينات ـ فان بعض البلدان، وخاصة البرازيل، حققت مع ذلك تقدماً ملحوظاً في الصادرات المصنعة (الاطار ٣ – ٥). وهبطت نسبياً صادرات بلدان جنوب آسيا – التي كانت كثيرة ومتنوعة في الخمسينات – خلال هذه الفترة، وكذلك صادرات بلدان الشرق الاوسط باستثناء البترول. وزادت بلدان شرق آسيا وجنوب شرق آسيا نصيبها من التجارة بسرعة من عقد الى عقد. ويتجه نحو ثلث صادرات البلدان المصنعة حديثاً الى بلدان نامية اخرى.

وسار في موازاة الاتساع السريع في التجارة العالمية خلال العقود الثلاثة الماضية نمو مماثل في **تدفقات رأس المال**، الذي ساعدته التخفيفات في الضوابط على تحركات رأس المال، وسهولة التحويل بين العملات، وتطور المؤسسات المالية الدولية. وبعد الحرب العالمية الثانية مولت الولايات المتحدة نمو الاقتصاد العالمي عن طريق تدفقات معونة لم يسبق لسخائها مثيل، واعطت حافزاً لاقامة الاطر الدولية للعلاقات النقدية والتجارة ولتمويل التعمير والتنمية. واصبح هذا التمويل الدائرة القوية لتدفقات رأس المال والتجارة واستمر بها.

وفي المتوسط مول رأس المال الاجنبي نحو سبع اجمالي الاستثمار في البلدان النامية. ورغم ان المدخرات الداخلية تكاد تكون دائماً المصدر الرئيسي لتمـويل الاستثمار، فان رأس المال الاجنبي يزيد كثيراً من قدرات البلدان على استيراد الآلات والمـواد والتقنيـات الـلازمـة للاستثمار والانتاج. وفضلاً عن ذلك فان تدفقات رأس المال الاجنبي تلعب عادة دوراً هاماً في البلدان التي تتسم بزيادة الاستثمار واتساع النمـو، كما انهـا تسـاعد في تهـدئة صـدمات ميـزان المدفوعات.

وقد نمت التدفقـات الرسميـة الى البلدان النامية بسرعة في الخمسينات، ووصلت الى نحو ٠,٤ في المائة من اجمالي الناتج القومي في البلدان الصناعية في بداية الستينات، ونمت ببطء اكبر منذ ذلك الحين، وكان اسهام اقتصادات التخطيط المركزي في المعونة غير مذكور،

الاطار ٣--٤ الاستجابة للصدمات الطارئة على شروط التبادل التجاري في سري لانكا

تقدم سري لانكا مثالاً مشهوداً عن التكيف مع الصدمات الخارجية، وعن عدم وجود نجاح مضمون امام التدهور المستمر في البيئة الدولية. لدى حصول سري لانكا على استقلالها، كانت صادراتها تتشكل اساساً من الشاي والمطاط ومنتجات جوز الهند، وكلها سلع عرفت انخفاضاً مستمراً في اسعارها وهكذا انخفضت زيادة قيمة اجمالي الناتج المحلي للفرد، بين ١٩٦٠ و١٩٨٠، من ٢,٦ في المئة سنوياً الى ١,١ في المئة، بالقيمة الحقيقية، وبعد اخذ التغييرات التي حصلت في شروط التبادل التجاري بعين الاعتبار.

ورغم الخسارة في التبادل التجاري، تمكنت سري لانكا من التكيف برفع الاستثمار. ولكن بما ان تدفقات رأس المال كانت قد تقلصت، اجبرت على اللجوء الى تقييد الاستهلاك. وهكذا، وهذا ما يظهر في الجدول، بينما كان حجم الانتاج يرتفع خلال الستينات، كان الاستهلاك الفردي يتضاءل بشكل ملحوظ. وكان ذلك كافياً لتمكين سري لانكا من رفع الاستثمار الفردي. باكثر من ٦٠ في المئة، بالاسعار الثابتة.

وساعد رفع الاستثمارات على دفع نمو اجمالي الناتج المحلي خلال السبعينات وخاصة من خلال تطوير المحاصيل الزراعية، وبعض الصناعات البديلة للمستوردات والسياحة، ومؤخراً، تصدير السلع المصنعة. الا ان زيادة حجم اجمالي الناتج المحلي قابلته، مرة اخرى، حالة تدهور في شروط التبادل التجاري، ولو انها كانت اقل حدة من حالة الستينات. فاصيب الاستهلاك الفردي بالركود غير ان الاستثمار نما بسرعة اكبر منها في الستينات، بفضل تمويل واسع من التدفقات المتزايدة لرأس المال. وخلال الفترة التي تلت الحرب، نجحت سري لانكا نجاحاً استثنائياً في حماية الفقراء من هبوط الاستهلاك، وفي تحسين نوعية الحياة كما تقيسها مختلف المؤشرات الاجتماعية، ولو كان تحسيناً بطيئاً.

عام ١٩٨٠ وجدت سري لانكا نفسها تتمتع بحجم لاجمالي الناتج المحلي للفرد يفوق بسبعين في المئة حجمه عام ١٩٦٠، وفي زيادة في الاستثمار الحقيقي للفرد بلغت اربعة اضعاف ما كانت عليه، وتدفقات لرأس المال مرتفعة بصورة استثنائية (وبديهي انه لا يمكن ان تستمر على هذه الوتيرة)، ومع ذلك كان الاستهلاك الفردي فيها قد تقلص. وتمثل سري لانكا حالة قصوى، وان لم تكن مزيدة على الارجح، تؤثر فيها الخسارة في شروط التبادل التجاري على بلد تخصص اقتصاده في تصدير المواد الخام. كما انها تظهر صعوبة التكيف مع الخسارات المستمرة في شروط التبادل التجاري رغم الـ[illegible]- الباهر الذي حققته في تقليص الاستهلاك وزيادة الانتاج.

سيري لانكا

البند	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠
	النسب بالاسعار الثابتة للفرد الواحد		
اجمالي الناتج المحلي	١٠٠	١٢٦	١٦٧
اجمالي الدخل المحلي مكيفاً مع خسارات شروط التبادل التجاري	١٠٠	١٠٠	١٢٥
الاستهلاك	١٠٠	٩٠	٩٠
الاستثمار	١٠٠	١٦٣	٤٠٧
	كنسبة مئوية من اجمالي الناتج المحلي بالاسعار الجارية		
صافي تدفقات راس المال	٤,٢	٣,١	٢٢,٠
الاستهلاك	٩٠,٤	٨٤,٢	٨٦,٢
الادخارات	٩,٦	١٥,٨	١٣,٨
الاستثمار	١٣,٨	١٨,٩	٣٥,٧

الشكل ٣-٦: السلّم المرجح لأسعار السلع الاساسية[1]، ١٩٥٠-١٩٨٢

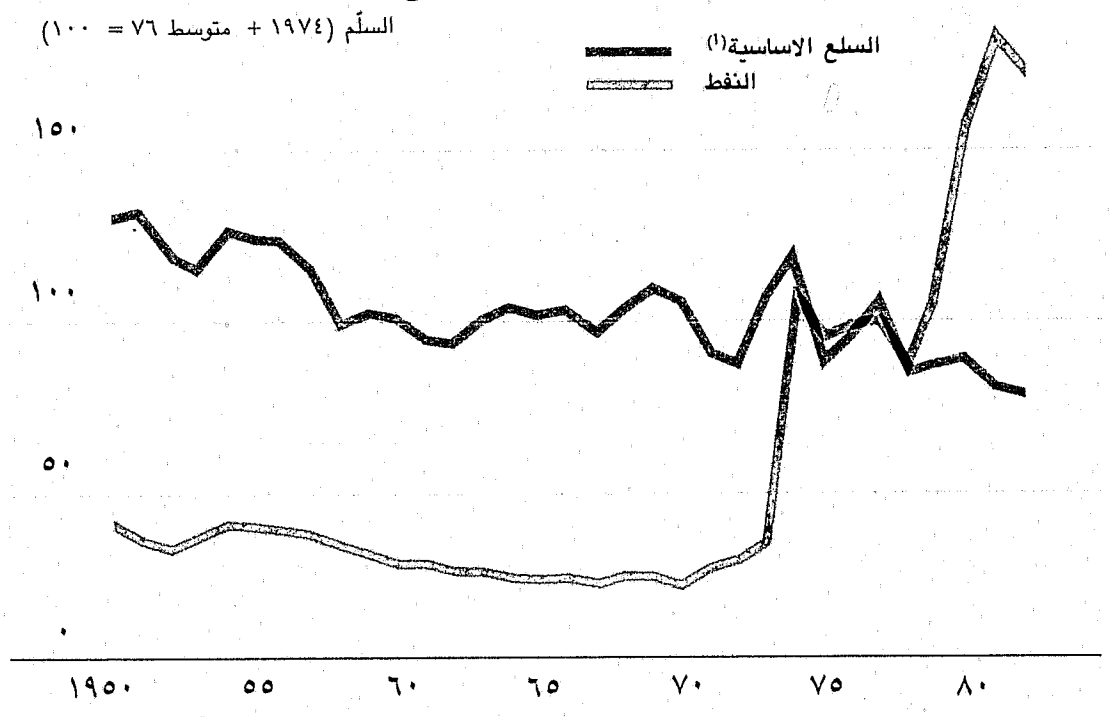

(١) ٣٣ سلعة اساسية باستثناء النفط

لكن مصدري النفط ذوي الدخل المرتفع قدموا اسهامات كبيرة منذ بداية السبعينات، وحدثت تحسينات بطيئة، ولكنها ثابتة، في نوعية المعونة مع ازدياد عنصر المنح في اجمالي التدفقات، وانخفاض المعونة المقدمة عينياً.

وتمثل تدفقات رأس المال التجاري للبلدان النامية على الاكثر ما بين ٤ و٥ في المائة من المدخرات العالمية – بل تقل عن ذلك عادة. وقد تطورت بشكل ثابت (الجدول ٣ – ٥)، وخاصة منذ ظهور فوائض منظمة الدول المصدرة للنفط. وبالرغم من سوء التقدير لدى المقترضين والمقرضين على السواء (وعلى سبيل المثال الافراط في استخدام اعتمادات التوريد في الستينات او ازدياد الاقتراض في بلدان مثل تركيا وزائير في السبعينات)

الجدول رقم ٣-٥: تكوين صافي تدفقات رأس المال الى البلدان النامية ١٩٦٠-١٩٦٢ و١٩٧٨-١٩٨٠
(النسبة المئوية)

صافي تدفقات رأس المال	٦٠-١٩٦٢	٧٨-١٩٨٠
مساعدات التنمية الرسمية	٥٩	٣٤
التدفقات الاخرى غير الميسرة، واساسا الرسمية	٧	١٣
التدفقات الخاصة غير الميسرة	٣٤	٥٣
الاستثمار المباشر	٢٠	١٤
اعتمادات التصدير	٧	١٣
التدفقات المالية	٧	٢٦
المجموع	١٠٠	١٠٠
البنود الفرعية		
المبلغ الكلي (بمليارات الدولارات)		
بالاسعار الجارية	٩	٨٤
بأسعار عام ١٩٧٨	٢٥	٧٦

المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

فان التدفقات من المصادر الخاصة قد اتجهت في مجموعها الى البلدان الأقدر على استخدام هذه الاضافات الى المدخرات الداخلية.

دور السياسات الداخلية

تغدو الهياكل الاقتصادية اكثر مرونة اذ يراكم بلد ما الموارد. وهناك اسباب هيكلية واضحة خلف مختلف نماذج التنمية في السنوات الثلاثين الماضية. غير ان استعراض هذه النماذج يبين بشكل قاطع ان الدرجة التي تنجح بها البلدان في المشاركة في التوسع الاقتصادي الدولي تتحدد كثيراً بالسياسات التي تتبعها.

وقد اوضحت الادارة الاقتصادية بعد الكساد واثناء الحرب العالمية الثانية ان من الممكن استخدام السياسة العامة للمساعدة في حل المشكلات الاقتصادية في النظم المتجهة الى السوق اساساً، وظهرت بالتدريج صياغة سياسية وقدرات ادارية متحسنة كثيراً، وقد سبق ان اوضحنا في اماكن اخرى اهمية السياسة التجارية (انظر على سبيل المثال تقرير التنمية العالمية، الرابع). ونلاحظ هنا محددين داخليين للنمو: الاستثمار ورأس المال الخارجي وتنمية الموارد البشرية.

وتفسر انصبة الدخل القومي المستخدمة في الاستثمار الى حد ما، البطء الشديد للغاية لمعدلات النمو في اغلب البلدان ذات الدخل المنخفض، ومعدلات النمو الاسرع كثيراً في الصين وبلدان الشرق الاوسط. وقد كان متوسط انصبة الاستثمار في البلدان ذات الدخل المنخفض، فيما عدا الصين والهند، نحو ١٠ في المائة من اجمالي الناتج القومي في عام ١٩٦٠، وارتفع الى ١٨ في عام ١٩٨٠. وخصصت الصين ٢٣ في المائة من اجمالي ناتجها القومي للاستثمار في عام ١٩٦٠ و٣١ في المائة في عام ١٩٨٠. وكانت المعدلات النسبية المقابلة ٢١ في المائة و٢٦ في المائة في بلدان الدخل المتوسط.

وزيادة انصبة الاستثمار عملية اليمة، وخاصة اذا تحققت بالزيادة السريعة في المدخرات المحلية. وفي عام ١٩٦٠ حققت بلدان، عند مستويات مختلفة من التنمية، هي الصين ورومانيا ويوغوسلافيا والاقتصادات غير السوقية الاخرى في اوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي، معدلات مدخرات واستثمار اعلى كثيراً من معدلات معظم البلدان الأخرى التي تماثلها في مستويات الدخل، ووصلت كل منها الى معدلات نمو مرتفعة نسبياً في الخمسينات وبداية الستينات، وان كان الهبوط في معدلات الاستثمار، وفي كفاءته سبباً رئيسياً لانخفاض نموها في السبعينات. وقد مولت الهند استثمارها اساساً من

الاطار ٣-٥ المصنوعات البرازيلية المصدرة

منذ منتصف الستينات ينمو الاقتصاد البرازيلي بمعدل ٨,٤ في المئة سنوياً. وتشكل الصادرات حصة صغيرة جداً في اجمالي الناتج المحلي. الا ان تشكيل صادراتها قد تحول بصورة ملحوظة من المنتجات الاولية (القهوة خاصة) الى سلع مصنعة. بشكل عام نمت حصة السلع المصنعة من الصادرات نمواً كبيراً بين ١٩٦٥ و١٩٨١ فارتفعت من ٨ الى ٤٩ في المئة وصاحب هذا الاتجاه زيادات في الاجور الحقيقية في المصانع الى ان بلغت مستويات مرتفعة نسبياً، وازن اثرها على القدرة التنافسية للصادرات البرازيلية ما وضعته الحكومة من سياسات فعالة للنهوض بالتصدير.

نمت الصادرات البرازيلية من السلع المصنعة بمعدل ١٩,٥ في المئة سنوياً ما بين ١٩٦٥ و١٩٨١. ومما يلفت الانتباه فيها نمو الصادرات من السلع الرأسمالية وبعض المنتجات المعتمدة على التكنولوجيات المطورة، حتى اذا اخذت قاعدة الانطلاق المنخفضة بعين الاعتبار. على سبيل المثال ارتفعت قيمة الصادرات من الآلات غير الكهربائية، بالدولار الجاري من ١٧ مليون دولار عام ١٩٦٥ الى ٨٦٤ مليوناً عام ١٩٧٩، وارتفعت قيمة الصادرات من تجهيزات النقل من ٨ ملايين الى ١٢٤٨ مليون دولار، وقيمة الصادرات من التجهيزات العلمية وغيرها من صفر الى ٦٥ مليون دولار.

وتعتبر الصادرات من الطائرات مثالاً نموذجيا. فقد صنعت الطائرة البرازيلية الاولى عام ١٩١٠، وكان سانتوس دومون وهو مواطن برازيلي، احد رواد الطيران. الا ان قصة هذه الصناعة بدأت فعلاً بانشاء وزارة الطيران عام ١٩٤٠. وتأسست بعد ذلك هيئات ومؤسسات عامة اخرى للبحث والتدريب ادت الى تكريس التزام الحكومة التزاماً كبيراً بهذا المجال وبدأ الاتجاه نحو اسواق التصدير عام ١٩٦٩ بتأسيس مؤسسة «امبراير» وهي مؤسسة مختلطة بين الدولة والقطاع الخاص، وساهم القطاع العام برأس المال وبفريق من المهندسين استقدم من مركز الابحاث الجوية والفضائية كان قد صمم طائرة نموذجية تدعى «باندیرانتي». وخلال العقد الاول من تأسيسها استطاعت «امبراير» انتاج ٢٠٧٠ طائرة، معظمها بموجب ترخيص.

ووجدت الطائرة «باندیرانتي»، وهي طائرة تتسع لاثني عشر الى ثمانية عشر راكباً ذات محرك عنفي (بتربينة)، والتي صممت لاسواق البلدان النامية، مكانا لها في البلدان الصناعية مع ارتفاع اسعار الوقود. عام ١٩٨٠ صدّرت ٩٠ طائرة، منها ٣٠ الى الولايات المتحدة، من مجموع ٢٥٠ طائرة تم انتاجها.

جهودها الادخارية، اذا استثنينا معونات اغذية كبيرة في منتصف الستينات: فبعد ارتفاع بطيء من نسبة ١٧ في المائة عام ١٩٦٠ وصل نصيب الاستثمار الى ٢٤ في المائة عام ١٩٨٠. ويبدو – وان كان من السابق لأوانه ان نؤكد ذلك – ان هذا الامر قد عزز سرعة النمو في اواخر السبعينات بالرغم من التأثير السلبي للصدمات الخارجية.

وقد زاد كثير من البلدان ذات سجل النمو المتحسن انصبة الاستثمار بمساعدة تدفقات رأس المال الكبيرة، فقد تمكنت باكستان مثلاً – على عكس الهند – من استخدام التمويل الاجنبي لبلوغ معدل استثمار يزيد عن ٢٠ في المائة في بداية الستينات، واعقبت ذلك الفترة الوحيدة التي تجاوز فيها معدل نموها الاقتصادي معدل الهند الى حد كبير.

وطيلة هذا القرن لم يرتبط النمو المستمر بالاستثمار في التسهيلات المادية فحسب بل كذلك بالانجازات التعليمية السابقة، وخاصة انتشار التعليم الابتدائي، فانتشار التعليم الاساسي يميل الى تخفيض معدل المواليد والى زيادة الانتاجية، وذلك مثلاً بان يجعل المنتجين اكثر استجابة للمؤشرات الاقتصادية، ففي كل الاقتصادات يتخذ رجال الاعمال والمزارعون والعمال وربات البيوت قرارات يومية عن طريقة العمل ونوع الاستهلاك، وتشير الشواهد في كل من البلدان الصناعية والبلدان النامية الى المكاسب التي يحققها التعليم من حيث الاسراع بالتكيف مع الاحداث الجديدة، وقد لعب التعليم دوراً هاماً في سرعة انتشار انواع النباتات ذات المحاصيل الوفيرة في القطاع الزراعي في البلدان النامية حيث يرتبط اتساع الناتج ونمو الصادرات ارتباطاً وثيقاً بالتكنولوجيات الحديثة. وتشير شواهد دراسات انتاجية انواع عديدة من المحاصيل الغذائية في اميركا اللاتينية وافريقيا وآسيا الى انه حيثما تتوافر تكنولوجيا الزراعة الحديثة فان استخدامها – وبالتالي المحاصيل التي تحققها – يتوقف الى حد كبير على منسبة محو الامية لدى المزارعين.

واذا كان من المستحيل ان نضع وصفة لشروط النمو الثابت فان من الواضح ان مستويات الاستثمار المرتفعة الموزعة توزيعاً كفوءاً امر ضروري. وهذا بدوره يتطلب اما مدخرات داخلية كبيرة او تدفقات رأس المال الاجنبي. كما ان التنمية البشرية التي تقلل معدل نمو السكان الطبيعي حيوية بدورها: فارتفاع معدلات نمو السكان يقلل المدخرات، ويستهلك رأس المال، ويقلل نسبة الارض والموارد الاخرى المتاحة للسكان، ومن ثم يزيد رأس المال اللازم لانتاج ناتج اضافي وخاصة في الزراعة. وقد نجحت البرامج الاجتماعية في تقليل الخصوبة في كثير من بلدان الدخل المتوسط وعدد من بلدان الدخل المنخفض، وخاصة في الصين وسري لانكا واجزاء من الهند. وعلى العكس ما زالت معدلات نمو السكان في كثير من بلدان جنوب آسيا والشرق الاوسط واميركا اللاتينية واغلب البلدان الافريقية مرتفعة رغم ارتفاع معدل الوفيات. ومن المهم كذلك اتباع مجموعة ثابتة من السياسات العامة القادرة على ان تتكيف مع الظروف الجديدة من وقت الى آخر. وهذا يتطلب درجة من التلاحم السياسي والقدرة الادارية.

استخلاصات

يؤكد هذا الاستعراض للاتجاهات طويلة الاجل ان هناك ما يشبه الحلقة المغلقة في البلدان التي حققت النجاح. ان النمو لا يتحقق بصورة الية، بل ينبغي تغذيته بعناية، وخاصة في الاوقات التي تكون فيها البيئة الدولية غير مؤتية فالاستثمار يستمر فترة طويلة اذا كانت العائدات مرتفعة، وهذه بدورها تشجع كلا من المدخرين المحليين والمقرضين الاجانب، والمقدرة على انتاج الصادرات وبدائل الواردات باسعار قادرة على المنافسة دولياً، وتساعد على توفير العملات الاجنبية وترفع من فعالية الاستثمار واذا نحن نظرنا الى ما تبقى من الثمانينات فسنجد ان لدى اغلب البلدان النامية متوسطة الدخل من المرونة الآن ما يكفي لمواصلة نموها، بشرط ان يستمر الاطار الدولي للتجارة وتحركات رأس المال والعمل. اما بالنسبة لكثير من بلدان الدخل المنخفض فان الاتجاهات طويلة الاجل لا تتيح سوى ثقة اقل في المستقبل. وقد كانت انجازات هذه البلدان في تنمية الموارد البشرية عند مستويات دخل منخفضة انجازات لها وزنها، وان لجان استمرار الفقر، مقاساً بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. يبقي المميزة المهيمنة على اقتصادياتها. وقد زاد النمو البطيء في العديد من البلدان المنخفضة الدخل، من القلق العالمي الأساسي الناجم عن اتساع الهوة بين الفقراء والاغنياء. ولم تتمكن الاقتصاديات المكتفية نسبياً بذاتها كالصين والهند قد ارست الأسس لاستمرار نمو الدخل بالنسبة للفرد من خلال معدلات استثمار مرتفعة. الا ان غالبية البلدان منخفضة الدخل ما زالت حساسة للغاية للضغوط الاقتصادية الدولية.

ولا ينبغي ان نقلل من شأن المشكلات التي تواجهها البلدان متوسطة الدخل الاقل نجاحاً، وخاصة تلك التي لا تزال تعتمد على صادرات السلع الاولية، والتي تواجهها المجموعات الفقيرة في بلدان الدخل المتوسط. الا ان من الواضح ان مساعدات التنمية ينبغي ان تتركز – في السنوات القادمة – على بلدان الدخل المنخفض، فشعوب هذه البلدان تبدأ العقد وهي الاكثر عرضة للفشل، لكنها تستطيع – لو توافرت المعونة الكافية لدعم تنفيذ سياسات رشيدة – ان تبدأ الآن الانتقال الى توسع سريع في الدخول.

الفصل الرابع - آفاق الثمانينات

يستكمل هذا الفصل المناقشة المستفيضة لآفاق الاقتصاد العالمي في الثمانينات الواردة في **تقرير** العام الماضي. واذا كانت احداث العام الماضي – التي اوضحناها في الفصل الثاني – لم تغير جوهرياً النظرة الأطول اجلا فان من الواضح ان وصول نمو البلدان النامية الى السيناريو المرتفع (انظر الاطار رقم ٤ – ١ لمناقشة سيناريوهات النمو الايضاحية)، سيكون اقل سهولة مما كان متوقعاً من قبل، فقد يضيق نمو البلدان الصناعية، وقد تنمو المعونات والتحويلات الخارجية ببطء يزيد عما كان متوقعاً، وستكون الديون الجديدة اكثر تكلفة، وستأتي لتضاف الى الديون القائمة التي لا يحتمل ان ييسر التضخم سدادها كما كان الحال في السبعينات. وقد يكون من الاصعب على البلدان النامية ان تكرر الانجازات السابقة في مجال نمو الصادرات والتغلغل في اسواق البلدان الصناعية. وآفاق اسعار السلع الاساسية غير الوقود مظلمة بوجه خاص. وامام ازمة السيولة وتزايد صعوبة الاقتراض باسعار الفائدة العالية قد يكون على البلدان النامية ان تنجز تكييفاتها الخارجية بقبول مستوى ادنى من النمو، وخاصة في النصف الاول من الثمانينات.

البلدان الصناعية

في العام الماضي كانت مجموعة السيناريوهات المتوقعة المقبولة لنمو الناتج السنوي في البلدان الصناعية في الثمانينات تتراوح بين ٢,٨ في المائة و٣,٦ في المائة. ومع وصول البطالة الى رقم ٣٠ مليوناً في هذه البلدان ازداد قلق كثير من المراقبين بشأن كفاية السياسات القائمة لبلوغ الاهداف المشتركة وهي الاسعار الثابتة والعمالة الكاملة والنمو الكافي للناتج: فما لم تصل البلدان الصناعية الى مقربة من السيناريو المرتفع فان من غير المحتمل ان تتمكن من تقليل البطالة الى مستويات معقولة في العقد الحالي. ويعني السيناريو المرتفع نمو الناتج من الآن وحتى عام ١٩٩٠ بمعدل ٤,٣ في المائة سنوياً (وهو ما يقارب مثلاً نسبة الـ ٥,١ في المائة من ١٩٦٠ – ١٩٧٣). ويمكن ان يتحقق هذا، وانما بصعوبة كبيرة. ويمكن ان ييسر الانتعاش الدوري في البداية بلوغ مثل هذا المعدل المرتفع للنمو لكن استمراره يحتاج استثماراً مرتفعاً في القطاعات الانتاجية وقطاعات الخدمات وفي توفير الطاقة. وتعوق اسعار الفائدة الحقيقية المرتفعة مثل هذا الاستثمار حالياً في كثير من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وقد ساءت الصورة كذلك بالنسبة للاقتصادات الصناعية غير السوقية خلال العام الماضي اذ اصبح حجم ازماتها الهيكلية واضحاً. وآفاق نمو هذه الاقتصادات هامة بالنسبة للعدد القليل من البلدان النامية المرتبط باوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي عن طريق التجارة والمعونة. وقد كان لمصاعب الديون البولندية اثر مثبط على البيئة العالمية لتدفقات رأس المال، وهو اثر بدأت تحسه بصنعة بلدان من بينها رومانيا والمجر.

بالاضافة الى انتعاش بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ان السيناريو المرتفع يفترض مسبقاً جهوداً كبيرة تهدف الى الحفاظ على تدفقات التجارة الدولية بل وتوسيعها. وتكتسي هذه التدابير اهمية خاصة بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل والتي تواجه التزامات كبيرة على صعيد خدمة الدين. غير ان البلدان المنخفضة الدخل ستتقيد منها ايضاً. ومن المرغوب فيه، بوجه خاص، احداث زيادات هادئة في احجام واسعار صادرات الطاقة، بمثا ان التغيرات الشعوائية التي حصلت في الماضي قد ادت الى التضخم وتأرجحات كبيرة في موازين التجارة والمدفوعات والى كبح النمو. اضافة الى ذلك فان توسع التجارة يسهل توسع تحركات رؤوس الاموال التي تشجع بدورها على التوسع التجاري. وتخضع البلدان المنخفضة الدخل خاصة لقيود ناجمة عن الافتقار الى العملات الاجنبية، لذا فان تدفقات اكبر للمعونة ولرؤوس الاموال الاخرى تعتبر جزئاً لا يتجزأ من السيناريو المرتفع لنمو هذه البلدان.

ان عناصر سيناريو الحالة المرتفعة هذا، لم تبرز حتى الآن الا جزئياً. ان الضعف الراهن لاسعار النفط يشكل بركة ونقمة في آن واحد بالنسبة للبلدغان النامية. ففي البدان المصدرة للنفط، التي تضم خمس سكان البلدان النامية، يعني هذا الضعف القليل الانفاق النموي المخطط له – كما هو الحال في نايجيريا. وبالنسبة للبلدان المستوردة للنفط سواء متقدمة ام نامية، فانه يؤدي الى توقف مفيد في اتجاه تكاليف الواردات الى الارتفاع. الا ان التقدم نحو التكيف مع

اسعار الطاقة الاكثر ارتفاعاً في المدى الطويل، يحيطه ضعف الاسعار او عدم استقرارها. كما تتأثر البلدان التي تتلقى المساعدات الميسرة وغيرها من تدفقات رؤوس الاموال من البلدان المنتجة للنفط، تأثراً سلبياً بانخفاض فوائض منتجي النفط. ورغم ضعف اسعار النفط، فان كثيراً من البلدان الصناعية ما زالت لا تقوم بالتكييف – بمعنى موازنة الاستثمار والمدخرات عن مستوى مرتفع يكفي للمحافظة على النمو السريع – ولو ان الحكومات التي تقوم بالتكييف قد وجدت نفسها في وضع حرج نتيجة الضغوط السياسية فسيترتب على ذلك نمو عالمي منخفض بقية العقد.

الروابط الاقتصادية الدولية

يغدو الاقتصاد العالمي بالتدريج اقل اعتماداً على مصدر واحد للنمو – ومن التبسيط الزائد للغاية ان نرى انه انما تدفعه التطورات في البلدان المتقدمة فحسب. فالتجارة بين الجنوب والجنوب (بما فيها التجارة مع مصدري البترول ذوي الدخل المرتفع) تبلغ نحو ٧ في المائة من التجارة العالمية واكثر من ربع صادرات الجنوب بالرغم من القيود التجارية. كما ان هناك اقطاب تنمية متعددة تمثل التجارة مع البلدان المجاورة اهمية بالنسبة لها – وعلى سبيل المثال تؤثر خطط التنمية لدى مصدري البترول في الشرق الاوسط على صادرات تركيا، وتشترك بلدان حافة المحيط الهادي في روابط فيما بينها ومع اليابان.

وبالرغم من هذا فان اجراءات الاقتصادات الصناعية تشكل الصورة في البلدان النامية بعديد من الطرق الهامة. ففي ١٩٧٢ – ١٩٧٣ اسهمت الاجراءات التي اتخذتها البلدان الصناعية في وقت واحد في بعث الحياة في الاقتصاد العالمي فيما بعد، وازدهار المنتجات الاولية، ثم الزيادات في اسعار النفط والانكماش. واثرت معدلات نموها الكلي، وفتح ابوابها للواردات، تأثيراً قوياً على احجام واسعار صادرات البلدان النامية. وتؤثر السياسات المالية والنقدية، وما يرتبط بذلك من توازن بين المدخرات والاستثمارات، لا في هذه البلدان وحدها بل كذلك في البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع، يؤثر هذا كله على تكلفة القروض الى البلدان النامية وحجمها. كما يميل النمو المرتفع والبطالة المنخفضة في بعض البلدان الى تسهيل تدفقات المعونة في حين يضيقها النمو البطيء. وستناقش الصورة في كل واحد من هذه المجالات بدوره.

التجارة

يؤدي الانكماش في البلدان الصناعية الى تضييق الطلب على الواردات من البلدان النامية، ومن المحتمل الا تنتعش

الاطار ٤-١- سيناريوهات النمو

يعد التقدير المستقبلي للنمو في شكل سيناريوهات بديلة وسيلة مفيدة لايضاح الحصيلة الممكنة لمختلف تجميعات القرارات والاحداث. ويستخدم البنك الدولي نموذجاً شاملاً للتوصل الى تقديرات متماسكة داخلياً لمعدلات نمو البلدان النامية، ويأخذ النموزج في الاعتبار التطورات المحتملة في التجارة العالمية وتدفقات رأس المال التي تعزز التوازن الداخلي والخارجي عبر كل مناطق العالم النامي.

ويوضح تقدير السيناريو الاعلى التكييف الاقتصادي الناجح من جانب الاقتصادات الصناعية مع مشكلات بطء النمو والتضخم الحالية. وسيتبع الانتعاش السريع من الانكماش الحالي نمو مستمر يزيد عن ٤ في المائة سنوياً في بقية العقد. وفي ظل افتراضات السيناريو المرتفع ستستفيد البلدان النامية من ارتفاع مستويات التجارة مع العالم المتقدم، في كل من البضائع المصنعة والمنتجات الاولية، وستساعد الزيادة في المعونة والصادرات في تخفيف مشكلات اقل البلدان نمواً، وسيتمكن مصدرو النفط من الاقتراض للحفاظ على الواردات المرتفعة التي اعانتهم على التوسع السريع. ومثل هذه البيئة الدولية ستمكن البلدان النامية من الابقاء على النمو عند معدلاته في ١٩٧٠ – ١٩٨٠ على الاقل.

اما مجموعة الافتراضات غير المؤاتية المتجسدة في السيناريو المنخفض فستؤدي الى عالم مختلف تماماً في ١٩٩٠. فالنمو الادنى في الاقتصادات الصناعية سيؤدي الى انكماش الطلب على المنتجات الاولية، وبذا تبقى اسعار صادرات البلدان النامية من هذه المنتجات واحجامها منخفضة. وستميل الحواجز التجارية – وخاصة ضد البضائع المصنعة – الى الازدياد كوسيلة (وان تكن غير متماسكة) لاحتواء الزيادة في البطالة في البلدان الصناعية. ونتيجة لذلك ستصدر مشكلات التكييف الى البلدان النامية، وسيؤدي هذا الى تضييق نمو واردات هذه البلدان غير النفطية، كما ستؤدي اقساط سداد القروض المدفوعة في العقد الماضي الى منع كثير من المقترضين من اجراء المزيد من التحويلات المالية الصافية، وكل هذا سيؤدي الى تضييق معدلات النمو.

افتراضات السيناريو المرتفع والسيناريو المنخفض

البند	السيناريو المنخفض	السيناريو المرتفع
	متوسط معدل النمو السنوي الحقيقي، ١٩٨٠ – ١٩٩٠	
الاقتصادات الصناعية، الناتج المحلي الاجمالي[1]	٢,٨	٣,٦
صادرات البلدان الصناعية	٣,٨	٤,٩
واردات البلدان الصناعية	٣,٠	٤,٢
	السيناريوهات لعام ١٩٩٠	
الطلب على رأس المال	منخفض	مرتفع
الحواجز التجارية	مرتفعة	منخفضة
مساعدات التنمية الرسمية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي (بلدان لجنة مساعدات التنمية)	٠,٣٣	٠,٣٧

(أ) مع افتراض معدلات النمو المقررة بين ١٩٨٠ – ١٩٨٢ (الجدول رقم ٢ – ١)، فان معدل النمو المتضمن من ١٩٨٣ الى ١٩٩٠ هو ٤,١ في المائة في ظل السيناريو المرتفع و٢,٨ في المائة في ظل السيناريو المنخفض.

الاطار ٤-٢ هل هناك خطر حماية؟

كثيراً ما تحتل محاولات المجموعات ذات المصالح في مختلف البلدان لفرض الحماية ضد الواردات الصفحات الاولى في الجرائد. وينطبق هذا على لحم البقر والسكر والتبغ والملابس والمنسوجات والاحذية والاليكترونيات والسيارات والصلب. ومع تخفيض التعريفات الجمركية في البلدان الصناعية الى مستويات لا تكاد تذكر بالنسبة لاغلب المنتجات، اخذت الحماية الآن الى حد كبير شكلا آخر غير الحواجز الجمركية: الحصص، والقيود الاختيارية المزعومة، وترتيبات التسويق المنتظمة، واتفاقات المحافظة على الاسعار، والتطبيق الاكثر شدة لتشريعات مكافحة الاغراق، ورسوم التعويض واجراءات الضمان والمعونات لاعتمادات الموردين، وكذلك في الآونة الاخيرة التدابير التي تزيد الحوافز للمنتجين المحليين بشكل مباشر – مثل تقديم المعونات للصناعات (وخاصة صناعة بناء السفن او للشركات المفردة التي تواجه منافسة اجنبية. والكثير من اشكال الحماية هذه – على عكس التعريفات الجمركية – اشكال ثنائية، تقيد الواردات من بلد واحد فحسب، وهي تخرج الى حد كبير عن نطاق لوائح الجات، وكثير منها لا يحتاج سريانه الا لا قرارات ادارية لاقرارات تشريعية.

ولا يمكن ان تقاس درجة الحماية التي توفرها مثل هذه الاشكال غير التعرفية المتزايدة الاهمية قياساً مباشراً، ومن ثم فان تقدير مدى تقييدها للتجارة اصعب كثيراً من التعريفات الجمركية. وعلى سبيل المثال لم ترتفع الواردات اثر انقضاء اجل الاتفاق الاميركي لتقييد واردات الاحذية في ١٩٨٠، تماماً كما لم تنخفض اثر تطبيقه في ١٩٧٨. وفي الشهور الخمسة الاولى التي اعقبت انفاق تقييد واردات السيارات بين الولايات المتحدة واليابان كانت صادرات السيارات اليابانية الى الولايات المتحدة اعلى منها قبل سنة بنسبة ٠,٢ في المائة فقط، لكن متوسط سعر السيارة كان اعلى بنحو ٢٥ في المائة، ومن ثم فلولا الحصة لتوفر عدد اكبر من السيارات للمستهلكين باسعار ادنى. ومن الواضح ان الحصص تقيد واردات السيارات اليابانية الى فرنسا، والمنسوجات والاحذية الى النروج وكندا. اما اثر ترتيبات الجماعة الاقتصادية الاشبه بالكارتل في مبال تجارة الصلب فاكثر مدعاة للشك.

ويشعر بعض المراقبين بان من غير المحتمل ان تنعكس الدعوات الاخيرة الى الحماية في تشريعات جديدة، وان هذا بشير خير للمستقبل. وهم يلاحظون ان هناك حصصاً لم تستنفد حتى في اتفاقية الانسجة متعددة الالياف، وان اغلب آليات الحماية الجديدة آليات انتقائية لم تقنن بعد. وحين ستطبق الاستقطاعات المتفق عليها في جولة طوكيو فانها ستعوض بعض القيود الادارية، ومن المحتمل ان تواجه الجولة التالية لمناقشات الجات كثيراً من آليات الحماية الجديدة بشكل محدد. وفضلاً عن ذلك فان من المتوقع ان يؤدي الانتعاش الاقتصادي الى تقليل المطالبات الداخلية بالحماية.

غير ان ثمة نظرة اقل تفاؤلاً وهي انه لم يجر تحليل واسع لتغيرات التجارة العالمية منذ منتصف السبعينات يمكن ان نستخلص منه ان الحماية لم تزد زيادة لها شأنها، كما ان مخاطر التقييدات ربما تكون قد ثبطت الصادرات، فقيود اليوم المقننة (في الصلب والمنسوجات مثلاً) هي تدابير الامس المؤقتة. «وغموض» التدابير الحالية قد يساعد مجموعات المصالح في البلدان المستوردة على مقاومة التخفيضات المقبلة، للحواجز، وقد لا يؤدي الانتعاش الاقتصادي المقبل الى تقليل مباشر للضغوط من اجل الحماية، لأن تخفيض البطالة تخفيضاً جوهرياً، واعادة الاستخدام الكامل للطاقة الصناعية الخاملة سيستغرقان وقتاً، ومن هنا فقد تستمر قيود جديدة في الظهور.

وبالرغم من ان السياسات المتجهة للداخل ليست مبررة لانها ستضحي بالمكاسب الممكنة الهائلة من التجارة، فان هناك من الاسباب ما يدعو الى الخوف من الحماية، وعلى حد قول مدير عام الجات «فقد تكون هناك حاجة لأن يدرك انصار نظام التجارة المفتوحة ان الدعم السلبي لم يعد كافياً اذا اردنا المحافظة على هذا النظام». وبالطبع يعتبر الحفاظ على النظام هدفاً ادنى ولا بد من تشجيع السياسات التي ادت خلال الثلاثين عاماً الماضية الى الاتجاه نحو مزيد من الانتاج تشجيعاً قوياً ونشطاً.

الاسعار النسبية للمنتجات الاولية الا انتعاشاً بطيئاً، كما ان هناك في البلدان المتقدمة ضغوطاً من اجل الحماية ضد المنتجات المصنعة المستوردة (انظر الاطار ٤ – ٢) وان كان اغلبها قد قاوم ذلك بنجاح حتى الآن. الا انه اذا تحقق السيناريو المرتفع، وحدث نمو مستمر من عام ١٩٨٣ فصاعداً، فستستخدم الطاقة الانتاجية استخداماً اكمل، وتقل الضغوط من اجل الحماية قبل ان تقام حواجز جديدة امام التجارة.

ويتضمن السيناريو المرتفع والسيناريو المنخفض متوسط معدلات النمو السنوي لصادرات البلدان النامية الموضح في الجدول رقم ٤ – ١ تعتبر معدلات نمو الصادرات في البلدان النامية التي يتضمنها السيناريو المرتفع جوهرية لاتاحة التكييف مع النمو المعزز وليس ما من امكانه اعاقة الدافع القوي للنمو الذي تحقق خلال السنوات الثلاثين الاخيرة، اكثر من عودة الحماية الى البروز.

كما ان واردات البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع، والتحويلات منها، ستنمو بمعدلات اكثر تواضعاً منها منذ ١٩٧٣. وبشكل عام فان الآفاق تشير الى نمو بطيء نسبياً للتجارة العالمية، والى انتعاش متواضع فحسب في اسعار السلع الاساسية، شديدة الانكماش

الجدول ٤-١ نمو صادرات البلدان النامية، ١٩٧٠ - ١٩٩٠
(متوسط النسبة المئوية للتغير السنوي)

الصادرات	١٩٧٠-١٩٧٩	١٩٨٠ - ١٩٩٠	
		السيناريو المنخفض	السيناريو المرتفع
مجموع الصادرات	٥,٢	٣,٥	٦,٨
صادرات البضائع المصنّعة	١٤,٠	٤,٧	١١,٤

خلال السنوات القليلة القادمة.

اسعار النفط

بعد ان ارتفعت اسعار النفط الحقيقية حتى منتصف عام ١٩٨١ عادت فهبطت لفترة كما فعلت بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٨، وليس من المحتمل ان يؤثر هذا الهبوط على الاتجاه الصاعد طويل الاجل لسعر النفط. فهذا الاتجاه تحدده ظروف العرض والطلب، التي لم تتغير تغيراً جوهرياً اثناء العام الماضي، وكما كان متوقعاً ادت بعض اعمال التنقيب الناجحة الى اضافة متواضعة للاحتياطيات، لكن الاستثمار في مصادر الطاقة البديلة هبط الى حد ما، كما ان تنمية الغاز تتعثر، والتنقيب عن النفط والغاز، والاستثمار في التطويرات الجديدة، كلها انشطة كثيفة في رأس المال، وتحتاج الى فترة انتظار طويلة. ومثل هذه الانشطة تعرقلها اسعار الفائدة المرتفعة. وقد اصبح الحافز لاستبدال الفحم بالنفط في الوقت الحالي اقل قوة، وهجر الاستثمار في استخراج الوقود من رمل القار والحجر الزيتي بالمثل مع ارتفاع تكاليف رأس المال. وقد قادت الزيادات في السعر من ١٩٧٣ الى ١٩٨١ الى توفيرات كبيرة في الطاقة في اغلب البلدان، لكن بطء الاستثمار في البلدان الصناعية عاق التغييرات الاكثر اساسية المتجسدة في التعميمات الجديدة للمباني والمعدات. وما زال رأس المال عموماً اكثر استهلاكاً للطاقة مما تسمح به التكنولوجيات المتاحة، الامر الذي يعوق الكفاءة.

وبشكل عام يبدو من الارجح حدوث زيادة حقيقية في اسعار النفط تبلغ نحو ٢ في المائة سنوياً من ١٩٨٢ الى ١٩٩٥ (الجدول رقم ٤ – ٢) وان كان من المستحيل ان نصف المسار بدقة. وستمارس معدلات النمو في البلدان الصناعية، وهي المستهلك الرئيسي، تأثيراً رئيسياً على الأسعار، وعلى مستويات الانتاج، الذي تعرقله الحرب الآن في ايران والعراق، واذا استبعدنا وقوع احداث مدمرة فان المحصلة الارجح هي عدم حدوث تغيير في الشروط الحقيقية حتى عام ١٩٨٥ تقريباً، مع حدوث زيادات تتراوح بين ٢,٥ في المائة و٣ في المائة سنوياً بعد ذلك اذا اتسع الانتاج بما يقرب من الطلب. وسيستغرق وصول سعر النفط الى ٤١ دولاراً للبرميل (باسعار عام ١٩٨١) حتى نحو عام ١٩٩٥، اي ادنى قليلاً مما افترضنا في العام الماضي. ومثل هذا المسار سيساعد في دعم ازدياد النمو ولكن اذا ارتفع سعر النفط اكثر من ٣ في المائة سنوياً عبر الثمانينات، بسبب قيود العرض، او اذا ارتفع ارتفاعاً حاداً في عام واحد، فسيؤثر هذا تأثيراً سلبياً على النمو. وعلى كل من مستوردي النفط ومصدريه دور هام في تجنب تقلبات الاسعار التي كانت مدمرة لاقتصادياتهم ولاقتصاديات مستوردي النفط، وللاقتصاد العالمي في مجموعه.

تدفقات رأس المال التجاري.

تؤثر البيئة الدولية على تدفقات رأس المال التجاري الى البلدان النامية بطريقتين: فاولاً، تؤثر اسعار الفائدة

جدول ٤-٢: متوسط اسعار البترول لمنظمة الاوبيك، ١٩٧٠-١٩٩٥

السنة	سعر البرميل (دولارات ١٩٨١)
١٩٧٠	٤,١
١٩٧٤	١٩,٩
١٩٧٨	١٥,٣
١٩٧٩	١٩,٨
١٩٨٠	٢٩,٤
١٩٨١	٣٤,٣
١٩٨٢	٣٢,٠
١٩٨٥	٣٢,٠
١٩٩٠	٣٧,٠
١٩٩٥	٤١,٠

ملاحظة: لسنة ١٩٧٠ بني السعر على اساس النفط الخفيف السعودي (فوب رأس تنورة)، للسنوات اللاحقة بني على اساس المتوسط المرجح للاسعار النفط (فوب) المصدّر من بلدان الأوبيك.

(التي تحددها اساساً اقتصاديات السوق الصناعية ولكن تعدلها «الاضافة» التي يدفعها كل مقترض) على حجم الدين الذين يمكن لبلد ما ان يتحمله دون خطر. واسعار الفائدة الحقيقية بالغة الارتفاع الآن (يطرح مجموع البنوك في لندن متوسط سعر يبلغ ١٦,٥ في المائة في ١٩٨١، في حين يبدو ان اسعار الفائدة الحقيقية على القروض التجارية بالدولار الاميركي تزيد الآن كثيراً عن ٧ في المائة). وما زالت الاسعار الاسمية تتجاوز الى مدى واسع اغلب نبوءات التضخم. وبالرغم من ان من المتوقع ان تنخفض كل من معدلات التضخم واسعار الفائدة حين تبدأ السياسات النقدية في تحقيق اهدافها، فان الارجح ان تبقى اسعار الفائدة اعلى من سعر ٢ في المائة الذي كان سائداً من ١٩٦٠ الى ١٩٧٠، واعلى كثيراً من الاسعار السلبية التي كانت سائدة في الجانب الاكبر من السبعينات. وثانياً تتوقف قدرة البلدان النامية على خدمة الدين على ازدهار صادراتها، وهكذا فلو استمر جو التقشف الحالي طيلة الثمانينات للسببين السابقين (اي اذا ساد السيناريو المنخفض) فان اقتراض البلدان النامية من المؤسسات المالية لن يكاد ينمو على الاطلاق بالاسعار الحقيقية (الجدول رقم ٤ – ٣). وسيبلغ متوسط القروض متوسطة الاجل وطويلة الاجل نحو ٩٠ مليار دولار سنوياً بقية الثمانينات.

واذا انتعشت البلدان الصناعية بسرعة فستزداد قروض البلدان النامية، تضمنها عائدات التصدير الاكبر، وسيبلغ متوسط صافي اقتراضها السنوي على الاقل ١١٥ مليار دولار طيلة العقد. ولن يؤدي الانتعاش الاقتصادي في البلدان الصناعية الى توسيع سوق الصادرات المصنعة فحسب بل سيعزز كذلك اسواق المنتجات الزراعية والمعادن، وستجد البلدان، التي تنمو وتصدر بسرعة، منفذاً لأسواق رأس المال ايسر مما يتضمنه السيناريو المرتفع للمجموعة

باسرها. وليس من المحتمل ان تكسب بلدان الدخل المنخفض – التي يبلغ نصيبها ٢,٢ في المائة من اجمالي التدفقات الخاصة – منفذاً اضافياً له وزنه الى اسواق رأس المال.

وقد يكون الاستثمار الخاص المباشر كذلك مصدر اللازدهار. وبعد ان بلغ الاستثمار الخاص المباشر في البلدان النامية قدراً من الاستقرار في فترة ١٩٧٤ – ١٩٧٧ نما بنسبة تزيد عن ٢٠ في المائة سنوياً بالقيمة الاسمية. وبدأت بعض البلدان التي لم تكن تسعى من قبل الى اجتذاب الاستثمار الخاص تغيير سياساتها للاستفادة من تجميعة التكنولوجيا والادارة التي يمكن ان يجلبها، ومن المرجح ان يؤدي هذا التغيير في السياسات الى زيادة اجمالي تدفقات رأس المال [illegible] حد ما، وخاصة للبلدان التي تسير [illegible]رأ حسناً.

سيظل نحو ٤٠ بلداً يعتمد اعتماداً يكاد يكون كلياً على مساعدات التنمية الرسمية لاستكمال الموارد الداخلية من اجل التنمية المادية والبشرية في الثمانينات. وينطبق هذا بوجه خاص على افريقيا جنوب الصحراء. ويمكن ان تكون الثمانينات نقطة تحول في تنمية بعض البلدان اذا كانت تدفقات المعونة كبيرة بالدرجة الكافية، واذا ارتبطت بسياسات داخلية متحسنة. وهناك نحو ٥٠ بلداً آخر يمكن ان تقلل اعتمادها على المساعدة الرسمية بشرط ان تستبدل بهذه المساعدة تدفقات غير ميسرة بالتدريج بحيث تظل متمتعة بالملاءة المالية وبحيث تستطيع ادارة التزامات خدمة ديونها. ويمكن للتدفقات الرسمية ان تقوم بدور رئيسي في التحول لأن آجال سداد مثل هذه القروض طويلة نسبياً.

واذا تأخر انتعاش البلدان الصناعية اكثر من ذلك فان من المفترض ان تنمو تدفقات المعونة – بالقيمة الحقيقية – بدرجة ابطأ حتى من اجمالي الناتج القومي، مما يقلل من نصيب مساعدات التنمية الرسمية في اجمالي الناتج القومي في الدول الاعضاء في لجنة مساعدات التنمية الى نحو ٠,٣٣ في المائة. وهكذا سينمو بشكل بارز نصيب التمويل الخاص في اجمالي تدفقات رأس المال. ويفترض السيناريو المرتفع نمواً اعلى قليلاً للمعونة، مما يبقي على نسبة مساعدات التنمية الرسمية الى اجمالي الناتج القومي عند نحو ٠,٣٧ في المائة. واذا استمرت تطورات الأعوام الثلاثة الأخيرة فان من الممكن تحقيق هذه النسبة (الاطار ٤ – ٣). تجاوزت المساعدات الرسمية من منظمة الابيك، وبوجه خاص من البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع، الى حد كبير المساعدات الآتية من بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وذلك في نسبتها الى اجمالي الناتج المحلي. وتم تحقيق ذلك الى حد كبير بفضل فائض مازين المدفوعات لهذه البلدان. وبالرغم من التقلص المتوقع في حجم هذه الفوائض، وفي غياب اية معلومات عن النوايا الرسمية لهذه البلدان، افترضنا ان المساعدات الآتية من مصدري النفط ذوي الدخل المرتفع سيبقي على مستواه الحالي في نسبته الى اجمالي الناتج المحلي. ومن المفترض ان تظل المعونة من مصدري النفط ذوي الدخل المرتفع عند مستواها الحالي بالنسبة لاجمالي ناتجها القومي.

الجدول ٤-٣ صافي تدفقات التمويل لجميع البلدان النامية ١٩٦٠- ١٩٩٠

(بلايين الدولارات الجارية)

صافي التمويل	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	المقدّر، ١٩٩٠ السيناريو المنخفض	المقدّر، ١٩٩٠ السيناريو المرتفع	معدلات النمو السنوي ١٩٨٠-٧٠	معدلات النمو السنوي السيناريو المنخفض	معدلات النمو السنوي السيناريو المرتفع
التحويلات الرسمية	١,٢	١٢,١	١٢,٨	١٣,٦	٢٨,٣	٣٢,٧	٢٦,٠	٨,٩	١٠,٥
الاستثمار الخاص المباشر	٢,٥	١١,٨	١٥,٣	١٥,٨	١٩,٤	٢٤,٤	١٦,٨	٥,١	٧,٥
القروض الطويلة والمتوسطة الأجل									
صافي المدفوعات	٩,١	٥٧,٣	٧١,٤	٨١,٠	٩٩,٢	١٥١,١	٢٠,٢	٥,٦	١٠,٢
الرسمية	٤,١	٢٠,٤	٢٣,٤	٢٥,٠	٤٤,٠	٥٤,٩	١٧,٤	٨,٠	١٠,٤
الخاصة	٥,٠	٣٦,٩	٤٨,٠	٥٦,٠	٥٥,٢	٩٦,٧	٢٢,١	٤,١	١٠,١
المجموع[1]	١٢,٨	٨١,٢	٩٩,٥	١١٠,٤	١٤٦,٩	٢٠٨,٢	٢٠,٣	٦,١	٩,٩
المجموع بأسعار ١٩٨٠	٣٢,٧	٨١,٢	٩٩,٥	١٠٢,٥	٨٢,١	١١٦,٣	٩,٥	٠,١	٣,٧
بنود فرعية									
صافي الصادرات (البضائع والخدمات)	٨,٥ –	٥٩,١ –	٨٨,٧ –	٥٧,٨ –	٦١,٣ –	١١٠,٠ –	٢١,٤ –	٠,٤ –	٦,٤ –
ميزان الحساب الجاري[ب]	١٠,٩ –	٧٥,٠ –	١١٧,٣ –	١٠٩,٢ –	١٢٤,٥ –	١٨٢,٧ –	٢١,٣ –	٥,٢ –	٩,٣ –
صافي مساعدات التنمية الرسمية[ج]	٤,١	٢٢,٨	٢٣,٦	٢٥,٨	٥٣,٦	٦٥,٧	١٨,٧	٨,٩	١١,٢
الديون القائمة والمدفوعة	٦٣,٧	٤٤٥,٢	٥١٦,٦	٥٩٧,٦	١٢٨٧,٠	١٤٥٠,٠	٢١,٥	١١,٢	١٢,٥

أ ـ مع استبعاد تغيرات رأس المال القصير والاحتياطي.

ب ـ مع استبعاد التحويلات الرسمية.

ج ـ يعرف صافي مساعدات التنمية الرسمية بأنه صافي المدفوع من القروض الرسمية الميسرة مضافا اليه التحويلات الرسمية.

الاطار ٤-٣- آفاق مساعدات التنمية الرسمية من اعضاء لجنة مساعدات التنمية

نمت القيمة الحقيقية لمساعدات التنمية الرسمية في العقد الماضي بنسبة ٤ في المائة سنويا اي ضعف سرعة نموها في الستينات. وكان هذا راجعا اساسا الى زيادة مستويات المعونة من البلدان المصدرة للنفط، لكن المعونة من البلدان الصناعية زادت بدورها اسرع من زيادة اجمالي الناتج القومي لدى المانحين.

من عام ١٩٧٧ الى عام ١٩٨١ نما اجمالي مساعدات التنمية الرسمية بنسبة ٤,٤ في المائة سنويا بالقيمة الحقيقية، ولو استمر هذا النمو فسيساعد في تلبية احتياجات السيناريو المرتفع. كذلك نمت مساعدات التنمية الرسمية منذ عام ١٩٧٧ اسرع من نمو التدفقات غير الميسرة الى البلدان التي تتلقى مساعدات التنمية الرسمية وهو عكس الاتجاه من ١٩٧٣ – ١٩٧٦. ويرجع هذا اساسا الى النمو السريع لمساعدات التنمية الرسمية متعددة الاطراف وخاصة مدفوعات الصندوق الاستئماني التابع لصندوق النقد الدولي. وفي عام ١٩٨٠ بلغت مدفوعات مساعدات التنمية الرسمية متعددة الاطراف ٢٣ في المائة من مجموع المساعدات بعد ان كانت ١٣ في المائة في عام ١٩٧٠، الا ان هذه المدفوعات هبطت في ١٩٨١ مع استنفاد موارد الصندوق الاستئماني.

وآفاق نمو موارد مؤسسات التنمية متعددة الاطراف غير مؤكدة، ولكن يبدو ان من المحتمل ان نمو مساعدات التنمية الرسمية متعددة الاطراف بما يتفق مع النمو الشامل، ومن ثم فان نصيبها من اجمالي مساعدات التنمية الرسمية لن يزداد اكثر. اما بالنسبة لمساعدات التنمية الرسمية الثنائية فان الآفاق مختلطة، فقد تعهدت كل البلدان الاعضاء في لجنة مساعدات التنمية (فيما عدا الولايات المتحدة وسويسرا) ببلوغ هرف هو بلوغ مستوى المساعدات الثنائية والمتعددة الاطراف نسبة ٠,٧ في المائة من اجمالي الناتج المحلي، ووافق بعضها على بلوغ هذا الهدف في عام ١٩٩٠. وتجاوزت الدانمرك وهولندا والنروج والسويد هذا الهدف منذ بضعة اعوام نتيجة لزيادة مستوى مساعداتها في السنوات القليلة القادمة، وتخطط فرنسا وايطاليا (الاطار رقم ٢ – ١) بدورهما لزيادات كبيرة، ومن المتوقع حدوث زيادات اكثر تواضعا في كندا والمانيا واليابان. وبالنسبة للمملكة المتحدة والولايات المتحدة من المتوقع ان يحدث انخفاض طفيف في المستوى الحقيقي لتدفقات معونتهما في الاجل القريب. وتسهم الولايات المتحدة باقل من خمس مجموع بلدان لجنة مساعدات التنمية، ويزداد رقمها انخفاضا. وستزيد تدفقات المعونة من بلدان لجنة مساعدات التنمية فيما عدا الولايات المتحدة بنسبة ٤ في المائة سنويا بالقيمة الحقيقية حتى عام ١٩٩٠. وتتوقف تدفقات مساعدات التنمية الرسمية المتوقعة في السيناريو المرتفع بوجه خاص على الجهود الحازمة التي تبذلها الولايات المتحدة لتغيير الاتجاه الى الانخفاض، وهي تسارع بنمو الناتج في البلدان الصناعية.

التقديرات المستقبلية لمساعدات التنمية الرسمية في ١٩٨٥

بلدان لجنة مساعدات التنمية	ملايين الدولارات الجارية	النسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي
استراليا	١١٨٠	٠,٥٣
النمسا	٣٥٠	٠,٣٠
بلجيكا	٩٠٠	٠,٥٧
كندا	١٨٧٠	٠,٤٩
الدانمرك	٨٠٠	٠,٧٥
فنلندا	٣٠٠	٠,٥٠
فرنسا	٦٦٧٠	٠,٦٨
المانيا	٥٧٥٠	٠,٤٧
ايطاليا	٢٠٣٠	٠,٣٥
اليابان	٦٤٢٠	٠,٣٦
هولندا	٢٣٤٠	١,–
نيوزيلندا	٩٠	٠,٢٧
النروج	٩٥٠	١,–
السويد	١٧١٠	٠,٩٥
سويسرا	٥٤٠	٠,٣٥
المملكة المتحدة	٢٤٩٠	٠,٣٤
الولايات المتحدة	٨٠٣٠	٠,٢٠
مجموع بلدان لجنة مساعدات التنمية	٤٢٤١٠	٠,٣٧

ملحوظة: يستخدم هذا الجدول المفاهيم نفسها المستخدمة في الجدول ٦ – ١ من مؤشرات التنمية العالمية ويرتكز على التوقعات التي وضعها موظفو البنك للمساعدات الرسمية، واجمالي الناتج القومي، واسعار الصرف الملائمة. ولا تتوفر تقديرات رسمية بالنسبة لكافة البلدان. وتشمل الارقام المساعدات الرسمية للتنمية كما تعرّفها لجنة مساعدات التنمية.

آفاق الدول النامية.

سيتوقف اداء البلدان النامية في الثمانينات جزئياً على تطورات البيئة الدولية التي عرضناها من قبل وجزئياً على السياسات الداخلية. وكما سبق ان اكدنا في الفصل الثاني فان مسارات النمو في البلدان النامية الكبيرة جداً، وفي البلدان الصناعية، والبلدان السائرة في طريق التصنيع، ستتوقف الى حد كبير على السياسات الداخلية، التي يمكن اختيارها من بين عديد من الخيارات الممكنة، اما البلدان الصغيرة منخفضة الدخل فان خياراتها السياسية محدودة، وتمثل الظروف الاقتصادية العالمية اقصى اهمية بالنسبة لها. ويتوقف تطور بلدان افريقيا جنوب الصحراء، الاكثر فقراً والابطأ نمواً، في المستقبل القريب كثيراً على اتجاهات المعونة والتجارة، لكن السياسات الداخلية حاسمة في الاجل الطويل.

البلدان المتوسطة الدخل

ويوضح الجدول ٤ – ٤ دائرة من النتائج تتماشى والافتراضات الواردة اعلاه فحتى لو بقي النمو بطيئاً في البلدان الصناعية فان البلدان النامية متوسطة الدخل يمكن ان تحقق معدل نمو بالنسبة للفرد يبلغ على الاقل ٢ في المائة في الثمانينات. غير ان هذا المعدل للنمو – وان كان اسرع من اميركا الشمالية واوروبا الغربية – يعني ان دخل الشخص المتوسط في بلدان الدخل المتوسط لن يزيد الا بنسبة ٢٥ في المائة في عشر سنوات. ومن الواضح ان مثل هذا المعدل غير كاف بالمقارنة بأداء الماضي، وبامكانات الحاضر، وبالاحتياجات والتوقعات. ولو جاء النمو ابطأ مما هو مقدر هنا فستزداد مشكلات البطالة، مما يسبب المصاعب، ويؤدي الى تفاقم التوترات الاجتماعية والسياسية، الامر الذي سيزيد من تعقد الادارة الاقتصادية.

ومن الواضح ان خبرة البلدان المفردة داخل مجموعة بلدان الدخل المتوسط ستتفاوت، تبعاً لتكوين تجارتها وتوزيعها الجغرافي، ولما تتمتع به من موارد، وللسياسات التي تتبعها. وسيظل مصدرو البضائع المصنعة الرئيسيون ينمون بسرعة اكبر، لانهم اكتسبوا القدرة على الاستجابة لهيكل الاسواق العالمية المتغير، ومن المحتمل ان تنمو عدة بلدان ما زال انتاجها ومستوى صادراتها المصنعة منخفضين لكنهما يتزايدان بسرعة تزيد عن البلدان التي ما زالت تعتمد اعتماداً شديداً على صادرات السلع الاولية الاخرى غير الوقود. فسيؤدي انكماش شروط التبادل وبطء نمو حجم الصادرات الى تضييق واردات هذه البلدان الأخيرة وقدرتها على الاقتراض.

الجدول ٤-٤ نمو اجمالي الناتج المحلي في البلدان النامية، ١٩٦٠ - ١٩٩٠
(النسبة المئوية للتغير السنوي)

مجموعة البلدان	٦٠-١٩٧٠	٧٠-١٩٨٠	اجمالي الناتج المحلي ١٩٨٠ - ١٩٩٠ السيناريو المرتفع	اجمالي الناتج المحلي ١٩٨٠ - ١٩٩٠ السيناريو المنخفض	اجمالي الناتج القومي للفرد ١٩٨٠ - ١٩٩٠ السيناريو المرتفع	اجمالي الناتج القومي للفرد ١٩٨٠ - ١٩٩٠ السيناريو المنخفض
كل البلدان النامية[1]	٥,٩	٥,١	٥,٧	٤,٥	٣,٣	٢,٢
البلدان المستوردة للنفط	٥,٧	٥,١	٥,٤	٤,١	٣,١	١,٨
بلدان الدخل المنخفض	٤,٢	٣,٠	٤,١	٣,٠	١,٨	٠,٧
افريقيا جنوب الصحراء	٤,٠	٢,٤	٣,٠	١,٩	٠,١	١,٠ -
آسيا	٤,٣	٣,٢	٤,٤	٣,٢	٢,١	١,٠
بلدان الدخل المتوسط	٦,٢	٥,٦	٥,٦	٤,٣	٣,٤	٢,١
شرق آسيا والمحيط الهادي	٧,٩	٨,٢	٨,١	٦,٤	٦,٠	٤,٣
اميركا اللاتينية والكاريبي	٥,٣	٦,٠	٥,٦	٤,٦	٣,٢	٢,٣
الشرق الاوسط وشمال افريقيا	٤,١	٤,٩	٤,١	٣,٢	٠,٩	٠,٠
جنوب اوروبا	٧,٠	٤,٦	٤,٦	٣,٠	٣,٣	١,٧
افريقيا جنوب الصحراء	٤,١	٣,٥	٣,١	٢,٨	٠,٣	٠,٠
البلدان المصدرة للنفط	٦,٥	٥,٢	٦,٥	٥,٤	٤,٠	٢,٩

١ - مع استبعاد الصين.

البلدان المنخفضة الدخل

اما بلدان الدخل المنخفض - منظوراً اليها كمجموعة - فستحافظ بدورها على بعض زخم النمو في الثمانينات حتى لو بقيت الظروف الاقتصادية العالمية غير مؤاتية كما هي عليه الآن. وقد كان سجل نمو الصين أعلى من المتوسط بالنسبة لبلدان الدخل المنخفض، كما ان الزيادات الاخيرة في الاستثمارات والمدخرات في الهند، وتحسن انتاجيتها الزراعية، لا بد ان تؤدي الى زيادات في الدخل بالنسبة للفرد اثناء الثمانينات، لكن من المحتمل ان يكشف متوسط الدخل بالنسبة للفرد في اغلب بلدان الدخل المنخفض الاخرى عن نمو لا يكاد يذكر، وخاصة في حالة السيناريو الادنى، وان كان اداء بعضها قبل باكستان قد يفوق اداء المجموعة ككل.

وحتى بالنسبة للصين تمثل آفاق النمو المنخفض في الثمانينات مصاعب خطيرة. فزيادة الواردات من البضائع الرأسمالية عالية التكنولوجيا اساسية لنجاح جهود الصين من اجل تحسين الكفاءة الكلية، ولا بد للبلاد من ان تنتج من الطعام ما يكفي سكانها المتزايدين حتى تحول دون ان تمتص الواردات من الاغذية مكاسب جهودها التصديرية الحديثة. ولا بد من خلق عمالة انتاجية لاكثر من ١٠٠ مليون شخص سيدخلون صفوف القوى العاملة خلال العقد. والانتاجية الحديثة للعمل في الزراعة منخفضة اصلاً، ولا يمكن استخدام قدر كبير من العمل الاضافي استخداماً انتاجياً في هذا المجال. غير ان الجهود لتحديث تقنيات الانتاج الصناعي قد تؤدي الى ان تولد الاستثمارات الجديدة في هذا القطاع في الاجل القصير عمالة اقل مما ولدته الاستثمارات التي اجريت حتى الآن.

ومشكلات الهند بدورها خطيرة، وان كان اتجاه الانتاج الزراعي يبشر بتحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب الغذائية، والتخفيض التدريجي لسوء التغذية. ولا بد ان يترتب استخدام اكثر كفاءة للطاقات الصناعية والطاقة والنقل اذا اتبعت السياسة الحديثة على خير وجه. وبالرغم من هذا ونظراً لأن ولايات هندية تضم نحو ثلث سكان البلاد لم تكن تسجل زيادة في نمو الدخل بالنسبة للفرد طيلة العشرين عاماً الماضية فاننا لا نستطيع ان ننظر بتفاؤل الى آفاق فقرا الهند اذا تعطل انتعاش الاقتصاد العالمي.

وما زالت الآفاق معتمة بالنسبة لبلدان افريقيا جنوب الصحراء، وكثير منها يعاني الآن وضعاً اشد سوءاً منها منذ عام مضى. ويعد الاستثمار المستمر في الموارد البشرية، وفي مؤسسات التنمية، وفي الهياكل المادية الأساسية امراً اساسياً بالنسبة للنمو المستمر في الناتج بالنسبة للفرد في كل بلدان الدخل المنخفض للأسباب التي اوضحناها في الفصل الثالث. ومن الممكن مساعدة ذلك بتوجيه نسبة اكبر من المعونات الثنائية الميسرة الى بلدان الدخل المنخفض.

وفي ظل ظروف السيناريو المرتفع الاكثر مؤاتاة، يمكن ان تحقق حتى بلدان الدخل المنخفض الصغيرة بعض النمو، كما سيسجل نمو كبير في الدخل في بعضها الآخر ومن بينها الصين والهند، الامر الذي سيؤدي الى ان تتعثر العمالة الانتاجية كثيراً خلف القوى العاملة المتزايدة. ويمكن لبلدان الدخل المتوسط الاسرع نمواً ان تقترب من مستويات دخل اوروبا الغربية بعد الحرب، وان تسير في طريق اللحاق بالبلدان الصناعية في بداية القرن التالي.

البلدان المصدرة للنفط

وتبدو آفاق البلدان النامية المصدرة للنفط متماثلة للغاية في ظل كلا السيناريوهين، فكلا السيناريوهين يفترضان اتساعاً سريعاً في الانشطة الانتاجية الاخرى غير القائمة على النفط، وفي ظل السيناريو المرتفع ستتمتع باسواق اكثر مؤاتاة لصادراتها غير النفطية، وتكون قادرة على اقتراض المزيد. وتقليل الاعتماد على صادرات النفط امر شاق ومعقد، لكن لدى هذه البلدان من الموارد الداخلية والطاقة الاقتراضية ما يكفي لاحداث مثل هذا التغيير، ويمكن لعدد من اعضاء هذه المجموعة ان يتمكن من تحسين ادائه عما هو متوقع الآن.

والحق ان هذا القول ينطبق على كل مجموعات البلدان، فتجميعات الظروف التي تشكل كلا من السيناريو المنخفض والسيناريو المرتفع ليست تنبوءات بما سيحدث، ولا حدوداً قاطعة لما هو عملي. غير ان التطورات الأخيرة تجعل تحقيق السيناريو المرتفع احتمالاً ابعد مما كان متوقعاً في العام الماضي. ومع ذلك فقد حاكت البلدان ذات الاداء المنخفض مستويات الاداء المتوسطة، او وصلت البلدان ذات الاداء المتوسط الى مستوى اداء البلدان الافضل، فسيمكن تجاوز حتى معدلات نمو السيناريو المرتفع تجاوزاً كبيراً. غير ان من المؤكد انه اذ تحقق السيناريو المنخفض فان آفاق عالم يزداد ازدهاراً، وتربطه تدفقات كفوءة من التجارة ورأس المال والعمل ستعتم، وستتجاوز آثار ذلك بالنسبة للبلدان النامية، وخاصة اشدها فقراً، مجرد النمو البطيء الى زيادة درامية للفقر والبطالة والبؤس الانساني.

الجزء الثاني- الزراعة والتنمية الاقتصادية

تحققت وثبات كبرى في تحويل حياة ومعيشة عشرات الملايين من الناس في العالم النامي خلال العقود الثلاثة الماضية، غير ان الزراعة ما زالت هي مصدر الدخل الرئيسي لما يقرب من ثلثي سكان هذه البلدان – التي تضم الغالبية الواسعة من فقراء العالم – وما زالت هي مهنتهم الرئيسية.

ويركز هذا الجزء من التقرير على السياسات والبرامج اللازمة للحفاظ على التنمية الزراعية والاسراع بها في كثير من الحالات، وعلى اسهام الزراعة في معالجة مشكلة الفقر. وخلال السبعينات توافق انشغال المجتمع العالمي بمشكلات الفقر مع الشواهد القوية التي قدمتها الثورة الخضراء في آسيا وغيرها على انه من الممكن الوصول الى نمو سريع للانتاج والانتاجية في الزراعة. وكانت النتيجة الوانا من البرامج الجديدة في التنمية الزراعية، اتجه الكثير منها الى مشكلات صغار المزارعين، تدعمها زيادة كبيرة في المساعدة الرأسمالية والتقنية من مانحي المعونة. ويستند التقرير الى كمية الخبرة المتراكمة بسرعة من هذه الجهود الاخيرة، والى الدروس المستخلصة منها.

كما ان لدروس الماضي الأبعد دلالتها، فبالرغم من ان دور الزراعة في التنمية كان موضع جدال طيلة مئات السنين فان الشواهد – التاريخية والمعاصرة على السواء – بالغة الاتساق. فمن الواضح في اوروبا واليابان والولايات المتحدة، على سبيل المثال، ان زراعة دينامية قد صحبت – بل قادت في بعض الحالات – عملية التصنيع والنمو. والشواهد التي يناقشها الفصل التالي تقنعنا بأن هذا صحيح بالمثل بين الاقتصادات النامية اليوم.

ويزودنا التاريخ بمؤشرات اخرى تتصل بالمشكلات الجارية، فقد كان مفتاح نمو الزراعة في الاقتصاديات التي اصبحت الآن اقتصادات صناعية هو المزارع نفسه، الذي اطلق شرارة تيار من الابتكارات التي توفر التكلفة، فضلاً عن تمويل وتنفيذ الاستثمار في تحسين الأرض اللازم لاستخدام التكنولوجيا الجديدة وتبين الشواهد المستمدة من دائرة واسعة من البلدان النامية، ان مسلك المزارعين ليس مختلفا اليوم، فالعوامل الرئيسية ما زالت هي الفرصة والحافز لتحسين الارض، ومعها مستوى معيشة المزارع.

غير ان ظروف اليوم تختلف اختلافاً اساسياً من ناحيتين. فاولا يتجاوز النمو السريع للسكان، وما يرتبط بذلك من ضرورة توسيع انتاج الاغذية، الخبرة التاريخية كثيراً. فقد كان النمو الزراعي في العالم النامي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ابطأ كثيراً من المعدلات التي تحققت في البلدان النامية في الثلاثين عاماً الماضية. وثانياً يوجد تحت تصرف المزارعين علم زراعي اقدر كثيراً عن ذي قبل على ان يكون مصدراً للابتكار، ودافعاً لنمو الانتاجية، غير ان ذلك ينسحب على بعض مجموعات المزارعين اكثر من غيرهم.

فقد اتسمت التنمية الزراعية في الماضي القريب بتنوع غير عادي سواء داخل البلدان او فيما بينها، فكثير من نظم الزراعة التي ما تزال تقليدية الى حد كبير، والتي كان من الممكن تحملها وكثافة السكان منخفضة، قد اصبحت تتعرض للتوتر بشكل متزايد تحت ضغط زيادة السكان، ويعد التدمير المثير للبيئة، اذ يندفع المزارعون المتعطشون الى الأرض نحو الغابات المدارية، وفوق سفوح التلال، وعبر مناطق السافانا المعرضة للجفاف وشبه المجدبة مثالاً لنتائج هذه الضغوط. وهكذا فان تزايد الرخاء ضمن بعض المجموعات يقابله تفاقم الفقر في مجموعات اخرى اقل حظاً.

وما زال كسب السباق بين نمو السكان وموارد الاغذية اللازمة لمواجهته تحدياً رهيباً في كثير من بلدان الدخل المنخفض، وكذلك شأن مهمة التخفيف من الفقر في المجتمعات الريفية الكبيرة. والتكنولوجيا والسياسة الرشيدة هما الوسيلة التي يمكن بها انجاز التحول بنجاح، بالنسبة للاقتصاد، وبالنسبة لأولئك الذين يعيشون على الزراعة ويعملون بها، والذين سيغادرونها في النهاية.

الفصل الخامس- التنمية الزراعية والنمو الاقتصادي

تحولت الزراعة كثيراً في العقود الثلاثة الماضية، فزاد الناتج بنسبة تقرب من ٣ في المائة سنوياً، اي ضعف معدل الزيادة في الفترات السابقة، وكانت القوة الدافعة وراء ذلك هي، جزئياً، زيادة طاقة العالم النامي على انتاج الأغذية، وجزئياً التغيرات في البلدان المتقدمة، وفي المقام الاول حدث تغير تقني لم يسبق له مثيل في الزراعة في كل انحاء العالم خلال العقود الثلاثة الماضية.

والى جانب هذا الانجاز البارز- الذي احياناً ما لا يقدر حق قدره - توجد «مشكلة الغذاء في العالم، فما زال مئات الملايين من الناس في البلدان النامية لا يحصلون على الغذاء الكافي. فقد ادى نمو السكان - الذي يزيد من آثاره التوزيع غير العادل على الاطلاق للدخل - الى الحد حداً كبيراً من مزايا زيادة انتاج الطعام بالنسبة للفرد، وما يرتبط به من زيادة الدخل بالنسبة للفرد.

وقد الحت هذه المفارقة - البؤس في قلب الوفرة - على الفهم الشعبي لدور الزراعة في التنمية الاقتصادية طويلاً، فأدت من ناحية الى إحساس بالعجز امام سوء التغذية في العالم، ومن ناحية اخرى الى ثقة تكنولوجية زائدة. وتعاقب القلق الزائد ازاء ازمات الطعام مع اعتبار الزراعة امراً مفروغاً منه، بل اهمالها احياناً.

وليس اي من ردي الفعل المتطرفين هذين مناسباً او مثيراً للأمل. فالواقع ان الزراعة تواجه مشكلات خاصة، تبرز منها مشكلتان، الاولى مشكلة بيولوجية هي - الاعتماد الشديد على البيئة الطبيعية، مما يؤدي الى ذبذبة مستويات الناتج بصورة لا يمكن توقعها من موسم الى آخر، والى نمو يتفاوت كثيراً من منطقة الى اخرى، تبعاً للموارد الطبيعية، ومدى التنمية الفعلية لامكاناتها، والثانية مشكلة اقتصادية هي - مشكلة التكييفات الجذرية التي يواجهها المزارعون في عملية التنمية الزراعية. فبالرغم من ان ناتج الزراعة قد ينمو فان نصيبها في كل من الناتج المحلي الاجمالي والعمالة يتناقص حتماً مع نمو الاقتصادات وتصنيعها. والواقع ان الحجم المطلق للقوى العاملة في الزراعة يتناقص في المراحل الاخيرة من التنمية الى ان يشكل جزءاً صغيراً جداً من المجموع.

غير ان الزراعة ليست فريدة في اغلب النواحي، فالمزارعون - كغيرهم من العمال - يستجيبون للحوافز، ويتأثر المستهلكون عند شراء الاغذية بالاسعار النسبية والدخل المتاح، تماماً كما يتأثرون حين يشترون المنتجات الاخرى، ومن هنا فان نجاح الزراعة او فشلها يرجع الى حد كبير الى العوامل التي تؤثر على كل نشاط اقتصادي، واذا كانت تتعثر فذلك بسبب عدم كفاية الاستثمار، والافتقار الى الحوافز، والسياسات غير المناسبة، فضلاً عن مشكلات التكنولوجيا والمناخ والتربة.

ويعرض هذا الفصل بعض العناصر الرئيسية في اتساع الزراعة وتحولها على نطاق العالم، ويناقش اين حدث النمو، واين لم يحدث النمو، والمشكلات التي اثارتها نماذج النمو او عجزت عن حلها، ويلقي الضوء بوجه خاص على السمات التالية للتنمية الزراعية:

● ان التقدم كان ابطأ ما يكون في بلدان الدخل المنخفض، وتضم هذه البلدان غالبية فقراء العالم، وتعمل اغلبيتهم الساحقة في الارض.

● هناك روابط قوية بين نمو الزراعة والنمو الاقتصادي الكلي، وقليلة هي البلدان التي حققت نمواً اقتصادياً يستمر دون ان تنمي زراعتها اولاً او في نفس الوقت.

● تملي التنمية - مع تقدمها - تناقص دور الزراعة، فبعد ان كانت سائدة في البداية لا تعود توفر في النهاية سوى جزء صغير من الناتج الصافي والعمالة والدخل. ويحدد التكيف الناجح مع دور الزراعة خطى ونموذج التنمية في مجموعها، كما يحدد ايضاً حدة المشكلات التي يواجهها سكان الريف اثناء عملية التنمية.

● اسهمت البيئة الاقتصادية الدولية - التجارة والتكنولوجيا ورأس المال التجاري ومساعدات التنمية - في التغييرات الكبرى في الزراعة العالمية. وقد كانت معظم التغييرات مفيدة، ولكن ما زالت هناك بعض المشكلات الخطيرة - وخاصة سياسات الحماية الزراعية في البلدان المتقدمة، التي تحد منافذ منتجي البلدان النامية الى السوق، والتي ترتب تكاليف عالية على كل من الحكومات والمستهلكين في العالم المتقدم.

نموذج النمو الحديث

بالرغم من ان معدل نمو الناتج الزراعي طيلة العقود الثلاثة الماضية كان نحو ضعفه في السنوات السابقة فانه اخذ

الجدول ٥-١ معدلات نمو الانتاج الزراعي والغذائي بحسب الاقاليم العالمية الرئيسية (باستبعاد الصين)، ١٩٦٠-١٩٨٠

الاقليم ومجموعة البلدان	الانتاج الزراعي				الانتاج الغذائي			
	المجموع		بالنسبة للفرد		المجموع		بالنسبة للفرد	
	٦٠-١٩٧٠	٧٠-١٩٨٠	٦٠-١٩٧٠	٧٠-١٩٨٠	٦٠-١٩٧٠	٧٠-١٩٨٠	٦٠-١٩٧٠	٧٠-١٩٨٠
البلدان النامية	٢,٨	٢,٧	٠,٣	٠,٣	٢,٩	٢,٨	٠,٤	٠,٤
بلدان الدخل المنخفض	٢,٥	٢,١	٠,٢	- ٠,٤	٢,٦	٢,٢	٠,٢	- ٠,٣
بلدان الدخل المتوسط	٢,٩	٣,١	٠,٤	٠,٧	٣,٢	٣,٣	٠,٧	٠,٩
افريقيا	٢,٧	١,٣	٠,٢	- ١,٤	٢,٦	١,٦	٠,١	- ١,١
الشرق الاوسط	٢,٥	٢,٧	٠,٠	٠,٠	٢,٦	٢,٩	٠,١	٠,٢
اميركا اللاتينية	٢,٩	٣,٠	٠,١	٠,٦	٣,٦	٣,٣	٠,١	٠,٦
جنوب شرق آسيا	٢,٩	٣,٨	٠,٣	١,٤	٢,٨	٣,٨	٠,٣	١,٤
جنوب آسيا	٢,٥	٢,٢	٠,١	٠,٠	٢,٦	٢,٢	٠,١	٠,٠
جنوب اوروبا	٣,١	٣,٥	١,٨	١,٩	٣,٢	٣,٥	١,٨	١,٩
البلدان الصناعية التابعة لنظام السوق	٢,١	٢,٠	١,١	١,٢	٢,٣	٢,٠	١,٣	١,١
البلدان الصناعية غير التابعة لنظام السوق	٣,٢	١,٧	٢,٢	٠,٩	٣,٢	١,٧	٢,٢	٠,٩
مجموع العالم	٢,٦	٢,٢	٠,٧	٠,٤	٢,٧	٢,٣	٠,٨	٠,٥

المصدر: منظمة التغذية والزراعة (الفاو).

ملحوظة: وزنت بيانات الانتاج بالاسعار العالمية لوحدة التصدير، ووضعت معدلات النمو في العقد على اساس نقط وسطى من متوسطات الخمس سنوات. مع اعتبار عام ١٩٧٠ متوسطاً للفترة ١٩٦٩ - ١٩٧١.

الشكل ٥-١: الانتاج الغذائي والزراعي حسب الاقاليم العالمية الرئيسية وحسب مجموعات البلدان ١٩٦٣-١٩٧٠ و١٩٧٠-١٩٧٨

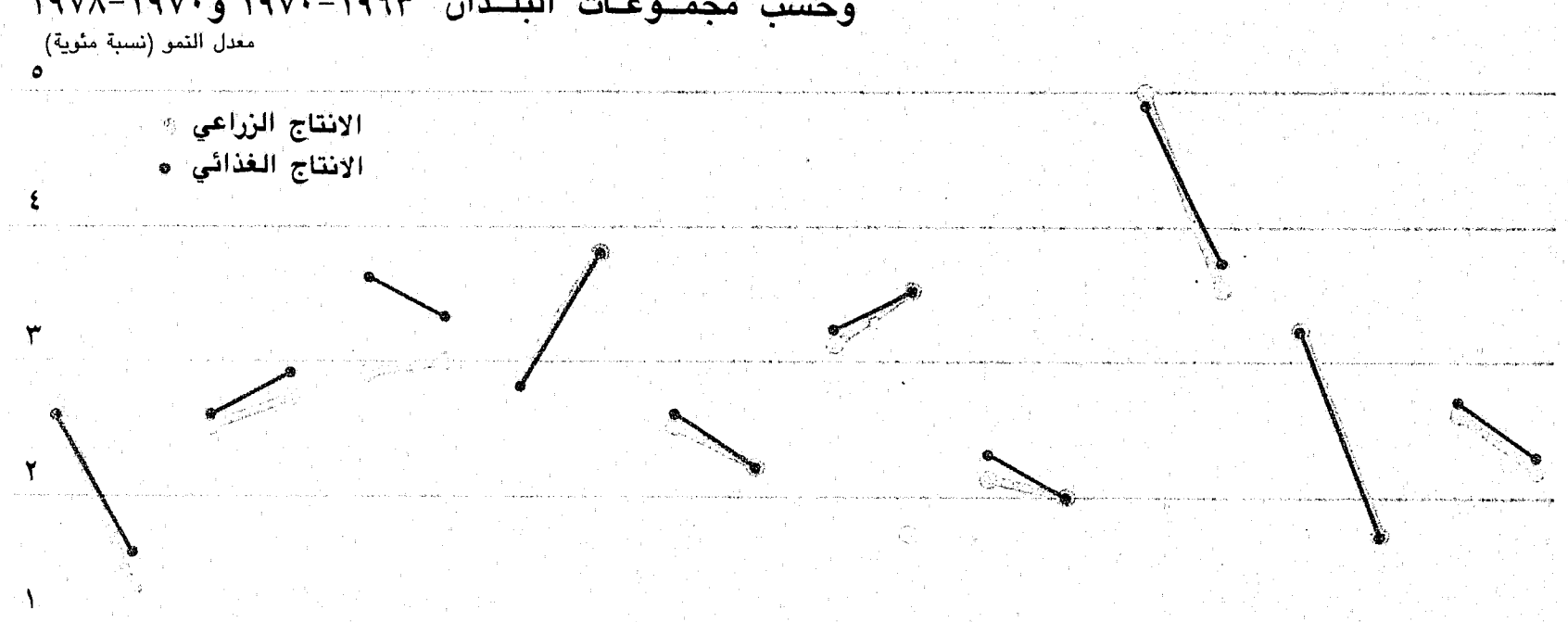

ملحوظة: باستثناء الصين.
المصدر: منظمة الاغذية والزراعة.

في التباطؤ خلال الفترة. فقد ارتفع الناتج العالمي بنسبة ٣,١ في المائة سنوياً في الخمسينات، و٢,٦ في المائة في الستينات، و٢,٢ في المائة في السبعينات، وكان النموذج العام هو نموذج معدلات نمو تسير في طريق الانخفاض في الاقتصادات الصناعية غير السوقية، في حين استمر النمو السريع في البلدان النامية والاقتصادات الصناعية السوقية (يبين الجدول رقم ٥ - ١ والشكل رقم ٥ - ١ نموذج الستينات والسبعينات).

وكان محرك النمو الزراعي في

الاطار ٥-١ غذاء الانسان ضد علف الحيوان؟

«الضأن يأكل الانسان» هذا هو الشعار الذي وضعه الفلاحون الانكليز في القرن السابع عشر عندما سيجت الاراضي المشاع لتستخدم للرعي الخاص. واليوم تخصص حوالى ٦٠٠ مليون طن من الحبوب لغذاء الحيوانات في كل عام. ويمكن ان تغذي هذه الكمية مليارين ونصف المليار من البشر اي ضعفي عدد الذين يعيشون في حالة الفقر. علاوة عن ذلك ان الحبوب عندما تتحول الى لحم تفقد من ٧٥ الى ٩٠ في المئة من طاقتها الحرارية ومن ٦٥ الى ٩٠ بالمئة مما تحويه من بروتينات. بناء على ذلك هناك اتجاه في التفكير يعتبر ان تغذية الماشية والخنازير والدواجن بالحبوب يسلب لقمة العيش من الجائعين. الا ان المسألة ليست بهذه البساطة. فالاستخدام الاكبر للحبوب في تغذية الحيوانات يجري في البلدان المتقدمة حيث يخصص اكثر من ثلثي استهلاك الحبوب للحيوان. وان نمط استخدام الحبوب يعكس المداخيل المرتفعة للمستهلكين في البلدان المتقدمة ولولا تقديم الحبوب لعلف الماشية في هذه البلدان، لانخفض انتاج الحبوب فيها بسرعة.

وبغية تحويل الاستهلاك من الحيوان الى الانسان، لا بد من تحويل كثيف للقدرة الشرائية من البلدان الغنية الى البلدان الفقيرة. وحتى لو تحقق هذا الأمر البعيد المنال، ستكون النتائج في المدى الطويل مثيرة للمشاكل. فالغالبية العظمى من الجائعين في العالم مزارعون او يعيشون في مناطق المزارع التي تنبت الحبوب الاساسية. ومن الصعب، ان لم يكن مستحيلا، ايصال كميات كبيرة من الحبوب الى هذه المناطق دون اضعاف المداخيل والانتاج في مناطق هي بأمس الحاجة الى زيادة دخلها من شأن المساعدة الغذائية المباشرة ان تؤدي دوراً هاماً في هذا المجال، الا انه لا بد ان توازن بعناية مع اشكال اخرى من المساعدة التي تحفز الانتاج الغذائي والدخل.

ومع تقدم عملية التنمية، يلعب تداخل بين منتجي الماشية والمزارعين المنتجين للقمح دوراً متزايد الأهمية في دعم النمو الزراعي. ويعتبر النمو السريع للطلب على غذاء الحيوان من العوامل التي ادت الى زيادة درامية في غلة محصول الحبوب في البلدان الصناعية، الى ما يقرب ٣,٥ اطنان للهكتار الواحد. خلال الثلاثينات كانت غلة الحبوب شبه متطابقة في البلدان النامية والمتقدمة وتقرب ١,١ طن للهكتار الواحد. واخذت البلدان النامية المتوسطة الدخل تتبع بسرعة النمط الذي وضعته زراعة العالم المتقدم، اذ يستخدم قرابة ٢٥ في المئة من الحبوب المستهلكة فيها لتغذية الحيوان.

الاقتصادات الصناعية السوقية هو ارتفاع الطلب على المنتجات ذات القيمة المرتفعة مثل اللحوم والدواجن ومنتجات الالبان والفاكهة والخضروات، فقد حفز هذا النمو السريع في انتاج الحبوب، وخاصة في اميركا الشمالية واستراليا، لأن التغيرات في تربية الحيوان ادت الى طلب شديد على الحبوب الغذائية. وتمثل الحبوب التي تستخدم في تغذية الحيوان الآن ٦٥ في المائة من استهلاك الحبوب. وتمثل الماشية وحبوب التغذية اليوم معاً اكثر من ٦٠ في المائة من اجمالي الناتج الزراعي (انظر الاطار رقم ٥ – ١ والفصل السادس).

وأدى النمو الاقتصادي السريع الى ابعاد الناس عن الزراعة، فنصيب الزراعة من القوى العاملة في اغلب البلدان النامية لا يزيد الآن عن ثلث ما كان عليه في عام ١٩٦٠ اذ وصل متوسطه الى ٦٪ فقط في البلدان الصناعية عام ١٩٨٠. ونتيجة لتحول رئيسي نحو التكنولوجيا الموفرة للعمل، كثيراً ما زادت انتاجية العمل (الناتج بالنسبة للعامل) في الزراعة بسرعة اكبر منها في القطاعات الاخرى، وقد زادت الزراعة كثيراً من استخدامها للمدخلات الاخرى مثل الاسمدة والآلات، وتمثل هذه المدخلات الآن نمو نصف قيمة الناتج الاجمالي، ومن هنا فان القيمة المضافة في الزراعة قد ارتفعت بسرعة تقل عن ارتفاع الناتج الاجمالي اقل من ١ في المائة سنويا خلال السبعينات في كثير من البلدان.

وقد نما الناتج بسرعة في الاقتصادات الصناعية غير التابعة لنظام السوق في اوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي في الخمسينات والستينات، نتيجة لزراعة اراض بكر، وزيادة استخدام الاسمدة والآلات، الا ان النمو الزراعي ابطأ بشدة فيما بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٨٠ في اكبر بلدين منها، الاتحاد السوفييتي (كان المتوسط ١,٩ في المائة سنوياً) وبولندا (١,٣ في المائة سنوياً). وجاء هذا البطء في وقت يرتفع فيه بسرعة الطلب على اللحوم وغيرها من المنتجات الحيوانية، وبالرغم من تزايد واردات الحبوب الغذائية فقد كانت الزراعة بطيئة في التكيف مع هذا النموذج المتغير للطلب. وبعض اسباب هذا الفشل تاريخية، فقد عانت الزراعة السوفييتية بشدة من الحرب والاهمال طيلة خمسة وثلاثين عاما بعد ثورة ١٩١٧، في حين يكمن بعضها الآخر في المصاعب التي يثيرها نظام مركزي اكثر مما يجب.

ونما الناتج الزراعي في البلدان النامية – منظوراً اليها كمجموعة، بمعدلات مرتفعة تاريخياً. اذ كان النمو اقل قليلاً من ٣ في المائة سنوياً في كل من الستينات والسبعينات (انظر الجدول رقم ٥ – ١). الا ان معدل نمو السكان كان هو الآخر مرتفعاً ارتفاعاً لم يسبق له مثيل، فكانت المحصلة زيادة متواضعة في الناتج الزراعي والغذائي بالنسبة للفرد (٠,٣ و٠,٤ في المئة سنوياً).

لكن هذا التقدير الاجمالي – كما هي الحال دائماً – يخفي فوارق كبيرة. وبوجه خاص كان هناك تسارع في نمو الناتج الزراعي في جنوب شرق آسيا، فبعد ان كان قريباً من متوسطه في البلدان النامية (٠,٣ في المائة بالنسبة للفرد سنوياً) في الستينات ارتفع الى ١,٤ في المائة سنوياً في السبعينات، وكذلك زادت بلدان أميركا اللاتينية نمو ناتجها الزراعي بالنسبة للفرد الى ٠,٦ في المائة سنوياً في السبعينات بعد ان كان ٠,١ في المائة سنوياً في الستينات.

وعلى العكس هبط المعدل السنوي لنمو الناتج الزراعي في افريقيا (من ٢,٧ في المائة في الستينات الى ١,٣ في المائة في السبعينات) – وزادت سرعة معدل نمو السكان. وكان معنى هذه التغيرات نمو

الناتج بالنسبة للفرد بمعدل ٠,٢ في المائة سنوياً في الستينات، ثم هبوطه الى ١,٤ في المائة سنوياً في السبعينات. وارتبط جزء من الهبوط ببطء انتاج المحاصيل غير الغذائية (المشروبات الحرارية والألياف) لكن نمو الناتج الغذائي بالنسبة للفرد تحول بدوره من زيادة متواضعة في الستينات الى انخفاض (ناقص ١,١ في المائة) في السبعينات.

وفي جنوب آسيا ظل التوازن بين النمو السكاني والنمو الزراعي دون تغيير جوهري طيلة العقدين. وعلى الرغم من معدلات الناتج الزراعي التي كان متوسطها ٢,٥ و٢,٢ في المائة على التوالي فان الناتج بالنسبة للفرد لم ينم الا بنسبة ٠,١ في المائة في الستينات ونحو الصفر في السبعينات. وبعد هذا الاداء – المخيب للآمال لان جنوب آسيا كانت احد المستفيدين الرئيسيين بالثورة الخضراء وبالاستثمارات الواسعة في الري والاسمدة – تذكرة مفيدة بآثار استمرار ارتفاع معدلات نمو السكان.

وبالطبع لم تكن معدلات النمو هذه واحدة داخل كل منطقة، ولا كانت واحدة داخل البلدان. ففي الهند مثلاً لا تتمتع كل المناطق بالتربة الخصبة، والتحكم الفعال في الفيضانات، وشبكات الري والصرف التي سمحت لبعض المناطق بان تحقق زيادات مثيرة في الانتاج الزراعي باتباع تكنولوجيات محاصيل جديدة. وفي الستينات تجاوز النمو الزراعي نسبة ٥ في المائة سنوياً في نحو ثلث مناطق البلاد الـ ٢٨١، لكن الناتج الفعلي هبط في نحو خمس المناطق، وارتفع بنسبة تقل عن ١ في المائة سنوياً في خمسها الآخر.

ان مثل هذه الاختلافات الاقليمية في معدلات النمو الزراعي ظاهرة شائعة في غالبية البلدان، النامية والمتقدمة على حد سواء. فداخل كل من بلدان السوق الاوروبية المشتركة، على سبيل المثال، هناك مناطق ازداد او تناقص فيها الدخل الزراعي خلال الفترة ١٩٦٠ – ١٩٨٠. غير ان هذه الاختلافات الاقليمية قد تكون اكثر حدة خلال المراحل الاولى من التنمية بسبب الاثر الاكبر نسبياً للظروف الطبيعية، والاثر المختلف للتكنولوجيا والقدرة المحدودة الموجودة لدى الحكومات لدعم النمو الزراعي في الاقاليم الاقل حظاً في الولايات المتحدة مثلاً حيث تحظى الزراعة بدعم وطني ودعم من الولايات معاً، ارتفع الانتاج الزراعي في كل الولايات بين ١٩٣٠ و١٩٧٠، غير ان معدلات النمو فيها عرفت اختلافات كبيرة اذ تراوحت بين ١,٧ و٦ في المئة.

ويمثل النمو المنخفض او السلبي في الانتاج الزراعي بالنسبة للفرد في جنوب آسيا وفي افريقيا تحدياً رئيسياً لواضعي السياسة المحليين وللمجتمع الدولي على السواء. وقد ادى التقدم الذي لم يسبق له مثيل في تربية الحيوانات، وفي استخدام الاسمدة، وفي الاستثمار في الري طيلة العشرين عاماً الماضية الى تعادل في السباق بين نمو السكان والانتاج الزراعي في جنوب آسيا، اما حيث لم يتحقق تقدم مماثل في التكنولوجيا الزراعية فقد خسر السباق في الوقت الحالي، والتحدي هو الاسراع بخطى الابتكار البيولوجي لتوفير البيئة اللازمة للسياسة والموارد التكميلية التي يمكن للتكنولوجيات الجديدة ان تكون فعالة فيها في زيادة الناتج والدخول، وتخفيض المعدل السريع لنمو السكان.

دور الزراعة في التنمية

يصحب النمو الاقتصادي حتماً انخفاض في نصيب الزراعة من الناتج الاجمالي والدخل والعمالة، ففي مراحل التنمية المتقدمة تبدأ القوى العاملة في الزراعة في الانخفاض انخفاضاً مطلقاً وبؤرة عملية التطور هذه قوتان رئيسيتان تولدان معاً التحولات الهيكلية التي يوضحها الشكل رقم ٥ – ٢. فأولا يحد الطلب على ناتج الزراعة – و٩٠ في المائة منه من الأغذية في كل البلدان عدا حفنة قليلة – معدل النمو الزراعي (انظر الفصل السادس). ويتحدد نمو الطلب بدوره باتجاه ما تنفقه العائلة على الطعام على الانخفاض مع ارتفاع الدخل. ففي

الشكل ٥-٢: حصة العمالة والانتاج في الزراعة عبر البلدان، ١٩٨٠

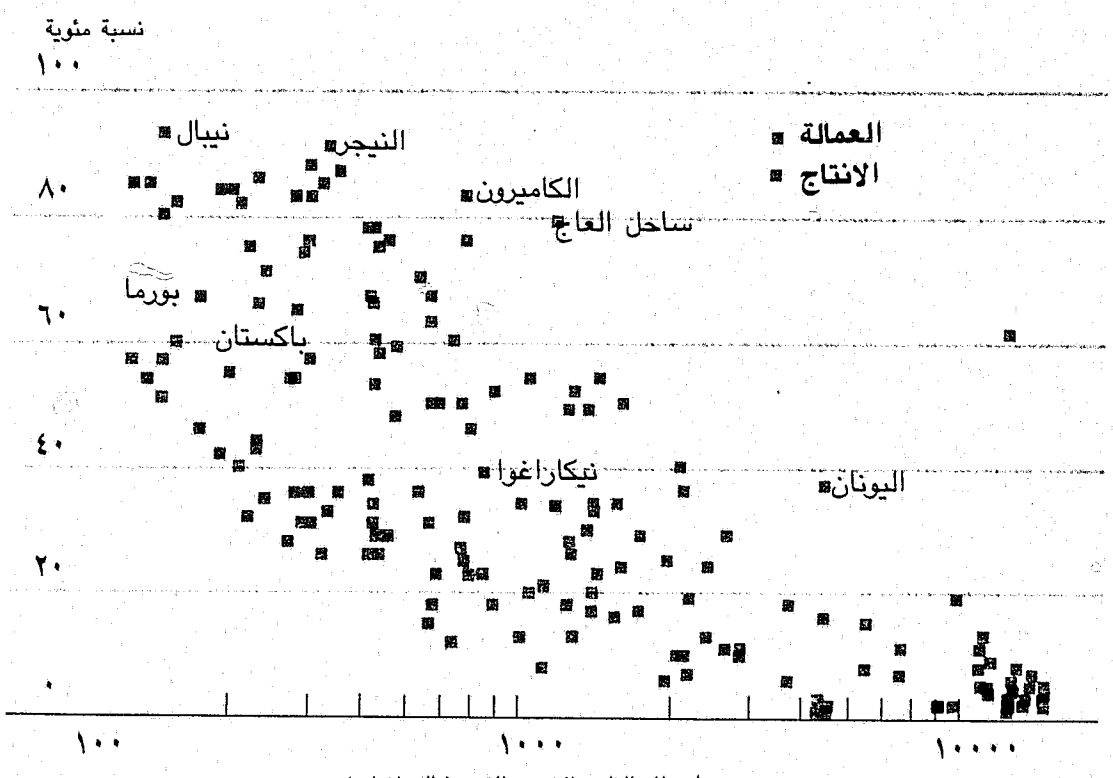

ملحوظة: باستثناء البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع.

الهند مثلاً – حيث يبلغ الدخل بالنسبة للفرد ٢٤٠ دولاراً – تنفق العائلات ما بين ٦٠ الى ٧٠ في المائة من دخلها على الطعام، اما في اقتصاد يبلغ الدخل بالنسبة للفرد فيه ١٠٠٠٠ دولار – مثل كندا – فانها تنفق اقل من ٢٠ في المائة على الطعام، وتستطيع ان تتمتع بقدر اكبر كثيراً من التنوع وبنوعية افضل.

ويلاحظ هذا الاتجاه – الذي يعرف بقانون انجيل – في كل الاقتصادات وهي تنمو. غير ان من الممكن ازالة الحدود التي يفرضها نمو الطلب الداخلي على النمو الزراعي اذا انتشر نمو الدخل بشكل واسع في الاقتصاد واذا صدرت البلدان فائض انتاجها (لكن هذا الخيار ليس متاحاً الا الى حد محدود لأن قانون انجيل يعمل على المستوى العالمي كما يعمل بالنسبة للبلدان المفردة).

وبالنسبة لزراعة المنتجات غير الغذائية تنمو المنافسة من جانب البدائل الصناعية اذ يؤدي الاستثمار والابتكار الى تخفيض اسعار السلع والخدمات الصناعية بالنسبة للمواد الاولية الزراعية، ومن الامثلة الشائعة استخدام الألياف الصناعية محل الالياف الطبيعية (القطن والصوف والجوت) من المنسوجات، وحلول النفط او الفحم محل الخشب، والانتقال من الاخشاب الى الصلب والاسمنت في البناء. غير ان الاستبداد نادراً ما يكون كاملاً، ومن هنا يستمر الطلب على المنتجات الطبيعية عادة في النمو، وعلى المنتخبين لكي يستفيدوا من ذلك ان يركزوا على التسويق فضلاً عن كفاءة الانتاج.

ومع سير التنمية يزداد المزارعون بعداً عن المستهلكين، وتخلي زراعة الكفاف مكانها للانتاج المتجه الى السوق، ويتسع نطاق التسويق المتخصص والنقل والتجهيز والتعبئة. وتنتج هذه الانشطة – في الاقتصادات الصناعية – من القيمة المضافة والعمالة اكثر مما تنتج الزراعة ذاتها. فسعر الاغذية في المزرعة الآن لا يعدو ثلث السعر الذي يدفعه المستهلك.

والقوة الرئيسية الثانية المسؤولة عن التغير الهيكلي في الزراعة هي زيادة الانتاجية الزراعية، التي تحققت بفضل الابتكارات التكنولوجية وتراكم الاستثمار العام والخاص. وتتسع العمالة وتتنوع نتيجة للانخفاض النسبي للقوى العاملة الزراعية. ففي مراحل التنمية الاولى كان الجميع تقريباً يعملون في الزراعة، وغالبية الانشطة التي اصبحت تصنف فيما بعد باعتبارها «صناعية» او «خدمات»، قامت في البداية في احضان الزراعة او على الاقل في المناطق الريفية – صناعة المنسوجات والأثاث والأدوات، بناء المساكن وغيرها من المباني، النقل، التجهيز والتسويق، التعليم، الطب الانشطة الاجتماعية والثقافية. ومع تقدم التنمية تتمايز هذه الانشطة وتنفصل عن الزراعة حتى لا يبقى سوى قلب وظيفة الانتاج الزراعي. وبالرغم من ان بعض الانشطة غير الزراعية ما زالت تجري في المناطق الريفية فان الصناعة والخدمات الحديثة تتيح فرصاً جديدة مختلفة كيفيا، يتطلب الكثير منها مهارات وتعليماً عالياً نسبياً، واذا كانت هذه العملية من افضل مزايا النمو فانها في ذات الوقت كثر صعوبة في معالجتها من الزاوية البشرية (انظر الفصل السابع).

وانتقال العمل من الزراعة (حيث كمية رأس المال بالنسبة للعامل ومتوسط الانتاجية منخفضان نسبياً) الى الصناعة والخدمات (حيث رأس المال بالنسبة للعامل ومتوسط الانتاجية مرتفعان نسبياً) هو مفتاح زيادة الدخول والناتج، فمتوسط انتاجية العمل الاعلى نسبياً في الاقتصاد غير الزراعي ينعكس في فوارق في الدخل بينه وبين الزراعة، والدخل في الزراعة ادنى منه في المجالات الاخرى في اغلب البلدان، كما يتضح من حقيقة ان نصيب الزراعة في الناتج ادنى باستمرار من نصيبها في العمالة (الشكل رقم ٥ – ٢). ويوفر هذا الفارق في الدخل الحافز لانتقال الناس من الانشطة الزراعية الى الانشطة غير الزراعية في المراكز الحضرية، ولا تتم التسوية التقريبية بين انصبة الزراعة في الناتج وفي العمالة الا في مرحلة متأخرة نسبياً من التنمية.

ويمكن ان تكون عملية التغيير سريعة، جداً من الزاوية التاريخية: ففي اليابان والاجزاء الاقل تطوراً من اوروبا كانت القوى العاملة الزراعية تمثل ما بين ٤٠ الى ٥٠ في المائة من مجموع العمالة حتى عام ١٩٥٠. ولم تعد البلدان المتقدمة تعتمد اعتماداً كبيراً على الزراعة: فهي لا تمثل سوى ٤ في المائة من الناتج و٦ في المائة من العمالة في اقتصادات السوق الصناعية، و١٥ و١٧ في المائة على التوالي في الاقتصادات المخططة. وعلى العكس ما زالت الزراعة في بلدان الدخل المنخفض تمثل ما بين ٣٠ و٥٠ في المائة من الناتج و٧٠ في المائة في المتوسط من العمالة. وحتى في اغلب بلدان الدخل المتوسط توفر الزراعة ما بين ١٠ و٢٠ في المائة من الناتج واكثر من ٤٠ في المائة من العمالة.

وينعكس استمرار اهمية الزراعة في اقتصادات البلدان النامية في الترابط ما بين النمو في الزراعة والنمو في الاقتصاد في مجموعه. فمن بين البلدان التي تجاوزت فيها حصة الزراعة من اجمالي الناتج المحلي ٢٠ في المائة عام ١٩٧٠، تجاوز النمو الزراعي خلال السبعينات ٣٪ سنوياً في ١٧ بلداً من البلدان الثلاثة والعشرين التي تجاوز نمو ناتجها المحلي الاجمالي ٥ في المائة سنوياً (انظر الجدول ٥ – ٢)، وخلال الفترة نفسها حققت ١١ بلداً من السبعة عشر بلداً التي يقل نمو ناتجها المحلي الاجمالي عن ٣ في المائة سنوياً نمواً زراعياً يبلغ ١ في المئة فقط، وكان الفارق بين النمو الزراعي ونمو الناتج المحلي الاجمالي اقل من ٢ في المائة في ١١ بلداً من الخمسة عشر بلداً التي حققت نمواً معتدلاً. وكانت هناك استثناءات بالطبع لكنها استثناءات تثبت القاعدة: فقد كان النمو السريع للناتج المحلي الاجمالي وركود الزراعة سمة لبعض الاقتصادات القائمة على النفط او على المعادن مثل الجزائر والاكوادور

الجدول ٥-٢: نمو الزراعة واجمالي الناتج المحلي خلال السبعينات

النمو الزراعي	نمو اجمالي الناتج المحلي		
	فوق ٥٪	من ٣ الى ٥٪	دون ٣٪
فوق ٣ في المئة	كامرون الصين* كولومبيا غواتيمالا اندونيسيا ساحل العاج كينيا جمهورية كوريا	مالاوي* ماليزيا باراغواي تايلاندا تونس تركيا جمهورية اليمن العربية	بوليفيا بورما* مالي* الصومال* تانزانيا*	ليبيريا نيكاراغوا السينغال
من ١ الى ٣ في المئة	كوستاريكا اكوادور مصر ليزوتو		بنغلادش جمهورية افريقيا الوسطى* السلفادور هايتي* الهندوراس الهند* باكستان* سري لانكا* السودان* فولتا العليا*	بوروندي* سيراليون* الزائير*
دون ١ في المئة	المغرب نيجيريا		توغو*	انغولا* تشاد* الكونغو اثيوبيا* غانا مدغشقر* موريتانيا* موزامبيق* نيبال* النيجر* اوغندا*

* بلدان الدخل المنخفض.
المصدر: مؤشرات التنمية في العالم.

والمكسيك والمغرب ونيجيريا (انظر الاطار رقم ٥ – ٢).

ويوحي التوازن بين النمو الزراعي ونمو الناتج المحلي الاجمالي بان العوامل التي تؤثر على الاداء الزراعي قد تكون مرتبطة بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية على مستوى الاقتصاد باسره. ففي كثير من بلدان الدخل المنخفض حيث تسود الزراعة تعد السياسات والمؤسسات وبرامج الاستثمار الفعالة في الزراعة مرادفاً للادارة الكلية الفعالة. ولا عجب من ذلك حيث ان هنالك روابط نمو هامة بين الزراعة وباقي الاقتصاد. ان توسع الانتاج الزراعي من خلال التحول التكنولوجي والتجارة يخلق طلباً هاماً على انتاجات القطاعات الاخرى وخاصة الاسمة والنقل والخدمات التجارية والبناء. وفي ذات الوقف تشكل اسر المزارعين في كثير من الاحيان السوق الاساسية لتشكيلة واسعة من السلع الاستهلاكية التي تبرز في المراحل الاولى من التنمية الصناعية – كالنسيج والالبسة وانواع الغذاء المحولة والكيروزين والزيوت النباتية والاواني المصنوعة من الالومينيوم واجهزة المذياع والدراجات ومواد البناء من اجل تحسين المنازل. ولا يقل تأثير السياسات الزراعية في اغلب اقتصادات الدخل المتوسط عن ذلك الا بقدر طفيف. وعلى الرغم من تشابه الموارد وتواريخ البلدان فقد زادت الانتاجية الزراعية في الكاميرون وليبيريا في السنوات الاخيرة ضعف زيادتها في البلدين المجاورين غينيا وغانا – كما زادت في تونس وكولومبيا اربعة امثال زيادتها في المغرب وبيرو.

إدارة التنمية الزراعية

سارت عملية التحول سيراً حثيثاً في كثير من بلدان الدخل المنوسط، حيث

انخفض بالفعل اسهام الزراعة في الناتج والعمالة الى مستويات متواضعة، وحيث بدأت القوى العاملة الزراعية تنكمش بالعبارات المطلقة. وفي هذه الظروف تلعب المكننة وغيرها من التقنيات الموفرة للعمل (مثل استخدام مبيدات الحشائش) دوراً رئيسياً في تعزيز النمو الزراعي، وتظهر هنا الحاجة الى التعليم والتدريب لمساعدة الناس على الانتقال الى وظائف صناعية او وظائف خدمات - وخاصة سكان المناطق المتخلفة. ويزداد الناتج الزراعي المتجه الى السوق زيادة كبيرة في بعض اقتصادات الدخل المتوسط المتقدمة، وكثيراً ما يزداد بسرعة تفوق عدة مرات معدل الزيادة الكلية في الزراعة.

ويحتاج ضمان كفاءة النقل والتجهيز والتخزين الى استثمارات كبيرة في شق الطرق واقامة السكك الحديدية والموانىء وغير ذلك من حلقات الربط بسلسلة التسويق. وتنطبق اعتبارات مماثلة على توافر المدخلات الصناعية كالأسمدة الكيميائية في الوقت المناسب وتنوعها وتكلفتها. واخيراً يعتمد المزارعون والتجار بدرجة اكبر على ترتيبات مالية كفوءة (وتزداد تعقداً) لتوفير الائتمان للاستثمار ورأس المال العامل (انظر الفصل السادس). وقد اصبح الفقر في الريف في اقتصادات الدخل المتوسط مشكلة اقل حدة، ومن ثم ايسر في معالجتها. وتزداد اهمية العمالة غير الزراعية في الجماعات الريفية الايسر حالاً، واصبحت الزراعة نفسها مهنة لبعض الوقت بالنسبة للكثيرين. وحيثما تستمر المشكلة يوجه كثير من البلدان الاستثمار نحو الرعاية الصحية والتغذية والهياكل الاساسية في الريف.

وفي حين وسعت بلدان الدخل المتوسط ناتجها الزراعي بنسبة ٣,١ في المائة سنوياً في السبعينات فان بلدان الدخل المنخفض لم تحقق سوى ٢,١ في المائة. ونتيجة لذلك زاد الناتج الزراعي بالنسبة للفرد بنسبة ٠,٧ في المائة سنوياً في بلدان الدخل المتوسط في حين انخفض من الناحية الفعلية بنسبة ٠,٤ في المائة في بلدان الدخل المنخفض، وذلك بسبب الاداء الضعيف لاقتصاديات البلدان الافريقية.

ومن الواضح ان مواجهة تحديات التنمية الزراعية اصعب في البلدان التي ما زالت في مراحل التنمية الاولى، حيث يكون الاقتصاد ذاته اقتصاداً زراعياً الى حد كبير، اذ تحتاج الزراعة الى الدعم والحوافز – لكن عليها ان توفر بنفسها هذا الدعم وهذه الحوافز باعتبارها المصدر الحقيقي الوحيد للدخل والمدخرات والنمو. وفي الوقت نفسه تواجه البلدان اولويات منافسة اخرى تشمل التنمية الصناعية والتنمية الحضرية. وامام هذه الخلفية تكتسب مجموعتان من القضايا السياسية اهمية

الاطار ٥-٢ النفط والزراعة: التجربة النيجيرية

اصبحت صادرات النفط - حوالى مليوني برميل يومياً عام ١٩٨٠ - المصدر الرئيسي للعملة الاجنبية في نيجيريا. الا ان النفط كان بمثابة نعمة ونقمة في آن واحد بالنسبة للزراعة.

في اوائل الستينات، كانت الزراعة في حالة جيدة وكان صغار المزارعين، الذين يشكلون ٧٠ في المئة من القوة العاملة في نيجيريا، يوسعون انتاجهم من الغذاء ومن المحاصيل المدرة للمال. وكانت الصادرات الزراعية تعرف ازدهاراً كبيراً وكان صغار المزارعين ينتجون ٩٠ في المئة منها. فكانت نيجيريا اول مصدر في العالم للفول السوداني، وزيت الفول السوداني، وبذور النخيل، وزيت النخيل، وثاني اكبر مصدري الكاكاو (بعد غانا). وكان الدخل الناتج عن ذلك في القطاع الزراعي يدعم تطور العديد من الصناعات المحلية وصناعات الخدمات ويقدم الجزء الاكبر من العملات الاجنبية اللازمة لبناء الطرق وغيرها من البنى الاساسية.

الا ان التقدم الزراعي توقف فجأة مع موجة ازدهار النفط في منتصف الستينات وعرف اضطرابات اخرى من جراء الحرب الاهلية التي بدأت عام ١٩٦٧ ودامت ثلاث سنوات. لهذه الاسباب لم تستطع الزراعة بعد استعادة صحتها. وقارب النمو الزراعي الصفر لفترة عشرين سنة ما بين ١٩٦٠ و١٩٨٠ رغم ان معدل النمو الاقتصادي العام بلغ ٤,٨ بالمئة سنويا. وقد تضاعفت الواردات الزراعية اربع مرات خلال السبعينات في الوقت الذي انخفضت فيه الصادرات الزراعية الى النصف، حتى اصبحت نيجيريا في نهاية السبعينات من صافي المستوردين للمنتجات الزراعية.

اضعف الدخل النفطي الزراعي بالطرق الآتية:

- ادى الارتفاع الهام في قيمة النايرا (العملة المحلية) والتضخم الداخلي المرتفع الى التقليل من الارباح التي تجنيها الصادرات في الوقت الذي باتت فيه الواردات الغذائية اكثر قدرة على منافسة الانتاج المحلي. كما دفع ارتفاع المداخيل سكان المدن النيجيريين الى تغيير عاداتهم الغذائية في صالح الغذاء المستورد.
- جلب ازدهار المدن الهائل افواجاً عديدة من النيجيريين الشباب الى التوجه نحو المدن. ونظراً للنمو السريع للقوة العاملة بصورة عامة قد لا يكون عدد العاملين في الزراعة قد انخفض بالأرقام المطلقة الا ان معدل الزيادة كان بطيئا جدا كما ارتفعت نسبة المسنين بين العاملين في الزراعة الى حد كبير.
- ان الجهود الكبيرة التي بذلت بغية دعم الزراعة عن طريق الاستثمار العام ونماذج التنمية الجديدة قد اعاقها الى حد كبير الافتقار الى اليد العاملة المدرّبة والمتمتعة بالخبرة الكافية، التي اجتذبتها قطاعات اخرى اكثر ازدهاراً.

من الواضح ان النفط يقدم فرصة اساسية للاسراع في عملية التحول الهيكلي. الا انه يمكن استخلاص العبرة من التجربة النيجيرية لتستفيد منها بلدان اخرى قد يلعب النفط في اقتصادها دوراً هاماً. ينبغي استخدام عائدات النفط لدعم عملية تحول فعالة. ويعني ذلك ان تولى عناية كبيرة للقيود التي تفرضها القوة العاملة، وان يشدد الانضباط المالي للقطاع العام وان يدار تأثير النفط على سعر الصرف بدقة. وينبغي كذلك تركيز الاستثمار على توسيع قدرة الاقتصاد على الاستيعاب، وان يركز خاصة على القضاء على نقاط الاختناق في النقل والكهرباء، وغيرهما من قطاعات البنى الاساسية. لا بد من توسيع الانفاق على التعليم والتدريب بغية الاستجابة لما يحتاج اليه من موارد بشرية اقتصاد اكثر تقدماً وتنوعاً في عهد ما بعد النفط.

خاصة، واولى هاتين المجموعتين داخلية وهي: اي حوافز ينبغي ان تقدم للمزارعين وكيف ينبغي ان تتغير مع مضي الزمن؟ وثانيتهما دولية هي: كيف يمكن لحكومات البلدان المتقدمة ان تساعد التقدم الزراعي في البلدان النامية؟

وكثيراً ما تكون الأسعار النسبية وغيرها من الحوافز متحيزة ضد المزارع في البلدان النامية. فأسعار الصرف المبالغ فيها. والضرائب على الصادرات الزراعية، والحماية الشديدة للصناعة الوليدة، ووكالات التجهيز والتسويق شبه العامة غير الكفوءة – كل هذه العوامل تسهم في هذا التحيز. ويناقش الاطار رقم ٥ – ٤ بعض القضايا التي تثيرها محاولة قياس آثار هذه العوامل.

وقد عاقت الاسعار المنخفضة نسبياً التي يتلقاها المزارعون النمو في كثير من البلدان النامية بشكل خطير، وحيثما لم تبقَ الاسعار منخفضة بشكل مصطنع، وكانت الظروف الاخرى مؤاتية للنمو، استجاب المزارعون بزيادة الناتج. وقد لوحظت استجابة المزارعين للحوافز – على عكس النظرة العتيقة الخاطئة القائلة ان الفلاحين يتمسكون بالطرق التقليدية – في مجتمعات متنوعة في نظمها الاجتماعية، وفي مستويات تنميتها (انظر الاطار رقم ٥ – ٣).

غير ان تحديد الأسعار ليس وحده التفسير الكامل للأداء الزراعي، ولا هو المفتاح الوحيد للتقدم. فهناك مجالات هامة أخرى لسياسة الحكومة:

● **المزايا المقارنة**. شجعت كثير من البلدان تقليدياً التخصص في الزراعة لاستغلال المزايا المقارنة التي توفرها لها الطبيعة. وفي السنوات الاخيرة حققت بلدان مثل ساحل العاج وماليزيا والفلبين نمواً زراعياً سريعاً بتشجيع محاصيل التصدير مع توسيع الناتج الغذائي كذلك. تتجلى اهمية التجارة بالنسبة للنمو الزراعي في البلدان النامية من خلال معرفة حصة الانتاج الزراعي التي يتم تصديرها. وانطلاقاً من بيانات منظمة الاغذية والزراعة المتعلقة بالانتاج لعام ١٩٧٩ (انظر الجدول ٥ – ١) بلغت صادرات عشرة بلدان من اصل تسعين بلداً نامياً ٥٠ في المئة او اكثر من مجموع الانتاج الزراعي، وبلغت اكثر من ٢٠ في المئة في ثلاثين منها، وبلغت اكثر من ١٠ في المئة في خمسين منها. ومن بين الدول التي تصدر اكثر من نصف انتاجها الزراعي الكلي تحتل الاردن وموريسيوس وماليزيا وبلدان امريكا الوسطى والكاريبي مكانة مرموقة. وحوالى نصف البلدان التي تصدر ما بين نصف وثلث انتاجها الكلي تنتمي الى افريقيا جنوب الصحراء. ويشكل سوق التصدير

الاطار ٥–٣ تحسين الحوافز في الزراعة الصينية

بدأت السياسات الزراعية في الصين تتغير عام ١٩٧٧، باعتبار هذا التغير جزءا من تحول عام نحو مزيد من المرونة. فقد ادخلت المرونة على نظام صارم لتخطيط الانتاج في زراعة جماعية وتم تشجيع الزراعة العائلية وغيرها من الانشطة الزراعية الخاصة. ما زال هذا المنهج يحدد اهدافاً محلية للمبيعات بالنسبة للمحاصيل الرئيسية الا انه يمنح فرق الانتاج مجال تصرف اوسع في اتخاذ القرارات حول المحصول والارض واستخدام المدخلات. ان عدم انتظام الاسواق المحلية يؤدي الى تشجيع البيع او التبادل الخاص للمنتوجات.

وقد تمت زيادة الحوافز الرامية الى النهوض بانتاج السلع الاساسية ذات الاولوية. وقد تم رفع اسعار الشراء التي تحددها الدولة بعشرين الى ثلاثين في المئة ما بين ١٩٧٧ و١٩٧٩ اضافة الى ما سبق يشجع المزارعون على بيع المحاصيل والمنتجات الحيوانية الى الوكالات الحكومية، من خلال حق الحصول على تخصيصات معينة من البذور والمخصبات (بأسعار مؤاتية نسبيا) مع اجراءات بيع طبيعية. ويشجع الانتاج الاضافي بصورة خاصة: ان المبيعات من الحبوب التي تفوق الحصة المحددة تجني علاوة قدرها ٥٠ في المئة تضاف الى الاسعار الاساسية.

وقد ارتفعت الحوافز كذلك داخل تعاونيات الانتاج. كما يشمل التغير تحسينات ادخلت على انظمة «موقع العمل» اي ان ما يتلقاه العمال كحصة اساسية قد قل، وزاد ما يتلقونه كعائد لكمية ونوعية العمل الذي بذله الفرد. وتشجع الان اشكال مختلفة لترتيبات تعاقدية تدير بموجبها مجموعات صغيرة من العمال الاراضي وغيرها من الممتلكات الجماعية على اساس عقد يبرم مع فريق الانتاج، وتمنح علاوات اذا ما تجاوزت معايير الاداء المحددة.

وبالرغم من انه سابق لأوانه الآن تقييم تأثير هذه التغييرات في المدى الطويل، فانها قد ادت الى انتعاش سريع وكبير في الانتاج الزراعي.

● وصل متوسط نمو الناتج ما بين ١٩٧٧ و١٩٨٠ الى ما يقارب ٧ في المئة سنويا.

● ارتفع الناتج من الحبوب الغذائية بنحو ٣٧ مليون طن، وبنسبة نمو قريبة من ٥ في المئة سنويا، ولو ان الظروف المناخية السيئة تسببت في عامي ١٩٧٧ و١٩٨٠ بوجه خاص في محاصيل قمح ضئيلة.

● والاجدر بالملاحظة الزيادة التي طرأت على المحاصيل الرئيسية الاخرى. فقد زاد الانتاج من القطن بثلاثة وعشرين في المئة في ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ وزاد الانتاج من البذور الزيتية باثنين وتسعين في المئة من ١٩٧٧ الى ١٩٨٠. وفي الحالتين توسعت المساحة المزروعة بشكل ملحوظ وارتفعت الغلة. وسجلت كذلك زيادات كبيرة بالنسبة للسكر، وتربية دود القز والجوتة. وتؤكد الدلائل ان هذه الزيادات تعكس تحولات هامة في انماط زراعة المحاصيل على اساس تخصص المناطق والميزات المحلية المقارنة.

● ارتفع انتاج اللحوم (ومعظمه من الخنزير) بأكثر من ٥٠ في المئة خلال السنوات الثلاث الماضية، ويعتبر ذلك استجابة لتحسين اسعار المنتجين وللسياسات التي تمنح منتجي الماشية مزيداً من الحرية في استخدام الحبوب لتغذية الحيوانات.

ولم يتوقع المخططون الصينيون مثل هذه الاستجابة الكبيرة. ولم يكيفوا اسعار البيع للمستهلك بالنسبة لأهم السلع. لهذا السبب فان المساعدات التي تشكل بنداً هاماً من الميزانية قد ارتفعت فجأة الى نحو ٥ مليارات في السنة.

الاطار ٥-٤ الحماية الاسمية وتقدير قيمة العملات الاجنبية

يعتبر تحديد الحوافز والمتطلبات التي يواجهها المزارعون في بلدان مختلفة علماً صعباً. وتشير الاجراءات الحمائية الواردة في الشكل الى المقارنة بين الاسعار المحلية التي تدفع للمزارعين والاسعار التي كان في امكانهم توقعها لو ان البلد المعني كان يمارس تجارة حرة في السوق العالمي. وينبغي عدم اعطاء اهمية مبالغة للبيانات المتعلقة بالمحاصيل او البلدان المفردة لأنه قد تطرأ عليها تغييرات كبيرة من سنة لأخرى. الا ان البيانات تؤكد المستوى المرتفع الذي بلغته الحماية في العديد من البلدان المتقدمة، حيث ترتفع كثير من اسعار المنتجين بـ ٥٠ الى ١٠٠ في المئة عن مستوياتها في الأسواق العالمية ويحصل نقيض ذلك في البلدان النامية حيث تكون الاسعار غالبا دون مستوى السوق العالمي الى حد كبير.

وتأخذ معاملات الحماية الاسمية بالاعتبار التعريفات والحصص. والحواجز غير المرتبطة بالتعريفات التي تحمي المزارعين وكذلك تأثير رسوم التصدير او تقييداته التي تفرض ضغوطا على المزارعين. كما تتوقف الحماية كذلك على معدل سعر الصرف في البلد وهو عنصر تؤثر عليه السياسات. فعلى

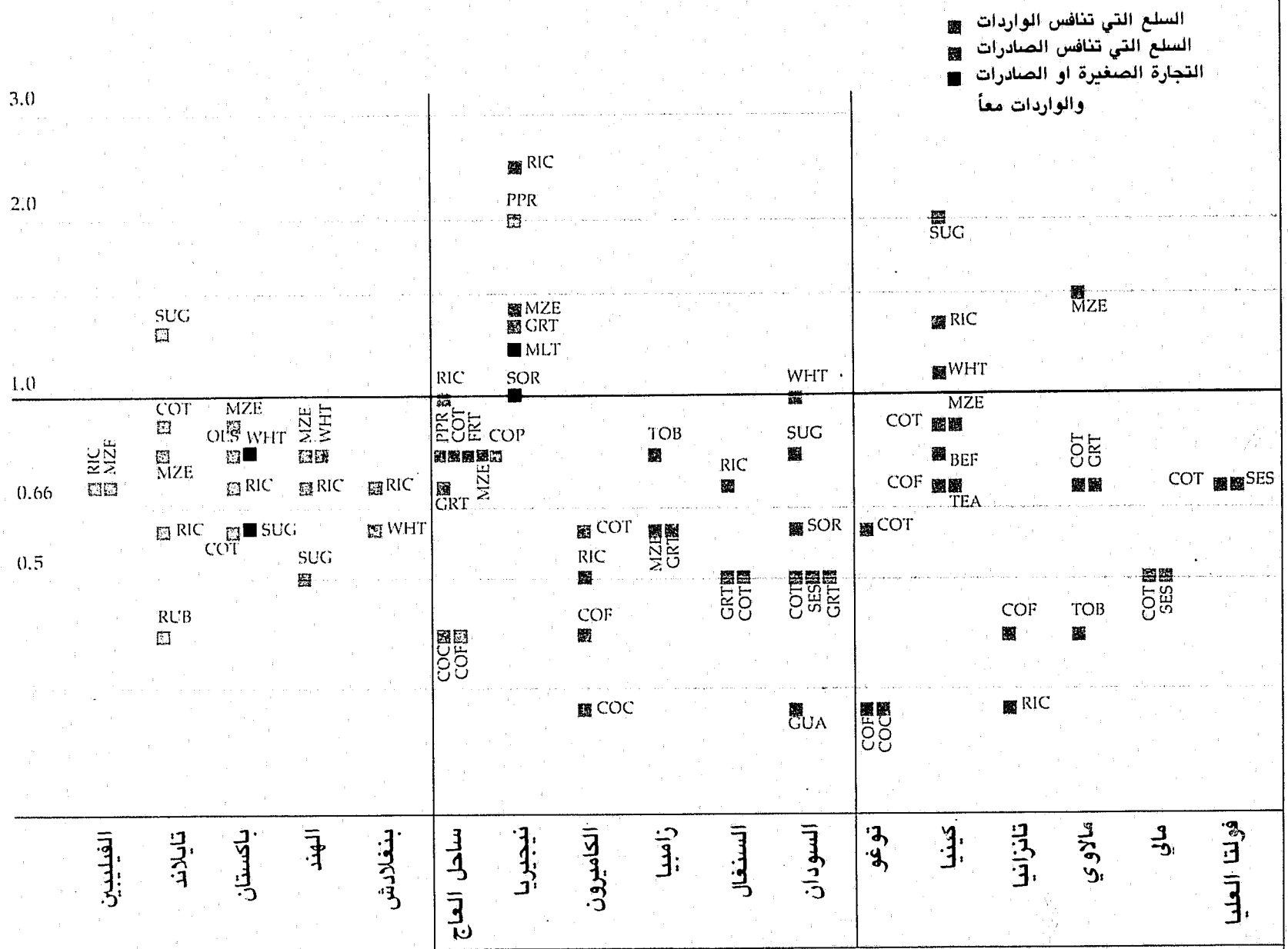

بالنسبة للبلدان الداخلة في هاتين الفئتين عاملاً محدداً هاماً للنمو الزراعي. وبما ان هذه البلدان غالباً ما تكون بلداناً يهيمن فيها القطاع الزراعي، تصبح الصادرات الزراعية عاملاً هاماً ايضاً بالنسبة لنموها الاقتصادي العام.

ويعتبر التصدير عملاً مربحاً ولكن ايضاً محاطاً بالمخاطر. فبين ١٩٦١ و١٩٧٨ فقد المنتجون الافريقيون للكاكاو حصة من السوق لصالح اميركا اللاتينية، وقضى التنافس مع المصدرين الافريقيين والصينيين على هيمنة جنوب آسيا في مجال الشاي اذ هبطت من ٨٠ الى ٥٠ في المائة من الصادرات العالمية، اما منتجو القهوة في اميركا اللاتينية فلم يوردوا الا ٥١ في المئة من السوق عام ١٩٧٨، مقابل ٦٢ في المئة عام ١٩٦١، واخيرا فان جزر الكاريبي الصغيرة

سبيل المثال، تقلل جباية الصناعات المحلية من الواردات الصناعية بحيث تنخفض دون المستوى الذي يمكن الوصول اليه في سوق غير محمية. عندها يواجه المصدرون الزراعيون صعوبات اكبر في منافسة السوق العالمية بأن تكاليفهم ترتفع بالعملة المحلية وان ايرادات صادراتهم بالدولارات تعادل قدراً اقل من العملة المحلية. وقد تم تكييف معاملات الحماية الاسمية الواردة في الشكل مع الاعتبارات المتعلقة بزيادة او انخفاض سعر الصرف.

ولم تكيف المعاملات هذه بعنصر هام آخر، الا وهو الحماية التي تمنح للمدخلات القابلة للتجارة والتي تدخل في الصناعة، وخاصة منها المخصبات والآلات. ويصعب في الواقع احتساب معاملات الحماية الفعلية هذه لأن البيانات المتعلقة بالمدخلات الزراعية غير محددة الا ان الابحاث التي تجرى في البنك الدولي وفي هيئات اخرى تشير الى ان مستوى المدخلات القابلة للتجارة في الناتج الزراعي منخفض نسبيا في البلدان النامية بحيث تغدو النتائج النوعية لمعاملات الحماية الاسمية ومعاملات الحماية الفعلية متشابهة.

معاملات الحماية الزراعية المعدلة بالقيمة الاسمية، حسب البلدان، اواخر السبعينات

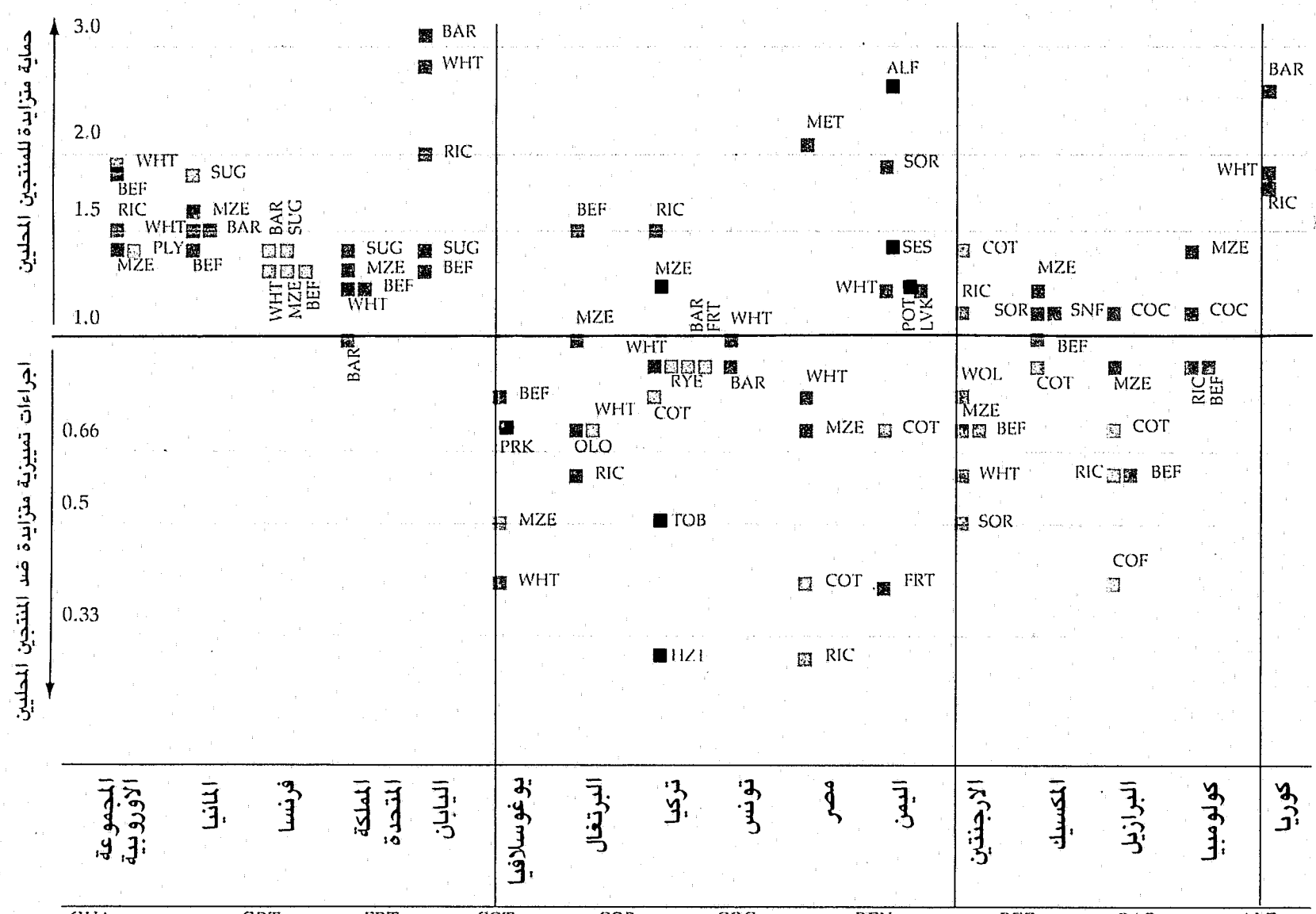

ملحوظة ALF تعني الحلفا. BAR تعني الشعير. BEF تعني لحم الضان. BEN تعني الفاصوليا. COC تعني الكاكاو. COP تعني الكوبرا. COT تعني القطن. FRT تعني الفاكهة. GRT تعني الفول السوداني. GUA تعني الصمغ العربي. HZT تعني البندق. LVK تعني الماشية. MET تعني اللحوم. ML تعني الدخن. MZE تعني الذرة. OLO تعني زيت الزيتون. OLS تعني البذور الزيتية. PLY تعني الدواجن. POT تعني البطاطس. PPR تعني منتجات النخيل. PRK تعني لحم الخنزير. RIC تعني الارز. RUB تعني المطاط. RYE تعني الجاودار. SES تعني السمسم. SNF تعني دوار الشمس. SOR تعني الذرة البيضاء. SUC تعني قصب السكر. TOB تعني التبغ. WHT تعني القمح. WOL تعني الصوف.

المنتجة للسكر لم تستطع ان توسع صادراتها لتشمل اسواقا جديدة وخسرت بعض مواقعها لصالح المنتجين في شرقي آسيا واميركا اللاتينية. ويتضمن التخصص استثمارا كبيرا وحرصا على البحث. وتعد صادرات البرازيل من فول الصويا مثالا حديثا بارزا لاستغلال هذه الميزة المقارنة في انتاج محصول كان يزرع في البلاد اصلا (انظر الاطار رقم ٥ ٥). الا ان هنالك صعوبات اكبر تعترض البلدان الشديدة الفقر – على سبيل المثال بوروندي وغامبيا وغينيا واوغاندا – التي تفتقر الى امكانيات البحث والتي تعتمد اعتمادا شبه كلي على تصدير محصولها من منتوج واحد او عدد قليل من المنتوجات الاستوائية (٧٥ الى ٩٥ في المئة من عملتها الصعبة). ولا بد من بذل جهود

جبارة بغية تحقيق استقرار اكبر وتنويع اوسع في الاقتصاديات التي تحتل فيها الزراعة مكاناً كبيراً، بما في ذلك دعم من الاسرة الدولية لمساعدتها على القيام بهذه المهمة الصعبة.

● **التقدم التكنولوجي**. كان البحث الزراعي المتصل باحتياجات البلدان النامية قاصراً في الماضي على محاصيل التصدير المدارية الى حد كبير. وقد مر بعضها – مثل قصب السكر – بعدة ثورات خضراء اثناء القرن الماضي، غير ان البحوث لم تصبح حاسمة بشكل عام الا في الازمنة الحديثة، وقد طبقت وحققت آثاراً كبيرة في بلدان مثل الصين والهند واندونيسيا والفلبين، وما زالت هناك حاجة الى الكثير بالنسبة للمحاصيل التي تنمو في المناطق المجدبة والمحاصيل البعلية السنوية عموماً (انظر الفصل السادس). وبالرغم من ان البحوث من ارخص الاستثمارات التي يمكن ان تقوم بها الحكومات فان توجيهها يحتاج الى اناس ذوي مهارات عالية. وقد لعبت المساعدات الخارجية دوراً رئيسياً في هذا المجال، وخاصة عن طريق اقامة المراكز الدولية للبحوث الزراعية، وعن طريق تحويل جهود البحث القومية في البلدان الفقيرة وتزويدها بالعاملين في البداية.

● **تعبئة الموارد الريفية**. يعد توفير الدوافع وتنظيم الجماعات الزراعية للمساعدة في الاعمال الجماعية والهياكل الاساسية امراً مرغوباً للغاية وان لم يكن يمارس كثيراً بانتظام. والصين هي المثال البارز لما يمكن القيام به لتحسين الطرق والاراضي والري عن طريق جهود الجماعات المحلية التي تستخدم قليلاً من الاموال العامة. فهناك، وفي بعض البلدان الاخرى، كان اصلاح الاراضي حافزاً مبكراً للعمل المشترك. وليس هذا بالامر الذي يثير الدهشة، لأن العمل الجماعي والمنفعة الفردية يرتبطان ارتباطاً أوثق واكثر مباشرة حين تصبح حيازات الاراضي وغيرها من الاصول اكثر قرباً من المساواة. والعمل هو المصدر المتاح الاوفر والاقل تكلفة في بلدان الدخل المنخفض، في حين يكون رأس المال نادراً ومكلفاً. ويعد استخدام القوى العاملة الريفية لتحسين الهياكل الاساسية وسيلة هامة لتحويل العمل الى رأسمال. وكثيراً ما تكون الادارة هي القيد الرئيسي (انظر الفصل السابع).

● **استثمار القطاع العام ودعمه**. تجتذب الزراعة نصيباً صغيراً من نفقات الحكومة الى حد يثير الدهشة – ما بين ٥ في المائة و١٠ في المائة في اغلب ميزانيات الحكومات المركزية في البلدان النامية. وبالرغم من ذلك فان مصروفات القطاع العام في الاختناقات الحاسمة ساعدت على تنشيط النمو وتعزيزه بتطوير الري الواسع والبحوث والهياكل الاساسية الريفية. وكان هذا النهج مفيداً بوجه خاص في المجالات التي توجد فيها بالفعل امكانية النمو السريع، وكثيراً ما تجمع البرامج الخاصة عدة عناصر في حزمة

الاطار ٥-٥ السويا البرازيلية: خلق ميزة مقارنة

يعتبر توسع البرازيل في انتاج السويا قصة نجاح زراعي شيقة. قبل عام ١٩٦٠ لم يكن الانتاج يستحق الذكر، الا انه في نهاية السبعينات باتت قيمته تفوق قيمة المحصول من القهوة التي كانت المحصول الرئيسي للبرازيل واصبحت زراعتها تغطي ١٧ في المئة من المساحة المزروعة، وتشكل ١٤ في المئة من الانتاج العالمي للسويا. خلال هذه الفترة ارتفع انتاج البرازيل من السويا بنسبة ٢٧ في المئة سنويا. ويعود هذا الارتفاع خلال الستينات الى توسيع المساحة المزروعة وخلال السبعينات الى تحسين العائد بنسبة ٢ في المئة سنويا. ارتفعت صادرات البرازيل من السويا ومنتجات السويا (الزيت والدقيق والعجين) من ٥٣ مليون دولار عام ١٩٦٩ الى ٢,٣ مليار دولار عام ١٩٨٠، اي بنسبة جديرة بالاعجاب قدرها ٤٢ في المئة سنويا. ويشكل السويا اكثر من ١٠ في المئة من الصادرات السنوية البرازيلية. وبما ان الزيوت النباتية المستوردة استبدلت بزيت السويا، ارتفع الاستهلاك الداخلي بنحو ٢٨ في المئة سنويا خلال السبعينات، كما زاد الطلب على دقيق السويا وخاصة لتغذية الدواجن.

وهناك عدة عوامل ساعدت على دفع هذا النمو الباهر:

● التوسع السريع في الطلب العالمي على البروتينات لغذاء الانسان والحيوان، وركود الانتاج في المصادر الاخرى للبروتينات (كالشوفة او سمك الصبر المنتج في البيرو)، وقدوم السويا البرازيلية الى الاسواق خلال فصل الشتاء في الولايات المتحدة، اي في الوقت الذي يكون فيه المخزون العالمي في موسم الانخفاض، وكذلك الحظر الاميركي على الصادرات من السويا عام ١٩٧٣ (الأمر الذي دفع المستوردين اليابانيين الى ايجاد مصادر بديلة).

● يقوم المزارعون عادة بزرع محصولين، السويا في الصيف والقمح في الشتاء. ولذا اتاح ظهور انواع جديدة من القمح، تنضج بسرعة، توسيع الرقعة المزروعة بالمحصولين لتشمل مناطق اخرى. اما اساليب الزراعة للمحصولين فهي متشابهة مما جعل زراعة السويا تستفيد من الدعم الرامي الى زيادة انتاج القمح (مثلا التوسع على خمس مراحل للائتمانات الرامية الى دعم الزراعة خلال السبعينات، وخصصت ٢٠ في المئة منها للسويا).

● وشكلت الابحاث عاملا حاسماً. فقد استقدم اكثر من ٦٠ نوعاً من السويا من الولايات المتحدة خلال الستينات بغية تطوير الانواع المحلية في اطار المركز الوطني لأبحاث السويا. ومن مجموع الثمانية والاربعين نوعاً التي وزعت على المزارعين البرازيليين في نهاية السبعينات، كان ستة وعشرون منها قد طورت في البرازيل. ومن المقدر حسب مؤسسة الابحاث الزراعية البرازيلية ان ثلثي تحسين العائد يعودان الى تحسينات مستمدة من علم الوراثة اما الثلث الاخير فيعود الى تحسين ممارسات ادارة التربة ـ كاستخدام ملائم للمخصبات، والتصحيحات، واستخدام الباكتيريا المثبتة للآزوت، واستخدام مبيدات الاعشاب الضارة ـ وينجم التحسين ايضا من ابحاث مكثفة ومستمرة ويشهد تماشي النمو في العائد الزراعي مع الزيادات التي انجزت في مراكز الابحاث بأن نتائج الابحاث نشرت بصورة ناجحة وان المزارعين قد تبنوها.

الاطار ٥-٦ القطاع الخاص يكمل القطاع العام: تجربة البنغلادش

في منتصف السبعينات قدّر المخططون في بنغلادش انه لا بد من توسيع استعمال المخصبات بنسبة ١٥ في المئة سنويا لبلوغ الهدف المحدد للنمو الزراعي اي بمعدل ٤ في المئة سنويا. وكانت مؤسسة التنمية الزراعية لبنغلادش آنذاك، مؤسسة عامة تتبع وزارة الزراعة، وتعالج كل ما يتعلق بتسويق التوريدات الى المزارعين وكذلك امدادهم بالمخصبات وكانت قد قامت بعمل مفيد الا ان التقييدات بدأت تفعل فعلها.

عام ١٩٧٨، قامت المؤسسة بوضع «نظام التسويق الجديد» بغية التقليل من القيود المفروضة على المتاجرين من القطاع الخاص وبغية التوصل بذلك الى نظام اكثر انفتاحا لتوزيع المخصبات تنسحب بموجبه المؤسسة تدريجيا من عملية بيع المخصبات بالتجزئة وتقتصر على البيع بالجملة الى بائعين يعتبرون «نقاط توزيع اولية»، الا في المناطق النائية. ويسمح للتعاونيات والتجار من القطاع الخاص بشراء الاسمدة والمخصبات من كل مخازن المؤسسة. وترفع القيود عن الحركة الخاصة للمخصبات باستثناء منطقة الحدود.

وبفضل معونة ثنائية حصلت عليها من الولايات المتحدة، بدأت المؤسسة تطبيق هذا النظام الجديد للتسويق في قطاع شيتاغونغ الذي يغطي ربع مساحة البلد ويشكل ثلث مجموع استهلاك المخصبات. وادى ذلك الى زيادة هامش الارباح للتجار الرسميين وسمح للمزارعين بشراء ما يلزمهم من اي تاجر، واصبح امتهان التجارة اسهل كما طور نظام ائتمان لتجار القطاع الخاص لدى المصارف التجارية. ووصفت المؤسسة نظام اشراف على نظام التسويق الجديد واتخذت اجراءات بغية التقليل من مشاكل النقل الداخلي والتخزين.

عرف النظام الجديد للتسويق نجاحا معقولا. وزادت المبيعات من المخصبات وأُخرِجَ خمسة واربعون مخزناً حكومياً لادارة الاعمال، ولم يحافظ على النشاط الحكومي في هذا المجال الا في المناطق النائية التي لا تجتذب بائعي الجملة. وانخفضت اسعار التجزئة دون الاسعار الرسمية حول نقاط التوزيع الاولية. وبرهن بائعو الجملة الجدد للمخصبات عن انهم قادرون على نقل المخصبات من مناطق الفائض الى مناطق العجز لبيعها الى بائعي التجزئة او المزارعين، وذلك بصورة غير مكلفة وفعالة.

ثم اعتمد نظام التسويق الجديد، انطلاقا من هذه التجربة النموذجية، في سائر انحاء البلد. وشملت الانجازات الرئيسية للنظام في منتصف الستينات ما يلي:

- انخفضت نقاط بيع المخصبات التابعة للمؤسسة من ٥٥ الى ٦٠ في المئة، واغلق حوالى ١٣٠ مخزناً حكومياً.
- زادت امكانية توصل المزارعين الى نقاط بيع المخصبات بشكل كبير في قطاع شيتاغونغ.
- انخفض السعر الذي يدفعه المزارعون مقابل المخصبات بفضل نظام التسويق الجديد.
- ظهرت طبقة جديدة من الملتزمين.

وكانت نتائج البرنامج ايجابية بصورة شبه تامة. فان نظام التوزيع الخاص اكثر مرونة ومن شأنه ان يزود المزارعين بما يحتاجون اليه بتكلفة اقل ويمكن ان ينصرف العاملون والاداريون في المؤسسة الى مهام اخرى. وقد خفضت الى حد كبير تكلفة تشييد هياكل التخزين والتسويق وصيانتها وباتت الحكومة تتعاون بشكل اكثر فعالية مع القطاع الخاص في مجالات اخرى.

الجدول ٥-٣ المساعدة الرسمية (التزامات) للزراعة، ١٩٧٣-١٩٨٠

(بملايين الدولارات، اسعار ١٩٧٩)

البند	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
المساعدة الرسمية للتنمية، لجنة المساعدة للتنمية[1]	١٥٩٤	٢٨١٩	٢٣٥٩	٢٢٤٦	٣٢٧٩	٣٦٣٣	٤٣٠٤	٣٧٧٣
الوكالات المتعددة الاطراف	١٥٣٣	١٨٣٣	١٥٣٠	١٨١٤	٢١٣٩	٢٧٦١	٢٥٠٣	٢٩٦٩
الاوبيك (الثنائية الاطراف والمتعددة الاطراف)	٦٩	٢١٨	٦٤٠	٣٧٨	٤٦١	٣٠٧	٢٤٣	١٧٩
مجموع المساعدة الرسمية للتنمية	٣١٩٦	٤٨٧٠	٤٥٢٩	٤٤٣٨	٥٨٧٩	٦٧٠١	٧٠٥٠	٦٩٢١
النسبة المئوية للتغيّر	..	+ ٨٢	- ٦	- ٢	+ ٢٢	+ ١٤	+ ٥	- ٢
تدفقات رسمية اخرى، لجنة المساعدة للتنمية[1]	٣٥١	٢٧٥	١٣٧	٣٩٥	١٥٩	٤٠٣	٣٢٩	٢٢٢
وكالات متعددة الاطراف	٩٠٢	١٦١٠	٢٩٤٤	٢١٥٠	٢٨١٦	٣٢٧٥	٢٣١٩	٢٦٢١
الاوبيك (الثنائية الاطراف والمتعددة الاطراف)	٦٣	٩٠	٣٣٣	٢٢١	٨٠	٤٩	٩٩	٤٨
مجموع التدفقات الرسمية الاخرى	١٣١٦	١٩٧٥	٣٤١٤	٢٧٦٦	٣٠٥٥	٣٧٢٧	٢٧٤٧	٢٨٩١
النسبة المئوية للتغيّر	..	+ ٥٠	+ ٦٠	- ١٩	+ ١٠	+ ٢٢	- ٢٦	+ ٥
المجموع العام (كافة الواهبين)	٤٥١٢	٦٨٤٥	٧٩٤٣	٧٢٠٤	٨٩٣٤	١٠٤٢٨	٩٧٩٧	٩٨١٢
النسبة المئوية للتغيّر	..	+ ٦٢	+ ١٦	- ٩	+ ٢٤	+ ١٧	- ٦	(.)

المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

١ ـ بما فيها بلدان السوق الاوروبية المشتركة

تنمية واحدة. وفي بعض البلدان - مثل اندونيسيا وجمهورية كوريا - استخدمت المعونات للأسمدة في تشجيع النمو. ولا ينبغي لفعالية هذه التقنيات ان تخفي حقيقة انها قد تكون مرتفعة التكلفة جداً وقد يكون من الصعب الغاؤها بعد ان تحقق غايتها.

غير ان تدخل القطاع العام كان في غير صالح الانتاج في بعض الحالات، والامثلة وفيرة على عدم فعالية المنظمات شبه العامة المشتركة في تسويق المنتجات الزراعية وتوفير المدخلات. وقد اتخذت بعض الحكومات خطوات جريئة لتحسين كفاءة نظم التوزيع بفتح القطاع امام التعاونيات والتجار الخاصين (انظر

الاطار رقم ٥ – ٦).

● **رأس المال الاجنبي**. كان جانب كبير من التنمية الزراعية المبكرة في الارجنتين والبرازيل وماليزيا وشرق افريقيا وغربها على سبيل المثال قائماً الى حد كبير على الاستثمار الخاص، الذي كثيراً ما تضمن ادارة ورقابة اجنبيتين. وما زالت للاستثمارات والقروض الاجنبية الخاصة اهميتها في بعض اقتصادات الدخل المتوسط. اما في اقتصادات الدخل المنخفض فان قدراً قليلاً من الاستثمار والقروض الخارجية الخاصة قد اتجه الى الزراعة، وبدلا من ذلك اصبحت المعونة الاجنبية المصدر الخارجي الرئيسي للعملات الاجنبية والدعم التقني، وخاصة بعد عام ١٩٧٣ (انظر الجدول ٥ – ٣).

وفي منتصف الستينات، وفي حين كان ريع مساعدات التنمية الرسمية من المعونة الغذائية (١,٤ مليار دولار من ٥,٩ مليارات دولار) كانت مساعدة المشاريع والمساعدة التقنية للبرامج الزراعية صغيرة، وادت ازمة الاغذية في بداية السبعينات، مقترنة بتزايد ادراك ان الفقر وسوء التغذية مشكلتان لاحقتان في انحاء واسعة من العالم – الى تحول رئيسي نحو الزراعة، وزادت تدفقات مساعدات التنمية الرسمية وغيرها من المساعدات الرسمية للزراعة اكثر من مرتين بالقيمة الحقيقية فيما بين ١٩٧٣ و١٩٨٠. وارتفع نصيب الزراعة والتنمية الريفية في قروض المؤسسات متعددة الاطراف الى ما يقرب من ٣٠ في المائة.

ويختلف نصيب المعونة في الاستثمار الزراعي اختلافاً واسعاً من بلد الى بلد. ففي الصين، وهي اكبر البلدان على الاطلاق، كانت المعونة الخارجية شبه منعدمة خلال الخمس والعشرين سنة الماضية. وكذلك في الهند ولو انها تسلمت مبالغ هامة في شكل مساعدات فان هذه المساعدات لا تمثل الا ما بين ٣ و٥٪ من مجموع ما ينفق على الزراعة. ويتركز استخدامها على مجالات مختارة مثل الري، وتتحدد فعاليتها الى حد كبير بالاستثمار الزراعي الكلي، وفي المناطق الاخرى، وخاصة في افقر البلدان الافريقية، تمثل المعونة ٢٠ في المائة من الاستثمار العام في الزراعة. وهنا ايضاً تظل فعالية المعونة متوقفة على اهتمام الحكومة بالزراعة وحرصها عليها.

وليست الحاجة الى تغيرات السياسة والاستثمار واحدة بين البلدان النامية، فقد حقق الكثير منها نجاحاً كبيراً في ادارة زراعته وتكييفها مع التغيرات الهيكلية. وهي لا تحتاج الى كثير من المشورة، وان كانت قد تحتاج الى دعم مالي مستمر لتعزيز سياساتها وبرامجها جيدة التصميم. ويحتاج بعضها الآخر الى تغييرات رئيسية، وهي ليست وحدها في ذلك، فقد وجدت البلدان المتقدمة من الصعب عليها للغاية ان تدير المراحل الأخيرة من التغير الهيكلي في الزراعة، وستكون قدرتها على معالجة هذه التحديات بفعالية اكبر عاملاً هاماً في نجاح البلدان النامية او فشلها.

الشكل ٥-٣: سلّم ومعدلات النمو للصادرات العالمية حسب الحجم

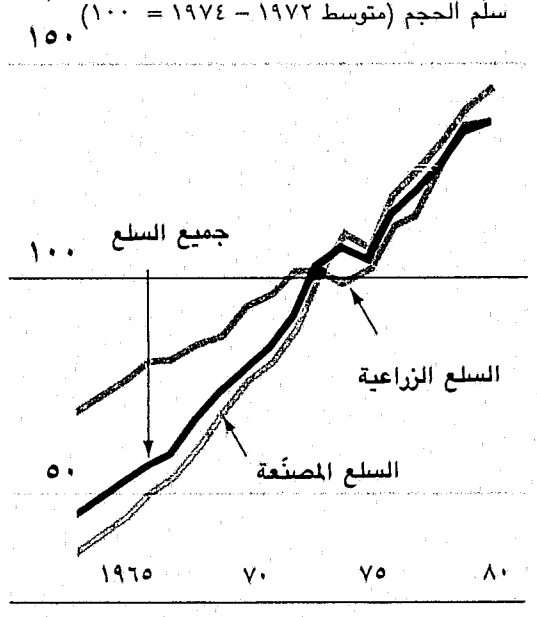

المصدر: الغات (الاتفاق العام حول التعريفات والتجارة)

البيئة الدولية.

يمكن للبيئة الدولية ان تدعم التنمية الزراعية في البلدان النامية او تحدّ منها بطريقتين رئيسيتين. فأولا يحدد الاقتصاد الدولي آفاق النمو الكلية في البلدان النامية عن طريق الآليات التي عرضناها في الجزء الاول من هذا التقرير، كما ان النمو الكلي المزدهر يوفر بدوره دعماً قوياً للنمو الزراعي، والموارد التي تسمح بتوسيع الطاقة الانتاجية.

وثانياً تسمح الفرص التجارية للمنتجات الزراعية بنمو زراعي يتجاوز الحدود التي يضعها الطلب المحلي وحده. وما زالت الصادرات الزراعية مصدراً رئيسياً للعملات الاجنبية في كثير من البلدان النامية، ومن ثم فانها محدد هام للنمو الاقتصادي الكلي وقد تنوعت نماذج التجارة الزراعية كثيراً خلال العقود الثلاثة الماضية، وعكست بذلك من ناحية نمو الاقتصاد العالمي، ومن ناحية اخرى تفاوت اداء النمو الزراعي الذي اوضحناه في بداية هذا الفصل.

وخلال فترة النمو السريع للاقتصاد العالمي – من ١٩٥٥ الى ١٩٧٣ على وجه التقريب – كانت السلع المصنعة والوقود والمعادن هي التي تسيطر على توسع التجارة الدولية. ونمت التجارة العالمية بنسبة ٨ في المائة سنوياً في حين لم تنم السلع الزراعية الا بنسبة تقل عن نصف هذه النسبة. وما ان جاء عام ١٩٧٣ حتى كانت الصادرات الزراعية للبلدان النامية قد هبطت من ٦٠ في المائة من قيمة مجموع صادراتها عام ١٩٥٥ الى ٣٠ في المائة فقط. وبالرغم من ذلك فقد ظلت السلع الزراعية اهم فئة مفردة من الصادرات في اكثر من ثلثي اقتصادات الدخل المنخفض والدخل المتوسط.

وكانت بداية السبعينات نقطة تحول

في التجارة الزراعية للبلدان النامية، فمنذ عام ١٩٧٣ انخفض نمو التجارة العالمية الى ٤;٧ في المائة سنوياً، بما يتمشى مع بطء الاقتصاد العالمي. لكن نمو التجارة الزراعية وصل الى ٤,٨ في المائة سنوياً، وذلك الى حد كبير نتيجة الزيادة السريعة في الطلب على الاغذية (انظر الشكل رقم ٥ – ٣). وادت القوة الشرائية الاضافية للبلدان المصدرة للنفط الى زيادة نصيبها من واردات الاغذية العالمية من اقل من ٦ في المائة عام ١٩٧٣ الى ١٠ في المائة عام ١٩٧٨. وخلال الفترة نفسها ادى الطلب الشديد على اللحوم والدواجن في اوروبا الشرقية، مقروناً باستجابة العرض الضعيفة من جانب الزراعة المحلية، الى زيادة واردات المنطقة من الذرة والقمح من ٣ في المائة من مجموع وارداتها الى ١٤ في المائة. ويبلغ نصيب اوروبا الشرقية الآن نحو ثلث الواردات العالمية من الذرة والقمح. كذلك اصبحت الصين مستورداً رئيسياً للحبوب. وبشكل عام اتسعت تجارة الحبوب العالمية من نحو ٣٠ مليون طن في منتصف الخمسينات الى ١٣٠ مليون طن سنوياً في المتوسط في الفترة من ١٩٧٦ الى ١٩٨٠ – ويرجع نحو نصف هذه الزيادة الى ارتفاع واردات البلدان النامية (بما فيها الصين) وثلثها الى نمو واردات الاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية.

وواجهت البلدان المتقدمة اساساً هذه الزيادة في الطلب، وكانت اكبر الزيادات النسبية في الصادرات من الجماعة الاقتصادية الاوروبية التي انتجت فوائض تجارية في عدد من السلع نتيجة استمرار النمو الزراعي وركود الطلب في السوق الداخلي. وعلى العكس لم تؤد الزيادة الكبيرة في صادرات اميركا الشمالية من الحبوب الى زيادة اهميتها في تجارة الاغذية العالمية الا زيادة طفيفة. وبشكل عام هبط صافي عجز الاغذية في اقتصادات السوق الصناعية من ١٦ في المائة من تجارة الاغذية العالمية عام ١٩٦٥ الى اقل من ٥ في المائة عام ١٩٧٨.

وركزت البلدان النامية المستوردة للنفط بدرجة اكبر على الصادرات الزراعية في السبعينات. وفي عام ١٩٧٨ ارتفع فائضها التجاري من الاغذية الى ٢١ مليار دولار بعد ان كان ٦ مليارات في عام ١٩٧٣. وقد اختلف الاداء اختلافاً واسعاً من منطقة الى اخرى، وتمكنت بعض البلدان من التغلغل في اسواق متسعة، ومن الامثلة على ذلك صادرات البرازيل الناجحة من فول الصويا، وتجارة تايلاند الجديدة من رقائق المنيهوت لعلف الماشية. وزاد عدد من بلدان الدخل المنخفض صادراته الى اسواق الشرق الاوسط زيادة كبيرة بعد عام ١٩٧٣ (انظر الشكل رقم ٥ – ٤).

وتمثل هذه الاسواق الآن اكثر من ٢٠ في المائة من صادرات بلدان الدخل المنخفض من الاغذية بالمقارنة بأربعة في المائة عام ١٩٧٣.

وكانت هذه هي الحالات الناجحة، غير ان هناك حالات اخرى، وخاصة حيث كانت الصادرات تقوم على المحاصيل المدارية التقليدية، ادى فيها الطلب غير المرن الى الحد من زيادة الدخل من العملات الاجنبية، فرغم ان حجم التجارة قد اتسع في السبعينات فقد تدهورت شروط التبادل كثيراً، ولو ان الاسعار الزراعية تحركت مع حركة اسعار السلع المصنعة لجلب حجم

الشكل ٥-٤: معدلات نمو الصادرات[1] حسب مجموعات البلدان

متوسط معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)

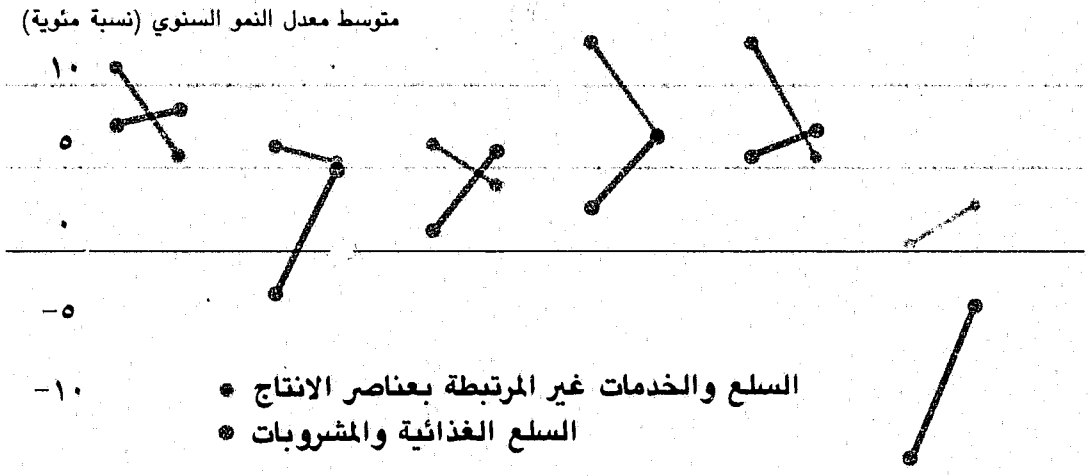

(١) بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٨.

الجدول ٥-٤ تجارة الاغذية والمشروبات في البلدان النامية المستوردة للنفط

(بمليارات دولارات ١٩٧٨)

البند	البلدان المستوردة للنفط ذات الدخل المنخفض			البلدان المستوردة للنفط ذات الدخل المتوسط		
	الصادرات	الواردات	الصافي	الصادرات	الواردات	الصافي
قيمة ١٩٧٨	٥,٩٨	٣,٠٤	٢,٩٤	٣٨,٧٩	٢٠,٩٠	١٧,٨٩
قيمة ١٩٧٠	٥,٠٣	٢,٩١	٢,١٢	٣٠,٣٨	١٦,٦٥	١٣,٧٣
الفارق	٠,٩٥	٠,١٣	٠,٨٢	٨,٤١	٤,٢٥	٤,١٦
تغيّر القيمة الناتج عن:						
نمو حجم التجارة	٢,٢٢	٠,٢٤	١,٩٨	١٦,١٩	٦,٣٦	٩,٨٣
هبوط الاسعار	١,٢٧ –	٠,١١ –	١,١٦ –	٧,٧٨ –	٢,١١ –	٥,٦٧ –

الصادرات الاكبر لبلدان الدخل المنخفض المستوردة للنفط قدراً اضافياً من العملات الاجنبية يبلغ ١,٢ مليار دولار في عام ١٩٧٨، ولبلدان الدخل المتوسط اضافة تبلغ ٥,٧ مليارات دولار – وهو مبلغ يكفي لتمويل ١٥ و٢٧ في المائة من عجز الحساب الجاري في هذه البلدان وتلك على التوالي (انظر الشكل رقم ٥ – ٤).

وأدى بطء الطلب في اسواق البلدان المتقدمة المحمية الى تغيير شكل التجارة الزراعية للبلدان النامية. فحين كانت التجارة قاصرة على بضع سلع اساسية تكاد تستهلك كلياً في العالم المتقدم كان حجم الصادرات وسعرها يتحددان بتقلبات النمو في البلدان الصناعية، وتغيرات الانتاج في البلدان النامية. واليوم ما تزال البلدان المتقدمة هي السوق الرئيسية لصادرات الاغذية، اذ تمتص نحو ٧٠ في المائة من صادرات بلدان الدخل المتوسط و٥٠ في المائة من صادرات بلدان الدخل المنخفض، لكن صادرات البلدان النامية الغذائية الى هذه الاسواق نمت فيما بين ١٩٦٥ و١٩٧٨ (١,١ في المائة سنوياً) ببطء اكبر من صادراتها الى البلدان النامية المصدرة للنفط (٦,٣ في المائة سنوياً)، والى البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع (٨,٩ في المائة سنوياً)، والى اقتصادات التخطيط المركزي (٤,٩ في المائة سنوياً). وتمثل هذه المجموعات الثلاث الآن اكثر الاسواق دينامية وانفتاحاً امام الصادرات الزراعية للبلدان النامية، مما يضعف الصلة التاريخية بين التجارة السلعية والنمو في البلدان الصناعية.

وتؤثر السياسات التجارية والزراعية في البلدان المتقدمة على الخيارات المتاحة للبلدان النامية بطرق هامة، فالزراعة في العالم المتقدم محمية ومدعومة بقوة على عكس الوضع في اغلب البلدان النامية. وكان الهدف من ذلك هو دعم الدخول الزراعية في مواجهة النمو السريع في الدخول في مجالات الاقتصاد الاخرى. كما سعت الحكومات، في بعض الحالات، الى الابقاء على اقتصاد زراعي قادر على تزويد البلاد بالجانب الاكبر من المواد الغذائية. وتصل مستويات الحماية في بلدان الجماعة الاقتصادية الاوروبية الى ما بين ٣٠ و٨٠ في المائة (انظر الاطار رقم ٥ – ٣). اما الولايات المتحدة فالحماية فيها اقل صراحة، لكن مصروفات ميزانيتها كنسبة مئوية من القيمة الزراعية المضافة (٣٨ في المائة) شبيهة بها في بلدان الجماعة الاقتصادية الاوروبية (٣٩ في المائة). وتوفر اليابان اكبر حماية للمزارعين، وذلك الى حد كبير بسبب قيود الاستيراد (وعلى سبيل المثال يبلغ ثمن الارز المستورد ضعف ثمن الارز المحلي، ويتمتع القمح والشعير بحماية اكبر حتى من ذلك). كما تقدم البلدان المتقدمة الدعم الى زراعتها عن طريق برامج البحوث، والمساعدة التقنية، والائتمان، ومخططات المحافظة على الدخل. فمع حلول عام ١٩٨٠ بلغت مصروفات بلدان الجماعة الاقتصادية الاوروبية واليابان والولايات المتحدة على الزراعة نحو ٨٠ مليار دولار، تنفق الجماعة الاقتصادية الاوروبية منها ما يقرب من النصف.

وكانت لسياسات الحماية هذه آثار مختلطة على البلدان النامية، ومن المميزات الهامة الايجابية لسياسات الحماية، انها شجعت على البحث والتطوير الفني في الزراعة، مما يعود بالفائدة على البلدان النامية من خلال النقل الدولي للتكنولوجيا. وقد يكون انخفاض الاسعار الدولية لبعض السلع الاساسية المقترن بتصدير البلدان المتقدمة لفوائضها الزراعية وخاصة الحبوب والالبان موضع جدل اكبر. فانخفاض الاسعار ولو انه يعود بالنفع بصورة واضحة على البلدان المستوردة في المدى القصير قد يقلل من اهمية الحوافز الزراعية الرامية الى زيادة الانتاج الغذائي المحلي، ويشجع على تفضيل بعض انواع الغذاء التي لا يمكن انتاجها محليا. كما ان الفوائد تذهب على الأرجح الى اقلية من المستهلكين الاثرياء نسبيا والذين يعيشون في المدن، في حين ان الآثار السلبية تصيب الاغلبية الريفية الفقيرة.

الاطار ٥–٧ قياس اثر الحماية الزراعية

استكمل المعهد الدولي للأبحاث في مجال السياسات الزراعية احدث دراسة وضعت عن اثر الحماية على التجارة الزراعية. وتصل الدراسة، بناء على بيانات منتصف السبعينات الى الخلاصة القائلة ان تقليلا قدره ٥٠ من المئة في الحواجز التجارية التي ترفعها البلدان المتقدمة الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (وهي حواجز تؤثر على ٩٩ سلعة اساسية زراعية) من شأنه ان يزيد من الصادرات الزراعية القادمة من نحو ٥٦ بلداً نامياً بنسبة ١١ في المئة، مما يعادل ٣ مليارات من الدولارات من المبيعات الاضافية بأسعار ١٩٧٧. وقد تتجاوز الارباح في المدى الطويل هذه التقديرات الى حد بعيد، اذا ما ظهرت بيئة تجارية اكثر ليبرالية (تدعمها ثقة المصدرين) وشجعت استثمارات جديدة وتوزيع الانتاج المتخصص خلال فترة طويلة.

ان توزيع ارباح التجارة المحررة يعكس النمط غير المتساوي للحماية، وانماط الميزة المقارنة للمنتجين في مختلف البلدان النامية، وسياسات التصدير في هذه البلدان. على وجه التقريب ان ثلث عائدات الصادرات الاضافية ستعود الى منتجي السكر، وثلث آخر لمنتجي المشروبات والتبغ واللحوم. وستتجه نحو ٦٠ في المئة من العائدات الاضافية الى منتجي اميركا اللاتينية، و٢٠ في المئة منها الى بلدان آسيوية و١٠ في المئة الى بلدان افريقيا جنوب الصحراء وشمال افريقيا والشرق الاوسط. كما ان البلدان المصدرة الصغيرة ستجني ارباحاً كبيرة، وهي بلدان لم تدخل في مجموعة البلدان الستة والخمسين التي ذكرت آنفاً (والتي تم انتقاؤها على اساس عدد سكان يساوي او يفوق الاربعة ملايين في منتصف عام ١٩٧٥) على سبيل المثال: كوبا، جامايكا وموريشيوس (بلدان منتجة للسكر) وقبرص (النبيذ) وزمبابوي (التبغ) وكوستاريكا (اللحوم والقهوة).

اما بالنسبة لمصدري البلدان النامية، فان تأثير الحماية الزراعية يعتبر سلبياً من عدة نواح. (انظر الاطار ٥ – ٧). وقد تأثر مصدرو البلدان النامية تأثراً كبيراً بعدم قدرتهم، على صعيد التشريعات، على التوسع في الاسواق التقليدية للبلدان الصناعية. وهكذا فان حصة صادرات السكر من البلدان النامية الى العالم المتقدم قد هبطت من ٨٨ في المائة عام ١٩٧٠ الى ٦٤ في المائة عام ١٩٧٨. وبالرغم من انها تمكنت من زيادة حصتها في اسواق استيراد السكر في البلدان النامية الاخرى، فان ذلك لم يكف للاحتفاظ بقيمة صادرات السكر بالدولار الحقيقي نسبة الى عام ١٩٧٠. وعلاوة عن ذلك فان التنافس الشديد المتمثل في فائض البلدان الصناعية قد ادى الى احتلال اجزاء كبيرة من الاسواق المتزايدة في البلدان النامية المستوردة للسكر: ٤٦ في المائة عام ١٩٧٨ مقابل ٢٤ في المائة عام ١٩٧٠.

ولم يتحقق سوى تقدم ضئيل في تخفيض الحماية الزراعية – بالمقارنة بتجارة السلع المصنعة – في جولة طوكيو الاخيرة (١٩٧٥ – ١٩٧٨) من المفاوضات التجارية متعددة الاطراف. ويقترن بعدم التقدم كذلك الاستخدام الواسع لتدابير غير التعريفة الجمركية لابعاد الصادرات الزراعية للبلدان النامية.

وحكومات البلدان الصناعية حساسة لمطالب الحماية التي يتقدم بها مزارعوها، وعلى سبيل المثال تبحث الجماعة الاقتصادية الاوروبية طرق تخفيض مصروفات الميزانية في السياسة الزراعية المشتركة – لا بتخفيض الحماية وانما بمد الحواجز الجمركية الى الزيوت النباتية. ومن المقيض لمثل هذه التدابير – وخاصة اذا ادت الى زيادة الانتاج المحلي كما حدث بالنسبة للسكر – ان تسيء الى المنتجين الاكفاء في العالم النامي، وتجبر المستهلكين في العالم المتقدم على ان يدفعوا اثماناً اعلى للمواد الغذائية.

الاطار ٥–٨ ازمة الغذاء وتجدد «الأمن الغذائي» الذي تبعه

تضاعفت اسعار القمح والارز بين ١٩٧٢ و١٩٧٤ بنحو ثلاث مرات اذ ارتفعت من ٦٠ دولاراً الى ٢٠٠ دولار للطن الواحد من القمح ومن ١٣٠ دولاراً الى ٥٠٠ دولار للطن الواحد من الارز. اما اسعار المخصبات فقد ارتفعت بسرعة اكبر من ٥٠ – ٧٥ دولاراً الى ٣٠٠ دولار للطن الواحد. وتعتبر هذه الزيادات التي لا سابق لها في اسعار المواد الغذائية الاكثر ضرورة في العالم وفي اهم المدخلات اللازمة لزيادة الانتاج الغذائي من المظاهر الدرامية لما يسمى «بأزمة الغذاء العالمية» ونظر اليها ـ مع القلق الذي حول توفر الأرض والتقارير حول الجوع والمجاعة ـ على انها مؤشرات تنذر بانهيار النظام الغذائي العالمي وبمستقبل تتهدده اسعار باهظة الارتفاع وغير مستقرة للمواد الغذائية.

الا انه، مع قدوم عام ١٩٧٦، كانت اسعار القمح والارز والذرة والمخصبات قد انخفضت بالحدة والسرعة اللتين ارتفعت بهما سابقا. وكانت اسعار القمح على وجه الخصوص قد انخفضت الى دون مستواها عام ١٩٧٢ وبات من الواضح ان ليس هناك نقص في الغذاء متوقع في المستقبل القريب. وليس من المتوقع ان ترتفع اسعار الحبوب ومعظم السلع الزراعية الاساسية كثيرا عن مستواها الحالي خلال التسعينات.

واذا نظرنا الى الوراء، وجدنا انه كان من السهل تفادي العوامل التي تسببت في الأزمة الغذائية، ففي الفترة بين ١٩٥٥ و١٩٧٢، خلقت المخزونات الهامة من الحبوب التي تمتلكها السلطات العامة في البلدان المتقدمة، والمساعدات الغذائية الكبيرة، جواً يكاد يخلو من الحوافز الكفيلة بحث البلدان النامية على انتاج الغذاء والمخصبات. وفي الوقت نفسه، ادت السياسات الداخلية في البلدان المتقدمة الى تقليص اجهزة التسويق الفعال للحبوب. كما نتج عن الارتفاع الكبير في مخزون الحبوب عام ١٩٦٨ انخفاض مفاجيء في انتاج القمح في البلدان المصدرة للحبوب ما بين ١٩٦٩ و١٩٧١. في عام ١٩٧٢ انخفض الانتاج العالمي من الحبوب في الوقت الذي اقدم فيه الاتحاد السوفياتي على شراء كميات كبيرة منها.

وعزلت الاسواق الداخلية، لاسيما اسواق اوروبا الغربية واسواق بلدان التخطيط المركزي، من آثار الاسعار العالمية، بفعل حكوماتها. وبالتالي القي اكبر جزء من عبء التكيف على البلدان غير المحمية، بما فيها العديد من البلدان النامية والبلدان المصدرة للحبوب (حيث ادى ارتفاع اسعار الحبوب الى تقليل شديد في استخدام الحبوب لتغذية الماشية). ولم يكن مخزون الحبوب كافياً لكبح الاسعار التي ارتفعت بسرعة. عندها بادرت دول كثيرة، خوفاً من النقص، الى شراء كميات من الحبوب تفوق احتياجاتها، مما زاد من ارتفاع الاسعار.

ويمكن استخلاص دروس هامة وان كانت مؤلمة من الأزمة الغذائية وان تكرار الحالة التي عرفت بين ١٩٧٢ و١٩٧٤ يبدو غير محتمل بفضل ما وجد لها من استجابات:

- فقد ركز تركيزاً اكبر على زيادة الانتاج الزراعي باعتباره المصدر الاساسي في المدى الطويل للأمن الغذائي.
- كما اقيمت المخزونات التي تدار بعناية اكبر وتمتلكها جهات اوسع.
- وتسهل اسواق الحبوب اليوم بصورة افضل مما كانت عليه في الماضي. وتتأثر تغذية الحيوان بالحبوب والقرارات المتعلقة بشرائها او بيعها او خزنها او الاتجار بها تأثرا اكبر بتغير الاسعار.
- وفرضت البلدان حدوداً على كمية الحبوب التي تصدرها وذلك قبل مراجعة اسواق الحبوب.
- وباتت البلدان تولي اهتماما اكبر لأثر الانتاج وتكييف المساحة المزروعة على الأمن الغذائي وكانا يعتبران في الماضي من الشؤون الداخلية البحتة.

وتوصلت الحكومات كذلك الى ابرام عدد من الاتفاقات الدولية التي تسمح بتحسين الأمن الغذائي العالمي:

- فقد اسس «مخزون غذائي دولي للطوارىء» قدره ٥٠٠ الف طن عام ١٩٧١ واضيفت اليه مساهمات بلغت ٥٨٨ الف طن عام ١٩٨١.
- واعيد التفاوض عام ١٩٨٠ حول «اتفاقية جديدة للمساعدات الغذائية»، التي رفعت الحد الادنى للمساهمة السنوية الخاصة بالمساعدات الغذائية من ٤,٢ الى ٧,٦ ملايين طن.
- ووضع صندوق النقد الدولي «التسهيلات الغذائية» عام ١٩٨١ باعتبارها امتداداً «للتسهيلات التعويضية» للصندوق، وبغية منح العون المالي الكفيل بموازنة التقلبات التي تطرأ على فواتير استيراد الغذاء في البلدان الاعضاء اما بسبب الانخفاض في الانتاج المحلي او بفعل ارتفاع الاسعار العالمية للمواد الغذائية.

وما زال مدى قدرة هذه التغييرات، اضافة الى رفع المخزون العالمي، على تحقيق «امن غذائي ملائم» موضع جدل ونقاش. وربما ظهرت اساليب اضافية لتحقيق الاستقرار والأمن. الا ان الأزمة الغذائية قد زادت من ادراك المخططين وصانعي السياسات بأن السير المناسب للسوق الغذائي العالمي يساهم ايضا مساهمة كبيرة في تحسين الأمن الغذائي في العالم.

وتثير الحماية كذلك تقلباً شديداً في الاسعار العالمية، فالحكومات بعزلها للمنتجين والمستهلكين المحليين عن واقع الاسواق الخارجية تلقي عبء الموازنة الشاملة للعرض والطلب على جزء صغير نسبياً من السوق، ولما كانت البلدان النامية هي التي تسهم – بنسبة اكبر كثيراً – في السوق العالمي المفتوح فان عليها ان تتحمل الجانب الاكبر من هذا العبء. وتؤدي اسعار السلع المتقلبة الى زيادة صعوبة التخطيط، وزيادة احتمال اتخاذ قرارات استثمار خاطئة، فقد كان مما خلفته اسعار السكر القياسية في عام ١٩٧٤ تكاثر مخططات انتاج السكر كبديل للاستيراد، وما زالت هذه المخططات تستنزف الميزانيات، كما تستنزف العملات الاجنبية مع حلول مواعيد استحقاق اقساط خدمة الدين.

الا ان هنالك قدراً كبيراً من عدم الاستقرار في اسعار السلع الزراعية يكمن في علاقاتها على صعيد العرض والطلب. فلا الطلب ولا العرض يتأثران كثيراً بتقلبات الاسعار في المدى القصير. ومن جهة اخرى فان الطلب على المواد الاولية الزراعية قد يختلف كثيراً مع تقلبات نمو البلدان الصناعية. وكذلك يعرف عرض هذه المنتوجات اختلافات كبيرة. ويمكن ان يؤثر عليها الظروف المناخية والاوبئة والمرض والحشرات في مناطق الانتاج الرئيسية وقد يؤثر عليها مهلة الانتظار الطويلة التي تفصل بين زرع اشجار جديدة والحصول على اكبر محصول ممكن. وبالتالي ترتفع او تهبط اسعار السلع الزراعية بشكل حاد ومفاجيء في كثير من الاحيان مما ينعكس على اقتصاد البلدان التي تعتمد اعتماداً كبيراً على هذه السلع للحصول على ايرادات التصدير ويضفي عليها درجة عالية من عدم الاستقرار.

بالاضافة الى اجراءات الحماية المختلفة التي اتخذتها البلدان المستهلكة لعزل نفسها عن تقلبات الاسعار، اتخذت الجهود المبذولة من اجل معالجة عدم استقرار السلع الزراعية شكل اتفاقات تجارية على المدى الطويل، واتفاقات متعددة الاطراف حول السلع. ولم تعرف الفئة الاخيرة من الاتفاقات الا نجاحاً محدوداً لاسباب عدة – منها عدم انضمام كافة البلدان المنتجة والمستهلكة اليها، وعدم الاتفاق على اسعار محددة، والدعم المالي المحدود لتكوين المخزون الاحتياطي، وعدم التزام المشتركين التزاماً كافياً بالاعمال المطلوبة منهم لمواجهة تغيرات الاسعار – ويزيد من تعقيد المشاكل هذه ميل اسعار اغلبية السلع الزراعية الى الارتفاع والهبوط معاً. لذا فان الجهود التي بذلت في سبيل تنويع الانتاج ضمن المحاصيل الاستوائية كوسيلة لتحقيق استقرار اكبر لم تؤد الى نجاح كبير. كما ان اتفاقاً حول سلعة واحدة لا يمكن ان يحقق الا استقراراً عاماً محدوداً. واذا كان في الامكان التوصل الى اتفاقات حول السلع الزراعية اكثر فاعلية، بما في ذلك تأسيس صندوق مشترك لدعم هذه الاتفاقات، فان الحلول في المدى الطويل تكمن في تنويع الصادرات والاتجاه نحو تصدير الصناعات التحويلية مثلاً ونحو منتجات زراعية تستجيب لحاجات السوق الداخلية الاكثر استقراراً (بما في ذلك الغذاء) وفي المدى القصير يمكن لسياسات الادارة الاقتصادية الداخلية الرامية الى التقليل من الاثر الداخلي للاسعار الخارجية المتقلبة ان تساهم في تحقيق التنويع في المدى الطويل.

وتؤدي الاسعار المتقلبة الى ان تصبح الحكومات اكثر استجابة لفكرة الاكتفاء الذاتي الزراعي، واشد ميلاً للتدخل في الانتاج والتجارة. وتعطينا قضية الامن الغذائي مثالاً هاماً آخر. فالى الحد الذي جعلت فيه الازمة الغذائية العالمية في ١٩٧٢ – ١٩٧٤ الحكومات اكثر ادراكاً لعدم الاستقرار الناجم عن الاسواق الزراعية المعزولة، كان من الممكن ان يكون تأثيرها مؤاتياً (انظر الاطار ٥ – ٨)، غير ان الحكومات تميل عموماً الى الاستجابة لعدم الاستقرار بمزيد من الحماية لاسواقها، او بخلق او تجديد آليات الضبط الدولية. وصحيح ان هذه الآليات تخفف بعض الآثار العكسية لدورات الاسعار، لكن ذلك انما يتم بتكاليف حقيقية كبيرة، سواء من الناحية الاقتصادية او السياسية. فهي لا تعالج جذور المشكلة، التي تكمن في هيكل التجارة المشوه.

ونوجز ما قلناه بان التحدي الذي يواجهه واضعو السياسة في البلدان النامية والبلدان المتقدمة على السواء هو تحطيم شبكة تدابير الحماية التي تعوق الزراعة في بعض البلدان، وتنشطها اكثر مما يجب في بعضها الآخر، واقامة نظام تجاري تلعب فيه المزايا المقارنة دوراً اهم في القرارات الانتاجية والتجارية، والتشجيع على وضع انظمة للسوق تقلل مخاطر المشاركة في هذا النظام. ويمكن لاعادة هيكلة سياسات الحوافز في الداخل، واقامة مثل هذا النظام التجاري، ان تشجعا التوزيع الفعال طويل الاجل لموارد العالم الزراعية، وتساعدا في سد حاجة الاقتصادات النامية الشديدة في الاجل القصير الى تحسين منافذ صادراتها الزراعية الى اسواق ما عبر البحار.

الفصل السادس - مصادر النمو الزراعي

قطعت الزراعة شوطاً بعيداً منذ تعلم الانسان الفلاحة قبل عشرة آلاف عام، وتمكن بالتدريج من تخفيف قيود التربة والمناخ، واستوطن الأراضي البكر وزاد انتاجيتها. واستعان، بعد يديه، بأدوات العزق، ثم بالمحاريث والحيوانات، وأخيراً بالآلات المعقدة. وما زال البحث مستمراً عن أساليب زراعة جديدة أفضل، يدعمه البحث العلمي بكل ثقله.

وحتى الخمسينات كان التقدم الزراعي في اغلب البلدان النامية بطيئاً غير متوان، يتابع بالكاد خطى نمو السكان، وبالرغم من ان اتساع التجارة الزراعية زاد من الصادرات المدارية، فقد اهملت زراعة المواد الغذائية الى حد كبير خلال الفترة الاستعمارية، الا ان وثبات كبيرة تحققت خلال العشرين سنة الماضية، وقام مئات الملايين من البشر، من الفلاحين الذين يزرعون بضع آكرات في كينيا الى اعضاء الكوميونات في الصين، بتحويل الطرق التي يفلحون بها الأرض. وساعدهم العلم في ذلك، وحفزتهم آفاق زيادة دخول عائلاتهم وتعزيز امنها، غير ان انجازاتهم الكبيرة لا يمكن ان تخفي عن عيوننا حجم التحدي الذي ما زال قائماً. فسكان كثير من البلدان النامية يزيدون بسرعة تزيد عن الانتاج الزراعي، وملايين المزارعين لم يشاطروا بعد في التقدم الذي تحقق في العشرين عاماً الماضية.

وأسباب هذا التقدم المتفاوت هي البؤرة الرئيسية لهذا الفصل، فهو يدرس مصادر النمو الزراعي، مولياً اهتماماً خاصاً لدور العلم والتكنولوجيا في اكتشاف اساليب زراعة جديدة. وستكون القضايا التي ستتكرر مراراً هي: مهمة تكييف هذه الاكتشافات مع ظروف البلدان والشعوب الخاصة، ونشر النتائج وتشجيع المزارعين على اتباعها، وتوفير خدمات الدعم الكثيرة اللازمة لتحويل النوايا الطيبة الى نتائج ملموسة. وستبين المناقشة طيلة الفصل كيف يترتب النجاح الزراعي على تجميعة فريدة من الجهود الخاصة والعامة، اذ تستطيع الحكومة ان توفر بعض اوجه الدعم والحوافز التي يمكن ان يستفيد منها كل المزارعين لكن احداً منهم لا يستطيع ان ينظمها مستقلا، ثم يكون على المزارعين بعدئذ ان يتحملوا المخاطر الحتمية التي ترتبط بالمزايا الكبيرة.

وقد كان التقدم الزراعي - كما لاحظنا في الفصل الخامس - ناجحاً نجاحاً ملحوظاً بطرق كثيرة في السنوات الأخيرة، وكانت بؤرة النمو الأولى هي انتاج المواد الغذائية في البلدان النامية، وادت الفوارق في التربة والمناخ الى تنوع يكاد يكون لا نهائياً في نظم المحاصيل في هذه البلدان، غير اننا نستطيع ان نحدد خمس مناطق محصولية في العالم النامي على اساس المحصول الغذائي الأساسي الذي يسود في كل منها (انظر الشكلين رقم ٦ - ١ و٦ - ٢).

● **الأرز**، الذي كان ينمو أولاً في التربة القادرة على الاحتفاظ بالمياه في المناطق المدارية الرطبة في آسيا، ثم جرى تكييفه ليتلاءم مع عدد واسع من البيئات. ويقوم المزارعون الآن بزراعة الأرز في وديان الأنهار والسهول الساحلية في جنوب الصين، وجنوب آسيا وجنوبها الشرقي، وجزر اندونيسيا والفيليبين، واليابان وكوريا، فضلا عن مساحات صغيرة في اميركا اللاتينية وفي شرق افريقيا وغربها. ويزرع ارز المرتفعات مع محاصيل اخرى في كثير من المناطق المجاورة ذات نسبة الامطار العالية والتربة المسامية.

● **محاصيل الجذور النشوية** (المنيهوت واليام) وتزرع ايضاً في المناطق المدارية الرطبة التي تكون تربتها أقل خصوبة وليست ملائمة تماماً لزراعة الحبوب، مثل افريقيا الغربية والوسطى وأجزاء من الأوقيانوست وأميركا اللاتينية. وقد امتدت زراعة المنيهوت كذلك الى شمال تايلاند حيث اصبحت محصول تصدير هام.

● **الذرة**، وهي اهم غذاء رئيسي في المناطق المدارية شبه الرطبة في اميركا اللاتينية وافريقيا. وأكثر المحاصيل التي تزرع مع الذرة شيوعاً هي القطن والفول السوداني وفول الصويا والسورغوم في المناطق الأكثر جفافاً، والبن والكاكاو ومحاصيل الجذور النشوية في المناطق الأكثر رطوبة.

● **السورغوم**، وهي الحبوب الغذائية الرئيسية في الأجزاء الاكثر رطوبة من المناطق المدارية شبه الجافة في حين يزرع الدخن في المناطق الأكثر جفافاً. واكثر المحاصيل التي تزرع معها شيوعاً هي الفول السوداني والقطن واللوبياء والبازلاء الهندية.

● **القمح**، هو أهم الحبوب في جزء كبير من المنطقة المعتدلة، لكنه يزرع في مساحات متزايدة من المناطق المدارية الأكثر برودة كمحصول شتوي الى جانب الحبوب الموسيمة او القطن.

الشكل ٦-١: مناطق المحاصيل الرئيسية في البلدان النامية

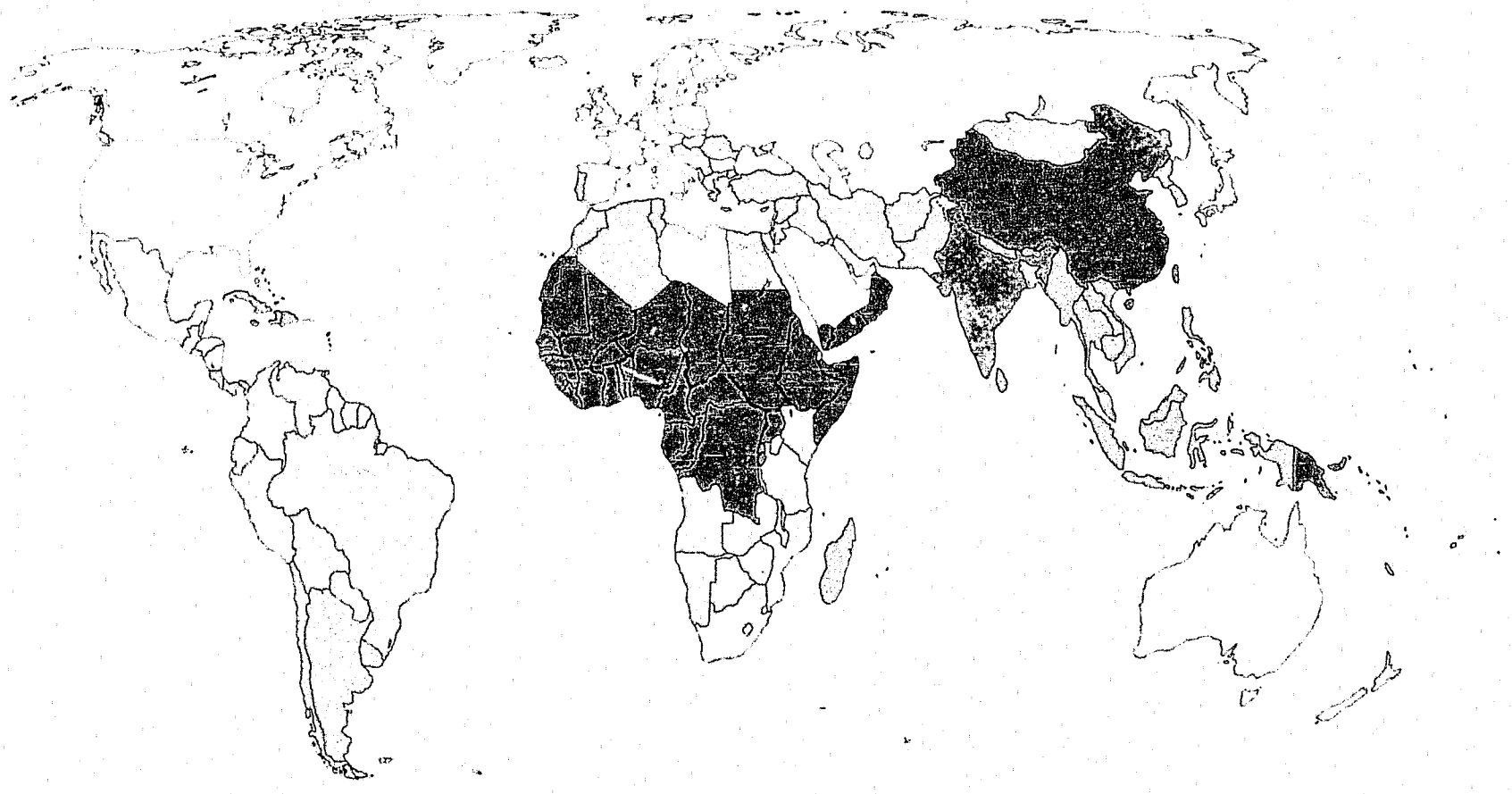

الاحتياطيات من الاراضي الصالحة للزراعة	متوسط العائد للحبوب الاولية (كيلوغرام/ هكتار)	كثافة السكان العاملين في الزراعة (شخص/ هكتار)	السكان العاملين في الزراعة (بالملايين)	مجموع السكان (بالملايين)	الظروف المناخية السائدة	المفتاح منطقة المحصول
وافرة	٧٥٠	١,٦	١٢٠	١٩٣	مدارية رطبة	منطقة المحاصيل الجذرية
وافرة نسبيا	٢٠٥٠	٣,٥	٣٥٨	٥٧٤	مدارية رطبة ومعتدلة رطبة	منطقة الارز
وافرة	١٤٥٠	١,١	١٦١	٣٥٣	دون المدارية الرطبة	منطقة الذرة
وافرة نسبيا	٦٧٠	١,٦	٧٠	٨٦	مدارية شبه جافة	منطقة الذرة البيضاء والدخن
نادرة	١٨٥٠	١,٠	١٨٢	٣٩٥	معتدلة متوسطية	منطقة القمح
نادرة جدا	١٣١٠	٢,٥	٤٣٦	٦٧٣	معتدلة حارة ومدارية جافة الى رطبة	مختلطة (الهند)
نادرة جدا	٢٧٠٠	٥,٨	٥٧٢	٩٧٧	معتدلة باردة الى دون المدارية الرطبة	مختلطة (الصين)

المصدر: منظمة الاغذية والزراعة والمعهد الدولي للابحاث في مجال السياسات الغذائية
ملحوظة: بسبب البيانات المحدودة عن التقسيمات الفرعية للبلدان تم تكييف الحدود بين مناطق المحاصيل بحيث تتطابق والحدود الوطنية.

ويتناول القسم الأول من هذا الفصل الأرض، ملاحظاً بوجه خاص الدور المتزايد الضيق الذي سيلعبه استيطان الأرض الجديدة في التوسع الزراعي.

ويبحث القسم الثاني بديل الاستيطان كمصدر للنمو – التنمية الزراعية الكثيفة – ويناقش الاسهامات الهامة التي يسهم بها الري، والزراعة الكثيفة في المناطق البعلية، وتنمية الماشية. ثم يلي ذلك قسمان عن القوى الدافعة الأولى وراء التنمية الكثيفة وهي التكنولوجيا (الآلات والمبيدات الحشرية ومبيدات

الحشائش والأسمدة) والبحوث وكذلك نتائج هذه البحوث (الثورة الخضراء في الحبوب، والتقدم في المحاصيل المدارية الأخرى)، ويختتم الفصل بمناقشة بعض العناصر الرئيسية للدعم المتزايد للزراعة. الهياكل الاساسية والارشاد والتسويق والائتمان.

الأرض

ظل الفلاحون قروناً يزيدون انتاجهم في الأساس عن طريق زيادة مساحة الأرض التي يزرعونها. لكن هذا لم يعد هو الوضع: فخلال العقدين الماضيين لم تؤد زيادة المساحة الا الى اقل من خمس النمو في الانتاج الزراعي في البلدان النامية، ونسبة اقل حتى من ذلك في البلدان المتقدمة، وبالرغم من هذا فما زال هناك الكثير من الأراضي الصالحة للزراعة غير المستعملة، وتتراوح التقديرات بالنسبة للبلدان النامية من ٥٠٠ مليون هكتار الى ١,٤ مليار هكتار بالمقارنة بـ٨٢٠ مليون هكتار تجري زراعتها حالياً (انظر الشكل ٦ – ٣).

غير ان هذه التقديرات يمكن ان تكون مضللة، فالأراضي غير المستعملة لا توجد حيث يوجد اكثر الناس احتياجاً لها، وتذكر منظمة الأغذية والزراعة ان ما بين ١٠ الى ١٥ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة غير المستعملة هو الذي قد تمكن زراعته حتى عام ٢٠٠٠. وهناك قدر وفير من الأراضي القابلة للزراعة في المناطق الرطبة وشبه الرطبة من اميركا اللاتينية وافريقيا جنوب الصحراء، لكن الاحتياطي في منطقة البحر المتوسط وأغلب آسيا (فيما عدا اندونيسيا) محدود للغاية، وقد وصلت الصين الى اقصى حدود اراضيها القابلة للزراعة، وهناك عدد من البلدان الأخرى يقترب بسرعة من هذه النقطة.

وليس اختلال التوازن بين الناس واحتياطيات الأرض الا عاملا واحداً من العوامل التي تحد تنمية مزيد من مساحة

الشكل ٦-٢: مميزات مناطق المحاصيل الرئيسية، ١٩٧٨

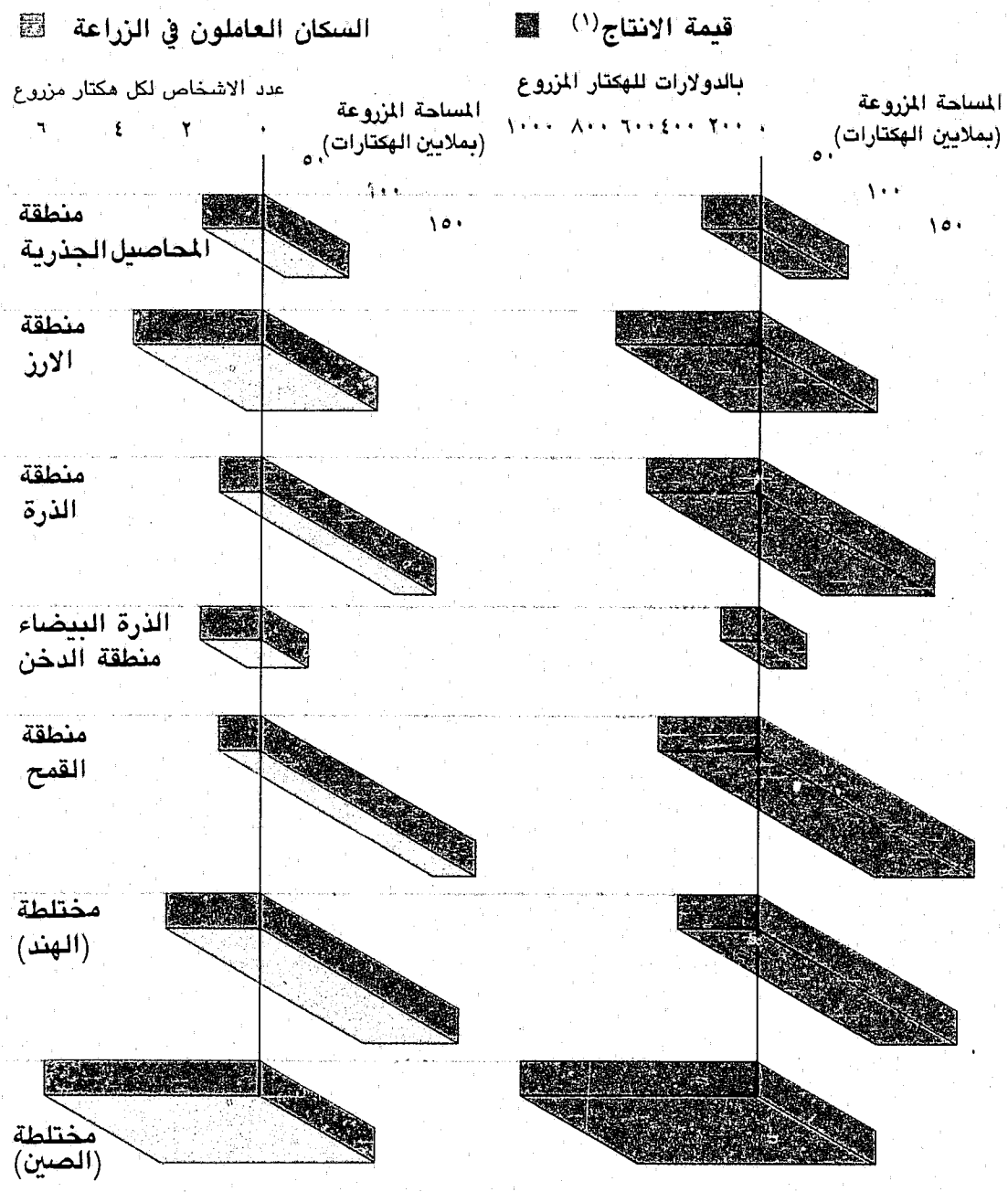

المصدر: منظمة الاغذية والزراعة.
(١) باسعار السوق العالمية لـ١٩٧٤-١٩٧٦.

الشكل ٦-٣: توسع المساحة والتكيّف حسب مناطق المحاصيل، ١٩٦١-١٩٨٠

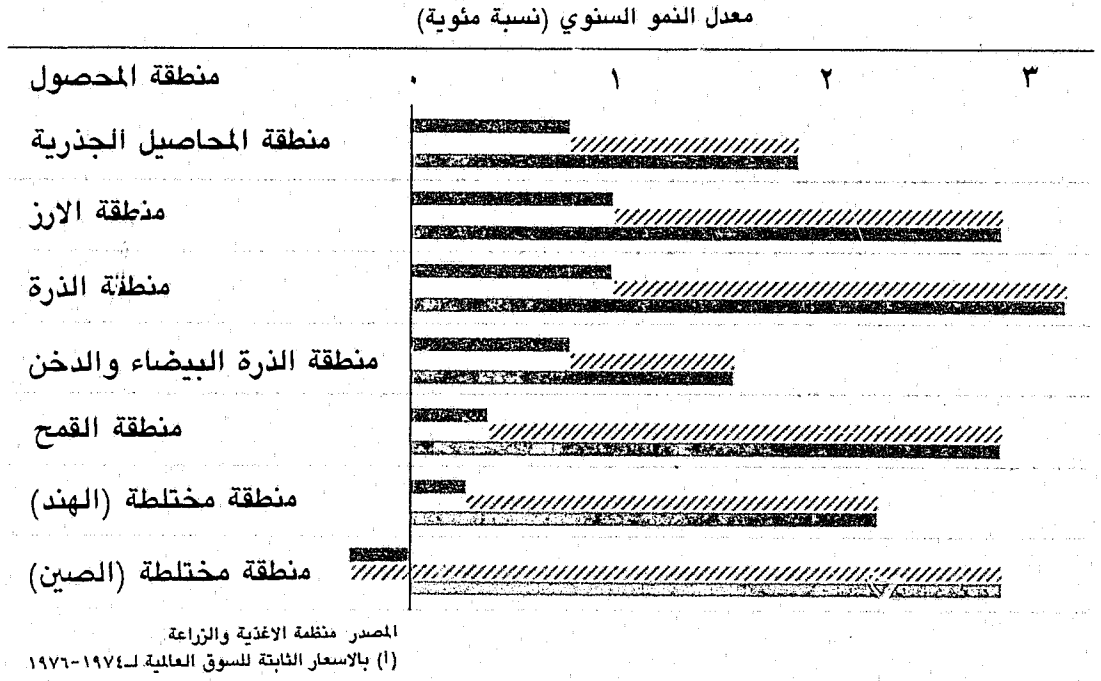

المصدر: منظمة الاغذية والزراعة
(١) بالاسعار الثابتة للسوق العالمية لـ١٩٧٤-١٩٧٦

الأراضي، فقد حالت الأمراض دون الاستيطان الدائم في اجزاء كبيرة من المناطق المدارية وشبه المدارية، وادى القضاء على الملاريا في الخمسينات الى فتح مساحات جديدة واسعة امام الزراعة خاصة في آسيا. والمرضان الرئيسيان اللذان يقيدان الاستيطان والزراعة اليوم هما العمى النهري (Anchocerciasis) ومرض النوم (Trypanosmiasis) اللذان يوجدان بالدرجة الأولى في افريقيا جنوب الصحراء، فتجنباً للعمى النهري تركت مساحات واسعة دون زراعة في الوديان الخصبة لأنهار الفولتا والنيجر والكونغو وغامبيا وأعالي النيل. وتدعم الحكومات في افريقيا الغربية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي والمانحون الثنائيون الجهود للقضاء على هذا المرض، لكن التقدم بطيء في هذا المجال، اما مرض النوم الذي تحمله ذبابة التسي تسي فهو عقبة أكبر حتى من العمى النهري، اذ يحول وجوده دون قيام الزراعة التي تعتمد على الماشية في نحو مليار هكتار من الأراضي غزيرة الأمطار في افريقيا. وقد جربت المبيدات الحشرية في عديد من البلدان ومنها النيجر والكاميرون وبوتسوانا، لكن ارتفاع تكلفتها، ومقاومة ذبابة التسي تسي، يبرزان الحاجة الى مزيد من البحوث لاكتشاف حلول فعالة.

ويجري الجانب الأكبر من توسيع الأراضي الزراعية بصورة عفوية، اذ ينتقل المزارعون الى الغابات والمراعي. كما ينتقل المزارعون بالتدريج من زراعة النوبات الى الزراعة الدائمة، وخاصة في افريقيا، ويقللون فترات راحة الأرض. وفي الحالات النادرة التي تتوافر فيها مساحات عذراء واسعة جيدة التربة – كما في شمال غرب البرازيل مثلا – تجري هجرة واسعة. وقد زاد هذا كثيراً من ناتج البرازيل وتايلاند والفيليبين، وكانت الهجرة – حتى في الأزمنة الحديثة – المصدر الرئيسي – بل الوحيد في كثير من الأحيان – للنمو الزراعي في افريقيا جنوب الصحراء.

وميزة الاستيطان العفوي هو انه رخيص، وان المستوطنين انفسهم هم الذين يتحملون التكاليف، الا ان الناس لا يملكون دائماً الأصول او الحوافز اللازمة للانتقال، حتى في البلدان التي تتوافر فيها الأراضي، وقد رعت بعض الحكومات مخططات الاستيطان، وخاصة في ماليزيا وجزر اندونيسيا الخارجية، لكن هذه المخططات مرتفعة التكلفة عموماً، وهي تكلف عادة ما بين ١٠٠٠ الى ٢٠٠٠ دولار للهكتار لتطهير الأراضي، وتوفير الطرق والأسواق والمدارس والمرافق الصحية.

وفي مراحل الهجرة الأولى ينتقل المزارعون الى اكثر الأراضي جاذبية، وفيما بعد، واذ تدفعهم الضغوط السكانية الى مناطق اكثر هامشية، يؤدي وصولهم الى تعرية التربة وانخفاض خصوبتها، ويمثل اقتلاع الغابات مشكلة خاصة، ففيما بين ١٩٠٠ و١٩٦٥ طهّر نحو نصف مساحة مناطق الغابات في البلدان النامية لزراعته. وبالرغم من ان الغابات ما زالت تغطي نصف مساحة

الاطار رقم ٦-١: الغابات وأخشاب الوقود: خيار ايكولوجي صعب في الساحل الافريقي

تلعب الغابات دوراً حيوياً في التوازن الايكولوجي كموطن للنباتات والحيوانات، ومثبتة للتربة، وملطفة للمناخ، غير ان الغابات تتعرض للخطر في الساحل نتيجة التزايد السريع لحاجة السكان الى منتجات الغابات كخشب وقود ومواد للبناء.

ونتيجة لاتساع اقتلاع الغابات اصبح على افراد العائلات الريفية ان يقطعوا مسافات ابعد وابعد ليجمعوا الاخشاب، وفي بعض المناطق تنفق الاسرة الريفية نحو نصف وقت عملها في جمع الامدادات، وفي الوقت نفسه فان الاسرة الحضرية المتوسطة – التي تستخدم ما بين ٣ الى ٥ امتار مكعبة من الخشب سنوياً – تنفق جزءاً متزايداً من ميزانيتها على خشب الوقود. وفي بعض مدن منطقة الساحل كثيراً «ما يكلف تسخين القدر اكثر مما يكلف ملؤه».

وسيكون على اغلب بلدان منطقة الساحل – اذا ارادت ان تبقي على الحد الادنى من غطاء الغابات – ان تخفض استهلاكها من خشب الوقود الى النصف مع نهاية القرن الحالي. ويمكن ان يتم التخفيض باستخدام مواقد اكثر كفاءة في حرق الاخشاب، واستخدام بدائل لخشب الوقود مثل الوقود التجاري او مخلفات المحاصيل والحيوانات. وتعد الزراعة الواسعة للغابات استراتيجية اخرى، لكن القيود التقنية والسياسية الاجتماعية هنا رهيبة. فقليل من بلدان الساحل هي التي تستطيع ان تعتمد على امطار تزيد عن ٨٠٠ ملليمتر سنوياً، كما ان سقوطها متقطع، ومن الصعب ان تضرب الاشجار بجذورها في المناطق الجافة، كما انها تنمو ببطء. واغلب الغابات مملوكة ملكية عامة، لكن الاجل الطويل اللازم لتحقيق مزايا المحافظة عليها يتعارض مع الاحتياجات الخاصة في الاجل القصير. وسياسة الحكومة التي تحاول الموازنة بين المصالح الفردية ومصالح الجماعة متناقضة، فقليلون هم الذين يهتمون بالمحافظة على الغابات او غرسها، وكانت برامج غرس الغابات القليلة التي جربت مخيبة للآمال عموماً.

وعلى اثر الجفاف الاخير في المنطقة بدأ البنك الدولي والوكالات المانحة الاخرى مساعدة بلدان الساحل على تمويل مشاريع الغابات. وقد بدأ اغلب هذه المشاريع الرائدة ومشاريع المساعدة التقنية في اواخر السبعينات، وهي تقوم على استخدام التقنيات التقليدية في ادارة الغابات وغرسها، ولا تركز في البداية على التوسيع السريع في الغابات، وانما تتجه الى تحسين قدرات التدريب والتخطيط والادارة والتشغيل في المؤسسات التي تدير الغابات. وتشمل بعض البرامج جوانب لتدريب العاملين في الارشاد وفي مجال الغابات، واختبار الطرق البديلة لكسب تأييد السكان المحليين للمحافظة على الغابات، وزراعة غابات جديدة. ويزداد التركيز على زراعة اشجار متعددة الاغراض، يمكن ان توفر خشب الوقود واعمدة البناء والاخشاب، وتفضل انواع الاشجار البقلية التي تثبت النيتروجين، وتحسن خصوبة الارض، في المناطق التي تلائم ظروفها الايكولوجية نموها.

الأراضي في المناطق المدارية الرطبة وشبه الرطبة فقد هبط غطاء الغابات الى ما بين ١٠ و١٥ في المائة في المناطق المدارية شبه الجافة وفي المنطقة المعتدلة. وقد ابرز الاستغلال الواسع للغابات مزايا وجود الغابات، فهي تضبط معدل هبوط الامطار، وتمنع تعرية التربة، وتستكمل المواد الغذائية في التربة، وتؤثر على المناخ المحلي. ويمكن الحفاظ على هذه المزايا طالما ظلت الزراعة بالنوبات وليست زراعة دائمة، واذا روقب بعناية انتزاع الأخشاب للأغراض التجارية. وقد أدى العجز عن فرض حدود على تقطيع الأشجار وتطهير الغابات الى اضرار خطيرة في بلدان مثل البرازيل والفيليبين، الا ان اوخم الأضرار يقع حين تعامل الغابات وكأنها مصادر غير محدودة لخشب الوقود، فنحو أربعة أخماس الخشب المقطوع في البلدان النامية يستخدم في الوقود، وتزداد حدة المشكلة في مناطق التلال كثيفة السكان (مثل جبال الآنديز والهملايا) وفي المناطق شبه الجافة والجافة حيث تزحف الصحارى امام تراجع الغابات.

واذا كانت آثار اقتلاع الغابات خطيرة فان اسبابها خطيرة بالمثل، فملايين الناس يعتمدون على الخشب كوقود: فهو يمثل ثلاثة ارباع كل الطاقة المستخدمة في افريقيا جنوب الصحراء. وتكمن الحلول جزئياً في تنمية امدادات طاقة جديدة وجزئياً في المحافظة على الغابات بطريقة اكثر فعالية. ولما لم يكن المزارعون يرون فائدة مباشرة في مثل هذه المحافظة فان على الهيئات العامة ان تلعب الدور القيادي (انظر الاطار ٦ – ١).

التنمية الزراعية المكثفة

كانت الأراضي الجديدة مصدراً هاماً للنمو في الماضي، لكن من الواضح ان دورها في المستقبل قاصر على بضعة بلدان. والبديل هو استخدام الأراضي الموجودة استخداماً اكثر كفاءة، وقد حققت الجهود من اجل ذلك نجاحاً كبيراً، فقد ارتفع متوسط انتاجية الأرض نحو ٢,٢ في المائة سنوياً اثناء العشرين عاماً الماضية. ويمثل ارتفاع الغلات – فيما عدا السورغوم والدخن – اكثر من نصف نمو الناتج، وهو يعادل بالنسبة للذرة الثلثين، وبالنسبة للقمح خمسة اسداس. وفي مناطق المحاصيل المختلطة في الصين هبطت المساحة الزراعية في حين زادت الغلات بنسبة تبلغ نحو ٣ في المائة سنوياً.

وتحققت هذه المكاسب الانتاجية الى حد كبير بتحسين توافر الري وامكان الاعتماد عليه، وبالبذور الجديدة، والأسمدة (انظر الشكل رقم ٦ – ٤)، وتحقق تقدم كذلك – بدرجة اقل – في المناطق التي تعتمد على مياه الأمطار وحدها.

الري

كان اسهام الري هو اكبر اسهام في زيادة الانتاج الزراعي في اجزاء كبيرة من آسيا وافريقيا الشمالية والشرق الأوسط. ويمكن للري في كثير من المناطق ان يضاعف الغلات او يزيدها الى ثلاثة امثالها في موسم الزراعة الرئيسي، كما انه

الاطار رقم ٦–٢: الآثار الامامية للري

ليس من الصعب تحديد المزايا المباشرة للاستثمار في الزراعة وقياسها، وخاصة بالنسبة لمشاريع الري، فهذا الاستثمار يخلق وظائف في البناء، ويزيد الناتج الزراعي، كما قد يستفيد المستهلكون من انخفاض اسعار المواد الغذائية، ومن المحتمل ان يزيد الدخل الزراعي. غير ان مثل هذه المشاريع يمكن ان تكون لها منافع اكثر تنوعا لكنها اقل سهولة في قياسها.

وقد اتاح الرصد الدقيق لأحد مشاريع الري في منطقة مودا في ماليزيا للبنك الدولي فرصة مراقبة الآثار الأمامية غير المباشرة لهذا البرنامج الذي تكلف ٢٤٠ مليون دولار لزيادة انتاج الارز، والذي اقر في عام ١٩٧٢. وقد استخدم البنك مجموعة متقدمة من ادوات التحليل وطرح الأسئلة التالية:

- من الذي يستفيد من البرنامج الى جانب المنتجين؟
- ما هو التأثير الكلي على الاقتصاد؟
- اي استثمارات اضافية يمكن ان يدفع اليها البرنامج؟

وكانت الاجابات على هذه الاسئلة مثيرة. فمقابل كل زيادة في ناتج الارز قيمتها دولار ولد كذلك ٠,٧٥ دولار من الدخل كواحد من الآثار الامامية، وبعبارة اخرى فان زيادة دخل المزارعين من الارز ولدت طلباً على السلع والخدمات يعادل ٤٣ في المائة من مجموع فوائد المشروع. وكان هذا الطلب اساساً في قطاعات مثل الاسكان وغيرها من المباني، والتجارة، والنقل البري، وخدمات الفنادق والمطاعم – وكلها انشطة كثيفة العمالة في ريف ماليزيا، وادت زيادة الدخول في هذه القطاعات بدورها الى مضاعفة وظائف ودخول العمال في نواحٍ اخرى من الاقتصاد.

غير ان الامر لا يقتصر على ذلك. فلا بد من ضرب الأرز، ولا بد لمضارب الارز ان تستثمر في الآلات والمعدات. وقد شجع مشروع مودا صافي استثمارات خاصة يقدر بنحو ٥٦ مليون دولار، كان لها بدورها آثار مضاعفة اخرى.

من الذي حصل على الفوائد؟ يقدم البحث بعض الاجابة، فقد ارتفع دخل مزارعي الارز المشتركين بنحو ٧٠ في المائة، لكن دخول عمال الزراعة المعدمين الاكثر تواضعا زادت بنسبة اكبر (٧٣ في المائة)، بل لقد ارتفعت دخول غير المزارعين والمزارعين غير المشتركين في المنطقة (بنسبة ١٤ في المائة و١٠ في المائة على التوالي) بالمقارنة بما كان يمكن ان تكون عليه لو لم يوجد المشروع.

الشكل ٦–٤: المدخلات الزراعية في البلدان النامية ١٩٦٠–١٩٧٩

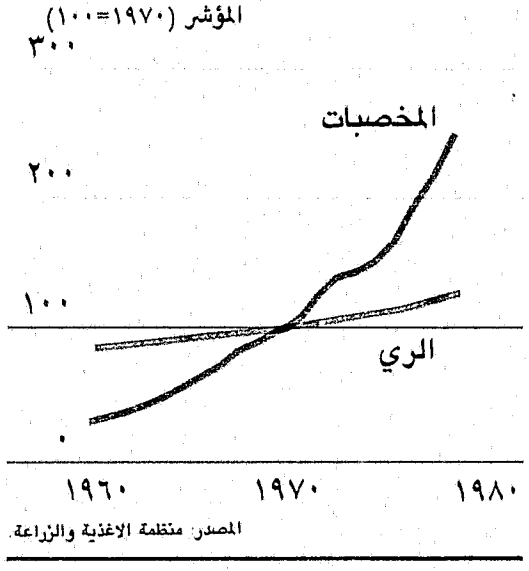

المصدر: منظمة الاغذية والزراعة.

يجعل من الممكن زراعة محصول ثان او حتى ثالث، ويقلل بشدة مخاطر سوء المحاصيل. وقد تكون لمثل هذه البرامج كذلك اثار مضاعفة على الاقتصاد بأسره (انظر الاطار ٦ – ٢). وينبغي ان نقيم هذه المزايا على ضوء نقيصتين: ان الري ليس متوافراً في اجزاء كبيرة من العالم، وانه مرتفع التكلفة.

وقد زاد الاستثمار في الري زيادة هائلة في البلدان النامية حتى وصل الى نحو ١٥ مليار دولار في عام ١٩٨٠، ونمت المناطق المروية بنسبة ٢,٢ في المائة سنوياً منذ عام ١٩٦٠، وتبلغ مساحة الأراضي المروية الآن نحو ١٦٠ مليون هكتار أي خمس الأراضي المزروعة في البلدان النامية. وتستخدم هذه المساحة نحو ٦٠ في المائة من كل الأسمدة، وتنتج اكثر من ٤٠ في المائة من كل المحاصيل السنوية في العالم النامي، وقد جاء ما بين ٥٠ و٦٠ في المائة من زيادة الناتج الزراعي اثناء العشرين سنة الماضية من اراضي مروية جديدة او مستصلحة. ولدى الصين (٤٩ مليون هكتار مروي) والهند (٣٩ مليوناً) اكثر من نصف المساحة المروية في العالم النامي (انظر الشكل رقم ٦ – ٥).

ويستوعب الري جانباً كبيراً من استثمار القطاع العام، وخاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض، فمشروع متواضع نسبياً (٥٠٠٠٠ هكتار)، يمكن ان يكلف ما بين ١٠٠ مليون و٢٠٠ مليون دولار. وينبغي لضمان عائد معقول لهذا الاستثمار ان تصمم الشبكة وتنظم بعناية ثم تستخدم استخداماً كاملا. وقد زادت اهمية الكفاءة زيادة حاسمة، وذلك جزئياً بسبب العجز الفعلي في المياه او خطر هذا العجز. والأهم من ذلك ان البذور الحديثة مرتفعة الغلة تتطلب امدادات مياه يعول عليها في اوقات محددة اذا اريد لها ان تحقق كل ما تبشر به.

وفي الهند والسودان – ولكل منهما خبرة واسعة في الري – تتطلب مشاريع القنوات الكبيرة وسدود التخزين استثماراً يبلغ نحو ٢٠٠٠ دولار للهكتار. وكثيراً ما تكلف المشاريع المماثلة في شرق افريقيا وغربها اكثر من ١٠٠٠٠ دولار للهكتار نتيجة عدم خبرة صناعة البناء المحلية، واعتمادها على المواد والمعدات المستوردة. ولا يمكن تبرير مثل هذه التكلفة الا في عدد ضئيل من البلدان – كبلدان حوض البحر المتوسط مثلا – حيث تكفل الأساليب المتقدمة لادارة المياه استخداماً كفوءاً للنظام، وحيث الطلب في السوق قوي على المحاصيل المنتجة مرتفعة القيمة.

وتتيح زيادة كفاءة مشاريع الري القائمة مجالا كبيراً لنمو اسرع، لأن الغلات ادنى كثيراً من امكاناتها في كثير من المناطق في الوقت الذي تتبدد فيه المياه، ويعد سوء التصميم والبناء، وخاصة في قنوات الدرجة الثانية والدرجة الثالثة التي تجلب المياه الى حقول المزارعين، احد اسباب عدم كفاءة شبكات الري.

وقد برهنت الدراسات الأخيرة مع ذلك، عن انه بالنسبة لمعظم المشاريع، يكمن السبب الاساسي لعدم توزيع المياه بصورة عادلة او لهدرها في الحقول، في التصميم غير الملائم وفي اهمال نظام القنوات الاساسية. وتعاني العديد من نظم الري القائمة حاليا من ملوحة المياه ومن ظاهرة التطبيل بسبب الافتقار الى الصرف الملائم، وهذا ما نجده خاصة في شمال الصين ومصر وشمال الهند وباكستان. ويعاني اكثر من نصف شبكة القنوات في حوض الهندوس بباكستان – اي ما يعادل نحو ٨ ملايين هكتار – من التطبيل ومن ملوحة تصل الى ٤٠ في المئة.

وأحياناً ما حال العجز في العاملين المدربين – وهو يرجع جزئياً الى اجتذاب المشاريع الهندسية الجديدة لهم – دون اجراء التحسينات، فمشاريع الري بعد ان تقام يديرها مهندسو تصميم وبناء لم يتدربوا كثيراً على ادارة المياه او الزراعة. وفي بعض البلدان التي يجري فيها تمييز شديد بين الموظفين المدنيين فان المهندسين وحدهم هم الذين يخولون الحق في العمل في خدمة الري. ولا بد من ان تنضم الى خبرتهم خبرة الآخرين، وان يشرك المزارعون انفسهم في برامج الري منذ قيامها.

والى جانب مشاريع ري القطاع العام الكبيرة حدث اتساع كبير في الري الخاص، فقد ادى تطوير مضخات رخيصة، واستخدام البذور والأسمدة الحديثة، الى ان يصبح الري في متناول الملايين من صغار المزارعين، واستثمر المزارعون في جنوب آسيا منذ عام ١٩٦٠ نحو ١٥ مليار دولار في الآبار المفتوحة والآبار المصفحة التي استفاد منها ٣٠ مليون هكتار، ويعادل استثمارهم الخاص – الذي يدعمه توفير القطاع العام للائتمان طويل الأجل وكهربة الريف –

الشكل ٦–٥: الري في مناطق المحاصيل الرئيسية، ١٩٧٨

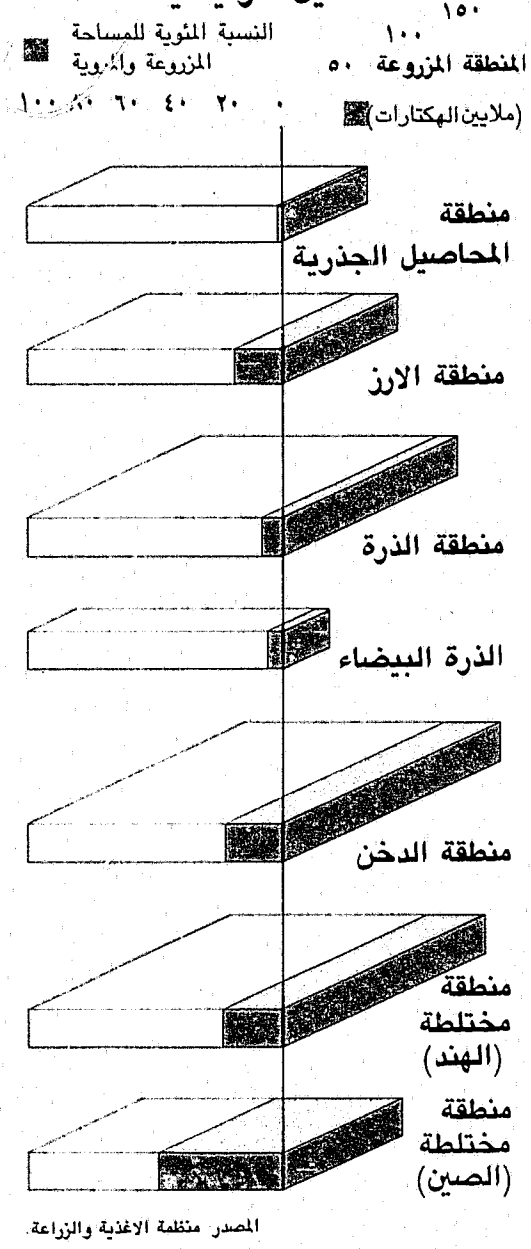

المصدر: منظمة الاغذية والزراعة.

كل الانفاق العام والخاص على الري في شمال افريقيا والشرق الأوسط وأميركا اللاتينية.

ونما الري بالآبار المصفحة والمضخات ببطء في الأماكن الأخرى وخاصة في افريقيا جنوب الصحراء، فالري ليس اقتصادياً في الجانب الأكبر من افريقيا جنوب الصحراء وان كان محدوداً كذلك بعدم كفاية مسح المياه والافتقار الى الهياكل الأساسية الداعمة. وعلى سبيل المثال تشير الدراسات الى ان مشاريع الآبار المصفحة والمضخات يمكن ان تكون مبررة في اجزاء من منطقة حزام السافانا شمالي نيجيريا، وبالرغم من ان المضخات والآبار المصفحة اكثر تكلفة في تشغيلها وصيانتها من شبكات القنوات فانها كثيراً ما تكون اكثر فعالية، لأن ادارتها أيسر والاستثمار الأولى فيها أقل.

المناطق البعلية

بالرغم من ان للري مزاياه الكثيرة فستبقى هناك حقيقة هي ان الاراضي البعلية تشكل ٨٠ في المائة من الأراضي المزروعة في العالم النامي، وتعول نحو ثلثي مزارعيه. وما زالت زيادة الغلة تتوقف على التفاعل الدقيق بين التربة والمياه والبذور وضوء الشمس، لكن العملية ليست مفهومة في ظروف الأراضي البعلية كما هي مفهومة في الأراضي المروية. وتختلف الظروف المحلية اختلافاً كبيراً بحيث يكون اكتشاف الحلول في الأغلب مرتفع التكلفة، ونادراً ما يمكن تكرار هذه الحلول في أماكن اخرى. ولكن بالرغم من ضيق معرفتنا الحالية فان هناك مجالا للنمو، وعلى كل من أساليب الفلاحة الجديدة، ودورات المحاصيل الجديدة، وزيادة استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية ان يلعب دوره في ذلك.

وتعتبر معالجة مشاكل الزراعة المعتمدة على الامطار تحدياً متزايد الأهمية في بلدان كثيرة، بما فيها بعض البلدان كالمكسيك مثلا (انظر الاطار ٦ – ٣) حيث تم توسيع الري الى اقصى حد ممكن.

وتعرية التربة وانخفاض الخصوبة هما الخطران الرئيسيان امام الزراعة البعلية في المناطق المدارية الرطبة وشبه الرطبة، وتتطلب معالجتهما حماية التربة بالتغطية المحصولية المستمرة مع اقل قدر من الفلاحة، فضلا عن تحسين عملية البذار ومكافحة الحشائش. ويقوم المعهد الدولي للزراعة المدارية في نيجيريا بتطوير مثل هذا النهج الشامل (انظر الاطار رقم ٦ – ٤ لمعرفة اسماء ووظائف مراكز البحوث الزراعية الدولية). وبالنسبة لبعض بلدان اميركا اللاتينية تمثل التربة الحمضية غير الخصبة تحدياً من نوع مختلف الى حد ما، وتتركز البحوث هناك على استصلاح الأراضي، والدورات المحصولية الجديدة، والوسائل الأكثر فعالية لزيادة خصوبة التربة. وفي المناطق

الاطار ٦-٣: الزراعة البعلية: تجربة المكسيك

حققت الزراعة المكسيكية في الخمسينات وبداية الستينات معدل نمو من اعلى المعدلات في العالم، بلغ متوسطه ما بين ٤ و٧ في المائة كل عام، واستند الاداء الى حد كبير الى تحسينات تكنولوجية مرتبطة ارتباطا وثيقا بتوسيع الري، ففيما بين عام ١٩٤٠ وعام ١٩٦٥ اتجه نحو ٩٠ في المائة من كل الاستثمار العام في الزراعة الى الري.

وأبطأ النمو بشكل ملحوظ في السبعينات، فقد اصبحت شبكات الري الجديدة اكثر تكلفة (والشبكات القديمة اصعب صيانة)، وفي الوقت نفسه ظل الفقر مزمنا بين ٨٧ في المائة من المزارعين المكسيكيين الذين يفتقرون الى الري. وادت هذه التركيبة بالسلطات المكسيكية الى البحث عن الاجابة في الزراعة البعلية، ومن حسن الحظ ان اراضي المكسيك البعلية صالحة للغاية للانتاج الزراعي. وبدأت خطة بويبلا – اول مشروع من نوعه لتنمية الزراعة البعلية – في عام ١٩٦٧، واوضح ان المزارعين يستطيعون ان يزيدوا غلة الذرة ثلاث او اربع مرات باستخدام انواع جديدة من النبات وأساليب زراعة جديدة، وذلك بتكلفة اقل من الاستثمار في الري، ويمكن تنويع الانتاج وانتاج محاصيل اعلى قيمة، وفضلا عن ذلك فان جانبا كبيراً من الاراضي القابلة للري والتي تسقط فيها امطار كافية لم يكن يستخدم الا لرعي الماشية ويمكن ان يستخدم استخداما اكثر كثافة.

وتضمن اتجاه السياسة الجديدة بعض التغييرات الجوهرية. فاولا كان من الضروري الارتفاع بكفاءة الارشاد الزراعي وتقديم القروض للمزارعين في المناطق البعلية، وتيسير الوصول الى الاراضي بتحسين الطرق الزراعية. وثانيا كان لا بد من تغيير قوانين حيازة الارض واقامة المصارف في الاراضي الرطبة لتشجيع الفلاحين على زراعة الاراضي قليلة الاستخدام زراعة اكثر كثافة. وثالثا كانت هناك حاجة الى ضمان اسعار الناتج ودعم المدخلات التي تقدم لمحاصيل مثل الذرة والفول، وهي المحاصيل التي تنمو عادة في المزارع البعلية.

وتجسدت هذه النهوج الجديدة في سلاسل من البرامج التي تلقت مساعدة البنك الدولي. وكان الهدف في برنامج بيدار (PIDER) (الذي بدأ في عام ١٩٧٣) هو تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات – الارشاد والبحوث والائتمان والطرق والري وامدادات مياه الشرب والتعليم – الى مناطق صغيرة محددة بدقة تضم عموما جماعات ريفية منخفضة الدخل. ولما حدث اختناق نتيجة تنسيق الخدمات من خلال الحكومة الاتحادية، نظمت مراقبة البرامج بطريقة الامركزية ونقلت من الحكومة الاتحادية الى حكومات الولايات. وفي عام ١٩٧٩ نظمت الحكومة ١١٨ منطقة بعلية (Distritons tempotal) في كل انحاء البلاد وفق نموذج مناطق الري القائمة. ومكنها هذا من التوصل الى نهج متكامل لتنمية الاراضي البعلية، في ذات الوقت الذي تأخذ فيه في الاعتبار الظروف المادية المحلية التي تتفاوت كثيراً.

وأرست هذه الجهود اساسا راسخا للتغيير الهيكلي المقبل، وزادت انتاج الزراعة البعلية المكسيكية ونوعته. وتتجلى النتائج المحددة في الاستجابة لحوافز تحسين الانتاج التي اعلنت منذ عامين، فبعد عقد من النمو البطيء (من ٢ الى ٣ في المائة سنويا) زاد الانتاج الزراعي بنسبة ٥,٥ في المائة في عام ١٩٨٠، و٨ في المائة في عام ١٩٨١، وكانت اغلب هذه الزيادة في الزراعة البعلية.

الاطار ٦-٤: حدود جديدة للعلوم الزراعية

ترجع تربية النباتات الحديثة الى منتصف القرن التاسع عشر، حين جدد مندل قوانين الوراثة الحيينية، وأتاح تطبيق تقنيات مندل، الى جانب معرفة تغذية النباتات التي اكتشفها ليبيج، تحقيق زيادات كبيرة في انتاجية محاصيل الحبوب الرئيسية في العالم. وتكلل هذا كله فيما اصبح يعرف باسم الثورة الخضراء. وحدثت الوثبة + الكمية التالية في الآونة الاخيرة مع اكتشاف الحامض الخلوي الصبغي (ب ن س)، وهو مركب كيميائي يحمل الخصائص المنقولة بالوراثة في كل الكائنات الحية، واتاح هذا الاكتشاف فرصاً واسعة للتحكم في الطبيعة، اذ يمكن خلق كائنات جديدة تماماً - بنقل جزئيات المادة الحاملة للصفات، او الجينات، من نوع الى آخر.

وليست امكانات هندسة الحيينات معروفة تماماً، اذ تكتسب معارف جديدة بسرعة لم يسبق لها مثيل نتيجة لبحوث المنظمات الاكاديمية والتجارية في العالم كله، لكن هذا العمل ما زال في طفولته، وقد تمر عقود قبل ان تتوافر انواع جديدة تماماً ذات قيمة تجارية، فحتى وراثة الكائنات وحيدة الخلية، مثل البكتريا، ليس مفهومة كلية، الا ان من الممكن في الوقت الحالي تحقيق مكاسب مباشرة باستغلال عناصر اخرى من رصيد المعرفة الجديدة عن النظم البيولوجية.

غرس الانسجة- يمثل تكاثر النباتات عن طريق الانتشار الدقيق في الانابيب الزجاجية مجالا بشراً الى حد كبير، فالبدء في بعض الحالات بمادة حضرية بسيطة، مثل قطعة من ورقة شجرة او طرف جذر مستأصل، تنتج بالمعالجة والمعاملة الهرمونية تكاثفاً من الانسجة، اي كتلة غير متمايزة من الخلايا. ويؤدي المزيد من المعالجة الى ان يعيد النسيج تنظيمه، ويشكل هياكل شبيهة بالاجنحة تستمر في النمو كنباتات جديدة تماماً. وهذه النباتات تتطابق وراثيا تماماً مع النبات الام، وقد اصبح غرس الانسجة صالحاً تجارياً منذ عشرين عاماً مضت، بالنسبة لنباتات الزينة في البداية ثم لخضروات وفواكه مثل الاسبار جوس والغراولة.

ومع نهاية السبعينات اجريت عمليات غرس الانسجة في كثير من الانواع الخشبية بما فيها محاصيل فاكهة المناطق المعتدلة مثل التفاح والكمثري، وعديد من محاصيل البلدان النامية المعمرة الهامة (مثل البن والمطاط ونخيل الزيت)، ومن المعتقد الآن عموماً ان كل الخلايا النباتية يمكن ان تكون «كلية القدرة»، اي ان لديها القدرة على ان تنمو، اذا توافرت الظروف الملائمة، لتصبح نباتات كاملة، ويسمح غرس الانسجة بمعدلات تكاثر اسرع من تلك التي تتحقق بالبذار او تقنيات التكاثر التقليدية مثل البرعمة والتطعيم، وفضلا عن ذلك فان المادة المتماثلة وراثيا المستمدة من عمليات الغرس هذه تنتج تماثلاً في المحاصيل والنوعية وسرعة النضج، كما يمكن ان يستخدم غرس الانسجة لتطوير مقاومة الامراض والتكيف مع بيئات خاصة.

غير انه ليس من الممكن بعد نشر كل الانواع التي يمكن غرسها في المعمل على نطاق تجاري، الا ان الانسجة المغروسة توفر اساساً لتحسين غلة الحاصلات المدارية المعمرة شبيهة بأثر الثورة الخضراء على زراعة الحبوب، ويجري بالفعل اختبار حقلي لنخيل زيت يتكاثر تكاثراً لا جنسيا في مزارع ماليزيا. وتتوقع احدى الشركات التجارية ان تتمكن من تسويق نباتات تتكاثر تكاثر لا جنسيا وذات طاقة محاصيل وفيرة في منتصف الثمانينات، مع امكان انتاج بضعة ملايين من النباتات سنويا في نهاية العقد، ومن المنتظر ان تزيد الانتاجية بنسبة ٣٠ في المائة على الاقل عن افضل سلالات الشجيرات المتوفرة اليوم، ويوفر التكاثر اللاجنسي لجوز الهند آفاقا اكثر اثارة لتحسين الغلة، ويمكن لتكوين نباتات لاجنسية التكاثر من هجائن قصيرة وطويلة منتقاة ان يضاعف اعلى الغلات التي يمكن تحقيقها اليوم.

ويحاول مجال آخر للبحث - تطبيقاته العملية اقل مباشرة - مساعدة النباتات على اشباع احتياجاتها من النيتروجين من الجو عن طريق تثبيت النيتروجين. وفي الوقت الحالي لا تستطيع ذلك سوى النباتات البقلية من عائلة البازلاء والفول. وتتضمن آلية التثبيت علاقة استفادة متبادلة او تكافل بين النبات المضيف وبعض انواع البكتريا التي تعيش في عقد صغيرة تنمو على جذور النبات، وتستطيع البكتريا التي تستمد الملجأ وغيره من جوانب الدعم الحيوية من النبات امتصاص او «تثبيت» نيتروجين الجو، ويستخدم النبات المضيف بعض هذا النيتروجين، ويتجه بعضه الآخر الى اثراء التربة.

ويمكن لزيادة كفاءة هذه العملية في الخضروات، او ايجاد طرق لتنشيط علاقة التكافل هذه نفسها بين البكتريا والنباتات غير البقلية ان تحدث ثورة في تغذية النباتات. اذ يمكن الحصول مجاناً من الجو على النيتروجين، وهو اكثر اغذية النباتات الرئيسية تكلفة حين يقدم في شكل اسمدة كيميائية.

ويمضي العمل في تثبيت النيتروجين في كثير من المراكز في كل انحاء العالم. وتبحث الشبكة الدولية لتجارب تلقيح الخضروات الآن عن بكتريا عصرية تكون اكثر قدرة على تثبيت النيتروجين، وتستهدف اكثارها وتوزيعها في كل انحاء العالم. وقد يتمكن المزارعون البعيدون الآن عن الامدادات، والذين لا يطيقون شراء الاسمدة الازوتية، من تحقيق زيادات في الغلة تتجاوز الآن قدرتهم.

ويعمل اغلب العلماء الذين يوسعون حالياً حدود البحث الزراعي في البلدان المتقدمة. الا ان من المتوقع ان تجري اكثر تطبيقات التكنولوجيا الجديدة اثارة في مجال الزراعة المدارية.

ذات الأمطار الثابتة نسبياً والتربة الرطبة

غير ان هذه الجهود الجديدة وان كانت مبشرة ستتطلب اختباراً اضافياً في المزارع قبل ان يغدو تطبيقها الواسع ممكناً، ومن هنا فستكون زيادة الغلة في الأراضي البعلية أبطأ نسبياً، وستتركز في المناطق الأفضل من حيث الأمطار والتربة، لكن المكاسب يمكن ان تكون كبيرة، فلو أمكن للأرض البعلية ان تزيد يضع المعهد الدولي للأبحاث الخاصة بمحاصيل المناطق الاستوائية شبه الجافة اساليب زراعة جديدة، تقوم على احواض واسعة شبه دائمة واخاديد تقوم بتصريف الأمطار الغزيرة وتحسن قدرة التربة على الاحتفاظ بالرطوبة، وقد نجح هذا النهج - الى جانب البذار قبل الرياح الموسمية وتغيير الدورات المحصولية واستخدام انواع مرتفعة الغلة واستعمال الأسمدة - في زيادة الناتج الى ثلاثة امثاله في التجارب الزراعية. غلتها ٥٠٠ كيلوغرام في الهكتار لتجاوزت

الزيادة الكلية في الانتاج ما يمكن تحقيقه لو زادت غلة الهكتار طنين في كل الأراضي المروية.

وهناك عقبات هائلة تقف أمام مثل هذا الانجاز، وليست السيول أدناها خطراً: ففي اجزاء كثيرة من العالم النامي تسبب الأمطار «العادية» سيولا واسعة. وفي حقول الأرز في آسيا كثيرا ما ترتفع المياه الراكدة عن ٣٠ سنتيمتراً، مما يجعل حالات عديدة يكمن الحل في الجهود المشتركة لأن فوائدها ستتوزع على اكثر من بلد.

الماشية

ستتسع تربية الماشية بسرعة في المستقبل رغم انها قليلة الأهمية اليوم في البلدان ذات الدخل المنخفض، وقد بدأت من ٢٠ في المائة الى ٣٦ في المائة من الناتج خلال العقدين الماضيين.

وتختلف مزارع تربية الماشية اختلافاً واسعاً في انحاء العام:

● ففي البلدان المتقدمة أدى الطلب الشديد على الألبان واللحوم، مقترناً بالتسويق حسن التنظيم وصناعات التجهيز الى اضفاء طابع تجاري شديد على الزراعة. وعادة ما يتخصص

الجدول رقم ٦-١: التغيرات في هيكل الناتج الزراعي حسب القطاعات الفرعية وحسب المناطق، ١٩٦١-١٩٦٥ و١٩٧٦- ١٩٨٠

المنطقة	الحبوب		المواد الغذائية الاساسية الاخرى		الماشية		المواد الغذائية الاخرى		المواد غير الغذائ		التجارة الزراعية كنسبة مئوية من الانتاج الصادرات		الواردات
مجموعة البلدان	٦١-٦٥	٧٦-٨٠	٦١-٦٥	٧٦-٨٠	٦١-٦٥	٧٦-٨٠	٦١-٦٥	٧٦-٨٠	٦١-٦٥	٧٦-٨٠	٦١-٦٥	٧٦-٨٠	٧٦-٨٠
المناطق النامية	٣١	٣١	١١	١٠	٢١	٢٢	٢٧	٢٩	١١	٩	١٣	١٢	٨
افريقيا	١٧	١٧	٢٦	٢٧	١٦	١٨	٢٥	٢٥	١٦	١٤	٢١	١٥	٧
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	٣٠	٢٦	٥	٤	٢٢	٢٥	٤٦	٤٠	٧	٥	١٦	١٠	٣٤
اميركا اللاتينية	١٦	١٧	١٦	٨	٣١	٣٣	٢٠	٣١	١٧	١١	٢٠	٢٠	٧
جنوب شرق آسيا	٤٦	٤٤	١٠	١٠	١٥	١٢	٢٢	٢٦	٩	٨	١٤	١٧	٩
جنوب آسيا	٤٣	٤٥	١٠	٩	١٤	١٣	٢٦	٢٧	٧	٧	٤	٣	٤
الصين (أ)	..	(٤٩)	..	(١٥)	..	(١٨)	..	(١٣)	..	(٥)	..	(٢)	(٣)
جنوب اوروبا	٢٨	٢٧	٧	٥	٢٧	٣١	٣٥	٣٣	٤	٤	٦	٨	٨
المناطق المتقدمة	٢٣	٢٥	٩	٦	٤٦	٤٧	١٩	٢٠	٣	٢	١٠	١٥	١٧
اقتصادات نظام السيق	٢٣	٢٥	٥	٣	٤٩	٤٨	٢١	٢٢	٣	٢	١٤	٢١	٢٢
الاقتصادات غير التابعة لنظام السوق	٢٣	٢٦	١٧	١٢	٤١	٤٤	١٦	١٥	٣	٣	٥	٤	٨
البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع	٢٥	١١	١	٢	٢٠	٣٦	٥٣	٥١	١	(.)	١	١	١٥٨
المجموع الكلي	٢٦	٢٧	١٠	٨	٣٦	٣٦	٢٢	٢٤	٦	٥	١١	١٤	١٤

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

ا - مقدّر - غير وارد في المجموع.

هذه الحقول غير مناسبة لأنواع الأرز القصيرة وفيرة الغلة. ويمكن للحماية من السيول والصرف الفعال ان يمكنا تكنولوجيا زراعة الأرز الحديثة من الامتداد الى انحاء من بنغلاديش وبورما والهند الشرقية وتايلاند حيث لا يمكن استخدامها حالياً.

والمشكلة هي ان البرامج الكبيرة للصرف ومكافحة السيول مرتفعة التكلفة الى حد يجعل من الصعب غالباً تبريرها على اسس اقتصادية صرفة، ونادراً ما تستطيع البلدان المفردة تحملها، وفي بالفعل تتسع في البلدان ذات الدخل المتوسط (انظر الجدول رقم ٦ - ١). ولما كانت المنتجات الحيوانية مصدراً للطاقة والبروتين اكثر تكلفة من المنتجات النباتية فان الفقراء لا يأكلونها الا قليلا. ومع ارتفاع الدخل يرتفع بشدة استهلاك اللحوم والألبان والبيض والدواجن. وتمثل تربية الماشية في اميركا اللاتينية ٣٣ في المائة من الناتج الزراعي، وفي الشرق الأوسط وشمال افريقيا ٢٥ في المائة، وفي جنوب اوروبا ٣١ في المائة، وقد قفزت في البلدان النامية المصدرة للنفط

المزارعون في طراز واحد من الانتاج سواء حقول تربية الابقار او مزارع الماشية او «المصانع الزراعية» التي تنتج الألبان ولحوم الخنزير والابقار والبيض. وتربى الحيوانات بشكل خاص بحيث تتلاءم مع هذه الأساليب الزراعية.

● وفي البلدان النامية تجمع نسبة كبيرة من المزارع بين تربية الماشية وزراعة المحاصيل. وتقوم الحيوانات بعديد من الادوار: فهي توفر قوة الجر، وتستخدم مخلفاتها للتسميد، وتتغذى على الفضلات ومخلفات المحاصيل، وتنتج

اللبن والصوف واللحوم، وتباع جلودها، وتؤكل لحومها. وهي تربى بالنظر الى طول عمرها وقابليتها للتأقلم مع الظروف الشاقة وليس بالنظر الى سرعة نموها.

وقد بدأ هذا الوضع يتغير الآن، ففي كثير من البلدان النامية اتسع بسرعة انتاج مزارع الدواجن – وانتاج الخنازير بدرجة اقل – في الخمس عشرة سنة الماضية وزادت كثافته. والتكنولوجيا المستخدمة هنا قابلة للنقل لكنها تتطلب كميات كبيرة نسبياً من الحبوب الغذائية ووجبات الكسب التي يلتزم استيرادها في كثير من الأحيان.

وغالباً ما تنافس هذه المزارع الجديدة تربية الماشية التقليدية التي قد تعاني نتيجة لذلك. ولما كانت الانتاجية أعلى كثيراً في مزارع الماشية الكثيفة فقد انخفضت الأسعار والتكاليف انخفاضاً شديداً، واصبحت لحوم الدواجن أرخص اللحوم بعد ان كانت اغلاها، وهذا هو السبب الرئيسي في الزيادة السنوية التي تتراوح بين ٥ في المائة و١٠ في المائة في انتاج الدواجن في اغلب البلدان النامية.

وما زالت تربية الماشية في المراعي الطبيعية الجافة في العالم النامي تواجه عقبات كؤودا امام نموها. فالحيوانات هناك تحتاج مساحة واسعة من الأرض، التي كثيراً ما تكون رديئة في هذه المناطق وملكيتها غير محددة بدقة، ففي كثير من اجزاء الساحل الافريقي مثلا تعد المراعي ملكية مشتركة. وسيكون تحسين نوعيتها في صالح الجميع، لكن الاستثمار الفعلي في ذلك يبدو امراً احمق للمزارعين الافراد. ونتيجة لذلك فنادراً ما تجري تحسينات، وكثيراً ما ينهك المزارعون المراعي. وسيتطلب حل هذه المشكلة اما رقابة عامة مباشرة على حركات القطعان واحجامها، او تغييرات قانونية ومؤسسية في نموذج الملكية.

الشكل ٦-٦: الجرارات في مناطق المحاصيل الرئيسية، ١٩٧٨

المصدر منظمة الاغذية والزراعة

التكنولوجيا

ساعدت انجازات الصناعة ومنتجاتها كثيراً الاندفاع الى تحسين نوعية الأرض الزراعية وانتاجيتها. وكان من اهم الاسهامات في ذلك:

الآلات

تتوقف سرعة مكننة الزراعة على الندرة النسبية للأرض والعمل ما لم تقم الحكومات باعانة المكننة، ففي أغلب نواحي آسيا وغيرها من المناطق التي يتوافر فيها العمل تستخدم الآلات اولا في العمليات التي تكون الطاقة المركزة او السرعة فيها اعلى من العمل الانساني او الادوات التي تجرها الحيوانات. ومن الأمثلة على ذلك آلات الدرس الثابتة والمطاحن ومضخات المياه، وتستخدم الجرارات لتطهير الأرض الوعرة وللنقل (الشكل رقم ٦ – ٦). وفي السنوات الأخيرة استخدمت البذارات الكهربية في الشتل الآلي لحقول الأرز في تايلاند والفيليبين على سبيل المثال.

والانتقال الى القوة الميكانيكية كرد فعل للعجز في الأيدي العاملة وارتفاع الأجور الحقيقية انتقائي للغاية، وعلى سبيل المثال فان مضخات الري مثلا واسعة الاستخدام في بنغلاديش لكن الجرارات لا تكاد توجد، وآلات درس الأرز الميكانيكية تستخدم في وسط تايلاند حيث يتداخل درس المحصول الأول مع زراعة المحصول الثاني لكن اسلوب استخدام الماشية في درس الأرز بأقدامها هو اسلوب اكثر كثافة في العمالة ما زال شائعاً في المناطق التي تزرع محصولا واحداً.

المبيدات الحشرية ومبيدات الحشائش

تتفاوت كثيراً تقديرات خسائر المحصول بسبب الحشرات والآفات والأمراض والحشائش – من نسبة منخفضة تتراوح بين ٥ في المائة و١٠ في المائة الى نسبة مرتفعة تبلغ ٣٠ – ٤٠ في المائة. ولكن لا شك في ان الانتشار السريع لاستعمال الكيماويات ضد الحشرات والأمراض التي تحملها الحشرات في السنوات الاخيرة قد زاد الانتاج المحصولي كثيراً. وغالباً ما تكون المبيدات الحشرية حاسمة في منع الخسائر في المحاصيل مرتفعة الغلة، وفي الوقت نفسه فان آثارها الجانبية غير المرغوب فيها تثير قلقاً حقيقياً، فالمبيدات قد تغير حصانة الحشرات، وتقضي على اعدائها الطبيعيين، وتسبب ظهور الأمراض الثانوية، وتبقي مخلفات قد تكون ضارة.

ولبدائل المبيدات بدورها نواقصها، ومن الامكانات المبشرة تعزيز المقاومة الوراثية للمرض، ويمكن ان يقترن هذا بتحسين الدورات المحصولية، والجهود لتربية الأعداء الطبيعيين الذين يهاجمون

الشكل ٦-٧: استخدام المخصبات في مناطق المحاصيل الرئيسية، ١٩٧٨

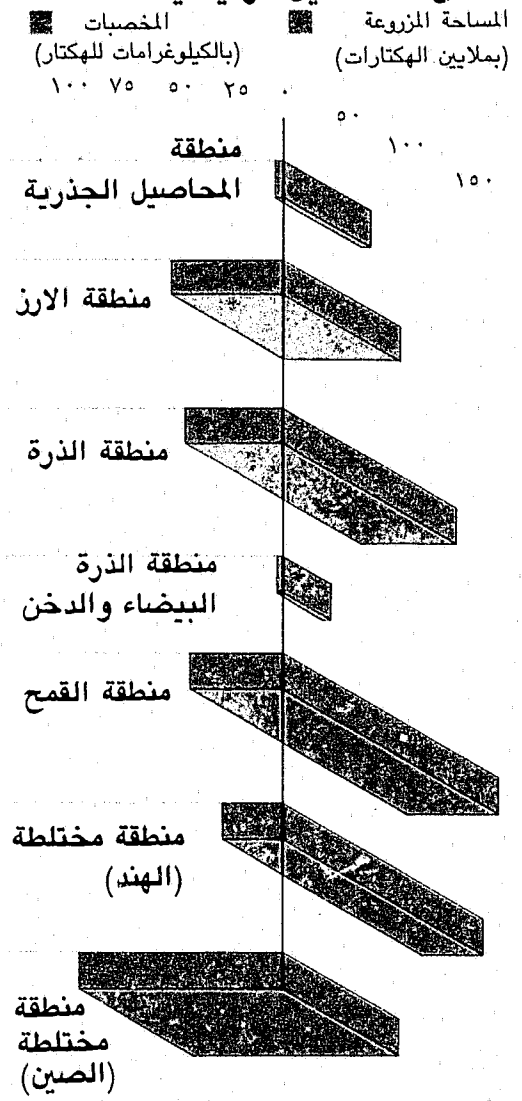

المصدر منظمة الاغذية والزراعة

مصادر المرض والطفيليات، والاستخدام الأكثر حكمة للكيماويات. الا ان من الصعب ادارة هذا النوع من المقاومة المتكاملة للآفات، لأنه يتطلب فرقاً من العلماء المدربين، وتنظيماً شاملا لحماية المحاصيل، وهي متطلبات ليست في متناول القدرة الادارية لأغلب البلدان، بيد أن عناصر منتقاة من هذا النهج يمكن ان تكون فعالة للغاية.

والوظيفة الأولى لمبيدات الحشائش – التي تقتل الحشائش – هي توفير العمل، ولها قيمتها الخاصة في المناطق التي تتوافر فيها الأرض ويندر فيها العمل اللازم للفلاحة واقتلاع الحشائش مما يضيق المساحة التي يمكن زراعتها. ومرة اخرى تبين الخبرة كيف يمكن استخدام مبيدات الحشائش استخداماً متفرقاً بفعالية اكبر: ومن الأمثلة على ذلك نظام اللافلاحة في المناطق المدارية شبه الرطبة الذي وضعه المعهد الدولي للزراعة المدارية في نيجيريا. وينبغي ان يراقب استعمال المبيدات الحشرية بعناية – شأنه شأن استخدام الآلات – لما له من تأثير على كل من الصحة والعمالة.

الأسمدة

كان استعمال الأسمدة في البلدان النامية حتى الستينات قاصراً على بضعة محاصيل تصدير قيمة، ومع انتشار الري، وظهور البذور وفيرة الغلة، ارتفع استعمال الأسمدة الى ثمانية امثاله، فوصل الى ٣٨ مليون طن في عام ١٩٧٩. وقد جاءت نصف الزيادة في غلات الحبوب منذ عام ١٩٥٠ نتيجة للجمع بين الاستخدام الأوسع للأسمدة والري والبذور الحديثة (الشكل رقم ٦ – ٧). ويمكن ان نرجع اغلب الفوارق الاقليمية في استعمال الأسمدة الى مدى التحكم الذي يستطيع المزارعون ان يمارسوه على امدادات المياه، ففي المناطق منخفضة الأمطار لا يستخدم الا ٣ كيلوغرامات من الأسمدة في الهكتار، في حين يبلغ المتوسط ٢٠ كيلوغراماً للهكتار في المناطق غزيرة الأمطار، وفي مناطق الري الثابت يستعمل ١١٠ كيلوغرامات للهكتار. ويستخدم المزارعون قدراً اقل من الأسمدة في المناطق الجافة لأن النباتات التي تفتقر الى المياه لا تستجيب لها، ولأن مخاطر سوء المحاصيل تجعل المزارعين يمانعون في استعمالها. وينطبق هذا بالمثل الى حد ما بالنسبة لشبكات الري التي لا تكفل امداداً كافياً من المياه.

وقد شجع ارتفاع تكلفة الطاقة وزيادة القلق بشأن التأثير البيئي للأسمدة الكيماوية على البحث عن بدائل لاستعمال الأسمدة. ومن بين هذه البدائل:

● روث البهائم والمخلفات العضوية مصدران هامان لتغذية النباتات، كما انهما يحسنان بنية التربة وقدرتها على الاحتفاظ بالمياه. غير ان هناك حدوداً اقتصادية وعملية لاستعمالهما، فاحلال روث البهائم محل الأسمدة الكيميائية المستخدمة الآن سيحتاج الى زيادة الماشية في العالم الى ثلاثة امثالها.

● تم التوصل الى تثبيت النيتروجين بيولوجيا عن طريق كائنات ميكروبية بادخال الخضروات في دورات المحاصيل، ومنذ امد بعيد يزرع المزارعون الصينيون والفيتناميون السرخس المائي من نوع «آزولا» في حقول الأرز، وهو يوفر موطناً صالحاً لطحالب زرقاء وخضراء تساعد في امداد الأرز بالنيتروجين، وتجري الآن ابحاث حول هذه الكائنات الميكروبية وغيرها من الكائنات المثبتة للنيتروجين (انظر الاطار ٦ – ٤). لكن من غير المحتمل ان تؤدي في الأجل القصير والمتوسط الى تقليل استعمال الأسمدة تقليلا يذكر.

● الجذور الميكروبية فطريات تعيش على جذور النباتات وتنقل لها المواد الغذائية. وقد تحققت نتائج مبشرة في المعامل، لكن استخدامها الواسع ما زال أمامه شوط بعيد.

ومن ثم فستظل الأسمدة الكيميائية مصدراً رئيسياً ومتزايداً لنمو الانتاجية في البلدان النامية. والبديل الأكثر احتمالاً هو تطوير أنواع جديدة من المحاصيل وفيرة الغلة تستجيب للأسمدة على نحو أفضل من الأنواع الحالية، ومن الممكن كذلك تطوير محاصيل بعلية تكون افضل استجابة للأسمدة. وقد استجابت صناعة الأسمدة بسرعة للطلب المتزايد، وبالرغم من ارتفاع تكلفة الطاقة فان هناك مواداً اولية وفيرة لنمو هذه الصناعة في المستقبل. ولعل اوضح القيود على زيادة استعمال الأسمدة في العالم النامي هي نقص البذور والافتقار الى الري، وسياسات الحكومات غير المناسبة في مجالي التوزيع والأسعار.

البحوث

أدى ظهور علم الوراثة في منتصف القرن التاسع عشر، واقامة مراكز ابحاث

زراعية ممولة تمويلاً عاماً، الى ازدهار التربية العلمية وانتقاء المنتجات الزراعية، ويجري انتقاء النباتات وتحسينها الآن في مئات من المراكز القومية والدولية التي تشكل شبكة عالمية تتقاسم البيانات والمواد النباتية والنتائج، وتجوب الأرض بحثاً عن نباتات برية يمكن ان تتوافر فيها خصائص مفيدة. وعلى حدود البحوث الوراثية يطبق علماء البيولوجيا الميكروبية تكنولوجيا اكثر تقدماً للتوصل الى نباتات جديدة او معدلة تعديلاً جذرياً (الاطار رقم ٦ – ٤).

وحتى عهد قريب كانت البحوث الزراعية المدارية تتركز على محاصيل تصدير مثل السكر والموز والمطاط والقطن والشاي والبن ونخيل الزيوت. واقتصر التقدم الرئيسي في الحبوب على المناطق المعتدلة حتى بداية الستينات حين تحقق تقدم كبير في تكنولوجيا القمح والأرز المداريين. وقد قامت مراكز البحوث الدولية بدور رئيسي في وضع هذه التكنولوجيا ونشرها (الاطار ٦ – ٥).

وبدأت البحوث المدارية بشأن السورغوم والدخن والذرة في وقت لاحق، وتقدمت بخطى أبطأ. فلم تكن هذه الحبوب تستخدم – خارج المنطقة المدارية – الا في تغذية الحيوان، كما ان طعمها اقل جودة، والحوافز لتحسينها في المناطق المدارية قليلة. وبالمثل لم تجرَ سوى ابحاث قليلة للغاية على القطانيات (مثل الحمص واللوبياء) وعلى المحاصيل الجذرية مثل المنيهوت، لأنها لم تكن تزرع في المناطق المعتدلة. وما زال علينا ان نعرف ما اذا كان من الممكن التوصل الى تقنيات علمية حديثة وأولوية عالية في البحوث الدولية والقومية لتعويض هذا التخلف.

فاذا كان الرد بالايجاب فان التقدم في هذه المحاصيل يمكن ان يكون له اثر كبير في تقليل الفقر (انظر الفصل السابع). فالقطانيات والجذور والدرنات تمثل ٢٧ في المائة من الناتج الزراعي في افريقيا جنوب الصحراء، وبالمقارنة لا تمثل الحبوب سوى ١٧ في المائة من الانتاج. وعلى العكس فان هذه الأرقام – في جنوب شرق آسيا والصين – هي ٩ و١٠ في المائة و٤٠ و٥٠ في المائة على التوالي.

ويزيد من تعقيد زراعة النباتات في المناطق المدارية الاختلافات المحلية الواسعة داخل ظروف طبيعية تبدو

الاطار ٦-٥: المراكز الدولية للبحوث الزراعية

نشأت شبكة مراكز البحوث الحالية الممولة دولياً عن برنامج استثمار مشترك تحت اشراف وزارة الزراعة المكسيكية ومؤسسة روكفلر. وفي عام ١٩٤٣ بدأ فريق من العلماء المكسيكيين والاميركيين جهداً منظماً لتطوير انواع محسنة من الذرة والقمح. وشجع نجاح هذه العملية مؤسستي روكفلر وفورد على ان توحدا جهودهما في اول مركز بحوث زراعية دولي حقاً وهو المعهد الدولي لبحوث الارز الذي اقيم في الفيليبين في عام ١٩٦٠، واعيد تشكيل برامج المكسيك المحصولية في عام ١٩٦٦ وفق نموذج المعهد الدولي لبحوث الارز تحت اسم المركز الدولي لبحوث الذرة والقمح.

وتأسست المجموعة الاستشارية للبحوث الدولية في عام ١٩٧١ كرابطة غير رسمية من البلدان والمنظمات متعددة الاطراف والمؤسسات الخاصة. وهدفها الرئيسي هو دعم وتوسيع البحوث التي تساعد في حل المشكلات الزراعية المشتركة بين البلدان النامية، وتحسين انتاج الاغذية في العالم النامي. وتضم المجموعة الاستشارية للبحوث الدولية – الى جانب الرئيس والامانة اللذين يقدمهما البنك الدولي – هيئة استشارية هي اللجنة التقنية الاستشارية التي يقوم بتمويل امانتها برنامج الامم المتحدة للتنمية والبنك الدولي ومنظمة الاغذية والزراعة، وتتألف اللجنة التقنية الاستشارية من ثلاثة عشر من العلماء الزراعيين والاجتماعيين البارزين، من كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء.

وتدعم المجموعة الاستشارية للبحوث الدولية اساساً برامج البحوث والتدريب لزيادة الانتاج وتثبيت غلة المحاصيل الغذائية التي تزرع في كل انحاء العالم النامي. كما ترعى المجموعة البحوث التي تتناول نظم انتاج الماشية وامراضها، والمحافظة على الموارد الوراثية للنباتات واستخدامها، والسياسة الغذائية. واخيراً تساعد المجموعة البلدان النامية على تعزيز شبكات بحوثها الزراعية القومية.

وتقوم المجموعة الآن بتمويل ثلاثة عشر مركزاً وبرنامجاً دولياً. ومن بين احدث هذه المراكز يعمل المعهد الدولي للزراعة الحرارية، والمعهد الدولي لبحوث محاصيل المناطق المدارية شبه الجرداء، والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، والمركز الدولي للبحوث المتعلق بالمحاصيل، في حين يركز المعمل الدولي لبحوث امراض الحيوان عمله على القضايا المتعلقة بالماشية. وتكرس كل هذه المراكز اغلب مواردها للعمل في مجال محاصيل هامة مثل السرغوم والدخن والمنيهوت وخضروات الحبوب، وفي تحسين نظم الزراعة التي تنتجها بما في ذلك تربية الماشية. وهي تستهدف تطوير انواع افضل ونظم زراعة أحسن للمزارعين قليلي الموارد في المناطق البعلية – الذين لم يستطيعوا حتى الآن الاستفادة من تكنولوجيات الارز والقمح الحديثة. وتحسين الانتاج في المناطق المدارية البعلية عملية بطيئة شاقة، ومن الصعب التنبؤ بالوقت الذي ستحدث فيه زيادات تذكر في الغلات، وكثيراً ما تكون برامج البحوث الزراعية القومية ضعيفة ايضا في هذه المجالات، ومن هنا فان المراكز الدولية هي التي تعطي البحوث الكثير من القوة الدافعة اللازمة لملء الفجوات الواسعة في تطوير التكنولوجيا.

ولا يقتصر اثر شبكة البحوث الزراعية الدولية على التكنولوجيا الجديدة، بل لقد لعبت دور القيادة كذلك في فلسفة البحوث ومنهجيتها، التي تغير الطريقة التي تجري بها البحوث في البلدان النامية، كما بينت لواضعي السياسة ان الاستثمار في البحوث الزراعية الجيدة استثمار مجز.

وقد زاد تمويل البرامج الدولية الى ستة امثاله فيما بين ١٩٧٢ و١٩٨٠. وفي العامين الماضيين نمت اسهامات المانحين ببطء نسبي فوصلت الى ١٥٠ مليون دولار. وادت ضآلة الزيادات في التمويل، مقترنة بالتغيرات في اسعار العملة وارتفاع معدلات التضخم الى ان توقف معظم المراكز انشطتها في وقت تزداد فيه بسرعة الحاجة الى خدماتها والطلب عليها.

وكأنها متجانسة، والطريقة التي ربيت بها الأنواع المحلية بحيث تتحمل العيش في ظل هذه الظروف وليس لتحقيق غلات اكبر. وقد يتطلب احلال بذور وفيرة الغلة محل البذور الحالية تطوير انواع جديدة لكل منطقة صغيرة. كما تحتاج النباتات لكي تعيش الى ان تقوى مقاومتها للآفات والأمراض المحلية. وقد طورت انواع من القمح – ومن الأرز بدرجة اقل – تستطيع ان تتكيف مع كثير من الظروف المختلفة، اما الحبوب الأخرى فهي أصعب تكيفاً. وقد ينتج نوع من انواع الذرة غلة وفيرة في احد وديان هضبة المكسيك، ومحصولا ضعيفاً في واد مجاور، ويفشل تماماً في وسط الهند.

وقد تكيفت اغلب سلالات الحبوب التقليدية مع تربات تفتقر الى المواد الغذائية. والساق والأوراق – وليس السنبلة التي تؤكل – هي التي تستهلك الجانب الأكبر من المواد الغذائية. وحين تستعمل الأسمدة فان النمو يحدث في الساق بدرجة اكبر، وقد يؤدي الى «انحناء» النبات (سقوط النبات نتيجة الريح او المطر). ومن هنا فقد ركزت تربية النباتات في العقود الثلاثة الماضية على تطوير نباتات حبوب أقصر وأصلب عوداً تمثل سنابلها نسبة مئوية اكبر من وزن النبات. ويمكن للنباتات الأقصر ساقاً هذه ان تتحمل السنبلة الأكبر التي تقوى نتيجة للتغذية. وليست الغلة سوى واحد من اهتمامات مربي النباتات، فهم يهتمون كذلك: بالوقت اللازم للنمو، ومقاومة الآفات والأمراض، والطعم، وخصائص التخزين.

ورغم القيمة المؤكدة للبحوث فان البلدان النامية لا تخصص لها الموارد الكافية حتى الآن. وقد اوضحت دراسة حديثة أن الانفاق على الأبحاث في واحد وخمسين بلداً نامياً قد ارتفع ارتفاعاً له شأنه اثناء العقد الماضي، لكنه ما زال يعادل ٠,٥ في المائة فقط من قيمة الناتج الزراعي في عام ١٩٨٠. وهذه نسبة تقل كثيراً عما تنفقه البلدان النامية على خدمات الارشاد الزراعي. وعلى العكس فبالرغم من ان الاقتصادات الصناعية بدورها تنفق نحو ٠,٥ في المائة من قيمة انتاجها الزراعي على البحوث فان هذه النسبة تبلغ نحو اربعة امثال ما تنفقه على الارشاد الزراعي. ونظراً للعائدات المرتفعة للبحوث الزراعية فان من الممكن الدفاع بشدة عن زيادة الاستثمار في البحوث في البلدان النامية.

ويتغير دور مراكز البحوث الدولية مع اقامة الشبكات القومية وتوليها المزيد من مهمة تطوير تكنولوجيا جديدة، فالمراكز الدولية تركز اليوم بوجه خاص على تدريب الباحثين الوطنيين، وتعمل بدرجة متزايدة كمراكز لتبادل المعرفة المتخصصة والمواد الوراثية، كما اصبحت المراكز اكثر اشتغالا بتطوير منهجيات البحث، وخاصة لتحليل العقبات الاجتماعية والاقتصادية امام التقدم على مستوى المزرعة المفردة.

وتواجه البلدان التي تفتقر الى القوى العاملة المدربة ولا تطيق تكلفة البحوث الأساسية وبعض البلدان الصغيرة مشكلات خاصة، فعليها ان تعتمد اعتماداً اكبر من غيرها على اساليب ومواد طورتها المراكز الدولية، مكرسة اغلب جهودها للبحث التطبيقي في المحطات التجريبية وفي المزارع. وهناك مجال واسع لتوسيع التعاون الاقليمي في مناطق مثل اميركا الوسطى وافريقيا جنوب الصحراء، ومن المؤسف ان أغلب المحاولات الماضية للتعاون الاقليمي لم تكن ناجحة كثيراً.

الثورة الخضراء

خلال أقل من عقد تحولت أكثر من نصف المساحة المزروعة قمحاً وثلث المساحة المزروعة أرزاً في العالم النامي الى انواع قصيرة وفيرة الغلة. وتتراوح غلة هذه الأنواع – اذا توافر الري الجيد والكمية المناسبة من الأسمدة والكيماويات – بين ثلاثة امثال وخمسة امثال غلة الأنواع التقليدية (انظر الاطار رقم ٦ – ٥).

وسمي هذا التحول الدرامي الثورة الخضراء، وقد بدأت هذه الثورة في منتصف الستينات بانتاج انواع جديدة من القمح في CIMYT في المكسيك، وأنواع جديدة من الأرز في IRRI في الفيليبين، وأدخلت أنواع القمح الجديدة الى باكستان والهند في عام ١٩٦٦، وتضاعف انتاج القمح في الهند في الفترة ١٩٧٠ – ١٩٧٢ ووصل الى ٢٣,٤ مليون طن. وعند هذه النقطة أصيبت النباتات بمرض يعرف باسم صدأ القمح وركد الانتاج. ومع منتصف السبعينات كان العلماء الهنود قد طوروا أنواعاً لا تقاوم الصدأ فحسب بل تنضج كذلك مبكراً. ووزعت البذور توزيعاً أوسع. وبدأ الانتاج يزداد ثانية حتى وصل الى ٣٠ مليون طن في ١٩٧٨ – ١٩٨٠، وبعد ان كانت الهند ثاني مستورد للحبوب في العالم عام ١٩٦٦ حققت اكتفاءها الذاتي في اواخر السبعينات.

وسرعان ما استخدمت أنواع القمح الجديدة في كثير من انحاء العالم. وحققت الصين وباكستان وتركيا وغيرها زيادات مذكورة في الغلات والانتاج، وانتجت بنغلاديش – التي لم تكن تعرف القمح تقريباً – ١,٢ مليون طن في ١٩٨٠ – ١٩٨١.

ونمت أنواع الأرز الجديدة على خير وجه في موسم الجفاف تحت السماء الصافية، ومن ثم فقد استخدمها العدد القليل نسبياً من مزارعي جنوب آسيا وجنوبها الشرقي الذين يستطيعون الري أثناء موسم الجفاف. وبعد عامين انتجت الأنواع الأولى التي تصلح للزراعة في ايام الرياح الموسمية: فاستخدمها عدد اكبر من المزارعين. وقد استخدمت انواع الأرز ببطء نسبياً وبطريقة انتقائية لأن النباتات القصيرة تحتاج إمدادات ثابتة من المياه خلال موسم النمو، ولا يمكن ان تزرع في مناطق السيول الغزيرة، وعدد قليل نسبياً من زارعي الأرز في آسيا هم الذين يتمتعون بهذه الدرجة من التحكم في إمدادات المياه. الا أنه حيثما وجدت الظروف المؤاتية فان قصر المدة التي

الاطار ٦-٦: الثورة الخضراء في البنجاب، بالهند

خرجت ولاية البنجاب الهندية – في ساحل الجانج شبه الجاف، من المرحلة الاستعمارية ولديها هياكل ري اساسية واسعة ومرافق نقل جيدة. وكانت مجتمعاتها الزراعية مزدهرة متقدمة لكنها لم تكن تستخدم تقريباً مدخلات نقدية الا مياه القنوات، وكان القمح – اهم المحصولات، يزرع في ٣٠ في المائة من الاراضي الزراعية.

وفي الخمسينات وبداية الستينات بدأ مزارعو البنجاب الانتقال من الزراعة التقليدية الى الزراعة التجارية، واخذوا يستخدمون قدراً ضئيلاً من الاسمدة في حقولهم، وازداد الناتج بشكل ثابت.

وفي عام ١٩٦٦ انتج اول نوع وفير الغلة من القمح يستجيب استجابة طيبة للسماد والري، وسرعان ما ادرك الزراع انه يمكنهم من مضاعفة غلاتهم. ومع تقدم عام ١٩٦٩ كانوا يزرعون ما يزيد عن ثلثي حقول قممهم بأنواع وفيرة الغلة. وارتفع متوسط الغلة الى ٢,٢ طن للهكتار بعد ان كان ١,٤ طنا في عام ١٩٦٦.

وأطلق هذا الابتكار سلسلة من الآثار التي حولت زراعة البنجاب، ومع عام ١٩٧٢ – اي بعد ستة اعوام فقط – كانت له الآثار التالية:

- تضاعفت الدخول الزراعية، وزادت المدخرات بسرعة تزيد حتى عن ذلك.
- استثمرت المدخرات اساساً في الاصول الانتاجية، وزاد عدد الآبار الارتوازية والجرارات الخاصة الى ستة امثالها واربعة امثالها على التوالي.
- اثبت القمح الجديد ربحيته بحيث حل محل بعض المحاصيل الاخرى الاقل قيمة، ومع توافر مياه الآبار اصبح من الممكن زراعة اراض كانت تترك للراحة في موسم الجفاف، وزادت مساحة الاراضي التي تزرع قمحاً بنسبة ٥٠ في المائة.
- زاد استخدام الاسمدة الى ستة امثاله.
- بعد ان نجح المزارعون في زراعة القمح اخذوا يزرعون بحماس انواع حاصلات اخرى وفيرة الغلة، وزادوا من استخدام المدخلات في بداية السبعينات.

وتوقف انتاج القمح عن الازدياد في بداية السبعينات، وذلك جزئياً بسبب المرض، واستؤنف التقدم بعد ادخال انواع تقاوم المرض في منتصف السبعينات وفي ذلك الحين كانت محاصيل اخرى قد احتلت دور القمح واصبحت هي طليعة التنمية، واتسعت محاصيل الارز والبطاطس وغيرها من المحاصيل التقليدية اتساعاً سريعاً سواء من حيث مساحتها او غلتها.

وكان كبار المزارعين اول من اتبع التكنولوجيا الجديدة، ولكن سرعان ما لحق بهم صغار المزارعين والمستأجرين. وتستخدم اساليب الزراعة الجديدة الآن في كل انحاء البنجاب. وكجانب من عملية تسويق الزراعة يجري الآن بالتدريج احلال الايجارات النقدية الثابتة محل ترتيبات المزارعة، ومع اتساع الدخل الزراعي ازدهرت مؤسسات الصناعة والخدمات الصغيرة، وانتقل كثير من العمال الزراعيين المعدمين الى وظائف في غير الزراعة. ونما الدخل بالنسبة للفرد بمعدل متوسط يتراوح بين ٣ و٣,٥ في المائة طيلة عقدين.

وقد اسهمت عدة عوامل في نجاح البنجاب، وكان لشبكة القنوات القائمة الواسعة، وجودة موارد المياه الجوفية، وكل منهما يمكن استغلاله بتكلفة متواضعة نسبياً، اهميتها الخاصة. وأبقيت الأسعار عند مستويات توفر للمزارعين الحوافز الكافية لاتباع الأساليب الجديدة. ومكنت استثمارات الحكومة في الطرق والاسواق وكهربة الريف وغير ذلك من الهياكل الاساسية المساندة المزارعين من الاستفادة من الفرص الجديدة. واخيراً ادت البحوث المحلية الى تحسينات في انواع القمح والارز والبطاطس والقطن وغيرها من المحاصيل.

التحول الزراعي في البنجاب ١٩٦١-١٩٨٠

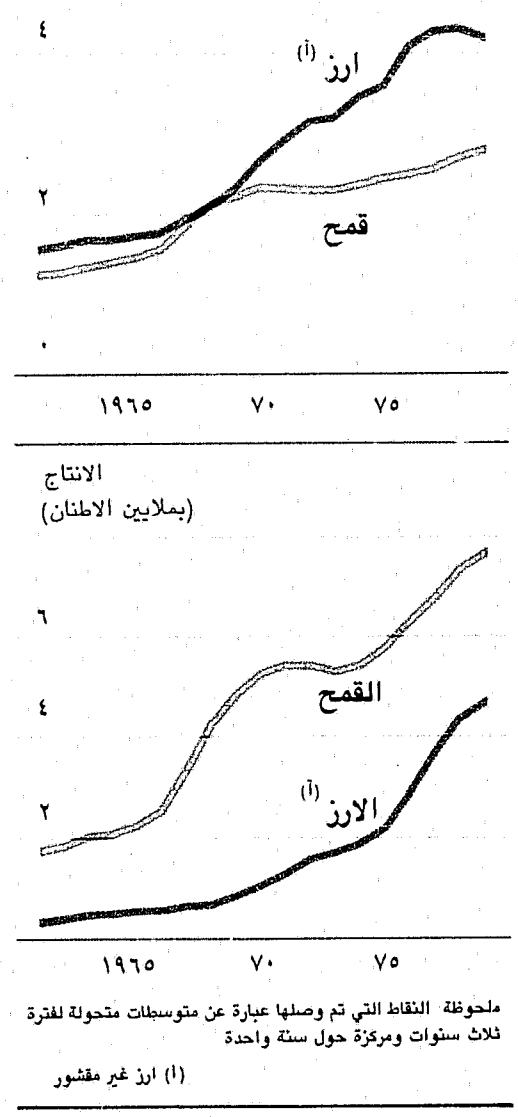

ملحوظة النقاط التي تم وصلها عبارة عن متوسطات متحولة لفترة ثلاث سنوات ومركزة حول سنة واحدة

(أ) ارز غير مقشور

يستغرقها نضج هذه الأنواع الجديدة قد سمح برزاعتها مرتين او حتى ثلاث مرات في السنة، وبغلّة اكبر في كل حصاد.

ولم تحدث مكاسب ثورية كهذه في الذرة والسورغوم وان تحقق بعض التقدم. وكما قلنا من قبل فان انواع الذرة المدارية وشبه المدارية تكيفت مع الظروف الخاصة لمناطق صغيرة للغاية، وقد انتجت كثير من محطات التربية هجائي وتوليفات محسنة جذرياً، لكن محاولات زراعتها في اماكن اخرى لم تنجح، وكان اوسع استخدام لأنواع الذرة المحسنة في الأرجنتين والصين وكينيا وزيمبابوي.

وانتجت هجائن السورغوم للاستهلاك البشري للمرة الأولى في الهند عام ١٩٦٤، لكن الأمر استغرق اثني عشر عاماً لانتاجها على نطاق واسع، ولتطوير مقاومتها للأمراض، وللتغلب على عدم اقبال الناس على تناولها. ويزرع الآن نحو ٤,٥ ملايين هكتار – اي ثلث الأرض البعلية – بهذه الهجائن، كما انها امتدت الى شمال شرق الصين في منتصف الستينات، وتزرع هجينة السورغوم الاميركية اللاتينية أساساً لتغذية الماشية في المزارع التجارية الكبيرة. ولم يرحب المزارعون بالدخن المحسن، كما لم تحدث سوى تحسينات قليلة في الخضروات وان كانت تجري ابحاث نشطة على هذه الحاصلات.

وكانت نتائج تطوير انواع جديدة من الحبوب نتائج بارزة، فقد ارتفعت غلة الحبوب في البلدان النامية بنسبة ٢ في المائة سنوياً فيما بين ١٩٦١ و١٩٨٠، وارتفعت غلة انواع القمح بنسبة ٢,٧ في المائة، والسورغوم بنسبة ٢,٤ في المائة والذرة بنسبة ٢ في المائة (انظر الشكل ٦ – ٨). ورغم ان غلات الأرز لم تزد الا بنسبة ١,٦ في المائة سنوياً في البلدان النامية في مجموعها فانها ارتفعت بنسبة ٣ في المائة سنوياً في الفيليبين واندونيسيا اللتين كانتا اكثر ملاءمة لـ اع الجديدة.

لقد حولت الثورة الخضراء حياة الملايين من المزارعين، لكنها عجزت عن ان تجلب النفع لعدد اكبر لأحد – اوكل – الأسباب التالية:

- ان التكنولوجيا لم تكن تلائم المناخ والتربة لديهم.
- عدم توافر شبكات البحث القومية اللازمة لتكييف الأنواع الدولية مع الظروف المحلية.
- عدم توافر الأمطار او الري او امكانات التحكم في السيول.
- عجز شبكات النقل والتسويق.
- عدم كفاية الأسعار وغيرها من الحوافز.

التقدم في المحاصيل المدارية الأخرى

يعكس التركيز على الحبوب في البلدان النامية الأهمية الحاسمة للمواد الغذائية الأساسية، غير ان الاشجار والمحاصيل غير الغذائية صادرات هامة في كثير من البلدان النامية. كما تزداد اهمية الفواكه والخضروات وزيوت الخضروات مع ازدياد الدخل، وتتراوح مرونة الطلب عليها في البلدان النامية بين ٠,٥ و٠,٩ – مما يعني ان الطلب عليها في مستويات الدخول المتوسطة ينمو بسرعة تبلغ ضعف سرعة نمو الطلب على الحبوب والقطانيات والمحاصيل الجذرية.

وتنتج البلدان النامية ما بين ٩٥ و١٠٠ في المائة من ناتج وصادرات الموز والشاي والبن والكاكاو والمطاط وما بين ٤٥ و٦٠ في المائة من القطن والشاي والتبغ والسكر. وبالنسبة لجوز الهند يأتي اكثر من ٨٠ في المائة من آسيا. ولا ينتج زيت النخيل الا في البلدان النامية – وان كان توزيع الانتاج في ما بينها قد تغير كثيراً. ففي عام ١٩٦٥ كان ٧٤ في المائة من الانتاج في افريقيا، و٢٣ في المائة في آسيا و٣ في المائة في اميركا اللاتينية. وفي عام ١٩٨٠ كان نحو ٦٨ في المائة ينتج في آسيا و٢٨ في المائة في افريقيا و٤ في المائة في اميركا اللاتينية. وبالرغم من ان الحاصلات غير الغذائية لا تمثل سوى جزء صغير من الناتج الزراعي في العالم النامي في مجموعه فانها تمثل ما بين ٢٠ في المائة و٣٥ في المائة من انتاج بعض البلدان: ومن الأمثلة على ذلك كولومبيا وكوستاريكا وغانا وغواتيمالا وليبيريا وماليزيا ومالي ونيكاراغوا وسري لانكا، ويمكن بشكل استثنائي ان ترتفع الى ما بين ٤٠ و٥٠ في المائة كما هو الحال مثلا في السلفادور وساحل العاج.

وعلى عكس البحوث في المحاصيل الغذائية المدارية فان للبحوث في مجال الاشجار وقصب السكر تاريخاً طويلاً ناجحاً أشبه بتاريخ حاصلات المنطقة المعتدلة، وذلك الى حد كبير بسبب اهتمام الاستعماريين بها كصادرات الى البلدان المتقدمة. وفي عديد من الحالات، وخاصة السكر وزيت النخيل والمطاط وجوز الهند حدثت «ثورات خضراء» شبيهة بالثورات في القمح والأرز، وأحياناً اكثر من مرة. وحدثت تحسينات أقل إثارة لكن لها أهميتها في مجال الفلاحة والأسمدة وتقنيات الحصاد المحسنة.

وكانت تحسينات الانتاج والانتاجية أسرع كثيراً من نمو الطلب، فقد صدرت محاصيل الأشجار أساساً الى البلدان المتقدمة، حيث الدخل والاستهلاك مرتفعان ولا تولد زيادات الدخل الا طلباً محدوداً على محاصيل الأشجار. كذلك تحد البدائل الصناعية طلب السوق على بعض الحاصلات مثل المطاط والقطن والجوت. وأمام هذه القيود على الطلب ادت مكاسب الانتاجية الكبيرة الى تخفيض التكاليف والأسعار. وساعدت المكاسب الفجائية المرتبطة بفترات ازدهار الأسعار الدورية في تعويض الأسعار المنخفضة والطلب الذي ينمو ببطء. ويبدو ان نموذج الطلب العام سيتحسن اذ تزيد الدول المصدرة للنفط وكثير من البلدان ذات الدخل المتوسط وارداتها مع ارتفاع دخلها، والى جانب ذلك فان ارتفاع اسعار النفط قد غير كفة ميزان المنافسة من جانب الانسجة الصناعية الى جانب الانسجة الطبيعية.

ومن الممكن توسيع المساحة المزروعة اشجاراً بسرعة بالرغم من العوائق، كما ان تكنولوجيتها راسخة بالفعل، وهذا يزيد من جاذبيتها بوجه خاص في المناطق التي يكون فيها تقدم الحاصلات الغذائية بطيئاً، وخاصة في افريقيا جنوب الصحراء. فالخيار هناك بين الانتاج الغذائي وغير الغذائي ليس خياراً سهلاً: فكلاهما يحتاج الى تقدم. وفي المدى

الشكل ٦–٨: غلة الحبوب الغذائية في البلدان النامية ٦١- ٦٥ و٧٦- ٨٠

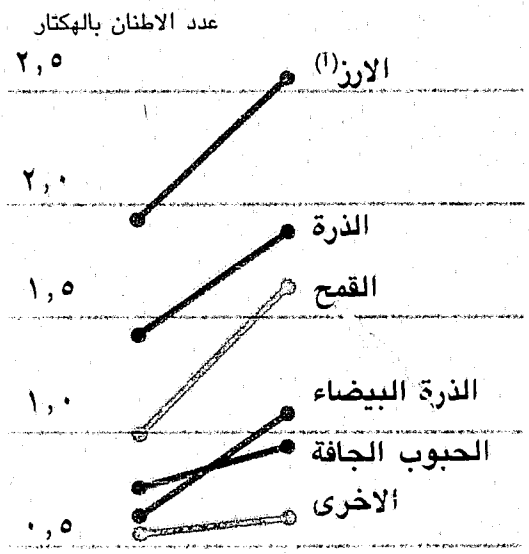

المصدر: منظمة الاغذية والزراعة.
(١) الارز غير المقشور.

الطويل تتضح الحاجة الى البحوث المحلية لتحسين الحاصلات الغذائية. غير ان الخيار عند تطوير التكنولوجيات المحسنة ينبغي ان يجري على اساس المزايا المقارنة.

دعم النمو الزراعي

تحسين الأرض، وأساليب الزراعة الجديدة، والمزيد من البحوث، كلها متطلبات ضرورية للنمو الزراعي، لكنها ليست شروطاً كافية لتحقيقه، فهناك كذلك حاجة الى الكثير من الخدمات التكميلية اذا اراد المزارعون ان يترجموا امكانات العلم الى محاصيل اوفر وافضل حقاً. ويدرس الجزء الأخير من هذا الفصل ما تتضمنه جهود الدعم هذه.

الهيكل الأساسي

اسهم وجود واتساع الهيكل الأساسي إسهاماً كبيراً في زيادة الناتج الزراعي في آسيا واميركا اللاتينية. ولعل المثل الأوضح هو الفيليبين التي خصصت نحو ٥ في المائة من مصروفات التنمية الزراعية لبرامج كهربة الريف التي تخدم الآن نحو ٧٠ في المائة من السكان. وعلى المستوى الأبسط تعد الطرق الرئيسية اساسية لتحريك الزراعة، ففي مناطق كثيرة يبعد المزارعون مسيرة يوم عن اقرب طريق، ومن ثم فان تدابير زيادة انتاجهم دون نقل ومواصلات، قليلة الجدوى لأن حاصلاتهم لا تستطيع ان تصل الى السوق، ولأنهم معزولون عن التكنولوجيا والمدخلات والأفكار الجديدة.

كثيراً ما يصاحب تحسين الطرق والوصول الى المناطق الريفية الى توسع في المؤسسات غير الزراعية كالمحلات التجارية، وخدمات الاصلاح، ومطاحن الحبوب. كما انه يساعد في تغيير العادات والتصرفات والقيم. على سبيل المثال، خلصت دراسة وصفها البنك الدولي حول تأثير الطرق الزراعية في ولاية يوكاتان بالمكسيك الى ان هذه الطرق سمحت بتوسيع دور المرأة من خلال ادخال الافكار الجديدة والتعليم، والعناية الصحية، والبدائل الاقتصادية لزراعة الذرة. وبوجه خاص ارتفعت سن الزواج لدى النساء وانخفض عدد الأطفال وكثرت الانشطة غير المنزلية التي تمارسها النساء.

وكثيراً ما تهمل الطرق الزراعية اذا تركت لسلطات النقل البري الوطنية، التي تفضل عموماً مهمة شق الطرق الرئيسية. ويمكن ان تلقى الطرق الزراعية مزيداً من الاهتمام اذا تركت مسؤولية تخطيطها وشقها وصيانتها لسلطات الحكم المحلي او التنمية المحلية. ويتطلب هذا استعداداً من جانب الحكومة المركزية لتوسيع قدرة سلطات الحكم المحلي على الحصول على عائدات.

وقد نجحت المشاريع الممولة من الخارج في ايضاح ان من الممكن شق الطرق الزراعية بتكلفة صغيرة للغاية، ومن الأمثلة الطيبة على ذلك اول ثلاثة مشاريع تنمية ريفية يقوم بها البنك الدولي في مناطق السافانا الشمالية في نيجيريا حيث شقت او حسنت ١٧٠٠ كيلومتر من الطرق الزراعية فيما بين ١٩٧٥ و١٩٨٠. والمشروع الأصغر حجماً لتنمية الكاكاو والبن في توغو، حيث شقت ٢٠٠ كيلومتر من الطرق التي تربط القرى الجبلية بأقل من نصف تكلفة عطاءات المقاولين الخاصين. وفي كلتا الحالتين استخدم الحرفيون المحليون للقيام بالكثير من الأعمال الماهرة مثل بناء الجسور والبرابخ.

عندما تحسن البنى الاساسية الريفية، يؤدي اعطاء تحسين الطرقات غير المعبدة، وتحسين نوعية الطرق لتسلكها السيارات الى زيادة النسبة المئوية لفقراء الارياف الذين تتاح لهم الفرصة للقيام بأنشطة انتاجية في مؤسسات البناء العامة او الخاصة (انظر الفصل السابع). وبغية جني اقصى فائدة من الاستثمار في الطرقات لا بد من استكماله بتسهيل الحصول على اعتمادات لشراء وسائل النقل، سواء كانت مجهزة بمحرك ام لا، اضافة الى ذلك يلاحظ ان الانظمة الخاصة بالنقل كثيراً ما تعيق تطور النقل في الارياف.

ووقع تحسين الاتصالات السلكية واللاسلكية ضحية للحاجز المصطنع بين القطاعات «الحديثة» والقطاعات «الريفية». فالاتصالات السلكية واللاسلكية ليست اداة حضرية محضة، ومن الممكن الاسراع بالنمو الزراعي اذا توافرت للمزارعين معلومات دقيقة عن السوق، ووسيلة سريعة لطلب صيانة الآلات وتوريد الامدادات. وعادة ما تكون الصناعة الريفية من اول من يستفيد من شبكة التليفونات الكفوءة.

التوسع

يتوقف اتباع التكنولوجيا الجديدة على معرفة المزارعين ومهارتهم ودوافعهم، وذلك الى جانب عديد من العوامل الأخرى التي تؤثر على قدرة المزارعين على بلوغ مستويات انتاج تقرب من المستويات التي تتحقق في محطات التجارب (الاطار رقم ٦ – ٧)، والمهمة الرئيسية للارشاد الزراعي هي نقل المعرفة بافضل اساليب الانتاج الى المزارعين، ومساعدتهم على التغلب على مصاعب اتباعها. وقد كان اداء الارشاد الزراعي مخيباً للآمال، وان كانت هناك استثناءات هامة.

ومن ثم فان وجود التكنولوجيا المربحة شرط اولي للعمل الارشادي الناجح، وفي افريقيا جنوب الصحراء (وكذلك في كثير من المناطق البعلية الأخرى) يتجاهل المزارعون مشورة عمال الارشاد بالنسبة لمواعيد الغرس والحصاد حين لا تتلاءم مع ظروفهم، او لا تبشر بعائد كبير واضح، ويستمرون في الزراعة فيما بين المحاصيل ونشر الغراس لتقليل المخاطر وتوسيع مواردهم المحدودة. ويكمن الخطأ في هذه الحالة وفي كثير من الحالات الاخرى في الافتقار الى البحوث التطبيقية التي تأخذ في الاعتبار الظروف الاجتماعية والاقتصادية المحلية (الاطار رقم ٦ – ٨).

الاطار ٦-٧: فجوة الغلة وخدمات التوسّع الزراعي

نادراً ما ينتج مزارعو البلدان النامية الغلات القياسية التي تتحقق في البلدان المتقدمة او في بحوث المعامل. ويرجع الجانب الاكبر من هذه الفجوة في الغلة الى قرارات المزارعين الصادرة عن البديهة الشائعة او الى ظروف خارجة عن ارادتهم، اكثر مما يرجع الى نقص المهارات او المبادرة لديهم. ففي بعض الحالات قد لا يكون مربحاً المزارعين ان يشتروا المدخلات التي يمكن ان تساعد في تحسين الغلة. وفي بعضها الآخر قد يكون سوء نوع التربة او الافتقار الى الموارد سبباً في استحالة استخدامها الاساليب الزراعية التي تبلغ بالغلة حدها الاقصى. ويوضح الشكل بعض العوامل التي تسبب الفارق بين الغلات في محطات البحوث والغلات في حقول المزارعين.

فالحد التقني الاقصى للغلات في المزرعة ادنى منه في محطات البحوث، اذ تستخدم هذه الاخيرة تكنولوجيات ليست عملية في نطاق الانتاج المألوف للمزارعين، وعادة ما تقع محطات البحوث في ا ٍاض منتقاة، كما انها تستطيع الاعتماد على الري اذا احتاجت اليه في حين نادراً ما تكون البيئة رحيمة بالمزارعين.

وثانياً فان **الحد الاقصى الاقتصادي** في المزرعة كثيراً ما يكون ادنى من الحد الاقصى التقني فيها، وكثيراً ما تكون ارباح المزارعين اعلى عند مستويات مدخلات ادنى من تلك اللازمة لتحقيق اقصى غلة نتيجة للغلة المتناقصة للاستثمار في المدخلات.

وثالثاً تكون **الغلات الفعلية** للمزارعين عادة ادنى من الحد الاقصى الاقتصادي. وقد يرجع هذا الى ان المدخلات الرئيسية مثل الاسمدة والمياه والعمل لا تكون متوافرة عند الحاجة اليها، او ان تقلب الاسعار وعدم امكان التعديل على سقوط الامطار يقللان من العائدات المتوقعة. كما قد لا يعرف المزارعون التجميعة المثلى للمدخلات او افضل اساليب الزراعة.

ويؤثر الحجم النسبي لكل جزء من اجزاء فجوة الغلة تأثيراً عميقاً على استراتيجية التنمية. ويتطلب سد الفجوة الكبيرة بين مختلف الحدود القصوى التقنية التي تفرضها بيئة المزرعة وبيئة البحث استثمارات اخرى – وعلى سبيل المثال في مجال التحكم في الفيضانات او تنمية الاراضي او الري – او بحوثاً لتطوير انواع من الحاصلات واساليب زراعة اكثر ملاءمة للظروف في المزرعة. كما تتطلب الفجوة الكبيرة بين الحد الاقصى التقني والحد الاقصى الاقتصادي في المزرعة مراجعة سياسات الاسعار، وتحسين منافذ المزارعين الى الاسواق، واذا كانت الغلات الفعلية ادنى كثيراً حتى من الحد الاقصى الاقتصادي فقد تتضمن الحلول تعزيز خدمات الارشاد الزراعي او الخدمات الاستشارية وضمان انسياب عرض المدخلات ونظم الائتمان، او اقامة مخطط للتأمين على المحصول.

وهكذا يمكن لخدمات الارشاد الزراعي ان تضيق الفجوة، لكنها لا تستطيع ان تسدها. وتشير الخبرة العالمية الى ان خدمات الارشاد الزراعي تكون اكثر فعالية حينما:

- تدعم تكنولوجيا مربحة – الية من المخاطر او قليلة المخاطر وغير معروفة للمزارعين.
- تتوفر المدخلات الرئيسية مثل الاسمدة والبذور المنتقاة في الوقت المناسب.
- يتوفر للمزارعين منفذ للأسواق بالنسبة لانتاجهم الاضافي.

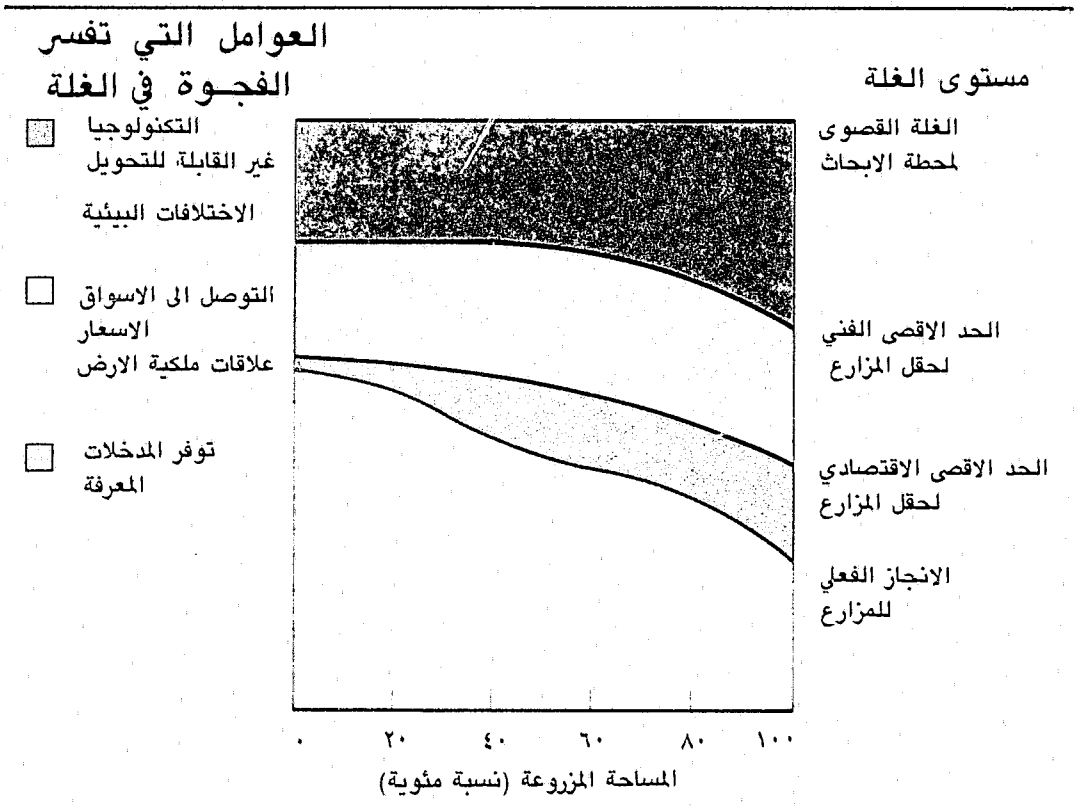

بوجه خاص، كثيراً ما تنحرف خدمات التوسع الى العمل مع الافراد وتهمل الدور الهام الذي تؤديه النساء كمزارعات في معظم انحاء العالم. ففي بعض المجتمعات تقوم المرأة بكافة الأعمال الزراعية باستثناء استصلاح الأرض والحراثة الثقيلة. وفي العديد من النظم الزراعية التي ما زالت متمسكة بتقاليدها الى حد كبير، نجد ان المرأة تضطلع وحدها بمسؤولية زرع وانبات المحاصيل. وفي مثل هذه الحالات لا يمكن لأي جهود ترمي الى زيادة الانتاجية ان تتوج بالنجاح الا اذا اشتركت المرأة مباشرة في البرامج.

وهناك مشاكل اخرى تتعلق بالتوسع وتعكس عدم قدرة المزارعين على التكيف بسبب عدم ملاءمة التوريدات من المدخلات، والنظم التسويقية وعناصر الدعم الاخرى. وللتوصل الى اعلى قدر من الفعالية في التوسع لا بد من توفير كل العناصر المكملة الضرورية.

ومن القيود الاخرى التي تحد من نمو خدمات الانتاج على صعيد اليقظة وعلى صعيد الاستخدام الكامل، ارتفاع اعباء

الاطار ٦-٨: اتخاذ القرارات في المزرعة الافريقية

الوقت الامثل لزراعة القطن في شمال نيجيريا هو منتصف ابريل/ نيسان، على ان تنتهي خلال شهرين. وتكشف نتائج الاختبارات عن هبوط حاد في غلة الهكتار كلما تاخرت الزراعة. غير ان الواقع ان المزارعين يزرعون ثلاثة ارباع محصولهم على الدوام في يونيو / حزيران وتموز/ يوليو، ويبقى النبات اربعة اشهر على الاقل، وبالمثل يجهل زارعو الفول السوداني في غامبيا ان الزراعة المبكرة توفر في مقاومة الحشائش فيما بعد. وفي نيجيريا (وفي كل انحاء افريقيا) ما زال صغار المزارعين يزرعون حاصلات جانبية بالرغم من التوصيات القائلة ان الزراعة في مصاطب خالية تزيد الغلة.

وقد تبدو هذه الحالات امثلة على ممانعة المزارع في قبول الاساليب الجديدة، غير ان البحث الدقيق يوحي بان الامر ليس كذلك.

● فعواصف البرد تهب على اوغندا الشمالية في وقت الحصاد، وبالتالي يمد المزارعون موسم الزراعة لتقليل خطر الخسارة، كما ان مد الموسم يمكن المزارعين من زراعة حاصلات اخرى – تشمل الدخن وهو غذاء الاسرة المفضل فضلا عن انه يستخدم كجزء من الاجر المدفوع لعمال زراعة القطن. وبعد حصاد الدخن يمكن ان تزرع بعض قطع الارض بالقطن متأخراً، وعندئذ يمكن توفير وقت تنقية الحشائش والحصاد. وهكذا يتمكن المزارعون من تخفيض تكلفة زراعة القطن وتأمين انتاج غذائهم الرئيسي.

● يقوم زارعو الفول السوداني في غامبيا بالزراعة متأخراً حتى لا يتنافسوا مع زارعي الدخن على العمل الزراعي. ورغم ان الزراعة المتأخرة تحتاج مزيداً من العمل لتنقية الحشائش فان بدائل الاستخدام المنتج للعمل تكون ادنى في موسم الكساد النسبي.

● وفي نيجيريا تؤدي الزراعة المختلطة الى تحقيق عائد اجمالي للهكتار يزيد ٦٠ في المائة عن عائد المصاطب الخالية، كما انه يحسن عائد العمل في فترات الذروة بنسبة تزيد عن ٢٥ في المائة رغم ارتفاع مدخل العمل الكلي.

● ويتخذ المزارعون الافريقيون في هذه البلدان الثلاثة – بالرغم من ضيق مواردهم وناتجهم – قراراتهم المتعلقة بالانتاج بنفس طريقة كبار المديرين تقريباً، فهم يستجيبون سريعاً للتغيرات في توافر الموارد، وفي القيود والحوافز، ويوازنون الموارد المتاحة لتلبية اهداف متعددة (كثيراً ما تكون متعارضة). والواقع ان اعتبارات قد تكون ذات اهمية ثانوية في المزارع الكبيرة كثيراً ما تكتسب اهمية كبيرة في المزارع الصغيرة، نتيجة لضيق الموارد، وللعلاقة المتداخلة الوثيقة بين القرارات المتعلقة بالمزرعة والقرارات المتعلقة بالاسرة.

التكاليف المتكررة. وجواباً على مشكلة التكلفة وايضاً بغية توفير قنوات اتصال اضافية (وخاصة بالنسبة للنساء) عمدت بلدان عديدة الى استخدام المذياع (الراديو) وغيره من وسائل الاعلام من اجل بث المعلومات الخاصة بتحقيق التوسع. وقد برهنت هذه التجارب عن اهمية الامكانيات المتاحة لنشر الاعلام الزراعي بين جمهور واسع من غير تكاليف باهظة. غير انه لا زال مدى تأثير المذياع على المزارع لتشجيعه على تقبل مجموعات جديدة من التقنيات، يحتاج الى تقييم كامل.

ولقد بذلت الجهود في السنوات الأخيرة، لتحسين الكفاءة الادارية والفعالية الميدانية لعدد من خدمات التوسع، ولاقامة روابط افضل بينها والمزارع من جهة وبينها والابحاث العلمية من جهة اخرى. ويعتبر ذلك من السمات الاساسية «لنظام التدريب والزيارات» الذي قدم له البنك الدعم في الهند اولا والذي عدل ليتكيف مع ظروف البلدان الاخرى فيما بعد.

ويلعب القطاع الخاص كذلك دوراً هاماً في نشر التكنولوجيا وتقديم المشورة للمزارعين. وعلى صانعي الآلات، وشركات البذور، وموردي الاسمدة والمبيدات الحشرية، ان يرفعوا مستوى مساعدتهم ومشورتهم اذا ارادوا ان يشتري المزارعون منتجاتهم. فالمصلحة طويلة الأجل للصناع والتجار تتحقق على نحو أفضل اذا وجد عملاء يشترون عاماً بعد عام. واذ تدرك الشركات هذه الحقيقة فانها كثيراً ما تقوم ببحوث تطبيقية، وتجري التجارب، والعروض في الحقول.

التسويق

تعد انشطة تسويق المحاصيل الزراعية العامل الاساسي الكفيل بالانطلاق من زراعة الكفاف. فتوريد الغذاء الى سكان المدن، واستغلال فرص التجارة الخارجية، والتخصص وفقاً للميزة المقارنة التي تتمتع بها كل قرية، وكل اقليم، وكل مزرعة – كل ذلك لا يمكن ان يتحقق الا اذا كان هنالك الوسطاء المجهزون خير تجهيز لتمويل منتجات المزارعين، وشرائها، وبيعها، ونقلها، وتحويلها وتخزينها وكذلك لتوزيع ما يشتريه المزارعون من مدخلات في الوقت الذي يحتاجون اليها. ويميل البعض الى الاعتقاد بان هذه امور مسلم بها. غير انه في معظم البلدان الاستوائية لا يمكن ان تتم الا في ظروف طبيعية صعبة، وخاصة فيما يتعلق بالنقل والتخزين، وفي بيئة سياسية غالباً ما تكون غير مؤاتية. وهذا ما يصعب من وضع المزارعين الذين يحاولون اقتحام الاسواق.

على الرغم من هذه المشاكل، استجاب مزارعو العالم النامي عامة بحماس لما اتيحت لهم من فرص التسويق. فسرعان ما بادر المزارعون من صغار الملاكين الى تبني زراعة اشجار المطاط في ماليزيا، والكاكاو والفول السوداني والقطن في افريقيا الغربية، عندما انشئت قنوات تسويق هذه المنتجات في اواخر القرن التاسع عشر. وكان المزارعون الافريقيون لم يزرعوا قط في الماضي الكاكاو وهو محصول يصعب الاعتناء به. الا انه بعد نصف قرن او اكثر بقليل، اي على فترة جيلين، ازدهر انتاج الكاكاو في افريقيا الغربية الى ان بلغ مليون طن سنوياً واحتل ٧٠ في المئة من السوق العالمية ودر على المزارعين مالا لكل يوم عمل يفوق ما يدره اي محصول اخر في المنطقة نفسها. وفي ماض قريب الينا، ارتفع انتاج الكاكاو في ساحل العاج ابتداء من ١٩٦٠، من ٨٠٠٠٠ طن الى ٤٠٠٠٠٠ طن خلال عقدين، بفضل اسعار عادلة وتسويق جيد.

وللتسويق اوجه عديدة كما يبين الاستعراض القصير لعمل البنك الدولي. ففي المكسيك – تطبيقاً لمشروع بيدار ٣ – يستخدم تمويل المشروع لتنظيم صغار المزارعين في روابط على اتصال بوكالة توزيع مركزية، ولبناء تسهيلات تخزين محلية، واقامة وتحسين محلات التجزئة، وتنمية الاسواق الريفية، وتنظيم برنامج اعلام استهلاكي عن طريق خدمات الارشاد المحلية. وفي ظل مشروع بياوي في البرازيل يستهدف برنامج تسويق من عشرة عناصر التقريب بين فقراء المنتجين والمستهلكين. وفي الكاميرون يتضمن مشروع زابي دعم شبكة توزيع ريفية للامدادات الزراعية، وسوقاً حضرياً لتصريف فائض الحاصلات من المناطق الريفية، وتحسين مرافق التجهيز والتسويق لتصدير البن والكاكاو. وفي تانزانيا يحاول مشروع كيجوما تنمية اسواق جديدة للأسماك. وفي الفيليبين يهتم برنامج الاستيطان بتنمية اسواق لحاصلات المزارع الكبيرة. وفي اليونان ربط اكثر من ٦٠٠٠ مزارع خضروات صغير بشركات تسويق محلية تصل بمنتجاتهم الى المتاجر الكبرى في اوروبا الغربية، وذلك كجزء من مشروع يموله البنك الدولي لدعم الانتاج الكثيف للخضروات الشتوية (الاطار رقم ٦ – ٩).

ويمكن ان يقوم بالتسويق القطاع العام او القطاع الخاص او مزيج منهما، وذلك تبعاً لظروف البلدان المفردة، وكثيراً ما كان احتكاراً عاماً بسبب حساسيته السياسية والاقتصادية.

ورغم ان الاسباب التي دفعت الحكومات الى التدخل كانت وجيهة الى حد ما في الوقت الذي تأسست فيه وكالات التسويق – وتم ذلك غالباً غداة انتهاء فترة الاستعمار في افريقيا وآسيا – فان الثمن الذي يدفع الآن للابقاء على بعض منها ثمن مرتفع. وقد تميزت العديد من الوكالات شبه الحكومية للتسويق باوجه كثيرة من عدم الكفاءة. وينبع ذلك من مشاكل توجد في معظم هذه الوكالات شبه الحكومية – كعدد مفرط من الموظفين والعاملين، والميزانيات (غير تلك المتعلقة بالاجور) غير الملائمة، وندرة الاداريين الاكفاء. وفي بعض الاحيان تعمد الحكومات التي تحدد الاسعار الرسمية للمنتجين وللمستهلكين بالنسبة للمحاصيل الزراعية، دون مراعاة كافية للتكاليف الفعلية للجمع والتوزيع، وغالباً ما تحددها على اساس وطني موحد. ثم يترك امر الشراء والجمع والتسليم حتى في المناطق النائية واكثرها تكلفة، لهذه الوكالات التي لا تقوى دائماً على استعادة الخسائر التي تنجم عن هذه العمليات.

وبالنسبة لتسويق المحاصيل الغذائية، توجد عادة قنوات تسويق موازية، اي ان وكالات التسويق الرسمية والقانونية تتعايش وقطاع تجاري خاص غالباً ما يكون غير مشروع. ولا تضع كثير من الحكومات ثقة كبيرة في قدرة القطاع الخاص على تقديم التوريدات الغذائية المستقرة للاسواق الحضرية حتى عندما يكون القسط الأكبر من التجارة بين ايدي تجار القطاع الخاص.

وفي مثل هذه الحالات، يقبل بالوسطاء على انهم شركاء لا غنى عنهم غير ان البيئة الاقتصادية لا تساعدهم على العمل بفعالية. فالشكوك وعدم الاستقرار المحيطة بالوضع الملتبس للتجارة

الاطار ٦-٩: الانتاجية والمزارع الصغيرة: الانتاج المكثف للخضروات في جنوب اليونان

مع انتقال القوى العاملة الزراعية بسرعة الى الاقتصاد غير الزراعي تتعرض الزراعة في اليونان للضغط من اجل زيادة انتاجية العمل، فالحيازات الصغيرة المزقة في جنوب اليونان تحد من فرص الميكنة، ومن البدائل التي تبشر بالخير تطوير نظم حاصلات عالية القيمة لامداد اسواق الفاكهة والخضروات الاوروبية.

ويشترك اكثر من ٦٠٠٠ من صغار مزارعي الخضروات في المنطقة الآن في برنامج يزودهم بالمعدات لتشجيع الزراعة الاكثر كثافة، ويساعدهم في بيع ناتجهم في اسواق اوروبا الغربية المربحة، ومن المتوقع ان يؤدي البرنامج – الذي يدعمه قرض من البنك الدولي – الى زيادة انتاجية ودخول ٩٠٠٠ اسرة فلاحية صغيرة في النهاية.

والاستثمار الرئيسي هو صوبة زجاجية صغيرة مغطاة بطبقة واحدة من البلاستيك الشفاف ومجهزة بالري والتهوية، غير ان التدفئة في الشتاء غالية، ومن ثم يتضمن البرنامج الجديد ابحاثا عن المحافظة على الحرارة، واستخدام الطاقة الشمسية في التدفئة، وفرز انواع الخضروات التي تقاوم البرد، والتحكم في مواعيد زراعتها.

كما يساعد البرنامج في بيع الخضروات اليونانية بكفاءة اكبر في اسواق التصدير فتقليدياً كان مصدرو الخضروات يتعاملون في احجام من الناتج اصغر من ان تتحمل تكلفة تسهيلات الفرز والتعبئة، كما لم يكن تمثيلهم في السوق ومعلوماتهم عنه كافية، وكانوا يتجهون الى عرض منتج واحد فقط، وعادة الى سوق واحد.

وهكذا لم يكن في وسع المصدرين اليونانيين (وصغار المزارعين الذين يوردون لهم) امداد المتاجر الكبرى في اوروبا، وهي مشروعات عالية التركيز وتحتل نحو ٧٥ في المائة من سوق الفواكه والخضروات الطازجة. وكان النفاذ الى هذا السوق، الذي يعتمد على العقود المباشرة التي تتناول مستويات نوعية محددة وجداول تسليم ثابتة، يتطلب تحسينات في تنسيق الصادرات وتخطيطها.

وحتى يمكن للاستثمار في معدات واساليب الزراعة الاكثر كثافة للخضروات ان يؤدي الى مزيد من مبيعات التصدير تجري اقامة اربع شركات تسويق يملكها اساساً المزارعون والتعاونيات والمصدرون الخاصون. وستقوم هذه الشركات بتنسيق انتاج صغار المزارعين تنفيذاً لعقود الانتاج والتسليم، وتشغيل مرافق الفرز والمعالجة، وتوفير امدادات ثابتة وفي حينها من المنتجات الجيدة لسلاسل المتاجر الكبرى في اوروبا. وبهذه الطريقة سيتمتع مزارعو الخضروات اليونانيون باسواق مأمونة اوسع، واسعار افضل، بالرغم من صغر متوسط مساحات حيازاتهم.

الخاصة والتجار تثبط التكرس الكامل في تسويق الغذاء، والاستثمار في النقل والتخزين، وانتهاج اسلوب نظم لتطوير شبكة توريد ملائمة. وقد بدأ هذا كله يتغير، مع اعتراف الحكومات المتزايد بقيمة اشراك التجار من القطاع الخاص.

وكثيراً ما تحتكر الوكالات التي تملكها الدولة توريد المدخلات. وكثيراً ما تفشل في شراء وتوزيع البذور والمحصبات ومبيدات الحشرات في الوقت الذي يحتاج اليها المزارعون بسبب عدم توفر المبالغ اللازمة في الميزانية الوطنية. وبالنسبة لبعض المدخلات كمبيدات الحشرات والاعشاب الضارة، يمكن لمزيد من البلدان ان تكرر النجاح الذي احرزته بنغلاديش وجمهورية كوريا بحث الشركات من قطاع الصناعات الزراعية – الكيماوية الى الاشتراك والاستثمار لا في استيراد منتجاتها وتوزيعها بالجملة فحسب، بل ايضاً في الابحاث التكييفية المحلية، والاختبارات الميدانية، وعرض منتجاتها امام المزارعين.

ويشكل انتاج البذور الجيدة النوعية وتوزيعها مجالا هاماً اخر يتيح امكانيات واسعة لاشتراك القطاع الخاص.

وكثيراً ما تعمل شركات البذور بوجه خاص في ارتباط وثيق بالوكالات الحكومية للتوزيع والتسويق، فلا بد من تغيير البذور المهجنة كل عام، ومن ثم فان وجود سلسلة توزيع واسعة نشطة امر ضروري. وقد قامت شركة بذور كيفيا – وهي مشروع مختلط – ببيع هجائن ذرة «كيتال» عن طريق محلات القرى، ونجحت في توزيع البذور على المزارع من كل الأحجام في هضبة كينيا. وادى عدم وجود مثل نظام التسويق هذا في المناطق المشابهة بيئوياً الى الهبوط بانتشار هجائن الذرة الى الحد الأدنى. كذلك يجمع برنامج البذور الهندي بين جهود شركة البذور الوطنية، وشركات البذور في الولايات، والشركات الخاصة (الاطار رقم ٦ – ١٠).

الاطار ٦–١٠: صناعة البذور الهندية

يعد توفير البذور الجيدة لسبعين مليون مزارع في الوقت المناسب تحدياً، لكن صناعة البذور الهندية تواجه هذه التحدي بثبات. وقد نمت هذه الصناعة نمواً هائلاً منذ طفولتها قبل عقدين، وهي تضم الآن مؤسسة قومية، واكثر من عشر من مؤسسات البذور المملوكة للولايات، ونحو ٣٠٠ شركة خاصة. ولم تكن عملية النمو سلسة او ميسورة، وتوضح خبرة الهند بعض المشكلات التي يواجهها كل من القطاع الخاص والعام حين تمر الزراعة بتحولات سريعة.

فقبل الثورة الخضراء كان اغلب المزارعين يحتفظون بجزء من محصولهم كبذور للعام التالي، واحيانا ما كانوا يحصلون على بذور جديدة، تزرعها الادارات الزراعية في الدولة، وكانت بضع شركات خاصة تنتج بذور الخضروات والزهور.

وعقب انتاج اول هجائن من الذرة في ١٩٦١ ادرك مخططو الزراعة الهنود ضرورة تعزيز صناعة البذور، وتكونت المؤسسة القومية للبذور في عام ١٩٦٣، وبدأت في زراعة البذور الاساسية، وشجعت الحكومة تكوين شركات البذور الخاصة، واتيحت لبعضها فرصة استيراد معدات تجهيز البذور على اساس الاستئجار بغرض الشراء.

وما ان جاء منتصف الستينات حتى كانت انواع من البذور المهجنة مرتفعة الغلة قد انتجت لدائرة واسعة من الحاصلات، وارتفع الطلب على البذور الجيدة، ولأن صناعة البذور الخاصة كانت ما تزال في مرحلتها الجنينية فقد زادت معامل تكاثر البذور في القطاع العام على يد حكومات الولايات والحكومات المحلية والادارات الزراعية، واقيمة مؤسسات البذور في الولايات.

ونتيجة النمو السريع اصبحت الشبكة العامة لانتاج البذور اوسع مما يجب، فهبطت الانتاجية، وحدثت خسائر مالية، وبدأت الشكوك الخطيرة تنتاب الشركات الخاصة بشأن مستقبلها في صناعة البذور الهندية.

وفي عام ١٩٧٥ صرحت ولاية ماهاراشترا لبضع شركات بذور بانتاج بذورها الاساسية. وحقق هذا القرار الكثير في مجال تيسير توفير بذور اساسية مضمونة مرتفعة النوعية، وتأمين تدفقها الثابت على المزارعين، كما اسرع بتنمية ونشر الانواع الجديدة.

ولم يتعود التجار والموزعون والمزارعون على فكرة البذور التي تقوم ببيعها شركات بذور الا في الآونة الاخيرة. وفي البداية كانت الشركات تحاول الترويج لمنتجاتها بتنظيم تجارب في المزارع، وشجع تجار التجزئة الخاصون والتعاونيات عن طريق ترتيبات الابداع التي تترك ملكية البذور غير المباعة لشركات البذور.

واليوم تقوم بتوزيع البذور في الهند شبكة تضم اكثر من ١٠ ٠٠٠ بائع بذور في كل انحاء البلاد. واصبح المزارعون اكثر وعيا بالنوعية، وغدوا يفضلون الانواع التي اثبتت جودتها.

وازدهرت منشآت البذور الخاصة، واخذت تقوم ببحوث الوراثة، وطورت هجائنها المحسنة من السورغوم والدخن والقطن والذرة وبعض الخضروات، وامتد البحث لانتاج انواع جديدة الى حاصلات جديدة مثل عباد الشمس والعصفر والبازلاء الهندية. وتعد هذه الصناعة مثالا هاما للتفاعل التنافسي البناء بين القطاع العام والقطاع الخاص.

الائتمان

الائتمان ضروري للتحديث والنمو والعدالة، فعادة ما يستطيع كبار المزارعين الحصول على القروض من مشاريع الائتمان الحكومية ومن المصارف الزراعية. لكن صغار المزارعين يجدون الوصول الى هذه المؤسسات شاقاً، ويعتمدون بدرجة اكبر على مصادر الائتمان غير الرسمية، ولأن تكلفة ومخاطر القروض غير المضمونة لصغار المزارعين مرتفعة فان المقرضين المحليين كثيراً ما يتقاضون اسعار فائدة اعلى كثيراً من مشاريع الائتمان الرسمية.

واقام كثير من البلدان مشاريع ائتمان لصغار المزارعين في محاولة لعلاج هذا الخلل. وسجل هذه المشاريع مختلط، فكثيراً ما تظل القروض تتجه الى كبار المزارعين، او تتحول الى اغراض غير زراعية. وتتضح امامنا بعض الدروس لتحسين اداء مشاريع الائتمان الزراعي:

- ان الاقرار المبكر لقواعد السداد (مع

قواعد واضحة لتأجيل السداد في حالة سوء المحصول) لن يؤدي فحسب الى صيانة القدرة المالية للمؤسسة المقرضة بل سيساعد كذلك في حفز المزارعين الى تحقيق كفاءة اكبر.

● ان تحسين الوصول الى الائتمان اكثر فائدة لصغار المزارعين من دعم اسعار الفائدة، لأن هذا الدعم في الواقع يؤدي الى الحد من مقدار الائتمان المتاح. واذا اردنا ان نخدم مزيداً من المزارعين فان اسعار الفائدة وغيرها من الاعباء ينبغي أن تعكس التكلفة الفعلية للاقراض وسداد الدين. وهناك في بعض الاحيان مجال لقبول اصول كالحيوانات ضماناً للقروض.

● شددت وكالات الائتمان الرسمية على الاقراض اكثر مما يجب، واهملت تقديم الخدمات المالية الأخرى، ولمشاريع الادخار الريفية فائدة خاصة في توسيع القاعدة المالية للاقراض وتشجيع السداد، وهناك شواهد كثيرة على ان صغار المزارعين يدخرون فعلا اذا قدمت لهم فوائد ادخار جذابة.

● يمكن للمصارف الزراعية ان تستخدم الوكالات الريفية العاملة فعلا للنهوض بالقروض والمدخرات، وتستطيع كذلك ان تنمي روابط اوثق بالمشروعات الزراعية التعاونية والجماعية كما حدث في مالاوي مثلا.

الفصل السابع- الفقر في الريف.

يفسد الفقر المطلق حياة مئات الملايين في كثير من البلدان، فهم لا يكادون يجدون الغذاء الكافي (الذي يكون غير مؤكد في احيان كثيرة)، ودخولهم من الانخفاض بحيث لا يستطيعون ان ينفقوا سوى النذر اليسير على الملابس والوقود والمسكن وغير ذلك من الضروريات. وقد استعرضنا أبعاد الفقر المطلق وآثاره في التقارير السابقة، وخاصة عند مناقشة الفقر والتنمية البشرية منذ عامين. ويشير تقرير عام ١٩٨٠ الى ان ٧٨٠ مليون نسمة يعانون الفقر المطلق، وذلك مع استبعاد الصين وغيرها من بلدان التخطيط المركزي منخفضة الدخل مثل فيتنام. وقد تكون خدمات التأمين الغذائي والصحة والتعليم الوطنية في الصين قد خففت من حدة الفقر، غير ان من المحتمل ان ما لا يقل عن ١٥٠ مليون نسمة هناك يعيشون في مستويات معيشة لا تفضل الا قليلاً مستويات الفقراء المدقعين في البلدان الاخرى، وهكذا فان ادراج الصين يصل بالمجموع الكلي الى ما يقرب من مليار نسمة يعيشون في فقر مطلق.

ويدرس هذا الفصل الطرق التي يمكن للسياسات والبرامج الزراعية ان تساعد بها هؤلاء. فالاغلبية الساحقة ممن يعانون الفقر المطلق – اكثر من ٩٠ في المائة – يعيشون في الريف، ويعملون في المزارع، او يؤدون عملاً غير زراعي يعتمد جزئياً على الزراعة، واكثر من نصفهم مزارعون صغار يمتلكون او يستأجرون ارضهم، وهناك ٢٠ في المائة آخرون من اعضاء المزارع الجماعية وأساساً في الصين. اما الباقي – اي ما بين الخمس والربع – فهم من غير الملاك وحياتهم بالغة القسوة. فرغم ان العمال الزراعيين المعدمين الذين لا يمتلكون ارضا لا يزيدون فقراً في الاغلب عن افقر المزارعين فانهم اكثر عرضة لضياع اعمالهم عند الازمة، واقل قدرة على اللجوء الى الاحتياطي، بما في ذلك اللجوء في النهاية الى رهن ارضهم او بيعها. ويعيش اغلب العمال الزراعيين الذين لا يمتلكون ارضاً في اقتصادات السوق منخفضة الدخل ذات الكثافة السكانية المرتفعة في الريف – واكثر من ٨٠ في المائة منهم يعيشون في بنغلاديش والهند وباكستان، وبقيتهم يعيشون في مناطق اندونيسيا مثل جزيرة جادة.

الفقر والنمو

وتبين الخبرة السابقة بجلاء ان الجمع بين النمو على نطاق الاقتصاد والنمو الزراعي امر أساسي لتخفيف الفقر في الاجل الطويل. وهناك بوجه خاص حاجة الى فرص عمالة جديدة اكثر انتاجية خارج الزراعة. وتساعد عملية التحول الهيكلي التي ناقشناها في الفصل الخامس في خلق اعمال صناعية حضرية، وتنويع الاقتصاد الريفي ذاته. وقد ادت مثل هذه التطورات الى تغييرات مثيرة خلال العشرين عاماً الماضية. فبالرغم من النمو السريع في عدد السكان والقوى العاملة فان نصيب الزراعة من مجموع العمالة والحجم المطلق للقوى العاملة الزراعية قد هبطا او سيبدآن في الهبوط سريعاً في بلدان مثل البرازيل وكولومبيا واندونيسيا وجمهورية كوريا ورومانيا وتركيا وفنزويلا ويوغسلافيا. واذا بقي زخم النمو على ما هو عليه فلا بد ان تتزايد العائدات والانتاجية في الزراعة ذاتها. وبالرغم من هذا فان جيوباً كبيرة للفقر المطلق قد تظل في المناطق النائية نسبياً، او حيث يكون الانتاج الزراعي راكداً.

وكثيراً ما تبدو ظروف المعيشة الحضرية – وخاصة مآسي الاحياء الفقيرة التي يتجه اغلب المهاجرين الى التكدس فيها – وكأنها تحد للفكرة القائلة ان الهجرة من الريف الى المدينة تقلل الفقر. والحق ان المهاجرين عادة ما يكونون فقراء بالمقاييس الحضرية، لكن هذا انما يعكس الفارق الكبير في الدخول بين المدينة والريف، وهو ما دفعهم اصلا الى الهجرة. وهناك شواهد كثيرة على ان المهاجرين الى المدن يحسنون بالفعل آفاقهم من حيث الدخول والصحة والتعليم. وفضلا عن ذلك فان الأجور التي يرسلونها الى من بقوا في القرية تمثل مصدراً هاماً للدخل في كثير من المناطق الريفية. وتشير الدراسات التي اجريت في الهند وكينيا وماليزيا وتايلاند الى ان التحويلات كثيراً ما تتجاوز ١٠ في المائة من مجموع دخول القرى التي تعيش فيها عائلات المهاجرين. وقد تكون للتحويلات الدولية من اقتصادات الاجزر العالية الى اقتصادات الأجور المنخفضة آثار مماثلة بل اكثر دراماتية في بعض الاحيان، فكثير من المهاجرين الى بلدان اخرى يرسلون او يدخرون اكثر من ٥٠ في المائة من دخولهم، وقد شكلت التحويلات من الخارج في الجمهورية العربية اليمنية اساس برامج تنمية القرى الممولة محلياً لشق الطرق وبناء المدارس والتسهيلات الصحية وتسهيلات الامداد بالمياه.

ويرتبط اتساع الدخول والعمالة الريفية غير الزراعية ارتباطاً مباشراً بالنمو الزراعي. وتشير التقديرات الى ان نسبة تصل الى ٢٥ في المائة من القوى العاملة في المناطق الريفية تعمل بالدرجة

الاولى في مهن غير زراعية تشتمل دائرة واسعة من اعمال الخدمة والاصلاح وتجهيز المواد الغذائية والحرف والجلود والنسيج والاشغال المعدنية الى جانب اعمال البناء والتجارة والتسويق. ولأن هذه الحرف تستخدم اساساً تقنيات كثيفة العمالة، ولا تحتاج الا الى قدر قليل من رأس المال والمهارات، فانها يمكن ان تتسع بسرعة في مناطق النمو الزراعي الدينامي (وان كان الجانب الاكبر من الاتساع يحدث في مدن الأسواق التي تخدم الريف وليس في المناطق الريفية بالمعنى الضيق). ففي تايلاند، على سبيل المثال، نما الناتج الزراعي بنسبة تزيد عن ٧ في المائة سنوياً طيلة ست سنوات في السبعينات، ويقدر نمو الدخل غير الزراعي للأسر الريفية بنحو ضعف هذه السرعة، اي اكثر من ١٢ في المائة سنوياً.

وللدخل غير الزراعي اهميته الخاصة بالنسبة لشديدي الفقر. ففي بلدان بالغة الاختلاف مثل الهند وجمهورية كوريا وسيراليون تكسب الأسر التي لا تمتلك ارضاً، او تكاد لا تمتلك ارضاً، نحو نصف دخلها من مصادر غير زراعية – وتهبط هذه النسبة الى ما بين ١٠ و٢٠ في المائة بالنسبة للعائلات التي تحوز ارضاً اكبر (وتمثل البيانات الخاصة بالهند في الشكل ٧ – ١ وضعاً نموذجياً). كما ان العمالة غير الزراعية مصدر هام للدخل الثانوية في موسم الكساد الزراعي بالنسبة لصغار المزارعين ولمن لا يمتلكون ارضاً.

وفي المدى الطويل يؤدي النمو الاقتصادي الى تقليل العدد الكلي لمن يعيشون في ظل الفقر المطلق، والى تيسير معالجة الوضع بالنسبة للباقين. غير ان تأثير النمو غير متوان، وآفاق المزايا النهائية ليست عزاء كبيراً لمن يعانون الى ان تتحقق. كما ان النمو ذاته قد يزيد مصاعب من لا يشاطرون فيه. وعلى سبيل المثال فان الابتكارات التي تقلل التكلفة تكسب اسواقاً جديدة وتزيد الانتاج، وربما جاء ذلك على حساب اولئك الذين يعيشون في مناطق تستبعد فيها الظروف الطبيعية استخدام ابتكارات مماثلة. وعادة ما تكون هذه المناطق هي المناطق الافقر اصلاً. والسلع التي تواجه طلبا

الشكل ٧–١: دخل الاسر الريفية في الهند حسب المصدر وحسب حجم المزرعة، ١٩٧٠–١٩٧١

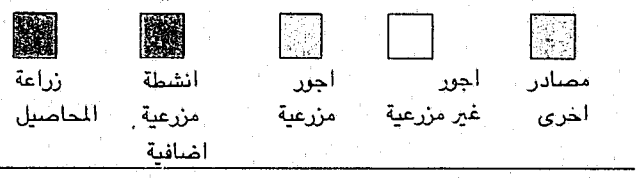

الدخل لكل فرد (بالروبيات)	النسبة المئوية لكل الاسر	المساحة المزروعة (بالهكتارات)
٥٤٠	٢٨	٠
٥٤٠	٩	٠–٠,٤
٤٦٠	١٠	٠,٤–١
٥٧٠	١٥	١–٢
٦٧٠	٩	٢–٣
٨٢٠	٨	٣–٤
٩١٠	٨	٤–٦
١٠٤٠	٨	٦–١٠
١٤١٠	٤	+١٠
٦٨٠		متوسط

٠ ٢٠ ٤٠ ٦٠ ٨٠ ١٠٠

نسبة مئوية لمجموع الدخل

المصدر: المجلس الوطني للأبحاث الاقتصادية التطبيقية، نيودلهي – الهند.

عالمياً غير مرن هي الاكثر عرضة لمصاعب من هذا النوع: فمنتجو الشاي او الكاكاو في بلد ما يمكن ان يتحملوا خسائر فادحة نتيجة تغيرات تقنية تحدث في الطرف الآخر من العالم.

والمكننة عامل آخر كثيراً ما يعتبر خطراً على معيشة الفقراء وخاصة من لا يمتلكون ارضاً. وبشكل عام تزيد الملكية الناتج وانتاجية العمل، لكن النسب تختلف. ففي ظروف معينة لا تضيف بعض الآلات شيئاً الى الناتج، او لا تضيف اليه الا القليل، في حين تحل محل جانب كبير من العمل، لكن هناك آلات اخرى تضيف الكثير الى الناتج ولا تحل الا محل قدر قليل من العمل فحسب، والآلات الاكثر تخفيضاً للقوى العاملة هي الحاصدات والدراسات والجرارات والطواحين. وعادة ما يكون الدافع الى المكننة التي تحل محل العمل هو ارتفاع الأجور الزراعية – وهنا بدوره يعكس عادة تحسن ظروف اسواق العمل واتساعها. وعلى سبيل المثال فمع نمو العمالة غير الزراعية اثناء الثورة الخضراء انخفض العمل المستخدم في الاراضي التي تزرع محصولين من القمح والارز في البنجاب الهندي بنسبة ١٦ في المائة. وكان اكثر من ثلاثة ارباع هذا الانخفاض (١٣ في المائة) راجعاً الى استخدام الجرارات.

غير ان المكننة التي تحل محل العمل نادرة في المناطق الراكدة ذات الدخل المنخفض. فمعدلات الأجور الريفية من

الانخفاض بحيث يكون احلال الآلات الغالية محل الفالحين او الحاصدين البشريين غير مربح ما لم يكن الاقتصاد الزراعي يتسع بسرعة. غير ان من الممكن ان تتغير خطى المكننة وصورتها تغيراً جذرياً نتيجة سياسات تبدو، في الظاهر، خارجية. فالسياسات الخاصة بأسعار الصرف وتصريحات العملات الأجنبية والقروض المعانة والرسوم الجمركية شجعت سرعة استخدام الجرارات في البرازيل ومصر وباكستان وزائير وغيرها من البلدان وحيثما لا تنمو الزراعة او نواحي الاقتصاد الاخرى بسرعة فان آثار المكننة قبل الأوان قد تكون كارثة بالنسبة لمن يفقدون اعمالهم.

الخطوات الرامية الى مكافحة الفقر في الريف

وقد كان النمو الاقتصادي اسرع ما يكون في بلدان الدخل المتوسط في السنوات الاخيرة، وخاصة في البلدان التي يبلغ الدخل بالنسبة للفرد فيها ١٠٠٠ دولار فاكثر. ومن ثم يزداد الفقر المطلق تركزاً في بلدان الدخل المنخفض (وبلدان الدخل المتوسط التي كان نموها بطيئاً). ويعيش ٤٠ في المائة تقريباً من الفقراء في الهند وبنغلاديش وغيرهما من اقتصادات جنوب آسيا، و٢٠ في المائة آخرون في الصين، وتضم افريقيا جنوب الصحراء منخفضة الدخل ومتوسطته نحو ١٥ في المائة، كما تعيش نسبة مماثلة في شرق آسيا (واساساً في اندونيسيا والهند الصينية). اما اميركا اللاتينية وشمال افريقيا والشرق الاوسط فان كلا منها يضم ما بين ٣ و٤ في المائة فقط.

ومن الواضح ان لسياسات وبرامج النمو الكلي السريع اهميتها الحاسمة في التخفيض طويل الاجل للفقر. وقد ناقشنا في الفصلين الخامس والسادس الدور الخاص للزراعة في استراتيجيات النمو على نطاق الاقتصاد باسره. ويمكن لكثير من التغيرات السياسية التي دعونا لها – وعلى سبيل المثال تحسين الحوافز الانتاجية واعطاء اولوية اكبر لبرامج البحوث الزراعية – ان تساعد كذلك في تحسين آفاق فقراء الريف. لكن من الضروري كذلك وضع برامج تعالج بشكل مباشر مشكلات الفقراء. وبالرغم من ان للتدابير الخاصة اهمية بالغة في اقتصادات الدخل المنخفض فان كثيراً من بلدان الدخل المتوسط (ومن بينها بعض البلدان التي يعد اداؤها الانمائي مرضياً في جوانبه الاخرى) يمكن ان تحقق نتائج افضل لو انها واجهت اهداف مقاومة الفقر بصورة اكبر مباشرة.

ويناقش هذا القسم اربع مجموعات من التدابير لتحسين انتاجية المزرعة الصغيرة: تنمية الموارد البشرية، وبرامج صغار المزارعين، والاصلاح الزراعي والاشغال الريفية. ومثل هذه البرامج يمكن ان تجلب فوائد كبيرة في ظل ظروف بالغة الاختلاف، لكن آثارها لا تبدو الا في الأجل الطويل. وفضلا عن ذلك فان من الصعب معالجة بعض جوانب الفقر – مثلاً المصاعب الخاصة بالاسر الكبيرة التي فقدت عائلها – عن طريق تحسين فرص الانتاج وحدها. ومن هنا يعالج القسم الاخير من هذا الفصل الجهود الحكومية للمحافظة على الامن الغذائي، ولاعانة اغذية من هم في امس الحاجة.

الموارد البشرية

عرض «تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٠» قدراً كبيراً من الشواهد التي تبين كيف يمكن لبرامج التعليم والرعاية الصحية والتغذية ان تساعد في زيادة مكاسب الفقراء ودخولهم. وما زالت الادلة تتجمع لتدعم هذه النتائج. وللتعليم اهمية الخاصة في زيادة الحركة، ودفع المزارعين الى ان يكونوا اكثر استجابة للأساليب الجديدة والفرص الجديدة في السوق. وقد وجد مشروع بحث للبنك الدولي استكمل مؤخراً في

الاطار رقم ٧-١. تعليم المزارعين وفعالية المزرعة والتغذية في نيبال

تعاني منطقة تيراي في نيبال، في الوديان المتاخمة للحدود الهندية، الكثير من المظاهر المترابطة للفقر في الريف – انخفاض الانتاجية الزراعية والدخول، وانخفاض معدلات معرفة القراءة والكتابة والالتحاق بالمدارس، وانتشار سوء التغذية، وارتفاع معدلات المرض والوفيات ونمو السكان. وقد استخلص «تقرير عن التنمية في العالم» في عام ١٩٨٠ ان توفير التعليم الابتدائي قد يكون افضل وسيلة لتحطيم «الشبكة المغلقة» التي تحكم على الأسر بالفقر: فالرجال والنساء الذين حققوا ولو قدراً ضئيلاً من التعليم يبدون على الدوام اقدر على تحسين الكفاءة الزراعية، والاستفادة من المعلومات الخاصة بالصحة والتغذية، والبحث عن اساليب لتخطيط الاسرة. ولتوفير المزيد من الادلة التجريبية على هذه الرابطة قام البنك الدولي بتجميع بيانات عن ٨٠٠ اسرة في تيراي لتقدير المدى الذي ساعد فيه التعليم على التخفيف من الفقر في الريف.

وقد كان القمح محصولاً ادخل مؤخراً في تيراي، وهو محصول مربح للغاية. وقد وجدت الدراسة صلة وطيدة بين تعليم المزارع وكفاءته في انتاج القمح، حتى بعد اخذ كل العوامل الاخرى في الاعتبار مثل المهارة ومساحة الحيازة او الخلفية العائلية للمزارع. وكان هناك شاهد واضح على وجود عتبة تبلغ ست سنوات من التعليم يكون تأثير التعليم قبلها غير مذكور. اما بين المزارعين الذين قضوا ست سنوات من التعليم فقد كانت غلات القمح اعلى ٢٥ في المائة عنها لدى المزارعين الذين لم يتلقوا تعليماً او تلقوا تعليماً يقل عن ست سنوات، وقد اثر اتقان الحساب على ميل المزارع لزراعة القمح اصلاً. وكان حجم هذا الاثر كافياً للأيحاء بوجود عائد اقتصادي مرتفع للغاية للتعليم كعامل في الانتاج الزراعي.

كما اشار مشروع البحث نفسه الى ان الاستثمارات الموجهة الى اي من الاوجه الهامة للفقر في الريف – الامية وسوء التغذية وانخفاض الانتاجية الزراعية – يمكن ان تغطي نفسها. واوضحت البيانات عن الاطفال ان سوء التغذية كان سبباً هاماً لسوء التحصيل وعدم الحضور، ونستطيع ان نتوقع ان تؤدي الامية الناجمة عن ذلك في الجيل القادم الى الاساءة الى انتاجية الزراعة، وهذه بدورها تؤدي الى تفاقم سوء التغذية، وتستمر الحلقة المفرغة، ومن هنا يبدو ان سياسة نيبال الهادفة الى توسيع التعليم الابتدائي تبشر بزيادة الانتاجية الرئيسية، والتخفيف من عديد من أبعاد الفقر في الريف.

نيبال (الاطار رقم ٧ – ١) شواهد قوية على ان التعليم يحسن كفاءة المزارع، كما ان دراسات سابقة للبنك قدرت معدل عائد التعليم الابتدائي من حيث اسهامه في كفاءة المزارع فحسب بما بين ٧ في المائة و١١ في المائة في جمهورية كوريا، وما بين ١٤ و٢٥ في المائة في تايلاند، وما بين ٢٥ و٤٠ في المائة في ماليزيا. وهذه النتائج التي استخلصت في آسيا تكمل النتائج التي وجدت في كل مكان آخر، والتي تبين باتساق ان التعليم يزيد كفاءة المزارع حيثما يتطلب التحديث والتغيير في البيئة استجابات مبتكرة مكيفة.

وكثيراً ما تكون حركة العمل – من بلد الى آخر، ومن المناطق الريفية الى المناطق الحضرية، ومن الانشطة الزراعية الى الانشطة غير الزراعية – وسيلة فعالة للافلات من الفقر. وتأتي الحركة عادة – سواء جغرافية او مهنية – نتيجة لقرارات الافراد، التي تستند الى شبكة غير رسمية من المعلومات والخبرة، وتستطيع الحكومات ان تشجع الحركة – وتحد من آثارها الجانبية السلبية المحتملة – بعديد من الطرق. ويمكن تعليم وتدريب الفقراء من اكتساب مهارات جديدة، ومن ثم يوسعان فرص كسبهم، ولهما اهمية خاصة في المناطق التي تحتاج الى تشجيع الهجرة الدائمة منها وذلك مثلاً لأن النمو السكاني يسبق نمو الطاقة الانتاجية.

وبالمثل يمكن احياناً النهوض بالمنشآت الريفية غير الزراعية بتدريب العمال والادارة، وبتحسين امكانية حصول المشاريع الصغيرة على الائتمان لمساعدة اتساعها المالي، وبالاستثمار في الهياكل الاساسية (مثل كهربة الريف والنقل والاتصالات) ومثل هذه البرامج يمكن ان تساعد المدن الصغيرة على ان تصبح اقطاباً ممكنة للنمو في المناطق الريفية. كما ان تشجيع الناس على ان يحسنوا وضعهم حيث يعيشون قد يساعد في الابطاء بخطى الاتساع الحضري، ويقلل تكاليف توسيع الهياكل الاساسية والخدمات الحضرية والارتقاء بمستواها.

والنساء عادة هن الاقل تحركاً، ومن ثم يمكن ان يحقق افضل استفادة من البرامج التي تعزز التنمية الريفية وفرص العمالة القريبة من المنزل. وفي حين ان الفتيات غير المتزوجات في بعض المجتمعات يتحركن بسرعة الى الاعمال الجديدة في المراكز الحضرية فان السيدات المتزوجات والامهات وكبار السن من كلا الجنسين يكونون عادة وثيقي الارتباط بالاسرة والمزرعة مهما كانت صغيرة. ومن ثم ينبغي ان يولى اهتمام خاص للنهوض بفرص العمالة المنتجة للنساء في المزرعة، واشباع حاجتهن الى التعليم والتدريب في برامج دعم الهجرة من مناطق الكساد.

برامج صغار المزارعين

يمثل صغار المزارعين النسبة الاكبر كثيراً من فقراء الريف، وهم أقلهم تحركاً بسبب روابطهم بالأرض. وهناك تفاوت كبير في مساحة الاراضي التي يزرعونها، وفي وضعهم (مستأجرون بالمزارعة او مستأجرون نقداً او ملاك)، وفي انواع الزراعة التي يقومون بها. الا ان لهم عديداً من الخصائص المشتركة، فهم يقومون بأنفسهم بالجانب الاكبر من العمل، ولديهم اصول قليلة، ويستهلكون عادة اغلب ما ينتجون. ويتركز المزارعون الذين يعانون الفقر المطلق في آسيا (حيث كثافة السكان الريفيين مرتفعة بوجه خاص) وفي افريقيا حيث لم يصنع الكثير لزيادة انتاجية الارض. ويبين الشكل رقم ٧ – ٢ الحجم الهيكلي للمزارع في مختلف انحاء العالم.

وأمام ذلك قد تبدو مزارع الاسرة الصغيرة غير كفوءة بالمقارنة بالمزارع الكبيرة والضياع التي تستخدم العمل بالاجر او الآلات. غير ان الشواهد تنفي ذلك، فحيثما تتعايش المزارع الكبيرة والصغيرة، كما هو الشأن في جنوب آسيا او اميركا اللاتينية، تبين البحوث ان المزارع الصغيرة تنتج عادة محصولاً بالنسبة للوحدة اكبر مما تنتج المزارع الكبيرة حتى اذا خصم الفارق في نوعية الارض. وحتى في البلدان المتقدمة، وبالرغم من ان مساحات المزارع زادت نتيجة الميكنة والهجرة من الريف، فان المزارع ما زالت عادة مزارع أسرية لا تتطلب الا قدراً قليلا من العمل.

ومرونة المزارع الاسرية الصغيرة وانتاجيتها في العالم كله مثيرة للدهشة – وخاصة على ضوء الخصائص التي كان من المنتظر ان تجعلها اقل قدرة على المنافسة من المزارع الكبيرة وذلك مثل:

- أن صغار المزارعين يعجزون عن الاستفادة من وفورات الانتاج الكبير. وتكاليف عملياتهم مرتفعة لأنهم يقومون بتسويق الناتج وشراء المدخلات واستخدام القروض على نطاق ضيق.

- ان الافتقار الى الاصول يحد من قدرتهم على الاقتراض، وكثيراً ما ترهن الارض ولا يمكن استخدامها كضمان اضافي.

- ان صغار المزارعين لا يطيقون ان ينفقوا على استكشاف واتباع التقنيات الجديدة قدر ما يستطيع كبار المزارعين. وعادة ما تكون مكاسب الانتاجية من التقنيات الجديدة اكبر لدى اول من يستخدمونها.

- ان صغار المزارعين عادة هم اول من يعانون عند نقص الأسمدة والبذور والمياه، لأنهم يفتقرون الى نفوذ جيرانهم الاكبر الذين يحظون عادة بمحاباة اهم الموردين المحليين.

أما العوامل التي توازن ذلك فهي ان صغار المزارعين يستفيدون من مزايا انخفاض تكلفة العمل والادارة الذاتية. فاستخدام العمل بالأجر في المزارع الكبيرة يفرض تكاليف تعامل على كل من العمال وأصحاب العمل. فعدم التأكد من الحصول على عمل او عمال في يوم بعينه قد يدفع العمال الى السعي للحصول على تعويض يزيد عما هو لازم في مزارع الاسرة، وقد يدفع اصحاب العمل الى تقبل ذلك. كما ان نوعية الزراعة اكثر اهمية حتى من التكلفة، فالزراعة عمل معقد لا يحتاج الى الدأب فحسب بل يحتاج كذلك الى الرعاية والاهتمام، وعادة ما تكون حوافز المزارع الصغيرة قوية، خاصة اذا كانت تزرع طعاماً لقوت الأسرة.

الشكل ٧-٢: عدد المزارع مقابل مجموع مساحة المزارع
التوزيع المقارن حسب الاقاليم وحجم المزارع في بلدان منتقاة، ١٩٧٠

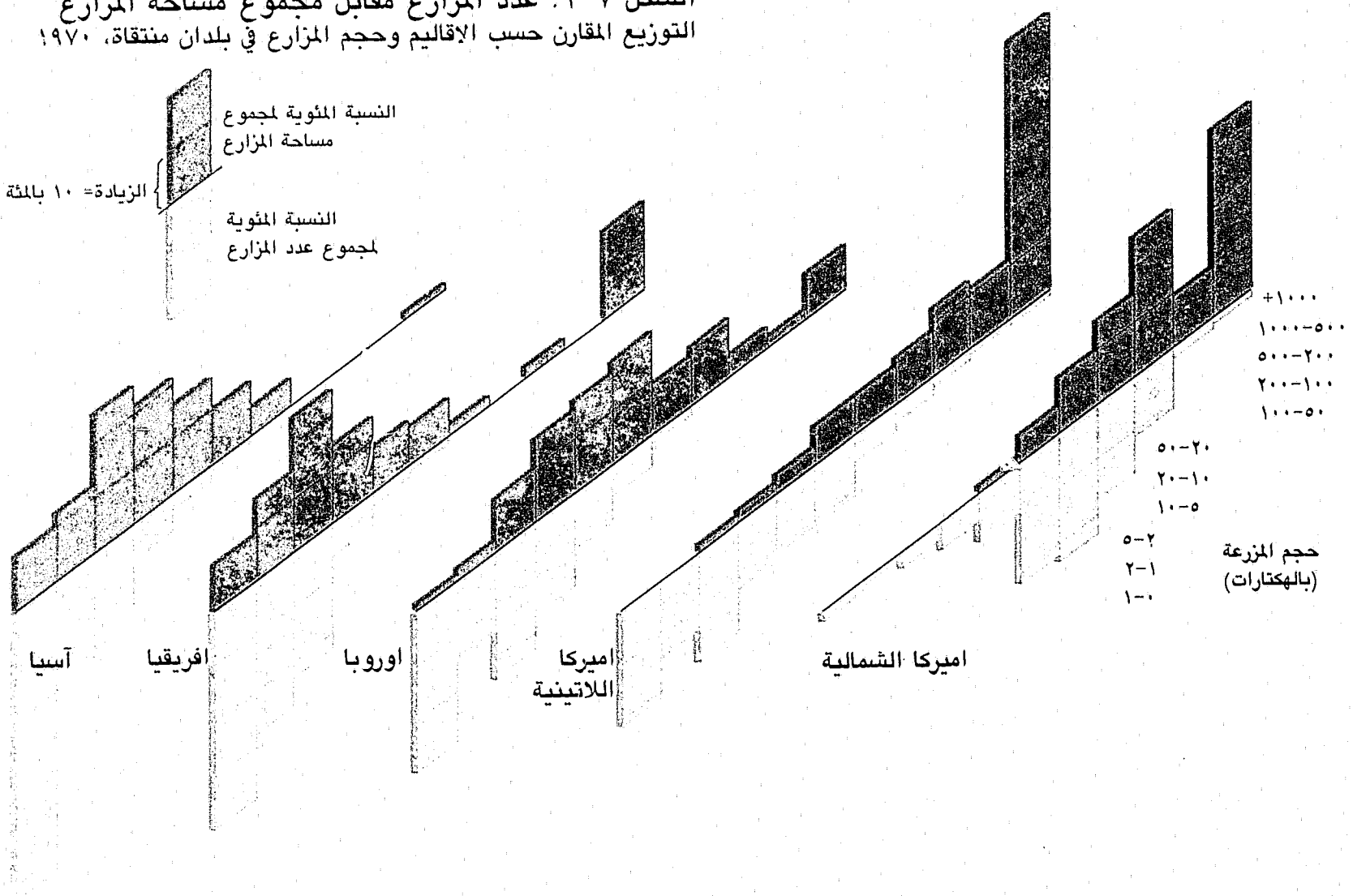

ويستغل صغار المزارعين مزاياهم (ويعوضون بعض نواقصهم) بالعمل في كل هكتار ساعات اكثر من كبار المزارعين، ورغم ان نسبة رأس المال الى الارض لديهم عادة ما تكون اعلى مما هي لدى كبار المزارعين فانهم عادة ما يحتاجون الى نسبة ادنى من الرأسمال (غير الارض) الى العمل. ويوضح الجدول رقم ٧ - ١ بعض هذه الاتجاهات في البرازيل. ويمكن ان نجد نفس النموذج في كثير من البلدان لكنه عادة اقل وضوحاً.

وخلال السنوات العشر الماضية سعت الحكومات بدعم من وكالات التنمية الدولية - الى الاستفادة من مزايا المزارع الصغيرة ومساعدتها في التغلب على نواقصها. وبعض هذا العمل معقد يتطلب اجراءات متواقتة الى حد ما في اكثر من جبهة. وفي بعض الحالات قد يعرقل النمو اختناق واحد، ويكون من الممكن التوصل الى حل اقل تعقيدا، وعلى سبيل المثال فان الافتقار الى الطرق في المناطق النائية قد يحد او يمنع التوريد الثابت لامدادات تجارية، والتغلغل المربح في الاسواق، والانتاج المتخصص، والتوزيع الكفؤ للخدمات والبحوث الزراعية. ففي كل انحاء العالم كان شق الطرق أساس مخططات التنمية الريفية. كما ان لبرامج ري المزارع الصغيرة - وبالدرجة الاول لتحسين توافر المياه والتحكم فيها - اهمية خاصة.

وتشمل البرامج الاخرى الجهود لتوجيه جزء من تدفق الأئتمان الزراعي الى صغار المزارعين (وأحيانا تستخدم الضمانات الجماعية التعاونية كضمان اضافي - وهذا نهج كانت المبادرة فيه لبرنامج ليلونجوى لتنمية الأرض في مالاوي). وشملت برامج مساعدة انتاج صغار الحائزين لمحاصيل الضياع الكبيرة، مراقبة الأئتمان وتوفير الخدمات التقنية، وضمان الوصول الى الاسواق. ونجحت مثل هذه الجهود بوجه خاص في كينيا (زارعو الشاي والبن) وفي اسيا (مشاريع المطاط ونخيل الزيت في اندونيسيا وماليزيا).

وكثيرا ما توضع برامج اكثر تعقيدا لجهود تنمية مكثفة في المناطق او الاقاليم ذات الدخل المنخفض. والمثال على ذلك هو برنامج «بيدار» في المكسيك. وقد بدا هذا البرنامج في عام ١٩٧٣، وهو يوجه نحو ٤٥٠ مليون دولار سنويا الى نحو ١٢٠ منطقة دخل منخفض مختارة بعناية. ويمول هذا المبلغ دائرة واسعة من الاستثمارات الزراعية فضلا عن الهياكل الاساسية الاجتماعية والاقتصادية. وهناك مشروع وطني من طراز آخر يتركز على انتاج سلعة واحدة هو برنامج تنمية الالبان في الهند الذي يستند الى تعاونيات المنتجين (انظر الاطار رقم ٧ ٢).

وكانت بعض البرامج متعددة الاغراض في ايامها الاولى من التعقيد بحيث لا يمكن تنفيذها بنجاح، وخاصة في البلدان ذات المهارات الادارية والتوجيهية المحدودة. وفي بعض الحالات لم يكن يمكن توفير الدعم الاداري والمالي اللازم الا بمساعدة دولية، ولم يكن تكرار هذه البرامج ممكناً في المناطق الاخرى التي تحتاج الى برامج مماثلة. وكان عدم التحضير الكافي، وهو وجه قصور لا يقتصر على هذا النوع من البرامج، يعين ان «مجموعة» التحسينات لن تكون كاملة او ملائمة لصغار المزارعين.

ولم تكن كل المصاعب التي ظهرت تقنية في طبيعتها باي حال، فقد ادى سوء فهم الوضع الاجتماعي مثلا الى عديد من حالات الفشل في برامج التنمية الائتمانية والتعاونية لصغار المزارعين. كما يمكن لنماذج الملكية والايجار وحقوق الاراضي ان تجعل من الصعب الوصول الى فقراء المزارعين، وقد تتحول منافع زيادة الانتاج الى ملاك الاراضي والتجار وغيرهم من الوسطاء الميسورين نسبياً.

وتساعد البرامج الاخرى صغار المزارعين على التغلب على الظروف المادية المعاكسة التي كثيراً ما يكون عليهم أن يعملوا فيها. فالفقر في الريف يميل عادة الى ان يكون اكثر حدة – كما هو متوقع – في اكثر البيئات الطبيعية صعوبة – في الهضاب المدارية وفي المناطق شبه الجافة، والمناطق ذات التربة السيئة (التي كثيراً ما تكون اراضي غابات طهرت حديثاً). وفي مثل هذه الظروف كثيراً ما تتعطل برامج تنمية المزارعين الصغار لانها تفتقر الى المكونات التقنية الصحيحة. ولم تبدأ الحاصلات الاكثر شيوعاً (القطانيات وارز الهضاب والسورغوم والدخن والجذور والدرنيات) تجتذب اهتمام الباحثين الا حديثاً. وهناك دوافع قوية لزيادة هذه الجهود نظراً للعائدات المرتفعة للاستثمارات السابقة في مجال البحوث (انظر الفصل السادس) ولأن كثيراً من الفقراء ينتجون هذه الحاصلات ويستهلكونها كغذاء رئيسي.

وبالرغم من مصاعب مساعدة صغار المزارعين فان البرامج في مجموعها تبدو ناجحة نجاحاً ملحوظاً، ففي كثير من

الجدول ٧-١: هيكل المزارع في شمال شرق البرازيل

حجم المزرعة (بالهكتار)	متوسط المساحة المستثمرة (هكتار/ مزرعة)	متوسط قيمة الأرض (كروزيرو/ هكتار)	المدخلات من اليد العاملة (سنوات/ هكتار)	المدخلات من راس المال (كروزيرو/ هكتار)	معدّل راس المال/ اليد العاملة (كروزيرو/ عامل)	اجمالي الانتاج (كروزيرو/ هكتار)
٠ – ٩,٩	٤	١٢٦٦	٠,٢٤٧	١٢٠٣	٤٨٧٠	٧٦٩
١٠ – ٤٩,٩	٢٧	١٠٥٤	٠,٠٧٥	٥٢٩	٧٠٥٧	٣٦٢
٥٠ – ٩٩,٩	٧٢	١٠٦٤	٠,٠٤١	٤٠٥	٩٨٧٢	٢٩١
١٠٠ – ١٩٩,٩	١٤١	١٣١٨	٠,٠٢٨	٣١٨	١١٣٤١	٢٨٨
٢٠٠ – ٤٩٩,٩	٢٩٩	٧٨٥	٠,٠١٩	٢٤٣	١٢٧٩٢	١٩٢
ما فوق ٥٠٠	١١٨٠	٦٢٥	٠,٠١٢	١٤٠	١١٦٢٥	١٢١

المصدر: كوتشر ووسكانديزو (١٩٨٢).

الاطار رقم ٧-٢. ثورة اللبن في الهند

في كل يوم عند الفجر وعند الغسق يحمل مليونا مزارع هندي اواني اللبن، ويستقلون دراجاتهم او يمشون الى أقرب مركز لتجميع الالبان، انهم يمثلون جزءاً من الحركة التعاونية للألبان التي انتشرت في الهند منذ بداية السبعينات، والتي تمكن من يمتلكون عدداً قليلاً من ابقار اللبن من الاستفادة من الطلب المزدهر في المدن البعيدة على سلعتهم سريعة التلف.

وقد بدأت هذه الحركة على نطاق ضيق منذ ثلاثين عاماً، حين اقيمت تعاونية لمنتجي الألبان في مدينة آناند الصغيرة غرب الهند. وكانت تعاونية آناند نموذجاً اقتفت اثره حركة جماهيرية في اغلب الولايات الهندية، ونمت هذه الحركة التي لقيت مساعدة البرنامج الغذائي العالمي والمجموعة الاقتصادية الاوروبية والفاو والرابطة الدولية للتنمية – لتصبح صناعة تشمل ما يزيد عن ١٠٠٠٠ تعاونية قرية، تقوم بتجهيز ٢,٥ مليون ليتر من اللبن كل يوم، وتبيع اللبن الطازج في بومباي ودلهي وغيرهما من المدن الرئيسية، وتزود البلاد جميعا بمنتجات الالبان المجهزة.

وتنظم التعاونيات على ثلاثة مستويات: جمعيات الالبان القروية، واتحادات جمعيات الالبان، والاتحاد العام والنظام باسره ملك لمنتجي الالبان انفسهم. وتقدم وكالتان حكوميتان شبه مستقلتين هما – المجلس الوطني لتنمية الالبان ومؤسسة الالبان الهندية – المساعدة التقنية والمالية.

وتشكل التعاونيات نظاماً متكاملاً للتسويق والتجهيز. وتقوم التعاونية المحلية بشراء اللبن بالوكالة في مركز التجميع، وتقوم شاحنة على الفور بنقل اللبن الى معمل البان الاتحاد حيث يجرى تعقيمه، ويوضع في شاحنات معزولة، ويرسل الى المدن الرئيسية، او يجري تجهيزه وتحويله الى لبن مجفف وجبن وزبد وغير ذلك من المنتجات.

ومن حق كل عضو في التعاونية ان يحصل على المساعدة التقنية. وتشمل المساعدات الخدمات البيطرية الطارئة والاسبوعية، والتلقيح الصناعي، والاعلاف المركزة، وبذور الاعلاف مرتفعة الغلة.

وقد ادى توفير منفذ ثابت مربح لالبان المنتجين واللوازم التقنية لزيادة الانتاج الى الارتفاع بالدخل الريفي، وأفادت الحركة الفقراء ممن لا يمتلكون ارضاً ويمتلكون عادة بقرة او جاموسة او اثنتين، كما رفعت بوجه خاص وضع النساء ورفاهيتهن، لأنهن اللواتي يقمن تقليدياً برعاية الماشية، واللواتي يتلقين عائد صفقات الألبان.

لقد نجح هذا المشروع التعاوني في حين فشلت مشاريع اخرى كثيرة. ويبدو ان السمات التي ساعدت على نجاحه تشمل:

- ان قيادته المخلصة والعاملين المدربين قد آمنوا بمبدأ مشترك هو: خدمة الجماعات الريفية
- ان تنظيمه عزز دقة حساباته. خدمة الجماعات الريفية.
- ان نظام تسويقها الامامي يتناسب مع طبيعة السلعة كسلعة قابلة للتلف.
- ان وفورات الحجم في مرحلة التجهيز تشجع العمل الجماعي.
- تستند الاسعار الى نسبة الدهن، ويحصل عليها المنتجون خلال اثنتى عشرة ساعة.
- تعرض على كل الاعضاء مجموعة مناسبة من الخدمات التقنية.
- استخدمت المساعدة الدولية (بما فيها مساعدات الاغذية) استخداما سليما للمساعدة في اقامة صناعة الالبان.

الحالات زادت الدخول الزراعية زيادة لها وزنها، وعمت المنافع، وتحققت عائدات طبية للاقتصاد بأسره. ويوضع الآن مزيد من البرامج لتيسير الادارة والتنفيذ، وخاصة في افريقيا، ويتم هذا عادة بالتركيز على محصول رئيسي كما في برامج القطن الأخيرة في غرب افريقيا، او على عدد قليل من الانشطة المتكاملة بشدة، فبرنامج «الحزمة الدنيا» الاثيوبي – كما يوحي اسمه يقتصر على مبيعات البذور والاسمدة وخدمات الارشاد، ويركز برنامج كاساي للذرة في زائير كثيراً على محصول واحد الى جانب عدد قليل من خدمات الدعم اللازمة لتحسين الانتاجية بين ١٢٠٠٠٠ اسرة فلاحية.

الاصلاح الزراعي

ومن العوامل الحاسمة في التنمية الزراعية استعداد المزارعين وقدرتهم على تحسين ارضهم، فالمزارعون ذوو الحيازة المستقرة اكثر قابلية للاستثمار ممن هم أقل ارتباطاً بالارض. وليست الحيازة مسألة تؤثر على صغار المزارعين وحدهم وان كانت عادة اشد وطأة بالنسبة لهم. ويترتب عدم الاستقرار على عديد من العوامل المختلفة، مثل عدم وجود صكوك ملكية واضحة، وعدم ضمان ترتيبات الايجار، وعدم استقرار ايجارات الاراضي وكذلك – فيما بين الملاك – الخوف من اصلاح لنظام ملكية الاراضي دون تعويض مناسب. وستزداد هذه المسائل خطورة مع نفاد الاراضي العذراء في مختلف البلدان، وازدياد واعتماد النمو على اجراء تحسينات رأسمالية في الاراضي الموجودة.

ومن الصعب عموماً تغيير الاطار المؤسسي لتشجيع تحسين الاراضي، وتختلف التدابير المتخذة هنا اختلافاً واسعاً، وتشمل مسح الاراضي، وتقنين صكوك الملكية والاعتراف بها، وتجميع قطع الأرض الصغيرة المبعثرة عادة، واصدار تشريعات وراثة تكفل الابقاء على المزارع في وحدات صالحة. وتمليك الاراضي وتوزيعها على ملاك جدد عن طريق اصلاح ملكية الاراضي.

وتسعى معظم برامج اصلاح ملكية الاراضي اما الى خلق عدد كبير من المزارع من عدد قليل منها، وذلك بالاستيلاء على حقوق الملكية او الايجار واعادة توزيعها، واما الى توحيد ملكية كثير من الحيازات المبعثرة. وقد حسن اصلاح ملكية الاراضي كثيراً من توزيع الدخل الريفي وكان اساساً للتقدم الزراعي التالي في عديد من البلدان مثل الصين واليابان وجمهورية كوريا.

غير ان عديداً من المشكلات تميل الى الحد من فعالية اصلاح ملكية الاراضي، فحيثما تكون الحاجة اليه اكثر الحاحاً – في المناطق الزراعية كثيفة السكان التي يرتفع فيها عدد غير الملاك والايجارات – تكون الحيازات عادة شديدة الصغر، مما يضيق نطاق اعادة توزيع الاراضي، وفضلاً عن ذلك فكثيراً ما يتطلب الامر في هذه الظروف نزع ملكية عدد كبير من الملاك لأن مساحات الحيازات صغيرة. وتشير كثير من الدراسات الأخيرة الى ان معظم الملاك في آسيا يشتغلون في ادارة المزارع الى جانب المستأجرين او المزارعين. وثمة حالات قليلة يتعثر فيها المستأجرون خلف المزارعين المالكين في اتباع التقنيات الجديدة، او استخدام المدخلات الحديثة كالأسمدة، ولكن بشكل عام عادة ما تجد الدراسات التي تتناول مساحة المزرعة نفس مستويات الانتاج في كل انواع المزارع.

ومن المسلم به منذ امد طويل ان اصلاح ملكية الاراضي يطرح تحدياً سياسياً رهيباً، كما ان التحدي الاقتصادي للحفاظ على الناتج الزراعي وتحسينه بعد اصلاح ملكية الاراضي هو تحد كبير بدوره، يتطلب عادة دائرة انشط واكثر تنوعاً من الخدمات اذا اردنا النجاح للاصلاح. وفي صالات كثيرة قد يكون وضع برنامج رائد يستهدف اختيار مختلف المناهج خطوة اولى معقولة. ويجري في شمال شرق البرازيل – التي ظلت طويلاً نموذجاً للقضايا المتعلقة بالحيازة – تنفيذ برنامج من هذا النوع بدعم من البنك الدولي في ولايتين من افقر الولايات هما مارانهاو وبياوي.

لكن الحديث عن الاصلاح يزيد كثيراً عن ممارسته في اغلب الاحيان، وهو امر قد يكون بالغ الخطورة لأنه يزيد من عدم الامان بدلا من ان يقلله، فالخوف العام بين ملاك الارض من الاصلاح، وخاصة القلق من عدم كفاية التعويض، قد يجعلهم يحجمون عن استخدام ارضهم الاستخدام الاكثر انتاجية، فيؤجرونها قطعاً صغيرة بالمزارعة او بالايجار. وهذا الشعور اوسع انتشاراً – واكثر ضرراً – فيما بين كبار ملاك الارض. واحياناً ما تلقي مناقشة اصلاح ملكية الاراضي الضباب على المسألة الاوسع، وهي تأمين الحيازة، وتقود الى السلبية في كل الجبهات، ومن بعض الحالات قد يؤدي قرض الضرائب على الارض حسب طاقتها الانتاجية، وهو نهج لم يلق اهتماماً كبيراً نسبياً في السنوات الاخيرة، الى نتائج اقتصادية واجتماعية مماثلة لتلك التي تترتب على اعادة توزيع الاراضي.

الأشغال العامة الريفية

يعد استخدام الموارد المحلية لاقامة وصيانة الهيكل الاساسي الريفي اسهاماً قيماً في كل من مجالي التنمية والتخفيف من الفقر، ويمكن استخدام العمل غير الماهر لاقامة شبكات ري وصرف صغيرة وطرق زراعية ولتسوية الاراضي، وتكمن اهمية الاشغال العامة الريفية بالتحديد في ان من الممكن تنظيمها على مستوى الجماعة المحلية، وذلك من ناحية لان من النادر ان تنظم جيداً على يد الحكومة المركزية، ومن الناحية الاخرى لأنها اكبر من ان تقوم بها العائلات المفردة، فحتى مع التأمين الكامل للحيازة والاسعار الجيدة فان المزرعة الاسرية لا تستطيع عادة على سبيل المثال تنظيم قنوات الري والصرف اللازمة لجمع مياه صغير.

ونظراً للحاجة الملحة الى الهيكل الاساسي الريفي ووفرة العمل المحلي في كثير من البلدان فان البرامج كثيراً ما تبدو متواضعة الى حد يثير الدهشة. ويرجع هذا جزئياً الى ان حسن سيرها يتطلب ادارة راقية وتصميماً متقناً. ويمكن لاختيار المشروع، وتنظيم قوة العمل، ومستويات التصميم والهندسة ان تمثل جميعاً مصاعب كبيرة –

وخاصة لأن اغلب البرامج لامركزية ومبعثرة.

كذلك احياناً ما ينظر الى هذه البرامج باعتبارها مشاريع «خالقة للعمالة»،وبالتالي فقد لا تمول الامدادات والآلات اللازمة لاستكمال العمل المحلي تمويلاً كافياً، ومن النواقص الاخرى ان الاشغال العامة احياناً ما تفيد بعض الافراد اكثر مما تفيد بعضهم الآخر حيثما تكون الارض مملوكة ملكية خاصة، وان من الصعب ترتيب الصيانة السليمة لها، بعد ان يتم تشييد البناء.

غير ان من الممكن التغلب على هذه المشكلات وغيرها. ويعد مشروع «ماهاراشترا» لضمان العمالة (انظر الاطار رقم ٧ – ٣) مثالاً لمشروع اشغال عامة ريفية ناجح، وكذلك برنامج انبريس في اندونيسيا. والارجح ان يجري تحديد المشاريع ذات القيمة الاجتماعية والاقتصادية الحقيقية وتخطيطها واقامتها اذا تمكن الريفيون من ان يقوموا بدور حاسم في اختيارها، كما تشير الخبرة الى ان تخصيص بعض المواد المحلية الاخرى غير القوى العاملة يعزز المشاركة الايجابية للجماعات المحلية في اختيار المشاريع وتصميمها وتنفيذها. وفي الوقت نفسه فان تنسيق البرامج وادارتها يساعدان في تنمية كفاءة الحكومة المحلية. ومن المهم كذلك تحقيق رقابة مالية وتقنية جيدة على الاشغال العامة.

تأمين الغذاء وتوزيعه واعانته

تم الانتهاء من وضع «تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٠» ودراسة منظمة الاغذية والزراعة عن آفاق نمو الزراعة في المستقبل «الزراعة نحو عام ٢٠٠٠»، في وقت كان فيه الاقتصاد العالمي اكثر ازدهاراً مما هو عليه الآن. وبالرغم من هذا فقد استخلصت كلتا الوثيقتين انه من غير الممكن القضاء على الفقر او سوء التغذية في القرن الحالي، حتى في ظل اكثر الافتراضات تفاؤلاً عن التنمية الزراعية والنمو الاقتصادي الكلي، فستظهر مزايا استراتيجية النمو السليمة ببطء بالغ لا يمكنها من اشباع احتياجات الدخل لدى كثير من فقراء الريف اليوم.

وبالتالي فقد رعت الحكومات والوكالات الدولية مختلف الجهود لتخفيف اقسى آثار الفقر، بما فيها بوجه خاص المشكلات المرتبطة بسوء التغذية وانعدام الامن الغذائي. وشملت هذه الجهود اساساً المساعدات الغذائية وان كانت قد شملت ايضاً معونات للغذاء وتوزيع حصص منخفضة التكلفة، كما توجه البرامج الصحية عادة الى العائلات والافراد الاقل حصانة. ويعرض الجدول رقم ٧ – ٢ بعض هذه الجهود.

ومن المؤسف ان مشاريع اعانات الغذاء والحصص مرتفعة التكلفة في اغلب الاحيان، واساساً لأنها تغطي عدداً واسعاً، فهي تقدم العون للفقراء، ولكن يستفيد منها كذلك الآخرون الذين يستطيعون شراء طعامهم، ومن ثم فان التأييد السياسي لهذه البرامج واسع، مما يجعل تخفيض مستواها او تضييق نطاقها امراً بالغ الصعوبة، وهناك كذلك مساوىء اخرى، فمع ضبط الاسعار

الاطار رقم ٧–٣. مشروع ضمان العمالة في ماهاراشترا، الهند

ويوضح هذا الجدول انه خلال السنوات الخمس من ١٩٧٣ الى ١٩٧٨ هبطت البطالة الريفية في ماهاراشترا بنسبة ٢١ في المائة – من ١,٤ مليون شخص الى ١,١ مليون شخص – رغم زيادة السكان بنسبة ١٧ في المائة. وهبطت نسبة البطالة الكلية هناك ٣٢ في المائة خلال الفترة لتصل الى ٥,٢ في المائة من القوى العاملة بالمقارنة بهبوط كلي يبلغ ٤ في المائة بالنسبة للبلاد في مجموعها. ونظراً لاستمرار ركود النمو الزراعي والصناعي وان جانباً كبيراً من التحسن في العمالة في ماهاراشترا يمكن ان ينسب الى مشروع ضمان العمالة.

يوفر مشروع ماهاراشترا لضمان العمالة – الذي انقضت عليه الآن عشرة اعوام – للعاطلين واشباه العاطلين من العمال الريفيين وظائف في مشاريع الاشغال العامة او يدفع لهم اعانات معيشة. وتحفظ مسودات المشاريع للاستخدام العاجل في وقت ركود العمالة. ويضمن لكل بالغ ريفي اما عملا يدوياً قريباً من داره خلال خمسة عشر يوماً من تسجيل اسمه، او اعانة نقدية تبلغ روبية يومياً (٠,١٢ دولار) الى ان تظهر له وظيفة.

وخلال السنوات الخمس التي انقضت في مارس/ آذار ١٩٧٩ انفق المشروع ٢,١٢ مليار روبية على الاشغال العامة، ٥٣ في المائة منها على الري، و٢٧ في المائة على تحسين الارض، و١٣ في المائة على شق الطرق، و٧ في المائة على الغابات وغيرها من الاشغال، وقد نجح مشروع ماهاراشترا – على عكس كثير من مشاريع الاشغال الريفية الاخرى – في الجمع بين توليد العمالة وتكوين رأس المال المنتج.

البطالة في اليد العاملة الريفية في مقاطعة ماهاراشترا (من ١٥ الى ٥٩ سنة) ١٩٧٢– ١٩٧٣ و١٩٧٧– ١٩٧٨

اليد العاملة الريفية	١٩٧٢–١٩٧٣	١٩٧٧–١٩٧٨	النسبة المئوية للتغيّر
	معدل البطالة		
الذكور	٦,٩٧	٥,٢٤	– ١٦,٠
الاناث	٨,٣٤	٥,٢٠	– ٣٧,٦
المجموع	٧,٦٥	٥,٢٢	– ٣١,٨
	البطالة (ملايين الاشخاص)		
الذكور	٠,٦٤	٠,٥٥	– ١٣,٦
الاناث	٠,٧٥	٠,٥٥	– ٢٧,٤
المجموع	١,٤٠	١,١٠	– ٢١,١

الجدول ٧-٢ : برامج حكومية منتقاة للتوزيع الغذائي: التغطية، والأثر، والتكلفة

البرنامج/البلد	السلع الاساسية المضمنة في البرنامج	التغطية والأهداف	الاثر على الدخل والاستهلاك والتغذية	تكاليف الميزانية (كنسبة مئوية من الميزانية) او العائدات	التعليقات
الدعم المالي العام، مصر					
دعم مفتوح للقمح والدقيق، ويتم التوزيع من خلال محلات التقنين بالنسبة للسلع الغذائية الاخرى	القمح ومنتجات القمح، والذرة، والفول، والعدس، والارز، ومنتجات الحليب والألبان، والسكر، والشاي، والزيوت، واللحوم	تغطية واسعة، وخاصة في المناطق الحضرية بصورة عامة، من غير اهداف محددة	ارتفع استهلاك القمح والدقيق بنحو ٨٠ في المئة (١٩٨٠ - ١٩٨٠) واصبح سوء التغذية ونسبة وفيات الاطفال الرضع منخفضين نسبة الى مستوى الدخل الفردي في مصر	بلغت ١٥ في المئة (١٩٧٥) بين ٩ و١٢ في المئة، مع ٥ الى ٧ في المئة للخبز (١٩٧٦ - ١٩٨١)	اثر رسم ضمني بنحو ٢٠ في المئة على المنتجين كعامل مثبط، تشكل السلع الغذائية المدعومة ٢٢ في المئة من فاتورة المستوردات المصرية
الدعم المالي والتقنين، باكستان					
دفاتر تقنين، يوزع الغذاء عن طريق محلات التقنين، وتختلف الحصص باختلاف توفر التوريدات، وحسب المكان	دقيق القمح (أتا)، تقنين السكر، يعتبر الدقيق المدعوم من نوعية ادنى، مما يؤدي الى نوع من التحديد الذاتي للأهداف الكمية	تغطية ضيقة، حوالى ثلث السكان، معظمهم من سكان المدن، وبعض المناطق الريفية التي تعرف عجزاً غذائياً، محل واحد لكل الفي نسمة، الا ان المحلات الريفية لا تفتح بصورة منتظمة ولا تقدم جميعها (الأتا)، من غير اهداف محددة	يأتي ٦٩ في المئة من استهلاك القمح في الفئات المنخفضة الدخل من محلات التقنين، من ٩ الى ١٤ في المئة من الاستهلاك بالسعرات الحرارية للعائلات دون مستوى الدخل المتوسط يأتي من نظام التقنين (١٩٧٦)	من ٦ الى ١٢ في المئة (في نهاية السبعينات) من ٣ الى ٦ في المئة (خلال الثمانينات)	كانت اسعار المنتجين منخفضة اكثر من اللازم قبل ١٩٧٧. انتاج محدود تحسن بعد ارتفاع الاسعار بـ٢٣ في المئة عام ١٩٨٠، بعض الدلائل عن سجلات تقنين مخفية
الدعم المالي والتقنين، ولاية كيرالا - الهند					
دفاتر تقنين، يوزع الغذاء عن طريق محلات التقنين	القمح، والارز، وزيت الوقود للمطبخ، والسكر	تغطية واسعة لمحلات التقنين في المجالين الريفي والحضري من دون اهداف محددة بصورة عامة	٢٠ في المئة من الاستهلاك بالسعرات الحرارية المستمدة من الارز لدى العائلات المنخفضة الدخل، ٦٢ في المئة من اجمالي استهلاك الارز يأتي من محلات التقنين، ٦٦ في المئة بالنسبة للسكان ذوي الدخل المنخفض. وقد اقيمت صلة ايجابية بين التقنين والوضع الغذائي للطفل	يعاد الدعم المالي للحكومة المركزية حوالى ١٧ في المئة من ميزانية الولاية (١٩٧٣ - ١٩٧٦)	ادى نظام تدبير مؤات للمزارعين المحليين (حسب حجم المزرعة) الى تدعيم الاسعار وتحسين المساواة بين منتجي ولاية كيرالا.

لصالح المستهلكين تقل حوافز المزارعين. ونتيجة لذلك يبطىء نمو الاغذية المحلية، وتتزايد الواردات، ويحدث تبديد كبير، وللحاصلات الغذائية من الاهمية في اغلب بلدان الدخل المنخفض ما يجعل لهذه التشويهات آثاراً ضخمة على الاقتصاد الكلي، ويمكن للمعونات - التي تصل في بعض البلدان الى ٢٠ في المائة من الميزانية القومية - ان تقلل الاستثمار الزراعي، بل ان تقوض قدرة الحكومة على الابقاء على استثمار القطاع العام في مجموعه.

غير ان معونات الغذاء يمكن ان تصمم بحيث تكون رخيصة نسبياً. وتنفذ كثير من الحكومات برامج محكمة هادفة

البرنامج والبلد	السلع الاساسية المضمنة في البرنامج	التغطية والأهداف	الاثر على الدخل والاستهلاك والتغذية	تكاليف الميزانية (كنسبة مئوية من الميزانية) او العائدات	التعليقات
الدعم المالي والتقنين، سري لانكا قبل ١٩٧٩					
دفاتر التقنين، توزيع الغذاء عن طريق التعاونيات	الارز، ودقيق القمح، والسكر، والحليب والألبان لأضعف العائلات	تغطية واسعة لمحلات التقنين في المناطق الريفية والحضرية، من دون اهداف محددة بصورة عامة	حوالى ٥٠ بالمئة من مجموع استهلاك الارز يأتي من محلات التقنين، و٢٠ في المئة من الاستهلاك بالسعرات الحرارية و١٤ في المئة من الدخل، (١٩٧٠)، معدل منخفض جداً لسوء التغذية ووفيات الاطفال بالنسبة لمستوى الدخل الفردي في سري لانكا	من ١٥ الى ٢٤ في المئة (خلال السبعينات)	ادت الحاجة الى توزيع الارز بالتقنين الى نظام فعال للتدبير الحكومي، مع بعض الفوائد التي عادت على المزارعين
نظام القسائم، سري لانكا بعد ١٩٧٩					
توزع القسائم على اساس عدد افراد العائلة واعمارهم لكل الذين لا يتجاوز دخلهم ٢٠٠ روبية	اختيار يشمل ٩ سلع غذائية اساسية ويعتبر الارز اهمها، او يمكن ايداع القسائم على انها ادخارات، ويمكن استخدام القسائم الخاصة بالكيروسين لشراء المواد الغذائية	يغطي تقريبا النصف الأقل دخلا من السكان، في المدن والارياف، له اهداف محددة بصورة جيدة، وتقدر الدراسات ان نحو ١٠ في المئة من المجموعات التي تحتاج اليه لم تشمله التغطية وان حوالى ٣٠ في المئة من الذين تشملهم التغطية ليسوا بحاجة اليه	٣٠ في المئة من مجموع استهلاك الارز تأتي من محلات التقنين. التأثير على الدخل والاستهلاك بالسعرات الحرارية خلال ١٩٧٩ – ١٩٨١، مشابه لمستواه قبل ١٩٧٩، بعد ١٩٨١، اشارت بعض الدلائل الى شيء من التدهور في التغذية عندما انخفضت قيمة القسيمة الى النصف بسبب التضخم	من ١١ الى ١٤ في المئة (١٩٨٠ – ١٩٨١)	وافق التحول الى نظام القسائم الانتقال الى تحديد اسعار المنتجين على اساس اخذ كل التكاليف بعين الاعتبار، مما زاد من الفوائد التي يجنيها المزارعون، وبذلت جهود لتحديد اهداف برامج اخرى تتعلق بالرخاء والعملة بغية توجيهها الى من هو بحاجة اليها عن طريق الاختبار
نظام القسائم، كولومبيا					
توزع القسائم على اضعف المجموعات من النساء والاطفال، ويتم تحديد الاهداف عن طريق نظام الصحة والمنطقة الجغرافية	المواد الغذائية التي تقوي التغذية، العجائن، والبسكويت، والخضروات المخروجة والمواد البروتينية، وينظر الآن في امكانية ادخال مواد غذائية اقل تكلفة	يغطي نحو نصف البلد جغرافيا، وحددت اهدافه بصورة جيدة، تستفيد منه ٢٠٠ الف عائلة (١٩٨٠)	ادى الى زيادة وزن الحوامل ووزن الاطفال عند الولادة	اقل من ١ في المئة (١٩٨٠)	تقوم المؤسسات المحلية بتقديم الموارد للمساهمة في انتاج المواد المغذية

تقدم مزاياها على اساس اختبار للقدرات المالية. او على اساس اجراءات ادارية مثل الفرز الصحي. وقد ادى نظام اختبار القدرات والبطاقات في سري لانكا في ١٩٧٩ الى تقليل عدد المشتركين الى النصف وتخصيص ما تحمله الحكومة من تكاليف الحصص الغذائية الى النصف. ويمكن لنظام البطاقات، كما حدث في سري لانكا وكولومبيا، ان يحدد مختلف المجموعات المستهدفة باستخدام معايير مختلفة – مستوى الدخل، او الاحتياجات الخاصة (مثل الحمل) او حجم الاسرة وتكوينها العمري. ويمكن تخفيض التكاليف الادارية لتحديد الفئات المستهدفة باستخدام آليات

اوتومية تصحح نفسها بنفسها. ففي البلدان التي يتركز فيها الفقراء جغرافياً يكون التحديد على اساس موقع السكن اكثر كفاءة من حيث التكلفة، ولا يوزع الطعام المعان الا على جماعات محلية معينة، او يقصر على انواع معينة من المحلات التي لا يتعامل معها الميسورون نسبياً.

ونادراً ما يستخدم التحديد على اساس السلعة، بما يعني تغيير الاسعار النسبية لتشجيع استهلاك اطعمة مغذية لكنها ليست محبوبة، لكن هذا الاسلوب مبتكر الى حد ما. فقد بيع السورغوم بنصف ثمن القمح والارز في محلات التموين في بنغلاديش في ١٩٧٩، واشترى المشتركون الفقراء، وخاصة في المناطق الريفية، السورغوم، زائدين بذلك السعرات الحرارية في طعامهم، اما المشتركون الميسورون في العاصمة فقد فضلوا دفع ضعف ثمن السورغوم للحصول على الارز والقمح.

وأدت برامج اعانة الغذاء وتوزيعه الى تغذية افضل في كثير من البلدان. وتنفذ الصين اكبر مشروع تخزين وتوزيع للأغذية في العالم (انظر الاطار رقم ٧ – ٤)، وقد قضت على المجاعة، وخففت سوء التغذية المزمن، وهبطت بمعدل وفيات الاطفال الى مستوى قريب من مستوى بعض البلدان المتقدمة. وفي ولاية كيرالا الهندية وسري لانكا توزع الحصص على كل من فقراء الريف والمدينة، وهي سمة غير عادية في برامج اعانة الغذاء، وقد ادت هذه الجهود الى زيادة ما يحصل عليه المشتركون منخفضو الدخل من سعرات حرارية بنسبة ٢٠ في المائة، وزيادة دخولهم بنسبة ١٥ في المائة.

ويمكن للبرامج الموجهة الى سيئي التغذية ان تساعد كذلك في معالجة التقلبات الدورية في امدادات الاغذية المحلية التي كان يمكن لولا ذلك ان تقود الى المجاعة، فتغييرات صغيرة في الناتج

الاطار رقم ٧–٤: الأمن الغذائي في الصين الريفية

ليس من السهل تكييف النهج الذي اتخذته الصين من مسألة الأمن الغذائي مع اوضاع اخرى لأن بعض سماته صينية بحتة. واهم سمة هي ان الامن الغذائي يقوم على النظام الجماعي، الذي يكفل قيام فرق الانتاج. وغيرها من الجماعات المحلية بتوفير الضروريات الاساسية لأعضائها، ومن هنا فعلى الرغم من ان الدولة هي التي تضمن الامن الغذائي في النهاية فانها لا تتدخل مباشرة الا الى الحد الادنى.

فداخل الكوميونة تؤمن الضروريات الاساسية بالدرجة الاولى عن طريق التخصيص السنوي للدخل الجماعي، ويحصل كل شخص على حصة اساسية، حتى اولئك الذين لم يؤدوا سوى «نقاط عمل» تقل عن المتوسط، لكن هناك التزاماً مشتركاً بالعمل. وحتى المسنون يجدون عادة عملاً خفيفاً يخولهم الحق في نصيب من دخل الجماعة. (وفي الممارسة يبدو كذلك ان اعالة المسنين في الصين تستند كثيراً الى التقاليد القديمة التي تجعل الابناء مسؤولين عن رعاية آبائهم واعالتهم). وتستدين الاسر التي تواجه ازمة مؤقتة – بسبب المرض مثلاً – من الجماعة (او تشتري الضروريات منها في بعض الحالات مستخدمة دخلها من الانشطة العائلية). وتلتزم كل الجماعات بالاحتفاظ باحتياطي من الحبوب على مستوى الفرقة والكوميونة. كما تحتفظ كثير من الكوميونات باحتياطيات لحساب وكالة الدولة للمواد الغذائية او لعلف الماشية، وعادة ما يكون مجموعها كافياً لتعويض سوء المحصول.

وتمكن هذه الترتيبات وزارة المواد الغذائية الوطنية من ان تقوم بدور المورد الاخير، وتتعامل مع الكوميونات التي عانت عجزا كوحدات وليس مع الاعضاء الافراد او العائلات. وربما كان الوفر الاداري هاما كبيراً. كما ان الوزارة هي المسؤولة عن مشتريات الدولة، وعن تجهيز وتخزين وتوزيع نحو ٥٠ مليون طن من الحبوب سنوياً. وتنفذ هذه المسؤوليات عن طريق شبكة وطنية من التسهيلات المحلية (محطات ادارة الحبوب) يزيد مجموع العاملين فيها – مع استبعاد العمال الموسميين – عن مليوني شخص

ويطلب من اغلب المزارع الجماعية – في السنوات العادية – ان تبيع الحبوب الى وزارة المواد الغذائية، او ان تدفع الضرائب عن انتاجها. اما اذا كان المحصول سيئاً فان حصص المبيعات والضرائب يمكن ان تؤجل او تخفض. وفي عام ١٩٧٩ – ١٩٨٠ بلغت تحويلات الضرائب لوزارة المواد الغذائية ٢,٤ مليون طن.

فاذا ظلت الكوميونات تعاني عجزاً في المواد الغذائية فان الوزارة تتدخل تدخلاً مباشراً، وتبدأ عمليات الاغاثة حين يتضح ان الكوميونة ستظل – رغم احتياطيات الحبوب والدخل الناتج عن فائض الحاصلات الاخرى – عاجزة عن توزيع ١٥٠ كيلوغراما من الحبوب سنوياً على الاقل لكل شخص (٢٠٠ كيلوغرام في المناطق التي تنتج الارز)، وتقاس الحبوب هنا قبل تجهيزها.

ومن الناحية التقنية تقترض الكوميونات عادة للحصول على حبوب الاغاثة حين لا تستطيع تحمل ثمنها. غير ان بعضاً من افقر مناطق الصين تحتاج حبوب الاغاثة اغلب الاعوام، ويتجاوز دينها المتراكم كثيراً دخلها الجاري. وفي النهاية فان الحاجة وليس القدرة على الدفع (او السداد) هي العامل المحدد.

وتعاني الصين – فضلاً عن المشكلات المزمنة في المناطق ذات الدخل المنخفض التي تعاني العجز في المواد الغذائية – من كوارث بين الحين والآخر، وعلى سبيل المثال اجتاحت السيول مقاطعتي هيبي وهوبي شرقي الصين في عام ١٩٨٠ في حين استمر الجفاف في مقاطعات اخرى، ووصلت الخسارة في المحاصيل الى ٢٠ في المائة على مستوى المقاطعات، وزاد المعدل عن ذلك في بعض المناطق. ودفعت هذه الكوارث الصين الى ان تطلب للمرة الاولى المعونة الطارئة من منظمة الاغاثة التابعة للأمم المتحدة.

ولا تتوافر حتى الآن بيانات عن عدد المستفيدين من برامج الاغاثة التابعة لوزارة المواد الغذائية، ولكن من المعروف ان نحو ١٢ في المائة من فرق العمل وزعت عام ١٩٧٩ اقل من ١٥٠ كيلوغراماً من الحبوب بالنسبة للفرد، في حين وزعت ١٠ في المائة اخرى ما بين ١٥٠ و١٨٠ كيلوغراماً للفرد، والارجح ان ينطبق على اغلب من تلقوا هذه التوزيعات – وربما يبلغ عددهم ١٥٠ مليون نسمة – معيار الاغاثة التي تقدمها وزارة المواد الغذائية. وقد ذكرت الوزارة انها وزعت ثلاثة ملايين طن من حبوب الاغاثة في ١٩٧٩ – ١٩٨٠، واذا كان مقدار ما يحصل عليه الفرد من الاغاثة يبلغ ٢٥ كيلوغراماً في المتوسط فان هذه البيانات تشير الى اكثر من ١٠٠ مليون مستفيد وهذا العدد الكبير من المستفيدين، الى جانب الاضافات التي تتسم بالبساطة (الحصة توفر ١٤٠٠ سعر حراري يومياً) تساعد في تأكيد حقيقة ان الصين ما زالت اليوم بلداً ذا دخل منخفض، يضم عدداً كبيراً من فقراء الريف.

او الدخول او توزيع الاغذية قد تكون لها آثار درامية على التغذية الضرورية وعلى الاقتصاد المحلي في مجموعه. وقد تتأثر المدن الصغيرة والكبيرة تأثراً هامشياً بالجفاف او سوء المحصول، لكن الآثار يمكن ان تتضاعف بسرعة في الريف، فمع هبوط القوة الشرائية الريفية تمتص المناطق ذات القدرة الشرائية المرتفعة امدادات الطعام المحدودة. وانعدام الامن الغذائي يشير الى عدم كفاية الدخل وعدم استقراره اكثر مما يشير الى عدم توافر الغذاء (انظر الاطار رقم ٧ – ٥). وتزيد الحرب من تفاقم المشكلة بافسادها للجداول الزمنية للمحاصيل، وتحطيمها للأصول الانتاجية، وخلقها لاختناقات في النقل والاتصالات.

وتعالج الحكومات ووكالات الاغاثة الدولية المجاعات بتوزيع الطعام مباشرة. وقد كانت جهودها الاخيرة فعالة عموماً، وأدت الى تقليل وقوع المجاعات. وحين تحدث المجاعات فانها تكون نتيجة للعجز عن ادراك الموقف والاستجابة له بسرعة بقدر ما هي نتيجة لعدم كفاية البرامج. غير ان المجاعة امر غير مقبول باي حال، ومن المهم للغاية التمكن من معالجتها قبل ان تستفحل آثارها. وهذا يتطلب:

- نظاماً فعالا للانذار المبكر الى جانب المعرفة والاستجابة المبكرتين.
- آليات لمشتريات الطوارىء سواء عن طريق الواردات او المعونات الغذائية او أولوية الشراء للامدادات المحلية من المناطق المزدهرة داخل البلاد.
- شبكات نقل ومسارات توزيع كفوءة في الريف.

وتفتقر كثير من البلدان ذات الدخل المنخفض الى كل من القدرة الامدادية والادارية رغم حاجتها اليها، وليست لديها الامدادات الغذائية اللازمة للاغاثة الفعالة في حالات الطوارىء. وقد حاول الدعم الدولي من الوكالات التطوعية الخاصة والمنظمات الرسمية مثل برنامج الاغذية العالمي استكمال الجهود الوطنية. وكانت الجهود الدولية ناجحة تماماً اذا ما نظرنا الى الظروف القاسية التي كان عليها ان تعمل في ظلها، الا ان من الممكن زيادة كفاءتها بتحسين القدرة على الاستجابة داخل البلدان النامية ذاتها. فقد بدأ المانحون يقدمون المعونة لنظم الامن الغذائي الاكثر دواماً، بما في ذلك تحسين تسهيلات الموانىء والتخزين، والمساعدة التقنية لتحسين كفاءة الاستيراد، ولا بد لمثل هذه التحسينات ان تساعد في تقليل سوء التغذية الذي يمكن تحاشيه في حالات الطوارىء المقبلة.

واغلب برامج معالجة الفقر في الريف والامن الغذائي جديدة نسبياً، وهي تعكس القلق المتزايد بسبب الفقر في السبعينات. وقد كان من الضروري لمعالجة هذه المشكلات تعديل المؤسسات القائمة وبرامجها، واقامة مؤسسات جديدة في بعض الحالات. وبالرغم من ان البرامج تحاول معالجة نفس المشكلة وهي الفقر في الريف فقد تنوعت الحلول المتبعة تنوعاً شديداً. وليس هناك نموذج قابل للتطبيق بشكل عام، لكن الخبرة تبين ان القدرة على التعلم من الاخطاء واجراء التعديلات المناسبة هي التي تميز البرامج الناجحة عن غيرها.

ويعني التعلم من الاخطاء، في المقام الاول، التوصل الى فهم اكبر لمشكلات الفقراء. ويعني هذا انه لا بد من تصميم البرامج وتنفيذها بحيث تشجع المشاركة الكاملة من جانب السكان المحليين. فالسكان المحليون هم افضل من يعرف مشكلاتهم وكيف يمكن حلّها. وتنجح البرامج القوية ذات الكفاءة المالية بالنسبة للتكلفة والتي تصل الى عدد كبير من الناس اذا هي اطلقت العنان لطاقات الفقراء وديناميتهم الكبيرة.

الاطار رقم ٧–٥. المجاعة تأتي من عدم تأمين الدخل

من هم ضحايا المجاعة؟ يبدو من دراسة اعدت لمنظمة العمل الدولية ان المجاعة نادراً ما تنشأ عن مجرد انخفاض انتاج المواد الغذائية ونادراً ما تؤثر على كل الناس في المنطقة تأثيراً واحداً. فقد كان اشد من عانى من المجاعة في البنغال عام ١٩٤٣، وفي بنغلاديش عام ١٩٧٤، وفي اثيوبيا عام ١٩٧٣، هم من لا يملكون ارضاً – العمال العرضيون العاملون في الزراعة او الذين يقدمون خدمات غير ماهرة او شبه ماهرة، او الرعاة الذين عليهم ان يبادلوا مواشيهم الهزيلة بالمواد الغذائية الغالية، وباختصار كان من يعانون هم اولئك الذين ادت الاحداث السابقة على المجاعة الى القضاء على «قدرتهم على التبادل» او الهبوط كثيراً بقيمتها.

ولم يكن انخفاض توافر المواد الغذائية ذاته هو الذي سبب المجاعة. ففي البنغال عام ١٩٤٣ كانت امدادات المواد الغذائية ادنى منها في سنوات كثيرة لكنها كانت اعلى منها في عام ١٩٤٢، ولم تخرج عن دائرة الذبذبة العادية، وفي بنغلاديش كان توافر المواد الغذائية بالنسبة للفرد عام ١٩٧٤ اعلى منه في السنوات السابقة، اما في اثيوبيا – من الناحية الاخرى – فان الجفاف هبط كثيراً بالامدادات في منطقة محلية لكنها ليست باي حال معزولة لا يمكن الوصول اليها.

ولقد اختلفت الآليات التي ادت الى معاناة المجموعات الهامشية. ففي البنغال كان التضخم الذي صاحب الحرب هو الذي هبط بالقيمة الحقيقية لأجورهم المنخفضة اصلا، والتي اصبحت لا تشتري الا طعاماً اقل من ذي قبل. وفي اثيوبيا ادى انخفاض الغلة بالمزارعين الى فصل خدمهم، وعدم استئجار عمال زراعيين، وتقليل طلبهم للخدمات الاخرى، ولم ترتفع اسعار المواد الغذائية، لكن الفقراء الذين فقدوا اعمالهم فقدوا مصدر دخلهم (قدرتهم على التبادل) لشراء الطعام. واجتاحت مشكلات مماثلة منطقة الساحل في بداية السبعينات، وشهد الرعاة قطعانهم تتناقص في ذات الوقت الذي تهبط فيه اسعار الحيوانات، واصبح عليهم ان يبادلوا المزيد منها مقابل الحبوب الغذائية. وفي بنغلاديش ادت فترة طويلة من الفيضانات بالمثل الى تقليل فرص العمالة، وفي الوقت ذاته ارتفعت اسعار المواد الغذائية، وتضرر الناس.

ومن هنا فان المجاعات ممكنة مع توفر امدادات غذاء كافية داخل بلد ما او داخل منطقة واسعة. ففي اثيوبيا لم يهبط العرض الوطني للمواد الغذائية، لكن مجموعات كبيرة من الفقراء – وخاصة من لا يملكون ارضاً – تعرضوا لهبوط مفاجىء في دخولهم، وفي مثل هذه الحالات، وخاصة اذا ارتفعت الاسعار فجأة، فان هؤلاء هم الذين يتضررون.

الفصل الثامن - استخلاصات

ان لاستمرار التقدم في الزراعة اهمية حيوية للعالم النامي لعديد من الأسباب:

● ان ما يقرب من ثلثي السكان يستمدون معيشتهم من الزراعة كمزارعين وعمال زراعيين. وتشمل هذه المجموعات الاغلبية العظمى من أفقر سكان العالم.

● ان من المحتمل ان يزيد الطلب على المواد الغذائية في الاقتصادات النامية نحو الثلث على الاقل خلال العقد القادم تحت ضغط نمو السكان والدخل. وقد تكون الزيادة اكثر حدة اذا تحقق تقدم اسرع في رفع دخول المجموعات ذات الدخل الادنى والدخول عموماً في الاقتصادات منخفضة الدخل.

● ان الصادرات الزراعية مثلت ٣٠ في المائة من مجموع عائدات الصادرات السلعية في البلدان النامية في اواخر السبعينات. وما زالت الصادرات الزراعية هي الفئة الرئيسية من الصادرات في اكثر من ثلثي هذه البلدان. وتمول عائدات التصدير الواردات اللازمة لزيادة سرعة النمو، كما ان الاداء التصديري الجيد يزيد فرص الوصول الى اسواق رأس المال الدولية.

● واخيراً ان الاعتماد الهيكلي المتبادل والتكامل بين الزراعة وغيرها من القطاعات يشيران الى ان سوء الاداء في الزراعة سيصحبه ضعف النمو في كل جانب آخر من جوانب الاقتصاد. وتزيد اهمية ذلك في الاقتصادات ذات الدخل المنخفض وهي اقتصادات ريفية في الاساس، لكن الشواهد التي عرضناها في الفصل الخامس تبين ان الروابط قوية في دائرة واسعة من ظروف البلدان. ومن اكثر الشواهد وضوحا خبرة غالبية بلدان افريقيا جنوب الصحراء في السبعينات حيث اسهم سوء اداء الزراعة اسهاماً كبيراً في التدهور على نطاق الاقتصاد.

وقد تحقق تقدم مثير في الزراعة في البلدان النامية خلال العقود الثلاثة الماضية، وساندته جهود البحث الكبيرة التي طبقت على الحاصلات الغذائية في العالم النامي، وانتقلت نتائج هذه البحوث بالفعل من المعامل وقطع الارض التجريبية الى ملايين المزارع في عشرات البلدان، ونتج عن استخدام البذور الجديدة الى جانب مياه الري والأسمدة زيادة غلات المواد الغذائية الاساسية وانتاجها، وقد اصبح هذا التقدم – الذي يعرف باسم الثورة الخضراء – معروفاً على نطاق واسع، وحول حياة الملايين وآفاقهم، وكان حافزاً لاجراء بحوث جديدة.

غير ان الثورة الخضراء – على كل ما حققته – لم تجر بعد في كثير من انحاء العالم، فقد تفاوت النمو الزراعي تفاوتاً واسعاً بين المناطق الرئيسية في العالم النامي، وفيما بين البلدان المفردة داخل كل منطقة، وفيما بين المناطق داخل كل بلد، فكان هذا النمو مثيراً في بعضها، ولم يحدث في بعضها الآخر، غير اننا اذا قمنا بجمع هذه النتائج الى بعضها البعض فانها لا تترك مكاناً كبيراً للارتياح، وخاصة اذا نظرنا اليها على ضوء النمو السكاني: ففي حين نما الناتج الزراعي بما يقل قليلاً عن ٣ في المائة سنوياً في الستينات والسبعينات فانه لم يكد يسبق النمو السكاني، ولم يزد الناتج بالنسبة للفرد الا بنسبة ٠,٤ في المائة سنوياً. ويخفي هذا المتوسط فوارق حادة، لان النمو تراوح بين ١,٤ في المائة سنوياً في جنوب شرق آسيا، و٠,٦ في المائة سنوياً في اميركا اللاتينية، ونسبة ضئيلة او لا شيء في بلدان الدخل المنخفض. وفي جنوب آسيا في مجموعها كان النمو الزراعي مواكباً تماماً لنمو السكان، وفي افريقيا نما الناتج بالنسبة للفرد بنسبة ٠,٢ في المائة سنوياً خلال الستينات، لكنه انخفض عملياً بنسبة ١,٤ في المائة سنوياً في السبعينات.

الزراعة والنمو الاقتصادي

وفي بلدان الدخل المتوسط تقدم كثيراً التحول الهيكلي من اقتصاد زراعي الى اقتصاد صناعي، ويلقي التقدم الزراعي المساعدة من النمو في بقية اجزاء الاقتصاد، وهو بدوره يساعد هذا النمو. ويتزايد عدد البلدان التي اوشكت على بلوغ نقطة تحول هامة هي – بداية الانخفاض في قواها العاملة الزراعية، مما سيفتح ابواب زيادة اسرع في انتاجية مزارعيها ودخولهم. اما في بلدان الدخل المنخفض فان للزراعة تأثيراً اكبر على النمو الاقتصادي الكلي، لأنها تمثل نصيباً اكبر من اجمالي الناتج القومي. وثمة تحد رئيسي في هذه البلدان يواجه المجتمع الدولي والحكومات الوطنية على السواء وهو تحقيق معدلات نمو زراعي اعلى من معدلات النمو السكاني، فهذا هو خير امل سواء بالنسبة لتخفيف الفقر او لزيادة النمو الاقتصادي الكلي.

ولقد ظلت اسباب النمو الزراعي سنوات طويلة موضع جدال وغير مفهومة جيداً. لكن الامر لم يعد كذلك الآن.

فالشواهد والخبرة تعزز الآن بعض القضايا الرئيسية عن دور الحكومات والمزارعين انفسهم في تشجيع هذا النمو. واذا بدأنا بالمزارعين نستطيع ان نقول عن ثقة:

● ان كل المزارعين – الصغار والمتوسطين والكبار – يستجيبون للحوافز الاقتصادية، انهم ابعد من ان يكونوا «فلاحين تقيدهم التقاليد»، ولقد بينوا ان لديهم منطقامشتركاً يتجاوز كثيراً الفوارق في ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، فقد استجاب المزارعون للحوافز الاقتصادية في الاقتصادات الكبيرة المتجهة الى السوق مثل كينيا والبرازيل وفي اقتصادات التخطيط المركزي مثل الصين والمجر، وتجاوزت استجابتهم في بعض الحالات توقعات واضعي السياسة، واستجاب المزارعون في المناطق المروية في جنوب آسيا استجابة مثيرة للحوافز الجديدة التي وفرتها الثورة الخضراء، وبين المزارعون في الاراضي الجافة في نيجيريا انهم كانوا اكثر ادراكاً للقيود والفرص من العاملين الذين كانوا يخططون مشاريع جديدة لهم.

● ان المزارعين يسهمون في الاستثمار الزراعي، فكلهم – حتى اولئك الذين لا يزرعون سوى بضعة اكرات – يدخرون جزءاً كبيراً من اي دخل اضافي ويستثمرونه من مزارعهم، كما انهم يستخدمون عمل اسرهم في تسوية الارض، وغرس الاشجار، وحفر قنوات الري، واقامة مصاطب الارز – وهي انشطة تخلق رأس المال اللازم لانتاج مزيد من الناتج الزراعي في المستقبل. وعلى سبيل المثال ففي باكستان يأتي من الآبار المصفحة الخاصة قدر من المياه يزيد عما يأتي من الخزانات العامة.

● ان صغار المزارعين يمكن ان يكونوا مرتفعي الانتاجية. وهم بشكل عام ينتجون من كل آكر اكثر مما ينتج كبار المزارعين بالرغم من افتقارهم الى كثير من المزايا نتيجة ضيق امكانية وصولهم الى الخدمات والاسواق والمدخلات الانتاجية كالأسمدة. وهكذا يمكن للبرامج والسياسات التي تعالج هذه المشكلات ان تحقق مزايا اقتصادية كبيرة فضلا عن زيادة العمالة والدخول بين الفقراء.

ومن هنا فلو توافرت الحوافز ووسائل الانتفاع بها للمزارعين فسيوسعون انتاجهم. ولا يعني هذا ان على الحكومات وغيرها من الوكالات الرسمية ان تقتصر على تحديد هذه الحوافز فحسب، فهناك الكثير من الامور التي لا يستطيع المزارعون القيام بها بأنفسهم، ومن ثم فانها تتطلب اجراءات عامة.

● ان هناك حاجة الى تطوير البحوث والتكنولوجيا وتكييفهما مع الظروف المحلية، فالافتقار الى التحسينات التكنولوجية المناسبة للظروف الافريقية احد الاسباب الرئيسية لسوء الاداء الافريقي حتى الآن.

● ان برامج التنمية الريفية ساعدت في التغلب على العقبات التي تواجه زيادة الناتج الزراعي كما افادت الفقراء. غير ان على المشاريع الريفية ان تقلل الى الحد الادنى طلبها للمهارات الادارية والتوجيهية في البلدان النامية. والارجح أن تكون اكثر البرامج فعالية برامج بسيطة في تصميمها، تشرك المزارعين المحليين في وضعها وتنفيذها.

● ان هناك حاجة الى استثمارات كبيرة في شبكات الري والنقل والتسويق.

● انه حيثما لم يتحقق سوى تقدم زراعي ضئيل فان السبب احياناً هو الهيكل الزراعي المعاكس الموروث عن الماضي، وليست البرازيل سوى مثال واحد على وجود عمال زراعيين معدمين ومزارعين صغار يعانون البطالة الجزئية في حين توجد مساحات واسعة من الاراضي غير مستخدمة استخداما كافياً في المزارع الكبيرة. وقد لعب اصلاح ملكية الاراضي دوراً له قيمته في زيادة الناتج الزراعي. وتأمين الحيازة امر هام في كل البلدان – فدون ذلك يعارض المزارعون في تحسين الارض، وصيانة خصوبتها للأجل الطويل. وقد يكون تدخل الحكومة من التسويق وعرض المدخلات أمراً اساسياً في المراحل الاولى من التنمية، لكنه كثيراً ما يكون على حساب الانتاج اذا سمح له باحتكار هذه الوظائف. وتشير الخبرة الى ان من الممكن عادة – في الاقتصاد المختلط – تشجيع القطاع الخاص على ان يؤدي دوراً كبيراً في هذه الانشطة، على ان تقوم الحكومة بالدرجة الاولى بدور المنظم.

الاولويات السياسية

ومن ثم فان الماضي يزودنا بمرشد واضح للمستقبل: فالقيود على النمو الزراعي لا تكمن في سلوك المزارعين، فهم لا يمانعون في العمل بجد، او في اتباع الابتكارات المفيدة، او في الاستثمار من اجل المستقبل. بالعكس ان القيود موجودة في البيئة التي يعمل فيها المزارعون: في التكنولوجيا المتاحة لهم، وفي امكانية وصولهم الى الارض، وفي حوافز الانتاج والاستثمار، وفي توافر مواد مثل الاسمدة واثمانها، وتوفير الري، وامكانات تسويق ناتجهم ويستعرض هذا القسم بعض القضايا السياسية الرئيسية في هذا المجال.

التكنولوجيا

بدأت البحوث الزراعية بدعم من الحكومة في البلدان الصناعية في منتصف القرن التاسع عشر، وعلى العكس لم يبدأ البحث المنظم بشأن الحاصلات الغذائية في العالم النامي الا اثناء العقود الثلاثة الماضية، وباستثناء الصين – التي كانت اعمال البحث فيها اصيلة – فقد اعتمدت البلدان النامية على مزيج من الجهود الدولية والمحلية. وسيستمر الامر كذلك. وتتضمن الاستراتيجية الملائمة تعزيز وتوسيع شبكة مراكز البحوث الدولية الحالية بحيث تغطي مزيداً من الحاصلات ومزيداً من الظروف البيئية. واصغر البلدان وافقرها – وهي البلدان ذات القدرة الادنى على اجراء البحوث الزراعية – هي الاكثر اعتماداً على جهود البحث الدولية. ولا بد من توسيع

البحوث الوطنية كثيراً من كل البلدان النامية، على ان تركز على تكييف الانواع الجديدة مع الظروف المحلية، وزيادة حصانتها ضد الامراض والحشرات.

وما زالت كثير من البلدان – خاصة في افريقيا – تفتقر الى معاهد البحوث الكفوءة بالقدر الذي تحتاجه. وستتطلب معالجة ذلك مساعدة من المانحين المتعددين والثنائيين، ومن اللازم بالاضافة الى ذلك ان توسع البلدان المانحة دعمها للمجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، فقد ابطأ تقدم هذه المجموعة في الآونة الأخيرة نتيجة عدم استعداد المانحين لزيادة اسهاماتهم.

الحوافز للمنتجين

ومن مسؤوليات الحكومات بالدرجة الاولى ان تكفل عدم تشويه اسعار المنتجات والامدادات الزراعية بطريقة تكبح نمو الناتج والدخول. ولا يعني هذا عدم فرض ضرائب على الزراعة، او تقديم الدعم لامداداتها، بل الامر على العكس تماماً، ففي البلدان ذات الدخل المنخفض بوجه خاص تمثل الزراعة القاعدة الضريبية الاساسية، ومن هنا لا بد للمزارعين ان يساعدوا في تمويل كثير من الانشطة الحكومية – وليس اقل هذه الانشطة الاستثمارات في اقامة الهياكل الاساسية والري التي يستفيدون هم انفسهم منها. ومن السليم اقتصادياً ان تفرض الحكومات ضرائب تصدير على سلع مثل الشاي والبن والكاكاو وتنتج اساساً للتصدير، والطلب عليها اكثر حساسية للنوعية منه للثمن.

ومن هنا فليست القضية هي ان نفرض او لا نفرض ضرائب على الزراعة، وانما هي كيف نفرضها والى اي حد. وليست هناك اجابات بسيطة ثابتة على هذا السؤال، وان كانت الخبرة والبحوث قد بدأت توفر خطوطاً توجيهية عامة عن المستويات المناسبة للضريبة الزراعية واشكالها. وعلى سبيل المثال فان من الواضح ان ضرائب اكثر ارتفاعاً مما يجب قد فرضت على المشروبات الحرارية في عدد من البلدان الافريقية حيث ركد الانتاج بل هبط، وحيث فقدت هذه البلدان انصبتها من السوق لحساب مصدرين آخرين.

وأحياناً ما تكون سياسات الاقتصاد الكلي هي التي تولد عدم كفاية الحوافز وليس السياسات التي تنطبق مباشرة على الزراعة، ومن الاخطاء الشائعة المبالغة في اسعار الصرف، مما يقلل الاثمان التي يحصل عليها المزارعون مقابل الحاصلات المصدرة، وفي الوقت نفسه يجعل استيراد المنتجات الزراعية امراً اقل تكلفة. ومن هنا تمارس اسعار الصرف ضغطاً واسعاً يهبط بالاثمان التي يتلقاها المزارعون. ومن ثم فان التوفيق بين اسعار الصرف والظروف الفعلية في الاسواق شرط مسبق للتحديد المناسب لاثمان المنتجات الزراعية.

وبالرغم من ان حكومات البلدان النامية تستطيع ان تؤثر على الأسعار المحلية او تحددها فانها لا تستطيع ان تتحكم الا قليلاً، او لا تتحكم على الاطلاق، في الاسعار الدولية، وكثيراً ما تحدد هذه الأسعار عند مستوى منخفض بشكل مصطنع نتيجة الناتج الاضافي الذي ينتجه مزارعون يحصلون على دعم خلق اسوار الحماية في البلدان الصناعية، وكثيراً كذلك ما تتذبذب الأسعار اكثر مما هو متوقع بحكم تحركات العرض والطلب وذلك لأن جانباً كبيراً من اجراءات تكييف السوق تفرضه على السوق الدولي سياسات وطنية تعزل عنه الاسواق الوطنية، ويمكن لازالة مثل هذه التشويهات ان تزيد حوافز المزارعين في البلدان النامية، ما زالت تعتمد كثيراً على الصادرات الزراعية.

أما عن اسعار المدخلات الزراعية فان الجانب الاكبر من الخبرة يحذر من الاعانات، فأسعار الأسمدة المعانة قد تشجع المزارعين حقاً على استخدام اساليب زراعة تقوم على استعمال الأسمدة بسرعة اكبر مما لو لم تتوافر هذه الأسعار، لكن هذا ليس سبباً كافياً للاعانات، فالمزارعون يتبعون بسرعة الاساليب الجديدة التي توفر عائدات اقتصادية اكبر حتى دون اعانات. وما ان تقرر الاعانات حتى يكون من الصعب سياسياً تخفيضها او الغاؤها، كذلك فكثيراً ما تعان القروض، وأحياناً بأسعار فائدة حقيقية سلبية، ومثل هذه السياسة قد تحفز الاستثمار في الزراعة، لكنه في اغلب الاحيان استثمار خاطىء: فأسعار الفائدة المعانة تخفض التكلفة الفعلية للسلع الرأسمالية وتقود الى استثمارات تخفيض العمل ليست مطلوبة حيثما يكون العمل وفيراً ورأس المال نادراً. وعلى اي حال فان القروض المعانة نادراً ما تصل الى صغار المزارعين اذ سيتولى عليها عادة المزارعون الاكبر والاكثر نفوذاً.

الاستثمار الزراعي

يتوقف استمرار التقدم الزراعي جزئياً على استثمار اضافي من القطاع العام في برامج التنمية الزراعية، وعائدات هذا الاستثمار الاقتصادية مرتفعة وان كان من الممكن زيادتها اكثر، وعلى سبيل المثال هناك شواهد كثيرة على تبديد المياه بسبب سوء تصميم وادارة مشاريع الري. وقد ناقشنا اوجه الضعف هذه في الفصل السادس، وتصحيحها يقع على عاتق الحكومات الوطنية بدرجة اكبر.

وتفتح تسهيلات النقل الجديدة التي تصل الى مستوى القرية اسواقاً جديدة امام المزارعين، وتضع في متناولهم مدخلات جديدة بتكاليف اقل، ولتحسين النقل اثر مباشر: فهو يزيد اسعار الحاصلات في المزرعة، ويخفض اسعار المدخلات نتيجة لتخفيض تكاليف النقل، كما ان له اثراً غير مباشر: اذ يقوم عدد اكبر من التجار بزيارة القرى التي اصبح في وسعهم الوصول اليها، ومن ثم يهبط نفوذ الاحتكارات المحلية، وتتحسن الاثمان التي يحصل عليها المزارعون.

ويمكن اقامة هياكل النقل الاساسية وصيانتها بعديد من الطرق، فالبعض يحتاج كميات كبيرة من المعدات الاجنبية الغالية، وبعضها الآخر يستخدم العمل المحلي الوفير. وقد برزت الصين بنجاحها في تعبئة العمل المحلي لاقامة اشغال عامة ريفية، لكن هناك امثلة كفوءة اخرى اقل شهرة في حضارات بالغة الاختلاف مثل اندونيسيا والهند وجمهورية كوريا وسري لانكا.

وبالرغم من ان كثيراً من البلدان اعلنت ان التنمية الزراعية هي حجر الزاوية في خطط تنميتها فان مما يلفت النظر للغاية ان اغلب البلدان النامية لم تخصص في السنوات الاخيرة الا ما بين ٥ في المائة و١٠ في المائة من ميزانياتها الحكومية للزراعة. وحتى بلدان افريقيا جنوب الصحراء تقع في اغلبها في هذه الدائرة بالرغم من اهمية الزراعة في اقتصادياتها، الا انه كان من الضروري لهذه البلدان ان تنفق مصروفات اكبر على التعليم لتعوض الماضي، ولتواكب النمو السريع في عدد الاطفال.

ولم تجر تحليلات كثيرة لمجموع العائدات الاقتصادية لمصروفات الحكومة على الزراعة. غير ان خبرة المشاريع تبين ان العائدات في الزراعة تبلغ عموماً مثيلها في القطاعات الاخرى، بل انها في بعض الاحيان اعلى كثيراً. ومن الصعب ان نتجنب استخلاص ان من الضروري اعادة النظر في الاولويات النسبية لمختلف القطاعات في البلدان ذات الدخل المنخفض اذا ارادت تحسين نمو ناتجها الزراعي.

وعلى البلدان الصناعية كذلك ان تسهم بالكثير من الاستثمار الزراعي في البلدان النامية، ولقد نمت القيمة الحقيقية للمساعدات الرسمية للزراعة الى اكثر من الضعف فيما بين عام ١٩٧٣ وعام ١٩٧٨ حيث وصلت الى نحو ١٠,٤ مليارات دولار (بأسعار عام ١٩٧٩). ثم انخفضت بعد ذلك قليلا الى ادنى من ١٠ مليارات دولار في عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠. وتدرك الحكومات المانحة ان الخيارات امام انفاقها العام محدودة. غير ان معونتها لزراعتها المحلية تبلغ عادة ما بين ثمانية وعشرة امثال مساعداتها للتنمية الزراعية.

الآفاق

إن للزيادة المقبلة في الطلب على المواد الغذائية آثاراً عميقة تتجاوز الزراعة ذاتها، ففي الوقت الحالي لا يتم استيراد سوى ٨ في المائة من المواد الغذائية في البلدان النامية و٩ في المائة من كل المنتجات الزراعية المتوافرة في هذه البلدان. وعدد قليل من البلدان هو الذي سيشهد زيادة حصته هذه بسرعة دون ان يواجه مشكلات حادة في ميزان مدفوعاته، وسيكون على اغلب البلدان ان تواجه الزيادة في الطلب على المواد الغذائية بتوفير الجانب الاكبر منها بنفسها.

والقدرة على مواجهة هذا التحدي سؤال حاسم بالنسبة لمستقبل مئات الملايين من الناس. واذا كان لنا ان نسترشد بالماضي فان التحسينات السياسية يمكن ان تحقق نتائج مذهلة، فقد خيبت زيادة الناتج الزراعي في العقدين الاخيرين نبوءات المجاعة الواسعة التي شاعت في الخمسينات والستينات، كما فندت الفكرة المالتسية القائلة ان الزراعة تخضع لقانون حديدي لا يستطيع الناس السيطرة عليه. ولو امكن تحسين التكنولوجيات الزراعية، وتعبئة موارد اضافية، واعتمدت سياسيات ملائمة في البلدان الصناعية والنامية فسيتحقق نمو زراعي اسرع، وستسرع التنمية الاقتصادية وخاصة في افقر البلدان، وسيمكن تخفيف الفقر.

مذكرة ببليوغرافية

انطلق هذا التقرير من مجموعة واسعة من اعمال البنك الدولي ومن ابحاث خارجة عنه. وتلي ادناه قائمة بأسماء المصادر التي استمدت منها المعلومات في كل من الفصول، ثم جمعت المصادر المختارة في قائمة بالترتيب الابجدي لأسماء المسؤولين.

وتشمل مصادر البنك الدولي وثائق السياسات القطاعية، والأبحاث والتحاليل الاقتصادية الجارية والأعمال الاقتصادية وأعمال قطاع المشاريع للبلدان المنفردة. اضافة الى ذلك هناك مجموعة من الوثائق الخلفية يطلب وصفها بالنسبة لكل تقرير، والغاية الاساسية منها جمع وتلخيص الوثائق المتعلقة بالموضوع وأعمال البنك (لذا لم تذكر المصادر الواردة في هذه الوثائق على حدة). وقد صدر العديد من الوثائق الخلفية على انها وثائق عمل لهيئة موظفي البنك الدولي، ويمكن الحصول عليها بتوجيه طلب الى وحدة منشورات البنك. الا ان الآراء التي تحتويها لا تعكس بالضرورة آراء البنك الدولي او الآراء المعرب عنها في هذا التقرير.

مصادر مختارة، حسب الفصول

الفصل الثاني والثالث والرابع

تعكس هذه الفصول الى حد كبير ما جد على النقاش الموسع حول الاقتصاد العالمي الوارد في **تقرير التنمية** في العالم للعام الماضي. لذا تعتبر معظم المصادر التي ذكرت آنذاك مرتبطة ايضا بتحاليل العام الحالي. ويعتمد الفصلان الثاني والثالث اعتماداً كبيراً على ملفات بيانات البنك الدولي وعلى ما صدر من احصائيات عن وكالات رسمية اخرى، بما فيها صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والاتفاقية العامة حول التعريفات والتجارة، والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. وتكمل الدراسة التي وضعها هاردي وخاراس حول الوضع الانتقالي للاقتصاد العالمي، التحليل المفصل الذي ورد في تقرير العام الماضي. اما المقارنات الدولية للانتاج، من وضع كريفيس، وهستون، وسومرز، فقد استخدمت في تحليل الانماط المتغيرة للنشاط الاقتصادي العالمي. واعتبر العمل الذي انجز في **تقرير التنمية في العالم لـ١٩٨٠** قاعدة انطلاق لمعالجة مسائل تنمية الموارد البشرية والنمو في المدى الطويل. اما آفاق الثمانينات فقد ارتكزت على تحليل لبعض العناصر وضعه سوامي (لتحويلات اليد العاملة المهاجرة)، وفرانك، وهافريليشين، وهيوغز، وفالبروك (للتجارة) وعلى عمل وضع النماذج وفقاً لما قام به شينام وآخرون، وفالبروك وشركاه.

الفصل الخامس

اعتمد تحليل النمو الزراعي في الآونة الاخيرة على البيانات الخاصة بالانتاج الزراعي والغذائي للبلدان التي قدمت منظمة الاغذية والزراعة ـ الدليل السنوي لمنظمة الاغذية والزراعة، الزراعة: آفاق عام ٢٠٠٠، وبعض البيانات التي وصفت بمثابة خلفية لهذه الدراسات ـ وعلى بيانات البنك الدولي الخاصة بمعدلات النمو اجمالي الناتج المحلي في مجموعه وفي قطاعاته. وقد اقتبس الجدولان ٥ ـ ١ و٦ ـ ١ من هذه المصادر مع ادخال تعديل طفيف على بيانات البلدان كي تتفق وترتيب البنك الدولي لمجموعات البلدان. وينبع التوازي الوثيق بين معدلات النمو القطاعية في الزراعة والصناعة واجمالي الناتج المحلي في مجموعه من تحليل لاداء البلدان المنفردة بين ١٩٦٠ و١٩٨٠ شمل جميع البلدان النامية التي توفرت بالنسبة لها بيانات كافية. واعتمد تحليل الدور المتحول للزراعة في التنمية ـ نمو الانتاج، والانماط المتغيرة للانتاج والاستهلاك، والانخفاض النسبي لهذا القطاع على صعيد العمالة والدخل ـ على تجربة البلدان خلال العقدين المنصرمين، وعلى التجربة الانمائية السابقة لويس، وروستوف، وكوتزنتس، وبايروخ وهايامي وروتان وعلى دراسات حول التحولات الهيكلية (شينري، وكلارك، وكوتزنتس، وجونسون، وكيلبي). اما موضوع تطور التجارة الزراعية، وبوجه خاص ظهور الاسواق الجديدة للصادارت الزراعية من البلدان النامية، في بلدان التخطيط المركزي والبلدان المصدرة للنفط، فقد انطلق من الاشرطة التجارية للاتفاقية العامة حول التعريفات والتجارة ولمنظمة الاغذية والزراعة، ومن بيانات البنك الدولي ومن دراسة خاراس.

واستمدت تكاليف الدعم الزراعي والحماية الزراعية من المصادر الوطنية للبلدان ومجموعات البلدان المذكورة، على

سبيل المثال لجنة المجموعة الاقتصادية الاوروبية ووزارتي الزراعة والتجارة الاميركيتين. واستمدت معاملات الحماية الاسمية المعدلة الواردة في الاطار ٥ – ٣ من دراسات البنك الدولي المتعلقة بمعاملات الحماية الاسمية، بعد تعديلها على اساس التوازن المقدر لاسعار الصرف في كل بلد.

الفصل السادس

موّل البنك الدولي نحو ٨٠٠ مشروع للتنمية الريفية والزراعية في ٧٠ بلداً. وتمثل المناقشة الواردة في الفصل السادس خلاصة لتجربة البنك في مجال التنمية الموسعة. وبالرغم من ان معظم المعلو ات الخلفية لم تنشر، فان وثائق السياسات القطاعية للبنك التي تتناول التنمية الزراعية والريفية ومحاضر الحلقات الدراسية حول القطاع الزراعي تتيح لمحات عامة عن اكثرية المواضيع المعالجة في هذا الفصل.

ويعتمد تحديد مناطق المحاصيل على العمل الذي شرع فيه المعهد الدولي للأبحاث في مجال السياسات الغذائية لعدد محدود من البلدان. وقد وسعت تغطية الدراسة بحيث تشمل جميع البلدان النامية، وذلك باللجوء اساسا الى تقرير منظمة الاغذية والزراعة حول مشروع المناطق الزراعية والايكولوجية.

وتقدم التقارير السنوية للمجموعة الاستشارية حول الابحاث الزراعية الدولية ولمختلف مراكز الابحاث الدولية، والاوراق السياسية الصادرة عن البنك الدولي حول البحث الزراعي، ووثيقة العمل التي نشرها كاروثرز، صورة حديثة عما يجري من ابحاث زراعية في البلدان النامية.

وقام باركر وآخرون بمراجعة تطور الري في آسيا، وقام بوترال بتقييم اداء عدد من مشاريع الري المختارة في مختلف انحاء العالم النامي. وقدم بنورو هاريسون نظرة عامة عن مبادىء التوسع الزراعي مع تركيز خاص على نظام التدريب والزيارات.

الفصل السابع

ينطلق الفصل السابع، على غرار الفصل السادس، من التجربة الميدانية للبنك الدولي اكثر مما يرتكز على ما نشر من ابحاث. ووُضع تعداد الفقراء الريفيين في العالم على اساس ما تم من عمل **لتقرير التنمية في العالم** لعام ١٩٨٠ وادخلت منه، للمرة الاولى، تقديرات خاصة بالبلدان الآسيوية ذات التخطيط المركزي، أستمدت اساسا من العمل الذي قام به البنك في الصين.

كما استمدت من التجربة الميدانية للبنك الدولي، المعلومات الخاصة باستراتيجيات صغار المزارعين والاصلاحات الزراعية واستكملت بالابحاث التي اجريت في شمال شرق البرازيل بدعم من البنك (كوتشر وسكانديزو) والابحاث العالمية (بيري وكلاين). واعتمدت معالجة موضوع الاشغال العامة الريفية على اعمال بوركي وآخرين، وموضوع التنقل من اعمال ليبتون ولويد وبرلمان وموهان.

وقد سينغ وبينسفانغر وكايفل واندرسون ولايزرسون وشوتا وليدهولم ودراسات جامعة ميشيغان، مساهمات كبيرة في معالجة العاملين غير المالكين للأرض والعمالة الريفية غير الزراعية. وكانت اعمال راج كريشنا مصدر الاطار الخاص بمخطط ضمان العمالة في ماهارشترا.

ووجدت لمحات عامة ممتازة حول مشاكل التغذية ودور برامج دعم الغذاء في تقارير المجلس الغذائي العالمي، ومؤلفات روتلنغر وسلوفسكي، وديفيس وروجيرز وآخرين، وبيرغ. كما استمدت المعلومات حول برامج خاصة للدعم الغذائي من العديد من الدراسات الاقتصادية، بما فيها دراسات البنك، وسكوبي، وتيلور، وهورتن، وراف، وكومار، وجورج، وغافان، وشاندرا سيكارا، وايسنمان (سري لانكا) وليفنسن، وكريم.

ويعتمد تفهم اسباب المجاعة وانعدام الامن الغذائي المحلي على اعمال سين، وداندو، وفرانك. اما مناقشة البرامج الكفيلة بالحد من هذه المشاكل فقد انطلقت من دراسات كلاي وآخرين، وفالديز، وكوري، وتقارير برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الاغذية والزراعة.

مصادر مختارة

Ahmed, Raisuddin. "Foodgrain Supply, Distribution, and Consumption Policies within a Dual Pricing Mechanism: A Case Study of Bangladesh." IFPRI Research Report no. 8. Washington, D.C., May 1979.

———. "Agricultural Price Policies under Complex Socioeconomic and Natural Constraints: The Case of Bangladesh." IFPRI Research Report no. 27. Washington, D.C., October 1981.

Anderson, Dennis, and Mark Leiserson. "Rural Nonfarm Employment in the Developing Countries." *Economic Development and Cultural Change*, vol. 28, no. 2. (January 1980), pp. 227–48.

Bairoch, Paul. *The Economic Development of the Third World since 1900.* Berkeley: University of California Press, 1975.

Barker, Randolph, and Ronnie Coffman. *Research and Technology Development for Problem Environments of Asia.* World Bank Staff Working Paper.* Forthcoming.

Barker, Randolph, Gilbert Levine, Walter Coward, and L. E. Small. *Irrigation in South and East Asia.* World Bank Staff Working Paper.* Forthcoming.

Benor, Daniel, and James Q. Harrison. *Agricultural Extension: The Training and Visit System.* Washington, D.C.: World Bank, 1977.

Berg, Alan. *Malnourished People: A Policy View.* Poverty and Basic Needs Series. Washington, D.C.: World Bank, June 1981.

Berry, Robert A., and W. R. Cline. *Agrarian Structure and Productivity in Developing Countries.* Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1978.

Binswanger, Hans P. *The Economics of Tractors in South Asia: An Analytical Review.* New York: Agricultural Development Council; Hyderabad: ICRISAT, 1978.

———. "The Nonfarm Components of Rural Development." World Bank Staff Working Paper.* Forthcoming.

Bottrall, Anthony. *Comparative Study of the Management and Organization of Irrigation Projects.* World Bank Staff Working Paper no. 458. Washington, D.C., 1981.

Burki, Shahid Javed, G. D. Davies, R. H. Hook, and J. W. Thomas. *Public Works Programs in Developing Countries: A Comparative Analysis.* World Bank Staff Working Paper no. 224. Washington, D.C., 1976.

Burniaux, J. M. "First Experiments with a World Agricultural Model in a General Equilibrium Framework." Discussion Paper 8205. CEME, Free University of Brussels, 1982.

Carruthers, Ian, ed. *New Directions for Agricultural Research in Developing Countries.* World Bank Staff Working Paper.* Forthcoming.

Carruthers, Ian, and Roy Stoner. *Economic Aspects and Policy Issues in Groundwater Development.* World Bank Staff Working Paper no. 496. Washington, D.C., 1981.

Cheetham, Russell J., Syamaprasad Gupta, and Antoine Schwartz. *The Global Framework.* World Bank Staff Working Paper no. 355. Washington, D.C., 1979.

Chenery, Hollis. *Structural Change and Development Policy.* New York: Oxford University Press, 1979.

———. "Restructuring the World Economy: Round II." *Foreign Affairs,* vol. 59, no. 5 (Summer 1981), pp. 1102–20.

Chenery, Hollis, and Moises Syrquin. *Patterns of Development, 1950–1970.* London: Oxford University Press, 1975.

Chuta, Enyinna, and Carl Liedholm. *Rural Nonfarm Employment: A Review of the Art.* Rural Development Paper no. 4. East Lansing: Michigan State University, 1979.

Clay, Edward, and others. *Food Policy Issues in Low-income Countries.* World Bank Staff Working Paper no. 473. Washington, D.C., 1981.

Commission of the European Communities. *The Agricultural Situation in the Community 1980 Report.* Brussels-Luxembourg, December 1980.

Currey, Bruce. "Fourteen Fallacies about Famine." *Ceres,* No. 80, vol. 14, no. 2 (March-April 1981).

Dando, William A. *The Geography of Famine.* New York: Wiley, 1980.

Davis, Jeffrey M. "The Fiscal Role of Food Subsidy Programs." *IMF Staff Papers,* vol. 24, no. 1 (March 1977), pp. 100–27.

Day, Richard H., and Inderjit Singh. *Economic Development as an Adaptive Process: The Green Revolution in the Indian Punjab.* New York: Cambridge University Press, 1977.

Feder, Gershon. *Adoption of Agricultural Innovations in Developing Countries: A Survey.* World Bank Staff Working Paper no. 444. Washington, D.C., 1981.

Food and Agriculture Organization (FAO). *Agriculture: Toward 2000.* Rome, 1980.

———. *FAO Monthly Bulletin of Statistics.* Rome, 1982.

———. *Production Yearbook.* Rome, 1950–81.

———. *Report on the Agro-Ecological Zones Project.* Vols. 1–4. Rome, 1978–80.

———. *The State of Food and Agriculture.* Rome, 1981.

Frank, Isaiah. "Trade Policy Issues for the Developing Countries in the 1980s." World Bank Staff Working Paper no. 478. Washington, D.C., 1981.

Gafsi, Salem. *Green Revolution: The Tunisian Experience.* Mexico City: CIMMYT, 1976.

Gavan, James D., and Indrani Sri Chandrasekera. "The Impact of Public Foodgrain Distribution on Food Consumption and Welfare in Sri Lanka." IFPRI Research Report no. 13. Washington, D.C., December 1979.

George, P. S. "Public Distribution of Foodgrains in Kerala—Income Distribution Implications and Effectiveness." IFPRI Research Report no. 7. Washington, D.C., March 1979.

Gerhart, John. *The Diffusion of Hybrid Maize in Western Kenya.* Mexico City: CIMMYT, 1975.

Hardy, Chandra, and Homi Kharas. *The World Economy in Transition.* World Bank Staff Working Paper.* Forthcoming.

Havrylyshyn, Oli, and Martin Wolf. *Trade among Developing Countries: Theory, Policy Issues, and Principal Trends.* World Bank Staff Working Paper no. 479. Washington, D.C., 1981.

Hughes, Helen, and Jean Waelbroeck. *Trade and Protection in the 1970s: Can the Growth of Developing Countries Continue in the 1980s?* World Bank Staff Working Paper. Forthcoming.

International Crops Research Institute for the Semi-Arid Tropics (ICRISAT). *Socioeconomic Constraints to Development of*

Semi-Arid Tropical Agriculture. Proceedings of the International Workshop, Hyderabad, India, February 19–23, 1979. Patancheru, A.P., India: ICRISAT, 1980.

International Food Policy Research Institute (IFPRI). *Investment and Input Requirements for Accelerating Food Production in Low-Income Countries by 1990*. Washington, D.C., 1979.

———. *Agricultural Protection in OECD Countries: Its Cost to Less Developed Countries*. Washington, D.C., 1980.

———. *Developed-Country Agricultural Policies and Developing-Country Supplies*. Washington, D.C., 1980.

International Rice Research Institute (IRRI). *Cropping Systems Research and Development for the Asian Rice Farmer*. Proceedings of a Symposium, September 21–24, 1976. Los Banos, Philippines: IRRI, 1977.

———. *Economic Consequences of the New Rice Technology*. Los Banos, Philippines: IRRI, 1978.

Isenman, Paul. "Basic Needs: The Case of Sri Lanka." *World Development*, vol. 8, no. 3 (March 1980).

Johnston, Bruce F., and Peter Kilby. *Agriculture and Structural Transformation*. New York: Oxford University Press, 1975.

Karim, R. M., and F. J. Levinson. "The Bangladesh Sorghum Experiment." *Food Policy*, no. 5 (1980).

Kharas, Homi. *Agricultural Trade*. World Bank Staff Working Paper.* Forthcoming.

Kifle, Henok. *Investigations of Mechanized Farming and Its Effect on Peasant Agriculture*. CADU Publication no. 74. Assela, Ethiopia: Chilalo Agricultural Development Unit, 1972.

Kincaid, G. R. "Inflation and the External Debt of Developing Countries." *Finance and Development*, vol. 18, no. 4 (December 1981), pp. 45–48.

Kravis, Irving B., Alan Heston, and Robert Summers. *World Product and Income: International Comparisons of Real GDP*. International Comparison Project, Phase III. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1982.

Kumar, Shubh. "Impact of Subsidized Rice on Food Consumption and Nutrition in Kerala." IFPRI Research Report no. 5. Washington, D.C., January 1979.

Kutcher, Gary P., and Pasquale L. Scandizzo. *The Agricultural Economy of Northeast Brazil*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1982.

Kuznets, Simon. *Economic Growth of Nations*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1971.

Levinson, F. James. "Toward Success in Combating Malnutrition: An Assessment of What Works." U.N. ACC-SCN 82/20. New York: United Nations, February 1982.

Lewis, W. Arthur. *Growth and Fluctuations, 1870–1913*. London: Allen and Unwin, 1978.

Lipton, Michael. "Rural Development and the Retention of the Rural Population in the Countryside of Developing Countries." Paper prepared for the Twelfth IIDC Conference, Ottawa, October 29, 1981.

———. "Migration from Rural Areas of Poor Countries: The Impact on Rural Productivity and Income Distribution." In Richard H. Sabot, ed. *Migration and the Labor Market in Developing Countries*. Boulder, Colo.: Westview, 1982.

Lloyd, Peter C. *Slums of Hope?: Shantytowns of the Third World*. New York: St. Martin's, 1979.

McInerney, John P. *The Technology of Rural Development*. World Bank Staff Working Paper no. 295. Washington, D.C., 1978.

Mitra, Pradeep K. *An Analysis of Adjustment in Developing Countries*. World Bank Staff Working Paper.* Forthcoming.

Mohan, Rakesh. *The People of Bogota: Who They Are, What They Earn, Where They Live*. World Bank Staff Working Paper no. 390. Washington, D.C., 1980.

———. *The Determinants of Labor Earnings in Developing Metropoli: Estimates from Bogota and Cali, Colombia*. World Bank Staff Working Paper no. 498. Washington, D.C., 1981.

Perlman, Janice E. *The Myth of Marginality: Urban Poverty and Politics in Rio de Janeiro*. Berkeley: University of California Press, 1976.

Reutlinger, Shlomo, and Marcelo Selowsky. *Malnutrition and Poverty: Magnitude and Policy Options*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1976.

Rogers, Beatrice, and others. "Consumer Food Price Subsidies." In *Nutrition Intervention in Developing Countries*. Harvard Institute for International Development. Cambridge, Mass.: Oelgeschlager, Gunn, and Hain, 1981.

Rostow, W. W. *The World Economy*, Austin, Tex.: University of Texas Press, 1978.

———. *Why the Poor Get Richer and the Rich Slow Down*. Austin, Tex.: University of Texas Press, 1980.

Scandizzo, Pasquale L., and Judith Graves. "The Alleviation of Malnutrition: Impact and Cost Effectiveness of Official Programs." AGREP Division Working Paper no. 19. Washington, D.C.: World Bank, Agriculture and Rural Development Department, 1981.

Scobie, Grant. "Government Policy and Food Imports: The Case of Egypt." IFPRI Research Report no. 29. Washington, D.C., December 1981.

Sen, Amartya. "Ingredients of Famine Analysis: Availability and Entitlements." *Quarterly Journal of Economics*, vol. 96, no. 3 (August 1981).

———. *Poverty and Famine: An Essay on Entitlement and Deprivation*. Oxford: Clarendon Press, 1981.

Singh, Inderjit. *Small Farmers and the Landless in South Asia*. World Bank publication. Forthcoming.

Swamy, Gurushri. *International Migrant Workers' Remittances: Issues and Prospects.* World Bank Staff Working Paper no. 481. Washington, D.C., 1981.

Taylor, Lance, Susan Horton, and Daniel Raff. "Food Subsidy Programs: A Survey." Draft report prepared for the Ford Foundation, December 1980.

US Department of Agriculture. *Agricultural Statistics.* Washington, D.C., 1960–81.

US Department of Commerce, Bureau of the Census. *Statistical Abstract of the United States.* Washington, D.C., 1960–81.

USSR, Central Statistical Bureau. *The National Economy of the USSR.* Moscow, 1958–78.

Valdez, Alberto, ed. *Food Security for Developing Countries.* Boulder, Colo.: Westview, 1981.

Von Pischke, J. D., Dale W. Adams, and Gordon Donald, eds. "Use and Abuse of Rural Financial Markets in Low-Income Countries." Washington, D.C.: World Bank, 1981.

Vyas, V. S. *India's High Yielding Varieties Programme in Wheat, 1966–67 to 1971–72.* Mexico City: CIMMYT, 1975.

Waelbroeck Jean, J. M. Burniaux, G. Carrin, and J. Gunning. *General Equilibrium Modeling of Global Adjustment.* World Bank Staff Working Paper. Forthcoming.

Walters, Harry E. *Agricultural Development and Economic Growth.* World Bank Staff Working Paper.* Forthcoming.

Winkelmann, Donald. *The Adoption of New Maize Technology in Plan Puebla, Mexico.* Mexico City: CIMMYT, 1976.

World Bank. "Proceedings of the Agricultural Sector Symposium." Washington, D.C., January 1980.

———. "Science and Technology in World Bank Operations." Washington, D.C., September 1980.

———. *World Tables.* Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1980.

———. "Promoting Increased Food Production in the 1980s." Proceedings of the Second Annual Agricultural Sector Symposium, Washington, D.C., January 1981.

———. "Approaches to Increasing Productivity in Agriculture." Proceedings of the Third Annual Agricultural Sector Symposium, Washington, D.C., January 1982.

World Bank, Economic Analysis and Projections Department. *Development in a Changing Environment.* World Bank Staff Working Paper.* Forthcoming.

World Food Council. "Toward the Eradication of Hunger: Food Subsidy and Direct Distribution Programs." Report by the Executive Director, WFC/1980/3, February 25, 1980.

———. "Assessment of Selected Food Subsidy and Direct Distribution Programmes." Report by the Executive Director, WFC/1980/2/Add.l, February 1980.

*An asterisk after a citation indicates papers prepared as part of the background work for this Report.

مُلحق
مؤشرات التنمية الدولية

المحتويات

مفتاح الجداول ١٠٢
المقدمة ١٠٣
الخرائط ١٠٤

الجدول ١ - المؤشرات الاساسية ١١٠

□ السكان □ المساحة □ اجمالي الناتج القومي للفرد □ التضخم □ محو امية الكبار
□ العمر المرتقب □ حصة الفرد من انتاج الغذاء.

الجدول ٢ - نمو الانتاج ١١٢

□ اجمالي الناتج المحلي □ الزراعة □ الصناعة □ الصناعة التحويلية □ الخدمات

الجدول ٣ - هيكلية الانتاج ١١٤

□ اجمالي الناتج المحلي □ الزراعة □ الصناعة □ الصناعة التحويلية □ الخدمات.

الجدول ٤ - نمو الاستهلاك والاستثمار ١١٦

□ الاستهلاك العام □ الاستهلاك الخاص □ اجمالي الاستثمار الداخلي.

الجدول ٥ - هيكلية الطلب ١١٨

□ الاستهلاك العام □ الاستهلاك الخاص □ اجمالي الاستثمار الداخلي □ اجمالي الادخار الداخلي
□ الصادرات من السلع والخدمات غيرالمرتبطة بعناصر الانتاج □ ميزان الموارد.

الجدول ٦ - التصنيع ١٢٠

□ حصة القيمة المضافة من الغذاء والزراعة □ من المنسوجات والملابس □ من الماكينات ومعدات النقل
□ من الكيميائيات □ من المنتجات المصنّعة الأخرى □ القيمة المضافة من الصناعة التحويلية
□ اجمالي الانتاج في الصناعة التحويلية بالنسبة للفرد.

الجدول ٧ - الطاقة التجارية ١٢٢

□ النمو في انتاج الطاقة □ النمو في استهلاك الطاقة □ حصة الفرد من استهلاك الطاقة
□ واردات الطاقة كنسبة مئوية من صادرات السلع.

الجدول ٨ - نمو تجارة السلع ١٢٤

□ قيم الصادرات □ قيم الواردات □ نمو الصادرات □ نمو الواردات □ معدلات التبادل التجاري.

الجدول ٩ - هيكلية السلع المصدّرة ١٢٦

□ الوقود والمعادن والفلزات □ البضائع الأولية الأخرى □ المنسوجات والملابس
□ الماكينات ومعدات النقل □ السلع المصنّعة الأخرى.

الجدول ١٠ - هيكلية السلع المستوردة ١٢٨

□ الغذاء □ الوقود □ البضائع الأولية الاخرى □ الماكينات ومعدات النقل □ السلع المصنّعة الأخرى.

الجدول ١١ - منشأ وجهة وصول السلع المصدّرة ١٣٠

□ البلدان الصناعية المرتبطة بنظام السوق □ البلدان الصناعية غير المرتبطة بنظام السوق
□ البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع □ البلدان النامية.

الجدول ١٢ - منشأ وجهة وصول السلع المصنّعة المصدّرة ١٣٢

□ الى البلدان الصناعية المرتبطة بنظام السوق □ الى البلدان الصناعية غير المرتبطة بنظام السوق
□ الى البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع □ الى البلدان النامية
□ قيمة صادرات السلع المصنّعة.

الجدول ١٣ – ميزان المدفوعات ومعدلات خدمة الدين ١٣٤

□ ميزان الحساب الجاري □ مدفوعات الفائدة على الدين العام الخارجي
□ خدمة الدين كنسبة مئوية من اجمالي الناتج القومي
□ خدمة الدين كنسبة مئوية م ن صادرات السلع والخدمات.

الجدول ١٤ – تدفق رأس المال الخارجي ١٣٦

□ اجمالي تدفقات القروض الحكومية والمضمونة بواسطة الحكومات (المتوسطة والطويلة الأجل)
□ تسديد الأصل □ صافي تدفق القروض الحكومية والمضمونة بواسطة الحكومات (المتوسطة والطويلة الأجل)
□ صافي الاستثمارات الخاصة المباشرة.

الجدول ١٥ – الدين العام الخارجي والاحتياطيات الدولية ١٣٨

□ الدين العام الخارجي غير المسدد، والمدفوع □ كنسبة مئوية من اجمالي الناتج القومي
□ اجمالي الاحتياطيات الدولية □ بشهور تغطية الواردات

الجدول ١٦ – مساعدات التنمية الرسمية من اعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة الأوبك ١٤٠

□ الكمية بالدولار □ كنسبة مئوية من اجمالي الناتج القومي للدولة المانحة
□ بالعملات الوطنية □ صافي تدفق المساعدات الثنائية الى البلدان المنخفضة الدخل

الجدول ١٧ – تزايد عدد السكان، الماضي والمتوقع، وفرضية تثبيت هذا العدد ١٤٢

□ نمو السكان في الماضي □ عدد السكان المتوقع □ عدد السكان الثابت المفترض
□ السنة الافتراضية لبلوغ معدل تكاثر = ١ □ سنة بلوغ تعداد سكاني ثابت

الجدول ١٨ – المؤشرات الديموغرافية والمتعلقة بالخصوبة ١٤٤

□ معدل المواليد الاجمالي □ معدل الوفيات الاجمالي □ معدل الخصوبة الكلي
□ النسبة المئوية للنساء المتزوجات اللواتي يستعملن موانع الحمل.

الجدول ١٩ – القوى العاملة ١٤٦

□ السكان في عمر العمل □ القوى العاملة في الزراعة □ في الصناعة
□ في الخدمات □ النمو الماضي والمتوقع في القوى العاملة.

الجدول ٢٠ – التحضّر ١٤٨

□ سكان المدن كنسبة مئوية من مجموع السكان □ نمو سكان المدن
□ النسبة المئوية في اكبر مدينة □ في المدن التي يزيد عدد سكانها عن ٥٠٠ الف نسمة
□ عدد المدن التي يزيد عدد سكانها عن ٥٠٠ الف نسمة.

الجدول ٢١ – المؤشرات المتعلقة بالعمر المرتقب ١٥٠

□ العمر المرتقب □ معدل وفيات الرضع □ معدل وفيات الاطفال

الجدول ٢٢ – المؤشرات المتعلقة بالصحة ١٥٢

□ عدد السكان لكل طبيب □ لكل ممرض او ممرضة □ النسبة المئوية لمن يتمتعون بالماء النقي
□ الامداد اليومي من السعرات الحرارية للفرد.

الجدول ٢٣ – التعليم ١٥٤

□ عدد المقيدين في المدارس الابتدائية كنسبة مئوية من مجموعة العمر
□ في المدارس الثانوية □ في التعليم العالي □ محو امية الكبار

الجدول ٢٤ – نفقات الدفاع والخدمات الاجتماعية ١٥٦

□ نفقات الدفاع كنسبة مئوية من اجمالي الناتج القومي □ كنسبة مئوية من نفقات الحكومة المركزية
□ نفقات الحكومة المركزية للدفاع بالنسبة للفرد □ في مجال التعليم □ في مجال الصحة

الجدول ٢٥ – توزيع الدخل ١٥٨

□ الحصص المئوية لدخل الاسر □ لمجموعات مئوية من الاسر

ملاحظات فنية ١٦١

المراجع ١٧٢

مفتاح الجداول

في كل جدول، ادرجت اسماء البلدان، ضمن مجموعاتها، وفقاً للترتيب التصاعدي للدخل الفردي فيها. اما القائمة ادناه فانها موضوعة حسب الترتيب الهجائي العربي ويشير الرقم المقابل لكل اسم بلد الى الترتيب التصاعدي الآنف الذكر.

الارقام الواردة في الشريط الملون هي ملخصات احصائية لمجموعات البلدان. ويشير الحرف «و» بعد اي ملخص احصائي الى انه معدل موزون. ويشير الحرق «م» الى انه قيمة وسطية. ويشير الحرف «ج» الى انه مجموع.

(..) غير متوفر.
(.) اقل من نصف الوحدة المستعملة.
جميع معدلات النمو معبّر عنها بالأرقام الحقيقية.
الأرقام الغامقة تدل على السنوات او الفترات الزمنية غير السنوات والفترات المحددة في الجدول.

الاتحاد السوفياتي	١٢٣
الامارات العربية	١٠٠
اثيوبيا	٦
الاراضي المنخفضة	١١٢
الارجنتين	٨٦
الاردن	٧١
اسبانيا	١٠٢
استراليا	١٠٧
اسرائيل	٩٦
افغانستان	١٠
افريقيا الوسطى	٢٦
اكوادور	٦٦
البانيا	٥٨
المانيا الديمقراطية	١٢٥
المانيا الاتحادية	١١٨
اندونيسيا	٣٨
انغولا	٤٢
اوراغواي	٨٨
اوغندا	٢٨
ايران	٨٩
ايرلندا	١٠١
ايطاليا	١٠٣
بابوا غينيا الجديدة	٥٤
باراغواي	٦٧
باكستان	٢٧
بنما	٧٨
البرازيل	٨٠
البرتغال	٨٥
بلجيكا	١١٤
بلغاريا	١٢١
بنغلاديش	٥
بنين	٢٩
بوتان	٣
بورما	٩
بوروندي	١٣
بوليفيا	٤٦
بولونيا	١٢٠
البيرو	٥٩
تايلاندا	٥١
تركيا	٧٣
ترينيداد وتوباغو	٩٣
تشاد	٤
تشيكوسلوفاكيا	١٢٤
تانزانيا	٢٣
توغو	٣٣
تونس	٦٨
جامايكا	٦١
الجزائر	٧٩
جنوب افريقيا	٨٣
الدومينكان	٦٤
الدانمارك	١١٦
رواندا	١٤
رومانيا	٨٤
زائير	١٦
زامبيا	٤٥
زمبابوي	٤٨
ساحل العاج	٦٣
سري لانكا	٢١
السلفادور	٤٩
سنغافورة	٩٥
السنغال	٤١
السودان	٣٢
سوريا	٧٠
السويد	١١٧
سويسرا	١١٩
سييراليون	٢٢
شيلي	٨٢
الصومال	٨
الصين	٢٤
العراق	٩٠
غانا	٣٤
غواتيمالا	٦٢
غينيا	٢٥
فرنسا	١١٣
فولتا العليا	١٥
فنزويلا	٩١
فنلندا	١٠٦
فيتنام	١١
الفيليبين	٥٢
كامرون	٥٠
كمبوتشيا	١
كندا	١٠٩
كوبا	٧٤
كوستاريكا	٧٧
كوريا	٧٥
كوريا الديمقراطية	٦٩
كولومبيا	٦٥
الكونغو الشعبية	٥٥
الكويت	٩٩
كينيا	٣٥
لاوس	٢
لبنان	٧٢
ليبيريا	٤٣
ليبيا	٩٧
ليسوتو	٣٦
ماليزيا	٧٦
مالي	١٢
هنغاريا	١٢٢
مدغشقر	٣١
مصر	٤٧
المغرب	٥٦
موزامبيق	١٨
المكسيك	٨١
ملاوي	١٧
المملكة المتحدة	١٠٥
المملكة العربية السعودية	٩٨
موريتانيا	٤٠
مونغوليا	٥٧
النرويج	١١٥
النمسا	١١٠
نيبال	٧
النيجر	٣٠
نيوزيلاندا	١٠٤
نيكاراغوا	٥٣
نيجيريا	٦٠
هايتي	٢٠
هونغ كونغ	٩٢
هندوراس	٤٤
الهند	١٩
الولايات المتحدة	١١١
اليابان	١٠٨
الجمهورية العربية اليمنية	٣٩
اليمن الديمقراطية الشعبية	٣٧
يوغوسلافيا	٨٧
اليونان	٩٤

المقدمة

تقدم مؤشرات التنمية العالمية معلومات حول الملامح الاساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد تمكن البنك، مع مرور الوقت، من وضع صيغ موحدة للبيانات لاستخدامها على الصعيد العملي وقد اصبح بنك المعطيات الذي شكله مرتبطاً ارتباطاً متزايداً بمهمة تقديم المدخلات الاحصائية اللازمة لاستقصاء المعلومات داخلياً ووضع الوثائق الخاصة باتخاذ القرارات. والهدف من وضع هذه التشكيلة الواسعة من المعلومات الاحصائية القابلة للمقارنات الدولية، ان تلائم وضع التحاليل الجامعة بين البلدان.

وتتعلق معظم المعطيات التي جمعها البنك الدولي بالبلدان النامية الاعضاء فيه. وبما ان المعطيات المقابلة الخاصة بالاقتصاديات المتقدمة التي تتبع نظام السوق متوفرة فقد ادرجت هي الاخرى في هذه المؤشرات. اما بالنسبة للاقتصاديات التي لا تتبع نظام السوق، والقليل منها اعضاء في البنك الدولي، فقد ادخلت في المؤشرات كلما توفرت في صورة قابلة للمقارنة.

ولم يدخر البنك جهداً في سبيل توحيد المفاهيم والتعاريف والتغطية والتوقيت وتقييم البيانات القاعدية بغية التوصل الى اقصى درجة ممكنة من القابلية للمقارنة. ومنذ نشر «مؤشرات التنمية العالمية» الاولى عام ١٩٧٨، تمّ احراز تقدم كبير، من خلال استخدام مفاهيم وتعاريف موحدة من اجل جعل مقارنة هذه البيانات اكثر سهولة على الصعيد الدولي. كذلك ان عدد المؤشرات المدرجة في هذه الطبعة يفوق عدد البيانات التي صدرت في الطبعة الاولى ومن المعتقد ايضاً ان نوعية البيانات قد تحسنت الى حد كبير.

تقدم المؤشرات الواردة في الجدول (١) صورة اجمالية موجزة عن الاقتصاديات اما البيانات الواردة في الجداول الاخرى فتتعلق بالمجالات الاساسية التالية: الحسابات الوطنية، التصنيع، الطاقة، التجارة الخارجية، تدفقات المعونة، السكان، القوى العاملة، التحضر، المؤشرات الاجتماعية، الانفاق العسكري والانفاق الاجتماعي، توزيع الدخل. وقد تم الانطلاق، بغية جمع هذه المؤشرات، من البيانات الواردة في ملفات ومنشورات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة واضيفت اليها المعلومات المستمدة من مصادر وطنية وغيرها. وتعكس هذه المعلومات احدث البيانات المتوفرة الى ربيع عام ١٩٨٢.

ولتيسير المراجعة، قدمت النسب ومعدلات النمو ولم يشر الى القيم المطلقة الا في بعض الحالات. وقد تم احتساب معظم معدلات النمو لفترتين: ١٩٦٠ – ١٩٧٠ و١٩٧٠ – ١٩٨٠ او ١٩٧٠ – ١٩٧٩ في الحالات التي لم تتوفر فيها المعطيات الخاصة بعام ١٩٨٠. وقد اشير الى جميع معدلات النمو بالقيمة الحقيقية وحسبت، الا اذا اشير الى غير ذلك، على اساس طريقة المربعات الصغرى. وبما ان هذه الطريقة تأخذ كل الملاحظات الخاصة بفترة معينة بعين الاعتبار، فإن معدلات النمو الناتجة عنها تعكس اتجاهات لا تتأثر تأثراً زائداً بالقيم الاستثنائية. وتشير مادة الجدول، اذا كتبت بالاحرف الغامقة الى ان الجدول وضع لسنوات او فترات غير تلك التي حددت. وجميع الارقام المحسوبة بالدولارات هي بالدولارات الامريكية.

وتعكس بعض الفوارق القائمة بين الارقام المبينة لهذا العام وارقام العام الماضي لا تحديث البيانات وفقاً لاخر ما استجد منها فحسب، بل ايضاً مراجعات لسلسلات تاريخية. كما انها تعكس مراجعات للتقديرات السكانية على اساس معلومات جديدة مستقاة من دراسات حديثة ومن استعراض عمليات تعداد السكان لعام ١٩٨٠.

صنفت الاقتصاديات المدرجة في «مؤشرات التنمية العالمية» حسب اجمالي الدخل القومي للفرد. ويعتبر هذا التصنيف مفيداً من حيث التمييز بين الاقتصاديات في مختلف مراحل التنمية. كما انه تم تصنيف العديد من الاقتصاديات المدرجة هنا حسب الخصائص الرئيسية – للتمييز بين مستوردي النفط والمصدرين له وبين البلدان الصناعية التي تتبع نظام السوق والبلدان الصناعية التي لا تتبعه. والمجموعات المستخدمة في الجداول هي التالية: ٣٣ بلداً نامياً ذات الدخل المنخفض وصل الدخل الفردي فيها عام ١٩٨٠ الى أو دون ٤١٠ دولارات امريكية، ٦٣ بلداً نامياً ذات الدخل المتوسط تجاوز فيها الدخل الفردي ٤١٠ دولارات امريكية، ٤ بلدان مصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع، ١٩ بلداً صناعياً تتبع نظام السوق و٦ بلدان صناعية لا تتبع نظام السوق.

بصورة عامة يتبع شكل هذه الطبعة الشكل الذي وضع للاعوام السابقة مع اعادة تصنيف بعض الاقتصاديات لعكس التغييرات التي طرأت على مستوى الدخل فيها. وداخل كل مجموعة، يتم ترتيب الاقتصاديات حسب الترتيب التصاعدي لمستوى الدخل الفردي فيها، ويستخدم هذا الترتيب في كافة الجداول. وبالنسبة للبلدان التي لم تتوفر المعطيات الخاصة باجمالي ناتجها القومي لعام ١٩٨٠، فقد رتبت على اساس التقديرات. وتشير القائمة الابجدية الواردة في

الصفحة المقابلة الى الرقم المرجعي لكل بلد. ولم تدرج البلدان التي يقل عدد سكانها عن المليون نسمة في الجداول ويرجع ذلك الى حد كبير للافتقار الى معطيات كاملة بشأنها. وتعطي الملاحظات الفنية المتعلقة بالجدول (١) بعض المؤشرات الاساسية لـ٣٤ بلداً صغيراً هي اعضاء في الأمم المتحدة او البنك الدولي او الاثنين معاً.

ولم تحسب الملخصات الاحصائية – المجاميع، والقيم الوسطية او المتوسطات الموزونة – لمجموعات البلدان الا عندما توفرت المعطيات الكافية والوافية. ولكون الصين والهند تؤثران الى حد كبير على الملخصات الاحصائية للبلدان ذات الدخل المنخفض، فقد قدمت ايضاً ملخصات احصائية للهند والصين معاً وملخصات تتعلق بجميع البلدان النامية ذات الدخل المنخفض. ولكون تجارة النفط تؤثر على الاداء والخصائص الاقتصادية للبلدان ذات الدخل المتوسط، فقد قدمت ملخصات احصائية لمستوردي النفط من جهة ولمصدريه من جهة اخرى.

وقد ورد وصف لمعاملات الوزن المستخدمة في وضع الملخصات الاحصائية في الملاحظات الفنية. ويدل الحرف «و» بعد ملخص احصائي على انه متوسط موزون، ويدل الحرف «م» على ان الملخص الاحصائي قيمة وسطية بينما يعني حرف «ج» انه مجموع. والقيمة الوسطية عبارة عن متوسط مجموعة من القيم المرتبة حسب مقدارها. ونظراً لان تغطية الاقتصاديات ليست متساوية بالنسبة لكافة المؤشرات ولان الاختلافات حول الاتجاهات المركزية قد تكون كبيرة، على القراء ان يتوخوا الحذر عند مقارنات الملخصات الاحصائية بين مختلف المؤشرات والمجموعات والسنوات او الفترات..

كما ينبغي توخي الحذر في مقارنة المؤشرات ما بين البلدان. فبالرغم من ان

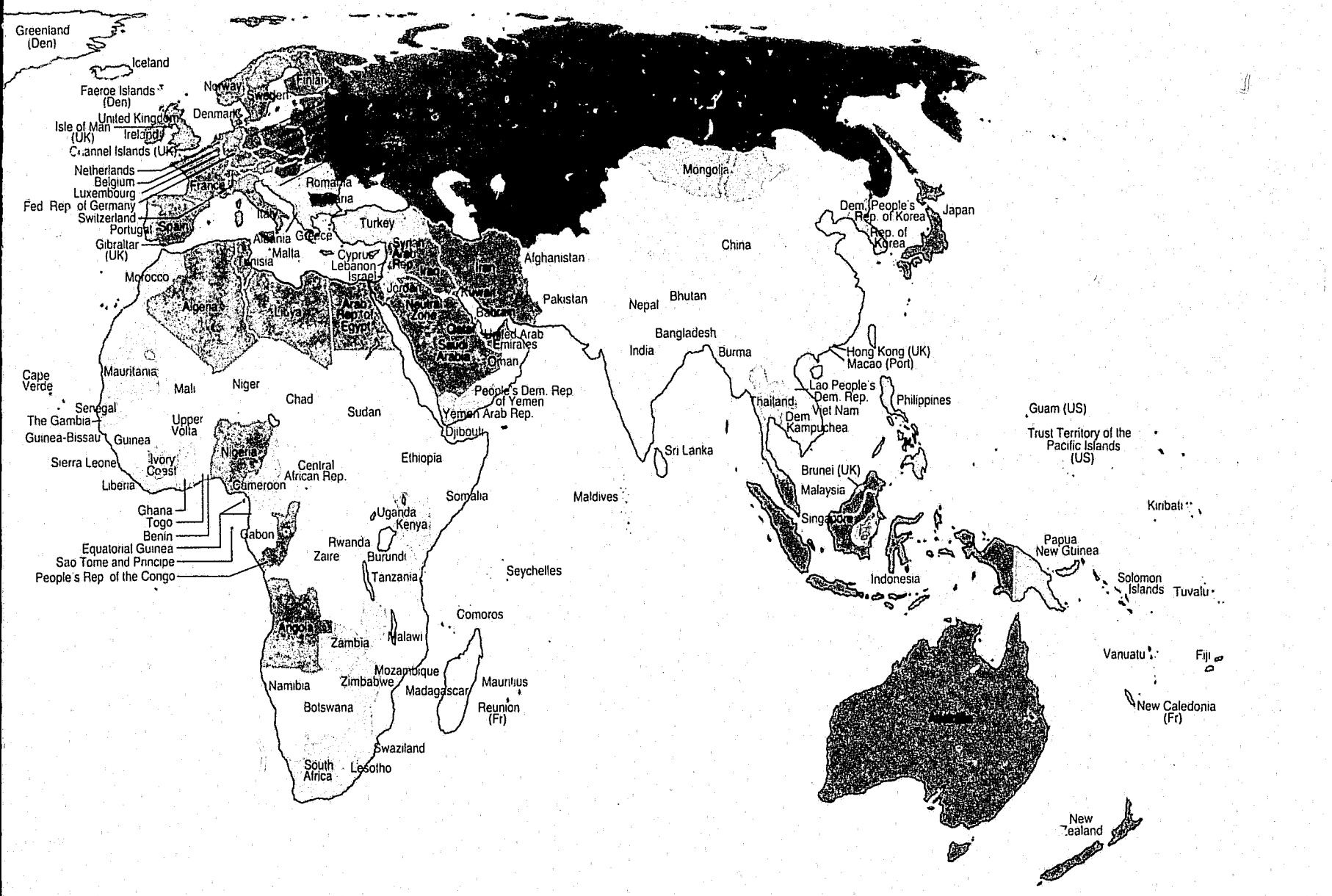

الاحصائيات المقدمة مستقاة من مصادر تعتبر عامة اجدر المصادر بالثقة والاعتماد، فان بعضها، وخاصة تلك التي تصف الملامح الاجتماعية وتوزيع الدخل، قد تتعرض لهوامش واسعة للخطأ. اضافة الى ذلك، ان الاختلافات في الممارسات الوطنية تؤدي الى عرض معطيات غير قابلة تماماً للمقارنة في بعض الحالات. لذا ينبغي ان تفسر هذه المعطيات فقط على انها تحدد الاتجاهات وتوضح الفروقات الرئيسية بين الاقتصاديات.

وينبغي الرجوع الى الملاحظات الفنية عند اي استعمال للمعطيات. فالملاحظات تقدم تحديداً للمناهج والمفاهيم والتعاريف ومصادر المعطيات. اما ثبت المراجع فيعطي تفاصيل حول هذه المصادر التي تحتوي على تعاريف شاملة وشرح تفصيلي للمفاهيم المستعملة.

وادخلت في طبعة هذا العام خمس خرائط للعالم. الخريطة الاولى تشير الى اسماء البلدان والمجموعات التي ادرجت اقتصادياتها فيها. وتشير الخرائط الواردة في الصفحات التالية الى محو امية الكبار، والعمر المرتقب عند الولادة، واجمالي الدخل القومي للفرد، وحصة الزراعة من اجمالي الناتج الداخلي. وقد استخدم لغرض وضع هذه الخرائط اسلوب الاسقاط ايكرت ٤ لانه يتيح الحفاظ على نطاقات صحيحة بالنسبة لكافة البلدان حتى لو أدى ذلك الى شيء من التحرف في الشكل والمسافة والاتجاه. وقد اعدت هذه الخرائط لمساعدة قراء هذا الكتاب فحسب. فالاسماء المستعملة والحدود المرسومة لا تنطوي من جهة البنك الدولي وفروعه على اي حكم حول الوضع القانوني لاية أراض او على تبني اية موافقة على هذه الحدود.

اعدت «مؤشرات التنمية العالمية» في قطاع التحاليل والتقديرات الاقتصادية وباشراف رامش شاندر.

فئات البلدان

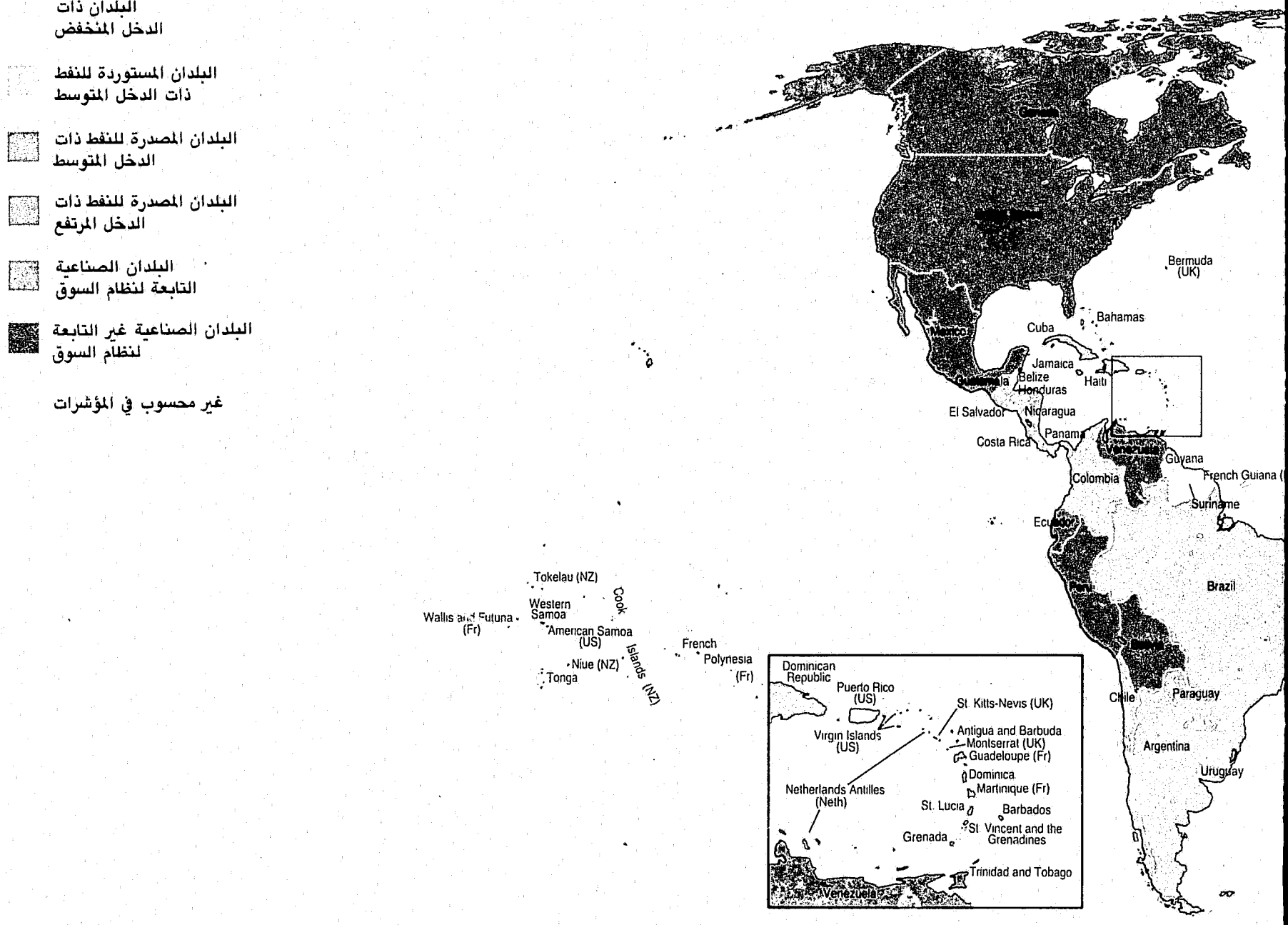

اجمالي الدخل القومي للفرد، ١٩٨٠

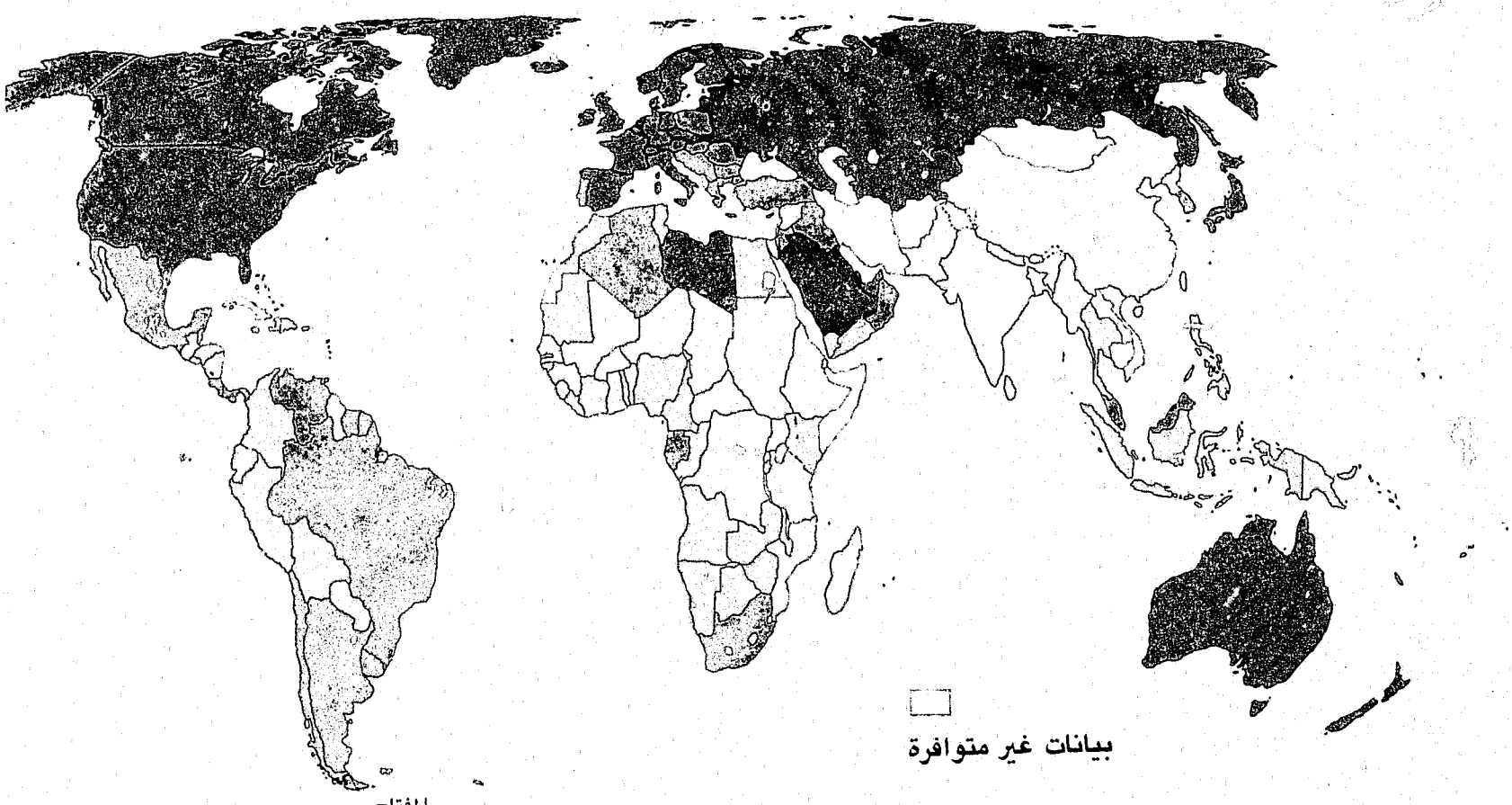

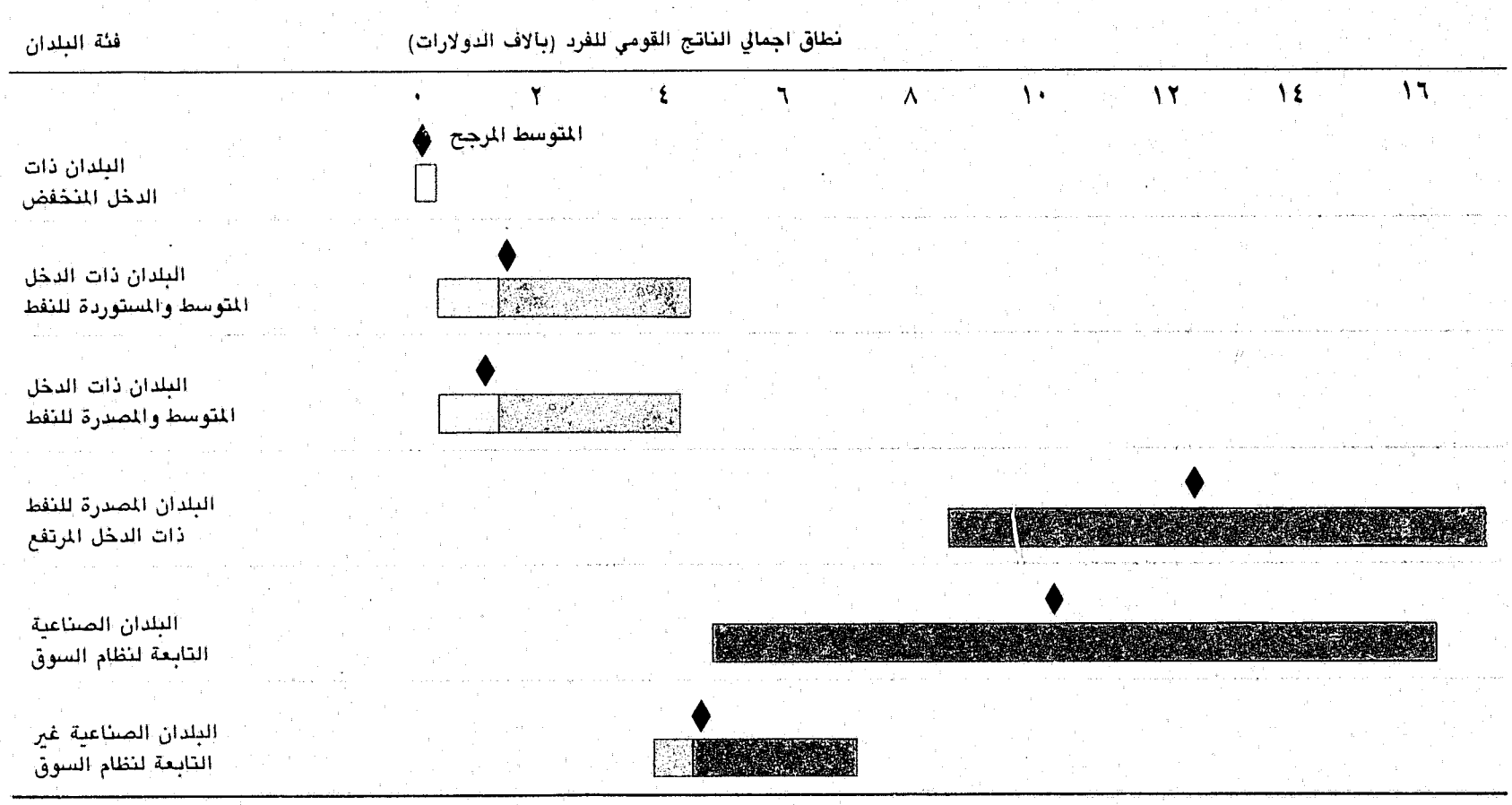

تعليم الكبار، ١٩٧٧

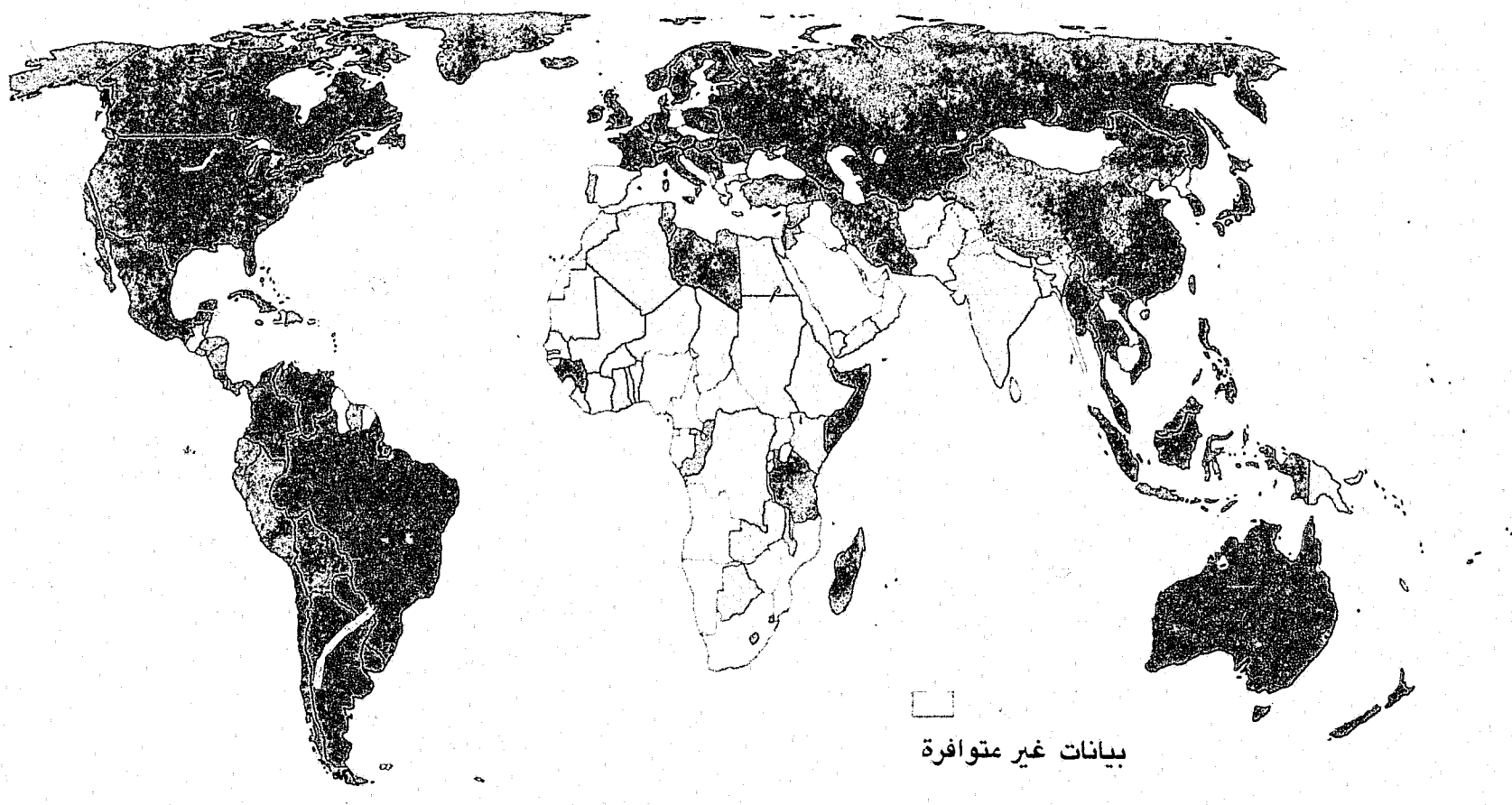

العمر المرتقب، ١٩٨٠

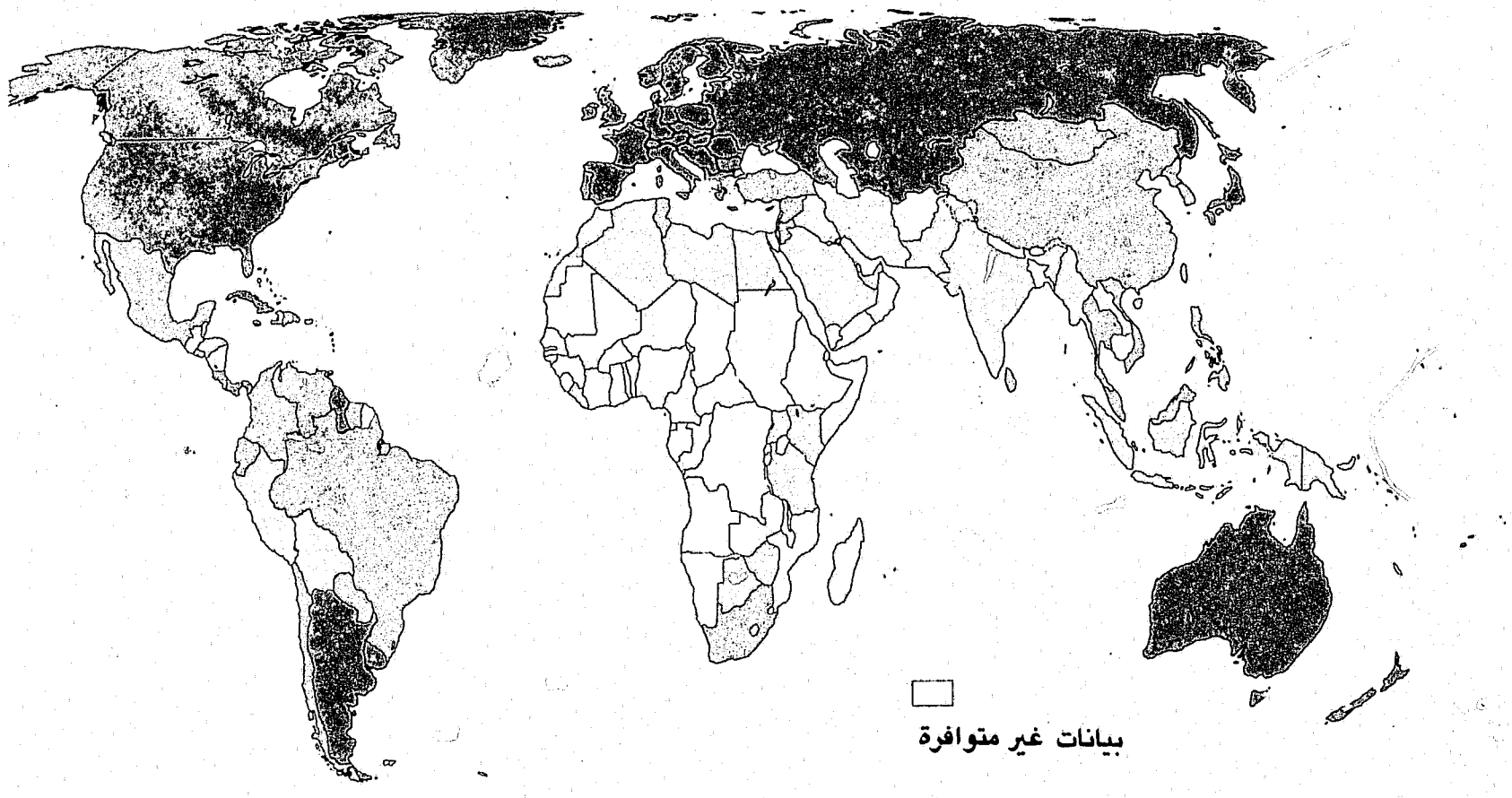

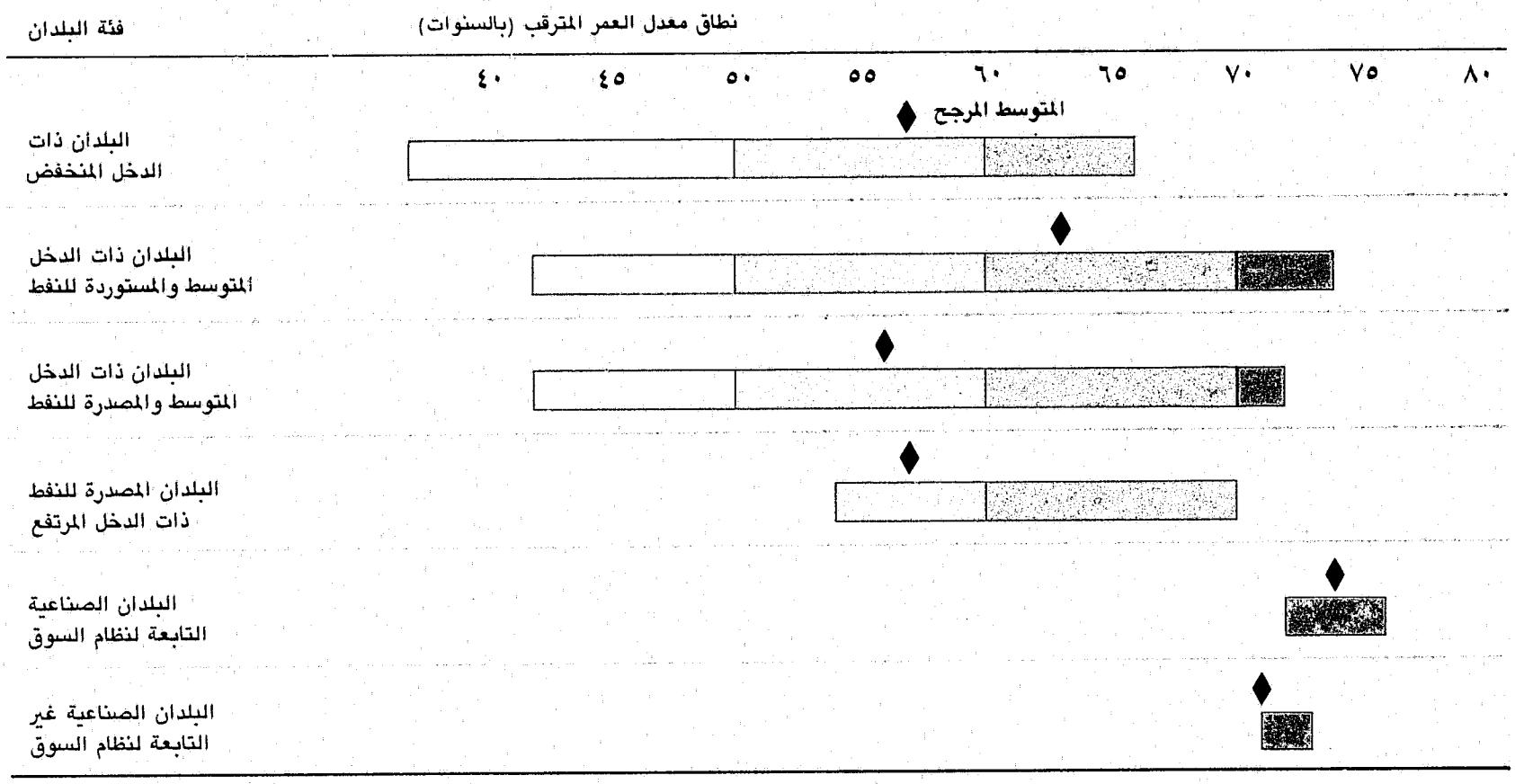

حصة الزراعة من اجمالي الناتج الداخلي، ١٩٨٠

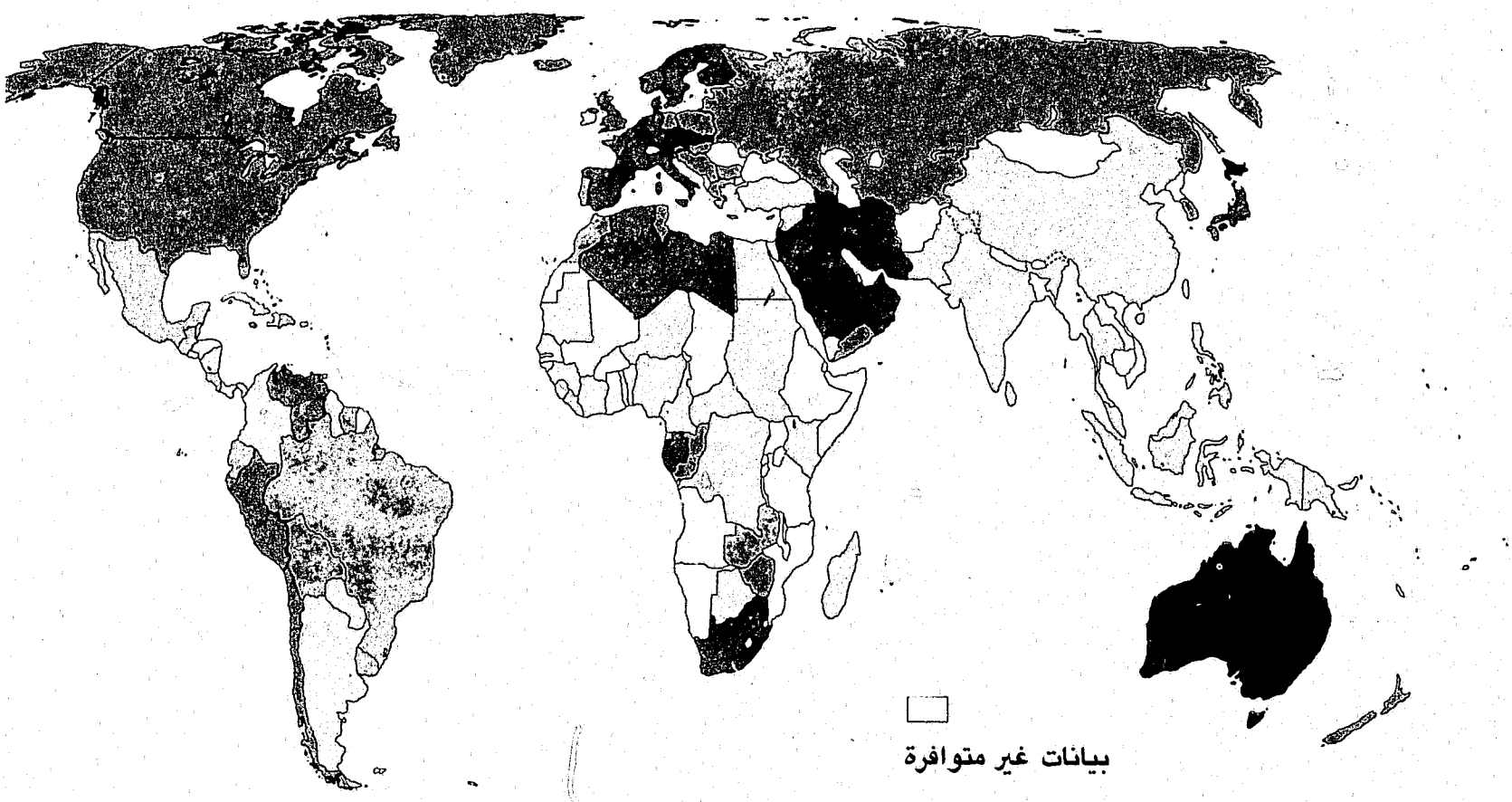

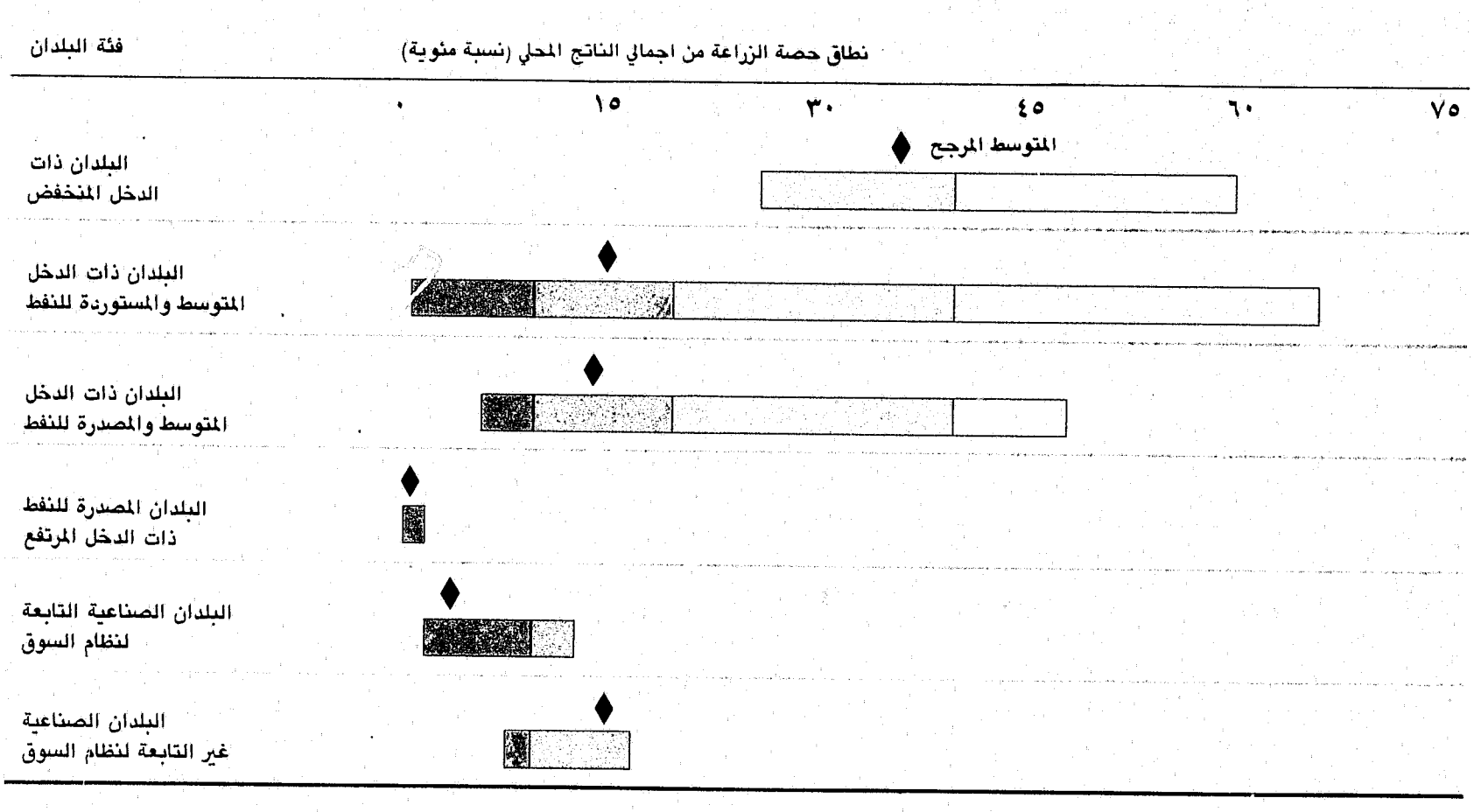

الجدول ١ - المؤشرات الاساسية

		السكان (ملايين) اواسط ١٩٧٩	المساحة (الوف الكيلومترات المربعة)	اجمالي الناتج القومي للفرد: دولارات (١٩٨٠)	اجمالي الناتج القومي للفرد: معدل الانماء السنوي (٪) ١٩٨٠-٦٠	المعدل السنوي لنسبة التضخم المالي ٪: ١٩٧٠-٦٠ب	المعدل السنوي لنسبة التضخم المالي ٪: ١٩٨٠-٧٠ت	نسبة المتعلمين عند الكبار (٪) ١٩٧٧ث	العمر المرتقب عند الولادة بالسنوات ١٩٨٠	حصة الفرد من معدل انتاج المواد الغذائية (٦٩-٧١=١٠٠) ١٩٨٠-٧٨
البلدان ذات الدخل المنخفض		٢١٧٨٥ج	٣٠٧٨٠ج	٢٦٠م	١,٢م	٣,٢و	١١,٢و	٥٠م	٥٧م	١٠٦م
الصين والهند		١٦٦٧٥ج	١٢٨٥٥ج	٢٧٠م	..	..	..	٥٤م	٥٩م	١١٠م
بقية البلدان ذات الدخل المنخفض		٥١١٠ج	١٧٨٩٥ج	٢٣٠م	١,٠م	٣,١و	١١,٢و	٣٤م	٤٨م	٩٥م
١	كمبوتشيا الديمقراطية	٦,٩	١٨١	..	..	٣,٨	..	..	..	٤١
٢	لاوس	٣,٤	٢٣٧	..	..	..	..	٤١	٤٣	١٠٠
٣	بوتان	١,٣	٤٧	٨٠	٠,١	..	..	..	٤٤	١٠٥
٤	تشاد	٤,٥	١٢٨٤	١٢٠	١,٨	٤,٦	٧,٨	١٥	٤١	٩١
٥	بنغلاديش	٨٨,٥	١٤٤	١٣٠	(.)	٣,٧	١٦,٩	٢٦	٤٦	٩٤
٦	اثيوبيا	٣١,١	١٢٢٢	١٤٠	١,٤	٢,١	٤,٢	١٥	٤٠	٨٣
٧	نيبال	١٤,٦	١٤١	١٤٠	٠,٢	٧,٧	٨,٦	١٩	٤٤	٨٨
٨	الصومال	٣,٩	٦٣٨	..	..	٤,٥	١٢,٤	٦٠	٤٤	٨٤
٩	بورما	٣٤,٨	٦٧٧	١٧٠	١,٢	٢,٧	١١,٢	٧٠	٥٤	٩٩
١٠	افغانستان	١٥,٩	٦٤٨	..	..	١١,٩	..	١٢	٣٧	٩٥
١١	فيتنام	٥٤,٢	٣٣٠	..	..	..	..	٨٧	٦٣	١٠٧
١٢	مالي	٧,٠	١٢٤٠	١٩٠	١,٤	٥,٠	١٠,١	٩	٤٣	٨٨
١٣	بوروندي	٤,١	٢٨	٢٠٠	٢,٥	٢,٨	١١,٨	٢٣	٤٠	٩٩
١٤	رواندا	٥,٢	٢,٦	٢٠٠	١,٥	١٣,١	١٤,٢	٥٠	٤٥	١٠٦
١٥	فولتا العليا	٦,١	٢٧٤	٢١٠	٠,١	١,٣	١٠,١	٥	٣٩	٩٥
١٦	زائير	٢٨,٣	٢٣٤٥	٢٢٠	٠,٢	٢٩,٩	٣٢,٢	٥٨	٤٧	٨٨
١٧	ملاوي	٦,١	١١٨	٢٣٠	٢,٩	٢,٤	٩,٨	٢٥	٤٤	٩٩
١٨	موزامبيق	١٢,١	٨٠٢	٢٣٠	٠,١	٢,٨	١١,٢	٢٨	٤٧	٧٥
١٩	الهند	٦٧٣,٢	٣٢٨٨	٢٤٠	١,٤	٧,١	٨,٥	٣٦	٥٢	١٠١
٢٠	هايتي	٥,٠	٢٨	٢٧٠	٠,٥	٤,٠	٩,٤	٢٣	٥٣	٩٢
٢١	سري لانكا	١٤,٧	٦٦	٢٧٠	٢,٤	١,٨	١٢,٦	٨٥	٦٦	١٢١
٢٢	سيراليون	٣,٥	٧٢	٢٨٠	(.)	٢,٧	١١,٦	..	٤٧	٨٦
٢٣	تانزانيا	١٨,٧	٩٤٥	٢٨٠	١,٩	١,٨	١١,٩	٦٦	٥٢	٩٢
٢٤	الصين	٩٩٤,٣	٩٥٩٧	٢٩٠	..	..	..	٦٦	٦٤	١١٦
٢٥	غينيا	٤	٢٤٦	٢٩٠	٠,٣	١,٥	٤,٤	٢٠	٤٥	٨٦
٢٦	جمهورية افريقيا الوسطى	٢,٣	٦٢٣	٣٠٠	٠,٩	٤,١	٩,٧	٣٩	٤٤	١٠١
٢٧	الباكستان	٨٢,٢	٨٠٤	٣٠٠	٢,٨	٣,٣	١٣,٥	٢٤	٥٠	١٠١
٢٨	اوغندا	١٢,٦	٢٣٦	٣٠٠	٠,٧	٣,٠	٣٠,٤	٤٨	٥٤	٨٩
٢٩	بنين	٣,٤	١١٣	٣١٠	٠,٤	١,٩	٩,١	٢٥	٤٧	٩٩
٣٠	النيجر	٥,٣	١٢٦٧	٣٣٠	١,٦	٢,١	١٢,٢	٥	٤٣	٩٣
٣١	مدغشقر	٨,٧	٥٨٧	٣٥٠	٠,٥	٣,٢	١٠,٣	٥٠	٤٧	٩٥
٣٢	السودان	١٨,٧	٢٥٠٦	٤١٠	٠,٢	٣,٧	١٥,٨	٢٠	٤٦	١٠٢
٣٣	توغو	٢,٥	٥٦	٤١	٣,٠	١,٣	٩,٨	١٨	٤٧	٨١
البلدان ذات الدخل المتوسط		١١٣٨,٨ج	٤١٦١٤ج	١٤٠م	٣,٨م	٢,٩و	١٣,٢و	٦٦م	٦٠م	١٠٨م
البلدان المصدرة للنفط		٤٩٦,٨ج	١٦١٣٥ج	١١٦٠م	٣,٣م	٢,٦و	١٤,٤و	٥٧م	٥٦م	١٠١م
البلدان المستوردة للنفط		٦٤٢,٠ج	٢٥٤٧٩ج	١٦٠٠م	٤,٢م	٣,١و	١٢,٥و	٧٤م	٦٣م	١١٣م
٣٤	غانا	١١,٧	٢٣٩	٤٢٠	١,٠	٧,٦	٣٤,٨	..	٤٩	٨٢
٣٥	كينيا	١٥,٩	٥٨٣	٤٢٠	٢,٧	١,٥	١١,٠	٥٠	٥٥	٨٦
٣٦	ليسوتو	١,٣	٣٠	٤٢٠	٦,١	٢,٧	١١,٦	٥٢	٥١	٩١
٣٧	جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	١,٩	٣٣٣	٤٢٠	١٢,١	..	..	٤٠	٤٥	١٠٣
٣٨	اندونيسيا	١٤٦,٦	١٩١٩	٤٣٠	٤,٠	..	٢٠,٥	٦٢	٥٣	١١٠
٣٩	الجمهورية العربية اليمنية	٧,٠	١٩٥	٤٣٠	٤,٥	..	١٦,١	٢١	٤٢	٩٤
٤٠	موريتانيا	١,٤	١٠٣١	٤٤٠	١,٦	١,٦	٩,٦	١٧	٤٣	٧٦
٤١	السنغال	٥,٧	١٩٦	٤٥٠	٠,٣	١,٧	٧,٦	١٠	٤٣	٨٩
٤٢	انغولا	٧,١	١٢٤٧	٤٧٠	٢,٣	٣,٣	٢١,٠	..	٤٢	٨٢
٤٣	ليبيريا	١,٩	١١١	٥٣٠	١,٥	١,٩	٩,٦	٢٥	٥٤	٩٨
٤٤	هندوراس	٣,٧	١١٢	٥٦٠	١,١	٢,٩	٨,٩	٦٠	٥٨	٨٢
٤٥	زامبيا	٥,٨	٧٥٣	٥٦٠	٠,٢	٧,٦	٨,١	٤٤	٤٩	٩٥
٤٦	بوليفيا	٥,٦	١٠٩٩	٥٧٠	٢,١	٣,٥	٢٢,٣	٦٣	٥٠	١٠٦
٤٧	جمهورية مصر العربية	٣٩,٨	١٠٠١	٥٨٠	٣,٤	٢,٦	١١,٥	٤٤	٥٧	٩٣
٤٨	زيمبابوي	٧,٤	٣٩١	٦٣٠	٠,٧	١,٣	٨,٨	٧٤	٥٦	٩٧
٤٩	السلفادور	٤,٥	٢١	٦٦٠	١,٦	٠,٥	١١,٣	٦٢	٦٣	١١٩
٥٠	كامرون	٨,٤	٤٧٥	٦٧٠	٢,٦	٤,٢	١٠,٢	..	٤٧	١٠٩
٥١	تايلاندا	٤٧,٠	٥١٤	٦٧٠	٤,٧	١,٨	٩,٩	٨٤	٦٣	١٢٨
٥٢	الفيليبين	٤٩,٠	٣٠٠	٦٩٠	٢,٨	٥,٨	١٣,٢	٧٥	٦٤	١١٤
٥٣	نيكاراغوا	٢,٦	١٣٠	٧٤٠	٠,٩	١,٨	١٣,١	٩٠	٥٥	٩٥
٥٤	بابوا غينيا الجديدة	٣,٠	٤٦٢	٧٨٠	٢,٨	٣,٦	٨,٨	٣٢	٥١	١٠٦
٥٥	الكونغو	١,٦	٣٤٢	٩٠٠	٠,٨	٥,٤	١٠,٩	..	٥٩	٧٩
٥٦	المغرب	٢٠,٢	٤٤٧	٩٠٠	٢,٥	٢,٠	٨,١	٢٨	٥٦	٨٧
٥٧	مونغوليا	١,٧	١٥٦٥	..	..	..	..	..	٦٤	٩٧
٥٨	البانيا	٢,٧	٢٩	..	..	..	..	..	٧٠	١٠٤
٥٩	البيرو	١٧,٤	١٢٨٥	٩٣٠	١,١	١٠,٤	٣٠,٧	٨٠	٥٨	٨٣
٦٠	نيجيريا	٨٤,٧	٩٢٤	١٠١٠	٤,١	٣,٦	١٨,٢	٣٠	٤٩	٨٧
٦١	اجامايكا	٢,٢	١١	١٠٤٠	٠,٦	٤,٠	١٧,٠	٩٠	٧١	٩٦
٦٢	غواتيمالا	٧,٣	١٠٩	١٠٨٠	٢,٨	٠,٣	١٠,٤	..	٥٩	١١٢
٦٣	ساحل العاج	٨,٣	٣٢٢	١١٥٠	٢,٥	٢,٨	١٣,٢	٤١	٤٧	١٠٧
٦٤	جمهورية الدومينكان	٥,٤	٤٩	١١٦٠	٣,٤	٢,١	٩,٠	٦٧	٦١	٩٤
٦٥	كولومبيا	٢٦,٧	١١٣٩	١١٨٠	٣,٠	١١,٩	٢٢,٠	..	٦٣	١٢٢
٦٦	اكوادور	٨,٠	٢٨٤	١٢٧٠	٤,٥	.	١٤,٤	٨١	٦١	٩٥

		السكان (ملايين) اواسط ١٩٧٩	المساحة (الوف الكيلومترات المربعة)	اجمالي الناتج القومي للفرد دولارات (١٩٨٠)	معدل الانماء السنوي (٪) ١٩٨٠-٦٠أ	المعدل السنوي لنسبة التضخم المالي ٪ ١٩٧٠-٦٠ب	١٩٨٠-٧٠ت	نسبة المتعلمين عند الكبار (٪) ١٩٧٧ث	العمر المرتقب عند الولادة بالسنوات ١٩٨٠	حصة الفرد من معدل انتاج المواد الغذائية (٦٩-٧١=١٠٠) ١٩٨٠-٧٨
٦٧	باراغواي	٣,٢	٤٠٧	١٣٠٠	٣,٢	٣,١	١٢٤	٨٤	٦٥	١١١
٦٨	تونس	٦,٤	١٦٤	١٣١٠	٤,٨	٣,٦	٧,٧	٦٢	٦٠	١٢٠
٦٩	جمهورية كوريا الديمقراطية	١٨,٣	١٢١	..	..	..	..	..	٦٥	١٢٣
٧٠	الجمهورية العربية السورية	٩,٠	١٨٥	١٣٤٠	٣,٧	٢,٦	١١,٤	٥٨	٦٥	١٥٧
٧١	الاردن	٣,٢	٩٨	١٤٢٠	٥,٧	..	..	٧٠	٦١	٨٩
٧٢	لبنان	٢,٧	١٠	..	..	١,٤	..	..	٦٦	٨٣
٧٣	تركيا	٤٤,٩	٧٨١	١٤٧٠	٣,٦	٥,٦	٢٩,٧	٦٠	٦٢	١١١
٧٤	كوبا	٩,٧	١١٥	..	..	..	..	٩٦	٧٣	١٠٥
٧٥	جمهورية كوريا	٣٨,٢	٩٨	١٥٢٠	٧,٠	١٧,٤	١٩,٨	٩٣	٦٥	١٣٠
٧٦	ماليزيا	١٣,٩	٣٣٠	١٦٧٠	٤,٣	-٠,٣	٧,٥	..	٦٤	١١٦
٧٧	كوستاريكا	٢,٢	٥١	١٧٣٠	٣,٢	١,٩	١٥,٢	٩٠	٧٠	١١٢
٧٨	بنما	١,٨	٧٧	١٧٣٠	٣,٣	١,٦	٤,٧	..	٧٠	١٠٢
٧٨	الجزائر	١٨,٩	٢٣٨٢	١٨٧٠	٢,٨	٢,٧	١٣,٦	٣٥	٥٦	٨٠
٨٠	البرازيل	١١٨,٧	٨٥١٢	٢٠٥٠	٥,١	٤٦,١	٣٦,٧	٧٦	٦٣	١١٧
٨١	المكسيك	٦٩,٨	١٩٧٣	٢٠٩٠	٢,٦	٣,٦	١٩,٣	٨١	٦٥	١٠٣
٨٢	شيلي	١١,١	٧٥٧	٢١٥٠	١,٦	٣٣,٢	١٨٥,٦	..	٦٧	٩٣
٨٣	جنوب افريقيا	٢٩,٣	١٢٢١	٢٣٠٠	٢,٣	..	١٢,٥	..	٦١	١٠٢
٨٤	رومانيا	٢٢,٢	٢٣٨	٢٣٤٠	٨,٦	-٠,٢	..	٩٨	٧١	١٤٥
٨٥	البرتغال	٩,٨	٩٢	٢٣٧٠	٥,٠	٣,٠	١٦,٦	..	٧١	٧٨
٨٦	الارجنتين	٢٧,٧	٢٧٦٧	٢٣٩٠	٢,٢	٢١,٧	١٣٠,٨	٩٣	٧٠	١٢٢
٨٧	يوغوسلافيا	٢٢,٣	٢٥٦	٢٦٢٠	٥,٤	١٢,٦	١٧,٧	٨٥	٧٠	١١٥
٨٨	اورغواي	٢,٩	١٧٦	٢٨١٠	١,٤	٥١,١	٦٢,٣	٩٤	٧١	٩٧
٨٩	ايران	٣٨,٨	١٦٤٨	..	..	-٠,٥	٢٠,١	٥٠	٥٩	١١٢
٩٠	العراق	١٣,١	٤٣٥	٣٠٢٠	٥,٣	١,٧	١٤,١	..	٥٦	٩٠
٩١	فنزويلا	١٤,٩	٩١٢	٣٦٣٠	٢,٦	١,٣	١٢,١	٨٢	٦٧	١٠٢
٩٢	هونغ كونغ	٥,١	١	٤٢٤٠	٦,٨	٢,٤	٨,٢	٩٠	٧٤	٥٣
٩٣	ترينيداد وتوباغو	١,٢	٥	٤٣٧٠	٣,٠	٣,٢	١٨,٥	٩٥	٧٢	٨٥
٩٤	اليونان	٩,٦	١٣٢	٤٣٨٠	٥,٨	٣,٢	١٤,٤	..	٧٤	١٢٢
٩٥	سنغافورة	٢,٤	١	٤٤٣٠	٧,٥	١,١	٥,١	..	٧٢	١٤٧
٩٦	اسرائيل	٣,٩	٢١	٤٥٠٠	٣,٨	٦,٢	٣٩,٧	..	٧٢	١٠٦
	البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع	**١٤,٤ج**	**٤٠١٢ج**	**١٢٦٣٠م**	**٦,٣م**	**..و**	**١٨,٤و**	**٢٥م**	**٥٧م**	**..**
٩٧	ليبيا	٣,٠	١٧٦٠	٨٦٤٠	٥,٢	٥,٢	١٨,٤	..	٥٦	١٢٩
٩٨	المملكة العربية السعودية	٩,٠	٢١٥٠	١١٢٦٠	٨,١	..	٢٤,٣	١٦	٥٤	٦٩
٩٩	الكويت	١,٤	١٨	١٩٨٣٠	-١,١	..	١٨,٤	٦٠	٧٠	..
١٠٠	الامارات العربية	١,٠	٨٤	٢٦٨٥٠	٤,٣	..	..	٥٦	٦٣	..
	البلدان الصناعية التابعة لنظام السوق	**٧١٤,٤ج**	**٣٠٩٣٥ج**	**١٠٣٢٠م**	**٣,٦م**	**٤,٣و**	**٩,٧و**	**٩٩م**	**٧٤م**	**١١١**
١٠١	ايرلندا	٣,٣	٧٠	٤٨٨٠	٣,١	٥,٢	١٤,٥	٩٨	٧٣	١٢٤
١٠٢	اسبانيا	٣٧,٤	٥٠٥	٥٤٠٠	٤,٥	٨,٢	١٥,٩	..	٧٣	١٢٧
١٠٣	ايطاليا	٥٦,٩	٣٠١	٦٤٨٠	٣,٦	٤,٤	١٥,٣	٩٨	٧٣	١١١
١٠٤	نيوزيلاندا	٣,٣	٢٦٩	٧٠٩٠	١,٨	٣,٣	١٢,٥	٩٩	٧٣	١٠٥
١٠٥	المملكة المتحدة	٥٥,٩	٢٤٥	٧٩٢٠	٢,٢	٤,١	١٤,٤	٩٩	٧٣	١١٨
١٠٦	فنلندا	٤,٩	٣٣٧	٩٧٢٠	٤,٠	٥,٦	١٢,٣	١٠٠	٧٣	١٠٥
١٠٧	استراليا	١٤,٥	٧٦٨٧	٩٨٢٠	٢,٧	٣,١	١١,٥	١٠٠	٧٤	١٢٣
١٠٨	اليابان	١١٦,٨	٣٧٢	٩٨٩٠	٧,١	٤,٩	٧,٥	٩٩	٧٦	٩٣
١٠٩	كندا	٢٣,٩	٩٩٧٦	١٠١٣٠	٣,٣	٣,١	٩,٣	٩٩	٧٤	١٠٩
١١٠	النمسا	٧,٥	٨٤	١٠٢٣٠	٤,١	٣,٧	٦,٣	٩٩	٧٢	١١٠
١١١	الولايات المتحدة	٢٢٧,٧	٩٣٦٣	١١٣٦٠	٢,٣	٢,٨	٧,١	٩٩	٧٤	١١٥
١١٢	الاراضي المنخفضة	١٤,١	٤١	١١٤٧٠	٣,٢	٥,٤	٨,٤	٩٩	٧٥	١٢٧
١١٣	فرنسا	٥٣,٥	٥٤٧	١١٧٣٠	٣,٩	٤,٢	٩,٧	٩٩	٧٤	١١٥
١١٤	بلجيكا	٩,٨	٣١	١٢١٨٠	٣,٨	٣,٦	٧,٦	٩٩	٧٣	١٠٧
١١٥	النروج	٤,١	٣٢٤	١٢٦٥٠	٣,٥	٤,٣	٨,٤	٩٩	٧٥	١١٤
١١٦	الدانمارك	٥,١	٤٣	١٢٩٥٠	٣,٣	٥,٥	٩,٧	٩٩	٧٥	١١٠
١١٧	السويد	٨,٣	٤٥٠	١٣٥٢٠	٢,٣	٤,٤	١٠,٢	٩٩	٧٥	١١٦
١١٨	جمهورية المانيا الاتحادية	٦٠,٩	٢٤٩	١٣٥٩٠	٣,٣	٣,٢	٥,١	٩٩	٧٣	١١٠
١١٩	سويسرا	٦,٥	٤١	١٦٤٤٠	١,٩	٤,٤	٥,٠	٩٩	٧٥	١١٥
	البلدان الصناعية غير الناتجة لنظام السوق	**٣٥٣,٣ج**	**٢٣١٥٥ج**	**٤٦٤٠م**	**٤,٢م**	**..**	**..**	**١٠٠**	**٧١م**	**١٠٩م**
١٢٠	بولونيا	٣٥,٨	٣١٣	٣٩٠٠	..	..	..	٩٨	٧٢	١٠٢
١٢١	بلغاريا	٩,٠	١١١	٤١٥٠	٥,٦	..	..	..	٧٣	١١٤
١٢٢	هنغاريا	١٠,٨	٩٣	٤١٨٠	٤,٥	..	..	٩٨	٧١	١٣٠
١٢٣	الاتحاد السوفياتي	٢٦٥,٥	٢٢٤٠٢	٤٥٥٠	٤,٠	..	..	١٠٠	٧١	١٠٨
١٢٤	تشيكوسلوفاكيا	١٥,٣	١٢٨	٥٨٢٠	٤,٠	..	..	..	٧١	١١٥
١٢٥	جمهورية المانيا الديمقراطية	١٦,٩	١٠٨	٧١٨٠	٤,٧	..	..	..	٧٢	١٢٦

أ - نظراً لأن المعطيات المتعلقة بمطلع الستينات غير متاحة، فان الارقام الغامقة تمثل السنوات غير السنوات المشار اليها في الجدول. ب - الارقام الغامقة هي للسنوات ٦١ - ١٩٧٠ وليس للسنوات ٦٠ - ١٩٧٠. ت - الارقام الغامقة هي للسنوات ٧٠ - ١٩٧٩ وليس للسنوات ٧٠ - ١٩٨٠. ث - الارقام الغامقة تمثل السنوات غير السنوات المشار اليها في الجدول. راجع الملاحظات الفنية.

الجدول ٢ - نمو الانتاج

		إجمالي الناتج الداخلي			متوسط معدل النمو السنوي (نسبة مئوية) الزراعة		الصناعة		الصناعة التحويلية		الخدمات	
		١٩٧٠-٦٠	١٩٨٠ب-٧٠	١٩٧٠-٦٠	١٩٨٠ب-٧٠	١٩٧٠-٦٠	١٩٨٠ب-٧٠	١٩٧٠-٦٠	١٩٨٠ب-٧٠	١٩٧٠-٦٠	١٩٨٠ب-٧٠
البلدان ذات الدخل المنخفض		٤,٤م	٤,٦م	٢,٢و	٢,٢و	٧,٠و	٣,٦و	٦,٣و	٣,٧و	٤,٢و	٤,٥و
	الصين والهند	٤,٥م	٤,٩م	١,٨و	٢,٦و	٨,٣و	٦,٦و	٠.و	٠.و	٣,٩و	٤,٥و
	بقية البلدان ذات الدخل المنخفض	٤,٤م	٣,٥م	٢,٥و	٢,٢و	٧,٠و	٣,٢و	٦,٠و	٣,٦و	٤,٢و	٤,٥و
١	كمبوتشيا الديمقراطية	٣,١	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢	لاوس	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣	بوتان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤	تشاد	٠,٥	٠,٢ -	..	٠,٣ -	..	١,١	..	٠,٨	..	٠,٨ -
٥	بنغلاديش	٣,٧	٣,٩	٢,٧	٤,٢	٨,٠	٩,٥	٦,٦	١١,٨	٤,٢	٤,٩
٦	اثيوبيا	٤,٤	٢,٠	٢,٢	٠,٧	٧,٤	١,٤	٨,٠	٢,٤	٧,٨	٤,٢
٧	نيبال	٢,٥	٢,٥	..	٠,٥	..	..	..	..	..	..
٨	الصومال	١,٠	٣,٤	٠,٦ -	٣,٠	٣,٤	٢,٦ -	٤,٠	٣,٨ -	٤,٢	٦,٩
٩	بورما	٢,٧	٤,٦	٤,١	٤,٣	٣,١	٥,٢	٣,٧	٤,٤	١,٥	٤,٧
١٠	افغانستان	٢,٠	٤,٥	..	..	..	..	..	..	..	..
١١	فيتنام	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢	مالي	٣,٣	٤,٩	..	٤,٤	..	٣,٠	..	..	..	٦,٠
١٣	بوروندي	٤,٤	٢,٨	..	١,٨	..	٧,٨	..	٥,٣	..	٣,٠
١٤	رواندا	٢,٧	٤,١	..	..	..	..	..	..	..	..
١٥	فولتا العليا	٣,٠	٣,٥	..	١,٢	..	٣,٢	..	٣,٧	..	٥,٧
١٦	زائير	٣,٤	٠,١	..	١,٢	..	١,١ -	..	١,٥ -	..	٠,٧
١٧	ملاوي	٤,٩	٦,٣	..	٤,١	..	٧,٠	..	٦,٧	..	٩,١
١٨	موزامبيق	٤,٦	٢,٩ -	٢,١	١,٨ -	٩,٥	٥,٦ -	٦,٦	٥,٨ -	٦,٤	٣,٠ -
١٩	الهند	٣,٤	٣,٦	١,٩	١,٩	٥,٤	٤,٥	٤,٧	٥,٢	٤,٦	٥,٢
٢٠	هايتي	٠,٢ -	٤,٠	٠,٦ -	٢,٢	٠,١	٨,٣	٠,١ -	٧,١	٠,٤	٣,٧
٢١	سري لانكا	٤,٦	٤,١	٣,٠	٢,٨	٦,٦	٤,٠	٦,٣	١,٩	٤,٦	٤,٨
٢٢	سيراليون	٤,٣	١,٦	..	٢,٢	..	٣,٨ -	..	٣,٨	..	٤,٢
٢٣	تانزانيا	٦,٠	٤,٩	..	٤,٩	..	١,٩	..	٣,٦	..	٥,٩
٢٤	الصين	٥,٢	٥,٨	١,٦	٤,٦	١١,٢	٨,٧	..	..	٣,١	٣,٧
٢٥	غينيا	٣,٥	٣,٣	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٦	جمهورية افريقيا الوسطى	١,٩	٣,٠	٠,٨	٢,٣	٥,٤	٥,١	..	..	١,٨	٣,٠
٢٧	الباكستان	٦,٧	٤,٧	٤,٩	٢,٣	١٠,٠	٥,٢	٩,٤	٤,٠	٧,٠	٦,٢
٢٨	اوغندا	٥,٦	١,٧ -	..	٠,٩ -	..	٩,٦ -	..	٩,١ -	..	٠,٨ -
٢٩	بنين	٢,٦	٣,٣	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٠	النيجر	٢,٩	٢,٧	٣,٣	٣,٧ -	١٣,٩	١١,٣	..	..	(.)	٦,٩
٣١	مدغشقر	٢,٩	٠,٣	..	٠,١	..	١,٠	..	..	..	٠,١
٣٢	السودان	١,٣	٤,٤	..	٢,٦	..	٣,١	..	١,٣	..	٦,٤
٣٣	توغو	٨,٥	٣,٤	..	٠,٨	..	٦,٦	..	..	..	٣,٩
البلدان ذات الدخل المتوسط		٦,٠م	٥,٦م	٣,٥م	٢,٩و	٧,٤و	٦,٨و	٧,٠و	٦,٤و	٥,٥و	٥,٩و
	البلدان المصدرة للنفط	٦,٢م	٥,٥م	٣,٠و	٢,٩و	٦,٢و	٧,٤و	٦,٨و	٨,٠و	٥,١و	٧,٢و
	البلدان المستوردة للنفط	٥,٩م	٥,٧م	٣,٥و	٢,٩و	٧,٨و	٦,٦و	٨,٢و	٦,٣و	٥,٧و	٥,٦و
٣٤	غانا	٢,١	٠,١ -	..	١,٨ -	..	١,٢ -	..	٢,٩ -	..	١,٠
٣٥	كينيا	٦,٠	٦,٥	..	٥,٤	..	١٠,٢	..	١١,٤	.	٥,٨
٣٦	ليسوتو	٥,٢	٧,٩	..	٢,٩	..	٨,١	..	٩,٠	..	١٠,٤
٣٧	جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٨	اندونيسيا	٣,٩	٧,٦	٢,٧	٣,٨	٥,٢	١١,١	٣,٣	١٢,٨	٤,٨	٩,٢
٣٩	الجمهورية العربية اليمنية	..	٩,٢	..	٣,٧	..	١٤,٧	..	١٢,٢	..	..
٤٠	موريتانيا	..	١,٧	..	١,١ -	..	(.)	..	٠,٢	..	٦,٨
٤١	السنغال	٢,٥	٢,٥	٢,٩	٣,٧	٤,٤	٣,٧	٦,٢	٣,٨	١,٧	١,٥
٤٢	انغولا	٤,٨	٩,٢ -	٤,٠	١٠,٢ -	١١,٠	٣,٩ -	٧,٢	١٢,٠ -	٤,٢	١٠,٩ -
٤٣	ليبيريا	٥,١	١,٧	..	٤,٧	..	٠,٢ -	..	٨,٠	..	١,٩
٤٤	هندوراس	٥,٣	٣,٦	٥,٧	١,٥	٥,٤	٤,٩	٤,٥	٥,٤	٤,٨	٤,٥
٤٥	زامبيا	٥,٠	٠,٧	..	١,٨	..	٠,١	..	٠,٤	..	١,٢
٤٦	بوليفيا	٥,٢	٤,٨	٣,٠	٣,١	٦,٢	٤,٣	٥,٤	٦,٠	٥,٤	٥,٧
٤٧	جمهورية مصر العربية	٤,٣	٧,٤	٢,٩	٢,٧	٥,٤	٦,٨	٤,٨	٨,٠	٤,٧	١١,٠
٤٨	زيمبابوي	٤,٣	١,٦	..	٠,٥ -	..	١,٨	..	٢,٨	..	٢,١
٤٩	السلفادور	٥,٩	٤,١	٣,٠	٢,٨	٨,٥	٥,٠	٨,٨	٤,١	٦,٥	٤,٣
٥٠	كامرون	٣,٧	٥,٦	..	٣,٨	..	٨,٦	..	٥,٢	..	٥,٧
٥١	تايلاندا	٨,٤	٧,٢	٥,٦	٤,٧	١١,٩	١٠,٠	١١,٤	١٠,٦	٩,١	٧,٣
٥٢	الفيليبين	٥,١	٦,٣	٤,٣	٤,٩	٦,٠	٨,٧	٦,٧	٧,٢	٥,٢	٥,٤
٥٣	نيكاراغوا	٧,٣	٠,٩	٧,٨	٣,١	١٠,٤	٢,٢	١١,٤	٢٢,٩	٥,٨	٠,٩ -
٥٤	بابوا غينيا الجديدة	٦,٥	٢,٣	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٥	الكونغو	٢,٧	٣,١٠	١,٠	١,٧	٧,٠	٤,٠	٦,٨	..	٢,١	٣,١
٥٦	المغرب	٤,٤	٥,٦	٤,٧	٠,٨	٤,٢	٦,٦	٤,٢	٥,٨	٤,٤	٦,٦
٥٧	مونغوليا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٨	البانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٩	البيرو	٤,٩	٣,٠	٣,٧	(.)	٥,٠	٣,٧	٥,٧	٣,٢	٥,٣	٣,٥
٦٠	نيجيريا	٣,١	٦,٥	٤,٩	٠,٤ -	١٢,٠	٨,١	٩,١	١٢,٠	٤,٩	٩,٧
٦١	جامايكا	٤,٤	١,٧ -	..	٠,٩	٤,٨	٣,٥ -	٥,٧	٢,٢ -	٤,٧	٠,١
٦٢	غواتيمالا	٥,٦	٥,٧	٤,٣	٤,٦	٧,٨	٧,٦	٨,٢	٦,٢	٥,٥	٥,٦
٦٣	ساحل العاج	٨,٠	٦,٧	٤,٢	٣,٤	١١,٥	١٠,٥	١١,٦	٧,٢	٩,٧	٧,٠
٦٤	جمهورية الدومينكان	٤,٥	٦,٦	٢,١	٣,١	٦,٠	٨,٣	٥,٠	٦,٤	٥,٠	٧,٠
٦٥	كولومبيا	٥,١	٥,٩	٣,٥	٤,٩	٦,٠	٤,٩	٥,٧	٦,٣	٥,٧	٧,٠
٦٦	اكوادور	..	٨,٨	..	٢,٤	.	١٢,١	..	٩,٨	..	٩,٤

		متوسط معدل النمو السنوي(نسبة مئوية)									
		اجمالي الناتج الداخلي			الزراعة		الصناعة		الصناعة التحويلية		الخدمات
		٦٠-١٩٧٠أ	٧٠-١٩٨٠ب	٦٠-١٩٧٠أ	٧٠-١٩٨٠ب	٦٠-١٩٧٠أ	٧٠-١٩٨٠ب	٦٠-١٩٧٠أ	٧٠-١٩٨٠ب	٦٠-١٩٧٠أ	٧٠-١٩٨٠ب
٦٧	باراغواي	٤,٢	٨,٦	..	٦,٩	..	١٠,٦	..	٧,٩	..	٨,٩
٦٨	تونس	٤,٧	٧,٥	٢,٠	٤,٩	٨,٢	٩,٠	٧,٨	١١,٢	٤,٥	٧,٨
٦٩	جمهورية كوريا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٠	الجمهورية العربية السورية	٤,٦	١٠,٠	..	٨,٢	..	٩,٦	..	٧,٩	..	١٠,٨
٧١	الاردن	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٢	لبنان	٤,٩	..	٦,٣	..	٤,٥	..	٥,٠	..	٤,٨	..
٧٣	تركيا	٦,٠	٥,٩	٢,٥	٣,٤	٩,٦	٦,٦	١٠,٩	٦,١	٦,٩	٦,٨
٧٤	كوبا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٥	جمهورية كوريا	٨,٦	٩,٥	٤,٤	٣,٢	١٧,٢	١٥,٤	١٧,٦	١٦,٦	٨,٩	٨,٥
٧٦	ماليزيا	٦,٥	٧,٨	..	٥,١	..	٩,٧	..	١١,٨	..	٨,٢
٧٧	كوستاريكا	٦,٥	٥,٨	٥,٧	٢,٥	٩,٤	٨,٣	١٠,٦	٧,٩	٥,٧	٥,٩
٧٨	بنما	٧,٨	٤,٠	٥,٧	١,٩	١٠,١	١,٩	١٠,٥	٠,٨	٧,٦	٥,٦
٧٩	الجزائر	٤,٣	٧,٠	٠,١٠	٣,١	١١,٦	٧,٩	٧,٨	١١,٤	١,٠ –	٦,٣
٨٠	البرازيل	٥,٤	٨,٤	..	٤,٩	..	٩,٣	.	١٠,٣	..	٨,٤
٨١	المكسيك	٧,٢	٥,٢	٣,٨	٢,٣	٩,١	٦,٦	٩,٠	٥,٩	٦,٩	٤,٩
٨٢	شيلي	٤,٥	٢,٤	٢,٦	٢,٣	٤,٨	٠,٢	٥,٥	٠,٥ –	٤,٦	٤,١
٨٣	جنوب افريقيا	٦,٣	٣,٦	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٤	رومانيا	٨,٦	٨,٦	١,٧	٥,٧	١٢,٨	٩,٧	..	..	..	..
٨٥	البرتغال	٦,٢	٤,٦	١,٣	٠,٩ –	٨,٨	٤,٥	٨,٩	٤,٥	٥,٩	٦,٢
٨٦	الارجنتين	٤,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٦	٢,٦	١,٨	٥,٧	١,٠	٣,٤	٢,٦
٨٧	يوغوسلافيا	٥,٨	٥,٨	٣,٣	٢,٨	٦,٢	٧,١	٥,٧	٧,٣	٦,٩	٥,٥
٨٨	اورغواي	١,٢	٣,٥	١,٩	٠,٢	١,١	٥,٢	١,٥	٤,١	١,٠	٣,٦
٨٩	ايران	١١,٣	٢,٥	٤,٤	..	١٣,٤	..	١٢,٠	..	١٠,٠	..
٩٠	العراق	٦,١	١٢,١	٥,٧	..	٤,٧	..	٥,٩	..	٨,٣	..
٩١	فنزويلا	٦,٠	٥,٠	٥,٨	٣,٨	٤,٦	٣,٠	٦,٤	٥,٧	٧,٣	٦,٥
٩٢	هونغ كونغ	١٠,٠	٩,٣	..	٤,٦ –	..	..	..	٩,٣	..	..
٩٣	ترينيداد وتوباغو	٤,٠	٥,١	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٤	اليونان	٦,٩	٤,٩	٣,٥	١,٧	٩,٤	٥,٣	١٠,٢	٦,٤	٧,١	٥,٧
٩٥	سنغافورة	٨,٨	٨,٥	٥,٠	١,٨	١٢,٥	٨,٨	١٣,٠	٩,٦	٧,٧	٨,٥
٩٦	اسرائيل	٨,١	٤,١	..	..	..	..	..	..	..	..
	البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع	..	٥,٣م	..	٧,٤و	..	١,٨–و	..	٩,٢و	..	١٢,٢و
٩٧	ليبيا	٢٤,٤	٢,٢	..	١١,١	..	٢,٣ –	..	١٨,٩	..	١٧,٢
٩٨	المملكة العربية السعودية	..	١٠,٦	..	٥,٣	..	١٠,٢	..	٦,٥	..	١٢,٢
٩٩	الكويت	٥,٧	٢,٥	..	٧,٤	..	١,٨–و	..	٩,٢	..	١٠,٠
١٠٠	الامارات العربية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	البلدان الصناعية التابعة لنظام السوق	٢,٥م	٣,٢م	١,٤و	١,٤و	٥,٩و	٣,١و	٥,٩و	٣,٢و	٤,٨و	٣,٥و
١٠١	ايرلندا	٤,٢	٣,٥	٠,٩	..	٦,١	..	..	..	٤,٣	..
١٠٢	اسبانيا	٧,١	٤,٠	..	٢,٥	..	٣,٩	..	٦,٠	..	٤,٥
١٠٣	ايطاليا	٥,٣	٣,٠	٢,٨	١,٥	٦,٢	١,٥	٧,١	٣,٨	٥,١	٢,٣
١٠٤	نيوزيلاندا	٣,٩	٢,٣	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٥	المملكة المتحدة	٢,٩	١,٩	٢,٣	١,٤	٣,٢	٠,٧	٣,٣	٠,١	٣,٦	٢,٤
١٠٦	فنلندا	٤,٨	٣,١	٠,٦	٠,٥ –	٦,٣	٣,٣	٦,٢	٣,٣	٥,٣	٣,٥
١٠٧	استراليا	٥,٦	٣,٠	٢,٧	..	٤,٦	..	٥,٦	..	٤,٠	..
١٠٨	اليابان	١٠,٩	٥,٠	٤,٠	١,١	١٠,٩	٥,٥	١١,٠	٦,٤	١١,٧	٥,٥
١٠٩	كندا	٥,٦	٣,٩	٢,٥	٢,٨	٦,٣	٣,٤	٦,٧	٣,٦	٥,٥	٤,٣
١١٠	النمسا	٤,٥	٣,٧	١,٣	٢,١	٤,٩	٣,٣	٤,٨	٣,٥	٤,٥	٤,٢
١١١	الولايات المتحدة	٤,٣	٢,٠	٠,٣	١,٢	٤,٩	١,٢	٥,٣	٢,٩	٤,٢	٣,٢
١١٢	الاراضي المنخفضة	٥,٢	٢,٩	٢,٨	٣,٧	٦,٨	١,٢	٦,٦	٢,٧	٥,١	٣,٣
١١٣	فرنسا	٥,٥	٣,٥	١,٨	١,٤	٦,٤	٣,١	٦,٦	٣,٦	٥,٧	٤,٠
١١٤	بلجيكا	٤,٧	٣,٠	٠,٥ –	٠,٢ –	٥,٥	٣,٠	٦,٢	٢,٨	٤,٦	٣,٣
١١٥	النروج	٤,٤	٤,٨	٠,١	١,٧	٥,٥	٥,٤	٥,٣	١,٢	٥,٠	٤,٧
١١٦	الدانمارك	٥,٤	٢,٥	٠,٢	..	٥,٥	..	٥,٤	..	٤,٩	..
١١٧	السويد	٤,٤	١,٧	٠,٨	١,٤ –	٦,٢	٠,٩	٥,٩	٠,٨	٣,٩	٢,٣
١١٨	جمهورية المانيا الاتحادية	٤,٤	٢,٦	١,٥	١,٤	٥,٢	١,٢	٥,٤	٢,١	٤,١	..
١١٩	سويسرا	٤,٣	٠,٤	..	..	..	..	..	..	..	..
	البلدان الصناعية غير التابعة لنظام السوق	..م	٤,٦م	..و	..و	..و	..و	..و	..و	..و	..و
١٢٠	بولونيا	..	٨,٩	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢١	بلغاريا	..	٧,١	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٢	هنغاريا	..	٥,٤	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٣	الاتحاد السوفياتي	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٤	تشيكوسلوفاكيا	..	٥,١		..	..	..		..	..	..
١٢٥	جمهورية المانيا الديمقراطية	..	٤,٨	..	..	..	..	..	..	..	..

أ – الأرقام الغامقة تعود لسنوات ٦١ – ١٩٧٠ وليس لسنوات ٦٠ – ١٩٧٠ ب – الارقام الغامقة تعود لسنوات ٧٠ – ١٩٧٩ وليس لسنوات ٧٠ – ١٩٨٠.ت – على اساس صافي الإنتاج المادي.

الجدول ٣ - تركيب الانتاج

		اجمالي الناتج الداخلي (ملايين الدولارات)		توزيع اجمالي الناتج الداخلي (نسبة مئوية)							
				الزراعة		الصناعة		(الصناعة التحويلية)[1]		الخدمات	
		١٩٦٠ب	١٩٨٠ت	١٩٦٠ب	١٩٨٠ت	١٩٦٠ب	١٩٨٠ت	١٩٦٠ب	١٩٨٠ت	١٩٦٠ب	١٩٨٠ت
	البلدان ذات الدخل المنخفض			٥٠م	٣٦م	١٨م	٣٥م	١٢م	١٥م	٣٢م	٢٩م
	الصين والهند			..	٣٣م	..	٣٩م	..	..	..	٢٨
	بقية البلدان ذات الدخل المنخفض			٤٩م	٤٥م	١٢م	١٧م	٨م	١٠م	٣٩م	٣٨م
١	كمبوتشيا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢	لاوس	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣	بوتان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤	تشاد	١٨٠	٥٠٠	٥٢	٥٧	١٢	٥	٤	٤	٣٦	٣٨
٥	بنغلاديش	٣١٧٠	١١١٤٠	٥٨	٥٤	٧	١٣	٥	٧	٣٥	٣٣
٦	اثيوبيا	٩٠٠	٣٦٩٠	٦٥	٥١	١٢	١٦	٦	١١	٢٣	٣٣
٧	نيبال	٤١٠	١٨٦٠	..	٥٧	..	١٢	..	٤	..	٣٠
٨	الصومال	١٦٠	١١٣٠	٧١	٦٠	٨	١١	٣	٧	٢١	٢٩
٩	بورما	١٢٨٠	٥٥٥٠	٣٣	٤٦	١٢	١٣	٨	١٠	٥٥	٤١
١٠	افغانستان	١١٩٠	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١	فيتنام	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢	مالي	٢٧٠	١٤١٠	٥٥	٤٢	١٠	١٠	٥	٦	٢٥	٤٨
١٣	بوروندي	١٩٠	٧٩٠	..	٥٥	..	١٦	..	٩	..	٢٩
١٤	رواندا	١٢٠	١١٢٠	٨١	٤٨	٧	٢٢	١	١٦	١٢	٣٠
١٥	فولتا العليا	٢٠٠	٩٨٠	٦٢	٤٠	١٤	١٨	٨	١٣	٢٤	٤٢
١٦	زائير	١٣٠	٦١٦٠	٣٠	٣٢	٢٧	٢٣	١٣	٤	٤٣	٤٥
١٧	ملاوي	١٧٠	١٤٢٠	٥٨	٤٣	١١	٢٠	٦	١٣	٣١	٣٧
١٨	موزامبيق	٨٣٠	٢٣٦٠	٥٥	٤٤	٩	١٦	٨	٩	٣٦	٤٠
١٩	الهند	٢٩٥٥٠	١٤٢٠١٠	٥٠	٣٧	٢٠	٢٦	١٤	١٨	٣٠	٣٧
٢٠	هايتي	٢٧٠	١٤١٠	..	..	..	..	..	..	..	..
٢١	سري لانكا	١٥٠٠	٣٧٦٠	٣٢	٢٨	٢٠	٣٠	١٥	١٨	٤٨	٤٢
٢٢	سيراليون	..	٩٣٠	..	٣٦	..	٢٠	..	٥	..	٤٤
٢٣	تانزانيا	٥٥٠	٤٣٥٠	٥٧	٥٤	١١	١٣	٥	٩	٣٢	٣٣
٢٤	الصين	..	٢٥٢٢٣٠	..	٣١	..	٤٧	..	..	..	٢٢
٢٥	غينيا	٢٧٠	١٦٧٠	..	٣٧	..	٣٣	..	٤	..	٣٠
٢٦	جمهورية افريقيا الوسطى	١١٠	٧٨٠	٥١	٣٧	١٠	١٥	٤	٧	٣٩	٤٨
٢٧	الباكستان	٣٥٠٠	٢١٤٦٠	٤٦	٣١	١٦	٢٥	١٢	١٦	٣٨	٤٤
٢٨	اوغندا	٥٤٠	١٢٧٩٠	٥٢	٧٦	١٢	٦	٩	٦	٣٦	١٨
٢٩	بنين	١٦٠	٩٥٠	٥٥	٤٣	٨	١٢	٣	٧	٣٧	٤٥
٣٠	النيجر	٢٥٠	١٨٩٠	٦٩	٣٣	٩	٣٤	٤	٨	٢٢	٣٣
٣١	مدغشقر	٥٤٠	٣٢٦٠	٣٧	٣٦	١٠	١٨	٤	.	٥٣	٤٦
٣٢	السودان	١١٦٠	٧١٩٠	..	٣٨	..	١٤	..	٦	..	٤٨
٣٤	توغو	١٢٠	١٠٦٠	٥٥	٢٦	١٦	٢٠	٨	٧	٢٩	٥٤
	البلدان ذات الدخل المتوسط			٢٥م	١٥م	٣٠م	٤٠م	٢٠م	٢٠م	٤٥م	٤٥م
	البلدان المصدرة للنفط			٢٨م	١٤م	٢٤م	٤٣م	١٣م	١٦م	٤٨م	٤٣م
	البلدان المستوردة للنفط			٢٣م	١٥م	٣٢م	٣٨م	٢٣م	٢٤م	٤٥م	٤٧م
٣٤	غانا	١٢٢٠	١٥٣٩٠	..	٦٦	..	٢١	.	..	..	١٣
٣٥	كينيا	٧٣٠	٥٩٩٠	٣٨	٣٤	١٨	٢١	٩	١٣	٤٤	٤٥
٣٦	ليسوتو	٣٠	٢٥٠	..	٣١	..	٢١	..	٥	..	٤٨
٣٧	جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	..	٥٤٠	..	١٣	..	٢٨	..	١٤	..	٥٩
٣٨	اندونيسيا	٨٦٧٠	٦٩٨٠٠	٥٤	٢٦	١٤	٤٢	٨	٩	٣٢	٣٢
٣٩	الجمهورية العربية اليمنية	..	٢٦١٠	..	٢٩	..	١٦	..	٦	..	٥٥
٤٠	موريتانيا	٧٠	٤٩٠	٥٩	٢٦	٢٤	٣٣	٣	٨	١٧	٤١
٤١	السنغال	٦١٠	٢٦٥٠	٢٤	٢٩	١٧	٢٤	١٢	١٩	٥٩	٤٧
٤٢	انغولا	٦٩٠	٢٥٠٠	٥٠	٤٨	٨	٢٣	٤	٣	٤٢	٣٩
٤٣	ليبيريا	٢٢٠	١٠٤٠	..	٣٦	..	٣١	..	٩	..	٣٣
٤٤	هندوراس	٣٠٠	٢٢٣٠	٣٧	٣١	١٩	٢٥	١٣	١٧	٤٤	٤٤
٤٥	زامبيا	٦٨٠	٣٧٩٠	١١	١٥	٦٣	٣٩	٤	١٧	٢٦	٤٦
٤٦	بوليفيا	٤٦٠	٦١٠٠	٢٦	١٨	٢٥	٢٩	١٥	١٤	٤٩	٥٣
٤٧	جمهورية مصر العربية	٣٨٨٠	٢٢٩٧٠	٣٠	٢٣	٢٤	٣٥	٢٠	٢٨	٤٦	٤٢
٤٨	زيمبابوي	٧٨٠	٣٦٤٠	١٨	١٢	٣٥	٣٩	١٧	٢٥	٤٧	٤٩
٤٩	السلفادور	٥٧٠	٣٣٩٠	٣٢	٢٧	١٩	٢١	١٥	١٥	٤٩	٥٢
٥٠	كامرون	٥٥٠	٦٠١٠	..	٣٢	..	٢٢	..	٩	..	٤٦
٥١	تايلاندا	٢٥٥٠	٣٣٤٥٠	٤٠	٢٥	١٩	٢٩	١٣	٢٠	٤١	٤٦
٥٢	الفيليبين	٦٩٦٠	٣٥٤٩٠	٢٦	٢٣	٢٨	٣٧	٢٠	٢٦	٤٦	٤٠
٥٣	نيكاراغوا	٣٤٠	٢١٢٠	٢٤	٢٣	٢١	٣١	١٦	٢٥	٥٥	٤٦
٥٤	بابوا غينيا الجديدة	٢٥٠	٢٤٩٠	٥٣	٣٤	١١	٣٠	٣	٨	٣٦	٣٧
٥٥	الكونغو	١٣٠	١٧٥٠	٢٣	١٢	١٧	٤٥	١٠	٦	٦٠	٤٣
٥٦	المغرب	٢٠٤٠	١٧٩٤٠	٢٣	١٨	٢٧	٣٢	١٦	١٧	٥٠	٥٠
٥٧	مونغوليا	..		..	..	..	..	..	..	..	..
٥٨	البانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٩	البيرو	٢٤١٠	١٩٢٤٠	١٨	٨	٣٣	٤٥	٢٤	٣٧	٤٩	٤٧
٦٠	نيجيريا	٣١٥٠	٩١١٣٠	٦٣	٢٠	١١	٤٢	٥	٦	٣٦	٣٨
٦١	جامايكا	٧٠٠	٢٦٦٠	١٠	٨	٣٦	٣٧	١٥	١٥	٥٤	٥٥
٦٢	غواتيمالا	١٠٤٠	٧٨٥٠	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٣	ساحل العاج	٥٧٠	٧٠٣٠	٤٣	٣٤	١٤	٢٢	٧	١١	٤٣	٤٤
٦٤	جمهورية الدومينكان	٧٢٠	٧١٢٠	٢٧	١٨	٢٣	١٧	١٧	١٥	٥٠	٥٥
٦٥	كولومبيا	٤٠١٠	٢٩٥٧٠	٣٤	٢٨	٢٦	٣٠	١٧	٢٢	٤٠	٤٢
٦٦	اكوادور	٩٦٠	١١٣٨٠	٢٩	١٣	١٩	٣٨	١٣	٨	٤٨	٤٩

		اجمالي الناتج الداخلي (ملايين الدولارات)		توزيع اجمالي الناتج الداخلي (نسبة مئوية)							
				الزراعة		الصناعة		(الصناعة التحويلية)[1]		الخدمات	
		١٩٦٠ب	١٩٨٠ت	١٩٦٠ب	١٩٨٠ت	١٩٦٠ب	١٩٨٠ت	١٩٦٠ب	١٩٨٠ت	١٩٦٠ب	١٩٨٠ت
٦٧	باراغواي	٣٠٠	٤٤٥٠	٢٦	٣٠	٢٠	٢٥	١٧	١٧	٤٤	٤٥
٦٨	تونس	٧٧٠	٧٣٠٠	٢٤	١٧	١٨	٣٥	٨	١٣	٥٨	٤٨
٦٩	جمهورية كوريا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٠	الجمهورية العربية السورية	٨٩٠	١٢٩٠٠	..	٢٠	..	٢٧	..	٢١	..	٥٣
٧١	الاردن	..	٢١٩٠	..	٨	.	٣٢	..	١٦	..	٦٠
٧٢	لبنان	٨٣٠	..	١٢	..	٢٠	..	١٣	..	٦٨	..
٧٣	تركيا	٨٨٢٠	٥٣٨٢٠	٤١	٢٣	٢١	٣٠	١٣	٢١	٣٨	٤٧
٧٤	كوبا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٥	جمهورية كوريا	٣٨١٠	٥٨٢٥٠	٣٧	١٦	٢٠	٤١	١٤	٢٨	٤٣	٤٣
٧٦	ماليزيا	٢٢٩٠	٢٣٦٠٠	٣٧	٢٤	١٨	٣٧	٩	٢٣	٤٥	٣٩
٧٧	كوستاريكا	٥١٠	٤٨٥٠	٢٦	١٧	٢٠	٢٩	١٤	٢٠	٥٤	٥٤
٧٨	بنما	٤٢٠	٣٣٩٠	٢٣	..	٢١	..	١٣	..	٥٦	..
٧٩	الجزائر	٢٧٤٠	٢٣٧٩٣٠	١٦	٦	٣٥	٥٧	٦	١٤	٤٩	٣٧
٨٠	البرازيل	٢٤٠٨٠	٢٣٧٩٣٠	١٦	١٠	٣٥	٣٧	٢٦	..	٤٩	٥٣
٨١	المكسيك	١٢٠٤٠	١٦٦٧٠٠	١٦	١٠	٢٩	٣٨	١٩	٢٤	٥٥	٥٢
٨٢	شيلي	٣٧٣٠	٢٨٠٨٠	١٠	٧	٥١	٣٧	٢٩	٢١	٣٩	٥٦
٨٣	جنوب افريقيا	٦٩٨٠	٧٤٦٦٠	٧	٤٠	٥٣	٢١	٢٣	٤٨	٤٠	
٨٤	رومانيا	..	٥٧٦٥٠	..	١١	..	٦٤	..	..	..	٢٥
٨٥	البرتغال	٢٣٤٠	٢١٩٣٠	٢٥	١٣	٣٦	٤٦	٢٩	٣٦	٣٩	٤١
٨٦	الارجنتين	١١٠٨٠	١٣٠٩٢٠	١٦	..	٣٨	..	٣٢	..	٤٦	..
٨٧	يوغوسلافيا	٩٨٦٠	٦٢١٥٠	٢٤	١٢	٤٥	٤٣	٣٦	٣٠	٣١	٤٥
٨٨	أورغواي	١١١٠	٨٤٣٠	١٩	١٠	٢٨	٣٣	٢١	٢٥	٥٣	٥٧
٨٩	ايران	٤١٢٠	..	٢٩	..	٣٣	..	١١	..	٣٨	..
٩٠	العراق	١٥٨٠	٣٥٨١٠	١٧	٧	٥٢	٧٣	١٠	٦	٣١	١٩
٩١	فنزويلا	٧٥٧٠	٦٠٠٣٠	٦	٦	٢٢	٤٧	..	١٦	٧٢	٤٧
٩٢	هونغ كونغ	٩٥٠	٢٠٢٣٠	٤	١	٣٩	..	٢٦	٢٧	٥٧	..
٩٣	ترينيداد وتوباغو	٤٧٠	٥٣١٠	٨	..	٤٦	..	٢٤	.	٤٦	..
٩٤	اليونان	٣١١٠	٣٥٦٥٠	٢٣	١٦	٢٦	..	١٦	١٩	٥١	٥٢
٩٥	سنغافورة	٧٠٠	١٠٤٨٠	٤	١	١٨	٣٧	١٢	٢٨	٧٨	٦٢
٩٦	اسرائيل	٢٠٣٠	١٥٣٤٠	١١	٥	٣٢	٣٦	٢٣	٢٤	٥٧	٥٩

البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع

		٠٠م	١م	٠٠م	٧٧م	٠٠م	٤م	٠٠م	٢٢م
٩٧	ليبيا	٣١٠	٣٢٠٩٠	..	٢	..	٧٢	..	٤	..	٢٦
٩٨	المملكة العربية السعودية	..	١١٥٤٣٠	..	١	..	٧٨	..	٤	..	٢١
٩٩	الكويت	..	٢٧٢٩٠	..	(٠)	..	٧٩	..	٦	..	٢١
١٠٠	الامارات العربية	..	٣٠٠٢٠	..	١	..	٧٧	..	٤	..	٢٢

البلدان الصناعية التابعة لنظام السوق

		٦م	٤م	٤٠م	٣٧م	٣٠م	٢٧م	٥٤م	٦٢م
١٠١	ايرلندا	١٧٧٠	١٧٨٠٠	٢٢	..	٢٦	..	..	..	٥٢	..
١٠٢	اسبانيا	١٠٣٥٠	١٩٨٣٢٠	..	٨	..	٣٧	..	..	..	٥٥
١٠٣	ايطاليا	٣٧١٩٠	٣٩٣٩٥٠	١٣	٦	٤١	٤٣	٣١	..	٤٦	٥١
١٠٤	نيوزيلاندا	٣٧٦٠	٢٣٣٠٠	..	١٣	..	٣٢	..	٢٣	..	٥٥
١٠٥	المملكة المتحدة	٧١٣٨٠	٥٢٢٨٥٠	٤	٢	٤٣	٣٥	٣٢	٢٢	٥٣	٦٣
١٠٦	فنلندا	٤٩٤٠	٤٩٩٠٠	١٨	٨	٣٥	٣٥	٢٤	٢٦	٤٧	٥٧
١٠٧	استراليا	١٦٣١٠	١٤٨٠٦٠	١٢	..	٣٧	..	٢٦	..	٥١	..
١٠٨	اليابان	٤٣٠٦٠	١٠٣٩٩٨٠	١٣	٤	٤٥	٤١	٣٤	٢٩	٤٢	٥٥
١٠٩	كندا	٣٩٩٤٠	٢٥٣٣٥٠	٦	٤	٢٤	٣٣	٢٣	١٩	٦٠	٦٣
١١٠	النمسا	٦٢٨٠	٧٦٩٨٠	١١	٤	٤٩	٤١	٣٨	٢٩	٤٠	٥٥
١١١	الولايات المتحدة	٥٠٦٧٠٠	٢٥٨٧١٠٠	٤	٣	٣٨	٣٤	٢٩	٢٤	٥٨	٦٣
١١٢	الاراضي المنخفضة	١١٠١٠	١٦٧٦٣٠	٩	٤	٤٦	٣٧	٣٤	٢٩	٤٥	٥٩
١١٣	فرنسا	٦٠٠٦٠	٦٥١٨٩٠	١٠	٤	٣٨	٣٦	٢٩	٢٧	٥٢	٦٠
١١٤	بلجيكا	١١٢٨٠	١١٦٤٨٠	٦	٢	٤١	٣٧	٣٠	٢٥	٥٣	٦٢
١١٥	النروج	٤٦٤٠	٥٧٢٩٠	٩	٥	٣٣	٤١	٢١	١٦	٥٨	٥٤
١١٦	الدانمارك	٥٩٠٠	٦٦٣٨٠	١١	..	٣٢	..	٢٢	..	٥٧	..
١١٧	السويد	١٣٩٥٠	١٢٢٧٥٠	٧	٣	٤٠	٣٢	٢٧	٢٣	٥٣	٦٥
١١٨	جمهورية المانيا الاتحادية	٧٢١٠٠	٨١٩١٤٠	٦	٢	٥٣	..	٤٠	٣٧	٤١	..
١١٩	سويسرا	٨٥٥٠	١٠١٤٧٠	..	..	..	..	..	..	..	..

البلدان الصناعية غير التابعة لنظام السوق

		٢١م	١٥م	٦٢م	٦٣م	٥٢م	..	١٧م	٢٢م
١٢٠	بولونيا	..	..	٢٦	١٥	٥٧	٦٤	٤٧	..	١٧	٢١
١٢١	بلغاريا	..	..	٣٢	١٧	٥٣	٥٨	٤٦	..	١٥	٢٥
١٢٢	هنغاريا	..	..	٢٤	١٤	٦٩	٥٩	٥٩	..	٧	٢٧
١٢٣	الاتحاد السوفياتي	..	..	٢١	١٦	٦٢	٦٢	٥٢	..	١٧	٢٢
١٢٤	تشيكوسلوفاكيا	..	..	١٦	٨	٧٣	٧٥	٦٣	..	١١	١٤
١٢٥	جمهورية المانيا الديمقراطية	..	..	٩	..	..	٧٠	..	..	..	١٢١

١ - الصناعة التحويلية هي جزء من قطاع الصناعة. ولقد رأينا ان نعطي على حدة، حصتها من اجمالي الناتج الداخلي لأنها تمثل الجزء الأكثر دينامية في هذا القطاع. ب - الارقام الغامقة هي لسنة ١٩٦١ وليس لسنة ١٩٦٠. ت - الارقام الغامقة هي لسنة ١٩٧٩ وليس لسنة ١٩٨٠. ث - على اساس صافي الانتاج المادي.

الجدول ٤ - نمو الاستهلاك والاستثمار

		نسبة معدل الانماء السنوي (بالمئة)					
		الاستهلاك العام		الاستهلاك الخاص		اجمالي الاستثمار الداخلي	
		١٩٧٠-٦٠أ	١٩٨٠-٧٠ب	١٩٧٠-٦٠أ	١٩٨٠-٧٠ب	١٩٧٠-٦٠أ	١٩٨٠-٧٠ب
	البلدان ذات الداخل المنخفض	**٤,٥و**	**٣,١و**	**٣,٣و**	**٣,٦و**	**١,٥و**	**٤,٨و**
	الصين والهند	..	..	٣,٣و	٤,٨و	٧,٦و	٥,٨و
	وبقية البلدان ذات الدخل المنخفض	٤,٦و	٣,٠و	٣,٢و	٣,٤و	٤,٦و	٤,٨و
١	كمبوتشيا الديمقراطية	٢,٦	..	٣,٢	..	٠,٣	..
٢	لاوس	..	..	..	..	..	..
٣	بوتان	..	..	..	..	..	..
٤	تشاد	٤,٤	-١,٧	-٠,٧	٠,٣	٢,٣	-٠,٥
٥	بنغلاديش	ت	ت	٣,٤	٤,٠	١١,٢	١,٨
٦	اثيوبيا	٤,٧	٣,٢	٤,٧	٣,٢	٥,٧	-١,٢
٧	نيبال	..	..	..	..	..	١١,٧
٨	الصومال	٣,٧	١٠,٨	٠,٤	٤,٠	٤,٣	٧,٥
٩	بورما	ت	ت	٢,٩	٤,٠	٢,٨	٨,٠
١٠	افغانستان	ت	..	٢,٥	..	-١,٠	..
١١	فيتنام	..	..	..	..	..	..
١٢	مالي	٦,٢	٧,٥	٢,٨	٥,٣	٤,٩	٣,٣
١٣	بوروندي	١٩,٢	٣,٦	٣,٢	٣,٦	٤,٣	١٥,٨
١٤	رواندا	١,١	١٤,٠	٤,٢	١,٦	٣,٥	١٨,٩
١٥	فولتا العليا	..	٧,٣	..	٣,٤	..	٤,٨
١٦	زائير	٨,٥	-٢,٢	٣,٥	-١,٣	٩,٦	١,١
١٧	ملاوي	٤,٦	٢,٥	٤,١	٦,٤	١٥,٤	٢,٦
١٨	موزامبيق	٦,٨	-٤,٠	٤,٤	-٢,٣	٨,٣	-٨,٤
١٩	الهند	-٠,٢	٤,٢	٣,٧	٣,٢	٥,٣	٤,٨
٢٠	هايتي	ت	ت	-١,٠	٣,٥	١,٧	١١,١
٢١	سري لانكا	ت	ت	٢,١	٢,٧	٦,٦	٩,٨
٢٢	سيراليون	..	٤,٢	..	١,٠	..	-٠,٢
٢٣	تانزانيا	ت	ت	٥,٢	٦,١	٩,٨	٣,٠
٢٤	الصين	ت	ت	٢,٧	٥,٤	٩,٨	٦,٨
٢٥	غينيا	..	..	..	..	..	..
٢٦	جمهورية افريقيا الوسطى	٢,٢	-٢,٦	٣,٠	٥,٨	١,٣	-١٠,٦
٢٧	الباكستان	٧,٣	٤,٣	٧,١	٤,٩	٦,٩	٢,٤
٢٨	اوغندا	ت	ت	٥,٦	-٠,٩	٧,٥	-١٦,٤
٢٩	بنين	١,٧	٢,٠	٤,٩	٣,٥	٤,٢	٧,٢
٣٠	النيجر	٢,٠	٣,٠	٣,٩	١,٤	٣,٠	٧,٦
٣١	مدغشقر	٢,٧	٠,٢	٢,٠	-٠,٦	٥,٤	-١,٨
٣٢	السودان	١٢,١	-٤,٢	-١,٦	٦,٦	-١,٣	٦,٧
٣٤	توغو	٦,٧	١٠,١	٧,٦	٥,٧	١١,١	١٠,٥
	البلدان ذات الدخل المتوسط	**٤,٦و**	**٦,٨و**	**٥,١و**	**٥,٣و**	**٧,٦و**	**٨,٢و**
	البلدان المصدرة للنفط	٧,٣و	٩,٩و	٤,٢و	٦,٩و	٤,٦و	١١,٠و
	البلدان المستوردة للنفط	٦,١و	٦,٤و	٥,٥و	٥,٢و	٨,٢و	٦,٧و
٣٤	غانا	٦,١	٠,٨	٢,٠	-٠,١	-٣,٢	-٦,٢
٣٥	كينيا	١٠,٠	٩,٠	٤,٦	٦,٩	٧,٠	١,٢
٣٦	ليسوتو	(.)	١٥,٢	٦,٥	١١,٩	٢٠,٧	٢٢,٠
٣٧	جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	..	..	..	..	..	..
٣٨	اندونيسيا	٠,٩	١٢,٩	٤,١	٨,١	٤,٦	١٤,٤
٣٩	الجمهورية العربية اليمنية	..	١٠,٨	..	١٠,٠	..	٢٤,٦
٤٠	موريتانيا	١,٠	١٥,١	١٧,٢	٠,٥	-٢,١	٤,٩
٤١	السنغال	-٠,٢	٣,٠	٣,٢	٢,٧	١,١	٣,٤
٤٢	انغولا	٩,١	٣,٠	٤,٠	-٧,٩	٩,٧	-٩,٠
٤٣	ليبيريا	٥,٦	٢,٨	٠,٧	٥,١	-٣,٩	٥,٨
٤٤	هندوراس	٥,٣	٧,٦	٤,٨	٤,١	١٠,٢	٩,٦
٤٥	زامبيا	١١,٠	١,٤	٦,٨	١,٥	١٠,٦	-١٠,٩
٤٦	بوليفيا	٨,٩	٧,٣	٤,١	٦,٤	٩,٦	٢,٩
٤٧	جمهورية مصر العربية	ت	ت	٦,٧	٥,١	٣,١	١٦,٥
٤٨	زيمبابوي	..	..	..	..	..	..
٤٩	السلفادور	٦,٤	٦,١	٦,١	٥,٣	٣,٥	٥,٢
٥٠	كامرون	٦,١	٥,٨	٢,٧	٥,٠	٩,٣	٨,٥
٥١	تايلاندا	٩,٧	٩,٢	٧,٠	٦,٣	١٥,٨	٧,٧
٥٢	الفيليبين	٥,٠	٧,٢	٤,٧	٥,٠	٨,٢	١٠,٥
٥٣	نيكاراغوا	٢,٢	٩,٧	٧,٦	٠,٦	١٠,٩	٢,٥
٥٤	بابوا غينيا الجديدة	٦,٥	-٠,٦	٦,١	٢,٣	٢١,١	-٥,٩
٥٥	الكونغو	٥,٤	..	-٠,٣	..	٢,٩	٢,٧
٥٦	المغرب	٤,٤	١٤,٧	٤,١	٤,٢	٨,٨	٩,٢
٥٧	مونغوليا	..	..	..	..	..	..
٥٨	البانيا	..	..	..	..	..	..
٥٩	البيرو	٦,٣	٦,٢	٧,١	٣,٠	١,٠	٢,٣
٦٠	نيجيريا	١٠,٠	١١,٣	١,١	٦,٦	٧,٤	١٥,٨
٦١	جامايكا	٨,٦	٦,٧	٣,٠	١,٠	٧,٨	-٩,٥
٦٢	غواتيمالا	٤,٧	٦,٤	٤,٧	٥,٣	٧,٩	٧,٩
٦٣	ساحل العاج	١١,٨	٨,١	٨,٠	٧,٦	١٢,٧	١٣,٢
٦٤	جمهورية الدومينكان	١,٩	٢,٢	٦,٣	٦,٠	١١,٤	٩,٤٦
٦٥	كولومبيا	٥,٥	٤,٩	٥,٥	٥,٨	٤,٥	٥,٤٠
٦٦	اكوادور	..	١٣,٥	..	٩,٨	..	٨,٨

		نسبة معدل الانماء السنوي (بالمئة)					
		الاستهلاك العام		الاستهلاك الخاص		اجمالي الاستثمار الداخلي	
		٦٠-١٩٧٠أ	٧٠-١٩٨٠ب	٦٠-١٩٧٠أ	٧٠-١٩٨٠ب	٦٠-١٩٧٠أ	٧٠-١٩٨٠ب
٦٧	باراغواي	٦,٩	٥,٦	٥,٣	٧,٧	٦,٨	١٨,٧
٦٨	تونس	٥,٢	٩,٥	٣,٢	٨,١	٤,٢	١١,٠
٦٩	جمهورية كوريا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..
٧٠	الجمهورية العربية السورية	..	١٦,١	..	١١,٩	..	١٦,٧
٧١	الاردن	..	..	..	..	..	..
٧٢	لبنان	٥,٩	..	٤,٤	..	٦,٢	..
٧٣	تركيا	٦,٧	٦,٤	٥,١	٢ ٠	٨,٨	٩,٤
٧٤	كوبا	..	..	..	.	..	..
٧٥	جمهورية كوريا	٥,٥	٨,٣	٧,٠	٧,٥	٢٣,٦	١٣,٤
٧٦	ماليزيا	٨,٠	٩,٩	٤,٢	٧,٢	٧,٥	١٠,٣
٧٧	كوستاريكا	٨,٠	٥,٩	٦,٠	٥,٢	٧,١	٨,٨
٧٨	بنما	٧,٨	٥,٨	٦,٧	٣,٠	١٢,٤	١,١
٧٩	الجزائر	١,٥	١٠,٨	٢,٣	٩,٣	- ٠,١	١٣,٢
٨٠	البرازيل	٣,٥	٨,١	٥,١	٨,٥	٧,٠	٩,٧
٨١	المكسيك	٩,٥	٩,٩	٦,٦	٤,٠	٩,٦	٧,٤
٨٢	شيلي	٤,٧	٠,٩	٤,٩	٢,٦	٤,٢	- ١,٨
٨٣	جنوب افريقيا	٧,٠	٤,٩	٥,٧	٢,٠	٩,٤	٢,٧
٨٤	رومانيا	..	..	..	..	١١,٢	٩,٩
٨٥	البرتغال	٧,٧	٨,٧	٥,٥	٣,٨	٧,٧	١,٦
٨٦	الارجنتين	١,٢	١٢,١	٤,١	-٢,٠	٤,١	٢,٩
٨٧	يوغوسلافيا	٠,٦	٤,٦	٩,٥	٦,١	٤,٧	٦,٥
٨٨	اورغواي	٤,٤	٣,٦	٠,٧	٠,٩	- ١,٨	٩,٣
٨٩	ايران	١٦,٠	..	١٠,٠	..	١٢,٢	..
٩٠	العراق	٨,١	ت	٤,٩	١٧,٠	٣,٠	٢٧,٢
٩١	فنزويلا	٦,٣	..	٥,٠	..	٧,٦	..
٩٢	هونغ كونغ	٨,٦	٩,٤	٨,٦	٩,٥	٦,٩	١٢,٧
٩٣	ترينيداد وتوباغو	٧,١	..	٣,٩	..	- ٢,٣	..
٩٤	اليونان	٦,٦	٦,٩	٧,١	٤,٥	١٠,٤	٢,٠
٩٥	سنغافورة	١٢,٦	١٦,٤	٥,٤	٦,٨	٢٠,٥	٦,٧
٩٦	اسرائيل	١٣,٨	٣,٣	٧,٤	٥,٢	٥,٧	٠,١
	البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع	..	..	..	**١٨,٧و**	..	**٢٦,١و**
٩٧	ليبيا	..	٢١,٦	..	١٨,٧	١٦,٣	١٠,٦
٩٨	المملكة العربية السعودية	..	ت	..	١٨,٨	..	٤٢,٦
٩٩	الكويت	..	١٢,٨	..	١٠,١	..	٢٦,١
١٠٠	الامارات العربية	..	..	..	..	..	..
	البلدان الصناعية التابعة لنظام السوق	**٤,٥و**	**٣,٧و**	**٤,٥و**	**٣,٤و**	**٥,٩و**	**١,٦و**
١٠١	ايرلندا	٣,٩	٥,١	٣,٧	٣,٢	٨,٩	٣,١
١٠٢	اسبانيا	٣,٨	٥,٤	٧,٠	٤,١	١١,٤	٢,٢
١٠٣	ايطاليا	٤,٠	٣,١	٦,٢	٢,٧	٣,٧	٠,٥
١٠٤	نيوزيلاندا	..	..	..	..	..	..
١٠٥	المملكة المتحدة	٢,٢	٢,٥	٢,٤	١,٥	٥,٠	(.)
١٠٦	فنلندا	٥,٥	٥,٣	٤,٩	٢,٨	٣,٩	- ٠,٢
١٠٧	استراليا	٧,٠	٥,٥	٤,٩	٣,٣	٦,٦	١,٤
١٠٨	اليابان	٦,١	٤,٧	٩,٤	٥,١	١٤,٦	٣,٢
١٠٩	كندا	٦,٢	٢,٦	٤,٩	٤,٨	٥,٨	٤,٢
١١٠	النمسا	٣,٢	٣,٦	٤,٤	٣,٧	٦,٣	٣,٧
١١١	الولايات المتحدة	٤,١	١,٨	٤,٤	٣,٤	٤,٨	١,٦
١١٢	الاراضي المنخفضة	٢,٨	٢,٧	٦,١	٣,٦	٧,١	٠,١
١١٣	فرنسا	٤,٠	٣,٣	٥,٣	٤,٢	٧,٧	١,٩
١١٤	بلجيكا	٥,٧	٤,٤	٣,٨	٣,٧	٦,٠	١,٥
١١٥	النروج	٦,٣	٥,٣	٣,٨	٣,٥	٥,٢	٢,٩
١١٦	الدانمارك	٧,٠	٣,٧	٤,٤	٢,٥	٧,٩	- ٠,٦
١١٧	السويد	٥,٦	٣,٣	٣,٧	١,٨	٥,١	- ٠,٥
١١٨	جمهورية المانيا الاتحادية	٤,١	٣,٧	٤,٦	٢,٨	٤,١	١,٦
١١٩	سويسرا	٤,٨	١,٨	٤,٣	١,٥	٣,٩	- ١,٩
	البلدان الصناعية غير التابعة لنظام السوق	..	..	..	..	..	..
١٢٠	بولونيا	..	..	..	..	..	..
١٢١	بلغاريا	..	..	..	..	..	..
١٢٢	هنغاريا	..	..	..	..	..	..
١٢٣	الاتحاد السوفياتي	..	..	..	..	..	..
١٢٤	تشيكوسلوفاكيا						
١٢٥	جمهورية المانيا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..

أ - الأرقام الغامقة هي للسنوات ٦١ - ١٩٧١ وليس للسنوات ٦٠ - ١٩٧٠. ب - الارقام الغامقة هي للسنوات ٧٠ - ١٩٧٩ وليس للسنوات ٧٠ - ١٩٨٠. ت - الارقام الخاصة بالاستهلاك العام غير متوفرة على حدة، وبالتالي فالاستهلاك الخاص يشتمل عليه.

الجدول ٥ - تركيب الطلب

		الاستهلاك العام		الاستهلاك الخاص		اجمالي الاستثمار الداخلي		اجمالي الادخار الداخلي		الصادرات من السلع ومن الخدمات غير المرتبطة بعناصر الانتاج		ميزان الموارد	
		توزيع اجمالي الناتج الداخلي (بالمئة)											
		١٩٦٠أ	١٩٨٠ب	١٩٦٠أ	١٩٨٠ب	١٩٦٠أ	١٩٨٠ب	١٩٦٠أ	١٩٨٠ب	١٩٦٠أ	١٩٨٠ب	١٩٦٠أ	١٩٨٠ب
البلدان ذات الدخل المنخفض		٨م	١١م	٧٩م	٦٨م	١٩م	٢٥م	١٧م	٢٢م	٧م	٩م	٢-م	٣-م
الصين والهند		..	١١م	٧٧م	٦٣م	٢١م	٢٨م	١٩م	٢٦م	٥م	..	١-م	٢-م
بقية البلدان ذات الدخل المنخفض		١٠م	١٢م	٨٣م	٨٤م	١١م	١٥م	٩م	٧م	١٥م	١٤م	٢-م	٨-م
١	كمبوتشيا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢	لاوس	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣	بوتان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤	تشاد	١٣	١٨	٨٢	٩٦	١١	١٣	٥	-١٤	٢٣	٣٣	٦	-٢٧
٥	بنغلاديش	٦	٧	٨٦	٩١	٧	١٧	٨	٢	١٠	٨	١	١٥
٦	اثيوبيا	٨	١٥	٨١	٨٠	١٢	١٠	١١	٥	٩	١٥	١-	٥
٧	نيبال	..	ت	٩٦	٩٣	٩	١٤	٤	٧	.	١٢	٥-	٧-
٨	الصومال	٨	١٩	٨٦	٧٨	١٠	١٦	٦	٣	١٣	١٥	٤-	١٣-
٩	بورما	ت	ت	٨٩	٨٢	١٢	٢٤	١١	١٨	٢٠	٨	١-	٦-
١٠	افغانستان	ت	ت	٨٧	٨٩	١٦	١٤	١٣	١١	٤	١١	٣-	٣-
١١	فيتنام	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢	مالي	١٢	٢٢	٧٩	٨١	١٤	١٥	٩	٣-	١٢	١٩	٥-	١٢-
١٣	بوروندي	٣	١٢	٩٢	٨٨	٦	١٤	٥	(.)	١٣	٨	١-	١٤-
١٤	رواندا	١٠	١٢	٨٢	٨٥	٦	١٦	٨	٣	١٢	١٤	٢-	١٣-
١٥	فولتا العليا	١٠	١٦	٩٤	٩٣	١٠	١٨	٤	٩	٩	١٤	١٤-	٢٧-
١٦	زائير	١٨	١٢	٦١	٧٥	١٢	١١	٢١	١٣	٥٥	٢٩	٩	٢
١٧	ملاوي	١٦	١٠	٨٨	٨٠	١٠	٢٢	٤-	١٠	٢١	٢٢	١٤-	١٢-
١٨	مواريبيق	١١	١٥	٨١	٨٥	١٠	١٠	٨	(.)	١٤	١٣	٢-	١٠-
١٩	الهند	٧	١٠	٧٩	٧٠	١٧	٢١	١٤	٢٠	٥	..	٣-	٣-
٢٠	هايتي	ت	ت	٩٣	٩١	٩	١٨	٧	٩	٢٠	١٩	٢	٩-
٢١	سري لانكا	١٣	٨	٧٨	٧٨	١٤	٣٦	٩	١٤	٤٤	٣١	٥	٢٢-
٢٢	سيراليون	..	١٧	..	٧٧	..	١٥	..	٦	..	٢٣	..	٩
٢٣	تانزانيا	٩	١٤	٧٢	٧٨	١٤	٢٢	١٩	٨	٣١	١٤	٥	١٤-
٢٤	الصين	ت	١١	٧٧	٥٩	٢٣	٣١	٢٣	٣٠	٤	٦	(.)	١-
٢٥	غينيا	..	١٩	..	٦٧	..	١١	..	١٤	.	٣٤	.	٣
٢٦	جمهورية افريقيا الوسطى	١٩	ت	٧٢	١٠١	٢٠	١٠	٩	١	٢٣	٢٩	١١	١٩
٢٧	الباكستان	١١	١١	٨٤	٨٣	١٢	١٨	٥	٦	٨	١٣	٧	١٣
٢٨	اوغندا	٩	ت	١٥	٩٨	١١	٣	١٦	٢	٢٦	٤	٥	١
٢٩	بنين	١٦	١٥	٧٥	٨٠	١٥	٢٤	٩	٥	١٢	٢٨	٦-	١٩-
٣٠	النيجر	٩	٩	٧٩	٧٠	١٣	٢٩	١٢	٢١	٩	٢٥	١	٨-
٣١	مدغشقر	٢٠	١٧	٧٥	٧٤	١١	٢١	٥	٩	١٢	١٥	٦-	١٢-
٣٢	السودان	٨	١٢	٨٠	٨٥	١٢	١٢	١٢	٣	١٦	١٠	(.)	٩-
٣٣	توغو	٨	١٦	٨٨	٧٠	١١	٢٦	٤	١٤	١٩	٤١	٧	١٢-
البلدان ذات الدخل المتوسط		١١م	١٤م	٧٠م	٦٤م	٢٠م	٢٧م	١٩م	٢٥م	١٦م	٢٦م	١-م	٢-م
البلدان المصدرة للنفط		١١م	١٣م	٧٠م	٥٨م	١٨م	٢٧م	١٩م	٣٠م	٢١م	٢٩م	١م	٣م
البلدان المستوردة للنفط		١٢م	١٤م	٦٩م	٦٧م	٢١م	٢٧م	١٩م	٢٢م	١٤م	٢٤م	٢-م	٥-م
٣٤	غانا	١٠	٩	٧٣	٨٦	٢٤	٥	١٧	٥	٢٨	١٢	٧-	(.)
٣٥	كينيا	١١	٢٠	٧٢	٦٥	٢٠	٢٢	١٧	١٥	٣١	٢٦	٣-	٧-
٣٦	ليسوتو	١٧	٢٠	١٠٨	١٥٨	٢	٣٠	٢٥-	٧٨-	١٢	١٨	٢٧-	١٠٨-
٣٨	جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٩	اندونيسيا	١٢	١٣	٨٠	٥٧	٨	٢٢	٨	٣٠	١٣	٣١	(.)	٨
٣٩	الجمهورية العربية اليمنية	..	١٨	..	١٠٢	..	٤٤	..	٢٠-	..	٧	..	٦٤
٤٠	موريتانيا	٢٤	٣٩	٧٩	٤٧	٣٧	٥١	٣-	١٤	١٨	٣٨	٤٠	٣٧-
٤١	السنغال	١٧	١٤	٦٨	٨٨	١٦	١٥	١٥	٢-	٤٠	٣١	١	١٧
٤٢	انغولا	٩	٢٥	٧٧	٥٦	١٢	٩	١٤	١٩	٢٠	٤٣	٢	١٠
٤٣	ليبيريا	٧	١٦	٥٨	٥٥	٢٨	٢٩	٣٥	٢٩	٣٩	٥٣	٧	(.)
٤٤	هندوراس	١١	١٣	٧٧	٦٧	١٤	٢٨	١٢	٢٠	٢٢	٣٧	٢	٨
٤٥	زامبيا	١١	٢٨	٤٨	٥٤	٢٥	٢٣	٤١	١٨	٥٦	٣٨	١٦	٥
٤٦	بوليفيا	٧	١٠	٨٦	٧٥	١٤	١٣	٧	١٥	١٣	١٧	٧	٢
٤٧	جمهورية مصر العربية	١٧	١٩	٧١	٦٥	١٣	٣١	١٢	١٦	٢٠	٣٢	١-	١٥
٤٨	زيمبابوي	١١	٢١	٦٧	٦٣	٢٣	١٨	٢٢	١٦	..	.	١-	٢-
٤٩	السلفادور	١٠	١٥	٧٩	٧٥	١٦	١٢	١١	١٠	٢٠	٣١	٥	٢-
٥٠	كامرون	..	١١	..	٦٦	..	٢٥	..	٢٣	..	٢٩	..	٢-
٥١	تايلاندا	١٠	١٢	٧٦	٦٦	١٦	٢٧	١٤	٢٢	١٧	٢٥	٢	٥
٥٢	الفيليبين	٨	٨	٧٦	٦٧	١٦	٣٠	١٦	٢٥	١١	٢٠	(.)	٥
٥٣	نيكاراغوا	٩	٢١	٧٩	٨٠	١٥	٢٠	١٢	١-	٢٤	٢٤	٣-	٢١
٥٤	بابوا غينيا الجديدة	٢٦	٢٦	٧١	٥٩	١٥	٢٧	٣	١٥	١٧	٤٢	١٢-	١٢
٥٥	الكونغو	٢٣	١٣	٩٨	٥٠	٤٥	٣٧	٢١-	٣٧	٢١	..	٦٦	( )
٥٦	المغرب	١٢	٢٢	٧٧	٦٧	١٠	٢١	١١	١١	٢٤	١٨	١	١٠
٥٦	مونغوليا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٧	البانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٩	البيرو	٩	١٣	٦٤	٦٨	٢٥	١٦	٣٧	١٩	٢٠	٢٤	٢	٣
٦٠	نيجيريا	٦	١٠	٨٧	٦٢	١٣	٢٤	٧	٢٨	١٥	٢٦	٦	٤
٦١	جامايكا	٧	٢١	٦٧	٦٧	٣٠	١٦	٢٦	١٢	٣٤	٥٠	٤	٤
٦٢	غواتيمالا	٨	٨	٨٤	٦٩	١٠	١٦	٨	١٣	١٣	٢٢	٢	٣
٦٣	ساحل العاج	١٠	١٨	٧٣	٥٩	١٥	٢٨	١٧	٢٣	٣٧	٣٣	٢	٥
٦٤	جمهورية الدومينكان	١٣	٨	٦٨	٧٨	١٢	٢٤	١٩	١٤	٢٤	١٧	٧	١٠
٦٥	كولومبيا	٦	٨	٧٣	٦٧	٢١	٢٥	٢١	٢٥	١٦	١٧	( )	( )
٦٦	اكوادور	١٠	١٤	٧٥	٦٣	١٥	٢٥	١٥	٢٣	١٨	٢٤	( )	٢

توزيع اجمالي الناتج الداخلي (بالمئة)

		الاستهلاك العام		الاستهلاك الخاص		اجمالي الاستثمار الداخلي		اجمالي الادخار الداخلي		الصادرات من السلع ومن الخدمات غير المرتبطة بعناصر الانتاج		ميزان الموارد	
		١٩٦٠أ	١٩٨٠ب	١٩٦٠أ	١٩٨٠ب	١٩٦٠أ	١٩٨٠ب	١٩٦٠أ	١٩٨٠ب	١٩٦٠أ	١٩٨٠ب	١٩٦٠أ	١٩٨٠ب
٦٧	باراغواي	٨	٦	٧٦	٧٤	١٧	٢٩	١٦	٢٠	١٨	١٠	– ١	– ٩
٦٨	تونس	١٧	١٥	٧٦	٦٠	١٧	٢٨	٧	٢٥	٢٠	٤١	– ١٠	– ٣
٦٩	جمهورية كوريا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٠	الجمهورية العربية السورية	..	٢٣	..	٦٧	..	٢٥	..	١٠	..	١٨	..	– ١٥
٧١	الاردن	..	٣٣	..	٩٤	..	٤٨	..	– ٢٧	..	٤٨	..	– ٧٥
٧٢	لبنان	١٠	..	٨٥	..	١٦	..	٥	..	٢٧	..	– ١١	..
٧٣	تركيا	١١	١٣	٧٦	٦٩	١٦	٢٧	١٣	١٨	٣	٧	– ٣	– ٩
٧٤	كوبا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٥	جمهورية كوريا	١٥	١٣	٨٤	٦٤	١١	٣١	١	٢٣	٣	٣٧	– ١٠	– ٨
٧٦	ماليزيا	١١	١٧	٦٢	٥١	١٤	٢٩	٢٧	٣٢	٥٤	٦٠	١٣	٣
٧٧	كوستاريكا	١٠	١٨	٧٧	٦٧	١٨	٢٥	١٣	١٥	٢١	٢٦	– ٥	– ١٠
٧٨	بنما	١١	١٥	٧٨	٦٠	١٦	٢٧	١١	٢٥	٣١	٤٨	– ٥	– ٢
٧٩	الجزائر	١٥	١٤	٦٠	٤٤	٤٢	٤١	٢٥	٤٢	٣١	٣٥	– ١٧	١
٨٠	البرازيل	١٢	ت	٦٧	٨٠	٢٢	٢٢	٢١	٢٠	٥	٩	– ١	– ٢
٨١	المكسيك	٦	١٢	٧٦	٦٢	٢٠	٢٨	١٨	٢٦	١٠	١٤	– ٢	– ٢
٨٢	شيلي	١٢	١٢	٦٣	٧٢	٢٧	١٨	٢٥	١٦	١٧	٢١	– ٢	– ٢
٨٣	جنوب افريقيا	٩	١٣	٦٤	٥٠	٢٢	٢٩	٢٧	٣٧	٣٠	٣٦	٥	٨
٨٤	رومانيا	..	..	..	..	..	٣٤	..	..	..	٢١	..	– ٣
٨٥	البرتغال	١١	١٥	٧٧	٧٤	١٩	٢٥	١٢	١١	١٧	٢٨	– ٧	– ١٤
٨٦	الارجنتين	٩	..	٧٠	..	٢٢	..	٢١	..	١٠	..	– ١	..
٨٧	يوغوسلافيا	١٩	١٧	٤٩	٥١	٣٧	٣٥	٣٢	٣٢	١٤	٢٠	– ٥	– ٣
٨٨	اورغواي	٩	١٤	٧٩	٧٤	١٨	١٩	١٢	١٢	١٤	٩	– ٦	– ٧
٨٩	ايران	١٠	..	٦٩	..	١٧	..	٢١	..	١٩	..	٤	..
٩٠	العراق	١٨	ت	٤٨	٤١	٢٠	٣٣	٣٤	٥٩	٤٢	٦٣	١٤	٢٦
٩١	فنزويلا	١٤	١٣	٥٣	٥٥	٢١	٢٥	٣٣	٣٢	٣٢	٣٢	١٢	٧
٩٢	هونغ كونغ	٧	٧	٨٧	٦٩	١٨	٢٩	٦	٢٤	٨٢	١١١	– ١٢	– ٥
٩٣	ترينيداد وتوباغو	٩	١٧	٦١	٤٢	٢٨	٢٨	٣٠	٤١	٣٧	٤٥	٢	١٣
٩٤	اليونان	١٢	١٦	٧٧	٦٤	١٩	٢٨	١١	٢٠	٩	١٩	– ٨	– ٨
٩٥	سنغافورة	٨	١١	٩٥	٥٩	١١	٤٣	– ٣	٣٠	١٦٣	..	– ١٤	– ١٣
٩٦	اسرائيل	١٨	٣٥	٦٨	٥٧	٢٧	٢٢	١٤	٨	١٤	٤٤	– ١٣	– ١٤
	البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع	..	١٩م	..	٢٣م	..	٢٤م	..	٦٢م	..	٧٢م	..	٣٨م
٩٧	ليبيا	..	ت	..	٤١	..	٢٥	..	٥٩	..	٧٤	..	٣٤
٩٨	المملكة العربية السعودية	..	٢٣	..	١٨	..	٢٦	..	٥٩	..	٦٨	..	٣٣
٩٩	الكويت	..	١١	..	٢٦	..	١١	..	٦٣	..	٨٤	..	٥٢
١٠٠	الامارات العربية	..	١٠	..	١٧	..	٣٠	..	٧٣	..	٧٧	..	٤٣
	البلدان الصناعية التابعة لنظام السوق	١٥م	١٧م	٦٣م	٦٠م	٢١م	٢٣م	٢٢م	٢٢م	١٢م	٢٠م	١م	١–م
١٠١	ايرلندا	١٢	٢١	٧٧	٦٤	١٦	٢٨	١١	١٥	٣١	٥٥	– ٥	– ١٣
١٠٢	اسبانيا	٩	١٢	٦٩	٧٠	١٩	٢١	٢٢	١٨	١١	١٦	٣	– ٣
١٠٣	ايطاليا	١٣	١٦	٦٢	٦٢	٢٥	٢٥	٢٥	٢٢	١٠	٢٥	(.)	– ٣
١٠٤	نيوزيلاندا	١٣	١٧	٦٥	٦١	٢٤	٢٣	٢٢	٢٢	٢٣	٣٠	– ٢	– ١
١٠٥	المملكة المتحدة	١٧	٢١	٦٦	٦٠	١٩	١٦	١٧	١٩	٢١	١٨	– ٢	٣
١٠٦	فنلندا	١٣	١٨	٥٨	٥٥	٣٠	٢٨	٢٩	٢٧	٢٣	٣٤	– ١	– ١
١٠٧	استراليا	١٠	١٧	٦٥	٦١	٢٩	٢٤	٢٥	٢٢	١٥	١٩	– ٣	– ٢
١٠٨	اليابان	٩	١٠	٥٧	٥٩	٣٤	٣٢	٣٤	٣١	١١	١٤	(.)	– ١
١٠٩	كندا	١٤	٢٠	٦٥	٥٦	٢٣	٢٢	٢١	٢٤	١٨	٢٩	– ٢	٢
١١٠	النمسا	١٣	١٨	٦٠	٥٥	٢٨	٢٩	٢٧	٢٧	٢٤	٣٩	– ١	– ٢
١١١	الولايات المتحدة	١٧	١٨	٦٤	٦٥	١٨	١٨	١٩	١٧	٥	١٠	١	– ١
١١٢	الاراضي المنخفضة	١٤	١٨	٥٧	٦١	٢٧	٢٢	٢٩	٢١	٥٠	٥٣	٢	– ١
١١٣	فرنسا	١٣	١٥	٦٢	٦٤	٢٣	٢٣	٢٥	٢١	١٥	٢٢	٢	– ٢
١١٤	بلجيكا	١٣	١٨	٦٩	٦٤	١٩	٢١	١٨	١٨	٣٣	٦٣	– ١	– ٣
١١٥	النروج	١٢	١٩	٦٠	٤٧	٣٠	٢٨	٢٨	٣٤	٤١	٤٨	– ٢	٦
١١٦	الدانمارك	١٢	٢٧	٦٦	٥٦	٢٣	١٨	٢٢	١٧	٣٤	٣٣	– ١	– ١
١١٧	السويد	١٦	٢٩	٦٠	٥٢	٢٥	٢١	٢٤	١٩	٢٤	٣٠	– ١	– ٢
١١٨	جمهورية المانيا الاتحادية	١٤	٢٠	٥٧	٥٥	٢٧	٢٥	٢٩	٢٥	١٩	٢٨	٢	(.)
١١٩	سويسرا	٩	١٣	٦٢	٦٤	٢٩	٢٧	٢٩	٢٣	٢٩	٣٧	(.)	– ٤
	البلدان الصناعية غير التابعة لنظام السوق	٣م	١١م	٧٠م	٧٣م	٢٥م	٢٤م	٢٧م	٢٥م	..	..	٢م	١م
١٢٠	بولونيا	٨	١٣	٦٨	٧٤	٢٤	١٩	٢٤	١٣	..	..	(.)	– ٥
١٢١	بلغاريا	٣	..	٦٩	..	٢٧	..	٢٨	..	..	..	١	..
١٢٢	هنغاريا	٧	٩	٧٢	٦٩	٢٤	٢٣	٢١	٢٢	..	..	– ٣	– ١
١٢٣	الاتحاد السوفياتي	٢	ت	٧٠	٧٤	٢٦	٢٤	٢٨	٢٦	..	..	٢	٢
١٢٤	تشيكوسلوفاكيا	٦	٧	٧٥	٦٦	١٧	٢٥	١٩	٢٧	..	..	٢	٢
١٢٥	جمهورية المانيا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..

أ – الارقام الغامقة هي لسنة ١٩٦١ وليس لسنة ١٩٦٠. ب – الارقام الغامقة هي لسنة ١٩٧٩وليس لسنة ١٩٨٠. ت – الارقام الخاصة بالاستهلاك العام غير متوفرة على حدة، وبالتالي فالاستهلاك الخاص يشتمل عليه. ث – على اساس صافي الانتاج المادي.

الجدول ٦ - التصنيع

		توزيع القيمة المضافة للصناعات التحويلية (بالمئة، اسعار ١٩٧٥)					القيمة المضافة في الصناعات التحويلية (ملايين دولارات ١٩٧٥)		اجمالي الانتاج في الصناعات التحويلية بالنسبة للفرد (دولارات ١٩٧٥)	
		المواد الغذائية والزراعية	المنسوجات والملابس	الآلات ومعدات النقل	الكيماويات	المواد المصنعة الاخرى	١٩٧٠	١٩٧٩	١٩٧٠	١٩٧٨ب
		١١٩٧٩	١١٩٧٩	١١٩٧٩	١١٩٧٩	١١٩٧٩	١٩٧٠	١٩٧٩	١٩٧٠	١٩٧٨ب
البلدان ذات الدخل المنخفض										
	الصين والهند									
	بقية البلدان ذات الدخل المنخفض									
١	كمبوتشيا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	٠	..	..
٢	لاوس	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣	بوتان	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤	تشاد	..	..	..	..	..	٣٧	٣٠	..	..
٥	بنغلاديش	٢٨	٤٢	٣	١٣	١٤	٦٤٧	١١٩٥	٢٢	٣٧
٦	اثيوبيا	..	..	..	..	..	٢٣٦	٣١٤	١٩	١٩
٧	نيبال	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨	الصومال	..	..	..	..	..	٤٢	٣٢	٢٢	٢٢
٩	بورما	٣٦	١٤	١	٤	٤٥	٢٨٧	٣٩٥	..	..
١٠	افغانستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١	فيتنام	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢	مالي	..	..	..	..	..	٤٤	٥٦	..	..
١٣	بوروندي	..	..	..	..	..	٢٣	٣٧	..	..
١٤	رواندا	..	..	..	..	..	١١٣	٩٧	٧٥	٢٢
١٥	فولتا العليا	٧٤	١١	..	٦	٩	٦٣	٨٢	..	..
١٦	زائير	٤٤	٢٠	..	١٠	٢٦	١٨٦	١٦٤	..	..
١٧	ملاوي	..	..	..	..	..	٥٦	٩٩	٤٣	..
١٨	موزامبيق	..	..	..	..	..	٢٤٦	٢٢٤	٦٦	..
١٩	الهند	١٣	١٨	١٩	١٣	٣٧	١٠٢٠٢	١٥٥٩٥	٧٣	١١٣
٢٠	هايتي	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢١	سري لانكا	٣٩	١٥	..	٣	٤٣	٥٥٦	٦٧٣	..	..
٢٢	سيراليون	..	..	..	..	..	٢٥	٣٥	..	..
٢٣	تانزانيا	..	..	..	..	..	١٩٠	٢٧٣	٤٤	..
٢٤	الصين	..	..	..	..	..	..	..	..	٢١٤
٢٥	غينيا	..	..	..	..	..	..	٥٥	..	..
٢٦	جمهورية افريقيا	٦٢	١٨	١	٣	١٦	٥٤	٤٠	..	..
٢٧	الباكستان	٤٢	١٥	٨	١٥	٢٠	١٤٩٢	٢٠٥٦	٦٠	..
٢٨	اوغندا	..	..	..	..	..	٢٢٢	٨٧	..	..
٢٩	بنين	..	..	..	..	..	..	٣٨	..	..
٣٠	النيجر	..	..	..	..	..	٥٤	١٥٨	..	..
٣١	مدغشقر	٢٧	٤١	٢	١٠	٢٠	٢٩٨	٣٦٢	١٠١	..
٣٢	السودان	٤٩	٣١	..	٢	١٨	٢٦٦	٢٧٤	٥٤	..
٣٣	توغو	..	..	..	..	..	..	..	..	..
البلدان ذات الداخل المتوسط										
	البلدان المصدرة للنفط									
	البلدان المستوردة للنفط									
٣٤	غانا	..	..	..	..	..	٦٠١	٧٥٨	١٣٨	..
٣٥	كينيا	٣٢	١١	١٢	٨	٣٧	١٩٩	٥٧٠	٦٣	١٩١
٣٦	ليسوتو	..	..	..	..	..	٥	٩	..	..
٣٧	جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٨	اندونيسيا	..	..	..	..	..	١٥١٧	٤١٣٦	٥٠	٩٢
٣٩	الجمهورية العربية اليمنية	..	..	..	..	..	٢٥	٧٢	..	..
٤٠	موريتانيا	..	..	..	..	..	٣٠	٣٠	..	..
٤١	السنغال	٥٢	١٥	..	٧	٢٦	٢٧٦	٣٧٧	..	..
٤٢	انغولا	..	..	..	..	..	١٥٨	٨٢	..	..
٤٣	ليبيريا	..	..	..	..	..	٢٥	٥٢	..	..
٤٤	هندوراس	٤٣	١٥	١	٦	٣٥	١٣٧	٢٢٦	..	..
٤٥	زامبيا	٤١	١٣	٦	١١	٢٩	٢٧٥	٣٢٤	١٦٣	..
٤٦	بوليفيا	..	..	..	..	..	٢٣٨	٣٩٥	١٤٨	..
٤٧	جمهورية مصر العربية	٢١	٢٨	١٢	٨	٣١	١٨٣٥	٣٥٩٧	٢٠٨	..
٤٨	زيمبابوي	٢٢	١٨	٩	١٠	٤١	٥١٩	٧٤٩	٢٤٨	٢٥٠
٤٩	السلفادور	..	..	..	..	..	٢٥٢	٣٣٧	..	..
٥٠	كامرون	..	..	..	..	..	٢٠١	٣١٨	..	.
٥١	تايلاندا	٣٧	٢٤	١٠	٣	٢٦	١٦٧٥	٤١٥٤	٢١٠	..
٥٢	الفيليبين	٤٠	٩	٧	١٢	٣٢	٢٨١٦	٥٣٣٩	١٩٣	..
٥٣	نيكاراغوا	..	..	..	..	..	٢٦٢	٢٨٧	..	..
٥٤	بابوا غينيا الجديدة	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٥	الكونغو	٣١	٦	..	٧	٥٦	٥٧	٧٢	١٠٧	..
٥٦	المغرب	٣٢	١٣	٩	٩	٣٧	١١٣٨	١٨٧٢	..	..
٥٧	مونغوليا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٨	البانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٩	البيرو	..	..	..	..	..	٢٩١١	٣٨٣٠	٥٢٥	..
٦٠	نيجيريا	٢٤	١٤	١٢	١٥	٣٥	١١٩٩	٢٨٩٠	٣٩	..
٦١	جامايكا	٥٠	٨	٦	٨	٢٨	٤٢٨	٣٨٨	٦٧٤	..
٦٢	غواتيمالا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٣	ساحل العاج	..	..	..	..	..	٣٩٨	٧٧٦	..	٣١٤
٦٤	جمهورية الدومينكان	٧٢	٤	١	٥	١٨	٤٨٣	٨٨٦	٢٣٤	٤٧٧
٦٥	كولومبيا	٣٠	١٧	١٢	١٢	٢٩	١٧٨٤	٣٢١٧	١٩٨	٢٦١
٦٦	اكوادور	٣٠	١٣	٩	٧	٤١	٣٥١	٧٦٥	١٥٣	..

		توزيع القيمة المضافة للصناعات التحويلية (بالمئة، اسعار ١٩٧٥)					القيمة المضافة في الصناعات التحويلية (ملايين دولارات ١٩٧٥)		اجمالي الانتاج في الصناعات التحويلية بالنسبة للفرد (دولارات ١٩٧٥)	
		المواد الغذائية والزراعية	المنسوجات والملابس	الآلات ومعدات النقل	الكيماويات	المواد المصنعة الاخرى				
		١١٩٧٩	١١٩٧٩	١١٩٧٩	١١٩٧٩	١١٩٧٩	١٩٧٠	١٩٧٩	١٩٧٠	١٩٧٨ب
٦٧	باراغواي	٣٣	١٣	٨	٥	٤١	١٨٢	٣٥٤	..	..
٦٨	تونس	٢٤	١٤	١٠	١٦	٣٦	٢٢٢	٦١٧	١٧٤	٣٣٠
٦٩	جمهورية كوريا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٠	الجمهورية العربية السورية	٢٩	٣٦	٣	٣	٢٩	٥٧٥	١١١٨	٢٨٢	٤٢١
٧١	الاردن	..	..	..	..	..	..	١٨١	..	١٢٠
٧٢	لبنان	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٣	تركيا	٢٥	١٣	١٣	١١	٣٨	٣٦٧٨	٦٣٨٦	٢٠٢	٤٠١
٧٤	كوبا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٥	جمهورية كوريا	٢٠	١٩	١٩	١١	٣١	٢٣٤٦	٩٩٥٥	١٨٢	٦٢١
٧٦	ماليزيا	٢٢	٨	١٧	٦	٤٧	٩٤٦	٢٥٩٧	٣١١	..
٧٧	كوستاريكا	..	..	..	..	..	٢٦١	٥٣٠	.	..
٧٨	بنما	٥٢	١١	٢	٥	٣٠	٢٥٢	٣٠٧	٤١٩	٤٩٧
٧٩	الجزائر	..	..	..	..	..	٩٦٧	٢٥٣٨	..	..
٨٠	البرازيل	١٤	٩	٢٨	١١	٣٨	١٧٨٥٢	٤٠٣٢٧	٤١٠	..
٨١	المكسيك	٢٠	٩	١٨	١٢	٤١	١٣٨٠١	٢٣٤٢٩	..	..
٨٢	شيلي	١٥	٦	١٤	١٠	٥٥	١٨١٤	١٩٦٧	٣٢٣	٣١٠
٨٣	جنوب افريقيا	١٥	١١	١٧	١٠	٤٧	..	..	..	..
٨٤	رومانيا	١٢	١٤	٣٢	١٢	٣٠	..	..	..	..
٨٥	البرتغال	١٣	٢٠	٢٠	١٠	٣٧	٣٤٩٦	٥٥٦٥	..	١٦٢٣
٨٦	الارجنتين	٢٠	١١	٢٢	١٣	٣٤	٩١٧٤	١١١٩٢	..	..
٨٧	يوغوسلافيا	١٥	١٤	٢١	٨	٤٢	٦٥٧٩	١٢٨١٦	٨٣٧	١٦٨٦
٨٨	اورغواي	٢٦	٢٤	٩	٩	٣٢	٧٢٥	١٠٠٨	..	٨٢٩
٨٩	ايران	١٧	١٣	١١	٦	٥٦	٢٦٠١	..	٢٤٣	..
٩٠	العراق	..	..	..	..	..	٥٢٢	١٤٤٢	١٢٤	..
٩١	فنزويلا	١٨	٩	٧	٧	٥٩	٣٤١٩	٥٤٩١	..	..
٩٢	هونغ كونغ	..	..	..	..	..	١٦٢٠	٣٥٩٦	..	١٩٢٠
٩٣	ترينيداد وتوباغو	١٣	٤	١٠	٧	٦٦	٣٢٨	..	..	..
٩٤	اليونان	٢٠	٢٦	٨	٨	٣٨	٢٥٤٠	٤٥٨٨	٧٧٠	١٣٤٦
٩٥	سنغافورة	٦	٤	٤٨	٤	٣٨	٨٢٧	٢٠٨٠	١٦٢٨	٣٠٦٤
٩٦	اسرائيل	١٣	١٢	٢٥	٨	٤٢	..	٣٣٦٢٩	..	..
	البلدان المصدرة للنفط ذات الداخل المرتفع									
٩٧	ليبيا	..	..	..	..	..	١٥٤	٦٧٧	١٦٥	..
٩٨	المملكة العربية السعودية	..	..	.	..	..	١٧٢٦	٣٠٥٨	..	..
٩٩	الكويت	..	..	..	..	..	٣٦٧	٨٥٢	٦٨٥	٩٦٦
١٠٠	الامارات العربية	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	البلدان الصناعية التابعة لنظام السوق									
١٠١	ايرلندا	٢٥	١٣	١١	١٥	٣٦	..	..	..	..
١٠٢	اسبانيا	١٢	١٩	١٧	١٠	٤٢	١٨٢٣١	٣٣٦٢٩	١٧٠٤	٢٦٩٠
١٠٣	ايطاليا	١٠	١٥	٢٦	٩	٤٠	٥١١٩٢	٧١٢٣١	٢٢٠٤	٢٩٨٢
١٠٤	نيوزيلاندا	٢٦	١١	١٥	٥	٤٣	..	..	..	..
١٠٥	المملكة المتحدة	١٢	٨	٣٣	١٠	٣٧	٥٦٢١٥	٥٩٥٥٠	٢٤٤٢	٢٦٦٧
١٠٦	فنلندا	١٢	٨	٢٢	٨	٥٠	٥٦٣٦	٨٠٨٨	٣٤٤٩	٤٠٩١
١٠٧	استراليا	١٧	٨	٢١	٨	٤٦	١٥٨٩٥	..	٣٢٠٢	..
١٠٨	اليابان	٩	٦	٣٤	١٠	٤١	١١٥٤٩٧	٢٠٧٥٦٦	٢٨٦٧	٤٥٥٦
١٠٩	كندا	١٣	٨	٢٣	٧	٤٩	٢٦٠٢٣	٣٨٢٧١	٣٠١٦	٤٣٢١
١١٠	النمسا	١٤	٨	٢٢	٩	٤٧	٩٤٠٢	١٣٤٠٩	٣٢٩٢	٤٨١٨
١١١	الولايات المتحدة	١١	٦	٣٣	١١	٣٩	٣٣١٥٢٢	٤٤٨١٦٧	٣٤٠١	٤٦١٦
١١٢	الاراضي المنخفضة	١٩	٤	٢٤	١٥	٣٨	١٩١١٤	٢٥٠٢٤	٤٤٤٣	٤٠٥٥
١١٣	فرنسا	١٦	٨	٣٢	٩	٣٥	٧٥٨٠٠	١٠٩٠٨٥	..	٤٦٠٦
١١٤	بلجيكا	١٧	٨	٢٨	١٣	٣٤	١٤٤٠٣	١٩٤١٥	..	..
١١٥	النروج	١٥	٤	٢٦	٧	٤٨	٥٣٢٢	٦١٥٥	٣٥٠٠	٤٨٩٤
١١٦	الدانمارك	٢٢	٧	٢٥	٧	٣٩	٦٣٤٥	..	٣٠٣٨	..
١١٧	السويد	١٠	٣	٣٤	٦	٤٧	١٧٠٣٨	١٨٩٣٩	٤٦٤٠	٤٨٣٤
١١٨	جمهورية المانيا الاتحادية	٩	٦	٣٦	١٠	٣٩	١٤٩٠٧١	١٨٤١٤٠	٤٢٩٧	٥٦١٩
١١٩	سويسرا	١٨	٨	٢٣	١٢	٣٩	..	..	..	..
	البلدان الصناعية غير التابعة لنظام السوق									
١٢٠	بولونيا	٥	١٩	٣٢	٨	٣٦	..	..	..	..
١٢١	بلغاريا	٢٧	١٦	١٥	٥	٣٧	..	..	..	..
١٢٢	هنغاريا	١٠	١٠	٢٩	١٠	٤١	..	..	..	..
١٢٣	الاتحاد السوفياتي	١٢	١١	٢٨	٦	٤٣	..	..	..	..
١٢٤	تشيكوسلوفاكيا	٨	٩	٣٥	٩	٣٩	..	..	..	..
١٢٥	جمهورية المانيا الديمقراطية	١٨	١١	٣٢	٩	٣٠	..	..	..	..

أ – الارقام الغامقة هي لسنة ١٩٧٨ وليس لسنة ١٩٧٩. ب – الارقام الغامقة هي لسنة ١٩٧٧ وليس لسنة ١٩٧٨.

الجدول ٧ - الطاقة التجارية

		نسبة معدل النمو السنوي للطاقة (بالمئة)				حصة الفرد من استهلاك الطاقة (كيلوغرامات من الفحم)		واردات الطاقة كنسبة مئوية من صادرات السلع
		انتاج الطاقة		استهلاك الطاقة				
		١٩٧٤-٦٠	١٩٧٩-٧٤	١٩٧٤-٦٠	١٩٧٩-٧٤	١٩٦٠	١٩٧٩	١٩٦٠ب	١٩٧٩ت
	البلدان ذات الداخل المنخفض	٤,٧م	٨,٣م	٤,٤م	٧,٧م	٣٣١م	٤٢١م	١١م	٢٩م
	الصين والهند	٦,٤م	٨,٣م	٤,٣م	٨,٠م	٣٨٤م	٥١٤م	..	..
	بقية البلدان ذات الداخل المنخفض	١٠,١م	١٠,٠م	٦,١م	٣,٤م	٦٢م	٨٧م	١٠م	٢٦م
١	كمبوتشيا الديمقراطية	..		٠,٧ -	٣٨,٩ -	٢٩	٢	٩	..
٢	لاوس	..	١٦,١	١٣,٨	١٣,٨	١٦	٩٨	..	..
٣	بوتان	..	..	..	..	..	..	..	..
٤	تشاد	..	..	٧,٦	٤,٦	٨	٢٢	٢٣	..
٥	بنغلاديش	..	١٠,١	..	٦,٦	..	٤٠	..	٢٧
٦	اثيوبيا	١٤,١	٢,٣	١٣,٦	٥,٣ -	٩	٢٠	١١	٢٦
٧	نيبال	٢٦,٨	٤,٦	١٢,٦	٢,٤	٤	١٣	.	٢٤
٨	الصومال	..	..	٨,٧	١٣,١	١٦	٧٤	٤	..
٩	بورما	٥,٦	١٢,٤	٣,٧	٥,٨	٥٥	٦٧	٤	..
١٠	افغانستان	٣٨,٨	٢,٨ -	١٠,٣	٦,٦	٢٣	٨٨	١٢	..
١١	فيتنام	..	٧,٦	..	..	٩٨	١٣٨	..	..
١٢	مالي	..	٨,٣	٥,٧	٥,٣	١٤	٢٨	١٣	..
١٣	بوروندي	..	٢٢,٠	..	٧,٠	..	١٧	..	١٤
١٤	رواندا	..	٣,٥	..	١٠,٢	..	٢٨	..	..
١٥	فولتا العليا	..	..	٧,٨	١٠,٢	٥	٢٦	٣٨	٤٥
١٦	زائير	٣,٠	١٧,٩	٣,٨	٠,٣	٩٦	١٠٠	٣	..
١٧	ملاوي	..	٦,٩	..	٥,٦	..	٦٧	..	٢٧
١٨	موزامبيق	٣,٢	٦٠,٠	٥,١	١,٠	١١١	١٢١	١١	..
١٩	الهند	٤,٩	٥,٤	٥,٠	٥,٠	١١١	١٩٤	١١	٣٢
٢٠	هايتي	..	١٢,٧	١,٥	٢٠,٨	٣٤	٦٣	..	١٥
٢١	سري لانكا	١٠,١	٨,٢	٣,٨	٣,٨	١١٠	١٣٥	٨	٢٦
٢٢	سيراليون	..	..	٩,٠	١,١ -	٢٩	٨٤	١١	..
٢٣	تانزانيا	١٠,٦	١٠,٤	٩,٤	٢,٨ -	٤١	٥١	..	٣٠
٢٤	الصين	٤,٥	٨,٧	٤,٢	٨,٥	٥٦٠	٧٣٤	..	..
٢٥	غينيا	١٦,٠	(٠)	٣,٢	١,٦	٦٤	٨٣	٧	..
٢٦	جمهورية افريقيا الوسطى	١٤,١	٤,١	٧,٦	٨,٥	٣٠	٤٦	١٢	٢
٢٧	الباكستان	٩,٤	٦,٦	٥,٣	٤,٤	١٣٢	٢٠٩	١٧	٣٤
٢٨	اوغندا	٥,٢	٤,٤ -	٩,١	٨,١ -	٣٩	٣٩	٥	.
٢٩	بنين	..	..	٩,٦	٠,٥ -	٣٧	٦٥	١٦	..
٣٠	النيجر	..	..	١٤,٨	١٢,٩	٥	٤٦	٦	..
٣١	مدغشقر	٦,٧	٤,١	٩,٠	٣,٩	٣,٩	٨٩	٩	١٠
٣٢	السودان	..	١٣,٧	١٣,١	٠,٩ -	٥٢	١٣٣	٨	٣
٣٣	توغو	..	٢٢,٣	١٢,٨	١١,٩	٢٢	١١٢	١٠	٣٢
	البلدان ذات الداخل المتوسط	٦,٧م	٢,٠م	٧,٧م	٦,٢م	٤٢٠م	٩٧٦م	٩م	١٦م
	البلدان المصدرة للنفط	٨,٢م	١,٤م	٧,٨م	٦,٥م	٢٧٤م	٦٥٩م	٥م	٥م
	البلدان المستوردة للنفط	٦,٠م	٤,١م	٧,٧م	٦,١م	٤٥٨م	١٢١٧م	١٣م	٢٥م
٣٥	غانا	..	٢,٦	١٢,٥	٢,٣	١٠٠	٢٥٨	٧	١٤
٣٥	كينيا	٩,٦	١٧,٦	٣,٣	٣,٦	١٤٤	١٧٢	١٨	٣٨
٣٦	ليسوتو	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٧	جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	..	..	٨,٧	٧,١	٢١٠	٥٠٩	..	..
٣٨	اندونيسيا	٨,٥	٦,٦	٣,٧	١٠,٣	١٢٥	٢٢٥	٣	٥
٣٩	الجمهورية العربية اليمنية	..	..	١٢,٩	١٦,٠	٧	٥٨	..	..
٤٠	موريتانيا	..	..	٢١,٣	٥,٥	١٨	١٩٦	٣٩	..
٤١	السنغال	..	..	٤,٧	١٢,٥	١١٦	٢٥٣	٨	٢٩
٤٢	انغولا	٣٥,٤	٢,٤ -	١٠,٤	١,١	٨٦	٢٠٠	٦	..
٤٣	ليبيريا	٣١,٨	١,٣ -	١٩,٠	٠,٩ -	٨٣	٤٢٥	٣	١٩
٤٤	هندوراس	٢٩,٤	٦,٤	٧,٧	١,٧	١٤٩	٢٣٨	١٠	١٣
٤٥	زامبيا	..	٥,٦	..	٥,٦	..	٨٣٢	..	١٣
٤٦	بوليفيا	١٧,١	٣,٠ -	٦,٨	٩,٢	١٧٧	٤٤٧	٤	١
٤٧	جمهورية مصر العربية	٩,٤	٢٧,٠	٣,٦	١٠,٥	٢٨٣	٥٣٩	١٢	٢
٤٨	زيمبابوي	٢,٥	٣,١ -	٢,٤	٠,٤ -	١٣٣٣	٧٨٣	..	..
٤٩	السلفادور	٥,١	٢٤,٣	٧,٧	٨,٤	١٤٣	٣٣٨	٦	٩
٥٠	كامرون	١,١	٤٥,٠	٣,٨	٧,٦	٨٥	١٤٣	٧	١٢
٥١	تايلاندا	٢٨,٣	٠,٢ -	١٦,٢	٧,٤	٦٠	٣٥٣	١٢	٣١
٥٢	الفيليبين	٣,٠	٢٤,٤	٨,٤	٥,٦	١٤٧	٣٢٩	٩	٣٢
٥٣	نيكاراغوا	٢٦,٤	١٦,٣ -	١٠,٤	٢,٧	١٧٦	٤٤٦	١٢	١٤
٥٤	بابوا غينيا الجديدة	..	..	..	..	٥١	٢٩٩	٧	..
٥٥	الكونغو	١٥,٨	٥,١	٥,٤	٦,٩	١٢٠	١٩٥	٢٥	٣
٥٦	المغرب	٢,٠	٤,٧	٦,٤	٦,٣	١٦٣	٣٠٢	٩	٣٦
٥٧	مونغوليا	١٠,٤	١٢,٢	٧,٤	١١,٥	٥٣٧	١٤٨٣	..	..
٥٨	البانيا	٩,٦	٥,٣	١١,٣	٩,٢	٣١٨	١١١٨	..	..
٥٩	البيرو	٣,٦	١٨,٥	٦,٥	٢,٨	٤١٧	٧١٦	٤	.
٦٠	نيجيريا	٣٦,٦	١,٠	٩,٣	١,٥	٢٨	٨٠	٧	٢
٦١	جامايكا	٠,٧	٢,٠ -	١١,٠	٥,٤	٤٢٤	١٣٢٦	١١	٣٩
٦٢	غواتيمالا	٩,٩	٢,٤	٦,٢	١,٦	١٦٧	٢٢٩	١٢	١٢
٦٣	ساحل العاج	٩,٧	١٢,٢	١٤,٣	٥,٥	٧١	٢٣٠	٥	١١
٦٤	جمهورية الدومينكان	١,٨	٥,١ -	١٤,٤	١,١	١٥٦	٤٩٠	..	٣٧
٦٥	كولومبيا	٣,٥	٢,٠	٥,٧	٧,١	٤٩٤	٩١٤	٣	١٠
٦٦	اكوادور	١٩,٤	٥,٠	٨,٧	١٤,٨	١٩٦	٦٤٠	٢	١

		نسبة معدل النمو السنوي للطاقة (بالمئة)				حصة الفرد من استهلاك الطاقة (كيلوغرامات من الفحم)		واردات الطاقة كنسبة مئوية من صادرات السلع
		انتاج الطاقة		استهلاك الطاقة				
		١٩٧٤-٦٠أ	١٩٧٩-٧٤	١٩٧٤-٦٠	١٩٧٩-٧٤	١٩٦٠	١٩٧٩	١٩٦٠ب	١٩٧٩ت
٦٧	باراغواي	..	٦,٧	٨,٣	١٠,٧	٨٠	٢٣٤	..	٤١
٦٨	تونس	٧١,٩	٥,٥	٨,٨	١٠,٧	١٦٥	٥٩٠	١٥	٢٨
٦٩	جمهورية كوريا الديمقراطية	٩,٤	٢,٩	٩,٣	٣,٦	١١٨٩	٢٧٧٥	..	..
٧٠	الجمهورية العربية السورية	٨٦,٠	٧,٥	٧,٥	١٥,٤	٣٠٦	٩٢٥	١٦	٥٠
٧١	الاردن	..	..	٥,٩	١٣,٣	١٨٦	٥٢٢	٧٩	٩٠
٧٢	لبنان	١٢,٧	٠,٥	٨,٦	– ٣,٧	٥٣٧	١٠٢٨	٦٨	..
٧٣	تركيا	٧,٥	٢,٥	٩,٧	٦,٨	٢٥٠	٧٧١	١٦	٧٨
٧٤	كوبا	٢١,٢	٥,٦	٤,٥	٦,٠	٨٤٩	١٣٥٨	..	..
٧٥	جمهورية كوريا	٦,٣	٤,٦	١٣,٩	١٢,٠	٢٠٨	١٤٧٣	٧٠	٢٥
٧٦	ماليزيا	٣٦,٨	٢٥,٩	١١,٤	٤,١	٢٣٩	٧١٣	٢	٩
٧٧	كوستاريكا	٩,٥	٣,٥	١٠,١	٧,٥	٣٠٤	٨١٢	٧	٢٠
٧٨	بنما	١٤,٧	٣٥,٩	٨,٨	٤,٨	٤١٥	٨٩٥	..	١١٦
٧٩	الجزائر	١١,١	٦,٤	٧,١	١٢,٢	٢٤٩	٦٤٥	١٤	٢
٨٠	البرازيل	٨,٣	٧,٣	٨,٢	٧,٦	٣٧٥	١٠١٨	٢١	٤٨
٨١	المكسيك	٥,٨	١٥,٧	٧,٧	٧,٨	٧١٣	١٥٣٥	٣	٣
٨٢	شيلي	٣,٩	٠,١	٦,١	٠,٧	٧٩٧	١١٥٣	١٠	٢٤
٨٣	جنوب افريقيا	٣,٦	٧,٣	٤,٩	٣,٩	٢٠٦٢	٢٨٩٥	٩	(.)
٨٤	رومانيا	٥,٩	٢,٨	٨,٢	٦,٦	١٤٤٥	٤٦٥٩	..	..
٨٥	البرتغال	٤,٤	١١,٧	٧,٣	٦,١	٤٦٠	١٤٤٣	١٧	٣٨
٨٦	الارجنتين	٦,٥	٣,٧	٥,٥	٣,٢	١٠٥٧	١٩٦٥	١٤	١٤
٨٧	يوغوسلافيا	٤,٣	٤,٥	٦,٦	٥,٤	٩٣٢	٢٤١٥	٨	٣٣
٨٨	اورغواي	٣,٧	٨,٥	٢,٨	٣,٤	٨٥١	١٢١٩	٣٥	٣٦
٨٩	ايران	١٤,٦	– ٩,١	١٥,٧	١,٣	٢٥٧	١١٤١	١	..
٩٠	العراق	٥,٠	٩,٢	٥,٩	٢,٦	٤٧٣	٦٦٤	(.)	(.)
٩١	فنزويلا	١,١	– ٣,٣	٧,١	٥,٥	١٥٢١	٢٩٤٤	١	١
٩٢	هونغ كونغ	..	..	٩,٥	٩,٦	٤٥٠	١٤٨١	٥	٩
٩٣	ترينيداد وتوباغو	٢,٨	٣,٩	١٠,٥	٦,٢	١٦١٩	٤٨٧٢	٣٥	٢٣
٩٤	اليونان	١٤,٣	٩,٢	١٢,٨	٦,٤	٤٠٧	٢١٦٤	٢٦	٥٣
٩٥	سنغافورة	..	..	١٣,١	١٧,١	٤٩٨	٥٧٨٤	١٧	٣١
٩٦	اسرائيل	٤١,٨	– ٦٢,٢	١١,٧	٤,٧	١٢٠٤	٣٥١٣	١٧	٢٩
	البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع	**٩,٨م**	**٣,٢م**	**٨,١م**	**١٥,٦م**	**١٠١٥م**	**٢٦٠٩م**	..	**(.)م**
٩٧	ليبيا	٢٩,١	٦,٩	١٦,٧	٢٧,٦	٢٣٨٠	٢٢٥٤	٨٣	(.)
٩٨	المملكة العربية السعودية	١٤,٠	٣,٥	٨,٣	١٥,٩	٦٧٤	١٩٨٤	..	(.)
٩٩	الكويت	٤,٥	– ٠,٢	٣,٩	٩,٣	١٠٠٨٣	٦١٥٩	..	(.)
١٠٠	الامارات العربية	..	٢,٧	٥٧,٢	١٥,١	٩٨	٤٤٥١	..	..
	البلدان الصناعية التابعة لنظام السوق	**٣,٣م**	**٢,١م**	**٥,٠م**	**٢,٢م**	**٤٢٥٧م**	**٧٢٩٣م**	**١٢م**	**٢٤م**
١٠١	ايرلندا	٠,١	– ١,٢	٤,٧	٤,٣	١٨٩٢	٣٦٨٧	١٧	١٧
١٠٢	اسبانيا	٣,٠	٦,٨	٩,٢	٤,١	٧٩١	٢٦٩٨	٢٢	٤٢
١٠٣	ايطاليا	٢,٣	٠,٨	٧,٧	١,٤	١٢٧٣	٣٣١٢	١٨	٢٥
١٠٤	نيوزيلاندا	٥,٧	٤,٩	٦,٠	١,٥	٢٦٣٧	٤٧٠٦	٧	١٦
١٠٥	المملكة المتحدة	– ١,٠	١٢,٨	٢,٠	٠,٥	٤٣٦٤	٥٢٧٢	١٤	١٣
١٠٦	فنلندا	٣,٣	٢,٩	٨,٧	٢,٤	١٨٣٣	٦٠٠١	١١	٢٧
١٠٧	استراليا	١١,٠	٤,٦	٥,٦	٢,٥	٣٧٤١	٦٥٣٩	١٢	٩
١٠٨	اليابان	– ١,٤	٣,٦	٩,٨	٣,١	١٢٤٦	٤٠٤٨	١٨	٤٤
١٠٩	كندا	٨,٧	١,٧	٦,٢	٣,١	٦٩٠٠	١٣١٦٤	٩	٩
١١٠	النمسا	١,٤	٠,٦	٥,٠	٢,٨	٢٤٣٩	٥٠٨٧	١٢	١٦
١١١	الولايات المتحدة	٣,٤	٠,٧	٤,٤	٢,٠	٧٩٨١	١١٦٨١	٨	٣٧
١١٢	الاراضي المنخفضة	١٦,١	٠,٣	٩,٣	٢,٦	٢٣٩٧	٦٥٩٧	١٥	٢١
١١٣	فرنسا	– ١,٢	٣,٢	٥,٥	٢,٤	٢٥٥٢	٤٨١٠	١٦	٢٣
١١٤	بلجيكا	– ٧,٢	٥,٩	٤,٥	٢,١	٣٥٧١	٦٥١٣	١١	١٥
١١٥	النروج	٦,٨	٢٢,١	٥,٧	٥,٠	٤٨٧٥	١٧٤٩	١٥	١٥
١١٦	الدانمارك	– ١٩,٨	٣٩,٥	٨,١	٠,٨	٢٦٥٠	٥٧٢٦	١٥	٢٥
١١٧	السويد	٣,٦	٦,٠	٤,٧	٢,٦	٤٤٤٢	٨٢٥٨	١٦	٢٣
١١٨	جمهورية المانيا الاتحادية	– ٠,٦	٠,١	٤,٢	٢,٠	٣٧٠١	٦٢٦٤	٧	١٨
١١٩	سويسرا	٤,٢	٢,٧	٥,٤	٢,٠	٢٧٠٩	٥٠٠٢	١٠	١٣
	البلدان الصناعية غير التابعة لنظام السوق	**١,٥م**	**٤,٧م**	**٤,٨م**	**٣,٨م**	**٢٩١٣م**	**٥٨٢٢م**	..	..
١٢٠	بولونيا	٣,٩	٤,١	٤,٤	٢,٥	٣١٠٢	٥٧٥٢	..	..
١٢١	بلغاريا	٣,٣	٤,٥	٩,٥	٥,٠	١٣٤٥	٥٤٨٧	٧	..
١٢٢	هنغاريا	٢,٨	٣,١	٤,٨	٤,٦	١٦٢٦	٣٧٩٧	١٣	١٧
١٢٣	الاتحاد السوفياتي	٥,٩	٥,٠	٥,٣	٤,١	٢٨١٦	٥٧٩٣	٤	..
١٢٤	تشيكوسلوفاكيا	١,٢	٢,٢	٣,٣	٢,٦	٣٧٧٣	٦٦٥٦	..	٢٠
١٢٥	جمهورية المانيا الديمقراطية	٠,٦	١,٤	١,٨	١,٨	٤٥٨١	٧١٣٦	..	..

أ - الأرقام الغامقة هي للسنوات ٦١ - ١٩٧٤ وليس للسنوات ٦٠ - ١٩٧٤. ب - الارقام الغامقة هي لسنة ١٩٦١ وليس لسنة ١٩٦٠. ت - الارقام الغامقة هي لسنة ١٩٧٨ وليس لسنة ١٩٧٩.

الجدول ٨ - نمو تجارة السلع

		تجارة السلع (ملايين الدولارات)		نسبة معدل النمو السنوي[1] (بالمئة)				معدلات التبادل التجاري (١٩٧٥ = ١٠٠)	
		الصادرات	الواردات	الصادرات		الواردات			
		١٩٨٠ب	١٩٨٠ب	٦٠-١٩٧٠	٧٠-١٩٨٠ت	٦٠-١٩٧٠	٧٠-١٩٨٠ت	١٩٦٠	١٩٨٠ب
	البلدان ذات الدخل المنخفض	**٣٧٨٣٧ج**	**٥٤٠٢٤ج**	**٥,٠و**	**٠,٤-و**	**٥,٤و**	**٣,١و**	**١١١و**	**٨٩و**
	الصين والهند	٢٤٩٦٥ج	٣٢٤٠٨ج	..	..	..	..	..	..
	بقية البلدان ذات الدخل المنخفض	١٢٨٧٢ج	٢١٦١٦ج	٥٠,٠و	١,١-و	٥٠,٧و	٣,٤و	١١١و	٩٠و
١	كمبوتشيا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..
٢	لاوس	٢١	١١٤	..	.	..	..	..	.
٣	بوتان	..	..	..	..	..	..	..	..
٤	تشاد	٦٥	١٦٠	٥,٩	٤,٠ -	٥,٠	٢,٢ -	٩٨	٩٦
٥	بنغلاديش	٧٦١	٢٤٢٨	٦,٥	١,٩ -	٧,٠	٣,٥	٢٠١	٨٤
٦	اثيوبيا	٣٥٠	٥٢٧	٣,٦	١,٧ -	٦,٢	٠,٢	١٤٣	٩٧
٧	نيبال	٩٧	٣٤٥	..	..	..	..	..	١٠٥
٨	الصومال	١٤١	٢٤٠	٢,٣	٥,٥	٢,٦	٧,٢	١٤٥	٨٨
٩	بورما	٤٧١	٣٥٣	١١,٦ -	٠,٤	٥,٧ -	٤,١	١١٥	١١٠
١٠	افغانستان	٥٥١	٧٥٠	٢,٥	٣,٧	٠,٧	٨,١	٨٢	١٠٦
١١	فيتنام	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢	مالي	٢٠٠	٢٩٠	٣,٠	٩,٤	٠,٤ -	٣,٤	١٠٧	٩١
١٣	بوروندي	٦٥	١٦٨	..	..	..	..	..	..
١٤	رواندا	١٤٠	٢٢٠	١٥,٨	٣,٥	٨,١	١١,٦	١١١	١٥٧
١٥	فولتا العليا	٤٥	٣٣٠	١٥,٩	٢,٠	٧,٧	٧,٩	٨٨	٨٩
١٦	زائير	١٦٣٩	٧٢٥	١,٨ -	٢,٢	٥,٤	١٢,٠ -	١٢٢	٧٩
١٧	ملاوي	٣١٧	٤٣٩	١١,٦	٥,٧	٧,٦	٣,٥	١١٥	٧٦
١٨	موزامبيق	١٨٠	٢٧٠	٦,٠	١٥,١ -	٧,٩	١٧,١ -	٩٠	٦٩
١٩	الهند	٦٦٩٤	١٢٨٥٨	٣,٠	٣,٧	٠,٩ -	٢,٨	١٣٤	٧١
٢٠	هايتي	٦٠١	٣٦٤	..	..	..	..	..	..
٢١	سري لانكا	٩٢٤	٢٠٢٩	٤,٧	٢,٤	٠,٢	١,١	٢٠٣	٩٠
٢٢	سيراليون	٢٤٠	٤٢٠	٠,٣	٤,٨ -	١,٩	٣,٠ -	١١١	٨٤
٢٣	تانزانيا	٥٠٨	١٢٥٨	٣,٤	٧,٣ -	٦,٠	٠,٣ -	٩٨	١٠٠
٢٤	الصين	١٨٢٧١	١٩٥٥٠	..	..	..	..	..	.
٢٥	غينيا	٤٢١	٣٧٥	..	..	..	..	..	..
٢٦	جمهورية افريقيا الوسطى	٩٠	٩٥	٨,١	١,١ -	٤,٥	٢,٤ -	١٠٩	١٢٠
٢٧	الباكستان	٢٥٨٨	٥٣٥٠	٨,٢	١,٢	٥,٣	٤,٣	١٠٢	٧٤
٢٨	اوغندا	٤٥٠	٣٤٠	٥,٠	٨,٥ -	٦,٢	٩,٨ -	١٢٣	١٣٠
٢٩	بنين	٥٤	٣٦٠	٥,٠	٧,٦ -	٧,٤	٤,٨	١١٤	٨٢
٣٠	النيجر	٢٩٠	٦٣٠	٦,٠	١٢,٨	١١,٩	١٥,٨	٩٨	٨٠
٣١	مدغشقر	٤٨٠	٧٧٠	٥,٣	١,٢ -	٤,١	٠,٨ -	١٣٦	٩٤
٣٢	السودان	٥٤٣	١٦١٦	٠,١	٥,٧ -	١,٢	٣,٥	٥٧	٨٦
٣٣	توغو	٦٤٠	٦٣٠	١٠,٥	١,٦	٨,٦	١٢,٤	٥٦	٧٤
	البلدان ذات الدخل المتوسط	**٣٨٩٨٢١ج**	**٣٩٦١٢٧ج**	**٥,٤و**	**٣,٩و**	**٦,٤و**	**٤,٦و**	**١٠٠و**	**٩٤و**
	البلدان المصدرة للنفط	١٦٩٥٨٧ج	١٢١٣٣٦ج	٤,٥و	٢,٦و	٣,٢و	٨,٩و	٦٩و	١٣٥و
	البلدان المستوردة للنفط	٢٢٠٢٣٤ج	٢٧٤٧٩١ج	٦,٣و	٤,١و	٧,٧و	٣,٨و	١٠٩و	٨٣و
٣٤	غانا	٩٦٠	٩٠٠	٠,٢	٨,٤ -	١,٥ -	٣,٣ -	١١١	١١٠
٣٥	كينيا	١٢٩٩	٢٣٠٥	٧,٢	١,٠ -	٦,٦	١,٠ -	١٣٣	٩٤
٣٦	ليسوتو	..	..	..	..	..	..	..	.
٣٧	جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	٤٤	٤٣٤	..	..	..	..	..	..
٣٨	اندونيسيا	٢١٩٠٩	١٠٨٣٤	٤,٠	٨,٧	٢,٠	١١,٩	٩٨	١٣٥
٣٩	الجمهورية العربية اليمنية	٥٢٠	١٢٠٠	١,٢	١,٢ -	٢,٣	٤,١	٧١	٦٣
٤٠	موريتانيا	١٩٤	٢٥٥	٥٠,٧	١,١ -	٤,٥	٥,٦	١٤٩	٧٧
٤١	السنغال	٥٢٠	١٢٠٠	١,٢	١,٢	٢,٣	٤,١	٧١	٦٣
٤٢	انغولا	١٠٠٠	١٢٥٠	٩,٠	١٣,٤ -	١١,٥	١,٤ -	٦٠	١٤٠
٤٣	ليبيريا	٦٠١	٦٤٠	١٨,٤	١,٠	٢,٩	١,٢	٢٥٥	٧١
٤٤	هندوراس	٨٠٦	١٠١٩	١١,١	٤,٤	١١,٦	١,٠	١١٩	٨٣
٤٥	زامبيا	١٧٠٠	١٠٠٠	٢,٢	١,٣	٩,٧	٧,٣ -	١١٥	٨٢
٤٦	بوليفيا	١٠٢٣	٨٣٣	٩,٨	١,٦	٨,٢	٨,٩	٥٦	١٥٩
٤٧	جمهورية مصر العربية	٣٠٤٦	٤٨٦٠	٣,٢	٠,٧ -	١,١ -	٨,٨	٩٢	٧٩
٤٨	زيمبابوي	١٤١٥	١٢٨٧	..	..	..	..	..	..
٤٩	السلفادور	٩٦٦	٩٦٦	٥,٤	١,٥	٦,٣	٣,٨	١٠٩	١١٠
٥٠	كامرون	١٣٨٣	١٦٠٢	٧,١	٢,٥	٩,٢	٧,٢	١٠٦	١٢٣
٥١	تايلاندا	٦٥٠٥	٩٢١٢	٥,٢	١١,٨	١١,٢	٥,٤	١٢١	٦٣
٥٢	الفيليبين	٥٩٧٧	٧٧٢٧	٢,٢	٧,٠	٧,١	٣,٤	١١٢	٧٥
٥٣	نيكاراغوا	٥٥٠	٦٦٠	٩,٧	٣,٣	١٠,٥	٢,٦		
٥٤	بابوا غينيا الجديدة	١٠٣١	٧٨٨	..	..	..	..	..	..
٥٥	الكونغو	٤٠٠	٤٠٠	٥,١	٨,٩	١,٠ -	٥,٠	٨٧	٩٩
٥٦	المغرب	٢٤٠٣	٤١٨٥	٢,٥	٣ ١	٣,٤	٨,٥	٧٥	٥٧
٥٧	مونغوليا	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٨	البانيا	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٩	البيرو	٣٣٦٤	٢٥٤١	٢,٠	٣,٩	٣,٦	٠,٢	٨٩	٨٧
٦٠	نيجيريا	٢٦٠٠٠	١٥٠٠٠	٦,٦	٢,٦	١,٦	٢٠,٠	٣٩	١٧٣
٦١	جامايكا	٩٤٢	١١٧٨	٤,٧	٦,٨ -	٨,١	٧,٠	٨٥	٨٣
٦٢	غواتيمالا	١٥٢١	١٥٢٨	٩,١	٤,٣	٧,١	٥,٢	١٢٦	١١٣
٦٣	ساحل العاج	٢٧٠٠	٢٦٥٠	٨,٨	٤,٦	٩,٧	٨,١	١١٣	١٠٢
٦٤	جمهورية الدومينكان	٩٦٢	١٤٠٦	٢,٣	٤,٦	٩,٩	٢,٧	٤٧	٤٠
٦٥	كولومبيا	٣٩٢٥	٤٤٩٥	٢,٢	١,٩	٢,٥	٥,٧	٩٦	١٣٢
٦٦	اكوادور	٢٤٠٠	٢٢٤٨	٢,٩	٧,٥	١١,٥	٩,٩	٨٩	١٤٧

		تجارة السلع (ملايين الدولارات)		نسبة معدل النمو السنوي[1] (بالمئة)				معدلات التبادل التجاري (١٩٧٥ = ١٠٠)	
		الصادرات	الواردات	الصادرات		الواردات			
		١٩٨٠ب	١٩٨٠ب	٦٠-١٩٧٠	٧٠-١٩٨٠ت	٦٠-١٩٧٠	٧٠-١٩٨٠ت	١٩٦٠	١٩٨٠ب
٦٧	باراغواي	٣١٣	٥١٧	٥,٤	٧,١	٧,٣	٧,٤	١١٦	٧٦
٦٨	تونس	٢٢٠١	٣٥٣٦	٤,٢	٤,٨	١,٩	١٠,٦	٦٤	٩٩
٦٩	جمهورية كوريا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٠	الجمهورية العربية السورية	٢١٠٨	٤١٢٤	٣,٤	٦,٨	٤,٠	١٣,٠	٦٩	١٢٠
٧١	الاردن	٥٧٨	٢٣٩٥	١٠,١	١٨,٤	٣,٥	١٣,٥	٧٨	٥٩
٧٢	لبنان	٧٠٠	٣٣٠٠	١٤,٢	٠,٧	٥,١	٢,٤	٨٧	٨٤
٧٣	تركيا	٢٩١٠	٧٦٦٧	..	١,٧	..	٣,٣	..	٩١
٧٤	كوبا	٥٨٠٠	٦٠٠٠	٤,٠	٢,٧	٥,٥	٣,٣	٥٨	٧١
٧٥	جمهورية كوريا	١٧٥٤٨	٢٢٢٩٢	٣٤,١	٢٣,٠	٢٠,٥	١١,٨	٩٩	٧٥
٧٦	ماليزيا	١٣٧٨٠	١٠٦٠٠	٥,٨	٧,٤	٢,٣	٧,٠	١٥٠	١٠٩
٧٧	كوستاريكا	٩٦٣	١٥٢٨	٩,٦	٣,٥	٩,٩	٣,٨	١٢٢	١٠٧
٧٨	بنما	٣٤٩	١١٤٩	١٠,٥	- ٠,٢	١٠,٥	- ٤,١	١١٧	٧٧
٧٩	الجزائر	١٢٤٠٩	٩٦٠٠	٤,٥	٢,٢	- ٠,٩	١٢,٧	٤٨	١٧٧
٨٠	البرازيل	٢٠١٣١	٢٥٠٠٠	٥,١	٧,٥	٤,٩	٤,٢	١١٤	٧٢
٨١	المكسيك	١٥٣٠٨	١٩٥١٧	٢,٨	١٣,٤	٦,٤	٧,٠	٩٧	٩٤
٨٢	شيلي	٤٨١٨	٥٧٢٠	٠,٦	١٠,٩	٤,٧	٢,٨	١٢٦	٧٣
٨٣	جنوب افريقيا	٢٦١٣٠	١٨٨٣٨	٥,٤	٧,٢	٨,٢	- ١,٤	١٠٨	٨١
٨٤	رومانيا	١٢٢٣٠	١٣٢٠١	٩,٤	٤,٧	٨,٨	٦,١	..	٩٨
٨٥	البرتغال	٤٦٢٨	٩٤١٠	٩,٦	- ٠,٣	١٤,٢	٣,٣	٩٧	٩٥
٨٦	الارجنتين	٨٠٢٠	١٠٥٥٥	٣,٤	٩,٣	٠,٣	٢,١	١٠٩	٧٣
٨٧	يوغوسلافيا	٨٢٦٧	١٤٠٢٩	٧,٧	٣,٩	٨,٨	٣,٩	١٠٠	٩٩
٨٨	اورغواي	١٠٥٩	١٦١٥	٢,٢	٤,٨	- ٢,٩	٣,٨	١٣٢	٩٢
٨٩	ايران	١٥٢٣	١٢٢٤٧	١٢,٦	- ٩,٧	١١,٤	١٢,٣	٢٧	١٩٢
٩٠	العراق	٢٦٤٢٩	١٠٥٠٠	٥,٤	٢,٢	١,٤	٢٠,٥	٢٥	١٧٠
٩١	فنزويلا	٢٠٦٠٠	١٠٠٦٨	١,٦	- ٦,٧	٤,٢	- ١٠,٩	٤٦	١٦٠
٩٢	هونغ كونغ	١٩٧١٣	٢٢٤١٣	١٢,٧	٩,٤	٩,٢	١١,٧	٩٤	١٠٣
٩٣	ترينيداد وتوباغو	٤٠٧٧	٣١٧٨	٤,٩	- ٢,٨	٣,٢	- ٥,٥	١٠٠	٩٩
٩٤	اليونان	٥١٤٣	١٠٥٣١	١٠,٨	١١,٨	١٠,٨	٥,٣	١٠٩	٩٣
٩٥	سنغافورة	١٩٣٧٦	٢٤٠٠٨	٤,٢	١٢,٠	٥,٩	٩,٩	١٠٠	٩٩
٩٦	اسرائيل	٥٢٦٥	٧٩١٠	١١,٠	٩,٦	٨,٧	٣,٣	١٠٣	٧٣
	البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع	**١٧٢٣٥٠ج**	**٦٠٣٢٨ج**	**١٠,٩و**	**٠,٦-و**	**١٠,٩و**	**٢٢,٣و**	**٢٧و**	**١٦٨و**
٩٧	ليبيا	٢٢٧٩٥	١٠٠٠٠	٦٧,٥	- ٦,٥	١٥,٤	١٦,٨	٣١	١٨٣
٩٨	المملكة العربية السعودية	١٠٩١١١	٣٠٢٠٩	١٠,٩	٥,٤	١٠,٩	٣٥,٢	٢٧	١٦٥
٩٩	الكويت	١٩٨١٢	١١٣٦٧	٥,٢	- ٨,٥	١٠,٦	١٦,٣	٢٣	١٧١
١٠٠	الامارات العربية	٢٠٦٣٢	٨٧٥٢	..	٦,١	..	٢٧,٧	..	١٦٢
	البلدان الصناعية التابعة لنظام السوق	**١٢٢٩١٥٣ج**	**١٣٦٢٤٧٩ج**	**٨,٤و**	**٥,٨و**	**٩,٥و**	**٤,٤و**	**٩٨و**	**٩٤و**
١٠١	ايرلندا	٨٤٨٩	١١١٥٩	٧,١	٨,٦	٨,٣	٦,٨	٩٦	٩٣
١٠٢	اسبانيا	٢٠٧٢١	٣٤٠٨٠	١١,٥	١١,٢	١٨,٥	٣,٧	١٢٤	١٠٣
١٠٣	ايطاليا	٧٧٦٦٧	٩٩٤٥٢	١٣,٦	٦,٧	٩,٧	٣,٧	١٣٠	٩٤
١٠٤	نيوزيلاندا	٥٤١٨	٥٤٦٨	٤,٦	٣,٨	٢,٩	١,٦	١٣٥	١٠٩
١٠٥	المملكة المتحدة	١١٥٣٥٠	١٢٠٠٩٥	٤,٨	٧,٥	٥,٠	٤,١	١١٢	١٠٦
١٠٦	فنلندا	١٤١٥٥	١٥٥٨٠	٦,٨	٤,٥	٧,٠	٢,٣	٩٥	٨٥
١٠٧	استراليا	٢٢٠٤٨	٢٠٣٣٢	٦,٥	٣,٦	٧,٢	٤,٤	٩٨	٨٦
١٠٨	اليابان	١٢٩٢٤٨	١٤٠٥٢٠	١٧,٢	٨,٩	١٣,٧	٤,٤	١٥٠	٧٧
١٠٩	كندا	٦٤٢٥٢	٥٨٥٤٥	١٠,٠	٤,٤	٩,١	٦,٠	٩٢	٩٩
١١٠	النمسا	١٧٥٠٨	٢٤٤٩٥	٩,٦	٧,١	٩,٦	٧,١	٩٤	٩٣
١١١	الولايات المتحدة	٢١٦٦٦٨	٢٥٥٦٥٧	٦,٠	٦,٩	٩,٨	٤,٨	١١٥	٨٢
١١٢	الاراضي المنخفضة	٧٣٨٧١	٧٦٨٨١	٩,٩	٥,٣	٩,٥	٤,٠	١١١	٩٦
١١٣	فرنسا	١١١٢٥١	١٣٤٩١٢	٨,٢	٦,٨	١١,٠	٦,٩	٩٤	٩٤
١١٤	بلجيكا	٦٤٠٦٦	٧١١٨٥	١٠,٩	٤,٩	١٠,٣	٥,٥	١٠٢	٩٤
١١٥	النروج	١٨٤٧٨	١٦٩٥٧	٩,١	٧,٣	٩,٧	٤,٥	٨٩	١١٧
١١٦	الدانمارك	١٦٤٨٥	١٩٣٦٣	٧,١	٤,٧	٨,٢	٣,١	١٠٥	٩٠
١١٧	السويد	٣٠٩١٤	٣٣٤٤١	٧,٧	٢,٤	٧,٢	٢,٣	٩٧	٩٠
١١٨	جمهورية المانيا الاتحادية	١٩٢٩٣٠	١٨٨٠٠١	١٠,١	٥,٨	١٠,٠	٥,٩	٩٠	٨٩
١١٩	سويسرا	٢٩٦٣٤	٣٦٣٥٦	٨,٥	٤,١	٩,٠	٤,٤	٨٥	٩٧
	البلدان الصناعية غير التابعة لنظام السوق	**١٤٤٦٩٨ج**	**١٤٠٧٢٧ج**	**٩,٠و**	**٧,١و**	**٧,٩و**	**٦,٦و**	**..**	**..**
١٢٠	بولونيا	١٦٩٩٧	١٩٠٨٩	- ٠,٣	٦,٧	- ٠,٤	٦,٠	..	..
١٢١	بلغاريا	١٠٣٧٢	٩٦٥٠	١٤,٤	١١,٧	١٢,٩	٨,٧	..	..
١٢٢	هنغاريا	٨٦٧٧	٩٢٣٥	٩,٧	٨,٢	٩,١	٦,١	..	..
١٢٣	الاتحاد السوفياتي	٧٦٤٤٩	٦٨٥٢٣	٩,٧	٥,٦	٧,١	٨,٣		
١٢٤	تشيكوسلوفاكيا	١٤٨٩١	١٥١٤٨	٦,٧	٦,٥	٧,٠	٥,٧	..	..
١٢٥	جمهورية المانيا الديمقراطية	١٧٣١٢	١٩٠٨٢	٨,٢	٧,٥	٨,٦	٧,٠	..	..

أ - راجع الملاحظات الفنية. ب - الارقام الغامقة هي لسنة ١٩٧٩ وليس لسنة ١٩٨٠. ت - الارقام الغامقة هي للسنوات ٧٠ - ١٩٧٩ وليس للسنوات ٧٠ - ١٩٨٠.

الجدول ٩ - تركيب صادرات السلع

النسبة المئوية لكل حصة من صادرات السلع

		الوقود والمعادن والفلزات		البضائع الاولية الاخرى		المنسوجات والملابس		الآلات ومعدات للنقل		السلع المصنعة الاخرى	
		١١٩٦٠	١٩٧٩ب	١١٩٦٠	١٩٧٩ب	١١٩٦٠	١٩٧٩ب	١١٩٦٠	١٩٧٩ب	١١٩٦٠	١٩٧٩ب
	البلدان ذات الدخل المنخفض	٩م	١٤م	٧٠م	٤٢م	١٥م	١٩م	(٠)م	٣م	٦م	٢٠م
	الصين والهند	..	١١م	..	٣٦م	...	٢٣م	..	٥م	..	٢٦م
	بقية البلدان ذات الدخل المنخفض	٨م	١٨م	٨٣م	٥٣م	٤م	١٣م	(٠)م	١م	٥م	٨م
١	كمبوتشيا الديمقراطية	٠	٠	١٠٠	٨٣	٠	٤	٠	١	٠	١٢
٢	لاوس	..	١٨	..	٦٤	..	٠	..	١	..	١٠
٣	بوتان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤	تشاد	٣	٠	٩٤	٩٦	٠	١	٠	٠	٣	٣
٥	بنغلاديش	..	(٠)	..	٣٤	..	٤٩	..	١	..	١٦
٦	اثيوبيا	٠	٥	١٠٠	٩٥	٠	(٠)	٠	(٠)	٠	(٠)
٧	نيبال	..	٠	..	٧٢	..	٢٢	..	٠	..	٦
٨	الصومال	٠	(٠)	٨٨	٩٩	٠	(٠)	٨	(٠)	٤	١
٩	بورما	٤	٤	٩٥	٩٣	٠	٠	٠	٠	١	٣
١٠	افغانستان	(٠)	١٧	٨٢	٧٠	١٤	١١	٣	٠	١	٢
١١	فيتنام	..	٦	..	٣٢	..	٣٨	..	(٠)	..	٢٤
١٢	مالي	٠	(٠)	٩٦	٩٩	١	(٠)	١	(٠)	٢	١
١٣	بوروندي	..	(٠)	..	٩٩	..	(٠)	..	(٠)	..	١
١٤	رواندا	..	١	..	٩٩	..	٠	..	(٠)	..	(٠)
١٥	فولتا العليا	٠	١	١٠٠	٨٧	٠	٣	٠	٣	(٠)	٦
١٦	زائير	٤٢	٥٦	٥٧	٣٧	٠	(٠)	٠	١	١	٦
١٧	ملاوي	..	(٠)	..	٩٦	..	٣	..	(٠)	..	١
١٨	موزامبيق	٠	١٢	١٠٠	٨٦	٠	٢	٠	٠	٠	(٠)
١٩	الهند	١٠	٨	٤٥	٣١	٣٥	٢٠	١	٨	٩	٣٣
٢٠	هايتي	٠	١١	١٠٠	٥٠	٠	٧	٠	٥	٠	٢٧
٢١	سري لانكا	(٠)	١٤	٩٩	٧٤	٠	٧	٠	(٠)	١	٥
٢٢	سيراليون	١٥	٨	٢٠	٤٨	٠	٠	..	٠	٦٥	٤٤
٢٣	تانزانيا	(٠)	٤	٨٧	٧٩	٠	٨	٠	(٠)	١٣	٩
٢٤	الصين	..	١٣	..	٣٨	..	٢٤	..	٣	..	٢٢
٢٥	غينيا	٤٢	٩٨	٥٨	٢	٠	٠	٠	(٠)	٠	٠
٢٦	جمهورية افريقيا الوسطى	١٢	٠	٨٦	٥٦	(٠)	(٠)	١	(٠)	١	٤٤
٢٧	الباكستان	٠	٧	٧٣	٣٧	٢٣	٤٠	١	٢	٣	١٤
٢٨	اوغندا	٨	٣	٩٢	٩٦	٠	(٠)	٠	(٠)	(٠)	(٠)
٢٩	بنين	١٠	٢	٨٠	٩٠	٧	٣	(٠)	٢	٣	٣
٣٠	النيجر	..	٤٠	١٠٠	٢٥	٠	١	٠	٠	٠	٣٤
٣١	مدغشقر	٤	١٠	٩٠	٨٢	١	٣	١	٢	٤	٣
٣٢	السودان	٠	٤	١٠٠	٩٦	٠	(٠)	٠	٠	٠	(٠)
٣٣	توغو	٣	٦٢	٨٩	٣١	٣	٣	٠	٣	٥	١
	البلدان ذات الدخل المتوسط	٣٠م	٤٠م	٥٩م	٢٨م	٣م	٨م	١م	٨م	٧م	١٦م
	البلدان المصدرة للنفط	٤٨م	٧٨م	٤٨م	١٥م	١م	٢م	(٠)م	٣م	٣م	٢م
	البلدان المستوردة للنفط	١٥م	١٤م	٦٨م	٣٥م	٥م	١٢م	٢م	١٢م	١٠م	٢٦م
٣٤	غانا	٧	١٦	٨٣	٨٣	٠	(٠)	٠	(٠)	١٠	١
٣٥	كينيا	١	٢١	٨٧	٦٥	٠	١	٠	(٠)	١٢	١٣
٣٦	ليسوتو	..	٥٦	..	٤	..	٠	..	٠	..	٤٠
٣٧	جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	..	٧٥	..	٢٥	..	(٠)	..	(٠)	..	(٠)
٣٨	اندونيسيا	٣٣	٦٩	٦٧	٢٨	٠	١	(٠)	١	(٠)	١
٣٩	الجمهورية العربية اليمنية	..	(٠)	..	٧٤	..	٢	..	٦	..	١٨
٤٠	موريتانيا	٤	٨٩	٦٩	١١	١	(٠)	٢٠	(٠)	٦	(٠)
٤١	السنغال	٣	٢٩	٩٤	٦٣	١	١	١	١	١	٦
٤٢	انغولا	..	٦٤	..	٢٨	..	٠	..	١	..	٧
٤٣	ليبيريا	٤٥	٣٩	٥٥	٣٥	٠	(٠)	٠	١	٠	٢٥
٤٤	هندوراس	٥	٥	٩٣	٨٥	٠	١	٠	(٠)	٢	٩
٤٥	زامبيا	..	٩٧	..	٢	..	٠	..	(٠)	.	١
٤٦	بوليفيا	..	٨٦	..	١١	..	(٠)	.	١	..	٢
٤٧	جمهورية مصر العربية	٤	٤٧	٨٤	٣٣	٩	١٥	(٠)	(٠)	٣	٥
٤٨	زيمبابوي	٧١	٢٥	٢٥	٦٢	١	١٠	(٠)	٣	٣	٠
٤٩	السلفادور	٠	٢	٩٤	٧٤	٣	٨	(٠)	٢	٣	١٤
٥٠	كامرون	١٩	٢٩	٧٧	٦٥	٠	١	٢	١	٢	٤
٥١	تايلاندا	٧	١٢	٩١	٦٣	٠	١٠	٠	٤	٢	١١
٥٢	الفيليبين	١٠	١٨	٨٦	٤٧	١	٦	٠	٢	٣	٢٧
٥٣	نيكاراغوا	٣	١	٩٥	٨٧	٠	٢	٠	١	٢	٩
٥٤	بابوا غينيا الجديدة	٠	٤٦	٩٢	٥٢	٠	٠	٠	٠	٨	٢
٥٥	الكونغو	٧	٨٦	٨٤	٧	( )	( )	٥	( )	٤	٧
٥٦	المغرب	٣٨	٤٤	٥٤	٣٣	١	١١	١	(٠)	٦	١٢
٥٧	مونغوليا	..	٨	.	٨١		٧		(٠)	..	٤
٥٨	البانيا	..	٤٩	.	٣٣		٦		١	..	١١
٥٨	البيرو	٤٩	٤٦	٥٠	٤٣	٠	٣	٠	١	١	٧
٦٠	نيجيريا	٨	٩١	٨٩	٨	٠	( )	٠	( )	٣	١
٦١	جامايكا	٥٠	٣١	٤٥	١٧	٢	١	٠	١	٣	٥٠
٦٢	غواتيمالا	٣	٢	٩٥	٧٥	١	٦	٠	٢	٢	١٥
٦٣	ساحل العاج	١	٥	٩٨	٨٧	٠	٢	( )	٢	١	٤
٦٤	جمهورية الدومينكان	٦	٣	٩٢	٧١	٠	( )	٠	٢	٢	٢٤
٦٥	كولومبيا	١٩	٤	٧٩	٧٤	٠	٧	( )	٢	٢	١٣
٦٦	اكوادور	٠	٤٦	٩٩	٥١	٠	١	٠	١	١	١

النسبة المئوية لكل حصة من صادرات السلع

		الوقود والمعادن والفلزات		البضائع الاولية الاخرى		المنسوجات والملابس		الآلات ومعدات للنقل		السلع المصنعة الاخرى	
		١١٩٦٠	١٩٧٩ب	١١٩٦٠	١٩٧٩ب	١١٩٦٠	١٩٧٩ب	١١٩٦٠	١٩٧٩ب	١١٩٦٠	١٩٧٩ب
٦٧	باراغواي	٠	١	١٠٠	٨٨	.	(٠)	٠	(٠)	٠	١١
٦٨	تونس	٢٤	٥٢	٦٦	١٤	١	١٨	١	٣	٨	١٣
٦٩	جمهورية كوريا الديمقراطية	..	٣١	..	٢٩	..	٥	..	٥	..	٣٠
٧٠	الجمهورية العربية السورية	٠	٧٤	٨١	١٨	٢	٤	٠	٢٠	١٧	٢
٧١	الاردن	٠	٣٣	٩٦	٣٢	٠	٤	٠	٢٠	٤	٢٩
٧٢	لبنان	..	٤	..	٣٢	..	١٠	..	١٧	..	٣٧
٧٣	تركيا	٨	٦	٨٩	٦٦	٠	١٩	٠	٢	٣	٧
٧٤	كوبا	٢	٥	٩٣	٩٤	١	٠	(٠)	(٠)	٤	١
٧٥	جمهورية كوريا	٣٠	١	٥٦	١٠	٨	٣١	(٠)	٢٠	٦	٣٨
٧٦	ماليزيا	٢٠	٢٩	٧٤	٥٣	(٠)	٢	(٠)	١١	٦	٥
٧٧	كوستاريكا	٠	(٠)	٩٥	٧٥	٠	٤	٠	٤	٥	١٧
٧٨	بنما	..	٢٦	٦٤	..	..	٣	..	(٠)	..	٧
٧٩	الجزائر	١٢	٩٨	٨١	١	٠	(٠)	١	(٠)	٦	١
٨٠	البرازيل	٨	١١	٨٩	٥٠	٠	٥	(٠)	١٦	٣	١٨
٨١	المكسيك	٢٤	٣٩	٦٤	٢٢	٤	٣	١	١٩	٧	١٧
٨٢	شيلي	٩٢	٥٩	٤	٢١	٠	(٠)	٠	١	٤	١٩
٨٣	جنوب افريقيا	٢٩	٢٣	٤٢	٢٣	٢	١	٤	٥	٢٣	٤٨
٨٤	رومانيا	..	١٢	..	١٨	..	١٠	..	٢٤	..	٣٦
٨٥	البرتغال	٨	٢	٣٧	٢٢	١٨	٣١	٣	١٢	٣٤	٣٣
٨٦	الارجنتين	١	٢	٩٥	٧٤	٠	٣	(٠)	٦	٤	١٥
٨٧	يوغوسلافيا	١٨	١٠	٤٥	١٨	٤	٨	١٥	٣٠	١٨	٣٤
٨٨	اورغواي	..	١	٧١	٥١	٢١	١٩	..	٥	٨	٢٤
٨٩	ايران	٨٨	٩٥	٩	٢	٠	٢	٠	(٠)	٣	١
٩٠	العراق	٩٧	٩٩	٣	١	٠	(٠)	٠	(٠)	٠	(٠)
٩١	فنزويلا	٧٤	٩٨	٢٦	١	٠	(٠)	٠	(٠)	(٠)	١
٩٢	هونغ كونغ	٥	١	١٥	٢	٤٥	٤٣	٤	١٦	٣١	٣٨
٩٣	ترينيداد وتوباغو	٨٢	٩١	١٤	٣	٠	(٠)	٠	١	٤	٥
٩٤	اليونان	٩	٢١	٨١	٣٣	١	١٧	١	٤	٨	٢٥
٩٥	سنغافورة	١	٢٧	٧٣	٢٢	٥	٥	٧	٢٦	١٤	٢٠
٩٦	اسرائيل	٤	٢	٣٥	١٨	٨	٧	٢	١٢	٥١	٦١
	البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع	..	٩٩م	..	(٠)م	..	(٠)م	..	(٠)م	..	١م
٩٧	ليبيا	١٠٠	١٠٠	٠	(٠)	٠	(٠)	٠	(٠)	٠	(٠)
٩٨	المملكة العربية السعودية	٩٥	١٠٠	٥	(٠)	٠	(٠)	٠	(٠)	٠	(٠)
٩٩	الكويت	..	٩٤	..	١	..	(٠)	..	٢	..	٣
١٠٠	الامارات العربية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	البلدان الصناعية التابعة لنظام السوق	١١م	١٠م	٢٣م	١٥م	٧م	٥م	٢٩م	٣٦م	٣٠م	٣٤م
١٠١	ايرلندا	٥	٣	٦٧	٤٠	٦	٩	٤	١٦	١٨	٣٢
١٠٢	اسبانيا	٢١	٥	٥٧	٢٢	٧	٥	٢	٢٦	١٣	٤٢
١٠٣	ايطاليا	٨	٨	١٩	٩	١٧	١٢	٢٩	٣٠	٢٧	٤١
١٠٤	نيوزيلاندا	(٠)	٥	٩٧	٧٦	٠	٢	( )	٤	٣	١٣
١٠٥	المملكة المتحدة	٧	١٤	٩	٩	٨	٥	٤٤	٣٥	٣٢	٣٧
١٠٦	فنلندا	٣	٧	٥٠	٣٣	١	٦	١٣	٢٠	٣٣	٤٥
١٠٧	استراليا	١٣	٢٧	٧٩	٤٧	(٠)	١	٣	٥	٥	٢٠
١٠٨	اليابان	١١	٢	١٠	٢	٢٨	٤	٢٣	٥٤	٢٨	٣٨
١٠٩	كندا	٣٣	٢٥	٣٧	٢٤	١	١	٨	٣٠	٢١	٢٠
١١٠	النمسا	٢٦	٥	٣٢	١٢	١٠	٩	١٦	٢٧	٢٦	٤٧
١١١	الولايات المتحدة	١٠	٧	٢٧	٢٥	٣	٢	٣٥	٤١	٢٥	٢٥
١١٢	الاراضي المنخفضة	١٥	٢٢	٣٤	٢٤	٨	٥	١٨	١٧	٢٥	٣٢
١١٣	فرنسا	٩	٧	١٨	١٨	١٠	٥	٢٥	٣٦	٣٨	٣٤
١١٤	بلجيكا	١٥	١٢	٩	١١	١٢	٧	١٣	٢٣	٥١	٤٧
١١٥	النروج	٢٢	٤٨	٣٤	١٢	٢	١	١٠	١٧	٣٢	٢٢
١١٦	الدانمارك	٢	٦	٦٣	٣٩	٣	٥	١٩	٢٤	١٣	٢٦
١١٧	السويد	١٠	٨	٢٩	١٣	١	٢	٣١	٤١	٢٩	٣٦
١١٨	جمهورية المانيا الاتحادية	٩	٦	٤	٧	٤	٥	٤٤	٤٥	٣٩	٣٧
١١٩	سويسرا	٢	٤	٨	٥	١٢	٦	٣٠	٣٣	٤٨	٥٢
	البلدان الصناعية غير التابعة لنظام السوق	١٨م	٢٦م	٣٣م	١١م	٣م	٣م	٣٤م	٣٣م	٢١م	٢٧م
١٢٠	بولونيا	..	٢٠	..	١١	..	٧	..	٤١	..	٢١
١٢١	بلغاريا	٣	٢	٧٥	٣٢	١٢	٤	٦	٤٢	٤	٢
١٢٢	هنغاريا	٦	٨	٢٨	٢٣	٧	٧	٣٨	٣٤	٢١	٢٨
١٢٣	الاتحاد السوفياتي	٢٤	٤٢	٢٨	٩	١	(٠)	٢١	٢٠	٢٦	٢٩
١٢٤	تشيكوسلوفاكيا	٣٠	٧	١١	٦	(٠)	٦	٤٥	٥١	٢٥	٣٠
١٢٥	جمهورية المانيا الديمقراطية	..	٣	..	٣	..	٥	..	٦١	..	٢٨

أ - الأرقام الغامقة هي لسنة ١٩٦١ وليس لسنة ١٩٦٠. ب - الارقام الغامقة هي لسنة ١٩٧٨ وليس لسنة ١٩٧٩.

الجدول ١٠ - تركيب واردات السلع

		النسبة المئوية لكل حصة من واردات السلع									
		الغذاء		الوقود		السلع الاولية الأخرى		الآلات ومعدات النقل		السلع المصنعة الأخرى	
		١٩٦٠أ	١٩٧٩ب	١٩٦٠أ	١٩٧٩ب	١٩٦٠أ	١٩٧٩ب	١٩٦٠أ	١٩٧٥ب	١٩٦٠أ	١٩٧٩ب
	البلدان ذات الدخل المنخفض	٢٢م	١٧م	٧م	١٠م	١٨م	١٨م	٢٦م	٢٥م	٢٧م	٣٠م
	الصين والهند	..	١٦م	..	٩	..	٢٧م	..	٢٢م	..	٢٦م
	بقية البلدان ذات الدخل المنخفض	٢٤م	١٨م	٨م	١٣م	٤م	٤م	٢١م	٢٨م	٤٣م	٣٧م
١	كمبوتشيا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢	لاوس	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣	بوتان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤	تشاد	١٩	..	١٢	..	٤	..	١٩	..	٤٦	..
٥	بنغلاديش	..	٢٥	..	١٢	..	٨	..	٢٤	..	٣١
٦	اثيوبيا	..	٧	..	٢٠	..	٣	..	٣٤	.	٣٦
٧	نيبال	..	٣	..	١٤	..	٤	..	٢٧	..	٥٢
٨	الصومال	٢٧	٢١	٤	٧	٠	٤	١٨	٣١	٥١	٣٧
٩	بورما	١٤	٩	٤	٣	٩	٢	١٧	٤٠	٥٦	٤٦
١٠	افغانستان	١٤	١٥	٧	٩	٤	١	١٤	١١	٦١	٦٤
١١	فيتنام	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢	مالي	٢٠	١٣	٥	١٨	٤	٢	١٨	٣٠	٥٣	٣٧
١٣	بوروندي	..	١٣	..	٩	..	٣	..	٢٢	..	٥٣
١٤	رواندا	..	١٩	..	٨	..	٨	..	٢٦	..	٣٩
١٥	فولتا العليا	٢١	٢٢	٤	١١	١	٣	٢٤	٢٩	٥٠	٣٥
١٦	زائير	..	٢١	..	٧	..	٤	..	٣٢	..	٣٦
١٧	ملاوي	..	٦	..	١٥	..	٢	..	٣١	..	٤٦
١٨	موازمبيق	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٩	الهند	٢١	١٤	٦	٢٦	٢٨	١١	٣٠	١٩	١٥	٣٠
٢٠	هايتي	..	٢٦	..	١١	..	٥	..	٢٠	..	٣٨
٢١	سري لانكا	٣٩	٢٣	٧	١٨	٥	٤	١٥	٢٥	٣٤	٣٠
٢٢	سيراليون	٢٣	٢١	١٢	١٢	٥	١	١٥	٢٤	٤٥	٤٢
٢٣	تانزانيا	..	٥	..	١٤	..	٣	..	٤٨	..	٣٠
٢٤	الصين	..	١٧	..	٠	..	٣٥	.	٢٤	..	٢٤
٢٥	غينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	.
٢٦	جمهورية افريقيا الوسطى	١٥	١٦	٩	٢	٢	٢	٢٦	٤١	٤٨	٣٩
٢٧	الباكستان	٢٢	٢٠	١٠	١٧	٢	٦	٢٧	٢٤	٣٩	٣٣
٢٨	اوغندا	٦	٨	٨	٣٠	٨	٢	٢٥	٢٧	٥٣	٣٣
٢٩	بنين	١٧	١٥	١٠	١٥	١	٢	١٨	٢٢	٥٤	٤٦
٣٠	النيجر	٢٤	..	٥	..	٤	..	١٨	.	٤٩	.
٣١	مدغشقر	١٧	١٩	٦	٧	٣	٤	٢٣	٣٠	٥١	٤٠
٣٢	السودان	١٧	١٩	٨	٢	٣	١	١٤	٣٨	٥٨	٤٠
٣٣	توغو	١٦	١٩	٦	٧	٣	١	٣٢	٣١	٤٣	٤٢
	البلدان ذات الدخل المتوسط	١٥م	١١م	٩م	١٥م	١٣م	٧م	٢٨م	٣٣م	٣٥م	٣٤م
	البلدان المصدرة للنفط	١٩م	١٤م	٧م	٥م	٨م	٥م	٢٧م	٤٢م	٣٩م	٣٤م
	البلدان المستوردة للنفط	١٤م	١٠م	١٠م	١٩م	١٦م	٩م	٢٩م	٢٩م	٣١م	٣٣م
٣٤	غانا	١٩	١١	٥	١٤	٤	٤	٢٦	٣٣	٤٦	٣٨
٣٥	كينيا	١٢	٦	١١	٢٤	٨	٣	٢٧	٣٤	٤٢	٣٣
٣٦	ليسوتو	..	٢٣	..	٨	..	٦	..	١٤		٤٩
٣٧	جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	..	١٧	..	٤٧	..	١	..	٢٣		١٢
٣٨	اندونيسيا	٢٣	١٦	٥	١١	١٠	٦	١٧	٣٢	٤٥	٣٥
٣٩	الجمهورية العربية اليمنية	..	٢٦	..	٢	..	١	..	٣٤	..	٣٧
٤٠	موريتانيا	٥	٢٤	٣	٧	٣	٢	٣٩	٣٨	٥٠	٢٩
٤١	السنغال	٣٠	٢٤	٥	١٧	٢	٢	١٩	٢٥	٤٤	٣٢
٤٢	انغولا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٣	ليبيريا	١٦	١٨	٤	٢٠	٧	١	٣٤	٣٤	٣٩	٢٧
٤٤	هندوراس	١٣	٩	٩	١١	٣	٢	٢٤	٣٤	٥١	٤٤
٤٥	زامبيا	..	٨	..	١٨	.	٢	..	٣٦	.	٣٦
٤٦	بوليفيا	..	١٠	..	١	..	١	..	٤٤		٤٤
٤٧	جمهورية مصر العربية	٢٣	٢٦	١١	١	١٦	٧	٢٥	٣٤	٢٥	٣٢
٤٨	زيمبابوي	..	٢	..	٣٠	..	٥	..	٣٤	.	٢٩
٤٩	السلفادور	١٧	١٣	٦	١٠	٦	٤	٢٦	٢٤	٤٥	٤٩
٥٠	كامرون	٢٠	١٠	٨	١١	٣	٢	١٧	٣٤	٥٢	٤٣
٥١	تايلاندا	١٠	٤	١١	٢٣	١١	١٠	٢٥	٢٦	٤٣	٣٧
٥٢	الفيليبين	١٥	٧	١٠	٢٢	٥	٦	٣٦	٢٨	٣٤	٣٧
٥٣	نيكاراغوا	٩	١٤	١٠	٢١	٥	٢	٢٢	١٤	٥٤	٤٩
٥٤	بابوا غينيا الجديدة	٣٠	..	٥	..	٤	.	٢٣	..	٣٨	.
٥٥	الكونغو	١٨	٢٧	٦	٧	١	١	٣١	٢٦	٤٤	٣٩
٥٦	المغرب	٢٧	١٩	٨	١٩	٧	٩	١٩	٢٥	٣٩	٢٨
٥٧	مونغوليا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٨	البانيا	..	١٧	..	٢	..	٣		٤٥	..	٣٣
٥٨	البيرو	١٦	١٦	٥	١٩	٥	٤	٣٧	٣٣	٣٧	٢٨
٦٠	نيجيريا	١٤	١٤	٥	٢	٦	٢	٢٤	٤٤	٥١	٣٨
٦١	جامايكا	٢٢	١٧	٨	٣٢	٩	٤	٢٤	٤٠	٣٧	٣٣
٦٢	غواتيمالا	١٢	٧	١٠	١١	٧	٣	٢٦	٣١	٤٥	٤٨
٦٣	ساحل العاج	١٨	١٥	٦	١١	٢	٣	٢٧	٣٥	٤٧	٣٦
٦٤	جمهورية الدومينكان	..	١٧	..	٢٧	..	٤		١٩		٣٣
٦٥	كولومبيا	٨	١٠	٣	١٠	١٥	٧	٤٣	٣٧	٣١	٣٦
٦٦	اكوادور	١٣	٨	٣	١	٩	٤	٣٣	٥١	٤٢	٣٧

النسبة المئوية لكل حصة من واردات السلع

		الغذاء		الوقود		السلع الاولية الأخرى		الآلات ومعدات النقل		السلع المصنعة الاخرى	
		١٩٦٠أ	١٩٧٩ب	١٩٦٠أ	١٩٧٩ب	١٩٦٠أ	١٩٧٩ب	١٩٦٠أ	١٩٧٥ب	١٩٦٠أ	١٩٧٩ب
٦٧	باراغواي	..	١٣	..	٢٤	..	١	..	٣٦	..	٢٦
٦٨	تونس	٢٠	١٥	٩	١٨	٤	٦	٢٣	٢٧٠	٤٤	٣٤
٦٩	جمهورية كوريا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٠	الجمهورية العربية السورية	٢٤	١٤	٨	٢٥	٥	٤	١٥	٢٣	٤٨	٣٤
٧١	الاردن	..	٢٠	..	١٣	..	٣	..	٢٦	..	٣٨
٧٢	لبنان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٣	تركيا	٧	٢	١١	٣٦	١٦	٥	٤٢	٢٨	٢٤	٢٩
٧٤	كوبا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٥	جمهورية كوريا	١٠	٩	٧	١٩	٢٥	١٧	١٢	٣٠	٤٦	٢٥
٧٦	ماليزيا	٢٩	١٤	١٦	١٢	١٣	٧	١٤	٣٧	٢٨	٣٠
٧٧	كوستاريكا	١٣	٧	٦	١٢	٦	٣	٢٦	٣١	٤٩	٤٦
٧٨	بنما	١٥	١٠	١٠	٢٨	١	١	٢٢	٢١	٥٢	٤٠
٧٩	الجزائر	٢٦	١٨	٤	٢	٢	٤	١٤	٤١	٥٤	٣٥
٨٠	البرازيل	١٤	١٢	١٩	٣٧	١٣	٧	٣٦	٢١	١٨	٢٣
٨١	المكسيك	٤	٨	٢	٢	١٠	٧	٥٢	٥٠	٣٢	٢٣
٨٢	شيلي	..	١٤	..	٢١	..	٤	..	٢٧	..	٣٤
٨٣	جنوب افريقيا	٦	٥	٧	١	٩	٦	٣٧	٥٢	٤١	٣٦
٨٤	رومانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٥	البرتغال	١٥	١٧	١٠	٢٠	٢٨	١١	٢٦	٢٥	٢١	٢٧
٨٦	الارجنتين	٣	٧	١٢	١٧	١١	٩	٤٤	٣٣	٢٩	٣٤
٨٧	يوغوسلافيا	١١	٨	٥	١٦	٢٥	١٠	٣٧	٣٦	٢٢	٣٠
٨٨	اورغواي	٥	١٠	٢٤	٢٤	٤٦	٩	١٧	٢٦	٨	٣١
٨٩	ايران	١٤	١٣	١	(.)	١	٥	٢٣	٤٤	٦١	٣٨
٩٠	العراق	..	١٢	..	(.)	..	٣	..	٥٤	..	٣١
٩١	فنزويلا	١٨	١٢	١	١	١٠	٥	٣٦	٤٦	٣٥	٣٦
٩٢	هونغ كونغ	٢٧	١٣	٣	٦	١٦	٦	١٠	٢١	٤٤	٥٤
٩٣	ترينيداد وتوباغو	١٦	١٣	٣٤	٢٩	٧	٢	١٨	٢٩	٢٥	٢٧
٩٤	اليونان	١١	١٠	٨	٢١	١٦	٧	٤٤	٣٨	٢١	٢٤
٩٥	سنغافورة	٢١	١٠	١٥	٢٥	٣٨	٩	٧	٢٩	١٩	٢٧
٩٦	اسرائيل	٢٠	١١	٧	١٨	١٨	٧	٢٨	٢٦	٢٧	٣٨
	البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع	..	١٤م	..	١م	..	٢م	..	٤١م	..	٤٢م
٩٧	ليبيا	١٣	١٧	٥	١	١٠	٢	٤٠	٤٢	٣٢	٣٨
٩٨	المملكة العربية السعودية	..	١٣	..	١	..	٢	..	٤١	..	٤٣
٩٩	الكويت	..	١٦	..	١	..	٣	.	٣٥	..	٤٥
١٠٠	الامارات العربية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	البلدان الصناعية التابعة لنظام السوق	٢٢م	١٢م	١١م	٢٢م	٢٤م	١٠م	١٦م	٢٣م	٢٧م	٣٣م
١٠١	ايرلندا	١٨	١٢	١٢	١٢	١١	٥	٢١	٢٩	٣٨	٤٢
١٠٢	اسبانيا	١٦	١٥	٢٢	٣٠	٢٥	١٣	٢٢	١٩	١٥	٢٣
١٠٣	ايطاليا	٢٠	١٦	١٤	٢٤	٣١	١٥	١٣	١٩	٢٢	٢٦
١٠٤	نيوزيلاندا	٨	٦	٨	١٦	١٦	٦	٢٩	٣٠	٣٩	٤٢
١٠٥	المملكة المتحدة	٣٦	١٥	١١	١٢	٢٧	١٠	٨	٢٦	١٨	٣٧
١٠٦	فنلندا	١٣	٧	١٠	٢٧	٢٠	٨	٣٣	٢٧	٢٤	٣١
١٠٧	استراليا	٦	٥	١٠	١١	١٦	٥	٣١	٣٨	٣٧	٤١
١٠٨	اليابان	١٧	١٥	١٧	٤١	٤٩	٢١	٩	٧	٨	١٦
١٠٩	كندا	١٢	٧	٩	٩	١٢	٦	٣٦	٤٩	٣١	٢٩
١١٠	النمسا	١٦	٧	١٠	١٢	٢٠	٩	٢٩	٣٠	٢٥	٤٢
١١١	الولايات المتحدة	٢٤	٩	١٠	٢٩	٢٥	٨	١٠	٢٦	٣١	٢٨
١١٢	الاراضي المنخفضة	١٨	١٥	١٣	٢٠	١٤	٧	٢٢	٢٢	٣٣	٣٦
١١٣	فرنسا	٢٥	١٢	١٧	٢٢	٢٥	٩	١٤	٢٢	١٩	٣٥
١١٤	بلجيكا	١٥	١٢	١٠	١٤	٢٦	١٠	٢١	٢٥	٢٨	٣٩
١١٥	النروج	١٢	٨	٩	١٥	١٣	٧	٣٦	٣٢	٣٠	٣٨
١١٦	الدانمارك	١٨	١١	١٢	٢٠	١١	٨	٢٣	٢٣	٣٦	٣٨
١١٧	السويد	١٣	٨	١٤	٢٢	١٣	٧	٢٦	٢٧	٣٤	٣٦
١١٨	جمهورية المانيا الاتحادية	٢٦	١٣	٨	٢٠	٢٨	١٠	١٠	١٩	٢٨	٣٨
١١٩	سويسرا	١٨	٩	٨	١٢	١٣	٦	٢١	٢٥	٤٠	٤٨
	البلدان الصناعية غير التابعة لنظام السوق	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٠	بولونيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢١	بلغاريا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٢	هنغاريا	٨	٨	١٢	١٦	٢٨	١٢	٢٨	٣٢	٢٤	٣٢
١٢٣	الاتحاد السوفياتي	١٢	..	٤	..	١٨	..	٣٠	..	٣٦	..
١٢٤	تشيكوسلوفاكيا	..	١١	.	١٨	.	١٤	..	٣٦	..	٢١
١٢٥	جمهورية المانيا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..

أ – الارقام الغامقة هي لسنة ١٩٦١ وليس لسنة ١٩٦٠. ب – الارقام الغامقة هي لسنة ١٩٧٨ وليس لسنة ١٩٧٩.

الجدول ١١ - منشأ وجهات وصول صادرات السلع

جهات وصول الصادرات من السلع (النسبة المئوية من المجموع)

المنشأ	البلدان الصناعية ١٩٦٠	البلدان الصناعية ١٩٨٠	بلدان الاقتصاد المخطط مركزيا ١٩٦٠	بلدان الاقتصاد المخطط مركزيا ١٩٨٠	البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع ١٩٦٠	البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع ١٩٨٠	البلدان النامية ١٩٦٠	البلدان النامية ١٩٨٠
البلدان ذات الدخل المنخفض	٥١م	٥١م	٢١م	٤م	١م	٥م	٢٧م	٤٠م
الصين والهند	٣٩م	٤٩م	٣٦م	٥م	(٠)م	٥م	٢٥م	٤١م
بقية البلدان ذات الدخل المنخفض	٦٦م	٥٦م	٣م	٤م	٢م	٥م	٢٩م	٣٥م
١ كمبوتشيا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	
٢ لاوس	..	٤١	..	..	..	١٠	..	٤٩
٣ بوتان	..	..	..	..	..	..	..	
٤ تشاد	٧٣	٣٢	٠	..	٠	٥	٢٧	٦٣
٥ بنغلاديش	..	٤٨	..	١٠	..	١		٤١
٦ اثيوبيا	٦٩	٦٤	١	١٠	٦	٢	٢٤	٢٤
٧ نيبال	..	٣٢	..	..	..	٠	..	٦٨
٨ الصومال	٨٥	١٧	٠	..	(٠)	٦٨	١٥	١٥
٩ بورما	٢٣	٣١	٣	١	(٠)	١	٧٤	٦٧
١٠ افغانستان	٤٨	٤٢	٢٨	٢١	٠	٢	٢٤	٣٥
١١ فيتنام	..	..	..	..	..	..	..	
١٢ مالي	٩٣	٦٨	٠	١	(٠)	(٠)	٧	٣١
١٣ بوروندي	..	٨٥	..	٢	..	( )	..	١٣
١٤ رواندا	..	٩٣	..	..	..	( )	..	٧
١٥ فولتا العليا	٤	٨٦	٠	..	٠	٠	٩٦	١٤
١٦ زائير	٨٩	٤٥	(٠)	(٠)	( )	(٠)	١١	٥٥
١٧ ملاوي	..	٨٢	..	٠	..	٠	..	١٨
١٨ موزامبيق	٢٩	٤٩	(٠)	..	(٠)	٨	٧١	٤٣
١٩ الهند	٦٦	٥٣	٧	١٧	٢	٩	٢٥	٢١
٢٠ هايتي	٩٨	٩٧	(٠)	٠	٠	٠	٢	٣
٢١ سري لانكا	٧٥	٤٦	٣	٥	٠	٨	٢٢	٤١
٢٢ سيراليون	٩٩	١٠٠	٠	٠	٠	٠	١	( )
٢٣ تانزانيا	٧٤	٦٢	١	٢	٠	١	٢٥	٣٥
٢٤ الصين	١٤	٤٧	٦١	٠	(٠)	٣	٢٥	٥٠
٢٥ غينيا	٦٣	٨٠	١٨	٠	(٠)	٢	١٩	١٨
٢٦ جمهورية افريقيا الوسطى	٨٣	٩٠	٠	٠	٠	٠	١٧	١٠
٢٧ الباكستان	٥٦	٣٦	٤	٣	٢	١٤	٣٨	٤٧
٢٨ اوغندا	٦٢	٧٨	٠	٠	٠	٢	٣٨	٢٠
٢٩ بنين	٩٠	٨٧	٢	٠	٠	٠	٨	١٣
٣٠ النيجر	٧٤	٩٦	٠	٠	٠	١	٢٦	٣
٣١ مدغشقر	٧٩	٧٨	١	٤	(٠)	٠	٢٠	١٨
٣٢ السودان	٥٩	٤٢	٨	٩	٤	١٢	٢٩	٣٧
٣٣ توغو	٧٤	٦٨	٠	٧	٠	٠	٢٦	٢٥
البلدان ذات الدخل المتوسط	٦٨م	٦٤م	٧م	٤م	(٠)م	٢م	٢٥م	٣٠م
البلدان المصدرة للنفط	٦٨م	٧٤م	٤م	١م	(٠)م	(٠)م	٢٨م	٢٥م
البلدان المستوردة للنفط	٦٨م	٥٧م	٩م	٦م	(٠)م	٣م	٢٣م	٣٤م
٣٤ غانا	٨٨	٧٠	٧	١٥	(٠)	( )	٥	١٥
٣٥ كينيا	٧٧	٥١	٠	١	(٠)	٢	٢٣	٤٦
٣٦ ليسوتو	..	..	..	..	..	..	..	
٣٧ جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	٤٢	٦١	(٠)	( )	٢	٨	٥٦	٣١
٣٨ اندونيسيا	٥٤	٨٠	١١	١	(٠)	( )	٤٢	١٩
٣٩ الجمهورية العربية اليمنية	٤٦	٣٦	١٨	٢	(٠)	١٣	٣٦	٤٩
٤٠ موريتانيا	٨٩	٩٤	٠	٠	٠	١	١١	٥
٤١ السنغال	٨٩	٧٠	٠	٠	٠	( )	١١	٣٠
٤٢ انغولا	٦٤	٥١	٢	٠	٠	١	٣٤	٤٨
٤٣ ليبيريا	١٠٠	٩٠	٠	(٠)	٠	( )	( )	١٠
٤٤ هندوراس	٧٧	٨٥	٠	٠	٠	( )	٢٣	١٥
٤٥ زامبيا	..	٧٩	..	١	..	( )	..	٢٠
٤٦ بوليفيا	٨٨	٥٥	٠	٠	٠	( )	١٢	٤٥
٤٧ جمهورية مصر العربية	٢٦	٧٣	٣٣	٧	٢	١	٣٩	١٩
٤٨ زيمبابوي	..	..	..	..	..	..	..	
٤٩ السلفادور	٨٨	٧٠	٠	(٠)	٠	..	١٢	٣٠
٥٠ كامرون	٩٣	٩٢	١	١	(٠)	(٠)	٦	٧
٥١ تايلاندا	٤٧	٥٨	٢	٢	٣	٤	٤٨	٣٦
٥٢ الفيليبين	٩٤	٧٦	٠	٤	(٠)	١	٦	١٩
٥٣ نيكاراغوا	٩١	٦٦	(٠)	١	٠	( )	٩	٣٣
٥٤ بابوا غينيا الجديدة	..	٩٢	..	١	..	٠		٧
٥٥ الكونغو	٩٣	٧٢	٠	٠	٠	( )	٧	٢٨
٥٦ المغرب	٧٤	٧٠	٣	٨	(٠)	٣	٢٣	٢٠
٥٧ مونغوليا			..	..	..	..	..	
٥٨ البانيا	١	..	٩٣	..	٠	..	٦	
٥٩ البيرو	٨٤	٧٢	(٠)	٣	٠	( )	١٦	٢٥
٦٠ نيجيريا	٩٥	٩٥	١	(٠)	٠	( )	٤	٥
٦١ جامايكا	٩٦	٨٢	٠	٤	٠	(٠)	٤	١٤
٦٢ غواتيمالا	٩٤	٦٣	٠	٠	٠	١	٦	٣٦
٦٣ ساحل العاج	٨٤	٨١	٠	٣	٠	( )	١٦	١٦
٦٤ جمهورية الدومينكان	٩٢	٩٠	٠	(٠)	١	٠	٧	١٠
٦٥ كولومبيا	٩٤	٨١	١	٤	٠	( )	٥	١٥
٦٦ اكوادور	٩١	٦٤	١	٢	٠	٠	٨	٣٤

جهات وصول الصادرات من السلع (النسبة المئوية من المجموع)

	المنشا	البلدان الصناعية		بلدان الاقتصاد المخطط مركزياً		البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع		البلدان النامية	
		١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠
٦٧	باراغواي	٦١	٥٤	٠	٠	٠	٠	٣٩	٤٦
٦٨	تونس	٧٦	٦٩	٣	١	٢	٣	١٩	٢٧
٦٩	جمهورية كوريا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٠	الجمهورية العربية السورية	٣٩	٣٠	١٩	١٥	١١	٧	٣١	٤٨
٧١	الاردن	١	١١	١١	٣	٢٦	٢٣	٦٢	٦٣
٧٢	لبنان	٢١	١٥	٨	٩	٣٢	٤٧	٣٩	٢٩
٧٣	تركيا	٧١	٦٠	١٢	١٥	(٠)	٤	١٧	٢١
٧٤	كوبا	٧٢	..	١٩	..	(٠)	..	٩	..
٧٥	جمهورية كوريا	٨٩	٦٧	٠	(٠)	٠	٩	١١	٢٣
٧٦	ماليزيا	٥٨	٦١	٧	٣	٠	١	٣٥	٣٥
٧٧	كوستاريكا	٩٣	٦٣	(٠)	١	(٠)	(٠)	٧	٣٦
٧٨	بنما	٩٩	٧٥	٠	(٠)	٠	(٠)	١	٢٥
٧٩	الجزائر	٩٣	٩٦	٠	١	(٠)	(٠)	٧	٣
٨٠	البرازيل	٨١	٦٥	٦	٦	(٠)	١	١٣	٢٨
٨١	المكسيك	٩٣	٨٥	(٠)	(٠)	٠	(٠)	٧	١٥
٨٢	شيلي	٩١	٦٧	(٠)	(٠)	(٠)	٢	٩	٣١
٨٣	جنوب افريقيا	٧١	٨١	١	..	(٠)	..	٢٨	١٩
٨٤	رومانيا	٢٠	٢٧	٦٦	٤٢	(٠)	٤	١٤	٢٧
٨٥	البرتغال	٥٦	٨٢	٢	٢	(٠)	(٠)	٤٢	١٦
٨٦	الارجنتين	٧٥	٤٤	٥	١٧	( )	١	٢٠	٣٨
٨٧	يوغوسلافيا	٤٨	٣٤	٣١	٤٣	١	٣	٣٠	٢٠
٨٨	أورغواي	٨٢	٤٨	٧	٤	٠	١	١١	٤٧
٨٩	ايران	٦٢	٦٩	٣	..	١	١	٣٤	٣٠
٩٠	العراق	٨٥	٦١	١	(٠)	(٠)	(٠)	١٤	٣٩
٩١	فنزويلا	٦٢	٦٤	٠	(٠)	٠	..	٣٨	٣٦
٩٢	هونغ كونغ	٥٤	٦٥	(٠)	(٠)	١	٣	٤٥	٣٢
٩٣	ترينيداد وتوباغو	٨٠	٧٧	٠	..	(٠)	..	٢٠	٢٣
٩٤	اليونان	٦٥	٥٩	٢١	٧	١	١١	١٣	٢٣
٩٥	سنغافورة	٣٨	٤١	٤	٢	١	٤	٥٧	٥٣
٩٦	اسرائيل	٧٦	٨٠	١	(٠)	٠	..	٢٣	٢٠
	البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع	**٨٣م**	**٧٨م**	**(٠)م**	**٠م**	**٠م**	**١م**	**١٧م**	**٢١م**
٩٧	ليبيا	٦٧	٨٤	٦	(٠)	٠	(٠)	٢٦	١٦
٩٨	المملكة العربية السعودية	٧٤	٧٨	٠	٠	٠	(٠)	٢٦	٢٢
٩٩	الكويت	٩١	٧٨	٠	٠	٠	٤	٩	١٨
١٠٠	الامارات العربية	..	٧٨	..	(٠)	..	٢	..	٢٠
	البلدان الصناعية التابعة لنظام السوق	**٦٧م**	**٦٩م**	**٣م**	**٣م**	**(٠)م**	**٤م**	**٣٠م**	**٢٤م**
١٠١	ايرلندا	٩٦	٨٨	(٠)	١	(٠)	٢	٤	٩
١٠٢	اسبانيا	٨٠	٦٢	٢	٢	(٠)	٥	١٨	٣١
١٠٣	ايطاليا	٦٥	٦٧	٤	٣	٢	٧	٢٩	٢٣
١٠٤	نيوزيلاندا	٩٥	٦٧	١	٥	(٠)	١	٤	٢٧
١٠٥	المملكة المتحدة	٥٧	٧١	٣	٢	٢	٥	٣٨	٢٢
١٠٦	فنلندا	٦٩	٦٨	١٩	٢٠	(٠)	١	١٢	١١
١٠٧	استراليا	٧٥	٦١	٣	٦	١	٣	٢١	٣٠
١٠٨	اليابان	٤٥	٤٨	٢	٣	٢	٧	٥١	٤٢
١٠٩	كندا	٩٠	٨٥	١	٣	(٠)	١	٩	١١
١١٠	النمسا	٦٩	٧١	١٣	١١	(٠)	٢	١٨	١٦
١١١	الولايات المتحدة	٦١	٥٨	١	٢	١	٤	٣٧	٣٦
١١٢	الاراضي المنخفضة	٧٨	٨٥	١	٢	١	٢	٢٠	١١
١١٣	فرنسا	٥٣	٦٨	٣	٤	(٠)	٣	٤٤	٢٥
١١٤	بلجيكا	٧٩	٨٥	٢	٢	١	١	١٨	١٢
١١٥	النروج	٨٠	٨٨	٤	١	(٠)	١	١٦	١٠
١١٦	الدانمارك	٨٣	٨٣	٤	٢	(٠)	٢	١٣	١٣
١١٧	السويد	٧٩	٧٩	٤	٤	(٠)	٢	١٧	١٥
١١٨	جمهورية المانيا الاتحادية	٧٠	٧٥	٤	٤	١	٣	٢٥	١٨
١١٩	سويسرا	٧٢	٧٢	٣	٣	١	٣	٢٤	٢٢
	البلدان الصناعية غير التابعة لنظام السوق	**١٩م**	**..**	**٥٩م**	**..**	**(٠)م**	**..**	**٢٢م**	**..**
١٢٠	بولونيا	٢٩	..	٥٤	..	( )	..	١٧	..
١٢١	بلغاريا	١٣	..	٨٠	..	(٠)	..	٧	..
١٢٢	هنغاريا	٢٢	..	٦١	..	( )	..	١٧	..
١٢٣	الاتحاد السوفياتي	١٨	..	٥١	..	( )	..	٣١	..
١٢٤	تشيكوسلوفاكيا	١٦	..	٦٧	..	(٠)	..	١٧	..
١٢٥	جمهورية المانيا الديمقراطية	١٩	..	٦٨	..	(٠)	..	١٣	..

الجدول ١٢ - منشأ وجهات وصول صادرات السلع المصنّعة

	المنشأ	جهات وصول الصادرات من السلع المصنعة (النسبة المئوية من المجموع)								قيمة الصادرات من السلع المصنعة (ملايين الدولارات)	
		البلدان الصناعية		بلدان الاقتصاد المخطط مركزياً		البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع		البلدان النامية			
		١١٩٦٢	١٩٧٩ب	١١٩٦٢	١٩٧٩ب	١١٩٦٢	١٩٧٩ب	١١٩٦٢	١٩٧٩ب	١١٩٦٢	١٩٧٩ب
	البلدان ذات الدخل المنخفض	٥٨م	٤٣م	٤م	٧م	٢م	٣م	٣٦م	٤٧م		
	الصين والهند	..	٤٠م	..	٦م	..	٢م	..	٥٢م		
	بقية البلدان ذات الدخل المنخفض	٦٣م	٥٥م	١	١٢م	١	٣م	٣٥	٣٠		
١	كمبوتشيا الديمقراطية	٣٠	٢١	١	٠	٠	٠	٦٩	٧٩	١	٢
٢	لاوس	٣٥	٨٨	٠	٠	٠	٠	٦٥	١٢	(.)	٣
٣	بوتان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤	تشاد	١٩	٣١	٠	٠	٦	٠	٧٥	٦٩	١	٣
٥	بنغلاديش	..	٤٩	..	١٣	..	(.)	..	٣٨	.	٤٣٧
٦	اثيوبيا	٤٧	٧٤	١	٢	١	٢	٥١	٢٢	٢	٢
٧	نيبال	.	٦٨	..	٠	..	٠	..	٣٢	..	٢٨
٨	الصومال	٦٠	٧٨	٠	٣	٤	٠	٣٦	١٩	(.)	١
٩	بورما	٥٨	٨٢	(.)	٠	٠	٠	٤٢	١٨	٣	٢٨
١٠	افغانستان	٩٦	٨٢	١	٧	٠	١	٣	١٠	٩	٤٣
١١	فيتنام	٩	٣	٠	٥٨	٠	١	٩١	٣٨	١	٢٩٧
١٢	مالي	٣٤	٢٩	(.)	٠	٠	٠	٦٦	٧١	(.)	٢
١٣	بوروندي	..	٩٤	..	٠	..	٠	..	٦	..	١
١٤	رواندا	..	٧٩	..	٠	..	٠	..	٢١	(.)	(.)
١٥	فولتا العليا	١٩	٢٣	٠	٠	٠	٠	٨١	٧٧	١	١٠
١٦	زائير	٩٣	٧٩	٠	(.)	٠	٠	٧	٢١	١٢	٦٣
١٧	ملاوي	..	٤٣	..	٠	..	٠	..	٥٧	..	٨
١٨	موزامبيق	..	٦٧	..	٠	..	٦	..	٢٧	..	٣
١٩	الهند	٥٦	٥٨	٥	١٠	٢	٦	٣٧	٢٦	٦٣٠	٣٧٢٩
٢٠	هايتي	..	٩٦	..	٠	..	٠	..	٤	..	٦٢
٢١	سري لانكا	٦٣	٨٧	٢	(.)	(.)	٤	٣٥	٩	٦	١٢٢
٢٢	سيراليون	١٠٠	١٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٣	٧٢
٢٣	تانزانيا	٨٥	٦٨	٠	٠	(.)	٠	١٥	٣٢	٢٠	٨٦
٢٤	الصين	..	٢٧	..	٣	..	(.)	..	٧٠	..	٥٣١١
٢٥	غينيا	..	٢٧	..	٠	..	٠	..	٧٣	..	٥٥
٢٦	جمهورية افريقيا الوسطى	٧٤	٧٤	٢	٠	٠	٠	٢٤	٢٦	٣	٣٥
٢٧	الباكستان	٤٥	٥٧	١	٧	٢	٦	٥٢	٣٠	٩٧	١١٤٠
٢٨	اوغندا	..	١٠٠	..	٠	..	٠	..	٠	..	٢
٢٩	بنين	١٩	٨٨	٣	٠	٠	٠	٧٨	١٢	١	٢
٣٠	النيجر	٨	٨٩	٠	٠	٠	٠	٩٣	١١	١	٧٦
٣١	مدغشقر	٨٠	٧٥	٠	٥	٠	٠	٢٠	٢٠	٥	٢٩
٣٢	السودان	٣٥	٦٥	٠	٣٠	١١	٠	٥٤	٥	(.)	٣
٣٣	توغو	٤٤	٤١	٠	١	٠	(.)	٥٦	٥٨	١	١٧
	البلدان ذات الدخل المتوسط	٥٠م	٦٣م	٤م	٥م	١م	٣م	٤٥م	٢٩م		
	البلدان المصدرة للنفط	٧٠م	٧٠م	(.)م	٣م	٢م	٢م	٢٨م	٢٥م		
	البلدان المستوردة للنفط	٤٦م	٦٢م	٥م	٥م	١م	٣م	٤٨م	٣٠م		
٣٤	غانا	٣٨	٥٩	١١	(.)	١	٠	٥٠	٤١	١٢	١٢
٣٥	كينيا	..	١٢	..	١	..	١	..	٨٦	١٢	١٤٢
٣٦	ليسوتو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٧	جمهورية اليمن الديمقراطية	..	٦٤	..	٠	..	٠	..	٣٦	.	٢
٣٨	اندونيسيا	٥٢	٣٠	١	(.)	١	٥	٤٦	٦٥	٢	٤٨٨
٣٩	الجمهورية العربية اليمنية	..	١	..	٠	..	٤٥	..	٥٤	.	٢
٤٠	موريتانيا	٧٧	٨٤	٠	٠	٠	٠	٢٣	١٦	٢	٤
٤١	السنغال	٧٦	٣١	٠	٠	٠	٠	٢٤	٦٩	٥	٤١
٤٢	انغولا	..	٨٠	..	٠	..	(.)	..	٢٠	..	٦٠
٤٣	ليبيريا	١٠٠	٩٨	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٣	١٣٩
٤٤	هندوراس	٣	٣٠	٠	٠	٠	٠	٩٧	٧٠	٢	٦٠
٤٥	زامبيا	..	٩	..	٠	..	٠	..	٩١	.	٧
٤٦	بوليفيا	٨٢	٨٠	٠	٠	٠	٠	١٨	٢٠	٤	٢٣
٤٧	جمهورية مصر العربية	..	٣٦	..	٤٨	..	٤	..	١٢	٨٨	٣٧٣
٤٨	زيمبابوي	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١٦
٤٩	السلفادور	١	٥	٠	.	٠	.	٩٩	٩٥	١٨	٢٥١
٥٠	كامرون	٢٥	٦٣	٠	٠	٠	٠	٧٥	٣٧	٤	٦٧
٥١	تايلاندا	٥١	٦٥	(.)	(.)	(.)	٣	٤٩	٣٢	٢١	١٣٢٧
٥٢	الفيليبين	٩١	٨٠	٠	(.)	(.)	١	٩	١٩	٢٦	١٥٩٦
٥٣	نيكاراغوا	..	٢	..	٠	..	٠	..	٩٨	..	٦٤
٥٤	بابوا غينيا الجديدة	..	٨٦	.	٢	..	٠	..	١٢	٢	١٧
٥٥	الكونغو	٨٥	٩٠	٠	٠	٠	٠	١٥	١٠	١٤	٣٩
٥٦	المغرب	٤٩	٦٧	٢	٤	( )	٤	٤٩	٢٥	٢٨	٤٦٠
٥٧	مونغوليا	..	(.)	..	٣٤		٠		٤٦		٣٣
٥٨	البانيا	..	٣٣	..	٠	..	٠	..	٦٧	.	٤٤
٥٩	البيرو	٥٣	٤٢	٠	٢	٠	( )	٤٧	٥٦	٥	٢٠٥
٦٠	نيجيريا	٩١	٩٤	٠	(.)	٠	٠	٩	٦	٣٤	١٤٨
٦١	جامايكا	٧٢	٧٤	٠	٠	٠	( )	٢٨	٢٦	٢٠	٤٢٢
٦٢	غواتيمالا	..	٦	.	٠	..	٠	..	٩٤	.	٢٦٨
٦٣	ساحل العاج	٥٨	٤١	٠	٠	٠	( )	٤٢	٥٩	٢	٢١٢
٦٤	جمهورية الدومينكان	..	٩٥	..	٠	..	٠		٥	.	١٩٤
٦٥	كولومبيا	٥٧	٣٥	٠	١	٠	( )	٤٣	٦٤	١٦	٧١٥
٦٦	اكوادور	٤٦	٢٣	٠	٠	٠	٠	٥٤	٧٧	٢	٣٩

	المنشأ	جهات وصول الصادرات من السلع المصنعة (النسبة المئوية من المجموع)								قيمة الصادرات من السلع المصنعة (ملايين الدولارات)	
		البلدان الصناعية		بلدان الاقتصاد المخطط مركزياً		البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع		البلدان النامية			
		١٩٦٢أ	١٩٧٩ب	١٩٦٢أ	١٩٧٩ب	١٩٦٢أ	١٩٧٩ب	١٩٦٢أ	١٩٧٩ب	١٩٦٢أ	١٩٧٩ب
٦٧	باراغواي	٨٣	٣٦	٠	٠	٠	٠	١٧	٦٤	٤	٣٤
٦٨	تونس	٥٩	٨٢	٠	١	٨	٤	٣٣	١٣	١٠	٦٠٥
٦٩	جمهورية كوريا الديمقراطية	..	٥	..	٤٥	..	٩	..	٤١	..	٢٤٢
٧٠	الجمهورية العربية السورية	..	١٣	..	١٧	..	٣١	..	٣٩	٢١	١٢٥
٧١	الاردن	..	(.)	..	٠	..	٤٨	..	٥٢	١	٩٧
٧٢	لبنان	..	٩	..	(.)	..	٥٩	..	٣٢	٨	٤٠٢
٧٣	تركيا	٧٣	٧١	١٧	٤	(.)	٣	١٠	٢٢	٤	٦٢٠
٧٤	كوبا	..	٣٩	..	١٢	..	٠	..	٤٩	..	٣٩
٧٥	جمهورية كوريا	٨٣	٧٣	٠	(.)	(.)	٧	١٧	٢٠	١٠	١٣٢٩٩
٧٦	ماليزيا	١١	٦٨	٠	(.)	(.)	١	٨٩	٣١	٥٨	١٩٦٦
٧٧	كوستاريكا	..	١٣	..	٠	..	(.)	..	٨٧	..	٢٢٨
٧٨	بنما	٢٤	١٥	٠	٠	٠	١	٧٦	٨٤	١	٢٦
٧٩	الجزائر	..	٧١	..	٢٦	..	(.)	..	٣	..	٣٩
٨٠	البرازيل	٥٤	٤٩	٢	١	٠	١	٤٤	٤٩	٣٩	٥٨٧٦
٨١	المكسيك	٧١	٨٠	٠	١	٠	(.)	٢٩	١٩	١٢٢	٣٣٨٩
٨٢	شيلي	٤٤	٣٢	٠	١	٠	(.)	٥٦	٦٧	٢٠	٧٥٩
٨٣	جنوب افريقيا	..	٨٢	..	(.)	..	(.)		١٨	٣١٨	٥١٦٦
٨٤	رومانيا	..	٣٦	..	١١	..	١	..	٥٢	..	٥٧١٢
٨٥	البرتغال	٥٣	٨٢	(.)	٣	١	(.)	٤٦	١٥	٢٠٥	٢٥٢٩
٨٦	الارجنتين	٦١	٣٩	٣	٦	(.)	١	٣٦	٥٤	٣٩	١٨٨٨
٨٧	يوغوسلافيا	٣١	٣٤	٢٨	٤٤	١	٣	٤٠	١٩	٣٤٤	٤٨٤١
٨٨	اورغواي	..	٥٦	..	١	..	٠	..	٤٣	..	٣٧٥
٨٩	ايران	٦٤	٨٢	١	٦	٧	٥	٢٨	٧	٣٣	٥٩٧
٩٠	العراق	(.)	١	(.)	(.)	٧٩	٩	٢١	٩٠	٥	٥٣
٩١	فنزويلا	٩٣	٦٧	٠	٠	٠	٠	٧	٣٣	١٥٨	٢٣٨
٩٢	هونغ كونغ	٦٢	٨٣	٠	(.)	١	٢	٣٧	١٥	٦٤٢	١٠٨٠٤
٩٣	ترينيداد وتوباغو	٣٤	٩١	٠	٠	٠	(.)	٦٦	٩	١٣	١٥٧
٩٤	اليونان	٥٢	٦٦	٤	٤	٣	١٤	٤١	١٦	٢٧	١٧٧٣
٩٥	سنغافورة	٥	٤٨	٠	١	(.)	٣	٩٥	٤٨	٣٢٨	٧٣٧٢
٩٦	اسرائيل	٦٦	٧٨	٢	١	٠	٠	٣٢	٢١	١٨٤	٣٦٥٤
	البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع	..	١٣م	..	(.)م	..	٣١م	..	٥٦م		
٩٧	ليبيا	٦٨	٦٢	٠	١	٠	٠	٣٢	٣٧	(.)	٦٩
٩٨	المملكة العربية السعودية	..	١٩	..	(.)	..	٦	..	٧٥	..	٤٦٥
٩٩	الكويت	..	٦	..	٠	..	٤٥	..	٤٩	..	٩٧٥
١٠٠	الامارات العربية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	البلدان الصناعية التابعة لنظام السوق	٦٢م	٦٧م	٣م	٤م	٢م	٤م	٣٣م	٢٥م		
١٠١	ايرلندا	٧٦	٩٢	٠	١	(.)	١	٢٤	٦	١٣٤	٤٠٨٠
١٠٢	اسبانيا	٥٧	٥٩	١	٣	١	٤	٤١	٣٤	٢٠٥	١٣٣٤٧
١٠٣	ايطاليا	٦٤	٦٨	٥	٤	٢	٦	٢٩	٢٢	٣٤٩٠	٦٠١٢٥
١٠٤	نيوزيلاندا	٩٠	٨٠	٠	(.)	٠	٠	١٠	٢٠	٢٣	٨٧١
١٠٥	المملكة المتحدة	٥٧	٦٩	٣	٢	٢	٤	٣٨	٢٥	٨٩٤٧	٦٩٨٨٤
١٠٦	فنلندا	٥٥	٦٩	٣١	٢٠	١	١	١٣	١٠	٦٠٨	٨٠٣٤
١٠٧	استراليا	٦١	٥٢	(.)	(.)	(.)	١	٣٩	٤٧	٢٦٣	٤٧٥٩
١٠٨	اليابان	٤٤	٤٩	٣	٤	٢	٦	٥٠	٤١	٤٣٤٠	٩٨٩٦٤
١٠٩	كندا	٨٩	٨٩	(.)	١	(.)	١	١١	٩	١٩٥٠	٢٨١١٩
١١٠	النمسا	٦٥	٦٩	١٦	١٤	١	١	١٧	١٦	٩٣١	١٢٩٢٨
١١١	الولايات المتحدة	٤٧	٥٩	(.)	١	٢	٥	٥١	٣٥	١٣٩٥٧	١١٨٧٧٤
١١٢	الاراضي المنخفضة	٧٦	٨١	٢	٣	٢	٢	٢٠	١٤	٢٤٤٣	٣٣٨٤٩
١١٣	فرنسا	٥٨	٦٥	٤	٥	(.)	٣	٣٨	٢٧	٥٣١٧	٧٤٢٢٢
١١٤	بلجيكا	٨٢	٨٥	٢	٢	١	١	١٥	١٢	٣٢٥٧	٤٣٣٥٧
١١٥	النروج	٧٩	٧٢	٢	٣	(.)	١	١٩	٢٤	٤٤٢	٥٤٢٨
١١٦	الدانمارك	٧٥	٨٢	٧	٣	١	١	١٧	١٤	٦٢٧	٧٨٧٤
١١٧	السويد	٧٦	٧٧	٥	٤	(.)	٣	١٩	١٦	١٩٥٨	٢٢٠١٦
١١٨	جمهورية المانيا الاتحادية	٧٣	٧٢	٣	٥	١	٣	٢٣	٢٠	١١٦٢٣	١٤٩٨٤
١١٩	سويسرا	٧٢	٦٩	٢	٤	١	٣	٢٥	٢٤	٢٠٠٥	٢٤١٦٣
	البلدان الصناعية غير التابعة لنظام السوق	..	١٤م	..	٥٣م	..	١م	..	٣٢م		
١٢٠	بولونيا	..	١٩	..	٤٢	..	١	..	٣٨	..	٩٨٣٦
١٢١	بلغاريا	..	٥	..	٥٧	..	٣	..	٣٥	..	٤٩٢٦
١٢٢	هنغاريا	..	٢٣	..	٥٨	..	١	..	١٨	..	٥٤٤١
١٢٣	الاتحاد السوفياتي	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٢٥٤٥٦
١٢٤	تشيكوسلوفاكيا	..	١٤	..	٧١	..	١	..	١٤	..	١١٣٧٨
١٢٥	جمهورية المانيا الديمقراطية	..	٩	..	٤١	..	١	..	٤٩	..	١١٤١٢

أ – الأرقام الغامقة هي لسنة ١٩٦٣ وليس لسنة ١٩٦٢. ب – الارقام الغامقة هي لسنة ١٩٧٨ وليس لسنة ١٩٧٩.

الجدول ١٣ - ميزان المدفوعات ومعدلات خدمة الدين

		ميزان الحساب الجاري (ملايين الدولارات)		مدفوعات الفائدة على الدين العام الخارجي (ملايين الدولارات)		خدمة الدين كنسبة مئوية من اجمالي الناتج القومي		خدمة الدين كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات	
		١٩٧٠	١١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٧٠	١١٩٨٠
	البلدان ذات الدخل المنخفض					١,١م	١,١م	١٣,٨م	٩,٢م
	الصين والهند					..	..	..	..
	بقية البلدان ذات الدخل المنخفض					١,٥م	١,٩م	٩,٩م	٩,٥م
١	كمبوتشيا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..
٢	لاوس	..	..	..	..	..	..	..	..
٣	بوتان	..	..	..	..	..	..	..	..
٤	تشاد	٢	..	(.)	٤	١,٠	٣,١	٣,٩	..
٥	بنغلاديش	٦٠ -	٧٥٥ -	..	٣٧	..	٠,٧	..	٥,٦
٦	اثيوبيا	٣٢ -	٢٢٨ -	٦	١٩	١,٢	١,١	١١,٤	٧,٦
٧	نيبال	..	٥٣ -	(.)	٢	٠,٣	٠,٢	..	١,٥
٨	الصومال	٥ -	١٣٦ -	(.)	٢	٠,٣	٠,٥	٢,١	٣,٥
٩	بورما	٦٤ -	٣٢٥ -	٣	٤٥	٠,٩	١,٩	١٥,٨	٢٢,٢
١٠	افغانستان	..	..	٩	٢٣	٢,٥	..	..	..
١١	فيتنام	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢	مالي	٢ -	٩٩-	(.)	٤	٠,٢	٠,٨	١,٢	٣,٦
١٣	بوروندي	٢	..	(.)	٢	٠,٣	٠,٦	..	..
١٤	رواندا	٦	٦٨ -	(.)	١	٠,٢	٠,٢	١,٤	١,١
١٥	فولتا العليا	٩	..	(.)	٧	٠,٦	١,٤	٤,٠	..
١٦	زائير	٦٤ -	..	٩	١٥٣	٢,١	٥,٨	٤,٤	..
١٧	ملاوي	٣٥ -	١٣٩ -	٣	٣٢	١,٩	٤,٥	٧,٠	١٨,٤
١٨	موازمبيق	..	..	..	..	..	..	..	..
١٩	الهند	٣٩٤ -	٢١٦٣ -	١٨٩	٣٦٢	٠,٩	٠,٦	٢٠,٩	٨,٩
٢٠	هايتي	٢	٧٧ -	(.)	٥	١,٠	١,١	٥,٨	٤,٢
٢١	سري لانكا	٥٩ -	٦٦٤ -	١٢	٣٢	٢,٠	٢,٠	١٠,٣	٦,٠
٢٢	سيراليون	١٦ -	١٦٨-	٢	٨	٢,٩	٤,٢	١٠,١	١٨,٤
٢٣	تانزانيا	٣٥ -	٥٤٨ -	٦	٣١	١,٢	١,٠	٨,٢	٧,٣
٢٤	الصين	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٥	غينيا	..	..	٤	٢٣	٢,٤	٦,١	..	..
٢٦	جمهورية افريقيا الوسطى	١١ -	٧	(.)	٢	١,١	١,٠	٣,٣	٤,٦
٢٧	الباكستان	٦٦٧ -	٩٢٨ -	٧٦	٢٤٢	١,٩	٢,٤	٢٣,٦	١١,٣
٢٨	اوغندا	٢٠	١٨ -	٤	٣	٠,٦	٠,٣	٣,٤	١١,٩
٢٩	بنين	١ -	..	(.)	٢	٠,٧	٠,٦	٢,٢	..
٣٠	النيجر	(.)	..	١	١٦	٠,٦	٢,٢	٣,٨	٢,٣
٣١	مدغشقر	١٠	٤٣٣-	٢	٢٦	٠,٨	١,٨	٣,٥	٧,٤
٣٢	السودان	٤٢ -	١٩٦ -	١٣	١٦	١,٧	١,٨	١٠,٧	١٤,٤
٣٣	توغو	٣	..	١	٥٤	٠,٩	١٤,٤	٣,٠	..
	البلدان ذات الدخل المتوسط					١,٦م	٢,٩م	٩,٩م	١٣,٠م
	البلدان المصدرة للنفط					١,٨م	٣,٨م	١٠,٥م	١٤,٥م
	البلدان المستوردة للنفط					١,٤م	٢,٤م	٩,٦م	١١,٩م
٣٤	غانا	٦٨ -	٩١ -	١٢	٢٨	١,١	٠,٦	٥,٢	٦,٠
٣٥	كينيا	٣٩ -	٩٨٥ -	١١	١٠٠	١,٧	٢,٦	٥,٣	٨,٨
٣٦	ليسوتو	..	..	(.)	١	٠,٤	٠,٨	..	..
٣٧	جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	٤ -	٣٥-	..	٧	..	١,٥	..	١,٥
٣٨	اندونيسيا	٣١٠ -	٢٨٧٢	٢٤	٨٢٤	٠,٩	٢,٧	٦,٩	٨,٠
٣٩	الجمهورية العربية اليمنية	..	٤٧٨ -	..	٥	..	٠,٦	..	١,١
٤٠	موريتانيا	٥ -	١١٦-	(.)	١٣	٢,٠	٥,٩	٣,٢	٣٢,٩
٤١	السنغال	١٦ -	..	٢	٥٧	٠,٨	٦,٩	٢,٧	..
٤٢	انغولا	.	..	..	..	..	..	..	..
٤٣	ليبيريا	..	..	٦	٢٧	٥,٥	٤,٢	..	..
٤٤	هندوراس	٦٤ -	٣٢١ -	٣	٥٥	٠,٨	٣,٩	٢,٨	٩,٩
٤٥	زامبيا	١٠٨	٥٠٨ -	٢٣	٩٨	٣,٢	٩,٥	٥,٦	٢٤,٤
٤٦	بوليفيا	٢٢ -	١١٥ -	٦	١٥٧	٢,٣	٤,٧	١١,٠	٢٥,٩
٤٧	جمهورية مصر العربية	١٥٤ -	٤٨٩ -	٣٨	٤٩٠	٤,١	٦,٩	٢٨,٧	١٨,٩
٤٨	زيمبابوي	١٣ -	٢٥٥ -	٥	١٠	٠,٦	٠,٩	..	٢,٦
٤٩	السلفادور	٨	٨٦ -	٤	٢٤	٠,٩	١,٢	٣,٦	٣,٥
٥٠	كامرون	٣٠ -	١٢٩-	٤	١٠٣	٠,٨	٣,١	٣,٢	٧,٧
٥١	تايلاندا	٢٥٠ -	٢٢٨٠ -	١٦	٢٦٧	٠,٦	١,٣	٣,٤	٥,٢
٥٢	الفيليبين	٤٨ -	٢٠٤٦ -	٢٥	٣٤٢	١,٤	١,٦	٧,٥	٧,٠
٥٣	نيكاراغوا	٣٩ -	١٦٠	٧	٣٨	٣,٢	٣,٧	١١,١	١٤,٥
٥٤	بابوا غينيا الجديدة	..	٢٦٧ -	١	٣٠	٠,١	٢,٦	..	٥,٩
٥٥	الكونغو	٦٥ -	١٧٢ -	٣	٣٩	٣,٣	٦,١	٨,٩	٩,٣
٥٦	المغرب	١٢٤ -	٠١٠١٦ -	٢٣	٦١٨	١,٥	٦,٥	٧,٧	٢٧,٥
٥٧	مونغوليا	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٨	البانيا	.	..	..	..	..	..	..	..
٥٩	البيرو	٢٤٠	٦١٨	٤٤	٥٤٧	٢,١	٨,١	١١,٦	٣١,٣
٦٠	نيجيريا	٣٦٨ -	٢٩١٥	٢٠	٣٩٤	٠,٧	٠,٥	٤,٣	١,٩
٦١	جامايكا	١٥٣ -	١٧٤ -	٨	١٠٧	١,١	٧,٩	٢,٥	١٢,٨
٦٢	غواتيمالا	٨ -	١٦٣ -	٦	٣١	١,٤	٠,٨	٧,٤	٣,٥
٦٣	ساحل العاج	٣٧ -	١٧٤٢ -	١١	٢٩٦	٢,٨	٨,٢	٦,٨	٢٣,٩
٦٤	جمهورية الدومينكان	١٠٢	٣٤١-	٤	٩٧	٠,٨	٢,٣	٤,٥	٢١,٥
٦٥	كولومبيا	٢٩٣	٢٥ -	٤٤	٢٨٢	١,٧	١,٧	١١,٦	١٠,٠
٦٦	اكوادور	١١٣ -	٥٧٥ -	٧	٢٣٠	١,٥	٣,٨	٩,١	١٤,٠

		ميزان الحساب الجاري (ملايين الدولارات)		مدفوعات الفائدة على الدين العام الخارجي (ملايين الدولارات)		خدمة الدين كنسبة مئوية من: اجمالي الناتج القومي		خدمة الدين كنسبة مئوية من: صادرات السلع والخدمات	
		١٩٧٠	١١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١١٩٨٠
٦٧	باراغواي	١٧ -	٢٨٢ -	٤	٣٥	١,٨	١,٨	١١,٨	١١,٣
٦٨	تونس	٥٣ -	٣٢٤ -	١٨	١٩١	٤,٥	٤,٧	١٨,٥	١٢,٢
٦٩	جمهورية كوريا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٠	الجمهورية العربية السورية	٦٩ -	٦٤٠ -	٦	٩٥	٢,٠	٣,٢	١١,٠	١٤,٥
٧١	الاردن	١٧ -	٣٧٤	٢	٥٨	..	٣,٩	٣,٦	٥,٤
٧٣	لبنان	..	..	١	٦	٠,٢	..	..	..
٧٣	تركيا	٧٠ -	٢٧٦٢ -	٤٢	٥٨٩	١,٣	١,٧	١٦,٣	١٥,٨
٧٤	كوبا	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٥	جمهورية كوريا	٦٢٣ -	٥٣٢٦ -	٧٠	١٣١٠	٣,١	٤,٩	١٩,٤	١٢,٢
٧٦	ماليزيا	٨	٤٧٠ -	٢١	٢٠٨	١,٧	١,٤	٣,٦	٢,٣
٧٧	كوستاريكا	٧٤ -	٦٥٥ -	٧	١٢٥	٢,٩	٤,٣	٩,٩	١٦,٤
٧٨	بنما	٦٤ -	٢٨٨ -	٧	٢٥٣	٣,٠	١٤,٣	٧,٧	١٨,٤
٧٩	الجزائر	١٢٦ -	٢٣٩	١٠	١٣٠٥	٠,٩	٩,٥	٣,٢	٢٤,٠
٨٠	البرازيل	٨٣٧ -	١٢٨٧١ -	١٣٣	٤١٤٢	٠,٩	٣,٤	١٢,٥	٣٤,٠
٨١	المكسيك	١٠٦٠ -	٧٤٦٦ -	٢١٦	٣٨٤٤	٢,١	٤,٩	٢٤,١	٣١,٩
٨٢	شيلي	٩١ -	١٧٨٤ -	٧٨	٤٩٤	٣,١	٥,٢	١٨,٩	٢٢,٩
٨٣	جنوب افريقيا	١٢١٥ -	٣٥١٩	..	..	..	..	..	..
٨٤	رومانيا	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٥	البرتغال	٧٠	١٠٧٦ -	٢٩	٤٤٥	١,٤	٤,١	..	١٠,١
٨٦	الارجنتين	١٥٨ -	٤٧٠٠ -	١٢١	٨٢٧	١,٩	١,٤	٢١,٥	١٦,٦
٨٧	يوغوسلافيا	٣٤٨ -	٢٣٩٢ -	٧٢	٢٤٨	١,٨	٠,٩	٨,٣	٣,٤
٨٨	اورغواي	٤٥ -	٧٠٩ -	١٦	٩٨	٢,٦	١,٩	٢٥,٣	١١,٨
٨٩	ايران	٥٠٧ -	..	٨٥	..	٣,٠	..	١٢,٢	..
٩٠	العراق	١٠١	..	٩	..	٠,٩	..	٢,٢	..
٩١	فنزويلا	١٠٤ -	٤٢٤٠	٤٠	١٢٢٩	٠,٧	٤,٩	٢,٩	١٣,٢
٩٢	هونغ كونغ	..	..	..	٢٩	..	٠,٣	..	..
٩٣	ترينيداد وتوباغو	٨٠ -	٣٩-	٦	٤٥	١,٩	١,٥	٤,٤	٢,٢
٩٤	اليونان	٤٠٥ -	٢٢١٨ -	٤١	٤٠٨	١,٠	٢,١	٧,١	٩,٤
٩٥	سنغافورة	٥٧٢ -	١٥٧٧ -	٦	١٠٥	٠,٦	٢,٥	٠,٦	١,١
٩٦	اسرائيل	٦١٣ -	٨٧٦ -	١٣	٥٦٢	٠,٧	٥,٩	٢,٦	١١,٨
	البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع								
٩٧	ليبيا	٦٤٥	٧٣٦٤	..	..	..	..	..	..
٩٨	المملكة العربية السعودية	٧١	٣٩٧٩٩	..	..	..	..	..	..
٩٩	الكويت	..	١٥٧٩٩	..	..	..	..	..	..
١٠٠	الامارات العربية	..	..	..	..	..	..	..	..
	البلدان الصناعية التابعة لنظام السوق								
١٠١	ايرلندا	١٨٩ -	١٣١١ -						
١٠٢	اسبانيا	٧٩	٤٦٣٥ -						
١٠٣	ايطاليا	٩٠٢	٩٩٥٨						
١٠٤	نيوزيلاندا	٢٩ -	٦٧٨ -						
١٠٥	المملكة المتحدة	١٨٨١	٦٠٨٨						
١٠٦	فنلندا	٢٣٩ -	١٣٩٩ -						
١٠٧	استراليا	٨٣٢ -	٤٢٧٣ -						
١٠٨	اليابان	١٩٨٠	١٠٧٣٧ -						
١٠٩	كندا	١٠٧٨	١٦٣٩ -						
١١٠	النمسا	٢٣ -	٢٦١٩ -						
١١١	الولايات المتحدة	٢٣٥٧	٢٧٢٢						
١١٢	الاراضي المنخفضة	٥٢٠ -	٢٧٦٠ -						
١١٣	فرنسا	٧٢	٧٧٨٦ -						
١١٤	بلجيكا	٧١٥	٥٨٦٨ -						
١١٥	النروج	٢٤٢ -	١٠٠٩						
١١٦	الدانمارك	٥٤٤ -	٢٥٢٤ -						
١١٧	السويد	٢٦٦ -	٥٢٤٢ -						
١١٨	جمهورية المانيا الاتحادية	٨٥٠	١٥٨٠٠ -						
١١٩	سويسرا	٧٠	٥٥٢ -						
	البلدان الصناعية غير التابعة لنظام السوق								
١٢٠	بولونيا	..	..						
١٢١	بلغاريا	..	..						
١٢٢	هنغاريا	..	..						
١٢٣	الاتحاد السوفياتي	..	..						
١٢٤	تشيكوسلوفاكيا	..	..						
١٢٥	جمهورية المانيا الديمقراطية	..	..						

ا - الأرقام الغامقة هي لسنة ١٩٧٩ وليس لسنة ١٩٨٠. ب - انظر الملاحظات الفنية.

الجدول ١٤ - تدفق رأس المال الخارجي

		اجمالي التدفقات		القروض الرسمية والمضمونة بواسطة الحكومات متوسطة وطويلة الأجل (ملايين الدولارات) تسديد الاصل		صافي التدفقات		صافي الاستثمارات الخاصة والمباشرة (ملايين الدولارات)
		١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١١٩٨٠
	البلدان ذات الدخل المنخفض							
	الصين والهند							
	بقية البلدان ذات الدخل المنخفض							
١	كمبوتشيا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..
٢	لاوس	..	..	..	..	..	..	..
٣	بوتان	..	..	..	..	..	..	..
٤	تشاد	٦	٩	٢	١٢	٤	-٣	١
٥	بنغلاديش	..	٥٩٧	..	٤٠	.	٥٥٧	..
٦	اثيوبيا	٢٧	١٣٢	١٥	١٦	١٢	١١٦	٤
٧	نيبال	١	٥٥	٢	٢	١	٥٣	..
٨	الصومال	٤	١١٤	(.)	٥	٤	١٠٩	٥
٩	بورما	١٦	٢٨١	١٨	٦٤	٢	٢١٧	..
١٠	افغانستان	٣١	١١٣	١٥	١٥٧	١٦	-٤٤	..
١١	فيتنام	..	..	..	..	..	..	..
١٢	مالي	٢١	٨٣	(.)	٧	٢١	٧٨	٤
١٣	بوروندي	١	٤٣	(.)	٤	١	٣٩	..
١٤	رواندا	(.)	٣٤	(.)	١	( )	٣٣	(.) ٢٠
١٥	فولتا العليا	٢	٧٩	٢	٩	( )	٧٠	١ ..
١٦	زائير	٣١	١٩٨	٢٨	١٥٥	٣	٤٣	٤٢ ..
١٧	ملاوي	٣٨	١٦٠	٣	٣٥	٣٥	١٢٥	٩ ٦
١٨	موازمبيق	..	..	..	..	..	..	.. ..
١٩	الهند	٨٩٠	٢٤٧٧	٣٠٧	٦٣٦٠	٥٨٣	١٨٤١	٦ ..
٢٠	هايتي	٤	٥٥	٤	١١	(.)	٤٤	٣ ١٣
٢١	سري لانكا	٦١	٢٩٦	٢٧	٤٩	٣٤	٢٤٧	(.) ٤٣
٢٢	سيراليون	٨	٨٨	١٠	٣٤	٢	٥٤	٨ ١٢
٢٣	تانزانيا	٥٠	٢١٠	١٠	٢٠	٤٠	١٩٠	.. ..
٢٤	الصين	..	..	..	..	.	..	.. ..
٢٥	غينيا	٩٠	١٢٢	١٠	٧٢	٨٠	٥٠	.. .
٢٦	جمهورية افريقيا الوسطى	٢	٤٣	٢	٦	(.)	٣٧	١ ٢١
٢٧	الباكستان	٤٨٤	١١٩٩	١١٤	٣٦٣	٣٧٠	٨٣٢	٣١ ٥٧
٢٨	اوغندا	٢٦	١٦٩	٤	٣٧٠	٢٢	١٣٢	٤ ٣
٢٩	بنين	٢	٨٤	١	٤	١	٨٠	٧ ..
٣٠	النيجر	١٢	١٧٧	١	٢٣	١١	١٥٤	١ ..
٣١	مدغشقر	١٠	٤٣٨	٥	٣٤	٥	٤٠٤	١٠ -٦
٣٢	السودان	٥٤	٧٤٩٠	٢٢	١٣٢	٣٢	٦١٧	..
٣٣	توغو	٥	٢٢٢	٢	٩٧	٣	١٢٥	١ ..
	البلدان ذات الدخل المتوسط							
	البلدان المصدرة للنفط							
	البلدان المستوردة للنفط							
٣٤	غانا	٤٠	١٢٩	١٢	٤٨	٢٨	٨١	٨ ١٠
٣٥	كينيا	٣٠	٤١٤	١٥	٧٩	١٥	٣٣٥	١٤ ٦١
٣٦	ليسوتو	(.)	٢٤	(.)	٣	(.)	١٩	.. ..
٣٧	جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	١	١٠١	..	٦	١	٩٥	.. ..
٣٨	اندونيسيا	٤٤١	٢٥٩٢	٥٩	٩٥٣	٣٨٢	١٦٣٩	٨٣ ١٨٤
٣٩	الجمهورية العربية اليمنية	..	٣٩٩	..	١٣	..	٣٠٦	.. ١٤٢
٤٠	موريتانيا	٤	١٥٣	٣	١٧	١	١٣١	١ ٨٤
٤١	السنغال	١٥	٢٨٣	٥	١٢٣	١٠	١٦٠	٥ ..
٤٢	انغولا	..	..	..	..	..	..	.. ..
٤٣	ليبيريا	٧	٩٠	١٢	١٦	٥	٧٤	.. .
٤٤	هندوراس	٢٩	١٨٠	٣	٣٩	٢٦	١٤١	٨ ٥
٤٥	زامبيا	٣٥١	٥١٧	٣٢	٢٣٧	٣١٩	٢٨٠	.. ..
٤٦	بوليفيا	٥٤	٤٣٩	١٧	١١٧	٣٧	٣٢٢	٧٦ ٤٢
٤٧	جمهورية مصر العربية	٣٠٢	٢٩٨٢	٢٤٧	١٢٤٦	٥٥	١٧٣٦	. ٥٤١
٤٨	زيمبابوي	(.)	١٣٠	٥	٣٤	٥	٩٦	. ٣
٤٩	السلفادور	٨	١٢٤	٦	١٧	٢	١٠٧	٤ ٦
٥٠	كامرون	٢٨	٥٧١	٤	٧٩	٢٤	٤٩٢	١٦ ٦٥
٥١	تايلاندا	٥٥	١٣٢٩	٢٣	١٦٨	٣٢	١١٦٢	٤٣ ١٨٦
٥٢	الفيليبين	١٣٢	١٣٩٠	٧٣	٢٢٠	٥٩	١١٧٠	٢٩ ٤٠
٥٣	نيكاراغوا	٤٤	٢٦٩	١٧	٣٩	٢٧	٢٣٠	١٥ ٣
٥٤	بابوا غينيا الجديدة	٢٥	١٣٤	(.)	٣٥	٢٥	٩٩	. ٦٠
٥٥	الكونغو	٣٥	٢٣٠	٦	٥٨	٢٩	١٧٢	.. ٤٦
٥٦	المغرب	١٦٣	١٥٦٧	٣٦	٥٧٣	١٢٧	٩٩٤	٢٠ ٩٠
٥٧	مونغوليا	..	..	..	..	..	..	.. ..
٥٨	البانيا	..	..	..	..	.	.	.. ..
٥٩	البيرو	١٤٨	١٢٣١	١٠١	٩٥٤	٤٧	٢٧٧	٧٠ ٧٠
٦٠	نيجيريا	٦٢	١٥٢٦	٣٦	٨٤	٢٦	١٤٤٢	٢٠٥ ٥٩٥
٦١	جامايكا	١٥	٢٠٠	٦	٨٢	٩	١١٨	١٦١ ١٢
٦٢	غواتيمالا	٣٧	٩٣	٢٠	٣٣	١٧	٦٠	٢٩ ١١١
٦٣	ساحل العاج	٧٧	١٤٢٦	٢٧	٥٣٤	٥٠	٨٩٢	٣١ ١٠٩
٦٤	جمهورية الدومينكان	٣٨	٣٨٢	٧	٦١	٣١	٣٢١	٧٢ -١٣
٦٥	كولومبيا	٢٣٥	١٠٠٥	٧٥	٢٦٤	١٦٠	٧٤١	٣٩ ٢٣٣
٦٦	اكوادور	٤٢	٧٤٩	١٦	١٧٩	٢٦	٥٧٠	٨٩ ٨١

		القروض الرسمية والمضمونة بواسطة الحكومات متوسطة وطويلة الأجل (ملايين الدولارات)						صافي الاستثمارات الخاصة والمباشرة (ملايين الدولارات)	
		اجمالي التدفقات		تسديد الأصل		صافي التدفقات			
		١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١١٩٨٠
٦٧	باراغواي	١٥	١٥٨	٧	٤٤	٨	١١٤	٤	٣١
٦٨	تونس	٨٧	٤٣١	٤٥	٢٢٢	٤٢	٢٠٩	١٦	٢٣٤
٦٩	جمهورية كوريا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٠	الجمهورية العربية السورية	٥٩	٥٠٩	٣٠	٢٩٧	٢٩	٢١٢	..	..
٧١	الاردن	١٤	٣٠٧	٣	٧٦	١١	٢٣١	..	٣١
٧٢	لبنان	١٢	١٠٩	٢	٧	١٠	١٠٢	..	..
٧٣	تركيا	٣٢٨	٢٢٢٢	١٢٨	٣٩٩	٢٠٠	١٨٢٣	٥٨	٨٩
٧٤	كوبا	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٥	جمهورية كوريا	٤٤٠	٣٥٤٨	١٩٨	١٤٥٢	٢٤٢	٢٠٩٦	٦٦	٥ -
٧٦	ماليزيا	٤٣	٣٥٨	٤٥	١١٨	٢ -	٢٤٠	٩٤	٩٢٨
٧٧	كوستاريكا	٣٠	٣٩٨	٢١	٧٥	٩	٣٢٠	٢٦	١٣
٧٨	بنما	٦٧	٣٨٧	٢٤	٢١٠	٤٣	١٧٧	٣٣	٤٠
٧٩	الجزائر	٢٩٢	٣٤٠١	٣٣	٢٤٠٥٠	٢٥٩	٦٣٦	٤٥	٣١٥
٨٠	البرازيل	٨٨٢	٦٠٣٩	٢٥٥	٣٧٦٩	٦٢٨	٢٢٧٠	٤٠٧	١٥٦٨
٨١	المكسيك	٧٧٢	٨٥٥١	٤٧٦	٤٠٤٨	٢٩٦	٤٥٠٣	٣٢٣	١٨٥٢
٨٢	شيلي	٣٩٧	٨٦٩	١٦٣	٩١٥	٢٣٤	٤٦ -	٧٩ -	١٩٤
٨٣	جنوب افريقيا	..	..	..	..	..	..	١٤٥	٤٩٤-
٨٤	رومانيا	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٥	البرتغال	١٨	١٣٧١	٦٣	٥٣٨	٤٥ -	٨٣٣	٥٠	١٠٢
٨٦	الارجنتين	٤٨٧	٢٨٠٥	٣٤٢	١١٦٠	١٤٥	١٦٤٥	١١	٧٤١
٨٧	يوغوسلافيا	١٨٠	١٣٣٤	١٦٨	٣٦٧	١٢	٩٦٧ -	..	..
٨٨	اورغواي	٣٧	٢٢٤	٤٧	٩٠	٩ -	١٣٤	..	٢٨٩
٨٩	ايران	٩٤٠	..	٢٣٥	..	٧٠٥	..	٢٥	..
٩٠	العراق	٦٣	..	١٨	..	٤٥	..	٢٤	..
٩١	فنزويلا	٢٢٤	٢٨٥٦	٤٢	١٧٣٣	١٨٢	١١٢٣	٢٣ -	٥٥
٩٢	هونغ كونغ	(.)	١٣١	(.)	٣٦	(.)	٩٥	..	..
٩٣	ترينيداد وتوباغو	٨	١٠٦	١٠	٣٥	٢ -	٧١	٨٣	٩٤
٩٤	اليونان	١٦٤	١٥٨٧	٦١	٤٨٣	١٠٣	١١٠٤	٥٠	٧٤
٩٥	سنغافورة	٥٨	١٩٠	٦	١٦	٥٢	٣٠	٩٣	١٤٥٤
٩٦	اسرائيل	٤١٠	٣١٠٦	٢٥	٦٣١	٣٨٥	٢٤٥	٤٠	٨٥ -
	البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع								
٩٧	ليبيا	..	..	..	..	..	..	١٣٩	٣١٩-
٩٨	المملكة العربية السعودية	..	..	..	..	..	..	٢٠	٣٣٦٧ -
٩٩	الكويت	..	..	..	..	..	..	..	٤٣٦ -
١٠٠	الامارات العربية	..	..	..	..	..	..	..	..
	البلدان الصناعية التابعة لنظام السوق								
١٠١	ايرلندا							٣٢	٣٣٧
١٠٢	اسبانيا							١٧٩	١١٨٢
١٠٣	ايطاليا							٤٩٦	١٦٠ -
١٠٤	نيوزيلاندا							٢٢	٧٧
١٠٥	المملكة المتحدة							٤٤٠ -	١٢٢١ -
١٠٦	فنلندا							٣٤ -	١٠٢ -
١٠٧	استراليا							٧٨٧	١٦٤١
١٠٨	اليابان							٢٦١ -	٢١٢١ -
١٠٩	كندا							٥٦٦	٢٣٧٣ -
١١٠	النمسا							٨٤	١٣٩
١١١	الولايات المتحدة							٦١٣٠ -	٧٧٥٧ -
١١٢	الاراضي المنخفضة							١٤ -	١٤٤٧ -
١١٣	فرنسا							٢٤٨	٢٢٦
١١٤	بلجيكا							٢٩٠ -	٣٤١٠ -
١١٥	النروج							٣٢	١٩٤ -
١١٦	الدانمارك							٧٥	٨٩
١١٧	السويد							١٠٥ -	٣٦٨ -
١١٨	جمهورية المانيا الاتحادية							٢٩٠ -	٣٤١٠ -
١١٩	سويسرا							..	..
	البلدان الصناعية غير التابعة لنظام السوق ب								
١٢٠	بولونيا							..	..
١٢١	بلغاريا							..	..
١٢٢	هنغاريا							..	..
١٢٣	الاتحاد السوفياتي							..	..
١٢٤	تشيكوسلوفاكيا							..	..
١٢٥	جمهورية المانيا الديمقراطية							..	..

ا - الأرقام الغامقة هي لسنة ١٩٧٩ وليس لسنة ١٩٨٠. ب - راجع الملاحظات الفنية.

الجدول ١٥ - الدين العام الخارجي والاحتياطيات الدولية

		الدين العام الخارجي القائم				اجمالي الاحتياطيات الدولية		
		ملايين الدولارات		كنسبة مئوية من اجمالي الناتج القومي		ملايين الدولارات		بشهور تغطية الواردات
		١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١١٩٨٠	١٩٧٠	١١٩٨٠	١١٩٨٠
	البلدان ذات الدخل المنخفض			١٥,٦م	١٩,٢م			٥,٣م
	الصين والهند			..	..			٧,٢م
	بقية البلدان ذات الدخل المنخفض			١٦,٥م	٣١,٤م			٢,١م
١	كمبوتشيا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..
٢	لاوس	..	..	..	..	..	..	..
٣	بوتان	..	..	..	..	..	..	..
٤	تشاد	٣٢	١٥٩	١١,٨	٣١,٧	٢	١١	..
٥	بنغلاديش	..	٣٤٩٥	..	٣٠,٨	..	٣٢٩	١,٤
٦	اثيوبيا	١٦٩	٧٢٨	٩,٥	١٧,٨	٧٢	٢٦٣	٣,٦
٧	نيبال	٣	١٧٧	٠,٣	٨,٧	٩٥	٢٧٧	٧,٨
٨	الصومال	٧٧	٦٨٨	٢٤,٤	٤٥,٣	٢١	٢٧	٠,٦
٩	بورما	١٠١	١٥١٧	٤,٧	٢٦,١	٩٨	٤٠٨	٥,٤
١٠	افغانستان	٤٥٤	١٠٩٤	٤٨,٢	..	٥٠	٩٤٣	..
١١	فيتنام	..	..	..	..	..	..	..
١٢	مالي	٢٣٨	٦٢١	٨٨,١	٤٣,٨	١	٢٦	٠,٤
١٣	بوروندي	٧	١٣٧	٣,١	١٥,٦	١٥	١٠٥	..
١٤	رواندا	٢	١٥٨	٠,٩	١٥,١	٨	١٨٦	٥,٨
١٥	فولتا العليا	٢١	٣٢٣	٦,٣	٢٤,٤	٣٦	٧٣	..
١٦	زائير	٣١١	٤١٩٠	١٧,٦	٧٨,٥	١٨٩	٣٨١	..
١٧	ملاوي	١٢٢	٦٣٤	٣٩,١	٤٢,٦	٢٩	٧٥	١,٦
١٨	موزامبيق	..	..	..	..	..	..	..
١٩	الهند	٧٩٣٦	١٧٣٥٨	١٤,٩	١٠,٠	١٠٢٣	١٢٠٠٧	٨,٣
٢٠	هايتي	٤٠	٢٥٨	١٠,٣	١٨,٥	٤	٢٨	٠,٧
٢١	سري لانكا	٣١٧	١٣٣٧	١٦,١	٣٢,٥	٤٣	٢٨٢	١,٥
٢٢	سيراليون	٥٩	٣٤٤	١٤,٣	٣٤,٣	٣٩	٣١	١,٣
٢٣	تانزانيا	٢٤٨	١٣٦٠	١٩,٤	٢٧,٦	٦٥	٢٠	٠,٢
٢٤	الصين	..	..	..	..	..	١٠١٤٤	٦,٢
٢٥	غينيا	٣١٤	١٠٦٤	٥١,٧	٦٨,٦	..	..	..
٢٦	جمهورية افريقيا الوسطى	١٩	١٥٥	١١,٢	٢١,٣	١	٦١	٢,٥
٢٧	الباكستان	٣٠٥٩	٨٧٧٥	٣٠,٥	٣٤,٧	١٩٤	١٥٦٩	٢,٨
٢٨	اوغندا	١٢٨	٦٦٩	٩,٨	٤,٨	٥٧	١٧	٠,٥
٢٩	بنين	٤١	٢٦٢	١٦,٠	٢٣,٤	١٦	١٤	
٣٠	النيجر	٣٢	٣٩٩	٨,٧	٢٢,١	١٩	١٣٢	٢,١
٣١	مدغشقر	٩٣	١٠٣٥	١٠,٨	٣١,٦	٣٧	٥	٠,١
٣٢	السودان	٣٠٨	٣٠٩٧	١٥,٣	٣٧,٢	٢٢	٤٨	٠,٤
٣٣	توغو	٤٠	٩٠٧	١٦,٠	٨٦,٧	٣٥	٨٤	..
	البلدان ذات الدخل المتوسط			١٢,٠م	١٧,٦م			٤,٠م
	البلدان المصدرة للنفط			١٤,٠م	٢١,٣م			٤,٦م
	البلدان المستوردة للنفط			١١,٠م	١٥,٨م			٣,٨م
٣٤	غانا	٤٨٩	١٠١١	٢٢,٦	٨,٠	٥٨	٣٤٤	٢,٩
٣٥	كينيا	٣١٣	١٧٤٥	٢٠,٣	٢٥,٥	٢٢٠	٥٣٩	٢,١
٣٦	ليسوتو	٨	٧١	٧,٨	١١,١	..	..	..
٣٧	جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	١	٤٩٩	..	٥٨,٦	٦٠	٢٥٧	٥,٦
٣٨	اندونيسيا	٢٤٤٣	١٤٩٤٠	٢٧,١	٢٢,٥	١٦٠	٦٨٠٠	٤,٢
٣٩	الجمهورية العربية اليمنية	..	٨٣٦	..	٢٧,١	..	١٢٨٩	٦,٨
٤٠	موريتانيا	٢٧	٧١٤	١٦,٨	١٣٩,٧	٣	١٤٦	٣,٢
٤١	السنغال	٩٨	٩٠٦	١١,٦	٣٤,٩	٢٢	٢٥	..
٤٢	انغولا	..	..	..	..	..	..	..
٤٣	ليبيريا	١٥٨	٥٣٧	٤٩,٦	٥٢,٨		٤	..
٤٤	هندوراس	٩٠	٨٩٢	١٢,٨	٣٦,٩	٣٠	١٦١	١,٥
٤٥	زامبيا	٥٨١	١٨١٥	٣٤,٦	٥١,٢	٥١٥	٢٠٧	١,٣
٤٦	بوليفيا	٤٧٩	٢١٢	٤٧,١	٣٦,٤	٤٦	٥٥٤	٥,٤
٤٧	جمهورية مصر العربية	١٦٤٤	١٣٠٥٤	٢٣,٨	٥١,٧	١٦٥	٢٤٧٨	٣,٠
٤٨	زيمبابوي	٢٣٣	٦٩٨	١٥,٨	١٣,٨	٥٩	٣٧٣	٢,٤
٤٩	السلفادور	٨٨	٥٠٩	٨,٦	١٥,٣	٦٣	٣٨٤	٣,٦
٥٠	كامرون	١٣١	٢٠٠٢	١٢,١	٣٤,٠	٨١	٢٠٦	٠,٩
٥١	تايلاندا	٣٢٨	٤٠٦٣	٥,٠	١٢,٤	٩١١	٣٠٢٨	٣,٣
٥٢	الفيليبين	٦٣٣	٦٤٠٢	٩,٠	١٨,٢	٢٥٥	٣٩٧٧	٤,٦
٥٣	نيكاراغوا	١٥٥	١٦٩٨	٢٠,٧	٨٣,٠	٥٠	..	..
٥٤	بابوا غينيا الجديدة	٣٦	٥٠٧	٥,٨	٢٠,٣	..	٤٥٩	٣,٦
٥٥	الكونغو	١٤٣	٨٩٨	٥٤,٤	٧٧,٤	٩	٩١	٠,٩
٥٦	المغرب	٧١١	٧٠٩٨	١٨,٠	٣٨,٦	١٤١	٨١١	١,٧
٥٧	مونغوليا	..	..	..	..	..	..	..
٥٨	البانيا	..	..	..	..	..	..	..
٥٩	البيرو	٨٥٦	٦٣٠٤	١٢,٦	٣٣,٧	٣٣٨	٢٨٠٥	٦,٩
٦٠	نيجيريا	٤٧٨	٤٩٩٧	٦,٤	٥,٥	٢٢٣	١٠٦٤٢	٥,٨
٦١	جامايكا	١٥٤	١٢٩٩	١١,٥	٥٤,١	١٣٩	١٠٥	٠,٧
٦٢	غواتيمالا	١٠٦	٥٤١	٥,٧	٦,٩	٨٠	٧٥٢	٤,٣
٦٣	ساحل العاج	٢٥٦	٤٢٦٥	١٨,٣	٤١,٩	١١٩	٤٣	٠,٤
٦٤	جمهورية الدومينكان	٢١٢	١١٨٦	١٤,٥	١٧,٥	٣٢	٢٧٨	٢,٢
٦٥	كولومبيا	١٢٤٩	٤٠٩٠	١٨,١	١٣,٦	٢٠٧	٦٤٧٦	١٣,٧
٦٦	اكوادور	٢١٧	٢٦٥٥	١٣,٥	٢٤,٤	٨٥	١٢٥٤	٤,٣

		الدين العام الخارجي القائم				اجمالي الاحتياطيات الدولية	
		ملايين الدولارات		كنسبة مئوية من اجمالي الناتج القومي		ملايين الدولارات	بشهور تغطية الواردات
		١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١١٩٨٠	١٩٧٠	١١٩٨٠
٦٧	باراغواي	١١٢	٦٣٤	١٩,١	١٤,٥	١٨	٧٨٥	٩,٦
٦٨	تونس	٥٤١	٢٩٥٥	٣٨,٢	٣٣,٩	٦٠	٧٠٣	٢,٢
٦٩	جمهورية كوريا الديمقراطية	.	..	..	..	..	..	..
٧٠	الجمهورية العربية السورية	٢٣٢	٢٤٩٣	١٢,٨	٢٠,١	٥٧	٨٢٦	٢,٠
٧١	الاردن	١١٨	١٢٦٦	..	٣٧,٤	٢٥٨	١٧٤٤	٦,١
٧٢	لبنان	٦٤	١٩٤	٤,٢	..	٤٠٥	٧٠٢٣	..
٧٣	تركيا	١٨٥٤	١٣٢١٦	١٤,٤	٢٢,٤	٤٤٠	٣٤٩٧	٤,٦
٧٤	كوبا	..	..	..	..	..	..	..
٧٥	جمهورية كوريا	١٧٩٧	١٦٢٧٤	٢٠,٩	٢٨,٨	٦١٠	٣١٠١	١,٣
٧٦	ماليزيا	٣٩٠	٣١٠٣	١٠,٠	١٣,٧	٦٦٧	٥٧٥٥	٤,٧
٧٧	كوستاريكا	١٣٤	١٥٨٥	١٣,٨	٣٤,٣	١٦	١٩٨	١,٣
٧٨	بنما	١٩٤	٢٢٧٦	١٩,٠	٧٠,١	١٦	١١٧	٠,٦
٧٩	الجزائر	٩٣٧	١٥	١٩,٠	٣٨,٧	٣٥٢	٧٠٥٠	٥,٧
٨٠	البرازيل	٣٢٣٢	٣٧٨٢٤	٧,٢	١٦,٤	١١٩٠	٦٨٧٧	١,٩
٨١	المكسيك	٣٢٠٦	٣٣٤٩	٩,٧	٢٠,٦	٧٥٦	٤٠٤٦	١,٥
٨٢	شيلي	٢٠٦٦	٤٨٨٥	٢٦,٢	١٨,٠	٣٩٢	٤١٢٦	٦,٢
٨٣	جنوب افريقيا	..	..	..	..	١٠٥٧	٧٨٨٨	٣,٧
٨٤	رومانيا	..	..	..	..	..	٢٥١٠	..
٨٥	البرتغال	٤٨٥	٥٦١٠	٧,٢	٢٣,٦	١٥٦٥	١٣٨٦٥	١٥,٢
٨٦	الارجنتين	١٨٧٨	١٠٢٨٥	٧,٦	٧,٢	٦٨٢	٩٢٩٥	٦,٧
٨٧	يوغوسلافيا	١١٩٨	٤٥٤١	٨,٨	٦,٦	١٤٤	٢٤٨٠	١,٤
٨٨	اورغواي	٢٦٩	١٠٤٠	١١,١	١٠,٧	١٨٦	٢٧٩٦	١٤,٥
٨٩	ايران	٢١٩٣	..	٢٠,٨	..	٢١٧	١٧٢٠٥	..
٩٠	العراق	٢٧٤	..	٨,٨	..	٤٧٢	..	..
٩١	فنزويلا	٧٢٨	١٠٨٦٧	٦,٦	١٨,٠	١٠٤٧	١٣٣٦٠	٨,٩
٩٢	هونغ كونغ	٢	٤٣٦	٠,١	١,٩	..	..	..
٩٣	ترينيداد وتوباغو	١٠١	٤٩٢	١٢,٥	٩,٠	٤٣	٢٨١٠	١١,٦
٩٤	اليونان	٩٠٥	٤٥٤١	٨,٩	١٠,٩	٣١٨	٣٣٩٤	٣,٥
٩٥	سنغافورة	١٥٢	١٣٦٩	٧,٩	١٢,٨	١٠١٢	٦٥٦٧	٣,٠
٩٦	اسرائيل	٢٢٧٤	١٢٦٣٣	٤١,٣	٦٢,٢	٤٥١	٤٠٥٣	٣,٥
	البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع							**٤,٨م**
٩٧	ليبيا	..	..	..	..	١٥٩٦	١٤٩٠٦	١٠,٢
٩٨	المملكة العربية السعودية	..	..	..	..	٦٧٠	٢٦١٣١	٤,٨
٩٩	الكويت	..	..	..	..	٢٠٩	٥٤٢٦	٦,١
١٠٠	الأمارات العربية	..	..	..	..	..	٢٣٥٧	..
	البلدان الصناعية التابعة لنظام السوق ب							**٤,٨م**
١٠١	ايرلندا					٦٩٨	٣٠٧٣	٣,٠
١٠٢	اسبانيا					١٨٥١	٢٠٤٧٥	٦,٠
١٠٣	ايطاليا					٥٥٤٧	٦٢٤٤٣	٦,٥
١٠٤	نيوزيلاندا					٢٥٨	٣٦٥	٠,٦
١٠٥	المملكة المتحدة					٢٩١٨	٣١٧٥٨	٢,٥
١٠٦	فنلندا					٤٥٦	٢٤٥٣	١,٦
١٠٧	استراليا					١٧٠٩	٦٣٦٥	٢,٦
١٠٨	اليابان					٤٨٧٦	٣٨٩٢١	٢,٨
١٠٩	كندا					٤٧٣٢	١٥٤٦١	٢,٣
١١٠	النمسا					١٨٠٦	١٧٧٢٥	٦,٥
١١١	الولايات المتحدة					١٥٢٣٧	١٧١٤١٤	٦,٢
١١٢	الاراضي المنخفضة					٣٣٦٢	٣٧٥٤٨	٤,٦
١١٣	فرنسا					٥١٩٩	٧٥٥٩٢	٥,٤
١١٤	بلجيكا					٢٩٤٧	٢٧٨٣٦	٣,٥
١١٥	النروج					٨١٣	٦٧٤٤	٣,٠
١١٦	الدانمارك					٤٨٨	٤٣٤٧	٢,٠
١١٧	السويد					٧٧٥	٦٩٩٦	٢,٠
١١٨	جمهورية المانيا الاتحادية					١٣٨٧٩	١٠٤١٢٠	٥,١
١١٩	سويسرا					٥٢١٧	٦٤٧٥٠	١٨,٣
	البلدان الصناعية غير التابعة لنظام السوق							
١٢٠	بولونيا					..	..	..
١٢١	بلغاريا					..	..	..
١٢٢	هنغاريا					..	..	..
١٢٣	الاتحاد السوفياتي					..	..	..
١٢٤	تشيكوسلوفاكيا					..	..	..
١٢٥	جمهورية المانيا الديمقراطية					..	..	..

أ - الأرقام الغامقة هي لسنة ١٩٧٩ وليس لسنة ١٩٨٠. ب - راجع الملاحظات الفنية.

الجدول ١٦ - مساعدات التنمية الرسمية من اعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الاوبيك

		القيمة								
		١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١[١]
منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية					ملايين الدولارات الاميركية						
١٠٣	ايطاليا	٧٧	٦٠	١٤٧	١٨٢	٢٢٦	١٩٨	٣٧٦	٣٧٣	٦٧٢	٦٧٠
١٠٤	نيوزيلاندا	..	..	١٤	٦٦	٥٣	٥٣	٥٥	٦٧	٧١	٦٧
١٠٥	المملكة المتحدة	٤٠٧	٤٧٢	٥٠٠	٩٠٤	٨٨٥	١١١٤	١٤٦٥	٢١٠٥	١٧٨١	٢٠٤١
١٠٦	فنلندا	..	٢	٧	٤٨	٥١	٤٩	٥٥	٨٦	١٠٦	١٣٥
١٠٧	استراليا	٥٩	١١٩	٢١٢	٥٥٢	٣٧٧	٤٠٠	٥٨٨	٦٢٠	٦٥٧	٦٤٩
١٠٨	اليابان	١٠٥	٢٤٤	٤٥٨	١١٤٨	١١٠٥	١٤٢٤	٢٢١٥	٢٦٣٧	٣٣٠٤	٣٥٩٥
١٠٩	كندا	٧٥	٩٦	٣٣٧	٨٨٠	٨٨٧	٩٩١	١٠٦٠	١٠٢٦	١٠٣٦	١١٨٦
١١٠	النمسا	..	١٠	١١	٧٩	٥٠	١٠٨	١٥٤	١٢٧	١٧٣	٣١٤
١١١	الولايات المتحدة	٢٧٠٢	٤٠٢٣	٣١٥٣	٤١٦١	٤٣٦٠	٤٦٨٢	٥٦٦٤	٤٦٨٤	٧١٣٨	٥٧٦٠
١١٢	الأراضي المنخفضة	٣٥	٧٠	١٩٦	٦٠٨	٧٢٨	٩٠٨	١٠٧٤	١٠٤٤	١٥٧٧	١٥١٠
١١٣	فرنسا	٨٢٣	٧٥٢	٩٧١	٢٠٩٣	٢١٤٦	٢٢٦٧	٢٧٠٥	٣٣٧٠	٤٠٥٣	٤٠٣٢
١١٤	بلجيكا	١٠١	١٠٢	١٢٠	٢٧٨	.	٣٧١	٥٣٦	٦٣١	٥٨١	٥٧٤
١١٥	النروج	٥	١١	٣٧	١٨٤	١٨	٢٩٥	٣٥٥	٤٢٩	٤٧٣	٤٦٧
١١٦	الدانمارك	٥	١٣	٥٩	٢٠٥	٢١٤	٢٥٨	٣٨٨	٤٤٨	٤٦٨	٤٠٠
١١٧	السويد	٧	٣٨	١١٧	٥٦٦	٦٠٨	٧٧٩	٧٨٣	٩٥٦	٩٢٣	٩١٩
١١٨	المانيا الاتحادية	٢٢٣	٤٥٦	٥٩٩	١٦٨٩	١٥٩٣	١٧١٧	٢٣٤٧	٣٣٥٠	٣٥١٧	٣١٦٣
١١٩	سويسرا	٤	١٢	٣٠	١٠٤	١١٢	١١٩	١٧٣	٢٠٧	٢٤٦	٢٣٠
	المجموع	٤٦٢٨	٦٤٦٨	٦٩٦٧	١٣٨٤٧	١٢٩٥٣	١٥٧٣٣	١٩٩٩٢	٢٢٤٢٠	٢٦٧٧٦	٢٥٧٠٢
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية					كنسبة مئوية من اجمالي الناتج القومي للدولة المانحة						
١٠٣	ايطاليا	٠,٢٢	٠,١٠	٠,١٦	٠,١١	٠,١٣	٠,١٠	٠,١٤	٠,٠٨	٠,١٧	٠,١٩
١٠٤	نيوزيلاندا	..	..	٠,٢٣	٠,٥٢	٠,٤١	٠,٣٩	٠,٣٤	٠,٣٣	٠,٣٢	٠,٢٩
١٠٥	المملكة المتحدة	٠,٥٦	٠,٤٧	٠,٤١	٠,٣٩	٠,٣٩	٠,٤٥	٠,٤٦	٠,٥١	٠,٣٤	٠,٤٠
١٠٦	فنلندا	..	٠,٠٢	٠,٠٦	٠,١٨	٠,١٧	٠,١٦	٠,١٦	٠,٢١	٠,٢٢	٠,٢٨
١٠٧	استراليا	٠,٣٧	٠,٥٣	٠,٥٩	٠,٦٥	٠,٤١	٠,٤٢	٠,٥٤	٠,٥٢	٠,٤٨	٠,٤١
١٠٨	اليابان	٠,٢٤	٠,٢٧	٠,٢٣	٠,٢٣	٠,٢٠	٠,٢١	٠,٢٣	٠,٢٦	٠,٣٢	٠,٣١[١]
١٠٩	كندا	٠,١٩	٠,١٩	٠,٤١	٠,٥٢	٠,٤٦	٠,٥٠	٠,٥٢	٠,٤٦	٠,٤٢	٠,٤٣
١١٠	النمسا	..	٠,١١	٠,٠٧	٠,٢١	٠,١٢	٠,٢٢	٠,٢٨	٠,١٩	٠,٢٢	٠,٢٨
١١١	الولايات المتحدة	٠,٥٣	٠,٥٨	٠,٣٢	٠,٢٧	٠,٢٦	٠,٢٥	٠,٢٧	٠,٢٠	٠,٢٧	٠,٢٠
١١٢	الاراضي المنخفضة	٠,٢١	٠,٣٦	٠,٦١	٠,٧٥	٠,٨٣	٠,٨٦	٠,٨٢	٠,٩٣	٠,٩٩	١,٠٨
١١٣	فرنسا	١,٣٥	٠,٧٦	٠,٦٦	٠,٦٢	٠,٦٢	٠,٦٠	٠,٥٧	٠,٥٩	٠,٦٢	٠,٧١
١١٤	بلجيكا	٠,٨٨	٠,٦٠	٠,٤٦	٠,٥٩	٠,٥١	٠,٤٦	٠,٥٥	٠,٥٦	٠,٤٩	٠,٥٩
١١٥	النروج	٠,١١	٠,١٦	٠,٣٢	٠,٦٦	٠,٧٠	٠,٨٣	٠,٩٠	٠,٩٣	٠,٨٢	٠,٨٢
١١٦	الدانمارك	٠,٠٩	٠,١٣	٠,٣٨	٠,٥٨	٠,٥٦	٠,٦٠	٠,٧٥	٠,٧٥	٠,٧٢	٠,٧٢
١١٧	السويد	٠,٠٥	٠,١٩	٠,٣٨	٠,٨٢	٠,٨٢	٠,٩٩	٠,٩٠	٠,٩٤	٠,٧٦	٠,٨٣
١١٨	المانيا الاتحادية	٠,٣١	٠,٤٠	٠,٣٢	٠,٤٠	٠,٣٦	٠,٣٣	٠,٣٧	٠,٤٤	٠,٤٣	٠,٤٦
١١٩	سويسرا	٠,٠٤	٠,٠٩	٠,١٥	٠,١٩	٠,١٩	٠,١٩	٠,٢٠	٠,٢١	٠,٢٤	٠,٢٤
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية					القيمة بالعملة الوطنية						
١٠٣	ايطاليا (مليار لير)	٤٨	٣٨	٩٢	١١٩	١٨٨	١٧٥	٣١٩	٢٢٧	٥٨٥	٦٩٢
١٠٤	نيوزيلاندا (مليون دولار)	..	..	١٣	٥٤	٥٣	٥٥	٥٣	٦٥	٧٣	٧٧
١٠٥	المملكة المتحدة (مليون جنيه)	١٤٥	١٦٨	٢٠٨	٤٠٧	٤٩٠	٦٣٨	٧٦٣	٩٥٢	٧٦٦	١٠٠٦
١٠٦	فنلندا (مليون ماركا)	..	٦	٢٩	١٧٧	١٩٧	١٩٧	٢٢٦	٣٣٥	٣٩٥	٥٨٣
١٠٧	استراليا (مليون دولار)	٥٣	١٠٦	١٨٩	٤٢١	٣٠٨	٣٦١	٥١٤	٥٥٥	٥٧٧	٥٦٥
١٠٨	اليابان (مليار ين)	٣٨	٨٨	١٦٥	٣٤١	٣٢٨	٣٨٢	٤٦٦	٥٧٨	٧٤٩	٨٠٧[١]
١٠٩	كندا (مليون دولار)	٧٣	١٠٤	٣٥٣	٨٩٥	٨٧٥	١٠٥٤	١٢٠٩	١٢٠٢	١٢١١	١٤٢٣
١١٠	النمسا (مليون شيلنغ)	..	٢٦٠	٢٨٦	١٣٧٦	٨٩٧	١٧٨٥	٢٢٣٦	١٦٩٨	٢٢٣٨	٥٠٠٢
١١١	الولايات المتحدة (مليون دولار)	٢٧٠٢	٤٠٢٣	٣١٥٣	٤١٦١	٤٣٦٠	٤٦٨٢	٥٦٦٤	٤٦٨٤	٧١٣٨	٥٧٦٠٠
١١٢	الاراضي المنخفضة (مليون قلدرز)	١٣٣	٢٥٢	٧١٠	١٥٣٨	١٩٢٥	٢٢٢٩	٢٣٢٤	٢٨١٦	٣١٣٥	٣٧٦٨
١١٣	فرنسا (مليون فرنك)	٤٠٦٣	٣٧١٢	٥٣٩٣	٨٩٧١	١٠٢٥٧	١١١٣٩	١٢٢٠٧	١٤٣٣٨	١٧١٢٨	٢١٨٥٨
١١٤	بلجيكا (مليون فرنك)	٥٠٥٠	٥١٠٠	٦٠٠٠	١٣٩٠٣	١٣١٢٩	١٣٢٩٨	١٦٨٨٠	١٨٥٠٠	١٧٤٠٠	٢١٣١٣
١١٥	النروج (مليون كرون)	٣٦	٧٨	٢٦٤	٩٦٢	١١٩٠	١٥٧٠	١٨٦١	٢١٧٢	٢٣٣٦	٢٦٨٠
١١٦	الدانمارك (مليون كرون)	٣٥	٩٠	٤٤٣	١١٧٨	١٣٩٤	١٥٤٩	٢١٤٠	٢٣٥٧	٢٦٣٨	٢٨٤٩
١١٧	السويد (مليون كرون)	٣٦	١٩٦	٦٠٥	٢٣٥٠	٢٦٤٨	٣٤٩١	٣٥٣٨	٤٠٩٨	٣٩٠٤	٤٦٥٣
١١٨	المانيا الاتحادية (مليون مارك)	٩٣٧	١٨٢٤	٢١٩٢	٤١٥٥	٤٠١١	٣٩٨٧	٤٧١٤	٦١٤٠	٦٣٩٣	
١١٩	سويسرا (مليون فرنك)	١٧	٥٢	١٣١	٢٦٨	٢٨٠	٢٨٦	٣٠٩	٣٤٤	٤١٢	

خلاصة

المساعدات الرسمية للتنمية (مليار الدولارات الاميركية - الاسعار الاسمية)	٤,٦	٦,٥	٧,٠	١٣,٨	١٤,٠	١٥,٧	٢٠,٠	٢٢,٤	٢٦,٨	٢٥,٧[١]
المساعدات الرسمية للتنمية (كنسبة مئوية من اجمالي الناتج القومي)	٠,٥١	٠,٤٩	٠,٣٤	٠,٣٦	٠,٣٣	٠,٣٣	٠,٣٥	٠,٣٥	٠,٣٧	٠,٣٦[١]
المساعدات الرسمية للتنمية (مليار الدولارات ١٩٧٨ - السعر الثابت لعام ١٩٧٨)	١٣,١	١٦,٧	١٤,٩	١٧,٩	١٧,٤	١٨,٠	٢٠,٠	٢٠,٤	٢٢,٣	٢١,٤[١]
اجمالي الناتج القومي (تريليون الدولارات الاميركية - الاسعار الاسمية)	٠,٩	١,٣	٢,٠	٣,٩	٤,٢	٤,٧	٥,٧	٦,٥	٧,٢	٧,٢
المساعدات الرسمية للتنمية: معامل ازالة اثر التضخم	٠,٣٥	٠,٣٩	٠,٤٧	٠,٧٧	٠,٨٠	٠,٨٧	١,٠٠	١,١٠	١,٢٠	١,٢٠

		القيمة					
		١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠ت
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية		**ملايين الدولارات الاميركية**					
٦٠	نيجيريا	١٤	٨٣	٦٥	٣٨	٣٠	٤٢
٧٩	الجزائر	٤١	٥٤	٤٧	٤٤	٢٧٢	٨٣
٨٩	ايران	٥٩٣	٧٥٣	٢٢١	٢٧٨	٢٥	٣
٩٠	العراق	٢١٨	٢٣٢	٦١	١٧٢	٨٤٧	٨٢٩
٩١	فنزويلا	٣١	١٠٣	٥٢	١٠٩	٨٣	١٣٠
٩٧	ليبيا	٢٦١	٩٣	١١٥	١٦٠	١٠٥	٢٨١
٩٨	المملكة العربية السعودية	١٩٩٧	٢٤١٥	٢٤١٠	١٧١٩	٢٢٩٨	٣٠٤٠
٩٩	الكويت	٩٧٦	٦٢١	١٥١٧	١٢٧٠	١٠٥٥	١١٨٨
١٠٠	الامارات العربية	١٠٤٦	١٠٥٩	١٢٣٨	٧١٧	١١١٥ك	١٠٦٢
١٠١	قطر	٣٣٩	١٩٥	١٩٧	١٠٦	٢٧٧	٣١٩
	مجموع منظمة اوبيك ث	٤٨٧٨	٤٦٧٠	٥٥٨٥	٤١٨٦	٥٩٦٨	٦٨٠٣
	مجموع منظمة اوبيك	٥٥١٦	٥٦٠٩	٥٩٢٣	٤٦١١	٦١٠٦	٦٩٧٨
اوبيك		**كنسبة مئوية من اجمالي الناتج القومي للدولة المانحة**					
٦٠	نيجيريا	٠,٠٤	٠,١٩	٠,١٣	٠,٠٦	٠,٠٤	٠,٠٥
٧٩	الجزائر	٠,٢٨	٠,٣٧	٠,٢٩	٠,٢٢	١,٠٨	٠,٢٧
٨٩	ايران	١,١٢	١,١٦	٠,٢٩	٠,٣٧	٠,٠٣	٠,٠٠
٩٠	العراق	١,٦٥	١,٤٥	٠,٣٣	٠,٧٦	٢,٥٣	٢,١٢
٩١	فنزويلا	٠,١١	٠,٣٣	٠,١٤	٠,٢٧	٠,١٧	٠,٢٢
٩٧	ليبيا	٢,٣١	٠,٦٣	٠,٦٥	٠,٩٣	٠,٤٥	٠,٩٢
٩٨	المملكة العربية السعودية	٥,٦٢	٥,١٥	٤,١٠	٢,٦٤	٣,٠١	٢,٦٠
٩٩	الكويت	٨,١١	٤,٥٦	١٠,٠٢	٧,٣٧	٤,٠٩	٣,٨٨
١٠٠	الامارات العربية	١١,٦٨	٩,٢١	٨,٤٩	٥,٠٥	٥,٨٧	٣,٩٦
	قطر	١٥,٦٢	٧,٩٥	٧,٩١	٣,٥٧	٥,٨٩	٤,٨٠
	مجموع اوابيك ث	٤,٩٩	٣,٨٩	٣,٨٨	٢,٦٤	٢,٩٠	٢,٨٣
	مجموع اوبيك	٢,٥٩	٢,١٦	١,٩٤	١,٣٩	١,٥١	١,٤٧

صافي التدفقات الثنائية الى البلدان المنخفضة الدخل

		١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية		**كنسبة مئوية من اجمالي الناتج القومي للدولة المانحة**							
١٠٢	ايطاليا	٠,٠٣	٠,٠٤	٠,٠٦	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠١
١٠٤	نيوزيلاندا	..	..	..	٠,١٤	٠,٠٦	٠,٠٤	٠,٠٣	٠,٠٢
١٠٥	المملكة المتحدة	٠,٢٢	٠,٢٣	٠,١٥	٠,١١	٠,١٤	٠,١١	٠,١٥	٠,١٦
١٠٦	فنلندا	..	..	..	٠,٠٦	٠,٠٧	٠,٠٦	٠,٠٤	٠,٠٦
١٠٧	استراليا	..	٠,٠٨	٠,٠٩	٠,١٠	٠,٠٧	٠,٠٧	٠,٠٨	٠,٠٩
١٠٨	اليابان	٠,١٢	٠,١٣	٠,١١	٠,٠٨	٠,٠٨	٠,٠٦	٠,٠٧	٠,١١
١٠٩	كندا	٠,١١	٠,١٠	٠,٢٢	٠,٢٤	٠,١٤	٠,١٣	٠,١٧	٠,١٣
١١٠	النمسا	..	٠,٠٦	٠,٠٥	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٢
١١١	الولايات المتحدة	٠,٢٢	٠,٢٦	٠,١٤	٠,٠٨	٠, ٥	٠,٠٣	٠,٠٤	٠,٠٣
١١٢	الاراضي المنخفضة	٠,١٩	٠,٠٨	٠,٢٤	٠,٢٤	,٢٦	٠,٣٣	٠,٣٤	٠,٣٠
١١٣	فرنسا	٠,٠١	٠,١٢	٠,٠٩	٠,١٠	٠,١٠	٠,٠٧	٠,٠٨	٠,٠٨
١١٤	بلجيكا	٠,٢٧	٠,٥٦	٠,٣٠	٠ ٣١	٠,٢٦	٠,٢٤	٠,٢٣	٠,٢٨
١١٥	النروج	٠,٠٢	٠,٠٤	٠,١٢	,٢٥	٠,٢٢	٠,٣٠	٠,٣٩	٠,٣٤
١١٦	الدانمارك	..	٠,٠٢	٠,١٠	٠,٢٠	٠,٢١	٠,٢٤	٠,٢١	٠,٢٦
١١٧	السويد	٠,٠١	٠,٠٧	٠,١٢	٠,٤١	٠,٤٠	٠,٤٤	٠,٣٧	٠,٤٠
١١٨	المانيا الاتحادية	٠,١٣	٠,١٤	٠,١٠	٠,١٢	٠,٠٩	٠,٠٧	٠,١٠	٠,١٠
١١٩	سويسرا	..	٠,٠٢	٠,٠٥	٠,١٠	٠,٠٧	٠,٠٥	٠,٠٨	٠,٠٦
	المجموع	٠,١	٠,٢٠	٠,١٣	٠,١١	٠,٠٩	٠,٠٧	٠,٠٩	٠,٠٩

أ - أرقام مقدرة. ب - انظر الملاحظات الفنية. ت - ارقام مؤقتة. ث - منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط

الجدول ١٧ - نمو السكان في الماضي والمستقبل، وفرضية تثبيت هذا العدد[أ]

		معدل نمو عدد السكان السنوي (بالمئة) ١٩٧٠-٦٠	١٩٨٠-٧٠	٢٠٠٠-٨٠	عدد السكان المتوقع (بالملايين) ١٩٩٠	٢٠٠٠	الحجم الافتراضي لتعداد السكان الثابت (بالملايين)	السنة الافتراضية لبلوغ معدل تكاثر يساوي١	سنة بلوغ تعداد سكاني ثابت
	البلدان ذات الدخل المنخفض	٢,١م	٢,١م	١,٨م	٢٦٠٧ج	٣٠٩٠ج			
	الصين والهند	٢,١م	١,٩م	١,٥م	١٩٤٣ج	٢٢٣٩ج			
	بقية البلدان ذات الدخل المنخفض	٢,٤م	٢,٦م	٢,٦م	٦٦٤ج	٨٥١ج			
١	كمبوتشيا الديمقراطية	٢,٦	٠,٢ -	١,٩	٩	١٠	٢١	٢٠٤٥	٢١٣٠
٢	لاوس	١,٩	١,٨	٢,٠	٤	٥	١٣	٢٠٤٥	٢١٣٥
٣	بوتان	١,٨	٢,٠	١,٨	٢	٢	٤	٢٠٤٠	٢١٣٥
٤	تشاد	١,٨	٢,٠	٢,٣	٦	٧	٢١	٢٠٤٥	٢١٤٠
٥	بنغلاديش	٢,٤	٢,٦	٢,٣	١١٣	١٤١	٣٢١	٢٠٣٥	٢١٢٥
٦	اثيوبيا	٢,٤	٢,٠	٢,٨	٤١	٥٤	١٦٠	٢٠٤٥	٢١٣٥
٧	نيبال	١,٨	٢,٥	٢,١	١٨	٢٢	٥٤	٢٠٤٥	٢١٣٥
٨	الصومال	٢,٤	٢,٣	٢,٦	٥	٧	١٩	٢٠٤٠	٢١٣٠
٩	بورما	٢,٣	٢,٤	٢,٢	٤٤	٥٤	١٠٩	٢٠٣٠	٢٠٩٠
١٠	افغانستان	٢,٢	٢,٥	٢,٠	١٩	٢٤	٥٨	٢٠٤٥	٢١٦٠
١١	فيتنام	٣,١	٢,٨	٢,٤	٧١	٨٨	١٥٣	٢٠١٥	٢٠٧٥
١٢	مالي	٢,٤	٢,٧	٣,٠	٩	١٣	٤١	٢٠٤٠	٢١٣٥
١٣	بوروندي	١,٦	٢,٠	٢,٥	٥	٧	١٨	٢٠٤٠	٢١٣٠
١٤	رواندا	٢,٦	٣,٤	٣,٥	٧	١٠	٣٨	٢٠٤٥	٢١١٠
١٥	فولتا العليا	٢,٠	١,٨	٢,٦	٨	١٠	٢٩	٢٠٤٠	٢١٤٠
١٦	زائير	٢,٠	٢,٧	٢,٩	٣٨	٥١	١٥٦	٢٠٤٠	٢١١٠
١٧	ملاوي	٢,٨	٢,٩	٣,٤	٨	١٢	٤٣	٢٠٤٠	٢١٣٠
١٨	موزامبيق	٢,١	٤,٠	٢,٩	١٦	٢٢	٦٦	٢٠٤٠	٢١٣٠
١٩	الهند	٢,٣	٢,١	١,٩	٨٣٣	٩٩٤	١٦٩٤	٢٠٣٠	٢١١٥
٢٠	هايتي	١,٥	١,٧	٢,٠	٦	٧	١٤	٢٠٣٠	٢٠٩٠
٢١	سري لانكا	٢,٤	١,٦	١,٨	١٨	٢١	٣١	٢٠١٠	٢٠٧٠
٢٢	سيراليون	٢,٢	٢,٦	٢,٩	٥	٦	١٩	٢٠٤٠	٢١١٠
٢٣	تانزانيا	٢,٧	٣,٤	٣,٣	٢٦	٣٦	١١١	٢٠٣٥	٢١٠٠
٢٤	الصين	١,٩	١,٨	١,٢	١١١٠	١٢٤٥	١٥٧٠	٢٠٠٥	٢٠٧٠
٢٥	غينيا	٢,٨	٢,٩	٢,٨	٧	٩	٢٨	٢٠٤٠	٢١٣٠
٢٦	جمهورية افريقيا الوسطى	١,٩	٢,١	٢,٧	٣	٤	١١	٢٠٤٠	٢١٣٠
٢٧	الباكستان	٢,٨	٣,١	٢,٥	١٠٧	١٣٤	٣٠٨	٢٠٣٥	٢١٢٥
٢٨	اوغندا	٢,٩	٢,٦	٣,٣	١٧	٢٤	٧٣	٢٠٣٥	٢١٠٠
٢٩	بنين	٢,٥	٢,٦	٣,١	٥	٦	٢١	٢٠٤٠	٢١١٠
٣٠	النيجر	٣,٣	٢,٨	٣,٢	٧	١٠	٣٤	٢٠٤٠	٢١٣٠
٣١	مدغشقر	٢,١	٢,٥	٣,١	١٢	١٦	٥١	٢٠٤٠	٢١١٠
٣٢	السودان	٢,١	٣,٠	٣,٠	٢٥	٣٤	١٠١	٢٠٤٠	٢١٠٥
٣٣	توغو	٢,٧	٢,٥	٣,١	٣	٥	١٥	٢٠٤٠	٢١١٠
	البلدان ذات الدخل المتوسط	٢,٥م	٢,٤م	٢,٣م	١٤٦٢ج	١٨١٣ج			
	البلدان المصدرة للنفط	٢,٥م	٢,٦م	٢,٥م	٦٤٢ج	٨١٥ج			
	البلدان المستوردة للنفط	٢,٤م	٢,٣م	٢,١م	٨٢٠ج	٩٩ج			
٣٤	غانا	٢,٤	٣,٠	٣,٤	١٦	٢٣	٧٠	٢٠٣٥	٢١٠٥
٣٥	كينيا	٣,٢	٣,٤	٤,١	٢٥	٣٦	١٢٨	٢٠٣٥	٢١٠٠
٣٦	ليسوتو	٢,٠	٢,٣	٢,٨	٢	٢	٦	٢٠٣٥	٢١٠٥
٣٧	جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	٢,١	٢,٤	٢,٥	٢	٣	٨	٢٠٤٠	٢١٣٠
٣٨	اندونيسيا	٢,٠	٢,٣	٢,٠	١٨٠	٢١٦	٣٧٦	٢٠٢٠	٢١١٠
٣٩	الجمهورية العربية اليمنية	٢,٣	٢,٩	٢,٢	٩	١١	٢٦	٢٠٤٠	٢١٣٠
٤٠	موريتانيا	٢,٥	٢,٥	٣,١	٢	٣	١٠	٢٠٤٥	٢١٣٥
٤١	السنغال	٣,٣	٢,٨	٢,٩	٨	١٠	٣٤	٢٠٤٥	٢١٣٥
٤٢	انغولا	١,٥	٢,٤	٢,٧	٩	١٢	٤٠	٢٠٤٥	٢١٣٥
٤٣	ليبيريا	٣,١	٣,٤	٣,٧	٣	٤	١٣	٢٠٣٥	٢١٠٠
٤٤	هندوراس	٣,١	٣,٤	٣,٠	٥	٧	١٦	٢٠٣٠	٢٠٩٠
٤٥	زامبيا	٢,٨	٣,١	٣,٤	٨	١١	٣٦	٢٠٣٥	٢١٠٥
٤٦	بوليفيا	٢,٣	٢,٥	٢,٤	٧	٩	٢٠	٢٠٣٥	٢٠٩٥
٤٧	جمهورية مصر العربية	٢,٢	٢,١	٢,١	٥٠	٦٠	١٠٤	٢٠٢٠	٢٠٨٠
٤٨	زيمبابوي	٣,٩	٣,٣	٤,٣	١١	١٧	٦٤	٢٠٣٥	٢١٠٠
٤٩	السلفادور	٢,٩	٢,٩	٢,٧	٦	٨	١٥	٢٠٢٠	٢٠٨٠
٥٠	كامرون	١,٨	٢,٢	٢,٦	١١	١٤	٤١	٢٠٤٠	٢١١٠
٥١	تايلاندا	٣,٠	٢,٥	١,٩	٥٨	٦٨	١٠٠	٢٠٠٥	٢٠٧٠
٥٢	الفيليبين	٣,٠	٢,٧	٢,٣	٦٣	٧٧	١٢٧	٢٠١٥	٢٠٧٥
٥٣	نيكاراغوا	٢,٦	٣,٤	٢,٩	٤	٥	١١	٢٠٣٠	٢٠٨٠
٥٤	بابوا غينيا الجديدة	٢,١	٢,٣	٢,٠	٤	٥	٩	٢٠٣٥	٢١٢٥
٥٥	الكونغو	٢,٤	٢,٨	٣,٤	٢	٣	١٠	٢٠٤٠	٢١٠٠
٥٦	المغرب	٢,٥	٣,٠	٢,٨	٢٧	٣٦	٨١	٢٠٣٠	٢٠٨٠
٥٧	مونغوليا	٢,٩	٢,٩	٢,٤	٢	٣	٥	٢٠٢٠	٢٠٨٠
٥٨	البانيا	٢,٨	٢,٥	١,٩	٣	٤	٦	٢٠٠٥	٢٠٦٠
٥٩	البيرو	٢,٨	٢,٦	٢,٣	٢٢	٢٧	٤٩	٢٠٢٠	٢٠٨٠
٦٠	نيجيريا	٢,٥	٢,٥	٣,٤	١١٩	١٦٩	٥٢٨	٢٠٣٥	٢١٠٥
٦١	جامايكا	١,٤	١,٥	٢,٠	٣	٣	٥	٢٠٠٥	٢٠٦٥
٦٢	غواتيمالا	٣,٠	٣,٠	٢,٦	١٠	١٢	٢٤	٢٠٢٥	٢٠٨٥
٦٣	ساحل العاج	٣,٧	٥,٠	٢,٩	١١	١٥	٤٧	٢٠٤٠	٢١١٠
٦٤	جمهورية الدومينكان	٢,٧	٣,٠	٢,٥	٧	٩	١٧	٢٠١٥	٢٠٧٥
٦٥	كولومبيا	٣,٠	٢,٣	٢,٠	٣٣	٣٩	٦٠	٢٠١٠	٢٠٧٠
٦٦	اكوادور	٣,٠	٣,٠	٢,٧	١١	١٤	٢٧	٢٠٢٥	٢٠٨٥

		معدل نمو عدد السكان السنوي (بالمئة) ٦٠-١٩٧٠	٧٠-١٩٨٠	٨٠-٢٠٠٠	عدد السكان المتوقع (بالملايين) ١٩٩٠	٢٠٠٠	الحجم الافتراضي لتعداد السكان الثابت (بالملايين)	السنة الافتراضية لبلوغ معقل تكاثر يساوي١	سنة بلوغ تعداد سكاني ثابت
٦٧	باراغواي	٢,٥	٣,٢	٢,٤	٤	٥	٩	٢٠١٥	٢٠٧٥
٦٨	تونس	١,٩	٢,١	١,٩	٨	١٠	١٨	٢٠٢٠	٢٠٨٠
٦٩	جمهورية كوريا الديمقراطية	٢,٩	٢,٦	٢,٢	٢٣	٢٨	٤٥	٢٠١٥	٢٠٧٥
٧٠	الجمهورية العربية السورية	٣,٢	٣,٦	٣,٠	١٢	١٦	٣٣	٢٠٢٠	٢٠٨٠
٧١	الاردن	٣,٠	٣,٤	٢,٩	٤	٦	١٣	٢٠٢٥	٢٠٨٥
٧٢	لبنان	٢,٨	٠,٧	٢,٠	٣	٤	٦	٢٠١٠	٢٠٧٠
٧٣	تركيا	٢,٥	٢,٤	٢,٠	٥٦	٦٧	١٠٨	٢٠١٥	٢٠٧٥
٧٤	كوبا	٢,٠	١,٣	١,٢	١١	١٢	١٥	٢٠٠٠	٢٠٤٥
٧٥	جمهورية كوريا	٢,٥	١,٧	١,٦	٤٥	٥٢	٧٠	٢٠٠٥	٢٠٦٥
٧٦	ماليزيا	٢,٨	٢,٤	٢,٠	١٧	٢١	٣٢	٢٠٠٥	٢١٢٠
٧٧	كوستاريكا	٣,٤	٢,٥	٢,٠	٣	٣	٥	٢٠٠٥	٢٠٦٥
٧٨	بنما	٢,٨	٢,٣	٢,١	٢	٣	٤	٢٠١٠	٢٠٧٠
٧٩	الجزائر	٢,٤	٣,٢	٢,٩	٢٦	٣٤	٧٩	٢٠٣٠	٢٠٩٠
٨٠	البرازيل	٢,٩	٢,٢	٢,٠	١٤٧	١٧٧	٢٨١	٢٠١٥	٢٠٧٥
٨١	المكسيك	٣,٣	٣,١	٢,٥	٩٢	١١٥	٢٠٣	٢٠١٥	٢٠٧٥
٨٢	شيلي	٢,١	١,٧	١,٤	١٣	١٥	١٩	٢٠٠٥	٢٠٧٠
٨٣	جنوب افريقيا	٢,٦	٢,٧	٢,٩	٣٩	٥٢	١١٨	٢٠٢٥	٢٠٩٠
٨٤	رومانيا	١,٠	٠,٩	٠,٧	٢٤	٢٥	٢٩	٢٠٠٠	٢٠٧٥
٨٥	البرتغال	٠,٢ -	١,٣	٠,٨	١١	١١	١٤	٢٠٠٠	٢٠٧٠
٨٦	الارجنتين	١,٤	١,٦	١,١	٣١	٣٤	٤٣	٢٠١٠	٢٠٧٥
٨٧	يوغوسلافيا	١,٠	٠,٩	٠,٧	٢٤	٢٦	٢٩	٢٠٠٥	٢٠٦٥
٨٨	اورغواي	١,١	٠,٣	١,٠	٣	٤	٤	٢٠١٠	٢٠٧٥
٨٩	ايران	٢,٩	٣,١	٢,٣	٥١	٦١	١١٩	٢٠٢٥	٢٠٨٠
٩٠	العراق	٣,١	٣,٣	٢,٨	١٨	٢٣	٥٢	٢٠٣٠	٢٠٩٠
٩١	فنزويلا	٤,٣	٣,٣	٢,٣	١٩	٢٤	٣٩	٢٠١٠	٢٠٧٠
٩٢	هونغ كونغ	٢,٦	٢,٥	١,٢	٦	٦	٧	٢٠٠٠	٢٠٣٠
٩٣	ترينيداد وتوباغو	٢,٠	١,٣	١,٥	١	٢	٢	٢٠٠٠	٢٠٦٥
٩٤	اليونان	٠,٥	٠,٩	٠,٥	١٠	١١	١١	٢٠٠٠	٢٠٦٥
٩٥	سنغافورة	٢,٤	١,٥	١,٣	٣	٣	٤	٢٠٠٠	٢٠٣٠
٩٦	اسرائيل	٣,٤	٢,٦	١,٥	٥	٥	٧	٢٠١٠	٢٠٨٠

البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع

		١,٤م	٥,٠م	٢,٦م	١٩ج	٢٣ج			
٩٧	ليبيا	٣,٨	٤,١	٢,٨	٤	٥	١٢	٢٠٣٠	٢٠٩٠
٩٨	المملكة العربية السعودية	٣,٤	٤,٤	٢,٦	١٢	١٥	٣٧	٢٠٣٥	٢٠٩٥
٩٩	الكويت	٩,٨	٦,٠	٢,٧	٢	٢	٤	٢٠١٥	٢٠٧٥
١٠٠	الامارات العربية	١٠,٨	١٣,٢	١,٧	١	١	٢	٢٠٢٠	٢٠٨٠

البلدان الصناعية التابعة لنظام السوق

		١,٠م	٠,٨م	٠,٥م	٧٥٥ج	٧٨٧ج			
١٠١	ايرلندا	٠,٤	١,١	١,٠	٤	٤	٥	٢٠٠٠	٢٠٦٠
١٠٢	اسبانيا	١,١	١,٠	٠,٧	٤١	٤٣	٥٠	٢٠٠٠	٢٠٦٥
١٠٣	ايطاليا	٠,٦	٠,٦	٠,٣	٥٩	٦١	٦٣	٢٠٠٠	٢٠٣٠
١٠٤	نيوزيلاندا	١,٧	١,٥	٠,٩	٤	٤	٥	٢٠٠٠	٢٠٧٠
١٠٥	المملكة المتحدة	٠,٥	٠,١	٠,٢	٥٧	٥٨	٦٠	٢٠٠٠	٢٠٢٥
١٠٦	فنلندا	٠,٤	٠,٥	٠,٤	٥	٥	٥	٢٠٠٠	٢٠٢٠
١٠٧	استراليا	٢,٠	١,٤	٠,٨	١٦	١٧	١٩	٢٠٠٠	٢٠٥٥
١٠٨	اليابان	١,٠	١,١	٠,٦	١٢٤	١٣٠	١٣٤	٢٠٠٠	٢٠١٥
١٠٩	كندا	١,٨	١,١	٠,٨	٢٦	٢٨	٣١	٢٠٠٠	٢٠٣٠
١١٠	النمسا	٠,٦	٠,١	٠,٢	٨	٨	٨	٢٠٠٠	٢٠٢٥
١١١	الولايات المتحدة	١,٣	١,٠	٠,٧	٢٤٥	٢٥٩	٢٨٤	٢٠٠٠	٢٠٣٠
١١٢	الاراضي المنخفضة	١,٣	٠,٨	٠,٥	١٥	١٦	١٦	٢٠٠٠	٢٠٢٥
١١٣	فرنسا	١,٠	٠,٥	٠,٤	٥٦	٥٨	٦١	٢٠٠٠	٢٠٣٠
١١٤	بلجيكا	٠,٥	٠,٢	٠,٢	١٠	١٠	١٠	٢٠٠٠	٢٠٢٥
١١٥	النروج	٠,٨	٠,٥	٠,٣	٤	٤	٥	٢٠٠٠	٢٠٣٠
١١٦	الدانمارك	٠,٧	٠,٤	٠,٢	٥	٥	٥	٢٠٠٠	٢٠٢٠
١١٧	السويد	٠,٧	٠,٣	(.)	٨	٨	٨	٢٠٠٠	٢٠٠٠
١١٨	جمهورية المانيا الاتحادية	٠,٩	(.)	٠,١	٦١	٦٢	٦٢	٢٠٠٠	٢٠٠٠
١١٩	سويسرا	١,٦	٠,٣	٠,٢	٧	٧	٧	٢٠٠٠	٢٠٠٥

البلدان الصناعية غير التابعة لنظام السوق

		١,٠م	٠,٨م	٠,٧م	٣٨٣ج	٤٠٩ج			
١٢٠	بولونيا	١,٠	٠,٩	٠,٧	٣٩	٤٢	٤٧	٢٠٠٠	٢٠٦٠
١٢١	بلغاريا	٠,٨	٠,٦	٠,٤	٩	١٠	١٠	٢٠٠٠	٢٠٥٥
١٢٢	هنغاريا	٠,٤	٠,٤	٠,٢	١١	١١	١٢	٢٠٠٠	٢٠٣٠
١٢٣	الاتحاد السوفياتي	١,٢	٠,٩	٠,٨	٢٩١	٣١٢	٣٥٣	٢٠٠٠	٢٠٦٠
١٢٤	تشيكوسلوفاكيا	٠,٥	٠,٧	٠,٥	١٦	١٧	١٩	٢٠٠٠	٢٠٨٥
١٢٥	جمهورية المانيا الديمقراطية	٠,١ -	٠,١ -	٠,٢	١٧	١٧	١٨	٢٠٠٠	٢٠١٥
	المجموع ب				٥٢٢٦	٦١٢٢			

أ - الافتراضات المستخدمة في التوقعات راجع الملاحظات الفنية. ب - باستثناء البلدان التي يقل عدد سكانها عن المليون نسمة.

الجدول ١٨ - المؤشرات الديموغرافية والمتعلقة بالخصوبة

		معدل المواليد الاجمالي لكل الف شخص		معدل الوفيات الاجمالي لكل الف شخص	تغير النسبة المئوية		معدل الخصوبة الكلي	النسبة المئوية للنساء المتزوجات اللواتي يستعملن موانع الحمل[ت]	
		١١٩٦٠	١٩٨٠	١١٩٦٠	معدل المواليد الاجمالي ١٩٨٠ب-٦٠	معدل الوفيات الاجمالي ١٩٨٠ب-٦٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٧٩
	البلدان ذات الدخل المنخفض	٤٣م	٣١م	١٨م	-٢٨,٣م	-٣٦,٠م	٤,٢م	..	..
	الصين والهند	٤٢م	٢٧م	١٧م	-٣٤,٩م	-٣٩,٦م	٣,٧م	..	..
	بقية البلدان ذات الدخل المنخفض	٤٩م	٤٥م	٢٥م	-٨,٢م	-٢٨,٢م	٦,١م	..	..
١	كمبوتشيا الديمقراطية	٤٥	..	١٩	..	..	..	..	..
٢	لاوس	٤٢	٤٢	١٩	-١,٠	٨,٩	٦,١	..	..
٣	بوتان	٤٣	٣٩	٢٦	-٩,٨	-٢٤,٩	٥,٥	..	..
٤	تشاد	٤٥	٤٤	٢٩	-٢,٤	-١٩,٦	٥,٩	..	..
٥	بنغلاديش	٥٤	٤٥	٢٨	-١٥,٣	-٣٥,٢	٦,٠	..	٩
٦	اثيوبيا	٥١	٤٩	٢٨	-٢,٨	-١٤,٨	٦,٧	..	..
٧	نيبال	٤٤	٤٢	٢٧	-٣,٤	-٢٥,٣	٦,١	١	٤
٨	الصومال	٤٧	٤٦	٢٨	-١,٣	-٢٧,١	٦,١	..	..
٩	بورما	٤٣	٣٧	٢١	-١٢,٨	-٣٥,٧	٥,٣	..	..
١٠	أفغانستان	٥٠	٤٧	٣١	-٦,٥	-١٦,٠	٦,٦	..	..
١١	فيتنام	٤٧	٣٦	٢١	-٢١,٩	-٥٩,٤	٥,٢	..	..
١٢	مالي	٥٠	٥٠	٢٧	-٠,٨	٢٠,١	٦,٧	..	..
١٣	بوروندي	٤٧	٤٦	٢٧	-٣,٠	-١٦,٩	٦,٤	..	..
١٤	رواندا	٥١	٥٣	٢٧	٤,١	-٢٦,١	٨,٣	..	..
١٥	فولتا العليا	٤٩	٤٨	٢٧	-١,٢	٩,٧	٦,٥	..	..
١٦	زائير	٤٨	٤٦	٢٤	-٤,٦	-٢٦,٣	٦,١	..	..
١٧	ملاوي	٥٣	٥٦	٢٧	٥,٨	-١٧,٦	٧,٨	..	..
١٨	موزامبيق	٤٦	٤٥	٢٦	-٢,٠	-٣٠,٤	٦,١	..	..
١٩	الهند	٤٤	٣٦	٢٢	-١٨,٥	-٣٧,٦	٤,٩	١٢	٢٣
٢٠	هايتي	٣٩	٣٦	٢٠	-٨,٥	-٢٩,٢	٤,٨	..	..
٢١	سري لانكا	٣٦	٢٨	٩	-٢٢,٧	-١٩,٦	٣,٦	٨	٤١
٢٢	سيراليون	٤٧	٤٦	٢٧	-٣,٠	-٣١,٦	٦,١	..	..
٢٣	تانزانيا	٤٧	٤٦	٢٢	-٠,٦	-٣٢,٦	٦,٥	..	..
٢٤	الصين	٤٠	٢١	١٤	-٤٧,٤	-٤٢,٦	٢,٩	..	..
٢٥	غينيا	٤٧	٤٦	٣٠	-٢,١	-٣٤,٠	٦,٢	..	..
٢٦	جمهورية افريقيا الوسطى	٤٣	٤٤	٢٨	٤,٢	-٢٥,٢	٥,٩	..	..
٢٧	الباكستان	٥١	٤٤	٢٤	-١٥,٠	-٣٤,٢	٦,١	٦	..
٢٨	اوغندا	٤٥	٤٥	٢٠	-٠,٩	-٣٢,٥	٦,١	..	..
٢٩	بنين	٥١	٤٩	٢٧	-٣,٨	-٣١,٧	٦,٧	..	..
٣٠	النيجر	٥٢	٥٢	٢٧	-٠,٦	-١٩,٤	٧,١	..	..
٣١	مدغشقر	٤٧	٤٧	٢٧	-٠,٢	-٣٢,٧	٦,٥	..	..
٣٢	السودان	٤٧	٤٧	٢٥	٠,٩	-٢٣,٣	٦,٧	..	..
٣٣	توغو	٥١	٤٨	٢٧	-٥,٥	-٣٢,٥	٦,٥	..	..
	البلدان ذات الدخل المتوسط	٤٣م	٣٥م	١٧م	-١٨,٦م	-٣٦,٣ م	٤,٨م	..	..
	البلدان المصدرة للنفط	٤٤,٧م	٤٠م	٢٠م	-١٥,٧م	-٣٩,٤م	٥,٤م	..	..
	البلدان المستوردة للنفط	٤٠م	٣١م	١٤م	-٢١,٤م	-٣٣,٥م	٤,٣م	..	..
٣٤	غانا	٤٩	٤٨	٢٤	-١,٠	-٣١,٠	٦,٧	٢	٤
٣٥	كينيا	٥٢	٥١	٢٤	-٠,٨	-٤٣,٦	٧,٨	١	٧
٣٦	ليسوتو	٤١	٤٣	٢٣	٤,٩	-٣١,٢	٥,٨	..	..
٣٧	جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	٥٠	٤٦	٢٩	-٨,٥	-٣١,٣	٦,٧	..	..
٣٨	اندونيسيا	٤٦	٣٥	٢٣	-٢٢,٧	-٤٠,٩	٤,٥	( )	٢٧
٣٩	الجمهورية العربية اليمنية	٥٠	٤٧	٢٩	-٦,٠	-٢١,١	٦,٥	..	..
٤٠	موريتانيا	٥١	٥٠	٢٧	-٠,٨	-٢٠,٧	٦,٩	..	..
٤١	السنغال	٤٨	٤٨	٢٧	-٠,٢	-١٩,٦	٦,٥	..	..
٤٢	انغولا	٥٠	٤٨	٣١	-٤,٠	-٢٨,٣	٦,٤	..	..
٤٣	ليبيريا	٥٠	٤٩	٢١	-٢,٦	-٢٤,٠	٦,٩	..	..
٤٤	هندوراس	٥١	٤٥	١٩	-١١,٥	-٤١,٠	٦,٨	..	..
٤٥	زامبيا	٥١	٤٩	٢٤	-٢,٠	-٣٢,٤	٦,٩	..	..
٤٦	بوليفيا	٤٦	٤٣	٢٢	-٧,٣	-٢٦,٧	٦,١	..	..
٤٧	جمهورية مصر العربية	٤٤	٣٧	١٩	-١٥,٩	-٣٦,٣	٤,٩	٩	١٧
٤٨	زيمبابوي	٥٥	٥٤	١٧	-٢,٢	-٢١,٢	٨,٠	..	١٤
٤٩	السلفادور	٤٩	٤١	١٧	-١٦,٦	-٤٧,٦	٥,٧	..	..
٥٠	كامرون	٤٣	٤٢	٢٧	-١,٤	-٣١,٤	٥,٧	..	..
٥١	تايلاندا	٤٤	٣٠	١٥	-٣١,٢	-٤٧,٠	٤,٠	٨	٣٩
٥٢	الفيليبين	٤٦	٣٤	١٥	-٢٥,١	-٥٠,٠	٤,٦	٢	٣٧
٥٣	نيكاراغوا	٥١	٤٥	١٩	-١١,٢	-٣٨,٦	٦,٣	..	..
٥٤	بابوا غينيا الجديدة	٤٤	٣٧	٢٣	-١٦,٤	-٣٤,٩	٥,٢	..	..
٥٥	الكونغو	٤٠	٤٢	٢٣	-١٦,٤	-٣٤,٩	٥,٢	..	..
٥٦	المغرب	٥٢	٤٤	٢٣	-١٥,٣	-٤٥,٧	٦,٥	١	..
٥٧	مونغوليا	٤١	٣٥	١٥	-١٤,٨	-٤٨,٧	٥,٢	..	..
٥٨	البانيا	٤١	٣٠	١١	-٢٧,٧	-٤٥,٥	٣,٩	..	..
٥٩	البيرو	٤٧	٣٦	٢٠	-٢٢,٨	-٤٥,٥	٥,٠	..	..
٦٠	نيجيريا	٥٢	٥٠	٢٥	-٤,٤	-٣٢,٨	٦,٩	..	..
٦١	جامايكا	٣٩	٢٥	١٠	-٢٧,٢	-٣٢,٦	٣,٩	..	..
٦٢	غواتيمالا	٤٨	٤٠	١٩	-١٧,٨	-٤٣,٢	٥,٤	..	..
٦٣	ساحل العاج	٥٠	٤٧	٢٦	-٧,٣	-٣٣,٢	٦,٧	..	..
٦٤	جمهورية الدومينكان	٥٠	٣٦	١٦	-٢٨,٢	-٤٦,٦	٤,٨	..	٣١
٦٥	كولومبيا	٤٦	٣٠	١٤	-٣٤,٤	-٤١,٩	٣,٨	..	٤٦
٦٦	اكوادور	٤٧	٤٠	١٧	-١٣,٩	-٤١,٠	٦,٠	..	..

		معدل المواليد الاجمالي لكل الف شخص		معدل الوفيات الاجمالي لكل الف شخص	تغير النسبة المئوية		معدل الخصوبة الكلي	النسبة المئوية للنساء المتزوجات اللواتي يستعملن موانع الحمل[ت]	
		١٩٦٠أ	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٦٠أ	معدل المواليد الاجمالي ١٩٨٠ب-٦٠	معدل الوفيات الاجمالي ١٩٨٠ب-٦٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٧٩
٦٧	باراغواي	٤٣	٣٦	٧	١٣	-١٧,٢	-٤٢,٥	٤,٩	..	١٦
٦٨	تونس	٤٩	٣٥	٩	٢١	-٢٨,٦	-٥٦,٢	٥,٤	١٠	٢١
٦٩	جمهورية كوريا الديمقراطية	٤٢	٣١	٧	١٣	-٢٥,٧	-٤٨,٤	٤,٣	..	..
٧٠	الجمهورية العربية السورية	٤٧	٤٥	٨	١٨	-٥,١	-٥٣,١	٧,٠	..	(.)
٧١	الاردن	٤٧	٤٤	١٠	٢٠	-٦,٣	-٥١,٣	٦,٩	..	.
٧٢	لبنان	٤٣	٣٠	٨	١٤	-٣٠,٦	-٤٢,٠	٤,١	..	..
٧٣	تركيا	٤٣	٣٢	١٠	١٦	-٢٤,٥	-٣٨,٥	٤,٤	٣	..
٧٤	كوبا	٣٢	١٨	٦	٩	-٤٣,٨	-٣٣,٧	٢,٢	..	..
٧٥	جمهورية كوريا	٤٣	٢٤	٧	١٣	-٤٤,٠	-٤٧,٠	٣,٠	٣٢	٤٩
٧٦	ماليزيا	٤٥	٣١	٧	١٦	-٣٠,٦	-٥٢,٩	٤,٢	٧	٣٦
٧٧	كوستاريكا	٤٧	٢٩	٤	١٠	-٣٧,٦	-٤٢,٥	٣,٤	..	٦٤
٧٨	بنما	٤١	٣١	٦	١٠	-٢٥,٢	-٤٤,١	٣,٩	..	
٧٩	الجزائر	٥٠	٤٦	١٢	٢٣	-٩,٣	-٤١,٥	٦,٩	..	..
٨٠	البرازيل	٤٣	٣٠	٩	١٣	-٣٠,٨	-٣٣,٦	٤,١	..	..
٨١	المكسيك	٤٥	٣٧	٧	١٢	-١٨,١	-٣٦,٨	٥,١	..	٤٠
٨٢	شيلي	٣٧	٢٢	٧	١٢	-٤٠,٧	-٤٢,٧	٢,٨	..	..
٨٣	جنوب افريقيا	٣٩	٣٨	١٠	١٥	-٢,٨	-٢٤,٠	٥,١	..	..
٨٤	رومانيا	٢٠	١٨	١٠	٩	-٨,١	٣,٣	٢,٥	..	..
٨٥	البرتغال	٢٤	١٨	١٠	٨	-٢٤,٥	٢٨,٠	٢,٤	..	..
٨٦	الارجنتين	٢٤	٢١	٨	٩	-١٢,٧	-٢,٣	٢,٨	..	..
٨٧	يوغوسلافيا	٢٤	١٧	٩	١٠	-٢٧,٧	-١٠,٠	٢,٢	٥٩	..
٨٨	اورغواي	٢٢	١٩	١١	٩	-١٦,٢	١٤,٠	٢,٨	..	..
٨٩	ايران	٤٦	٤١	١١	١٧	-١٠,٨	-٣٧,٤	٥,٨	٣	٢٣
٩٠	العراق	٤٩	٤٥	١٢	٢٠	-٩,١	-٣٨,٧	٦,٦	..	٢٣
٩١	فنزويلا	٤٦	٣٥	٦	١١	-٢٢,٣	-٤٦,٤	٤,٥	..	..
٩٢	هونغ كونغ	٣٥	١٧	٥	٨	-٥١,٣	-٣٢,٩	٢,٢	٥٠	٧٩
٩٣	ترينيداد وتوباغو	٣٨	٢٣	٥	٩	-٣٣,٢	-٢٩,٤	٢,٦	٤٤	..
٩٤	اليونان	١٩	١٦	١٠	٨	-١٦,٦	٣١,٦	٢,٣	..	..
٩٥	سنغافورة	٣٨	١٧	٥	٨	-٥٤,٢	-٣٤,٢	١,٨	٤٥	٧١
٩٦	اسرائيل	٢٧	٢٤	٧	٦	-٩,٧	١٤,٨	٣,٤	..	..
	البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع	**٤٩م**	**٤٢م**	**١٢م**	**٢١م**	**-١٢,٩ م**	**-٤٣,٨ م**	**٦,٨م**	..	..
٩٧	ليبيا	٤٩	٤٥	١٢	١٩	-٨,٢	-٣٨,٣	٧,٠	..	..
٩٨	المملكة العربية السعودية	٤٩	٤٤	١٤	٢٣	-١١,٠	-٤,٠	٦,٩	..	..
٩٩	الكويت	٤٤	٣٩	٥	١٠	-١١,٣	-٥٣,١	٦,١	..	..
١٠٠	الامارات العربية	٤٦	٢٨	٧	١٩	-٣٧,٩	-٦٢,١	٦,٤	..	..
	البلدان الصناعية التابعة لنظام السوق	**٢٠م**	**١٥م**	**٩م**	**١٠م**	**-٢٧,٩م**	**-٤,١م**	**١,٩م**	..	..
١٠١	ايرلندا	٢٢	٢٢	١٠	١٢	-٢,٨	-١٧,٦	٣,٣	..	..
١٠٢	اسبانيا	٢١	١٥	٨	٩	-٢٩,٤	-١٥,٤	٢,٥	..	..
١٠٣	ايطاليا	١٨	١٤	١٠	١٠	-٢٦,٦	٥,٢	١,٩	..	..
١٠٤	نيوزيلاندا	٢٦	١٨	٨	٩	-٣١,٠	-١٢,٢	٢,٢	..	..
١٠٥	المملكة المتحدة	١٧	١٤	١٢	١٢	-٢٢,٠	٠,٠	١,٨	٧٢	..
١٠٦	فنلندا	١٩	١٤	٩	٩	-٢٧,٤	٣,٣	١,٧	٧٧	..
١٠٧	استراليا	٢٢	١٧	٨	٩	-٢٥,١	-١١,٤	٢,١	٦٦	..
١٠٨	اليابان	١٨	١٤	٦	٨	-٢٢,٦	-١٧,٣	١,٨	..	..
١٠٩	كندا	٢٧	١٧	٧	٨	-٣٧,٢	-٥,١	١,٩	..	..
١١٠	النمسا	١٨	١٢	١٣	١٣	-٣٠,٥	-٠,٨	١,٧	..	..
١١١	الولايات المتحدة	٢٤	١٦	٩	٩	-٣٣,٣	-٧,٤	١,٩	٦٥	..
١١٢	الاراضي المنخفضة	٢١	١٣	٨	٨	-٣٩,٣	٥,٢	١,٦	٥٩	..
١١٣	فرنسا	١٨	١٥	١١	١٢	-٢٢,٥	-٦,١	١,٩	٦٤	٧٩
١١٤	بلجيكا	١٧	١٣	١٢	١٢	-٢٥,٧	-٤,١	١,٨	..	..
١١٥	النروج	١٨	١٣	١٠	٩	-٢٩,٨	٨,٧	١,٩	..	..
١١٦	الدانمارك	١٧	١١	١١	٩	-٢٤,٣	١٤,٩	١,٨	٦٧	..
١١٧	السويد	١٥	١٢	١١	١٠	-١٩,٣	١٢,٢	١,٧	..	..
١١٨	جمهورية المانيا الاتحادية	١٧	١١	١٢	١١	-٣٨,٧	٩,٧	١,٥	..	..
١١٩	سويسرا	١٨	١٢	٩	١٠	-٣٥,٦	-٤,١	١,٦	..	..
	البلدان الصناعية غير التابعة لنظام السوق	**٢٣م**	**١٨م**	**١١م**	**٨م**	**-٢٠,٥م**	**-٢٩,٦م**	**٢,٣م**	..	..
١٢٠	بولونيا	٢٤	٢٠	١٠	٨	-١٧,٧	١٨,١	٢,٣	..	..
١٢١	بلغاريا	١٨	١٦	١٠	٩	-١١,٨	١٦,٣	٢,٢	..	..
١٢٢	هنغاريا	١٦	١٥	١٤	١٠	-٢,٥	١٦,٧	٢,١	..	٧٣
١٢٣	الاتحاد السوفياتي	٢٤	١٨	١٠	٨	-٢٣,١	٣٨,٧	٢,٣	..	..
١٢٤	تشيكوسلوفاكيا	١٧	١٨	١١	١٠	-	١٣,٥	٢,٣	٦٦	..
١٢٥	جمهورية المانيا الديمقراطية	١٧	١٤	١٣	١٣	-	٠,٠	١,٨	..	..

أ - الأرقام الغامقة تشير الى سنة ١٩٥٧ لا سنة ١٩٦٠. ب - الأرقام الغامقة تشير الى السنوات ١٩٥٧ - ١٩٨٠ لا ١٩٦٠ - ١٩٨٠. ت - الأرقام الغامقة تمثل سنوات اخرى غير السنوات المشار اليها - راجع الملاحظات الفنية.

الجدول ١٩ - القوى العاملة

		النسبة المئوية للسكان في سن العمل (١٥-٦٤ سنة)		النسبة المئوية للقوى العاملة في						المعدل السنوي لنمو القوى العاملة (بالمئة)		
				الزراعة		الصناعة		الخدمات				
		١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠-٧٠	١٩٧٠-٨٠	١٩٨٠-٢٠٠٠
	البلدان ذات الدخل المنخفض	٥٤م	٥٩م	٧٧م	٧١م	١٠م	١٥م	١٤م	١٥م	١,٦م	٢,٢م	١,٩م
	الصين والهند	..	٦١م	..	٧٠م	..	١٦م	..	١٤م	..	٢,١م	١,٧م
	بقية البلدان ذات الدخل المنخفض	٥٤م	٥٣م	٨١م	٧٣م	٨م	١١م	١٢م	١٩م	١,٨م	٢,٣م	٢,٧م
١	كمبوتشيا الديمقراطية	٥٣	..	٨٢	..	٤	..	١٤	..	٢,١	..	..
٢	لاوس	٥٦	٥١	٨٣	٧٥	٤	٦	١٣	١٩	١,٤	٠,٣	٢,٠
٣	بوتان	٥٦	٥٥	٩٥	٩٣	٢	٢	٣	٥	١,٧	٢,٠	١,٩
٤	تشاد	٥٧	٥٤	٩٥	٨٥	٢	٧	٣	٨	١,٥	٢,٠	٢,٣
٥	بنغلاديش	٥٣	٥٥	٨٧	٧٤	٣	١١	١٠	١٥	٢,١	٢,٤	٢,٧
٦	اثيوبيا	٥٤	٥٢	٨٨	٨٠	٥	٧	٧	١٣	٢,٠	١,٨	٢,٢
٧	نيبال	٥٧	٥٥	٩٥	٩٣	٢	٢	٣	٥	١,٥	٢,٠	٢,١
٨	الصومال	٥٤	٥٤	٨٨	٨٢	٤	٨	٨	١٠	١,٧	٢,٣	٢,٤
٩	بورما	٥٩	٥٥	..	٦٧	..	١٠	..	٢٣	١,١	١,٥	٢,٠
١٠	افغانستان	٥٥	٥٢	٨٥	٧٩	٦	٨	٩	١٣	٢,٠	١,٨	٢,٥
١١	فيتنام	..	٥٤	..	٧١	..	١٠	١٤	١٩	..	١,٩	٢,٦
١٢	مالي	٥٤	٥٢	٩٤	٧٣	٣	١٢	٣	١٥	٢,٠	٢,٢	٢,٥
١٣	بوروندي	٥٥	٥٣	٩٠	٨٤	٣	٥	٧	١١	١,٢	١,٦	٢,٣
١٤	رواندا	٥٣	٥١	٩٥	٩١	١	٢	٤	٧	٢,٤	٢,٥	٢,٨
١٥	فولتا العليا	٥٤	٥٣	٩٢	٨٢	٥	١٣	٣	٥	١,٢	١,٤	٢,٣
١٦	زائير	٥٣	٥٣	٨٣	٧٥	٩	١٣	٨	١٢	١,٤	٢,١	٢,٤
١٧	ملاوي	٥٢	٤٩	٩٢	٨٦	٣	٥	٥	٩	٢,٣	٢,٤	٢,٨
١٨	موزامبيق	٥٦	٥٣	٨١	٦٦	٨	١٨	١١	١٦	١,٩	١,٧	٢,٢
١٩	الهند	٥٥	٥٧	٧٤	٦٩	١١	١٣	١٥	١٨	١,٥	١,٧	٢,٠
٢٠	هايتي	٥٥	٥٣	٨٠	٧٤	٦	٧	١٤	١٩	٠,٧	١,٤	٢,٤
٢١	سري لانكا	٥٤	٦٠	٥٦	٥٤	١٤	١٤	٣٠	٣٢	٢,١	٢,١	٢,١
٢٢	سيراليون	٥٥	٥٣	٧٨	٦٥	١٢	١٩	١٠	١٦	١,٥	١,٨	٢,٣
٢٣	تانزانيا	٥٤	٥١	٨٩	٨٣	٤	٦	٧	١١	٢,١	٢,٣	٢,٧
٢٤	الصين	..	٦٤	..	٧١	..	١٧	..	١٢	..	١,٩	١,٤
٢٥	غينيا	٥٥	٤٣	٨٨	٨٢	٦	١١	٦	٧	٢,٥	٢,٢	٢,١
٢٦	جمهورية افريقيا الوسطى	٥٨	٥٥	٩٤	٨٨	٢	٤	٤	٨	١,٧	١,٦	٢,٣
٢٧	الباكستان	٥٢	٥١	٦١	٥٧	١٨	٢٠	٢١	٢٣	١,٩	٢,٥	٢,٩
٢٨	اوغندا	٥٤	٥٢	٨٩	٨٣	٤	٦	٧	١١	٣,٣	٢,٥	٢,٥
٢٩	بنين	٥٣	٥١	٥٤	٤٦	٩	١٦	٣٧	٣٨	٢,١	٢,٢	٢,١
٣٠	النيجر	٥٣	٥١	٩٥	٩١	١	٣	٤	٦	٣,٠	٢,٦	٢,٩
٣١	مدغشقر	٥٥	٥٢	٩٣	٩٠	٢	٣	٥	٧	١,٧	٢,٠	٢,٣
٣٢	السودان	٥٣	٥٣	٨٦	٧٢	٦	١٠	٨	١٨	٢,٢	٢,٣	٢,٧
٣٣	توغو	٥٣	٥١	٨٠	٦٧	٨	١٥	١٢	١٨	٢,٢	٢,١	٢,٦
	البلدان ذات الدخل المتوسط	٥٥م	٥٦م	٦١م	٤٤م	١٥م	٢٢م	٢٤م	٣٤م	٢,٠م	٢,٣م	٢,٦م
	البلدان المصدرة للنفط	٥٤م	٥٤م	٦٥م	٤٧م	١٣م	٢١م	٢٢م	٣٢م	٢,٠م	٢,٥م	٢,٩م
	البلدان المستوردة للنفط	٥٥م	٥٧م	٥٨م	٤١م	١٦م	٢٣م	٢٦م	٣٦م	٢,٠م	٢,٢م	٢,٤م
٣٤	غانا	٥٣	٥١	٦٤	٥٣	١٤	٢٠	٢٢	٢٧	١,٦	٢,٤	٢,٩
٣٥	كينيا	٥٠	٤٨	٨٦	٧٨	٥	١٠	٩	١٢	٢,٧	٢,٨	٣,٣
٣٦	ليسوتو	٥٧	٥٥	٩٣	٨٧	٢	٤	٥	٩	١,٦	١,٩	٢,١
٣٧	جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	٥٢	٥١	٧٠	٤٥	١٥	١٥	١٥	٤٠	١,٤	١,٣	٢,٨
٣٨	اندونيسيا	٥٦	٥٧	٧٥	٥٨	٨	١٢	١٧	٣٠	١,٧	٢,١	١,٨
٣٩	الجمهورية العربية اليمنية	٥٤	٥٢	٨٣	٧٥	٧	١١	١٠	١٤	١,١	١,٤	٢,٣
٤٠	موريتانيا	٥٣	٥٢	٩١	٨٥	٣	٥	٦	١٠	٢,٢	٢,٣	٢,٧
٤١	السنغال	٥٤	٥٣	٨٤	٧٦	٥	١٠	١١	١٤	١,٩	١,٩	٢,٢
٤٢	انغولا	٥٥	٥٣	٦٩	٥٩	١٢	١٦	١٩	٢٥	١,٠	١,٩	٢,٤
٤٣	ليبيريا	٥٢	٥٠	٨٠	٧٠	١٠	١٤	١٠	١٦	٢,٤	٢,٦	٢,٩
٤٤	هندوراس	٥٢	٥٠	٧٠	٦٣	١١	١٥	١٩	٢٢	٢,٥	٣,٠	٣,٣
٤٥	زامبيا	٥٣	٥٠	٧٩	٦٧	٧	١١	١٤	٢٢	٢,٣	٢,٤	٢,٨
٤٦	بوليفيا	٥٥	٥٣	٦١	٥٠	١٨	٢٤	٢١	٢٦	١,٧	٢,٤	٢,٩
٤٧	جمهورية مصر العربية	٥٥	٥٧	٥٨	٥٠	١٢	٣٠	٣٠	٢٠	١,٩	٢,٢	٢,٣
٤٨	زيمبابوي	٥٢	٥٠	٦٩	٦٠	١١	١٥	٢٠	٢٥	٣,٢	٢,٦	٣,٠
٤٩	السلفادور	٥٢	٥١	٦٢	٥٠	١٧	٢٢	٢١	٢٧	٢,٦	٢,٨	٣,٣
٥٠	كامرون	٥٧	٥٤	٨٧	٨٣	٥	٧	٨	١٠	١,٣	١,٣	١,٧
٥١	تايلاندا	٥٣	٥٥	٨٤	٧٦	٤	٩	١٢	١٥	٢,٠	٢,٩	٢,٣
٥٢	الفيليبين	٥٢	٥٣	٦١	٤٦	١٥	١٧	٢٤	٣٧	٢,٢	٢,٤	٢,٧
٥٣	نيكاراغوا	٥٠	٥٠	٦٢	٣٩	١٦	١٤	٢٢	٤٧	٢,٦	٣,٣	٣,٦
٥٤	بابوا غينيا الجديدة	٥٧	٥٥	٨٩	٨٢	٤	٨	٧	١٠	١,٦	١,٩	٢,٠
٥٥	الكونغو	٥٦	٥٣	٥٢	٣٤	١٧	٢٦	٣١	٤٠	١,٥	٢,٠	٢,٧
٥٦	الغرب	٥٣	٥١	٦٢	٥٢	١٤	٢١	٢٤	٢٧	١,٦	٢,٩	٣,٣
٥٧	مونغوليا	٥٤	٥٣	٧٠	٥٥	١٣	٢٢	١٧	٢٣	٢,١	٢,٤	٢,٧
٥٨	البانيا	٥٤	٥٧	٧١	٦١	١٨	٢٥	١١	١٤	٢,٣	٣,٧	٣,٤
٥٨	البيرو	٥٢	٥٤	٥٢	٤٠	٢٠	١٩	٢٨	٤١	٣,٠	٣,٠	٣,١
٦٠	نيجيريا	٥٢	٥٠	٧١	٥٤	١٠	١٩	١٩	٢٧	١,٨	٢,٠	٢,٩
٦١	جامايكا	٥٤	٥٣	٣٩	٢١	٢٥	٢٥	٣٦	٥٤	٠,٤	٢,٤	٣,٣
٦٢	غواتيمالا	٥١	٥٤	٦٧	٥٥	١٤	٢١	١٩	٢٤	٢,٥	٣,٠	٢,٨
٦٣	ساحل العاج	٥٤	٥٣	٨٩	٧٩	٢	٤	٩	١٧	٣,٦	٤,٥	٢,٤
٦٤	جمهورية الدومينكان	٤٩	٥٢	٦٧	٤٩	١٢	١٨	٢١	٣٣	٢,٣	٣,٤	٣,٣
٦٥	كولومبيا	٥٠	٦٠	٥١	٢٦	١٩	٢١	٣٠	٥٣	٣,٠	٣,٢	٣,٦
٦٦	اكوادور	٥٢	٥٢	٥٨	٥٢	١٩	١٧	٢٣	٣١	٣,٠	٣,٢	٣,٢

		النسبة المئوية للسكان في سن العمل (١٥-٦٤ سنة)		النسبة المئوية للقوى العاملة في: الزراعة		الصناعة		الخدمات		المعدل السنوي لنمو القوى العاملة (بالمئة)		
		١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٧٠-٦٠	١٩٨٠-٧٠	٢٠٠٠-٨٠
٦٧	باراغواي	٥١	٥٢	٥٦	٤٩	١٩	١٩	٢٥	٣٢	٢,٤	٣,١	٣,٤
٦٨	تونس	٥٣	٥٥	٥٦	٣٤	١٨	٣٣	٢٦	٣٣	٠,٧	٢,٩	٢,٦
٦٩	جمهورية كوريا الديمقراطية	٥٣	٥٦	٦٢	٤٩	٢٣	٣٣	١٥	١٨	٢,٣	٢,٩	٢,٧
٧٠	الجمهورية العربية السورية	٥٢	٤٨	٥٤	٣٣	١٩	٣١	٢٧	٣٦	٢,١	٢,٩	٣,٥
٧١	الاردن	٥٢	٥١	٤٤	٢٠	٢٦	٢٠	٣٠	٦٠	٢,٨	٢,٩	٣,٢
٧٢	لبنان	٥٣	٥٥	٣٨	١١	٢٣	٢٧	٣٩	٦٢	٢,١	٣,	٢,٨
٧٣	تركيا	٥٥	٥٦	٧٨	٥٤	١١	١٣	١١	٣٣	١,٤	٢,٢	٢,١
٧٤	كوبا	٦١	٦٠	٣٩	٢٣	٢٢	٣١	٣٩	٤٦	٠,٨	٢,٠	٢,٠
٧٥	جمهورية كوريا	٥٤	٦٢	٦٦	٣٤	٩	٢٩	٢٥	٣٧	٣,٠	٢,٨	٢,٠
٧٦	ماليزيا	٥١	٥٦	٦٣	٥٠	١٢	١٦	٢٥	٣٤	٢,٨	٣,٠	٢,٨
٧٧	كوستاريكا	٥٠	٥٨	٥١	٢٩	١٩	٢٣	٣٠	٤٨	٣,٥	٣,٦	٢,٧
٧٨	بنما	٥٢	٥٦	٥١	٢٧	١٤	١٨	٣٥	٥٥	٣,٤	٢,٨	٢,٦
٧٩	الجزائر	٥٢	٤٩	٦٧	٢٥	١٢	٢٥	٢١	٥٠	١,٠	٣,٥	٣,٥
٨٠	البرازيل	٥٤	٥٧	٥٢	٣٠	١٥	٢٤	٣٣	٤٦	٢,٥	٣,٩	٢,٥
٨١	المكسيك	٥١	٥١	٥٥	٣٦	٢٠	٢٦	٢٥	٣٨	٢,٨	٣,٣	٣,٥
٨٢	شيلي	٥٧	٦٢	٣٠	١٩	٢٠	١٩	٥٠	٦٢	١,٤	٢,٦	٢,١
٨٣	جنوب افريقيا	٥٥	٥٤	٣٢	٣٠	٣٠	٢٩	٣٨	٤١	٣,٢	٢,٦	٣,٠
٨٤	رومانيا	٦٤	٦٤	٦٥	٢٩	١٥	٣٦	٢٠	٣٥	٠,٩	٠,٦	٠,٧
٨٥	البرتغال	٦٣	٦٣	٤٤	٢٤	٢٩	٣٦	٢٧	٤٠	(٠)	٠,٨	٠,٩
٨٦	الارجنتين	٦٤	٦٣	٢٠	١٣	٣٦	٢٨	٤٤	٥٩	١,٣	١,٢	١,٢
٨٧	يوغوسلافيا	٦٣	٦٧	٦٣	٢٩	١٨	٣٥	١٩	٣٦	٠,٦	١,١	٠,٧
٨٨	أورغواي	٦٤	٦٣	٢١	١١	٢٩	٣٢	٥٠	٥٧	٠,٩	٠,٢	١,١
٨٩	ايران	٥١	٥٢	٥٤	٣٩	٢٣	٣٤	٢٣	٢٧	٢,٥	٢,٦	٢,٩
٩٠	العراق	٥١	٥١	٥٣	٤٢	١٨	٢٦	٢٩	٣٢	٢,٩	٢,٩	٣,٢
٩١	فنزويلا	٥١	٥٥	٣٥	١٨	٢٢	٢٧	٤٣	٥٥	٢,٨	٣,٩	٣,٢
٩٢	هونغ كونغ	٥٦	٦٦	٨	٣	٥٢	٥٧	٤٠	٤٠	٣,٢	٣,٠	١,٣
٩٣	ترينيداد وتوباغو	٥٣	٦٢	٢٢	١٦	٣٤	٣٦	٤٤	٤٨	٢,٤	٢,٦	٢,٢
٩٤	اليونان	٦٥	٦٤	٥٦	٣٧	٢٠	٢٨	٢٤	٣٥	(٠)	٠,٦	٠,٥
٩٥	سنغافورة	٥٥	٦٦	٨	٢	٢٣	٣٩	٦٩	٥٩	٢,٨	٢,٧	١,٤
٩٦	اسرائيل	٥٩	٥٩	١٤	٧	٣٥	٣٦	٥١	٥٧	٣,٦	٢,٤	٢,١
	البلدان المصدرة للنفط											
	ذات الدخل المرتفع	**٥٤م**	**٥٢م**	**٦٣م**	**٤٦م**	**١٣م**	**١٩م**	**٢٤م**	**٣٥م**	**٢,٤م**	**٣,٥م**	**٣,٦م**
٩٧	ليبيا	٥٣	٥١	٥٣	١٩	١٧	٢٨	٣٠	٥٣	٣,٦	٣,٥	٣,٠
٩٨	المملكة العربية السعودية	٥٤	٥٢	٧١	٦١	١٠	١٤	١٩	٢٥	٣,١	٣,٥	٢,٧
٩٩	الكويت	٦٣	٥٢	١	٢	٣٤	٣٤	٦٥	٦٤	٧,٥	٤,١	٣,١
١٠٠	الامارات العربية	..	٥٣	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	البلدان الصناعية التابعة											
	لنظام السوق	**٦٣م**	**٦٦م**	**١٨م**	**٦م**	**٣٨م**	**٣٨م**	**٤٤م**	**٥٦م**	**١,٢م**	**١,٣م**	**٠,٧م**
١٠١	ايرلندا	٥٨	٥٨	٣٦	١٩	٢٥	٣٧	٣٩	٤٤	(٠)	١,٠	١,٦
١٠٢	اسبانيا	٦٤	٦٣	٤١	١٥	٣١	٤٠	٢٧	٤٥	٠,٣	١,٢	٠,٩
١٠٣	ايطاليا	٦٦	٦٥	٣١	١١	٤٠	٤٥	٢٩	٤٤	٠,١ -	٠,٧	٠,٤
١٠٤	نيوزيلاندا	٥٩	٦٣	١٥	٩	٣٧	٣٥	٤٨	٥٦	٢,٢	٢,١	١,٢
١٠٥	المملكة المتحدة	٦٥	٦٤	٤	٢	٤٨	٤٢	٤٨	٥٦	٠,٦	٠,٣	٠,٤
١٠٦	فنلندا	٦٢	٦٨	٣٦	١١	٣١	٣٥	٣٣	٥٤	٠,٤	٠,١	٠,٤
١٠٧	استراليا	٦١	٦٥	١١	٦	٤٠	٣٣	٤٩	٦١	٢,٦	١,٨	٠,٩
١٠٨	اليابان	٦٤	٦٨	٣٣	١٢	٣٠	٣٩	٣٧	٤٩	١,٩	١,٣	٠,٧
١٠٩	كندا	٥٩	٦٧	١٣	٥	٣٥	٢٩	٥٢	٦٦	٢,٦	٢,٠	٠,٩
١١٠	النمسا	٦٦	٦٤	٢٤	٩	٤٦	٣٧	٣٠	٥٤	٠,٦ -	٠,٨	٠,٤
١١١	الولايات المتحدة	٦٠	٦٦	٧	٢	٣٦	٣٢	٥٧	٦٦	١,٨	١,٥	٠,٩
١١٢	الاراضي المنخفضة	٦١	٦٦	١١	٦	٤٢	٤٥	٤٧	٤٩	١,٦	١,٣	٠,٥
١١٣	فرنسا	٦٢	٦٤	٢٢	٨	٣٩	٣٩	٣٩	٥٣	٠,٦	١,١	٠,٦
١١٤	بلجيكا	٦٥	٦٥	٨	٣	٤٨	٤١	٤٤	٥٦	٠,٣	٠,٧	٠,٣
١١٥	النروج	٦٣	٦٣	٢٠	٧	٣٧	٣٧	٤٣	٥٦	٠,٥	٠,٧	٠,٦
١١٦	الدانمارك	٦٤	٦٥	١٨	٧	٣٧	٣٥	٤٥	٥٨	١,١	٠,٦	٠,٤
١١٧	السويد	٦٦	٦٤	١٤	٥	٤٥	٣٤	٤١	٦١	١,٠	٠,٣	٠,٢
١١٨	جمهورية المانيا الاتحادية	٦٨	٦٦	١٤	٤	٤٨	٤٦	٣٨	٥٠	٠,٣	٠,٧	(٠)
١١٩	سويسرا	٦٦	٦٧	١١	٥	٥٠	٤٦	٣٩	٤٩	٢,٠	٠,٤	٠,٢
	البلدان الصناعية غير											
	التابعة لنظام السوق	**٦٣م**	**٦٦م**	**٤١م**	**١٦م**	**٣١م**	**٤٥م**	**٢٨م**	**٣٩م**	**٠,٧م**	**١,٢م**	**٠,٦م**
١٢٠	بولونيا	٦١	٦٦	٤٨	٣١	٢٩	٣٩	٢٣	٣٠	١,٨	١,٤	٠,٨
١٢١	بلغاريا	٦٦	٦٦	٥٧	٣٧	٢٥	٣٩	١٨	٢٤	٠,٧	٠,٣	٠,٣
١٢٢	هنغاريا	٦٦	٦٦	٣٨	١٥	٣٥	٥٣	٢٧	٣٢	٠,٥	٠,٤	٠,٢
١٢٣	الاتحاد السوفياتي	٦٢	٦٦	٤٢	١٤	٢٩	٤٥	٢٩	٤١	٠,٧	١,٢	٠,٧
١٢٤	تشيكوسلوفاكيا	٦٤	٦٤	٢٦	١١	٤٦	٤٨	٢٨	٤١	٠,٩	٠,٨	٠,٧
١٢٥	جمهورية المانيا الديمقراطية	٦٥	٦٤	١٨	١٠	٤٨	٥٠	٣٤	٤٠	٠,٢ -	٠,٥	٠,٣

الجدول ٢٠ - التحضر

		سكان المدن				النسبة المئوية لسكان المدن			
		كنسبة مئوية من مجموع عدد السكان		المعدل السنوي للزيادة (بالمئة)		في اكبر مدينة		في المدن التي يزيد عدد سكانها عن ٥٠٠ الف نسمة	عدد المدن التي يزيد عدد سكانها عن ٥٠٠ الف نسمة
		١٩٦٠	١٩٨٠	٦٠-١٩٧٠	٧٠-١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠
البلدان ذات الدخل المنخفض		١٣م	١٧م	٣,٨م	٤,١م	١٠م	١٢م	٣١م	١٣٥ج ٤١م
الصين والهند		١٣م	١٧م	٣,٣م	٣,٣م	٧م	٦م	٣٣م	١٠٦ج ٤٢م
بقية البلدان ذات الدخل المنخفض		١١م	١٩م	٥,٠م	٥,٤م	٢٥م	٢٨م	١٩م	٢٩ج ٤٠م
١	كمبوتشيا الديمقراطية	١١	..	٣,٥	..	..	..	..	.. ..
٢	لاوس	٨	١٤	٣,٨	٥,٢	٦٩	٤٨	٠	٠ ٠
٣	بوتان	٣	٤	٤,٠	٤,٤	..	..	٠	٠ ٠
٤	تشاد	٧	١٨	٦,٧	٦,٥	..	٣٩	٠	٠ ٠
٥	بنغلاديش	٥	١١	٦,٣	٦,٥	٢٠	٣٠	٢٠	٥١ ١ ٣
٦	اثيوبيا	٦	١٤	٦,٥	٥,٤	٣٠	٣٧	٠	٣٧ ٠ ١
٧	نيبال	٣	٥	٤,٢	٤,٩	٤١	٢٧	٠	٠ ٠ ٠
٨	الصومال	١٧	٣٠	٥,٣	٥,٠	..	٣٤	٠	٠ ٠ ٠
٩	بورما	١٩	٢٧	٤,٠	٤,٢	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣ ١ ٢
١٠	افغانستان	٨	١٥	٥,٤	٥,٨	٣٣	١٧	٠	١٧ ٠ ١
١١	فيتنام	١٥	١٩	٥,٣	٣,٣	٣٢	٢١	٣٢	٥٠ ١ ٤
١٢	مالي	١١	٢٠	٥,٤	٥,٦	٣٢	٣٤	٠	٠ ٠ ٠
١٣	بوروندي	٢	٢	١,٦	٢,٥	..	..	٠	٠ ٠ ٠
١٤	رواندا	٢	٤	٥,٤	٦,٣	..	..	٠	٠ ٠ ٠
١٥	فولتا العليا	٥	١٠	٥,٧	٥,٩	..	٤١	٠	٠ ٠ ٠
١٦	زائير	١٦	٣٤	٥,٢	٧,٢	١٤	٢٨	١٤	٣٨ ١ ٢
١٧	ملاوي	٤	١٠	٦,٦	٧,٠	..	١٩	٠	٠ ٠ ٠
١٨	موازمبيق	٤	٩	٦,٥	٨,٣	٧٥	٨٣	٠	٨٣ ٠ ١
١٩	الهند	١٨	٢٢	٣,٣	٣,٣	٧	٦	٢٦	٣٩ ١١ ٣٦
٢٠	هايتي	١٦	٢٨	٤,٠	٤,٩	٤٢	٥٦	٠	٥٦ ٠ ١
٢١	سري لانكا	١٨	٢٧	٤,٣	٣,٦	٢٨	١٦	٠	١٦ ٠ ١
٢٢	سيراليون	١٣	٢٢	٥,٥	٤,٣	٣٧	٤٧	٠	٠ ٠ ٠
٢٣	تانزانيا	٥	١٢	٦,٣	٨,٧	٣٤	٥٠	٠	٥٠ ٠ ١
٢٤	الصين	..	١٣	..	..	٦	٦	٤٢	٤٥ ٣٨ ٧٠
٢٥	غينيا	١٠	١٩	٦,٢	٦,١	٣٧	٨٠	٠	٨٠ ٠ ١
٢٦	جمهورية افريقيا الوسطى	٢٣	٤١	٥,١	٤,٨	٤٠	٣٦	٠	٠ ٠ ٠
٢٧	الباكستان	٢٢	٢٨	٤,٠	٤,٣	٢٠	٢١	٣٣	٥١ ٢ ٧
٢٨	اوغندا	٥	٩	٧,١	٣,٤	٣٨	٥٢	٠	٥٢ ٠ ١
٢٩	بنين	١٠	١٤	٥,٣	٣,٧	..	٦٣	٠	٦٣ ٠ ١
٣٠	النيجر	٦	١٣	٧,٠	٦,٨	..	٣١	٠	٠ ٠ ٠
٣١	مدغشقر	١١	١٨	٥,٤	٤,٣	٤٤	٣٦	٠	٣٦ ٠ ١
٣٢	السودان	١٠	٢٥	٦,٧	٦,٧	٣٠	٣١	٠	٣١ ٠ ١
٣٣	توغو	١٠	٢٠	٥,٦	٦,٧	..	٦٠	٠	٠ ٠ ٠
البلدان ذات الدخل المتوسط		٣٣م	٤٥م	٤,٣م	٤,٠م	٢٨م	٢٩م	٣٥م	٤٨م ٥٦ج ١٣٥ج
البلدان المصدرة للنفط		٢٧م	٣٩م	٤,٥م	٤,٤م	٢٧م	٣٠م	٣٢م	٤٨م ١٧م ٥١م
البلدان المستوردة للنفط		٣٧م	٥٠م	٤,١م	٣,٨م	٢٨م	٢٨م	٣٦م	٤٨م ٣٩م ٨٤م
٣٤	غانا	٢٣	٣٦	٤,٦	٥,١	٢٥	٣٥	٠	٤٨ ٠ ٢
٣٥	كينيا	٧	١٤	٦,٤	٦,٨	٤٠	٥٧	٠	٠٧ ٠ ١
٣٦	ليسوتو	٢	١٢	٧,٥	١٧,٠	..	..	٠	٠ ٠ ٠
٣٧	جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	٢٨	٣٧	٣,٥	٣,٨	٦١	٤٩	٠	٠ ٠ ٠
٣٨	اندونيسيا	١٥	٢٠	٣,٦	٤,٠	٢٠	٢٣	٣٤	٥٠ ٣ ٩
٣٩	الجمهورية العربية اليمنية	٣	١٠	٨,٠	٨,٣	..	٢٥	٠	٠ ٠ ٠
٤٠	موريتانيا	٣	٢٣	١٥,٨	٨,٤	..	٣٩	٠	٠ ٠ ٠
٤١	السنغال	٢٣	٢٥	٣,٧	٣,٥	٥٣	٦٥	٠	٦٥ ٠ ١
٤٢	انغولا	١٠	٢١	٥,١	٥,٧	٤٤	٦٤	٠	٦٤ ٠ ١
٤٣	ليبيريا	٢٠	٢٣	٥,٦	٥,٧	٠٠	٠٠	٠	٠ ٠ ٠
٤٤	هندوراس	٢٣	٣٦	٥,٤	٥,٥	٣١	٣٣	٠	٠ ٠ ٠
٤٥	زامبيا	٢٣	٤٣	٥,٤	٦,٧	..	٣٥	٠	٣٥ ٠ ١
٤٦	بوليفيا	٢٤	٣٣	٣,٩	٤,١	٤٧	٤٤	٠	٤٤ ٠ ١
٤٧	جمهورية مصر العربية	٣٨	٤٥	٣,٣	٢,٨	٣٨	٣٩	٥٣	٥٣ ٢ ٢
٤٨	زيمبابوي	١٣	٢٣	٦,٨	٦,٤	٤٠	٥٠	٠	٥٠ ٠ ١
٤٩	السلفادور	٣٨	٤١	٣,٢	٣,٣	٢٦	٢٢	٠	٠ ٠ ٠
٥٠	كامرون	١٤	٣٥	٥,٦	٧,٥	٢٦	٢١	٠	٢١ ٠ ١
٥١	تايلاندا	١٣	١٤	٣,٥	٣,٤	٦٥	٦٩	٦٥	٦٩ ١ ١
٥٢	الفيليبين	٣٠	٣٦	٣,٨	٣,٦	٢٧	٣٠	٢٧	٣٤ ١ ٢
٥٣	نيكاراغوا	٤١	٥٣	٤,٠	٤,٧	٤١	٤٧	٠	٤٧ ٠ ١
٥٤	بابوا غينيا الجديدة	٣	١٨	١٥,١	٨,٣	..	٢٥	٠	٠ ٠ ٠
٥٥	الكونغو	٣٠	٤٥	٥,٠	٤,٥	٧٧	٥٦	٠	٠ ٠ ٠
٥٦	المغرب	٢٩	٤١	٤,٢	٤,٦	١٦	٢٦	١٦	٥٠ ١ ٤
٥٧	مونغوليا	٣٦	٥١	٥,٢	٤,١	٥٣	٥٢	٠	٠ ٠ ٠
٥٨	البانيا	٣١	٣٧	٣,٧	٣,٤	٢٧	٢٥	٠	٠ ٠ ٠
٥٩	البيرو	٤٦	٦٧	٤,٩	٤,٢	٣٨	٣٩	٣٨	٤٤ ١ ٣
٦٠	نيجيريا	١٣	٢٠	٤,٧	٤,٧	١٣	١٧	٢٢	٥٨ ٢ ٩
٦١	جامايكا	٣٤	٤١	٢,٤	٢,٥	٧٧	٦٦	٠	٦٦ ٠ ١
٦٢	غواتيمالا	٢٣	٣٩	٣,٨	٣,٩	٤١	٣٦	٤١	٣٦ ١ ١
٦٣	ساحل العاج	١٩	٤٠	٧,٣	٨,٦	٢٧	٣٤	٠	٣٤ ٠ ١
٦٤	جمهورية الدومينكان	٣٠	٥١	٥,٦	٥,٤	٥٠	٥٤	٠	٥٤ ٠ ١
٦٥	كولومبيا	٤٨	٧٠	٥,٢	٣,٩	١٧	٢٦	٢٨	٥١ ٣ ٤
٦٦	اكوادور	٣٤	٤٥	٤,٥	٤,٤	٣١	٢٩	٠	٥١ ٠ ٢

		سكان المدن				النسبة المئوية لسكان المدن					
		كنسبة مئوية من مجموع عدد السكان		المعدل السنوي للزيادة (بالمئة)		في اكبر مدينة		في المدن التي يزيد عدد سكانها عن ٥٠٠ الف نسمة		عدد المدن التي يزيد عدد سكانها عن ٥٠٠ الف نسمة	
		١٩٦٠	١٩٨٠	٦٠-١٩٧٠	٧٠-١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠
٦٧	باراغواي	٣٦	٣٩	٢,٩	٣,٨	٤٤	٤٤	٠	٤٤	٠	١
٦٨	تونس	٣٦	٥٢	٣,٨	٣,٩	٤٠	٣٠	٤٠	٣٠	١	١
٦٩	جمهورية كوريا الديمقراطية	٤٠	٦٠	٥,١	٤,٤	١٥	١٢	١٥	١٩	١	٢
٧٠	الجمهورية العربية السورية	٣٧	٥٠	٤,٨	٥,١	٣٥	٣٣	٣٥	٥٥	١	٢
٧١	الاردن	٤٣	٥٦	٤,٥	٤,٧	٣١	٣٧	٠	٣٧	٠	١
٧٢	لبنان	٤٤	٧٦	٦,٢	٢,٨	٦٤	٧٩	٦٤	٧٩	١	١
٧٣	تركيا	٣٠	٤٧	٥,١	٤,٥	١٨	٢٤	٣٢	٤٢	٣	٤
٧٤	كوبا	٥٥	٦٥	٢,٩	٢,١	٣٨	٣٢	٣٨	٣٢	١	١
٧٥	جمهورية كوريا	٢٨	٥٥	٦,٤	٤,٧	٣٥	٤١	٦١	٧٧	٣	٧
٧٦	ماليزيا	٢٥	٢٩	٣,٥	٣,٣	١٩	٢٧	٠	٢٧	٠	١
٧٧	كوستاريكا	٣٧	٤٣	٤,٢	٣,٣	٦٧	٦٤	٠	٦٤	٠	١
٧٨	بنما	٤١	٥٤	٤,٤	٣,٦	٦١	٦٦	٠	٦٦	٠	١
٧٩	الجزائر	٣٠	٤٤	٣,٥	٥,٧	٢٧	١٢	٢٧	١٢	١	١
٨٠	البرازيل	٤٦	٦٨	٤,٨	٤,١	١٤	١٦	٣٥	٥٢	٦	١٤
٨١	المكسيك	٥١	٦٧	٤,٨	٤,٣	٢٨	٣٢	٣٦	٤٨	٣	٧
٨٢	شيلي	٦٨	٨٠	٣,١	٢,٣	٣٨	٤٤	٣٨	٤٤	١	١
٨٣	جنوب افريقيا	٤٧	٥٠	٢,٨	٣,١	١٦	١٣	٤٤	٥٣	٤	٧
٨٤	رومانيا	٣٢	٥٠	٣,٤	٢,٩	٢٢	١٧	٢٢	١٧	١	١
٨٥	البرتغال	٢٣	٣١	١,٣	٢,٩	٤٧	٤٤	٤٧	٤٤	١	١
٨٦	الارجنتين	٧٤	٨٢	٢,٠	٢,١	٤٦	٤٥	٥٤	٦٠	٣	٥
٨٧	يوغوسلافيا	٢٨	٤٢	٣,٢	٢,٩	١١	١٠	١١	٢٣	١	٣
٨٨	اورغواي	٨٠	٨٤	١,٣	٠,٦	٥٦	٥٢	٥٦	٥٢	١	١
٨٩	ايران	٣٤	٥٠	٤,٩	٥,٠	٢٦	٢٨	٢٦	٤٧	١	٦
٩٠	العراق	٤٣	٧٢	٦,٢	٥,٤	٣٥	٥٥	٣٥	٧٠	١	٣
٩١	فنزويلا	٦٧	٨٣	٤,٧	٤,٢	٢٦	٢٦	٢٦	٤٤	١	٤
٩٢	هونغ كونغ	٨٩	٩٠	٢,٦	٢,٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١	١
٩٣	ترينيداد وتوباغو	٢٢	٢١	١,٧	١,٢	..	..	٠	٠	٠	٠
٩٤	اليونان	٤٣	٦٢	٢,٦	٢,٦	٥١	٥٧	٥١	٧٠	١	٢
٩٥	سنغافورة	١٠٠	١٠٠	٢,٤	١,٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١	١
٩٦	اسرائيل	٧٧	٨٩	٤,٣	٣,٢	٤٦	٣٥	٤٦	٣٥	١	١
	البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع	٣٠م	٦٦م	٩,١م	٨,٥م	٢٩م	٢٨م	٠م	٣٤م	٠ج	٣ج.
٩٧	ليبيا	٢٣	٥٢	٨,٠	٨,٣	٥٧	٦٤	٠	٦٤	٠	١
٩٨	المملكة العربية السعودية	٣٠	٦٧	٨,٤	٧,٦	١٥	١٨	٠	٣٣	٠	٢
٩٩	الكويت	٧٢	٨٨	١٠,٤	٧,٤	٧٥	٣٠	٠	٠	٠	٠
١٠٠	الامارات العربية	٤٠	٧٢	١٤,٤	١٥,٥	..	..	..	..	..	..
	البلدان الصناعية التابعة لنظام السوق	٦٨م	٧٨م	١,٨م	١,٤م	١٨م	١٨م	٤٨م	٥٥م	١٠٤ج	١٥٢ج
١٠١	ايرلندا	٤٦	٥٨	١,٦	٢,٢	٥١	٤٨	٥١	٤٨	١	١
١٠٢	اسبانيا	٥٧	٧٤	٢,٦	٢,٢	١٣	١٧	٣٧	٤٤	٥	٦
١٠٣	ايطاليا	٥٩	٦٩	١,٥	١,٣	١٣	١٧	٤٦	٥٢	٧	٩
١٠٤	نيوزيلاندا	٧٦	٨٥	٢,٤	٢,٩	٢٥	٣٠	٠	٣٠	٠	١
١٠٥	المملكة المتحدة	٨٦	٩١	٠,٩	٠,٣	٢٤	٢٠	٦١	٥٥	١٥	١٧
١٠٦	فنلندا	٣٨	٦٢	٣,٢	٢,٧	٢٨	٢٧	٠	٢٧	٠	١
١٠٧	استراليا	٨١	٨٩	٢,٥	١,٩	٢٦	٢٤	٦٢	٦٨	٤	٥
١٠٨	اليابان	٦٢	٧٨	٢,٤	٢,١	١٨	٢٢	٣٥	٤٢	٥	٩
١٠٩	كندا	٦٩	٨٠	٢,٧	١,٧	١٤	١٨	٣١	٦٢	٢	٩
١١٠	النمسا	٥٠	٥٤	٠,٩	٠,٥	٥١	٣٩	٥١	٣٩	١	١
١١١	الولايات المتحدة	٧٠	٧٧	١,٨	١,٥	١٣	١٢	٦١	٧٧	٤٠	٦٥
١١٢	الاراضي المنخفضة	٨٠	٧٦	١,٠	٠,٦	٩	٩	٢٧	٢٤	٣	٣
١١٣	فرنسا	٦٢	٧٨	٢,٤	١,٤	٢٥	٢٣	٣٤	٣٤	٤	٦
١١٤	بلجيكا	٦٦	٧٢	١,٢	٠,٤	١٧	١٤	٢٨	٢٤	٢	٢
١١٥	النروج	٣٢	٥٣	٣,٥	٢,٨	٥٠	٣٢	٥٠	٣٢	١	١
١١٦	الدانمارك	٧٤	٨٤	١,٥	٠,٩	٤٠	٣٢	٤٠	٣٢	١	١
١١٧	السويد	٧٣	٨٧	١,٨	١,٠	١٥	١٥	١٥	٣٥	١	٣
١١٨	جمهورية المانيا الاتحادية	٧٧	٨٥	١,٤	٠,٤	٣٠	١٨	٤٨	٤٥	١١	١١
١١٩	سويسرا	٥١	٥٨	٢,٢	١,٠	١٩	٢٢	١٩	٢٢	١	١
	البلدان الصناعية غير التابعة لنظام السوق	٤٩م	٦٢م	٢,٤م	١,٨م	٩م	٧م	٢٣م	٣٢م	٣٥ج	٦٤ج
١٢٠	بولونيا	٤٨	٥٧	١,٨	١,٧	١٧	١٥	٤١	٤٧	٥	٨
١٢١	بلغاريا	٣٩	٦٤	٣,٨	٢,٦	٢٣	١٨	٢٣	١٨	١	١
١٢٢	هنغاريا	٤٠	٥٤	١,٧	٢,١	٤٥	٣٧	٤٥	٣٧	١	١
١٢٣	الاتحاد السوفياتي	٤٩	٦٢	٢,٧	١,٨	٦	٤	٢١	٣٣	٢٥	٥٠
١٢٤	تشيكوسلوفاكيا	٤٦	٦٣	٢,١	٢,٠	١٧	١٢	١٧	١٢	١	١
١٢٥	جمهورية المانيا الديمقراطية	٧٢	٧٧	٠,١	٠,٣	٩	٩	١٤	١٧	٢	٣

الجدول ٢١ - المؤشرات المتعلقة بالعمر المرتقب

		العمل المرتقب عند الولادة (بالسنوات)		معدل وفيات الرضّع (عمر ٠ - ١)		معدل وفيات الأطفال (عمر ١ - ٤)	
		١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠
	البلدان ذات الدخل المنخفض	٤٢م	٥٧م	١٦٥م	٩٤م	٢٨م	١٢م
	الصين والهند	..	٥٩م	..	٨٤م	..	١٠م
	بقية البلدان ذات الدخل المنخفض	٤٠م	٤٨م	١٦٤م	١٣٠م	٣١م	٢٢م
١	كمبوتشيا الديمقراطية	٤٦	..	١٤٦	..		..
٢	لاوس	٤٤	٤٣	١٥٥	١٢٩	٤	١٩
٣	بوتان	٣٨	٤٤	١٩٥	١٥٠	٣٣	٢٣
٤	تشاد	٣٥	٤١	١٩٥	١٤٩	٤٦	٣٢
٥	بنغلاديش	٣٧	٤٦	١٥٩	١٣٦	٢٥	٢٠
٦	اثيوبيا	٣٦	٤٠	١٧٥	١٤٦	٤٠	٣٢
٧	نيبال	٣٨	٤٤	١٩٥	١٥٠	٣٣	٢٣
٨	الصومال	٣٦	٤٤	١٧٥	١٤٦	٤٠	٣٢
٩	بورما	٤٤	٥٤	١٥٨	١٠١	٢٥	١٣
١٠	افغانستان	٣٣	٣٧	٢٣٣	٢٠٥	٤١	٣٥
١١	فيتنام	٤٣	٦٣	١٥٧	٦٢	٢٥	٦
١٢	مالي	٣٧	٤٣	١٩٥	١٥٤	٤٦	٣٤
١٣	بوروندي	٣٧	٤٢	١٥٠	١٢٢	٣٣	٢٥
١٤	رواندا	٣٧	٤٥	١٤٧	١٣٧	٣٢	٢٩
١٥	فولتا العليا	٣٦	٣٩	٢٥٢	٢١١	٦٣	٥١
١٦	زائير	٤٠	٤٧	١٥٠	١١٢	٣٣	٢٢
١٧	ملاوي	٣٧	٤٤	٢٠٧	١٧٢	٤٩	٣٩
١٨	موزامبيق	٣٧	٤٧	١٦٠	١١٥	٣٦	٢٣
١٩	الهند	٤٣	٥٢	١٦٥	١٢٣	٢٦	١٧
٢٠	هايتي	٤٤	٥٣	١٨٢	١١٥	٤٧	١٨
٢١	سري لانكا	٦٢	٦٦	٧١	٤٤	٧	٣
٢٢	سيراليون	٣٧	٤٧	٢٣٤	٢٠٨	٥٧	٥٠
٢٣	تانزانيا	٤٢	٥٢	١٥٢	١٠٣	٣٣	١٩
٢٤	الصين	..	٦٤	..	٥٦	..	٥
٢٥	غينيا	٣٥	٤٥	٢٠٨	١٦٥	٥٠	٣٧
٢٦	جمهورية افريقيا الوسطى	٣٦	٤٤	١٩٥	١٤٩	٤٦	٣٢
٢٧	الباكستان	٤٣	٥٠	١٦٢	١٢٦	٢٥	١٨
٢٨	اوغندا	٤٤	٥٤	١٣٩	٩٧	٢٩	١٨
٢٩	بنين	٣٧	٤٧	٢٠٦	١٥٤	٤٩	٣٤
٣٠	النيجر	٣٧	٤٣	١٩١	١٤٦	٤٥	٣١
٣١	مدغشقر	٣٧	٤٧	١٠٩	٧١	٢١	١١
٣٢	السودان	٤٠	٤٦	١٦٨	١٢٤	٤٠	٢٢
٣٣	توغو	٣٧	٤٧	١٨٢	١٠٩	٤٢	٢١
	البلدان ذات الدخل المتوسط	٥١م	٦٠م	١٢٤م	٧٩م	٢٢م	١١م
	البلدان المصدرة للنفط	٤٦م	٥٦م	١٤٥م	٩٤م	٢٧م	١٤م
	البلدان المستوردة للنفط	٥٥م	٦٣م	١٠٩م	٦٧م	١٩م	٩م
٣٤	غانا	٤٠	٤٩	١٤٣	١٠٣	٣١	١٩
٣٥	كينيا	٤١	٥٥	١٣٨	٨٧	٢٩	١٥
٣٦	ليسوتو	٤٢	٥١	١٤٤	١١٥	٣١	٢٣
٣٧	جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	٣٦	٤٥	٢٠٩	١٤٦	٥٩	٣١
٣٨	اندونيسيا	٤١	٥٣	١٥٠	٩٣	٢٣	١١
٣٩	الجمهورية العربية اليمنية	٣٦	٤٢	٢١٢	١٩٠	٦٠	٥٠
٤٠	موريتانيا	٣٧	٤٣	١٨٥	١٤٣	٤٣	٣١
٤١	السنغال	٣٧	٤٣	١٨٢	١٤٧	٤٢	٣٢
٤٢	انغولا	٣٣	٤٢	٢٠٨	١٥٤	٥٠	٣٤
٤٣	ليبيريا	٤٤	٥٤	١٩٤	١٥٤	٤٦	٣٤
٤٤	هندوراس	٤٦	٥٨	١٤٥	٨٨	٣٠	١٠
٤٥	زامبيا	٤٠	٤٩	١٥١	١٠٦	٣٣	٢٠
٤٦	بوليفيا	٤٣	٥٠	١٦٧	١٣١	٤٠	٢٥
٤٧	جمهورية مصر العربية	٤٦	٥٧	١٢٨	١٠٣	٣٤	١٤
٤٨	زيمبابوي	٤٩	٥٥	١١٨	٧٤	٢٣	١٢
٤٩	السلفادور	٥١	٦٣	١٣٦	٧٨	٢٦	٧
٥٠	كامرون	٣٧	٤٧	١٦٢	١٠٩	٣٦	٢١
٥١	تايلاندا	٥٢	٦٣	١٠٣	٥٥	١٣	٤
٥٢	الفيليبين	٥٣	٦٤	١٠٦	٥٥	١٤	٤
٥٣	نيكاراغوا	٤٧	٥٦	١٤٤	٩١	٣٠	١٠
٥٤	بابوا غينيا الجديدة	٤١	٥١	١٦٥	١٠٥	٢٦	١٤
٥٥	الكونغو	٤٨	٥٩	١٧١	١٢٩	٣٩	٢٧
٥٦	المغرب	٤٧	٥٦	١٦١	١٠٧	٣٧	١٥
٥٧	مونغوليا	٥٢	٦٤	١٠٩	٥٥	١٤	٤
٥٨	البانيا	٦٢	٧٠	٨٣	٤٨	١٠	٤
٥٩	البيرو	٤٧	٥٨	١٦٣	٨٨	٣٨	٩
٦٠	نيجيريا	٣٩	٤٩	١٨٣	١٣٥	٤٢	٢٨
٦١	جامايكا	٦٤	٧١	٥٢	١٦	٣	(.)
٦٢	غواتيمالا	٤٧	٥٩	٩٢	٧٠	١٠	٦
٦٣	ساحل العاج	٣٧	٤٧	١٧٣	١٢٧	٣٩	٢٦
٦٤	جمهورية الدومينكان	٥١	٦١	١١٩	٦٨	٢٠	٦
٦٥	كولومبيا	٥٣	٦٣	٩٣	٥٦	١١	٤
٦٦	اكوادور	٥١	٦١	١٤٠	٨٢	٢٨	٨

		العمل المرتقب عند الولادة (بالسنوات)		معدل وفيات الرضّع (عمر ٠ - ١)		معدل وفيات الأطفال (عمر ١ - ٤)	
		١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠
٦٧	باراغواي	٥٦	٦٥	٨٦	٤٧	٩	٣
٦٨	تونس	٤٨	٦٠	١٥٩	٩٠	٣٦	١٠
٦٩	جمهورية كوريا الديمقراطية	٥٤	٦٥	٧٨	٣٤	٩	٢
٧٠	الجمهورية العربية السورية	٥٠	٦٥	١٣٢	٦٢	٢٥	٥
٧١	الاردن	٤٧	٦١	١٣٦	٦٩	٢٦	٦
٧٢	لبنان	٥٨	٦٦	٦٨	٤١	٥	٢
٧٣	تركيا	٥١	٦٢	١٩٠	١٢٣	٥٠	٢١
٧٤	كوبا	٦٣	٧٣	٦٦	٢١	٥	١
٧٥	جمهورية كوريا	٥٤	٦٥	٧٨	٣٤	٩	٢
٧٦	ماليزيا	٥٣	٦٤	٧٢	٣١	٧	٢
٧٧	كوستاريكا	٦٢	٧٠	٧١	٢٤	٦	١
٧٨	بنما	٦٢	٧٠	٦٨	٢٢	٥	١
٧٩	الجزائر	٤٧	٥٦	١٦٥	١١٨	٣٩	١٩
٨٠	البرازيل	٥٥	٦٣	١١٨	٧٧	١٩	٧
٨١	المكسيك	٥٨	٦٥	٩١	٥٦	١٠	٤
٨٢	شيلي	٥٧	٦٧	١١٤	٤٣	١٨	٢
٨٣	جنوب افريقيا	٥٣	٦١	١٣٥	٩٦	٢٨	١٨
٨٤	رومانيا	٦٥	٧١	٦٩	٢٩	٧	٢
٨٥	البرتغال	٦٣	٧١	٨١	٣٥	٩	٢
٨٦	الارجنتين	٦٥	٧٠	٦١	٤٥	٤	٢
٨٧	يوغوسلافيا	٦٣	٧٠	٩٢	٣٣	١١	٢
٨٨	أورغواي	٦٨	٧١	٥٠	٤٠	٣	٢
٨٩	ايران	٥٠	٥٩	١٦٣	١٠٨	٢٦	١٤
٩٠	العراق	٤٦	٥٦	١٣٩	٧٨	٢٨	٧
٩١	فنزويلا	٥٧	٦٧	٨٥	٤٢	٩	٢
٩٢	هونغ كونغ	٦٧	٧٤	٤٢	١٣	٣	(٠)
٩٣	ترينيداد وتوباغو	٦٤	٧٢	٤٥	٢٤	٢	١
٩٤	اليونان	٦٩	٧٤	٤٠	١٩	٣	١
٩٥	سنغافورة	٦٤	٧٢	٣٦	١٢	٢	١
٩٦	اسرائيل	٦٩	٧٢	٣٢	١٤	١	(٠)
	البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع	٤٥م	٥٧م	١٧٣م	٩٩م	٤٣م	١٤م
٩٧	ليبيا	٤٧	٥٦	١٥٨	١٠٠	٣٦	١٣
٩٨	المملكة العربية السعودية	٤٣	٥٤	١٨٥	١١٤	٤٨	١٨
٩٩	الكويت	٦٠	٧٠	٨٩	٣٤	١٠	١
١٠٠	الامارات العربية	٤٧	٦٣	١٣٥	٥٣	٢٦	٣
	البلدان الصناعية التابعة لنظام السوق	٧٠م	٧٤م	٣٠م	١١م	٢م	١م
١٠١	ايرلندا	٧٠	٧٣	٢٩	١٢	٢	(٠)
١٠٢	اسبانيا	٦٩	٧٣	٤٦	١١	٣	(٠)
١٠٣	ايطاليا	٦٩	٧٣	٤٤	١٤	٣	١
١٠٤	نيوزيلاندا	٧٢	٧٣	٢٣	١٣	١	١
١٠٥	المملكة المتحدة	٧١	٧٣	٢٣	١٢	١	١
١٠٦	فنلندا	٦٨	٧٣	٢١	٨	١	(٠)
١٠٧	استراليا	٧١	٧٤	٢٠	١١	١	(٠)
١٠٨	اليابان	٦٨	٧٦	٣١	٧	٢	(٠)
١٠٩	كندا	٧١	٧٤	٢٧	١١	١	(٠)
١١٠	النمسا	٦٩	٧٢	٣٨	١٤	٢	١
١١١	الولايات المتحدة	٧٠	٧٤	٢٦	١٣	١	١
١١٢	الاراضي المنخفضة	٧٣	٧٥	١٨	٩	١	(٠)
١١٣	فرنسا	٧٠	٧٤	٢٧	١٠	١	(٠)
١١٤	بلجيكا	٧٠	٧٣	٣١	١١	٢	(٠)
١١٥	النروج	٧٣	٧٥	١٩	٩	١	(٠)
١١٦	الدانمارك	٧٢	٧٥	٢٢	٩	١	(٠)
١١٧	السويد	٧٣	٧٥	١٧	٧	١	(٠)
١١٨	جمهورية المانيا الاتحادية	٧٠	٧٣	٣٤	١٤	٢	١
١١٩	سويسرا	٧١	٧٥	٢١	٩	١	(٠)
	البلدان الصناعية غير التابعة لنظام السوق	٦٨م	٧١م	٣٦م	٢٥م	٢م	١م
١٢٠	بولونيا	٦٧	٧٢	٥٦	٢١	٢	١
١٢١	بلغاريا	٦٨	٧٣	٤٥	٢٠	٣	١
١٢٢	هنغاريا	٦٨	٧١	٤٨	٢٣	٤	١
١٢٣	الاتحاد السوفياتي	٦٨	٧١	٣٥	٢٧	٢	١
١٢٤	تشيكوسلوفاكيا	٧٠	٧١	٢٤	١٧	١	١
١٢٥	جمهورية المانيا الديمقراطية	٦٩	٧٢	٣٩	١٢	٣	(٠)

الجدول ٢٢ - المؤشرات المتعلقة بالصحة

		عدد السكان				نسبة عدد السكان الذين تصلهم مياه صالحة للشرب[1]	الامداد اليومي من السعرات الحرارية للفرد	
		لكل طبيب[1] واحد		لكل ممرض أو ممرضة[1]				
		١٩٦٠	١٩٧٧	١٩٦٠	١٩٧٧	١٩٧٥	المجموع ١٩٧٧	كنسبة٪ من الحاجة ٩٧٧
	البلدان ذات الدخل المنخفض	**٨٩٦٠م**	**٥٨١٠م**	**٦٦٥٠م**	**٤٨٤٠م**	**٣,١م**	**٢٢٣٨م**	**٩٧م**
	الصين والهند	٣٧٣٠م	٢١٣٠م	٦٠٤٠م	٢٦١٠م	..	٢٢٧٠م	٩٧م
	بقية البلدان ذات الدخل المنخفض	٣٤٨٨٠م	١٩٤٦٠	٩٨٥٠	١٣٢٠٠	٢,٩	٢١١٣	٩٤
١	كمبوتشيا الديمقراطية	٣٥٤٤٠	..	٤٠١٠	..	..	١٩٢٦	٧٨
٢	لاوس	٥٣٥٢٠	٢٠٠٦٠	٤٠٩٥٠	٣٠٤٠	..	٢٠٨٢	٩٤
٣	بوتان	..	..	..	..	.	٢٠٢٨	٩٠
٤	تشاد	٧٢١٩٠	٤١٩٤٠	٥٧٨٠	٣٨٢٠	٢٦	١٧٦٢	٧٢
٥	بنغلاديش	..	١٢٦٩٠	..	٤٠٤٩٠	٥٣	..	..
٦	اثيوبيا	١٠٠٤٧٠	٧٤٩١٠	١٤٩٢٠	٥٣٢٠	٦	١٧٥٤	٧٨
٧	نيبال	٧٣٨٠٠	٣٥٩٠٠	..	١٣٥١٠	٩	٢٠٠٢	٨٩
٨	الصومال	٣٦٥٧٠	١٨٤٨٠	٤٨١٠	..	٣٣	٢٠٣٣	٨٨
٩	بورما	١٥٥٦٥٠	٥٢٦٠	٨٥٥٠	٤٤٠٠	١٧	٢٢٨٦	١٠٣
١٠	أفغانستان	٢٨٧٠٠	٢٠٥٥٠	١٩٥٩٠	٢٥٩٢٠	٦	٢٦٩٥	١٠٧
١١	فيتنام	..	٥٦٢٠	..	٢٤٧٠	..	١٨٠١	٩٦
١٢	مالي	٦٧٠٥٠	٢٥٥٦٠	٤٩٢٠	٢٣٨٠	٩	٢١١٧	٨٣
١٣	بوروندي	٩٦٥٧٠	٤٥٠٢٠	٤٥٣٠	٦١٨٠	..	٢٢٥٤	٩٩
١٤	رواندا	١٤٣٢٩٠	٣٨٧٩٠	١١٦٢٠	١٠٤٦٠	٣٥	٢٢٦٤	٩٤
١٥	فولتا العليا	٨١٦٥٠	٥٠٠٠٠	٤٠٩٠	٣٦٥٠	٢٥	١٨٧٥	٩٣
١٦	زائير	٣٧٦٢٠	١٥٥٣٠	٣٥١٠	١٦٢٠	١٦	٢٢٧١	١٠٢
١٧	ملاوي	٣٥٢٥٠	٤١٠١٠	١٢٩٢٠	٢٨٣٠	٣٣	٢٠٦٦	٩٧
١٨	موزامبيق	٢٠٣٩٠	٣٥٨٢٠	٤٧٢٠	٤٢٩٠	..	١٩٠٦	٧٨
١٩	الهند	٤٨٥٠	٣٦٣٠	١٠٩٨٠	٥٧٠٠	٣٣	٢٠٢١	٨٩
٢٠	هايتي	٩٢٣٠	٥٩٤٠	٤٠٢٠	٢٩٤٠	١٤	٢١٠٠	٩٢
٢١	سري لانكا	٤٤٩٠	٦٧٠٠	٤١٧٠	٢٠٤٠	٢٠	٢١٢٦	٩٧
٢٢	سيراليون	٢٠٤٢٠	..	٢٩٦٠	..	..	٢١٥٠	٨٥
٢٣	تانزانيا	١٨٢٢٠	١٧٥٥٠	١١٨٩٠	٢٣٩٠	٣٩	٢٠٦٣	٨٧
٢٤	الصين	٣٠١٠	١١٠٠	٢٨٥٠	٤٨٠	.	٢٤٤١	١٠٣
٢٥	غينيا	٢٦٩٠٠	١٦٦٣٠	٣٢٦٠	٢٤٩٠	١٠	١٩٤٣	٧٨
٢٦	جمهورية افريقيا الوسطى	٤٩٦١٠	٢٠٢٨٠	٣٢٨٠	١٥٤٠	١٦	٢٢٤٢	٩٢
٢٧	الباكستان	٥٤٠٠	٣٧٨٠	١٦٩٦٠	١٠٠٣٠	٢٩	٢٢٨١	٩٩
٢٨	اوغندا	١٥٠٥٠	٢٦٨١٠	١٠٠٣٠	٤١٨٠	٣٥	٢١١٠	٩٣
٢٩	بنين	٢٣٠٣٠	٢٦٥٧٠	٢٦٩٠	٢٣٦٠	٢١	٢٢٤٩	١٠٠
٣٠	النيجر	٨٢١٧٠	٤٢٧٢٠	٨٤٦٠	٢٣٨٠	٢٧	٢١٣٩	٩١
٣١	مدغشقر	٨٩٠٠	١٠٢٤٠	٣١١٠	٢٣٠٠	٢٥	٢٤٨٦	١١١
٣٢	السودان	٣٣٤٢٠	٨٧٨٠	٣٠٣٠	٨٥٠	٤٦	٢١٨٤	٩٦
٣٣	توغو	٣٥٧٦٠	١٨١٦٠	٥٣٤٠	١٧٤٠	١٦	٢٠٦٩	٩٢
	البلدان ذات الدخل المتوسط	**١٦٦٨٠م**	**٥٧٦٠م**	**٣٥٠٠م**	**٢٤٩٠م**	**٥١م**	**٢٥٦١م**	**١٠٧م**
	البلدان المصدرة للنفط	٢٩٦٥٠م	٨٠٢٠م	٤١١٠م	٣٩٥٠م	٤٢م	٢٤٤٤	١٠٣م
	البلدان المستوردة للنفط	٦٣٦٠م	٣٩٣٠م	٣٠١٠م	١٢٢٠م	٥٧م	٢٦٥٣	١١١م
٣٤	غانا	٢١٦٠٠	٩٩٢٠	٥٤٣٠	٦١٠	٣٥	١٩٨٣	٨٥
٣٥	كينيا	١٠٦٩٠	١١٦٣٠	٢٢٧٠	١٠٩٠	١٧	٢٠٣٢	٩٦
٣٦	ليسوتو	٢٣٤٩٠	١٨٦٤٠	..	١٤٩٠٠	١٧	٢٢٤٥	٩٥
٣٧	جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	١٣٢٩٠	٥٩٧٠	..	١٣٣٠	٢٤	١٩٤٥	٨١
٣٨	اندونيسيا	٤٦٧٨٠	١٣٦٧٠	٤٥٢٠	٨٨٧٠	١٢	٢٢٧٢	١٠٢
٣٩	الجمهورية العربية اليمنية	١٣٠٠١٠	١١٦٧٠	..	٤٥٨٠	٤	٢١٩٢	٨٢
٤٠	موريتانيا	٣٧٠٤٠	١٣٧٠٠	٤٩٩٠	١٩٨٠	..	١٩٧٦	٩٤
٤١	السنغال	٢١٩٧٠	١٥٧١٠	٢٨٤٠	١٣٩٠	٣٧	٢٢٦١	٩٥
٤٢	انغولا	١٤٩١٠	..	٦٥٧٠	..	..	٢١٣٣	٩٣
٤٣	ليبيريا	١٢٦٠٠	٩٢٨٠	١٤١٠	١٨١٠	٢٠	٢٤٠٤	١٠١
٤٤	هندوراس	١٢٦١٠	٣٢٩٠	..	٨٧٠	٤٦	٢٠١٥	٩٣
٤٥	زامبيا	٩٥٤٠	١٠٤١٠	٩٩٢٠	١٩٧٠	٤٢	٢٠٠٢	٩٠
٤٦	بوليفيا	٣٨٣٠	١٨٥٠	..	٣٠٧٠	٣٤	١٩٧٤	٨٧
٤٧	جمهورية مصر العربية	٢٥٦٠	١٠٥٠	١٩٣٠	١١٠٠	٦٦	٢٧٦٠	١١٨
٤٨	زيمبابوي	٤٧٩٠	٧٠٣٠	١٠١٠	١١٧٠	..	٢٥٧٦	١٠٩
٤٩	السلفادور	٥٢٦٠	٣٦٠٠	..	٩٥٠	٥٣	٢٠٥١	٩٤
٥٠	كامرون	٤٨١١٠	١٦٥٠٠	٣٢٨٠	١١٥٠	٢٦	٢٠٦٩	١٠٦
٥١	تايلاندا	٧٩٥٠	٨٢٢٠	٤٨٦٠	١١٧٠	٢٢	١٩٣٩	٩٧
٥٢	الفيليبين	..	٢٨١٠	..	٣١٧٠	٤٣	٢١٨٩	١٠٧
٥٣	نيكاراغوا	٢٦٩٠	١٥٩٠	١٢٥٠	٨٠٠	٧٠	٢٤٤٦	١١٦
٥٤	بابوا غينيا الجديدة	١٤٣٩٠	١٤٠٤٠	٢٤٥٠	١٥٩٠	٢٠	٢٢٦٨	٨٧
٥٥	الكونغو	١٦١٠٠	٧٤٧٠	١٣٠٠	٦٠٠	١٧	٢٢٨٤	٩٩
٥٦	المغرب	٩٤١٠	١١٠٤٠	..	١٨٣٠	.	٢٥٣٤	١٠٧
٥٧	مونغوليا	١٠٧٠	٤٨٠	٣٠٠	٢٥٠	..	٢٥٢٣	١٠٦
٥٨	البانيا	٣٦٣٠	٩٦٠	٥٣٠	٣٢٠	..	٢٧٣٠	١١٣
٥٩	البيرو	٢٠١٠	٢١٥٣٠	٢٢١٠	٦٨٠	٤٨	٢٢٧٤	٩٨
٦٠	نيجيريا	٧٣٧١٠	١٥٧٤٠	٤٠٤٠	١٢٨٨٠		١٩٥١	٨٣
٦١	جامايكا	٢٥٩٠	٣٥٢٠	١٩٩٠	٥٥٠	٨٦	٢٦٦٠	١١٨
٦٢	غواتيمالا	٤٤٢٠	٢٥٦٠	٩٠٤٠	.	٤٠	٢١٥٦	٩٣
٦٣	ساحل العاج	٢٩١٩٠	٢١٠٤٠	٢٩٢٠	١٥٩٠	١٩	٢٥١٧	١٠٧
٦٤	جمهورية الدومينكان	٨٢٢٠	.	..		٥٥	٢٠٩٤	١٠٢
٦٥	كولومبيا	٢٦٤٠	١٩٧٠	٤٢٢٠	١٢٥٠	٦٤	٢٣٦٤	٩٨
٦٦	اكوادور	٢٦٧٠	١٥٧٠	٢٣٦٠	..	٤٢	٢١٠٤	٩٠

		عدد السكان				نسبة عدد السكان الذين تصلهم مياه صالحة للشرب[1]	الامداد اليومي من السعرات الحرارية للفرد	
		لكل طبيب[1] واحد		لكل ممرض أو ممرضة[1]			المجموع	كنسبة٪ من الحاجة
		١٩٦٠	١٩٧٧	١٩٦٠	١٩٧٧	١٩٧٥	١٩٧٧	٩٧٧
٦٧	باراغواي	١٨١٠	٢١٩٠	..	٢٢٩٠	١٣	٢٨٢٤	١١٩
٦٨	تونس	١٠٠٣٠	٣٥٨٠	..	١٠٧٠	٧٠	٢٦٧٤	١١٥
٦٩	جمهورية كوريا الديمقراطية	..	..	..	..	..	٢٨٣٧	١١٩
٧٠	الجمهورية العربية السورية	٤٦٣٠	٢٥٧٠	٦٦٦٠	٣٩٠٠	٧٥	٢٦٨٤	١٠٤
٧١	الاردن	٥٨٠٠	١٩٦٠	١٩٣٠	٨٢٠	٦١	٢١٠٧	٦٢
٧٢	لبنان	١٢١٠	..	٢٠٨٠	..	..	٢٤٩٥	١١٢
٧٣	تركيا	٣٠٠٠	١٧٦٠	..	٩٢٠	٧٥	٢٩٠٧	١١٦
٧٤	كوبا	١٠٦٠	١١٠٠	٩٥٠	..	..	٢٧٢٠	١١٨
٧٥	جمهورية كوريا	٣٥٤٠	١٩٨٠	٣٢٥٠	٤٩٠	٧١	٢٧٨٥	١١٧
٧٦	ماليزيا	٧٠٢٠	٧٦٤٠	١٧٩٠	٨٧٠	٦٢	٢٦١٠	١١٦
٧٧	كوستاريكا	٢٧٠٠	١٣٩٠	٧١٠	٤٥٠	٧٧	٢٥٥٠	١١٣
٧٨	بنما	٢٧٣٠	١٢٢٠	٣٤٦٠	١٤١٠	٧٩	٢٣٤١	١٠١
٧٩	الجزائر	٥٥٣٠	٥٣٣٠	..	١٤٨٠	٧٧	٢٣٧٢	٩٧
٨٠	البرازيل	٢٥٦٠	١٧٠٠	٢٧٧٠	٨٢٢	٧٧	٢٥٦٢	١١١
٨١	المكسيك	١٨٢٠	١٢٦٠	٣٦٣٠	١٤٢٠	٦٢	٢٦٥٤	١١٣
٨٢	شيلي	١٧٨٠	١٩٣٠	٦٤٠	٤٢٠	٨٤	٢٦٥٦	١١٠
٨٣	جنوب افريقيا	٢١٨٠	..	٤٨٠	..	..	٢٨٣١	١١٦
٨٤	رومانيا	٧٩٠	٧٤٠	٦٢٠	٤٧٠	..	٣٤٤٤	١٣٠
٨٥	البرتغال	١٢٥٠	٧٠٠	١٤٢٠	٤٧٠	٦٥	٣٠٧٦	١٢٧
٨٦	الارجنتين	٧٤٠	٥٣٠	٧٥٠	..	٦٦	٣٣٤٧	١٢٤
٨٧	يوغوسلافيا	١٦٢٠	٧٦٠	٦٣٠	٢٦٠	..	٣٤٤٥	١٣٦
٨٨	اورغواي	٩٧٠	٥٤٠	..	٣٧٠٠	٨٤	٣٠٣٦	١٠٥
٨٩	ايران	٤٠٦٠	٢٥٦٠	٨٠٩٠	١٩٠٠	٥١	٣١٣٨	١٢٢
٩٠	العراق	٥٢٧٠	٢١٩٠	٣٠٣٠	١٨٩٠	٦٢	٢١٣٤	٩٠
٩١	فنزويلا	١٥١٠	٩٣٠	٢٨٤٠	٣٧٠	..	٢٤٣٥	١٠٢
٩٢	هونغ كونغ	٣٠٦٠	١١٨٠	٢٨٨٠	٤٣٠	..	٢٨٨٣	١١٩
٩٣	ترينيداد وتوباغو	٢٣٩٠	١٩٧٠	٧٥٠	٥٨٠	..	٢٦٩٤	١٠٣
٩٤	اليونان	٨٠٠	٤٦٠	٨٠٠	٦٠٠	..	٣٤٠٠	١٣٥
٩٥	سنغافورة	٢٣٦٠	١٢٥٠	٦٥٠	٣٨٠	١٠٠	٣٠٧٤	١٣٥
٩٦	اسرائيل	٤٠٠	٣١٠	٣٦٠	..	..	٣١٤١	١٢٣
	البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع	**١٣٣١٠م**	**١٣٨٠م**	**٤٥٠٠م**	**٣٠١٠م**	**٨٨م**	..	..
٩٧	ليبيا	٦٥٨٠	٩٠٠	١٣٢٠	٣٥٠	١٠٠	٢٩٨٥	١٢٢
٩٨	المملكة العربية السعودية	١٦٣٧٠	١٧٠٠	٥٨٥٠	٨٦٠	٨٤	٢٦٢٤	٨٧
٩٩	الكويت	١١٥٠	٧٩٠	٢٦٠	٢٣٠	٨٩	..	..
١٠٠	الامارات العربية	..	٧٨٠	..	٤٣٠	..	..	..
	البلدان الصناعية التابعة لنظام السوق	**٨٢٠م**	**٦٢٠م**	**٤٧٠م**	**٢٥٠م**		**٣٣٧٧م**	**١٣١م**
١٠١	ايرلندا	٩٥٠	٨٣٠	١٩٠	٢٠٠		٣٥٤١	١٤١
١٠٢	اسبانيا	٨٥٠	٥٦٠	١٢٩٠	٩٠٠	..	٣١٤٩	١٢٧
١٠٣	ايطاليا	٦٤٠	٤٩٠	١٣٣٠	٣٣٠		٣٤٢٨	١٣٦
١٠٤	نيوزيلاندا	٨٥٠	٧٤٠	..	١٧٠		٣٣٤٥	١٢٤
١٠٥	المملكة المتحدة	١٠٢٠	٧٥٠	٢١٠	٢٣٠		٣٣٣٦	١٣٣
١٠٦	فنلندا	١٥٧٠	٦٣٠	١٧٠	١١٠		٣١٠٠	١١٦
١٠٧	استراليا	٧٦٠	٦٥٠	..	١٢٠		٣٤٢٨	١٢٧
١٠٨	اليابان	٩٣٠	٨٥٠	٣١٠	٢٩٠		٢٩٤٩	١٢٦
١٠٩	كندا	٩١٠	٥٦٠	٢٩٠	١٣٠		٣٣٧٤	١٢٧
١١٠	النمسا	٥٥٠	٤٣٠	٤٤٠	٢٥٠		٣٥٣٥	١٣٥
١١١	الولايات المتحدة	٧٥٠	٥٨٠	٣٤٠	١٥٠		٣٥٧٦	١٣٣
١١٢	الاراضي المنخفضة	٩٠٠	٥٨٠	..	٢٧٠		٣٣٣٨	١٢٥
١١٣	فرنسا	٩٣٠	٦١٠	٥٣٠	١٧٠		٣٤٣٤	١٣٦
١١٤	بلجيكا	٧٨٠	٤٤٠	٤٥٠	..		٣٥٨٣	١٤١
١١٥	النروج	٨٥٠	٥٤٠	٣٣٠	١٠٠		٣١٧٥	١١٩
١١٦	الدانمارك	٨١٠	٥١٠	٢٢٠	١٥٠		٣٤١٨	١٢٧
١١٧	السويد	١٠٥٠	٥٦٠	١٠٠	١٣٠		٣٢٢١	١٢٠
١١٨	جمهورية المانيا الاتحادية	٦٧٠	٤٩٠	٣٧٠	٢٦٠		٣٣٨١	١٢٧
١١٩	سويسرا	٧٤٠	٥١٠	٣٤٠	٢١٠		٣٤٨٥	١٢٧
	البلدان الصناعية غير التابعة لنظام السوق	**٦٦٠م**	**٣٤٠م**	**٣٥٠م**	**٢٠٠م**		**٣٤٨٩م**	**١٣٧م**
١٢٠	بولونيا	١٠٧٠	٦١٠	٤٦٠	٢٣٠	..	٣٦٥٦	١٤٠
١٢١	بلغاريا	٧١٠	٤٤٠	٥٥٠	١٩٠	..	٣٦١١	١٤٣
١٢٢	هنغاريا	٧٢٠	٤٣٠	٣٣٠	١٩٠	..	٣٥٢١	١٣٣
١٢٣	الاتحاد السوفياتي	٥٦٠	٢٩٠	٣٤٠	٢١٠	.	٣٤٦٠	١٣٦
١٢٤	تشيكوسلوفاكيا	٦٢٠	٣٩٠	٢٣٠	١٥٠	.	٣٣٤٠	١٣٩
١٢٥	جمهورية المانيا الديمقراطية	١١٨٠	٥٣٠	.	..	..	٣٦٤١	١٣٩

أ - الأرقام الغامقة تمثل السنوات غير السنوات المذكورة في الجدول. راجع الملاحظات الفنية.

الجدول ٢٣ - التعليم[أ]

		عدد المسجلين في المدارس الابتدائية كنسبة مئوية من مجموع الأطفال بسن التسجيل						عدد المسجلين في المدارس الثانوية ونسبتهم المئوية من مجموع الأولاد بسن التسجيل		عدد المسجلين في التعليم العالي ونسبتهم المئوية من مجموع السكان الذين بين ٢٠-٢٤ سنة		نسبة المتعلمين من الكبار
		المجموع		الذكور		الاناث						
		١٩٦٠	١٩٧٩	١٩٦٠	١٩٧٩	١٩٦٠	١٩٧٩	١٩٦٠	١٩٧٩	١٩٦٠	١٩٧٨	١٩٧٧
	البلدان ذات الدخل المنخفض	٧٦م	٩٤م	٦٨م	٩٨م	٣٤م	٨٤م	١٥م	٤٩م	٢م	٣م	٥٠م
	الصين والهند	٨٦م	١٠٢م	..	١٠٣م	..	٩٣م	..	٥٨م	..	٤م	٥٤م
	بقية البلدان ذات الدخل المنخفض	٣٧م	٦٤م	٥٠م	٧٧م	٢٤م	٤٧م	٦م	١٧م	١م	٢م	٣٤م
١	كمبوتشيا الديمقراطية	٦٤	..	٨٢	..	٤٦	..	٣	..	(.)	..	..
٢	لاوس	٢٥	٩٣	٣٤	١٠١	١٦	٨٥	١	١٦	(.)	..	٤١
٣	بوتان	٣	١١	٥	١٥	(.)	٧	..	١	..	(.)	..
٤	تشاد	١٧	٣٥	٢٩	٥١	٤	١٩	(.)	٣	..	(.)	١٥
٥	بنغلاديش	٤٧	٦٥	٦٦	٧٩	٢٦	٤٩	٨	٢٥	١	٢	٢٦
٦	اثيوبيا	٧	٣٦	١١	٤٨	٣	٢٤	(.)	٩	(.)	(.)	١٥
٧	نيبال	١٠	٨٨	١٩	١٢٤	١	٤٩	٦	١٩	١	٣	١٩
٨	الصومال	٩	٥٠	١٣	٦٤	٥	٣٦	١	٧	(.)	١	٦٠
٩	بورما	٥٦	٨٤	٦١	٨٧	٥٢	٨١	١٠	٢٠	١	٤	٧٠
١٠	افغانستان	٩	٢٢	١٥	٣٦	٢	٧	١	٧	(.)	١	١٢
١١	فيتنام	..	١٢٠	..	١٢٤	..	١١٥	.	٥٦	..	٣	٨٧
١٢	مالي	١٠	٢٨	١٤	٣٦	٦	٢٠	١	٩	..	١	٩
١٣	بوروندي	١٨	٢٣	٢٧	٢٨	٩	١٨	١	٢	(.)	١	٢٣
١٤	رواندا	٤٩	٧٠	٦٨	٧٤	٣٠	٦٧	٢	٢	..	(.)	٥٠
١٥	فولتا العليا	٨	٢١	١٢	٢٦	٥	١٥	( )	٣	..	(.)	٥
١٦	زائير	٦٠	٩٠	٨٨	١٠٣	٣٢	٧٧	٣	١٩	(.)	١	٥٨
١٧	ملاوي	..	٥٩	..	٧٠	..	٤٨	١	٤	..	(.)	٢٥
١٨	موزامبيق	٤٨	١٠٧	٦٠	١٢٥	٣٦	٩٠	٢	٩	..	(.)	٢٨
١٩	الهند	٦١	٧٨	٨٠	٩٢	٤٠	٦٣	٢٠	٢٧	٣	٨	٣٦
٢٠	هايتي	٤٦	٦٢	٥٠	..	٤٢	..	٤	١٥	( )	١	٢٣
٢١	سري لانكا	٩٥	٩٨	١٠٠	..	٩٠	..	٢٧	٥٣	١	١	٨٥
٢٢	سيراليون	٢٣	٣٧	٣٠	٤٥	١٥	٣٠	٢	١٢	(.)	١	٧
٢٣	تانزانيا	٢٥	١٠٤	٣٣	١١٣	١٨	٩٤	٢	٤	..	(.)	٦٦
٢٤	الصين	١٠٢	١١٨	..	١١١	..	١١٤	..	٧٩	..	١	٦٦
٢٥	غينيا	٣٠	٣٤	٤٤	٤٥	١٦	٢٤	٢	١٥	..	٥	٢٠
٢٦	جمهورية افريقيا الوسطى	٣٢	٧٧	٥٣	١٠٠	١٢	٥٤	١	١٠	..	١	٣٩
٢٧	الباكستان	٣٠	٥٦	٤٦	٨١	١٣	٣١	١١	١٦	١	٢	٢٤
٢٨	اوغندا	٤٩	٥٠	٦٥	٥٨	٣٢	٤٢	٣	٥	(.)	١	٤٨
٢٩	بنين	٢٧	٦٠	٣٨	٧٨	١٥	٤٢	٢	١٢	..	١	٢٥
٣٠	النيجر	٥	٢٣	٧	٢٩	٣	١٧	(.)	٤	..	(.)	٥
٣١	مدغشقر	٥٢	١٠٠	٥٨	١٠٠	٤٥	٨٧	٤	١٢	(.)	٣	٥٠
٣٢	السودان	٢٥	٥١	٣٥	٦٠	١٤	٤٣	٣	١٦	(.)	٢	٢٠
٣٣	توغو	٤٤	١١٠	٦٣	١٣٦	٢٤	٨٥	٢	٣٢	..	٢	١٨
	البلدان ذات الدخل المتوسط	٧٦م	٩٧م	٨٤م	١٠٤م	٦٨م	٩٣م	١٥م	٣٩م	٤م	١١م	٦٦م
	البلدان المصدرة للنفط	٦٣م	٩٧م	٧٥م	١٠٩م	٥٢م	٩٣م	٩م	٣٢م	٣م	٨م	٥٧م
	البلدان المستوردة للنفط	٨٦م	٩٦م	٩١م	١٠٠م	٨٠م	٩٢م	١٨م	٤٥م	٥م	١٣م	٧٤م
٣٤	غانا	٣٨	٧١	٥٢	٨٠	٢٥	٦٢	٥	٣٦	(.)	..	..
٣٥	كينيا	٤٧	٩٩	٦٤	١٠٥	٣٠	٩٤	٢	١٨	(.)	١	٥٠
٣٦	ليسوتو	٨٣	١٠٤	٦٣	٨٤	١٠٢	١٢٣	٣	١٧	( )	٢	٥٢
٣٧	جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	١٣	٧٠	٢٠	٩٩	٥	٤٢	٥	٣١	..	٢	٤٠
٣٨	اندونيسيا	٧١	٩٤	٨٦	١٠٠	٥٨	٨٩	٦	٢٢	١	٣	٦٢
٣٩	الجمهورية العربية اليمنية	٨	٣٤	١٤	٥٩	(.)	٩	(.)	٤٠	..	٢	٢١
٤٠	موريتانيا	٨	٢٨	١٣	٣٦	٣	٢٠	( )	٦	..	( )	١٧
٤١	السنغال	٢٧	٤٢	٢٦	٥١	١٧	٣٤	٣	١٠	١	٢	١٠
٤٢	انغولا	٢١	..	٢٨	..	١٣	..	٢	..	( )	..	..
٤٣	ليبيريا	٣١	٦٧	٤٥	٨٣	١٨	٥١	٢	٢٢	(.)	..	٢٥
٤٤	هندوراس	٦٧	٨٩	٦٨	٩٢	٦٧	٨٥	٨	٢١	١	٨	٦٠
٤٥	زامبيا	٤٢	٩٥	٥١	١٠١	٣٤	٨٩	٢	١٧	..	٢	٤٤
٤٦	بوليفيا	٦٤	٨٢	٧٨	٨٧	٥٠	٧٦	١٢	٣٥	٤	١٣	٦٣
٤٧	جمهورية مصر العربية	٦٦	٧٥	٨٠	٨٨	٥٢	٦١	١٦	٤٨	٥	١٥	٤٤
٤٨	زيمبابوي	٩٦	١٠٤	١٠٧	١١٠	٨٦	٩٦	٦	١٥	(.)	..	٧٤
٤٩	السلفادور	٨٠	٨٢	٨٢	٨٣	٧٧	٨١	١٣	٢٦	١	٨	٦٢
٥٠	كامرون	٦٥	١٠٣	٨٧	١١٣	٤٣	٩٣	٢	١٧	..	١	١٩
٥١	تايلاندا	٨٣	٨١	٨٨	٨٥	٧٩	٧٨	١٣	٢٩	٢	٧	٨٤
٥٢	الفيليبين	٩٥	٩٨	٩٨	..	٩٣	..	٣٦	٦٣	١٢	٣٧	٧٥
٥٣	نيكاراغوا	٦٦	٨٥	٦٥	٨٣	٦٦	٨٨	٧	٢٧	١	..	٩٠
٥٤	بابوا غينيا الجديدة	٢٢	٦٤	٥٩	٧٣	٧	٥٥	١	١٢	..	..	٣٢
٥٥	الكونغو	٧٨	١٥٦	١٠٣	١٦٣	٥٣	١٤٨	٤	٦٩	١	٤	..
٥٦	المغرب	٤٧	٧٥	٦٧	٩٣	٣٧	٥٦	٥	٢٢	١	٤	٢٨
٥٧	مونغوليا	٧٩	١٠٨	٧٩	١١١	٧٨	١٠٥	٥١	٨١	٨		
٥٨	البانيا	٩٤		١٠٢	..	٨٦		٣٠		٥		
٥٩	النيرو	٨٣	١١٢	٩٥	١١٥	٧١	١٠٨	١٥	٥٠	٤	١٦	٨٠
٦٠	نيجيريا	٣٦	٧٩	٤٦	..	٢٧	..	٤	١٠	(.)	١	٣٠
٦١	جامايكا	٩٢	٩٩	٩٢	٩٩	٩٣	١٠٠	٤٥	٥٨	٢	..	٩٠
٦٢	غواتيمالا	٤٥	٦٩	٥٠	٧٤	٣٩	٦٣	٧	١٥	٢	٦	٣٢
٦٣	ساحل العاج	٤٦	٧٤	٦٨	٩١	٢٤	٥٨	٢	١٥	..	٢	٤١
٦٤	جمهورية الدومينكان	٩٨	٩٦	٩٩	٩٥	٩٨	٩٦	٧	٢٨	١	..	٦٧
٦٥	كولومبيا	٧٧	١٢٨	٧٧	١٢٧	٧٧	١٢٩	١٢	٢٦	٢	١٠	٦٣
٦٦	اكوادور	٨٣	١٠٧	٨٧	١٠٩	٧٩	١٠٥	١٢	٢٩	٣	٣٥	٨١

		عدد المسجلين في المدارس الابتدائية كنسبة مئوية من مجموع الأطفال بسن التسجيل						عدد المسجلين في المدارس الثانوية ونسبتهم المئوية من مجموع الأولاد بسن التسجيل		عدد المسجلين في التعليم العالي ونسبتهم المئوية من مجموع السكان الذين بين ٢٠-٢٤ سنة		نسبة المتعلمين من الكبار
		المجموع		الذكور		الاناث						
		١٩٦٠	١٩٧٩	١٩٦٠	١٩٧٩	١٩٦٠	١٩٧٩	١٩٦٠	١٩٧٩	١٩٦٠	١٩٧٨	١٩٧٧
٦٧	باراغواي	٩٨	١٠٢	١٠٥	١٠٦	٩٠	٩٨	١١	٢٥	٢	٨	٨٤
٦٨	تونس	٦٦	١٠٢	٨٨	١١٩	٤٣	٨٥	١٢	٢٥	١	٥	٦٢
٦٩	جمهورية كوريا الديمقراطية	.	١١٣	..	١١٥	..	١١٢	..	..	..	..	..
٧٠	الجمهورية العربية السورية	٦٥	٩٦	٨٩	١٠٧	٣٩	٨٤	١٦	٤٧	٤	١٨	٥٨
٧١	الاردن	٧٧	١٠٢	٩٤	١٠٦	٥٩	٩٩	٢٥	٧٤	١	.	٧
٧٢	لبنان	١٠٢	٩٧	١٠٥	..	..	..	١٩	٥٠	٦	٢٨	..
٧٣	تركيا	٧٥	١٠٥	٩٠	١١٥	٥٨	٩٦	١٤	٣٤	٣	٨	٦٠
٧٤	كوبا	١٠٩	١١٢	١٠٩	١١٦	١٠٩	١٠٨	١٤	٧١	٣	١٩	٩٦
٧٥	جمهورية كوريا	٩٤	١١١	٩٩	١١٢	٨٩	١١١	٢٧	٧٦	٥	١٢	٩٣
٧٦	ماليزيا	٩٦	٩٣	١٠٨	٩٤	٨٣	٩٢	١٩	٥٢	١	٣	..
٧٧	كوستاريكا	٩٦	١٠٧	٩٧	١٠٨	٩٥	١٠٦	٢١	٤٨	٥	٢٤	٩٠
٧٨	بنما	٩٦	١١٥	٩٨	١١٨	٩٤	١١٣	٢٩	٦٦	٥	٢٠	٧٣
٧٩	الجزائر	٤٦	٩٨	٥٥	١١٣	٣٧	٨٣	٨	٣١	( )	٤	٣٥
٨٠	البرازيل	٩٥	٨٩	٩٧	٩٠	٩٣	٨٧	١١	٣٢	٢	١١	٧٦
٨١	المكسيك	٨٠	١٢٤	٨٢	١٢٧	٧٧	١٢٢	١١	٤٥	٣	١٢	٨١
٨٢	شيلي	١٠٩	١١٩	١١١	١٢٠	١٠٧	١١٨	٢٤	٥٥	٤	١٢	..
٨٣	جنوب افريقيا	٨٩	..	٩٤	..	٨٥	..	١٥	..	٣	..	٥٧
٨٤	رومانيا	٩٨	٩٨	١٠١	٩٨	٩٥	٩٨	٢٤	٨٣	٥	١١	٩٨
٨٥	البرتغال	..	١١٧	..	١١٩	..	١١٥	..	٥٥	٤	١١	٦٢
٨٦	الارجنتين	٩٨	١١٠	٩٨	١١٠	٩٩	١١١	٢٣	٥٦	١١	٢٢	٩٣
٨٧	يوغوسلافيا	١١١	٩٩	١١٣	٩٩	١٠٨	٩٨	٥٨	٨٢	٩	٢٣	٨٥
٨٨	اورغواي	١١١	١٠٥	١١١	١٠٧	١١١	١٠٢	٣٧	٥٩	٨	١٨	٩٤
٨٩	ايران	٤١	١٠١	٥٦	١٢١	٢٧	٨٠	١٢	٤٤	١	٥	٥٠
٩٠	العراق	٦٥	١٢٠	٩٤	١٢٩	٣٦	١١٠	١٩	٥٦	٢	٩	..
٩١	فنزويلا	١٠٠	١١٠	١٠٠	١١٠	١٠٠	١١٠	٢١	٤٠	٤	٢١	٨٢
٩٢	هونغ كونغ	٨٧	١٠٩	٩٣	١١٠	٧٩	١٠٨	٢٠	٦٣	٤	١١	٩٠
٩٣	ترينيداد وتوباغو	٨٨	٩٦	٨٩	٩٦	٨٧	٩٧	٢٤	٥٦	١	..	٩٣
٩٤	اليونان	١٠٢	١٠٣	١٠٤	١٠٤	١٠١	١٠٣	٣٧	٨١	٤	١٨	٩٥
٩٥	سنغافورة	١١١	١٠٧	١٢١	١٠٩	١٠١	١٠٦	٣٢	٥٩	٦	٩	..
٩٦	اسرائيل	٩٨	٩٦	٩٩	٩٥	٩٧	٩٧	٤٨	٦٨	١٠	٢٦	..
	البلدان المصدرة للنفط											
	ذات الدخل المرتفع	٢٨م	٨١م	٤٤م	٩٢م	١٢م	٧٠م	٥م	٤٤م	..	٧م	٩م	٢٥م
٩٧	ليبيا	٥٩	١٢٣	٩٢	١٢٨	٢٤	١١٩	٩	٦٧	١	٦	٢٢	..
٩٨	المملكة العربية السعودية	١٢	٦٤	٢٢	٧٨	٢	٤٩	٢	٣١	(.)	٧	٣	١٦
٩٩	الكويت	١١٧	٩٩	١٣١	١٠٢	١٠٢	٩٦	٣٧	٧٤	..	١٢	٤٧	٦٠
١٠٠	الامارات العربية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٥٦
	البلدان الصناعية التابعة											
	لنظام السوق	١١٤م	١٠٢م	١٠٧م	١٠٤م	١١٢م	١٠٤م	٦٤م	٨٨م	١٧م	٣٧م	..	٩٩م
١٠١	ايرلندا	١١٠	١٠٥	١٠٧	١٠٥	١١٢	١٠٤	٣٥	٩٢	٩	١٩	..	٩٨
١٠٢	اسبانيا	١١٠	١٠٩	١٠٦	١١٠	١١٦	١٠٩	٢٣	٧٨	٤	٢٤	٨٧	..
١٠٣	ايطاليا	١١١	١٠٢	١١٢	١٠٣	١٠٩	١٠٢	٣٤	٧٣	٧	٢٧	٩١	٩٨
١٠٤	نيوزيلاندا	١٠٨	١٠٧	١١٠	١٠٨	١٠٦	١٠٦	٧٣	٨١	١٣	٢٩	..	٩٩
١٠٥	المملكة المتحدة	٩٢	١٠٥	٩٢	١٠٤	٩٢	١٠٥	٦٦	٨٣	٩	٢٠	..	٩٩
١٠٦	فنلندا	٩٧	٨٥	١٠٠	٨٥	٩٥	٨٥	٧٤	٩٠	٧	٢١	٩٩	١٠٠
١٠٧	استراليا	١٠٣	١١١	١٠٣	١١١	١٠٣	١١١	٥١	٨٦	١٣	٢٦	..	١٠٠
١٠٨	اليابان	١٠٣	١٠١	١٠٣	١٠١	١٠٢	١٠١	٧٤	٩٠	١٠	٢٩	٩٨	٩٩
١٠٩	كندا	١٠٧	١٠٢	١٠٨	١٠٢	١٠٥	١٠١	٤٦	٨٩	١٦	٣٧	..	٩٩
١١٠	النمسا	١٠٥	٩٩	١٠٦	٩٩	١٠٤	٩٨	٥٠	٧٢	٨	٢٢	٩٩	٩٩
١١١	الولايات المتحدة	١١٨	٩٨	..	..	..	..	٨٦	٩٧	٣٢	٥٦	٩٨	٩٩
١١٢	الاراضي المنخفضة	١٠٥	١٠١	١٠٥	١٠٠	١٠٤	١٠٢	٥٨	٩٣	١٣	٢٨	..	٩٩
١١٣	فرنسا	١٤٤	١١٢	١٤٤	١١٣	١٤٣	١١١	٤٦	٨٤	١٠	٢٤	..	٩٩
١١٤	بلجيكا	١٠٩	١٠١	١١١	١٠١	١٠٨	١٠١	٦٩	٨٦	٩	٢٦	..	٩٩
١١٥	النروج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٩	١٠٠	١٠٠	٥٧	٩٤	٧	٢٥	.	٩٩
١١٦	الدانمارك	١٠٣	٩٨	١٠٣	..	١٠٣	..	٦٥	٨٣	١٠	٢٩	..	٩٩
١١٧	السويد	٩٦	٩٨	٩٥	٩٨	٩٦	٩٨	٥٥	٨٦	٩	٣٧	..	٩٩
١١٨	جمهورية المانيا الاتحادية	١٣٣	..	١٣٢	..	١٣٤	..	٥٣	..	٦	٢٦	..	٩٩
١١٩	سويسرا	١١٨	٨٦	١١٨	٨٦	١١٨	٨٧	٢٦	٥٥	٧	١٧	..	٩٩
	البلدان الصناعية غير التابعة												
	لنظام السوق	١٠١م	١٠٠م	١٠١م	٩٥م	١٠١م	٩٦م	٤٨م	٩٣م	١١م	٢٠م	٩٨م	١٠٠م
١٢٠	بولونيا	١٠٩	٩٩	١١٠	..	١٠٧	..	٥٠	٥٤	٩	١٨	٩٥	٩٨
١٢١	بلغاريا	٩٣	٩٦	٩٤	٩٧	٩٢	٩٥	٥٥	٨٧	١١	١٨	٩١	.
١٢٢	هنغاريا	١٠١	٩٦	١٠٣	٩٦	١٠٠	٩٦	٤٦	٦٩	٧	١٢	٩٧	٩٩
١٢٣	الاتحاد السوفياتي	١٠٠	١٠١	١٠٠	..	١٠٠	..	٤٩	١٠٤	١٠	٢١	٩٩	١٠٠
١٢٤	تشيكوسلوفاكيا	٩٣	٩٢	٩٣	٩٢	٩٣	٩٣	٢٥	٤٣	١١	١٦	٩٥	.
١٢٥	جمهورية المانيا الديمقراطية	١١٢	٩٧	١١١	٩٥	١١٣	٩٨	٣٩	٨٨	١٦	٣٩	..	..

أ - الأرقام الغامقة تمثل السنوات غير السنوات المذكورة في الجدول. راجع الملاحظات الفنية.

الجدول ٢٤ - نفقات الدفاع والشؤون الاجتماعية

		نفقات الدفاع كنسبة مئوية من				حصة الفرد من نفقات الحكومة المركزية على (دولارات ١٩٧٥)					
		اجمالي الناتج القومي		نفقات الحكومة المركزية		الدفاع		التربية والتعليم		الصحة	
		١١٩٧٢	١٩٧٩ب	١١٩٧٢	١٩٧٩ب	١١٩٧٢	١٩٧٩ب	١١٩٧٢	١٩٧٩ب	١١٩٧٢	١٩٧٩ب
البلدان ذات الداخل المنخفض		٣,٨م	٤,٥م	١٩,٠م	١٨,١م	٦م	٩م	٣م	٤م	٢م	١م
الصين والهند		..	٤,٤	..	١٧,٧	..	٩م	٧م	٤م	..	..
بقية البلدان ذات الدخل المنخفض		٣,٨م	٥,٠م	١٩,٠م	١٩,٢م	٦م	٧م	٣م	٣م	٢م	١م
١	كمبوتشيا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢	لاوس	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣	بوتان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤	تشاد	٤,٥	..	٢٤,٦	..	٦	..	٣	..	١	..
٥	بنغلاديش	٠,٥	..	٥,١	..	(.)	..	١	..	(.)	..
٦	اثيوبيا	٢,٠	..	١٤,٣	..	٢	..	٢	..	١	..
٧	نيبال	٠,٦	٠,٩	٧,١	٦,٦	١	١	١	٢	( )	١
٨	الصومال	٦,٢	٦,٨	٢٣,٣	٢٥,٠	٧	١٦	٢	٥	٢	٢
٩	بورما	٦,٣	٣,٧	٣١,٦	٢٤,٢	٧	٥	٣	٢	١	١
١٠	افغانستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١	فيتنام	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢	مالي	..	٢,٩	..	١٧,٢	..	٤	..	٥	..	١
١٣	بوروندي	٢,٠	..	١٠,٣	..	٢	..	٦	..	١	..
١٤	رواندا	٣,٠	١,٥	٢٥,٦	١٢,٤	٤	٢	٣	٣	١	١
١٥	فولتا العليا	١,٣	٣,٢	١١,٥	١٦,٩	١	٤	٣	٣	١	١
١٦	زائير	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٧	ملاوي	٠,٦	٣,٨	٣,٢	١٣,٩	١	٥	٤	٣	١	٢
١٨	موازمبيق	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٩	الهند	..	٢,٨	..	١٨,١	..	٤	..	( )	..	( )
٢٠	هايتي	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢١	سري لانكا	١,٣	٠,٧	٤,١	١,٩	٤	٢	١٢	٨	٦	٥
٢٢	سيراليون	..	١,٧	..	٧,٨	..	٣		٥		٣
٢٣	تانزانيا	٢,٣	٩,٤	١١,٩	٢٣,٨	٤	١٥	٥	٧	٢	..
٢٤	الصين	..	٥,٧	..	١٧,٥	..	١٢		٧		
٢٥	غينيا	..		..	..	..	..	..	..	..	..
٢٦	جمهورية افريقيا الوسطى	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٧	الباكستان	٦,٦	٥,٠	٣٩,٩	٢٨,٨	١٠	٩	(.)	١	( )	( )
٢٨	اوغندا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٩	بنين	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٠	النيجر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣١	مدغشقر	٠,٨		٣,٦	..	٢	..	٥	..	٢	..
٣٢	السودان	٣,٥	٢,٦	٢٣,٠	١٣,٦	٨	١٠	٣	٤	٢	١
٣٣	توغو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
البلدان ذات الدخل المتوسط		٢,٩م	٣,٣م	١٣,٦م	١٣,٠م	٢٦م	٣٩م	٢١م	٣٥م	٩م	١٥م
البلدان المصدرة للنفط		٣,٠م	٤,١م	١٦,٤م	١٤,٧م	٣١م	٤٨م	٢٥م	٤٩م	١٠م	١٦م
البلدان المستوردة للنفط		٢,٨	٢,٠م	١٢,٧م	١٢,٣م	٢٤م	٣٥م	١٩م	٢٩م	٩م	١٤م
٣٤	غانا	١,٦	٠,٧	٨,٠	٤,٤	٨	٣	٢٠	١٠	٦	٤
٣٥	كينيا	١,٣	٤,٨	٦,٠	١٧,٧	٣	١٣	١١	١٣	٤	٥
٣٦	ليسوتو	..	..	..	..	..	.	٥		٢	..
٣٧	جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٨	اندونيسا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٩	الجمهورية العربية اليمنية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٠	موريتانا	..	١٤,٤		٢٩,٤	..	٣٥		١٢	..	٣
٤١	السنغال	..	..	..	..	..	..	..		..	
٤٢	انغولا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٣	ليبيريا	..	١,٠	..	٢,٧	..	٣	.	١٣	..	٧
٤٤	هندوراس	١,٩	٢,٤	١٢,٤	١١,٤	٧	٩	١٣	١٥	٦	٧
٤٥	زامبيا	..	..	..	..	..	..	٣٣	٢٤	١٣	١١
٤٦	بوليفيا	١,٥	٢,٠	١٦,١	١٦,٦	٧	١٠	١٣	١٩	٤	٥
٤٧	جمهورية مصر العربية	..	٣,٣	..	٨,٢	..	١٧	..	٢٤	..	٨
٤٨	زيمبابوي	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٩	السلفادور	٠,٨	١,٤	٦,٦	٩,٣	٤	٦	١١	١٣	٦	٦
٥٠	كامرون	..	١,٦		٩,٢	..	٧	..	١٠	..	٣
٥١	تايلاندا	٣,٥	٣,٥	١٩,٥	١٩,٤	١١	١٥	١١	١٦	٢	٣
٥٢	الفيليبين	١,٥	٢,٢	١٠,١	١٨,٧	٥	٩	٧	٨	١	٢
٥٣	نيكاراغوا	١,٩	..	١٢,٣		١٢	..	١٦	.	٤	..
٥٤	بابوا غينيا الجديدة	..	١,٤	..	٤,٣		٧		٢٧		١٣
٥٥	الكونغو	..		..			..			..	
٥٦	المغرب	٢,٨	٥,٨	١٢,٣	١٦,٠	١٣	٣٥	٢١	٣٩	٥	٧
٥٧	مونغوليا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٨	البانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٩	البيرو	٢,٥	١,٩	١٤,٨	١٢,٣	٢٣	١٧	٣٥	١٩	١٠	٨
٦٠	نيجيريا	٥,٢	..	٤٠,٢		٢٠		٢	..	٢	
٦١	جامايكا	..									
٦٢	غواتيمالا	١,١	١,٢	١١,٠	١٠,٨	٣	٨	٥	١٠	٢	٦
٦٣	ساحل العاج	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٤	جمهورية الدومينكان	١,٥	..	٨,٥		١١		١٨	..	١٥	
٦٥	كولومبيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٦	اكوادور	٢,٠	٢,١	١٦,٩	١٨,٨	١١	١٤	٢٠	٢١	٣	٦

		نفقات الدفاع كنسبة مئوية من				حصة الفرد من نفقات الحكومة المركزية على (دولارات ١٩٧٥)					
		اجمالي الناتج القومي		نفقات الحكومة المركزية		الدفاع		التربية والتعليم		الصحة	
		١١٩٧٢	١٩٧٩ب	١١٩٧٢	١٩٧٩ب	١١٩٧٢	١٩٧٩ب	١١٩٧٢	١٩٧٩ب	١١٩٧٢	١٩٧٩ب
٦٧	باراغواي	١.٨	١.٢	١٣.٨	١١.٧	٩	٩	٨	١٠	٢	٣
٦٨	تونس	١.١	١.٥	٤.٨	٤.٣	٧	١٣	٤٦	٦٣	١١	٢٢
٦٩	جمهورية كوريا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٠	الجمهورية العربية السورية	١٠.٩	١٤.٤	٣٧.٢	٣٤.٩	٦٤	١١٥	١٩	٢١	٢	٣
٧١	الاردن	..	١٤.٢	..	٢٧.٩	..	٧٨	..	٣٠	..	١٣
٧٢	لبنان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٣	تركيا	٣.٤	٣.٣	١٥.٤	١٢.٠	٢٧	٣١	٣٢	٤٩	٦	٨
٧٤	كوبا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٥	جمهورية كوريا	٤.٩	٥.٥	٢٥.٨	٣٠.٦	٢٢	٤٤	١٤	٢٤	١	٢
٧٦	ماليزيا	٥.١	٤.٠	١٨.٥	١٦.٤	٣٣	٣٨	٤٢	٥٠	١٢	١٥
٧٧	كوستاريكا	٠.٥	٠.٧	٢.٦	٢.٧	٥	٨	٤٨	٧٠	٦	٧
٧٨	بنما	..	..	..	..	..	..	..	٦٠	..	٥٨
٧٩	الجزائر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٠	البرازيل	١.٤	٠.٨	٨.٣	٤.٣	١٣	١١	١١	١٥	١٠	٢١
٨١	المكسيك	٠.٦	٠.٥	٤.٩	٢.٩	٨	٨	٢٧	٥٠	٨	١٠
٨٢	شيلي	٢.٦	٤.٢	٦.١	١٢.٠	٤	٣٧	٩	٤٠	٥	٢٠
٨٣	جنوب افريقيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٤	رومانيا	..	٢.٠	٦.٢	٣.٧	..	..	..	..	..	..
٨٥	البرتغال	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٦	الارجنتين	١.٠	٢.٥	٩.٠	١٤.٠	١٨	٣٧	١٩	٢٢	٧	٥
٨٧	يوغوسلافيا	٤.١	٤.٣	٢٠.٥	١٩.٣	٥٤	٧٧	..	..	٦٦	١٠١
٨٨	اورغواي	١.٤	٢.٥	٥.٦	١١.٧	١٦	٣٧	٢٨	٣٠	٥	١٥
٨٩	ايران	٧.٤	١١.٢	٢٤.١	٢٥.٩	١٠٤	١٦٩	٤٥	٨٠	١٦	٢٣
٩٠	العراق	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩١	فنزويلا	٢.١	٢.٣	٩.٧	٧.٨	٤١	٥٥	٧٣	١٠١	٢٧	٣٥
٩٢	هونغ كونغ	..	..	..	..	..	٢٤	..	١١١	..	٦٠
٩٣	ترينيداد وتوباغو	..	٠.٩	..	٢.٥	..	١٦٧	٥٤	٨٨	٤٤	٧٦
٩٤	اليونان	٧.٨	٦.٢	١٤.٦	١٩.٩	٩٠	١٦٤	٥٦	١٠٠	٢٨	٤٧
٩٥	سنغافوره	٦.٠	٥.١	٣٥.٣	٢٤.٤	١٢٦	١٠٨٣	١٤١	٢٤٦	٥٥	١٤١
٩٦	اسرائيل	١٧.٦	٢٩.٨	٣٩.٨	٣٩.٢	٦٢٠					
	البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٧	ليبيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٨	المملكة العربية السعودية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٩	الكويت	٢.٧	٣.٤	٨.٤	١٣.٨	٣١٤	٤٣٢	٥٥٩	٣١١	٢٠٦	١٩٦
١٠٠	الامارات العربية	..	..	٢٤.٥	٥٥.١	..	..	..	..	..	..
	البلدان الصناعية التابعة لنظام السوق	١.٥م	٣.٨م	٢١.٦م	١٣.٥م	٣٠١م	٢٨٣م	٨٠م	١٠٩م	١٥٢م	٢٣٥م
١٠١	ايرلندا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٢	اسبانيا	١.٣	١.٣	٦.٥	٥.٢	٣٤	٤٢	٤٣	٦٥	٥	٧
١٠٣	ايطاليا	٢.٠	..	٦.٣	..	٧٠	..	١٧٨	..	١٥	..
١٠٤	نيوزيلاندا	١.٧	١.٧	٥.٨	٤.٦	٧٠	٧٢	٢٠٣	٢١٦	١٨٠	٢٤١
١٠٥	المملكة المتحدة	٥.٥	٥.٤	١٦.٧	١٤.٥	٢١٧	٢٤٩	٣٤	٤٥	١٥٨	٢١٩
١٠٦	فنلندا	١.٥	١.٥	٦.١	٤.٩	٨٠	٩٢	٢٠٣	٢٨١	١٤٠	١٩٧
١٠٧	استراليا	٢.٨	٢.٣	١٤.٥	٨.٩	١٨٨	١٦٤	٥٥	١٦٤	١٠٨	١٨٧
١٠٨	اليابان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٩	كندا	..	١.٧	..	٧.٩	..	١٣١	..	٧٢	..	١٢٦
١١٠	النمسا	١.٠	١.٢	٣.٠	٣.٢	٤٧	٧١	١٦٠	٢٢٣	١٥٦	٢٩٠
١١١	الولايات المتحدة	٦.٣	٤.٦	٣٢.٢	٢١.٥	٤٥٣	٣٧٦	٤٥	٥١	١٢٠	١٨٣
١١٢	الاراضي المنخفضة	..	٣.٥	..	٦.٤	..	٢٣٤	..	٥٤٠	..	١٩
١١٣	فرنسا	..	٢.٦	..	٦.٩	..	١٩٠	..	٢٥٥	..	٤٠٦
١١٤	بلجيكا	٢.٦	٣.٠	٦.٦	٥.٨	١٥٧	٢١٢	٣٦٤	٥٢٧	٣٤	٦٥
١١٥	النروج	٣.٤	..	٩.٤	..	٢٠١	..	٢٠٦	..	٢٥٥	..
١١٦	الدانمارك	٢.٣	..	٧.٠	..	١٦٩	..	٣٧٧	..	٢٣١	..
١١٧	السويد	٣.٦	٣.٤	١٢.٢	٧.٧	٢٨٣	٢٩٢	٣٣٥	٤١٢	٨١	٩٢
١١٨	جمهورية المانيا الاتحادية	٣.٠	٢.٨	١٢.٤	٩.٦	٢٠٠	٢٢٢	٢٤	٢١	٢٨١	٤٣٧
١١٩	سويسرا	٢.٠	٢.١	١٥.١	١٠.٣	١٨٤	١٨٧	٥١	٦٥	١٢٢	٢٠٨
	البلدان الصناعية غير التابعة لنظام السوق	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٠	بولونيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢١	بلغاريا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٢	هنغاريا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٣	الاتحاد السوفياتي	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٤	تشيكوسلوفاكيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٥	جمهورية المانيا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..

ا - الأرقام الغامقة تمثل السنوات غير السنوات المشار اليها في الجدول راجع الملاحظات الفنية. ب - الأرقام الغامقة تمثل سنة ١٩٧٨، وليس سنة ١٩٧٩

الجدول ٢٥

		السنة	النسب المئوية لحصص دخل الاسرة حسب مجموعات الاسر بالمئات [1]					
			دون ٢٠٪	ثاني خمس	ثالث خمس	رابع خمس	١ على ٢٠٪	١ على ١٠٪
البلدان ذات الدخل المنخفض								
	الصين والهند							
	بقية البلدان ذات الدخل المنخفض							
١	كمبوتشيا الديمقراطية		..	..	..	..	..	
٢	لاوس		..	..	..	..	..	
٣	بوتان		..	..	..	..	..	
٤	تشاد		..	..	..	..	..	
٥	بنغلاديش	٧٤ - ١٩٧٣	٦,٩	١١,٣	١٦,١	٢٣,٥	٤٢,٢	٢٧,٤
٦	اثيوبيا		..	..	..	..	..	
٧	نيبال	٧٧ - ١٩٧٦	٤,٦	٨,٠	١١,٧	١٦,٥	٥٩,٢	٤٦,٥
٨	الصومال		..	..	..	..	..	
٩	بورما		..	..	..	..	..	
١٠	افغانستان		..	..	..	..	..	
١١	فيتنام		..	..	..	..	..	
١٢	مالي		..	..	..	..	..	
١٣	بوروندي		..	..	..	..	..	
١٤	رواندا		..	..	..	..	..	
١٥	فولتا العليا		..	..	..	..	..	..
١٦	زائير		..	..	..	..	..	
١٧	ملاوي	٦٨ ١٩٦٧	١٠,٤	١١,١	١٣,١	١٤,٨	٥٠,٦	٤٠,١
١٨	موزامبيق		..	..	..	..	..	
١٩	الهند	٧٦ - ١٩٧٥	٧,٠	٩,٢	١٣,٩	٢٠,٥	٤٩,٤	٣٣,٦
٢٠	هايتي		..	..	..	..	..	..
٢١	سري لانكا	٧٠ - ١٩٦٩	٧,٥	١١,٧	١٥,٧	٢١,٧	٤٣,٤	٢٨,٣
٢٢	سيراليون		..	..	..	..	..	..
٢٣	تانزانيا	١٩٦٩	٥,٨	١٠,٢	١٣,٩	١٩,٧	٥٠,٤	٣٥,٦
٢٤	الصين		..	..	..	..	..	
٢٥	غينيا		..	..	..	..	..	..
٢٦	جمهورية افريقيا الوسطى		..	..	..	..	..	
٢٧	الباكستان		..	..	..	..	..	
٢٨	اوغندا		..	..	..	..	..	
٢٩	بنين		..	..	..	..	..	
٣٠	النيجر		..	..	..	..	..	
٣١	مدغشقر		..	..	..	..	..	
٣٢	السودان		..	..	..	..	..	
٣٣	توغو		..	..	..	..	..	
البلدان ذات الدخل المتوسط								
	البلدان المصدرة للنفط							
	البلدان المستوردة للنفط							
٣٤	غانا		..	..	..	..	..	
٣٥	كينيا	١٩٧٤	٢,٦	٦,٣	١١,٥	١٩,٢	٦٠,٤	٤٥,٨
٣٦	ليسوتو		..	..	..	..	..	
٣٧	جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية		..	..	..	..	..	
٣٨	اندونيسيا	١٩٧٦	٦,٦	٧,٨	١٢,٦	٢٣,٦	٤٩,٤	٣٤,٠
٣٩	الجمهورية العربية اليمنية		..	..	..	..	..	
٤٠	موريتانيا		..	..	..	..	..	
٤١	السنغال		..	..	..	..	..	
٤٢	انغولا		..	..	..	..	..	
٤٣	ليبيريا		..	..	..	..	..	
٤٤	هندوراس		..	..	..	..	..	
٤٥	زامبيا		..	..	..	..	..	
٤٦	بوليفيا		..	..	..	..	..	
٤٧	جمهورية مصر العربية		..	..	..	..	..	
٤٨	زيمبابوي		..	..	..	..	..	
٤٩	السلفادور		..	..	..	..	..	
٥٠	كامرون		..	..	..	..	..	
٥١	تايلاندا		..	..	..	..	..	
٥٢	الفيليبين	٧١ - ١٩٧٠	٥,٢	٩,٠	١٢,٨	١٩,٠	٥٤,٠	٣٨,٥
٥٣	نيكاراغوا		..	..	..	..	..	
٥٤	بابوا غينيا الجديدة		..	..	..	..	..	
٥٥	الكونغو		..	..	..	..	..	
٥٦	المغرب		..	..	..	..	..	
٥٧	مونغوليا		..	..	..	..	..	
٥٨	البانيا		..	..	..	..	..	
٥٩	البيرو	١٩٧٢	١,٩	٥,١	١١,٠	٢١,٠	٦١,٠	٤٢,٩
٦٠	نيجيريا		..	..	..	..	..	
٦١	جامايكا		..	..	..	..	..	
٦٢	غواتيمالا		..	..	..	..	..	
٦٣	ساحل العاج		..	..	..	..	..	
٦٤	جمهورية الدومينكان		..	..	..	..	..	
٦٥	كولومبيا		..	..	..	..	..	
٦٦	اكوادور		..	..	..	..	..	

النسب المئوية لحصص دخل الاسرة حسب مجموعات الاسر بالمئات [1]

	السنة	دون ٢٠٪	ثاني خمس	ثالث خمس	رابع خمس	١ على ٢٠٪	١ على ١٠٪
٦٧ باراغواي		..	..	..	..	..	..
٦٨ تونس		..	..	..	..	..	..
٦٩ جمهورية كوريا الديمقراطية		..	..	..	..	..	..
٧٠ الجمهورية العربية السورية		..	..	..	..	..	..
٧١ الاردن		..	..	..	..	..	..
٧٢ لبنان		..	..	..	..	..	..
٧٣ تركيا	١٩٧٣	٣,٥	٨,٠	١٢,٥	١٩,٥	٥٦,٥	٤٠,٧
٧٤ كوبا		..	..	..	..	..	..
٧٥ جمهورية كوريا	١٩٧٦	٥,٧	١١,٢	١٥,٤	٢٢,٤	٤٥,٣	٢٧,٥
٧٦ ماليزيا	١٩٧٣	٣,٥	٧,٧	١٢,٤	٢٠,٣	٥٦,١	٣٩,٨
٧٧ كوستاريكا	١٩٧١	٣,٣	٨,٧	١٣,٣	١٩,٩	٥٤,٨	٣٩,٥
٧٨ بنما	١٩٧٠	٢,٠	٥,٢	١١,٠	٢٠,٠	٦١,٨	٤٤,٢
٧٩ الجزائر		..	..	..	..	..	..
٨٠ البرازيل	١٩٧٢	٢,٠	٥,٠	٩,٤	١٧,٠	٦٦,٦	٥٠,٦
٨١ المكسيك	١٩٧٧	٢,٩	٧,٠	١٢,٠	٢٠,٤	٥٧,٧	٤٠,٦
٨٢ شيلي	١٩٦٨	٤,٤	٩,٠	١٣,٨	٢١,٤	٥١,٤	٣٤,٨
٨٣ جنوب افريقيا		..	..	..	..	..	..
٨٤ رومانيا		..	..	..	..	..	..
٨٥ البرتغال		..	..	..	..	..	..
٨٦ الارجنتين	١٩٧٠	٤,٤	٩,٧	١٤,١	٢١,٥	٥٠,٣	٣٥,٢
٨٧ يوغوسلافيا	١٩٧٨	٦,٦	١٢,١	١٨,٧	٢٣,٩	٣٨,٧	٢٢,٩
٨٨ اورغواي		..	..	..	..	..	..
٨٩ ايران		..	..	..	..	..	..
٩٠ العراق		..	..	..	..	..	..
٩١ فنزويلا	١٩٧٠	٣,٠	٧,٣	١٢,٩	٢٢,٨	٥٤,٠	٣٥,٧
٩٢ هونغ كونغ	١٩٨٠	٥,٤	١٠,٨	١٥,٢	٢١,٦	٤٧,٠	٣١,٣
٩٣ ترينيداد وتوباغو	٧٦ – ١٩٧٥	٤,٢	٩,١	١٣,٩	٢٢,٨	٥٠,٠	٣١,٨
٩٤ اليونان		..	..	..	..	..	..
٩٥ سنغافوره		..	..	..	..	..	..
٩٦ اسرائيل		..	..			..	

البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع

٩٧ ليبيا		..	..	..	..	..	..
٩٨ المملكة العربية السعودية		..	..	..	..	..	..
٩٩ الكويت		..	..	..	..	..	..
١٠٠ الامارات العربية		..	..	..	..	..	..

البلدان الصناعية التابعة لنظام السوق

١٠١ ايرلندا		..	..	..	..	..	..
١٠٢ اسبانيا	١٩٧٤	٦,٠	١١,٨	١٦,٩	٢٣,١	٤٢,٢	٢٦,٧
١٠٣ ايطاليا	١٩٧٧	٦,٢	١١,٣	١٥,٩	٢٢,٧	٤٣,٩	٢٨,١
١٠٤ نيوزيلاندا		..	..	..	..	..	..
١٠٥ المملكة المتحدة	١٩٧٩	٧,٣	١٢,٤	١٧,٧	٢٣,٤	٣٩,٢	٢٣,٨
١٠٦ فنلندا	١٩٧٧	٦,٨	١٢,٨	١٨,٧	٢٤,٩	٢٦,٨	٢١,٢
١٠٧ استراليا	٦٧ – ١٩٦٦	٦,٦	١٣,٥	١٧,٨	٢٣,٤	٣٨,٨	٢٣,٧
١٠٨ اليابان	١٩٦٩	٧,٩	١٣,١	١٦,٨	٢١,٢	٤١,٠	٢٧,٢
١٠٩ كندا	١٩٧٧	٣,٨	١٠,٧	١٧,٩	٢٥,٦	٤٢,٠	٢٦,٩
١١٠ النمسا		..	..	..	..	..	..
١١١ الولايات المتحدة	١٩٧٢	٤,٥	١٠,٧	١٧,٣	٢٤,٧	٤٢,٨	٢٦,٦
١١٢ الاراضي المنخفضة	١٩٧٧	٨,١	١٢,٧	١٧,٩	٢٣,٣	٣٧,٠	٢٢,١
١١٣ فرنسا	١٩٧٥	٥,٣	١١,١	١٦,٠	٢١,٨	٤٥,٨	٣٠,٥
١١٤ بلجيكا		..	..	..	..	..	..
١١٥ النروج	١٩٧٠	٦,٣	١٢,٩	١٨,٨	٢٤,٧	٣٧,٣	٢٢,٢
١١٦ الدانمارك	١٩٧٦	٧,٤	١٢,٦	١٨,٣	٢٤,٢	٣٧,٥	٢٢,٤
١١٧ السويد	١٩٧٩	٧,٢	١٢,٨	١٧,٤	٢٥,٤	٣٧,٢	٢١,٢
١١٨ جمهورية المانيا الاتحادية	١٩٧٤	٦,٩	١١,٠	١٥,٤	٢١,٩	٤٤,٨	٢٨,٨
١١٩ سويسرا		..	..	..	..	..	..

البلدان الصناعية غير التابعة لنظام السوق

١٢٠ بولونيا		..	..	..	..	..	..
١٢١ بلغاريا		..	..	..	..	..	..
١٢٢ هنغاريا		..	..	..	..	..	..
١٢٣ الاتحاد السوفياتي		..	..	..	..	..	..
١٢٤ تشيكوسلوفاكيا		..	..	..	..	..	..
١٢٥ جمهورية المانيا الديمقراطية		..	..	..	..	..	..

أ – يجب التصرف بهذه الأرقام بمنتهى الحذر. راجع الملاحظات الفنية.

الملاحظات الفنية

هذه الطبعة لمؤشرات التنمية العالمية توفر مؤشرات اقتصادية لفترات من السنين ومؤشرات اجتماعية لسنوات منتقاة، في صيغة مناسبة تصلح لمقارنة عدد من البلدان او الاقتصاديات ببعضها البعض، ومجموعات من البلدان او الاقتصاديات ببعضها البعض. ورغم ان الاحصاءات والمقاييس قد اختيرت بعناية لتوفير صورة شاملة للتنمية، فالمطلوب من القراء التزام الحذر عند تفسيرها. ويصدق هذا بشكل خاص على المقارنة بين المؤشرات الخاصة باقتصاديات مختلفة، لأن مناهج الاحصاء، ومدى شمولها، والممارسات المتبعة، والتعاريف تختلف اختلافاً كبيراً من بلد الى آخر. فالأنظمة الاحصائية في كثير من البلدان النامية ما زالت ضعيفة مما يؤثر على توافر البيانات وامكانية الاعتماد عليها.

وقد عرضت كافة معدلات النمو بالحدود الحقيقية، وحسبت باستخدام طريقة المربعات الصغرى، ما لم يذكر غير ذلك. ويحسب معدل نمو المربعات الصغرى، س، برد القيم السنوية للمتغير من الفترة المناسبة مستخدما المعادلة اللوغارتمية

لو $س_{ن}$ = أ + ن ق + $خ_{ن}$

حيث $س_{ن}$ المتغير، ن الزمن، في حد الخطأ، ب معامل الميل.

اذن س = (مقابل لوغاريتم ب) − ١

تقدير المربعات الصغرى لمعدل النمو.

الجدول ١: المؤشرات الاساسية

استمدت تقديرات **السكان** في منتصف عام ١٩٨٠ من قسم السكان بالأمم المتحدة. وفي كثير من الحالات اخذت بعين الاعتبار بيانات احدث لتعداد السكان. وأخذت البيانات عن **المساحة من الدليل السنوي للانتاج لعام ١٩٧٩** الصادر عن منظمة الاغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو).

ويقيس **اجمالي الناتج القومي** مجموع الناتج الداخلي والاجنبي الذي يحققه المقيمون في البلد. وهو يشمل اجمالي الناتج المحلي (انظر الملاحظات الفنية الخاصة بالجدول ٢) بالاضافة الى مداخيل عناصر الانتاج (كعائدات الاستثمار وتحويلات العاملين في الخارج) التي تتجمع من الخارج للمقيمين بالبلد، مطروحا منه الدخل المكتسب في النشاطات الاقتصادية المحلية والذي يجمع للمقيمين في الخارج. وقد حسبت قيمته دون حسم هبوط القيمة الناتج عن انخفاض قيمة العملات. وبالنسبة لبعض البلدان عدلت تقديرات اجمالي الناتج القومي بحسب بيانات «الناتج المادي الصافي».

ولقد حُسب **اجمالي الناتج القومي للفرد** وفقا للطريقة المتبعة في **اطلس البنك الدولي** على النحو التالي: تتمثل الخطوة الاولى في التعبير عن اجمالي الناتج القومي بأسعار السوق الثابتة وعن العملات الوطنية المختلفة بعملة واحدة تقاس حسب معدل ثابت للأسعار لفترة الاساس ١٩٧٨ - ١٩٨٠، ويتم ذلك بضرب سلسلة الاسعار الاصلية الثابتة بالمتوسط الموزون لمعامل ازالة اثر التضخم المحلي لاجمالي الناتج القومي لفترة الاساس (اي بنسبة مجموع اجمالي الناتج القومي بالأسعار الجارية الى مجموع اجمالي الناتج القومي بالاسعار الثابتة للفترة ٧٨ – ١٩٨٠). والخطوة الثانية هي تحويل السلسلة التي تم قياسها بمتوسط الاسعار الثابتة للفترة ٧٨ – ١٩٨٠ بالعملة المحلية الى سلسلة معبر عنها بالدولارات الاميركية، وذلك بقسمة تلك السلسلة على المتوسط الموزون لسعر الصرف خلال فترة الاساس. والمتوسط الموزون لسعر الصرف هو نسبة مجموع اجمالي الناتج القومي محسوباً بالأسعار الجارية، الى مجموع اجمالي الناتج القومي مقسوماً على المتوسط السنوي لسعر صرف العملة المحلية بالدولار الاميركي في السنوات ٧٨، ٧٩، ١٩٨٠. والخطوة الثالثة هي تحويل السلسلة المقاسة بالمتوسط الثابت لسعر الدولار الاميركي في الفترة ٧٨ – ١٩٨٠ الى سلسلة مقاسة بالدولار الاميركي بسعره الجاري، وذلك بضرب تلك السلسلة بمعامل ازالة اثر التضخم الضمني لاجمالي الناتج القومي للولايات المتحدة للفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٠. ولقد اتبع هذا النهج بالنسبة لغالبية البلدان.

وقد استخلصت الارقام التي تمثل **اجمالي الناتج القومي للفرد** بقسمة اجمالي الناتج القومي مقدرا بأسعار السوق بالدولار الاميركي على تعداد السكان في منتصف ١٩٨٠. والغرض من استخدام فترة الاساس الممتدة على ثلاث سنوات هو التقليل من اثر تقلبات الاسعار، واسعار الصرف. ونظراً لأن فترة الاساس تتغير سنويا فان البيانات المقدمة في الطبعات المختلفة لمؤشرات التنمية العالمية غير قابلة للمقارنة.

الارقام الخاصة باجمالي الناتج القومي، واجمالي الناتج القومي للفرد لاقتصاديات ستة من البلدان التي لا تتبع نظام السوق: بلغاريا، تشيكوسلوفاكيا، جمهورية المانيا الديمقراطية، المجر، بولندا، والاتحاد السوفياتي، قد استقيت من بيانات رسمية عن الناتج المادي الصافي. وقد تم تقدير علاقتين باستخدام البيانات

الحسابية الوطنية لاثنتي عشرة دولة من اوروبا الغربية: الاولى بين الناتج المادي الصافي للفرد واجمالي الناتج القومي للفرد لسنة القياس ١٩٧٠، والثانية بين المتوسط السنوي لمعدلات نمو كل من الناتج المادي الصافي للفرد واجمالي الناتج القومي للفرد. وبالنسبة لكل اقتصاد من اقتصاديات البلدان الستة غير التابعة لنظام السوق تم الحصول على اجمالي الناتج القومي للفرد لسنة ١٩٧٠ بادخال الناتج المادي الصافي للفرد لسنة ١٩٧٠ (بعد تحويله الى دولارات اميركية بسعر الصرف اللاتجاري) في المعادلة الاولى. ثم بعد الحصول على اجمالي الناتج القومي للفرد لسنة القياس ١٩٧٠ من المعادلة الاولى، تم استنباطه لسنة ١٩٨٠ باستخدام معدلات النمو المستنتجة من المعادلة الثانية. ثم تم تحويل تقديرات سنة ١٩٨٠ لاجمالي الناتج القومي للفرد المحسوبة بسعر الدولار الاميركي لسنة ١٩٧٠ الى دولارات بالسعر الجاري بضربها بمعامل ازالة اثر التضخم الضمني لاجمالي الناتج القومي للولايات المتحدة لسنة ١٩٧٠.

ولهذا يجب معاملة تقديرات اجمالي الناتج القومي للفرد ومعدلات نمو اجمالي الناتج القومي للفرد لاقتصاديات البلدان التي لا تتبع نظام السوق على انها ليست نهائية. اضف الى ذلك ان هذه التقديرات غير مبنية على متوسط اسعار الصرف خلال ٧٨ – ١٩٨٠. فهي غير قابلة للمقارنة باقتصاديات البلدان الصناعية التابعة لنظام السوق. هذه المعالجة المختلفة، والاختلافات التابعة وغير التابعة لنظام السوق المعروفة بين المفاهيم المستخدمة للحسابات الوطنية لاقتصاديات البلدان الصناعية تحد من قابلية المقارنة بين البيانات المقدمة لاقتصاديات كل من المجموعتين. فالأرقام المعروضة مثلا، في الجدول رقم (١) للاقتصاديات غير التابعة لنظام السوق تختلف كثيرا عن تقديرات اخرى مستمدة من التقديرات الرسمية لاجمالي الناتج المحلي المحولة بمتوسط سعر الصرف السنوي الرسمي: قارن ٢٣٠٠ دولار لبلغاريا في ١٩٧٨، و٢٠٦٠ دولاراً للمجر في ١٩٨٠، و٢١٥٠ دولاراً لبولندا في ١٩٧٩. ويقوم البنك الدولي بأبحاث لتطوير التقديرات عن اجمالي الناتج القومي للفرد الخاصة باقتصاديات البلدان غير التابعة لنظام السوق لتصبح اكثر قابلية للمقارنة.

ان استخدام الاسعار الرسمية للصرف في تحويل ارقام العملة الوطنية الى الدولار لا تقيس قوة الشراء النسبية

اجمالي الناتج المحلي للفرد محسوب بالطريقة التقليدية ومحسوب باستخدام طريقة مشروع المقارنات الدولية. بلدان مختارة ١٩٧٥
مؤشر اجمالي الناتج المحلي للفرد (الولايات المتحدة= ١٠٠)

البلد	الدولارات الاميركية محولة بسعر الصرف الرسمي	الدولارات الأولية محولة بسعر الصرف المحسوب على اساس القوة الشرائية[1]	اجمالي الناتج المحلي للفرد بنسبة سعر الصرف المحسوب على اساس القوة الشرائية الى سعر الصرف الرسمي، كنسبة مئوية
افريقيا			
كينيا	٣,٤	٦,٦	١٩٥
مالاوي	١,٩	٤,٩	٢٥٥
زامبيا	٦,٩	١٠,٣	١٤٩
آسيا			
الهند	٢,٠	٦,٦	٣٢٢
ايران	٢٢,١	٣٧,٧	١٧١
اليابان	٦٢,٣	٦٨,٤	١١٠
جمهورية كوريا	٨,١	٢٠,٧	٢٥٤
ماليزيا	١٠,٩	٢١,٥	١٩٨
باكستان	٢,٦	٨,٢	٣١٢
الفيليبين	٥,٢	١٣,٢	٢٥١
سري لانكا	٢,٦	٩,٣	٣٦٥
سوريا	١٠,٠	٢٥,٠	٢٥٠
تايلاند	٥,٠	١٣,٠	٢٦١
اوروبا			
النمسا	٦٩,٨	٦٩,٦	١٠٠
بلجيكا	٨٧,٨	٧٧,٧	٨٨
الدانمارك	١٠٤,٥	٨٢,٤	٧٩
فرنسا	٨٩,٦	٨١,٩	٩١
المانيا الاتحادية	٩٤,٧	٨٣,٠	٨٨
المجر	٢٩,٦	٤٩,٦	١٦٨
ايرلاندا	٣٧,٢	٤٢,٥	١١٤
ايطاليا	٤٧,٩	٥٣,٨	١١٢
اللوكسمبورغ	٩٠,٢	٨٢,٠	٩١
الأراضي المنخفضة	٨٤,٥	٧٥,٢	٨٩
بولاندا	٣٦,٠	٥٠,١	١٣٩
رومانيا	٢٤,٣	٣٣,٣	١٣٧
اسبانيا	٤١,٠	٥٥,٩	١٣٦
المملكة المتحدة	٥٧,٦	٦٣,٩	١١١
يوغوسلافيا	٢٣,٢	٣٦,١	١٥٦
اميركا اللاتينية والكاريبي			
البرازيل	١٦,٠	٢٥,٢	١٥٨
كولومبيا	٧,٩	٢٢,٤	٢٨٣
جامايكا	١٩,٦	٢٤,٠	١٢٣
المكسيك	٢٠,٤	٣٤,٧	١٧٠
اوروغواي	١٨,٢	٣٩,٦	٢١٧

آ – يتمتع الدولار الدولي بالقوة الشرائية نفسها في مجموع اجمالي الناتج المحلي التي يتمتع بها الدولار الاميركي
المصدر: كريفيس وآخرون «الناتج العالمي والدخل: مقارنات دولية لاجمالي الناتج الحقيقي» (بالتيمور: مطبعة جامعة جون هو كنس ١٩٨٢).

للعملات بدقة. ويحتمل على وجه التخصيص، المبالغة في الفروق بين الدخل الحقيقي لاقتصاديات البلدان النامية والصناعية. والسبب في ذلك ان اسعار الصرف مبنية على الاسعار الدولية للسلع التجارية والخدمات، وقد تحمل علاقة محدودة لأسعار السلع والخدمات التي لا تدخل في التجارة الدولية ولكنها تشكل جل الانتاج القومي لمعظم الاقتصاديات النامية.

ان الارقام الخاصة باجمالي الناتج القومي والمبنية على سعر الصرف لا

المؤشرات الاساسية للبلدان الاعضاء في الأمم المتحدة/ البنك الدولي والتي لا يتجاوز عدد اعضائها مليون نسمة

اعضاء الأمم المتحدة/ البنك الدولي	عدد السكان (بالملايين) منتصف ١٩٨٠	المساحة (بالاف الكيلومترات المربعة)	اجمالي الناتج القومي للفرد: دولارات ١٩٨٠	متوسط النمو السنوي نسبة مئوية ١٩٨٠-٦٠[أ]	متوسط نسبة التضخم السنوية نسبة مئوية ١٩٧٠-٦٠	متوسط نسبة التضخم السنوية نسبة مئوية ١٩٨٠-٧٠[ب]	نسبة تعليم الكبار (نسبة مئوية) ١٩٧٧[ج]	العمر المرتقب عند الولادة(بالسنوات) ١٩٨٠[ج]	متوسط معدل الانتاج الغذائي للفرد (١٩٦٩-٧١=١٠٠) ١٩٧٨ - ١٩٨٠
غينيا - بيساو	٠,٨	٣٦	١٦٠	..	..	٧,٥	*٢٨	٤٢	٩١
غامبيا	٠,٦	١١	٢٥٠	١,٧	٢,٢	١١,٠	*١٥	٤٢	٧١
مالديف	٠,٢	(٠)	٢٦٠	١,٣	..	..	٨٢	٤٧	..
الرأس الأخضر	٠,٣	٤	٣٠٠	..	..	١٠,٦	..	٦١	..
كوموروس	٠,٤	٢	٣٠٠	-٠,١	..	..	..	٤٧	..
غينيا الاستوائية	٠,٣	٢٨	..	..	٣,٧	١١,٦	..	٤٧	..
ساموا الغربية	٠,٢	٣	..	..	..	..	..	٦٨	..
جزر سليمان	٠,٢	٢٨	٤٦٠	١,٠	٣,٠	*٢,٥	..	..	١٢٦
جيبوتي	٠,٤	٢٢	٤٨٠	*٥,٣-	..	..	*١٤	٤٥	..
ساوتومه وبرنسب	٠,١	١	٤٩٠	*٠,٣	..	*٢٢,١	..	..	..
سان فنسان والغرنادين	٠,١	(٠)	٥٢٠	٠,٢	..	..	..	..	..
فانيوتا	٠,١	١٥	٥٣٠	٢,١	..	..	..	..	٩٩
دومينكا	٠,١	١	٦٢٠	٠,٦-	..	..	..	..	..
سوازيلاند	٠,٦	١٧	٦٨٠	٦,٢	٢,٢	١٠,٨	٦٥	٤٧	١١٤
غرانادا	٠,١	(٠)	٦٩٠	١,٦	..	..	..	٦٩	..
غويانا	٠,٨	٢١٥	٦٩٠	٠,٩	٢,٣	١٠,٨	..	٧٠	٩٤
سنتا - لوتشيا	٠,١	١	٩٠٠	٣,٤	..	..	..	..	..
بوتسوانا	٠,٨	٦٠٠	٩١٠	٩,٢	٢,٤	١٠,٥	٣٥	٥٠	٨٩
موريشيوس	٠,٩	٢	١٠٦٠	٢,٣	٢,٢	١٥,٤	*٨٥	٦٥	٩١
باليز	٠,١	٢٣	١٠٨٠	٣,١	..	٩,٤	..	..	..
انتيغا	٠,١	(٠)	١٢٧٠	٠,٤-	..	..	..	..	..
سيشل	٠,١	(٠)	١٧٧٠	٣,١	..	..	..	٦٦	..
فيدجي	٠,٦	١٨	١٨٥٠	٣,٣	٢,٥	١٢,٧	*٧٥	٧٢	٩٩
سورينام	٠,٤	١٦٣	٢٨٤٠	٤,٩	..	١٠,٠	*٦٥	٦٨	١٨٢
بربادوس	٠,٢	(٠)	٣٠٤٠	٤,٥	٢,٣	١٣,٩	*٩٩	٧١	٨٤
مالطة	٠,٣	(٠)	٣٤٧٠	٨,٢	١,٥	٤,١	..	٧٢	١٣٣
قبرص	٠,٦	٩	٣٥٦٠	..	١,٣	٥,٢	*٨٩	٧٣	٩٩
باهاماس	٠,٢	١٤	٣٧٩٠	٠,٨-	..	..	*٩٣	٦٩	..
عمان	٠,٩	٣٠٠	٤٣٨٠	٨,٨	٢,٤	*٢٧,٩	..	٤٨	..
الغابون	٠,٧	٢٦٨	٤٤٤٠	٥,٥	٥,٤	١٩,٦	..	٤٥	٩٧
البحرين	٠,٤	١	٥٥٦٠	..	..	..	..	٦٧	..
ايسلندا	٠,٢	١٠٣	١١٣٣٠	٣,٢	١٢,٢	٣٥,٤	..	٧٦	١٠٩
لوكسمبورغ	٠,٤	٣	١٤٥١٠	٨,٠-	٣,٦	٦,٨	١٠٠	٧٢	١٠٧
قطر	٠,٢	١١	٢٦٠٨٠	٢,٧	٢,٦	..	..	٥٨	..

(آ) نظراً لانعدام البيانات الخاصة بأول الستينات، فإن الأرقام الغامقة تشير الى فترات غير الفترات المحددة (ب) * تخص الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٩ لا الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ (جـ) * تخص السنوات غير السنوات المحددة. انظر الملاحظات الفنية.

تكفي لقياس الرخاء النسبي. وهذا ما اظهره مشروع المقارنة الدولية للأمم المتحدة، كما قام بتطوير مقاييس للناتج القومي الاجمالي الحقيقي يمكن الاعتماد عليها على اساس مقياس دولي قابل للمقارنة (انظر ارفنج كرافيز وآخرين **نظام للمقارنات الدولية لاجمالي الناتج والقوة الشرائية**. بلتيمور: جونز هوبكنز مطبعة الجامعة، ١٩٧٥). وكرافيز وآخرين، **المقارنات الدولية للانتاج الحقيقي والقوة الشرائية** (١٩٧٨)، وكرافيز وآخرين، **الانتاج العالمي والدخل: مقارنات دولية لاجمالي الناتج المحلي الحقيقي** (١٩٨٢). وهذا المشروع قد شمل حتى الآن نحو ٣٤ بلداً وسوف يشمل في المرحلة القادمة نحو ٧٥. والبنك الدولي، والأمم المتحدة، وغيرها من الوكالات الدولية مثل المجموعة الاقتصادية الاوروبية واللجنة الاقتصادية لأميركا اللاتينية، عكفت على البحث عن طرق ملائمة لتوسيع مقارنات قوة الشراء بحيث تشمل جميع دول العالم. ومع ذلك، والى ان يتم مثل هذا الشمول، فستظل اسعار الصرف الوسيلة الوحيدة المتاحة لتحويل اجمالي الناتج القومي من العملات المحلية الى الدولارات الاميركية.

ويعطي الجدول الوارد في ص امثلة عن الفروق بين اجمالي الناتج للفرد عند حسابه بالطريقة التقليدية وعند حسابه باستخدام طريقة مشروع المقارنة الدولية.

اما **متوسط معدل التضخم السنوي** فهو مشتق من الرقم الاستدلالي لمعامل ازالة اثر التضخم الضمني في اجمالي الناتج المحلي الذي يحسب بقسمة قيمة اجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق الجارية على قيمة اجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق الثابتة، وكلاهما بالعملة الوطنية، وذلك لكل سنة من سنوات الفترة. ولهذا الحساب حدود وبشكل خاص فيما يتعلق بالدول المنتجة للنفط على ضوء الزيادات الكبيرة في اسعار النفط.

نسبة المتعلمين من الكبار هي النسبة المئوية للسكان الذين تزيد اعمارهم على ١٥ سنة والقادرين على القراءة والكتابة. هذه النسب مشتقة بشكل رئيسي من المعلومات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) بالاضافة الى بيانات البنك الدولي، ولأن مثل هذه البيانات عادة ما تجمع من تعدادات رسمية ومسح ديموغرافي واسع النطاق، فانها كثيرا ما تكون غير متوفرة بالنسبة للسنة الاخيرة. وفيما يخص بعض البلدان، فقد اعطيت تقديرات لسنوات اخرى غير السنوات المذكورة مع فارق لا يزيد عن سنتين، ولذلك لا نستطيع ان نقارن بدقة سلاسل البيانات بين جميع البلدان.

العمر المرتقب عند الميلاد يبين عدد السنوات التي قد يعيشها الاطفال المولودون اذا تعرضوا لأخطار الوفاة السائدة في قطاع من السكان حين ولادتهم. اما مصدر البيانات فهو قسم السكان للأمم المتحدة بالاضافة الى تقديرات البنك الدولي.

ويوضح مؤشر **الانتاج الغذائي للفرد** متوسط كمية المواد الغذائية المنتجة سنويا للفرد خلال السنوات ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠ مقارنة بمتوسط السنوات ١٩٦٩ ـ ١٩٧١. وقد استمدت التقديرات الواردة من بيانات منظمة الاغذية والزراعة كما انها حسبت بقسمة مؤشرات كمية الاغذية المنتجة على مؤشرات مجموع السكان. اما الاغذية فتتشكل من كل من: الحبوب والجذور النشوية وقصب السكر والشمندر السكري والبقول وزيوت الطعام والجوز والفواكه والخضار والمواشي ومنتجات المواشي. اما كميات المواد الغذائية المنتجة فتقاس بعد استنزال غذاء الحيوانات والبذور المستخدمة للزراعة والكميات المفقودة خلال الانتاج والتوزيع.

ويبين الجدول الوارد ص ١٦٣ المؤشرات الاساسية لـ ٣٤ بلداً يقل عدد سكانها عن المليون نسمة، وهي دول اعضاء في الأمم المتحدة او البنك الدولي او في كليهما معا. والبيانات الشاملة عن غالبية هذه الدول غير متاحة. ورغم ذلك، فان الجدول في طبعة هذا العام يشتمل على ثلاثة مؤشرات اضافية: تعليم الكبار، معدل التضخم، والنمو في اجمالي الناتج القومي للفرد.

الجدولان ٢ و٣: نمو الانتاج وهيكليته

ويقيس **اجمالي الناتج المحلي** مجموع الانتاج النهائي من السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد بلد ما ـ اي داخل اراضي هذا البلد بواسطة المقيمين وغير المقيمين بغض النظر عن تخصيصها لمستحقين محليين او اجانب. وتحسب قيمة اجمالي الناتج المحلي دون حسم هبوط القيمة الناتج عن انخفاض قيمة العملات. ويُحسب اجمالي الناتج المحلي في القطاع الصناعي، في معظم البلدان، على اساس تكلفة العناصر. اما في ما يخص الدول التي تفتقر الى سلسلات كاملة للحسابات الوطنية على اساس تكلفة العناصر فقد استعملت البيانات المحسوبة على اساس اسعار السوق. ويعادل اجمالي الناتج المحلي بتكلفة العناصر اجمالي الناتج المحلي على اسعار السوق مطروحا منه الضرائب غير المباشرة الصافية من الدعم الحكومي للمنتجين. الأرقام بالنسبة لاجمالي الناتج المحلي بتكلفة العناصر هي قيم الدولار محولة من العملات الوطنية باستخدام المتوسط السنوي لسعر الصرف للسنة المعنية: اي انها لم تحسب باستخدام طريقة اطلس البنك الدولي المشروحة في الملاحظات الفنية للجدول رقم (١) ولذا لا يمكن مقارنتها مع الارقام الواردة في هذا الجدول.

ويتضمن **القطاع الزراعي** مجالات الزراعة والغابات وصيد الحيوانات والاسماك. كما يتضمن **القطاع الصناعي** مجالات المناجم **والصناعة التحويلية** والبناء والكهرباء والمياه

والغاز، اما قطاع **الخدمات** فانه يتضمن كافة المجالات الاقتصادية الاخرى.

ولقد استعملت سلسلات الحسابات الوطنية بوحدات العملات المحلية لاعداد مؤشرات هذين الجدولين. في حين ان معدلات التنمية في الجدول (٢) حسبت بناء على بيانات استمدت من سلسلات بالأسعار الثابتة واستمدت حصص اجمالي الناتج المحلي الواردة في الجدول (٣) من سلسلات بالاسعار الجارية.

ولقد تمت موازنة معدلات نمو مجموعات البلدان في الجدول (٢) باجمالي الناتج المحلي لكل بلد، محسوباً بدولارات عام ١٩٧٠، بينما تمت موازنة معدلات حصص القطاعات الواردة في الجدول (٣) باجمالي الناتج المحلي لكل بلد، محسوباً بالدولارات الجارية للسنة المعنية.

الجدولان ٤ و٥: نمو الاستهلاك والاستثمار، وهيكلية الطلب

لقد تم تعريف **اجمالي الناتج المحلي** في الملاحظات الفنية الخاصة بالجدول (٢). ويتضمن **الاستهلاك العام** (او الاستهلاك الحكومي العام) كافة اوجه الانفاق الجارية بقصد شراء سلع او خدمات من قبل كافة المستويات الحكومية، وبالاضافة ينظر الى الانفاق الرأسمالي على الدفاع والأمن الوطني على انه انفاق استهلاكي.

ويتشكل **الاستهلاك الخاص** من القيمة السوقية لكافة السلع والخدمات التي تشتريها او تحصل عليها كدخل غير نقدي العائلات والمؤسسات غير العاملة من اجل الربح، كما انه يتضمن الايجارات المقدرة المنسوبة الى المساكن التي يشغلها اصحابها.

ويتكون **اجمالي الاستثمار المحلي** من كافة النفقات الاضافية الى مجال الاصول الثابتة في اقتصاد البلد مضافا اليها التغييرات في صافي قيمة المخزون السلعي.

ويبين **اجمالي الادخار المحلي** نسبة اجمالي الاستثمار المحلي التي يمولها الناتج المحلي. وهو يشمل الادخار الخاص والعام ويتشكل من اجمالي الاستثمار المحلي يضاف اليه صافي الصادرات من السلع والخدمات غير المرتبطة بعناصر الانتاج.

وتتشكل **الصادرات من السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الانتاج** من قيمة كافة السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الانتاج المباعة الى باقي بلدان العالم، وتتضمن البضائع والشحن والتأمين والنقل والخدمات الاخرى غير المرتبطة بعوامل الانتاج. اما قيمة الخدمات المرتبطة بعوامل الانتاج كعائدات الاستثمار وتحويلات العاملين في الخارج فهي مستبعدة.

اما **ميزان الموارد** فهو الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الانتاج.

ولقد استعملت سلسلات الحسابات الوطنية بوحدات العملات المحلية لاعداد مؤشرات هذين الجدولين. وحسبت معدلات النمو في الجدول (٤) على اساس بيانات مستمدة من سلسلات بالاسعار الثابتة، اما حصص اجمالي الناتج المحلي الواردة في الجدول (٥) فهي مبنية على سلسلات بالاسعار الجارية.

وتمت موازنة الملخصات الاحصائية في الجدول (٥) بواسطة اجمالي الناتج المحلي بالدولارات الجارية للسنة المعنية.

الجدول ٦: التصنيع

حسبت النسبة المئوية **لتوزيع القيمة المضافة** بين الصناعات التحويلية بناء على بيانات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، مع التعبير عن القيم الاساسية بدولارات عام ١٩٧٥.

ويتفق توزيع الصناعات التحويلية مع تصنيف الأمم المتحدة الدولي المعياري الصناعي لكافة النشاطات الاقتصادية.

وتتضمن **الاغذية والزراعة** المجموعات الاساسية ٣١١ و٣١٣ و٣١٤، الواردة في تصنيف الأمم المتحدة المعياري، اما **المنسوجات والملابس** فتشمل المجموعات ٣٢١ الى ٣٢٤، **والآلات ومعدات النقل** المجموعات ٣٨٢ الى ٣٨٤، **والكيماويات** المجموعتين ٣٥١ و٣٥٢. بينما تشمل **المنتجات الصناعية الاخرى** القسم الاساسي الثالث الذي ورد في تصنيف الأمم المتحدة ما عدا المجموعات التي سبق ذكرها.

واستمدت البيانات الخاصة **بالقيمة المضافة في مجال الصناعات التحويلية** من سلسلات البنك الدولي المتعلقة بالحسابات الوطنية بوحدات العملات الوطنية المحولة الى دولارات عام ١٩٧٥.

وبغية حساب **اجمالي الناتج الصناعي للفرد**، ينسب الانتاج الاجمالي الى القيمة المضافة في الصناعة طبقا لما ورد في **الكتاب السنوي للاحصاءات الصناعية** الصادر عن الأمم المتحدة، ثم تطبق هذه النسب على القيمة المضافة في الصناعة الواردة في بيانات البنك الدولي. واخيرا، يحسب متوسط القيمة للفرد باستخدام تقديرات عدد سكان البلد المعني في منتصف السنة.

الجدول ٧ ـ الطاقة التجارية

استمدت البيانات عن الطاقة عامة من مصادر الأمم المتحدة، وهي تتعلق بالاشكال التجارية للطاقة الاولية وهي: الفحم والليجنيت، والنفط، والغاز الطبيعي والغاز الطبيعي السائل، والكهرباء المائية والطاقة الذرية. وقد حول كل شكل من اشكال الطاقة الى كمية الفحم المكافئة له. واستبعد من الحساب استعمال حطب الوقود وانواع الطاقة التقليدية الاخرى على كونها واسعة الانتشار في بعض الدول النامية، وذلك لعدم توفر بيانات شاملة وجديرة بالثقة.

ولقد تمت موازنة الملخصات الاحصائية لمجموعات البلدان المتعلقة بنمو **انتاج الطاقة** باحجام الانتاج عام ١٩٧٤، اما ملخصات نمو **استهلاك**

الطاقة فبحجم الاستهلاك عام ١٩٧٤، واخيرا تمت موازنة ملخصات **استهلاك الفرد للطاقة** بعدد السكان.

وتشير **الطاقة المستوردة** الى قيمة الطاقة المستوردة بالدولارات - طبقا للتصنيف الدولي المعياري للتجارة قسم ٣ معدّل - وعُبّر عنها على انها نسبة مئوية من ايرادات السلع المصدرة. ولقد تمت موازنة ملخصات مجموعات البلدان بواسطة قيمة السلع المصدرة بالدولارات الجارية.

ونظراً الى ان البيانات المتعلقة باستيراد الطاقة لا تميز بين النفط المستورد لاستعماله كوقود والنفط المستورد لاستعماله في الصناعة البتروكيميائية، فقد تكون النسب المئوية الواردة مؤشرات مضخمة لاعتماد البلدان على الطاقة المستوردة.

الجدول ٨: نمو تجارة السلع

ان البيانات المتعلقة بتجارة السلع مستمدة من نشرات الأمم المتحدة ومن نظام بيانات التجارة للأمم المتحدة، مستكملة باحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) وباحصاءات صندوق النقد الدولي وفي بعض الاحيان ببيانات البنك الدولي حول البلدان.

تغطي **السلع المصدرة المستوردة** باستثناء بعض الحالات كافة التغييرات الدولية التي تطرأ على ملكية السلع التي تمر عبر الحدود الجمركية. وتقدر الصادرات «فوب» (التسليم على ظهر السفينة) كما تقدر الواردات «سيف» (التكلفة والتأمين ومصاريف الشحن) الا اذا ورد غير ذلك في المصادر المذكورة اعلاه. ويعبر عن هذه القيم بالدولارات الجارية.

وقد حسبت **معدلات نمو استيراد وتصدير السلع** بالاسعار الحقيقية، بناء على الارقام الاستدلالية لكميات (حجم) السلع المصدرة والمستوردة. وقد استمد معظم هذه المؤشرات الخاصة بالدول النامية من **دليل احصاءات التجارة والتنمية الدولية الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية** بالاضافة الى بعض البيانات المعدلة. وفيما يخص الدول الصناعية، فقد استمدت البيانات من **الكتاب السنوي لاحصاءات التجارة الدولية ومن النشرة الاحصائية الشهرية الصادرتين عن الأمم المتحدة**.

وتحسب **شروط التبادل التجاري** او صافي شروط التبادل التجاري على اساس المقايضة كنسبة الرقم الاستدلالي لقيمة وحدة الصادرات للبلد الى الرقم الاستدلالي لقيمة وحدة الواردات. ويوضح الرقم الاستدلالي لشروط التبادل التجاري لعامي ١٩٦٠ و١٩٨٠ بالمقارنة بعام ١٩٧٥ = ١٠٠ التطورات التي طرأت على اسعار التصدير نسبة الى اسعار الاستيراد. وقد استمدت الارقام الاستدلالية لقيمة الوحدات المصدرة والمستوردة من نفس المصادر المذكورة اعلاه في مجال الملاحظات على معدلات نمو استيراد وتصدير السلع.

الصين: يقدم الجدول الوارد في الوجه الآخر للصفحة بعض البيانات المنتقاة لتايوان (الصين) ولم يدرج مجموعها في البيانات الخاصة بالصين.

الجدولان ٩ و١٠: هيكلية تجارة السلع

حسبت الحصص الواردة في هذين الجدولين بناء على قيم التجارة بالدولارات الجارية الواردة في اشرطة التجارة للأمم المتحدة وفي **الكتاب السنوي لاحصاءات التجارة الدولية الصادر عن الأمم المتحدة**، بالاضافة الى النشرات الاحصائية المنتظمة التي تصدرها الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي.

ولقد تم تعريف **السلع المصدرة والمستوردة** في الملاحظات الفنية الخاصة بالجدول (٨).

وورد في تصنيف السلع المصدرة في الجدول (٩) **الوقود والفلزات والمعادن** وهي تشمل القسمين ٢٧ و٢٨ والقسم ٦٨ فيما يخص المعادن غير الحديدية من الفرع الثالث المعدل من التصنيف المعياري للتجارة الدولية. اما **السلع الاولية الاخرى** فهي تشمل الفروع صفر وواحد واثنين واربعة من التصنيف المعياري (المواد الغذائية والمواشي، والمشروبات والتبغ، والمواد الخام غير الغذائية، والزيوت والشحوم والبارافين) ما عدا القسمين ٢٧ و٢٨ (المعادن والمخصبات الطبيعية وخامات الفلزات الحديدية). وتمثل **المنسوجات والملابس** القسمين ٦٥ و٨٤ من التصنيف المعياري (المنسوجات والغزل والانسجة الصناعية والملبوسات). وتتطابق **الآلات ومعدات النقل** مع السلع الواردة في الفرع السابع من التصنيف المعياري. اما **السلع المصنعة الاخرى** فحسبت على انها ما تبقى من القيمة الاجمالية للسلع المصنعة المصدرة وهي تتمثل في الفروع من ٥ الى ٩ ما عدا الفرع السابع والاقسام ٦٥ و٦٨ و٨٤ من التصنيف المعياري.

وورد في تصنيف السلع المستوردة في الجدول (١٠) **السلع الغذائية** وهي تتشكل من الفروع المعدلة صفر وواحد واربعة ومن القسم ٢٢ (المواد الغذائية والمواشي، والمشروبات والتبغ، والزيوت والشحوم) من التصنيف المعياري. اما **الوقود** فهو ما ورد في الفرع الثالث من التصنيف (الوقود المعدنية، الزيوت والمواد المرتبطة بها) وتتشكل **السلع الاولية الاخرى** من الفرع الثاني (المواد الخام ما عدا الوقود) من التصنيف المعياري ما عدا القسم ٢٢ (البذور الزيتية وانواع الجوز) والقسم ٦٨ (المعادن غير الحديدية). اما **السلع المصنعة الاخرى** فهي كل ما تبقى من القيمة الاجمالية للسلع المصنعة المستوردة وتتمثل في الفروع ٥ الى ٩ ما عدا الفرع السابع والقسم ٦٨ من التصنيف المعياري.

ولقد تمت موازنة الملخصات الاحصائية الواردة في الجدول (٩) بقيمة السلع المصدرة، معبرا عنها بالدولارات الجارية، كما تمت موازنة الملخصات الواردة في الجدول (١٠) بقيمة السلع المستوردة، معبرا عنها بالدولارات الجارية.

الجدول ١١: منشأ جهات وصول السلع المصدرة

تم تعريف **السلع المصدرة** في الملاحظات الفنية المتعلقة بالجدول (٨). ولقد حسبت حصص التجارة الواردة في هذا الجدول بناء على احصاءات قيمة التجارة معبرا عنها بالدولارات الجارية الصادرة عن الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي. اما السلع المصدرة التي لم تعرف جهات وصولها، فتم توزيعها على مجموعات البلدان تبعا لحصص البلدان المناظرة من السلع المصدرة التي عرفت جهات وصولها. وتضم البلدان الصناعية التابعة لنظام السوق ايضا جبل طارق وايسلندا ولوكسمبورغ، كما تضم **الدول المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع** دولة قطر.

ولقد تمت موازنة الملخصات الاحصائية بواسطة السلع المصدرة معبرا عنها بالدولارات الجارية.

الجدول ١٢: منشأ وجهات وصول الصادرات من السلع المصنعة

استمدت البيانات الواردة في هذا الجدول من الأمم المتحدة وهي من ضمن البيانات المعتمدة لاعداد الجدول الخاص «ب» الوارد في **كتاب احصاءات التجارة الدولية السنوي** الصادر عن الأمم المتحدة. اما **السلع المصنعة**، فهي السلع التي وردت في الاقسام ٥ الى ٩ من التصنيف المعياري للتجارة الدولية المعدّل (الكيمائيات والمنتجات المرتبطة بها، والسلع المصنعة، والآلات ومعدات النقل) ما عدا القسم ٦٨ (المعادن غير الحديدية).

اما مجموعات البلدان الواردة فهي نفسها التي وردت في الجدول (١١)، ولقد تمت موازنة الملخصات الاحصائية لمجموعات البلدان بواسطة الصادرات المصنعة معبرا عنها بالدولارات الجارية.

الجدول ١٣: ميزان المدفوعات ومعدلات خدمة الدين

ميزان الحساب الجاري هو الفرق بين (أ) السلع والخدمات المصدرة مضافا اليها التحويلات الحكومية والخاصة التي لم ترد من جهة و(ب) السلع والخدمات المستوردة مضافا اليها التحويلات التي لم ترد الى بقية دول العالم من جهة اخرى. اما **مدفوعات الفائدة على الدين العام الخارجي والدين الخارجي الذي تضمنه الحكومة** فهي تمثل مدفوعات الفائدة على الجزء المدفوع من الدين العام المستحق السداد والذي تضمنه الحكومة، المتوسط والطويل الاجل، مضافا اليه مصاريف الالتزام على الدين غير المدفوع. وقد استمدت تقديرات الحساب الجاري من البيانات الواردة في ملفات صندوق النقد الدولي، بينما اخذت تقديرات مدفوعات الفائدة من نظام تقارير الديون بالبنك الدولي.

اما **خدمة الدين** فهي مجموع مدفوعات الفائدة ودفعات تسديد الأصل على الدين العام الخارجي والمضمون من قبل الحكومة المتوسط والطويل الأجل. وان مصدر بيانات خدمة الدين من نظام تقارير الديون بالبنك الدولي. وتعتبر نسبة خدمة الدين الى مجموع السلع والخدمات المصدرة احد الحسابات التقريبية العديدة المستخدمة عادة لتقدير القدرة على خدمة الدين. ان معدلات خدمة الدين الواردة في الجدول لا تغطي الدين الخاص غير المضمون حكومياً بالرغم من ان حجمه كبير بالنسبة لبعض البلدان. اما الدين المرصود لشراء العتاد الحربي فقد استثني كذلك لأنه غير معلن عادة. ولقد تمت موازنة متوسطات معدلات خدمة الدين لمجموعات البلدان باجمالي الناتج القومي، معبرا عنه بالدولارات الجارية. كما تمت موازنة متوسطات نسب خدمة الدين الى الصادرات من السلع والخدمات بواسطة الصادرات من السلع والخدمات معبرا عنها بالدولارات الجارية.

وان نظام تقارير الديون بالبنك الدولي يعنى فقط بالدول النامية ولا يجمع بيانات عن الدين الخارجي لمجموعات الدول الاخرى، كما ان البيانات المماثلة لهذه البلدان غير متاحة من مصادر اخرى.

الجدول ١٤: تدفق رأس المال الخارجي

استمدت البيانات عن **اجمالي التدفقات وتسديد اصل القروض** (الاستهلاك) العامة والقروض المضمونة من قبل الحكومات المتوسطة والطويلة الأمد من نظام تقارير الدين بالبنك الدولي. اما **صافي التدفقات** فهو اجمالي التدفقات مطروحا منه تسديد الأصل.

ويتشكل صافي الاستثمار الخاص المباشر من صافي المبالغ التي يستثمرها او يعيد استثمارها غير المقيمين لمصلحة مؤسسات اقتصادية يمارسون فيها (او غيرهم من غير المقيمين) درجة ملموسة من المسؤوليات الادارية. وتأخذ هذه البيانات ايضا بعين الاعتبار قيمة ما يستثمره المقيمون مباشرة خارج البلد. واستعملت ملفات بيانات صندوق النقد الدولي لجمع هذه التقديرات.

الجدول ١٥: الدين العام الخارجي والاحتياطيات الدولية

يمثل الدين العام الخارجي القائم قيمة القروض العامة والمضمونة من قبل

الحكومات التي دُفعت صافية من التزامات القروض الملغاة ومن اقساط تسديد الأصل. وتشير البيانات الواردة الى نهاية السنة المعنية في الجدول، وهي مأخوذة من نظام تقارير الدين بالبنك الدولي. ولقد حوّلت قيمة اجمالي الناتج القومي بالعملات الوطنية الى دولارات على أساس متوسط سعر الصرف الرسمي للعام المذكور وذلك لكي يتسنى تقدير الدين العام الخارجي كنسبة مئوية من اجمالي الناتج القومي. ولقد تمت موازنة الملخصات الاحصائية لمجموعات البلدان بواسطة اجمالي الناتج القومي معبرا عنه بالدولارات الجارية.

ويشمل **اجمالي الاحتياطيات الدولية** مجموع ما تملكه دولة من الذهب وحقوق السحب الخاصة ومركز الاحتياطي بصندوق النقد الدولي للبلدان الاعضاء فيه، والممتلكات من العملات الاجنبية المتوفرة لدى السلطات النقدية الحكومية. اما الذهب كعنصر من عناصر هذه الاحتياطيات فيتم تقييمه بناء على اسعار لندن في نهاية العام، اي بمقدار ٣٧,٣٧ دولاراً للاونصة عام ١٩٧٠، و٥٨٩ دولاراً للأونصة عام ١٩٨٠. ولقد استمدت البيانات الخاصة بامتلاكات الاحتياطيات الدولية من ملفات صندوق النقد الدولي. وترجع مستويات تلك الاحتياطيات لعامي ١٩٧٠ و١٩٨٠ الى نهاية هذين العامين كما يعبر عنها بالدولارات الجارية. ولقد حسبت الممتلكات من الاحتياطيات كما وردت في نهاية عام ١٩٨٠ بعدد الاشهر التي تغطيها لدفع السلع والخدمات المستوردة على اساس متوسط الواردات لعام ١٩٧٩ أو لعام ١٩٨٠. ولقد تمت موازنة الملخصات الاحصائية لمجموعات البلدان بواسطة الواردات من السلع والخدمات معبراً عنها بالدولارات الجارية.

الجدول ١٦: الدعم الرسمي للتنمية من قبل دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول الاوبيك

يشمل **الدعم الرسمي للتنمية** صافي ما يدفع من القروض والهبات التي تقدمها بشروط مالية ميسرة الوكالات الرسمية التابعة للدول الاعضاء في لجنة دعم التنمية بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والدول الاعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبيك) بهدف النهوض بالتنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية. كما انه يشمل ايضاً قيمة التعاون الفني والدعم الفني. وقد وفرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كافة البيانات الواردة في الجدول.

اما **القيم** المشار اليها فهي صافي المبالغ المدفوعة للبلدان النامية وللمؤسسات المتعددة الاطراف. وتسجل الآن المبالغ المدفوعة للمؤسسات المتعددة الاطراف من قبل جميع الدول الاعضاء في لجنة دعم التنمية على اساس تاريخ اصدار سند التعهد بتسديد القرض، بينما كانت بعض الدول الاعضاء في لجنة دعم التنمية تسجل المبالغ المدفوعة على اساس تاريخ الصرف. وتستبعد من **صافي التدفقات الثنائية الى البلدان المنخفضة الدخل** التدفقات الثنائية غير المخصصة وكل المبالغ المدفوعة الى المؤسسات المتعددة الاطراف.

ولقد حوّلت القيمة الأسمية الواردة في ملخص الدعم الرسمي للتنمية الصادر عن الدول الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الى اسعار ١٩٧٨ باستعمال معامل ازالة اثر التضخم لاجمالي الناتج القومي معبراً عنه بالدولارات. ولقد حسب هذا المعامل بناء على زيادة الاسعار معبراً عنها بالدولارات في الدول الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (ما عدا اليونان والبرتغال واسبانيا وتركيا). ولقد اخذت التغييرات في اسعار الصرف بين الدولار والعملات الوطنية بعين الاعتبار في هذا الحساب. فعلى سبيل المثال وعندما تنخفض قيمة الدولار يتعين عند قياس ارتفاع الاسعار بالعملات الوطنية تعديلها الى اعلى بنفس نسبة انخفاض الدولار لتحديد زيادة الاسعار معبراً عنها بالدولارات.

علاوة على ان الجدول يبين مجاميع دول الاوبيك فانه يبين مجاميع الدول الاعضاء في منظمة الدول العربية المصدرة للنفط. والدول المانحة الاعضاء في هذه المنظمة هي: الجزائر والعراق والكويت وليبيا وقطر والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة. واما مصدر البيانات عن الدعم الرسمي للتنمية الذي تمنحه الاوبيك ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط فهو ايضاً منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

الجدول ١٧: النمو السكاني الماضي والمتوقع والثبوت الافتراضي لتعداد السكان

ان **معدلات النمو السكاني** هي متوسطات مشتقة من اعداد سكان البلدان في منتصف السنة لفترة زمنية معينة، ولقد تمت موازنة الملخصات لمجموعات البلدان بواسطة عدد السكان في عام ١٩٧٠.

ولقد حسبت **التقديرات المستقبلية لعدد السكان لعامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠** وللعام الذي يفترض فيه ان يصبح هذا العدد ثابتاً لكل دولة على حدة. ولقد قدرت قيمة البارامترات التالية، وهي: مجموع السكان حسب العمر والجنس ومعدلات الخصوبة ومعدلات الوفيات لعام ١٩٨٠ كعام الاساس، وقدرت مستقبلياً لفترات زمنية قدرها خمس سنوات بناء على فرضيات عامة الى ان يصبح عدد السكان ثابتاً.

ولقد استمدت تقديرات عام الاساس من احدث البيانات الواردة في **اتجاهات النمو السكاني وتوقعاته في العالم حسب البلدان من ١٩٥٠ الى ٢٠٢٥ الصادر عن الأمم المتحدة**، ومن البنك الدولي والمجلس السكاني والمكتب

الاميركي لتعداد السكان، ومن عمليات وطنية لتعداد السكان تمت مؤخراً.

ويبين معدل التكاثر الصافي عدد الاناث اللواتي ستلدهن بنت حديثة الميلاد طوال عمرها وذلك بافتراض معدلات خصوبة ثابتة لاعمار معينة ومجموعة محددة من معدلات الوفيات.

ويقيس معدل التكاثر الصافي اذن المدى الذي تستطيع فيه التكاثر مجموعة من البنات حديثات الميلاد وفقاً لمعدلات معينة للخصوبة والوفيات. فاذا كان معدل التكاثر الصافي يعادل واحداً يظهر ان الخصوبة بلغت مستوى الاحلال او الاستبدال، فعند هذه النسبة تحمل النساء الصالحات للحمل عدداً متوسطاً من النساء يكفي لاستبدالهن في مجموع السكان. وسوف يستمر عدد السكان في الزيادة بعد بلوغ مستوى الاحلال لان معدلات المواليد الماضية الاكثر ارتفاعاً تكون قد انتجت توزيعاً للاعمار ذا نسبة عالية من الاناث بعمر الانجاب او على وشك بلوغه. وبالتالي فالوقت الذي يستغرقه سكان بلد ما حتى يصبح حجمهم ثابتاً بعد بلوغ مستوى الاحلال للخصوبة انما يتوقف على الهيكل العمري الخاص به وعلى انماط الخصوبة السابقة.

الوضع السكاني في حالة الثبات هو الوضع الذي تبقى فيه معدلات الوفيات، بالنسبة لجنس وعمر معينين، ثابتة على مدى فترة طويلة من الزمن، بينما تظل في نفس الوقت معدلات الخصوبة الخاصة بالعمر ذاته عند مستوى الاحلال او الاستبدال (صافي معدلات التكاثر = واحد). وفي مثل هذا الوضع يبقى معدل المواليد ثابتاً ومساوياً لمعدل الوفيات وبالتالي يصبح هيكل الاعمار ثابتاً ايضاً، ومعدل النمو يصبح صفراً.

ولاجراء الاسقاطات، تم التعبير عن الافتراضات الخاصة بمعدلات الوفيات في المستقبل بالعمر المرتقب للانثى عند الميلاد (اي بعدد السنوات التي قد تعيشها بنت حديثة الولادة اذا تعرضت لاخطار الوفاة السائدة في قطاع من السكان حين ميلادها). وقد قسمت البلدان اولا الى مجموعات وفقاً لزيادة او نقص نسبة الملتحقات من الاناث بالمدارس الابتدائية عن ٧٠ بالمئة. وفي كل مجموعة تم افتراض عدد من الوحدات للزيادات السنوية في العمر المرتقب للانثى، وذلك بالاعتماد على العمر المرتقب للاناث خلال فترة ٧٥ – ١٩٨٠. ولمعطيات العمر المرتقب عند الميلاد، تكون الزيادات السنوية خلال فترة الاسقاط اكثر اتساعاً في البلدان التي لديها نسبة اعلى من الالتحاق بالمدارس الابتدائية خلال ٧٥ – ١٩٨٠، وعمر مرتقب يصل الى ٦٠ سنة. ولا تتغير الزيادات عند ارتفاع العمر المرتقب عن هذه السن.

ولاسقاط معدلات الخصوبة، تم كخطوة اولى تقدير السنة التي تصل فيها الخصوبة لمستوى الاحلال. وهذه التقديرات غير مضمونة تماماً وتستند الى معلومات عن اتجاهات في المعدل الاجمالي للمواليد (معرف في الملاحظات عن جدول ١٨)، واجمالي معدلات الخصوبة (أيضاً معرف في الملاحظات عن جدول ١٨)، والعمر المرتقب للانثى عند ميلادها، والانجاز لبرامج تحديد النسل. وقد تم بالنسبة لاغلب الاقتصاديات الافتراض بان المعدل الاجمالي للخصوبة سوف يهبط بين ١٩٨٠ والعام الذي يصل فيه معدل التكاثر الصافي الى ١، حيث تستمر الخصوبة بعد ذلك عند مستوى الاحلال. وبالنسبة لافريقيا جنوب الصحراء، فقد افترض ان اجمالي معدلات الخصوبة سيبقى ثابتاً حتى ٩٠ – ١٩٩٥ ثم ينخفض الى ان يصل الى مستوى الاحلال. وفي الكثير من الاقتصاديات الصناعية وصلت الخصوبة الآن الى ما دون مستوى الاحلال. وبما ان عدد السكان لا يستمر ثابتاً اذا كان معدل التكاثر الصافي يختلف عن ١، يصبح من الضروري افتراض ان معدلات الخصوبة في تلك الاقتصاديات سوف تعود الى مستويات الاحلال لكي توضع لها تقديرات عن عدد السكان الثابت المفترض. ومن اجل التوافق مع التقديرات الاخرى، فقد افترض ان اجمالي معدلات الخصوبة في الاقتصاديات الصناعية تزداد حتى تصل لمستوى الاحلال سنة ٢٠٠٠ ثم تبقى بعد ذلك ثابتة.

وفي جميع التوقعات المستقبلية افترض ان الهجرة الدولية لن يكون لها اي تأثير.

ان تقديرات الحجم الافتراضي لعدد السكان الثابت، والسنوات التي ستصل فيها الخصوبة الى مستوى الاحلال والى عدد سكان ثابت ليست سوى تكهنات **ولا يجوز ان تؤخذ على انها تنبؤات.**

وقد ادرجت هذه التقديرات بغية توفير ملخص توضيحي للاتجاهات الحديثة البعيدة المدى وعلى اساس افتراضات ذات اسلوب رفيع. ويمكن الحصول على معلومات اضافية حول المنهج المتبع والافتراضات التي حسبت على اساسها هذه التقديرات من قطاع السكان والصحة والتغذية التابع للبنك الدولي.

الجدول ١٨: المؤشرات الديموغرافية والمتعلقة بالخصوبة

يقصد **بمعدلات المواليد والوفيات الاجمالية** عدد المواليد الاحياء والوفيات لكل الف شخص في السنة، وقد اخذت من نفس المصادر المشار اليها في الملاحظات الخاصة بالجدول. وقد حسبت تغييرات النسب المئوية من بيانات وارقام لم تجبر كسورها.

ويمثل **معدل الخصوبة الاجمالي** عدد الاطفال الذين يمكن ان تلدهم امرأة واحدة، على فرض انها ستعيش حتى نهاية فترة قدرتها على الحمل وانها ستلد في فترات وفقاً لمعدلات الخصوبة الخاصة بكل فترة. واخذت المعدلات من نفس المصادر المذكورة في الملاحظات الخاصة بالجدول ١٧.

كما تشير **النسبة المئوية للنساء المتزوجات اللواتي تستعملن وسائل**

منع الحمل فقط الى النساء المتزوجات في عمر الحمل (من ١٥ الى ٤٤ سنة). واستمدت هذه البيانات بشكل رئيسه عن كتاب دوروتي نورتمان وايلين هوفسندر: «**برامج تنظيم الاسرة والسكان: الوقائع**» (بمختلف طبعاته الصادرة عن مجلس السكان بنيويورك). ومن مقال دوروتي نورتمان «تغيير انماط منع الحمل: آفاق شاملة» المنشورة في **نشرة السكان** المجلد ٣٢ العدد ٣ (واشنطن د.س مكتب مراجع السكان، اغسطس/ آب ١٩٧٧)، **ومن التقرير السنوي لعام ١٩٧٦ لمصلحة احصاء التخطيط العائلي** الصادر عن مكتب السكان (واشنطن د.سي. الوكالة الاميركية للتنمية الدولية). وتشير البيانات الى سنوات متنوعة لا تتعدى باكثر من سنتين تلك التي حددت في الجدول.

ولقد تمت موازنة كافة مخصصات مجموعات البلدان بعدد السكان.

الجدول ١٩: القوى العاملة

السكان في عمر العمل عبارة عن مجموع السكان الذين تتراوح اعمارهم بين ١٥ و٦٤ سنة. وتستند التقديرات الى التقديرات السكانية للبنك الدولي لسنة ١٩٨٠ والسنوات السابقة. وتمت موازنة ملخصات مجموعات البلدان بواسطة عدد سكان كل بلد.

وتشمل **القوى العاملة** الاشخاص ذوي النشاط الاقتصادي بما في ذلك القوات المسلحة والعاطلون عن العمل، ولكنها تستثني ربات البيوت والطلاب والمجموعات التي ليس لها نشاط اقتصادي. ولقد تم تعريف **الزراعة والصناعة والخدمات** بالطريقة نفسها في الملاحظات الخاصة بالجدول ٢، وقد اخذت تقديرات التوزيع القطاعي للقوى العاملة لسنة ١٩٦٠ من مكتب العمل الدولي (**تقديرات القوى العاملة الحالية والمستقبلية ١٩٥٠ - ٢٠٠٠**)، ومعظم ارقام عام ١٩٨٠ عبارة عن توقعات مستخرجة بالاستكمال الهندسي لتقديرات مكتب العمل الدولي لسنتي ١٩٦٠ و١٩٧٠ الواردة في المصدر المذكور. ولقد تمت موازنة ملخصات مجموعات البلدان بواسطة القوى العاملة الخاصة بكل بلد.

ولقد استمدت **معدلات نمو القوى العاملة** من التقديرات المستقبلية الخاصة بالبنك الدولي ومن بيانات منظمة العمل الدولية عن معدلات النشاط، وهي ايضاً من المصدر المذكور اعلاه. وتمت موازنة ملخصات مجموعات البلدان للفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٠ وللفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ بواسطة القوى العاملة لكل بلد سنة ١٩٧٠. اما معدلات الفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٠ فقد تمت موازنتها بواسطة التقديرات المستقبلية عن القوى العاملة لكل بلد سنة ١٩٨٠.

وقد يكون تطبيق معدلات النشاط التي اعدتها منظمة العمل الدولية على اخر تقديرات البنك الدولي المستقبلية غير ملائم لبعض البلدان، حيث طرأت تغييرات كبيرة في مستويات البطالة والبطالة الجزئية و/او الهجرة الداخلية والدولية. وبالتالي يجب مراعاة الحذر عند تناول تقديرات القوى العاملة للفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٠.

الجدول ٢٠: التحضّر

اخذت البيانات حول **نسبة سكان المدن المئوية الى مجموع السكان** من الأمم المتحدة (**انماط نمو سكان المدن والريف**، دراسات حول السكان، العدد ٦٠، ١٩٨٠)، الى جانب البيانات المأخوذة من البنك الدولي ومن عدة طبعات **للكتاب السنوي للسكان** الصادر عن الامم المتحدة.

وقد حسبت **معدلات نمو سكان المدن** من التقديرات المستقبلية الخاصة بالبنك الدولي كما حسبت التقديرات عن حصص سكان المدن بناء على البيانات الواردة في المصادر المذكورة اعلاه.

واستمدت البيانات عن التجمعات الحضرية من الأمم المتحدة ايضاً.

وبما ان التقديرات المبينة في هذا الجدول تعكس تعاريف مختلفة لكلمة «حضري» كما هي مستعملة في مختلف البلدان، فيجب التزام الحذر عند اي مقارنة بين البلدان.

وقد تمت موازنة الملخصات لسكان المدن لمجموعات البلدان كنسبة مئوية من مجموع السكان بواسطة سكان كل بلد. اما باقي الملخصات الواردة في هذا الجدول فقد تمت موازنتها بواسطة مجموع سكان المدن لكل بلد.

الجدول ٢١: المؤشرات المتعلقة بالعمر المرتقب

لقد سبق تعريف **العمر المرتقب عند الميلاد** في الملاحظات الفنية الخاصة بالجدول ١.

اما **معدل وفيات الرضع** فهو عدد المواليد الذين يتوفون قبل سنة واحدة من العمر لكل الف ولادة حية في سنة معينة. وقد استمدت البيانات من عدة مصادر منها **الكتاب السنوي للسكان** الصادر عن الأمم المتحدة و«وفيات الرضع: التقديرات العالمية والتوقعات، ١٩٥٠ - ٢٠٢٥» الصادر عن الأمم المتحدة **ونشرة الأمم المتحدة حول تعداد السكان**، رقم ١٤ (للعام القادم ١٩٨٢) ومن البنك الدولي.

ويعني **معدل الوفيات لدى الاطفال** عدد الوفيات بين الاطفال الذين تتراوح اعمارهم بين سنة واحدة واربع سنوات لكل الف طفل في نفس شريحة العمر في سنة معينة، وقد استندت التقديرات الى البيانات حول وفيات الرضع والى العلاقة بين معدل وفيات الرضع ومعدل وفيات الاطفال وهي بيانات تتضمنها جداول كول - ديميني النموذجية. انسلي ج. كول وبول ديميني، «**الجداول النموذجية لمعدلات الحياة والسكان الثابتين حسب الاقاليم**». (برينستون نيو جورزي، مطبعة جامعة برينستون، ١٩٦٦).

ان جميع ملخصات مجموعات

البلدان في هذا الجدول موزونة على اساس حجم سكان كل بلد.

الجدول ٢٢: المؤشرات المتعلقة بالصحة

ان تقديرات **عدد السكان لكل طبيب ولكل ممرض** مأخوذة من بيانات منظمة الصحة العالمية، وقد روجع بعضها كي تعكس المعلومات الجديدة. وهي تأخذ ايضاً بعين الاعتبار تقديرات السكان المعدلة، ويشمل قطاع التمريض الممرضين المتخرجين والممارسين والمساعدين والمعاونين، وهذه هي السنة الاولى التي ادرجنا فيها الممرضين المعاونين للتوصل الى تقدير افضل للعناية المتاحة. ونظراً لاختلاف تعريف التمريض ونظراً لان البيانات الموضحة هي عن سنوات غير تلك المقصودة وهي عادة لا تبتعد اكثر من سنتين عن السنة المذكورة فان البيانات لا تكون قابلة للمقارنة الدقيقة بين البلدان.

اما **نسبة السكان الذين تصلهم مياه صالحة للشرب** المقدرة من قبل منظمة الصحة العالمية فهي ذلك الجزء من السكان الذين تتوفر لهم امكانية معقولة للحصول على امدادات المياه النقية التي تشمل المياه السطحية المعالجة والمياه السطحية غير المعالجة وغير الملوثة كالتي يمكن الحصول عليها من الابار المحفورة والينابيع والابار الصحية.

ويحسب **معدل الامداد اليومي من السعرات الحرارية للفرد** بقسمة المكافىء الحراري مقدراً بالسعرات الحرارية لكمية الغذاء في بلد ما على مجموع عدد السكان. وتشمل كمية الغذاء المتاحة الانتاج المحلي والواردات مطروحاً منها الصادرات والتغيرات في المخزون وهي تستثني غذاء الحيوانات والبذور المستعملة في الزراعة وكميات الغذاء المفقودة اثناء الانتاج والتوزيع. وتشير **متطلبات الفرد اليومية من السعرات الحرارية** الى عدد السعرات اللازمة للحفاظ على السكان في مستويات عادية من الصحة والنشاط، مع الاخذ بعين الاعتبار التوزيع حسب العمر والجنس ومتوسط وزن الجسم ودرجات حرارة البيئة. ان مجموعتي التقديرات مستمدتان من منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة.

ان جميع ملخصات مجموعات البلدان في هذا الجدول موزونة على اساس حجم سكان كل بلد.

الجدول ٢٣: التربية والتعليم

تشير البيانات في هذا الجدول الى مجموعة متنوعة من السنوات لا تبعد اكثر من سنتين عن السنوات المذكورة، وقد اخذ معظمها من منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو).

وتشير البيانات عن **عدد الملتحقين بالمدارس الابتدائية** الى تقديرات مجموع المسجلين من التلاميذ الذكور والاناث في المدارس الابتدائية من كل الاعمار. ويعبر عنها كنسبة مئوية من مجموع السكان الذكور والاناث في عمر التعليم الابتدائي لاستنتاج نسب التحاق اجمالية بالمرحلة الابتدائية. ولو ان عمر الالتحاق في المدارس الابتدائية يعتبر عادة بين ٦ و١١ سنة، الا ان نظم التعليم تختلف من بلد الى آخر، وقد انعكست هذه الفوارق بين البلدان من حيث الاعمار ومدد الدراسة في المعدلات الواردة. في البلدان التي يتوفر فيها تعليم ابتدائي يشمل كافة الاطفال بعمر الالتحاق بالمرحلة الابتدائية قد تفوق نسب الالتحاق الاجمالية ١٠٠ بالمئة اذ ان بعض التلاميذ يمكن ان يكونوا في عمر ادنى او اعلى من العمر الرسمي للقبول بالمدرسة الابتدائية.

وحسبت البيانات عن **عدد الملتحقين بالمدارس الثانوية** بنفس الطريقة، على ان عمر الالتحاق بالمدارس الثانوية هو من ١٢ الى ١٧ سنة.

وقد اخذت البيانات حول **اعداد المسجلين بالتعليم العالي** من اليونسكو.

ولقد ورد تعريف نسبة **المتعلمين من الكبار** في الملاحظات حول الجدول ١. وقد تمت موازنة ملخصات مجموعات البلدان في هذا الجدول على اساس حجم سكان كل بلد.

الجدول ٢٤: نفقات الدفاع والخدمات الاجتماعية

استمدت كافة البيانات المتعلقة بمعاملات الحكومات المركزية من **الكتاب السنوي للاحصاءات المالية الحكومية** الصادر عن صندوق النقد الدولي ومن ملفات البيانات المتوفرة لدى الصندوق. وتشمل هذه المعاملات النفقات الجارية والرأسمالية (بقصد التنمية). وبما ان الاحصاءات المتوفرة لا تغطي بشكل مُرض السلطات المحلية والاقليمية والولايات وان البيانات الخاصة بهذه المستويات الدنيا من السلطات الحكومية غير متوفرة، لم يعد هناك خيار سوى استعمال بيانات الحكومة المركزية فقط. وقد تكون الصورة الاحصائية الناتجة عن هذا الوضع وبشكل خاص في مجال توزيع الموارد لاغراض مختلفة ناقصة أو مشوهة وخاصة في البلدان الشاسعة حيث تتمتع المستويات الدنيا للسلطة الحكومية باستقلالية واسعة وتتحمل مسؤوليات متعددة في مجال الخدمات الاجتماعية.

وتغطي **نفقات الحكومة المركزية** كافة نفقات الدوائر والمكاتب والمؤسسات والهيئات الحكومية الاخرى التي تعتبر وكالات وادوات للسلطة المركزية في البلد. وهي لا تشمل بالضرورة مجمل النفقات العامة.

كما تغطي **نفقات الدفاع** كافة نفقات دوائر الدفاع او اي دائرة اخرى من اجل صيانة القوات العسكرية بما في ذلك شراء الامدادات والمعدات العسكرية، والبناء والتجنيد والتدريب. ويشمل هذا الباب النفقات المخصصة لتقوية

الخدمات العامة المرتبطة بطوارىء حالات الحرب، ولتدريب عناصر الدفاع المدني، وللدعم العسكري الخارجي، وللمساهمات في المنظمات والاحلاف العسكرية الدولية.

وتشمل **نفقات التعليم** كافة نفقات الحكومة المركزية لادارة ومراقبة ودعم مدارس ما قبل الابتدائي والمدارس الابتدائية والثانوية والجامعات والكليات والمعاهد المهنية والفنية وكافة معاهد التدريب الاخرى. كما يشمل هذا الباب النفقات المتعلقة بادارة النظام التربوي العامة وبتنظيمه والابحاث المتعلقة باهدافه وتنظيمه وادارته ومناهجه، كما انه يشمل الخدمات المرتبطة بالنظام التربوي كالنقل والطعام في المدارس والخدمات الطبية والخاصة بطب الاسنان المتوفرة في المدارس.

وتغطي **نفقات الصحة** النفقات العامة على المستشفيات والمراكز الطبية والمتخصصة بطب الاسنان والعيادات ذات الاهتمام الواسع بالخدمات الطبية كما انها تغطي النفقات المتعلقة بالصحة العامة والتأمين الطبي وتنظيم الاسرة والعناية الوقائية. وتدخل في هذا الباب ايضاً النفقات الخاصة بالادارة العامة وبتنظيم الدوائر الحكومية المختصة، والمستشفيات والعيادات، والصحة العامة والصحة الوطنية والتأمين الطبي.

ولا بد من التأكيد على انه لا يجوز مقارنة البيانات الواردة بين البلدان وبشكل خاص تلك التي تتعلق بالتربية وبالصحة وذلك لعدة اسباب، فالخدمات الخاصة في مجالي الصحة والتربية متوفرة بشكل واسع في العديد من البلدان، بينما تحظى الخدمات العامة في هذين المجالين بالقسط الاوفر من النفقات الاجمالية في بلدان اخرى وقد تمولها المستويات الدنيا للسلطة الحكومية ومن ثم فلا بد من حذر شديد عند استعمال البيانات للمقارنة بين الدول.

وقد تمت موازنة ملخصات مجموعات البلدان المتعلقة بنفقات الدفاع كنسبة مئوية من اجمالي الناتج القومي بواسطة اجمالي الناتج القومي لكل بلد معبراً عنه بالدولارات الجارية، اما فيما يخص المعدلات المتعلقة بنسبة نفقات الدفاع الى اجمالي نفقات الحكومة المركزية فتمت موازنتها باجمالي نفقات الحكومة المركزية معبراً عنها بالدولارات الجارية. كافة ملخصات مجموعات البلدان الاخرى موزونة على اساس عدد سكان كل بلد.

الجدول ٢٥: توزيع الدخل

تشير البيانات في هذا الجدول الى توزيع مجموع الدخل الذي يوجد تحت تصرف الاسرة، وقد اعد هذا التوزيع لفئات مئوية مرتبة حسب مجموع الدخل. ويشمل التوزيع المناطق الريفية والحضرية ويشير الى سنوات مختلفة بين ١٩٦٦ و١٩٨٠.

ان التقديرات للبلدان النامية في آسيا وافريقيا مستمدة من نتائج مشروع مشترك بين البنك الدولي ومكتب العمل الدولي. اما التقديرات الخاصة بتركيا وهونغ كونغ وماليزيا وجمهورية كوريا، فقد اخذت من البنك الدولي الذي حصل عليها من مصادر وطنية دون ان يقوم بتعديلها. كما استمدّت التقديرات لسري لانكا من نتائج مشروع مشترك للبنك الدولي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي وتلك الخاصة ببلدان اميركا اللاتينية – باستثناء المكسيك – من نتائج مشروعين مشتركين للبنك الدولي، احدهما مع مكتب العمل الدولي والثاني مع اللجنة الاقتصادية لاميركا اللاتينية. اما ارقام المكسيك فهي نتائج مسح ميزانية الاسرة لعام ١٩٧٧.

أما البيانات الخاصة بالبلدان الصناعية التابعة لنظام السوق – باستثناء الاراضي المنخفضة – فهي مأخوذة من كتاب مالكوم سوير: **توزيع الدخل في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** (دراسات غير دورية للمنظمة، يوليو/ تموز ١٩٧٦)، ومن المشروع المشترك بين مكتب العمل الدولي والبنك الدولي، ومن مكتب الاحصاء التابع للأمم المتحدة، **مسح للمصادر الوطنية للاحصائيات حول توزيع الدخل** (المنشورات الاحصائية، السلسلة «م»، العدد ٧٢، ١٩٨١). بينما استمدت البيانات الخاصة بالاراضي المنخفضة من مكتبها الاحصائي.

وحيث ان تحصيل البيانات عن توزيع الدخل لم يكن منظماً بشكل منهجي، ولا مدمجاً في نظام الاحصاء الرسمي في كثير من البلدان، فقد استمدت التقديرات من اعمال المسح التي اعدت اصلاً لاغراض اخرى، وفي اغلب الاحيان عمليات مسح للانفاق الاستهلاكي التي تجمع ايضا بعض المعلومات حول الدخل. وتستعمل مفاهيم مختلفة للدخل في تلك العمليات. علاوة على ذلك، فان تغطية العديد من هذه العمليات محدودة جداً بحيث انها لا تؤمن تقديرات جديرة بالثقة حول توزيع الدخل على جميع المستويات الوطنية. ومع ان التقديرات الواردة تعتبر افضل الموجود الا انها لا تمكن من تجنب كل هذه المشكلات تماماً، ويجب اذن تفسيرها باقصى ما يمكن من الحذر.

وكذلك فان نطاق المؤشر هذا محدود. فنظراً لاختلاف الاسر من حيث الحجم، من الافضل لأغراض عديدة، اللجوء الى توزيع ترتب فيه الاسر حسب الدخل الفردي فيها بدلاً من ترتيبها حسب مجموع دخل الاسرة. وتنبع اهمية هذا التمييز من كون الاسر التي تعرف مستويات منخفضة للدخل الفردي فيها غالباً ما تكون اسراً كبيرة وعديدة الافراد وقد يكون مجموع الدخل لمثل هذه الاسر مرتفعاً نسبياً. غير ان البيانات الخاصة بتوزيع الدخل الفردي في الاسرة لا تتوفر الا لعدد محدود من البلدان. وقد شرع البنك الدولي في وضع دراسة حول قياس مستويات المعيشة بغية تطوير الاجراءات والتطبيقات الكفيلة بمساعدة البلدان على تحسين عمليات جمع البيانات الخاصة بتوزيع الدخل وتحليلها.

ثبت بالمراجع ومصادر البيانات

National accounts and economic indicators	*A System of National Accounts.* New York: UN Department of International Economic and Social Affairs, 1968. *Yearbook of National Accounts Statistics.* New York: UN Department of International Economic and Social Affairs, various issues. *Statistical Yearbook.* New York: UN Department of International Economic and Social Affairs, various issues. *Monthly Bulletin of Statistics.* New York: UN Department of International Economic and Social Affairs, various issues. *Production Yearbook.* Rome: FAO, various issues. *World Bank Atlas, 1981.* Washington, D.C.: World Bank, 1982. World Bank data files.
Energy	*World Energy Supplies, 1950-74, 1972-76, and 1973-78.* UN Statistical Papers, Series J, nos. 19, 21, and 22. New York: UN Department of International Economic and Social Affairs, 1974, 1978, and 1979. *Yearbook of World Energy Statistics, 1979.* New York: UN Department of International Economic and Social Affairs, 1981.
Trade	*Direction of Trade.* Washington, D.C.: IMF, various issues. *International Financial Statistics.* Washington, D.C.: IMF, various issues. *Handbook of International Trade and Development Statistics.* New York: UN Conference on Trade and Development, various issues. *Monthly Bulletin of Statistics.* New York: UN Department of International Economic and Social Affairs, various issues. *Yearbook of International Trade Statistics.* New York: UN Department of International Economic and Social Affairs, various issues. United Nations trade tapes.
Balance of payments, capital flows, and debt	*Balance of Payments Manual.* 4th ed. Washington, D.C.: IMF, 1977. International Monetary Fund balance-of-payments data files. *Development Co-operation.* Paris: OECD, various annual issues. World Bank Debt Reporting System.
Population	*World Population Trends and Prospects by Country, 1950–2025: Summary Report of the 1980 Assessment.* New York: UN Department of International Economic and Social Affairs, 1980. *Demographic Yearbook.* New York: UN Department of International Economic and Social Affairs, various issues. United Nations population tapes. *World Population: 1979.* Washington, D.C.: US Bureau of the Census, International Demographic Data Center, 1980. *World Bank Atlas, 1981.* Washington, D.C.: World Bank, 1982. World Bank data files.
Labor force	*Labour Force Estimates and Projections, 1950-2000.* 2nd ed. Geneva: ILO, 1977. International Labour Office tapes. World Bank data files.
Social indicators	*Demographic Yearbook.* New York: UN Department of International Economic and Social Affairs, various issues. *Statistical Yearbook.* New York: UN Department of International Economic and Social Affairs, various issues. *Compendium of Social Statistics: 1977.* New York: UN Department of International Economic and Social Affairs, 1980. *Statistical Yearbook.* Paris: UNESCO, various issues. *World Health Statistics Annual.* Geneva: WHO, various issues. *World Health Statistics Report.* Special Issue on Water and Sanitation, vol. 29, no. 10. Geneva: WHO, 1976. *Government Finance Statistics Yearbook, 1981.* Vol. V. Washington, D.C.: IMF, 1981. World Bank data files.

الانتاج
شركة المطبوعات العربية
CEA
Compagnie des Editions Arabes
41, RUE D'ARTOIS, 75008 PARIS TEL.

الترجمة
INTER-ARABE
bureau de traduction et d'interprétation
23, rue de Choiseul 75002 Paris - Tel. 268-03-27

منذ عام ١٩٧٨، يقوم البنك الدولي سنويا بنشر تقرير عن التنمية في العالم.

يستعرض الجزء الأول من تقرير التنمية في العالم ١٩٨٢ آفاق التنمية في الاقتصاد الدولي ويستكمل المناقشة المستفيضة التي وردت في تقرير ١٩٨١ حول مسائل التكييف. ويصل الى الخلاصة القائلة انه، بالرغم من ان الآفاق الدولية قد ساءت خلال العام الماضي، فستتمكن البلدان المتوسطة الدخل من مواصلة تضييق هوة الدخل التي تفصلها عن البلدان الصناعية، وذلك خلال ما تبقى من العقد الجاري. الا ان آفاق العديد من البلدان المنخفضة الدخل تبقى موضع قلق خطير.

ويتركز الجزء الثاني من تقرير ١٩٨٢ على الزراعة التي تبقى المصدر الرئيسي للدخل لما يقارب ثلثي سكان البلدان النامية وللغالبية العظمى من فقراء العالم ويعتمد النقاش على الخبرة التي اكتسبها البنك الدولي لدى مساهمته في تمويل ٨٠٠ مشروع للتنمية الزراعية والريفية في اكثر من ٧٠ بلداً ـ وهي خبرة تدعمها برامج موسعة ومكثفة للبحث الاقتصادي والعلمي والاجتماعي.

ويشمل القسم الاساسي من التقرير عدداً كبيراً من الجداول والخرائط المتعددة الالوان والرسوم البيانية. كما تتخلله دراسات لحالات معينة بغية عرض تحاليل ذات صلة مباشرة مع مضمون النص. ويحوي الجزء الاخير من التقرير «مؤشرات التنمية العالمية» وجداول تقع في ٢٥ صفحة وتبين الصورة الاقتصادية والاجتماعية لأكثر من ١٢٠ بلداً.

بعض التعليقات حول الطبعات السابقة

«مطبوع جدير بالاعجاب. وهو اقرب ما يمكن الحصول عليه كتقرير سنوي حول الوضع الراهن لكوكبنا والناس الذين يعيشون فيه... وسيصبح دليلا اساسيا للاشراف على الطريقة التي نسير فيها والى اين نحن سائرون». (صحيفة الغارديان).

«كلما اسرع صانعو السياسات في احداث هذه التغييرات (التي يوصي بها التقرير) اتسعت آفاق التخفيف من الفقر في البلدان النامية من العالم». صحيفة بنغلادش اوبزيرفر.

«ملخص يعتبر مرجعاً اساسياً ويلقي ضوءاً كبيراً على التقدم الذي احرز عالمياً لمكافحة الفقر، وعن العلاقات المعقدة ـ وليست كلها علاقات اقتصادية ـ التي يتوقف عليها هذا التقدم». صحيفة واشنطن بوست.

«كتاب لا غنى عنه بالنسبة لكل فرد او منظمة تهتم بالبلدان النامية او تعنى بها». صحيفة سودان بروغرس.

«مساهمة سنوية في النقاش حول المستقبل الاقتصادي للبشرية... عرض رصين ومتوازن». صحيفة فايننشال تايمز (لندن).

«يقدم التقرير نظرة تاريخية عن العقد المنصرم ويستنتج الدروس التي يمكن تطبيقها على الاعوام القادمة. صحيفة فايننشال غازيت (زمبابوي).

ISBN-0 - 8213 - 0086 - 5
ISSN 0271 - 1834